

التمهيد

- أهمية القاعدة النحوية في مجال نقد الشعر .
- أبو العباس المهلبي وكتابه " المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبّي " .

أهمية القاعدة النحوية في مجال نقد الشعر

لقد شاعت كلمة (النقد) عند العرب منذ القدم ، وكانت تدل على معانٍ عديدة عندهم من أبرزها : تمييز الدراهم ^(١) وإخراج الزيف منها ^(٢) ، أنشد سيويه :
تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّنَانِيرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ ^(٣)
ومن معانيها أيضاً : العيب ، كما في قول أبي الدرداء : " أدركت الناس ورقاً لا شوك فيه فأصبحوا شوكاً لا ورق فيه ، إن نقدتهم نقدوك ، وإن تركتهم لم يتركوك ، قالوا : فكيف نصنع ؟ قال : تعرضهم من عرضك ليوم فقرك " ^(٤) . كما تدل كلمة (النقد) أيضاً على النقاش ، يقال : ناقدتُ فلاناً إذا ناقشته في الأمر ^(٥) .

ومن هذه المعاني الأصلية لكلمة (النقد) استخدمت فيما بعد هذه الكلمة على سبيل المجاز في الأدب - شعراً كان أم نثراً - لتدل على ما يقوم به نقاد الأدب من محاولة التمييز بين جيده ورديته .

ثم أخذ هذا المعنى ينتشر بين الناس فيقولون : نقد الشعر ، وهو من نقاده ^(٦) ، بل استعمل بعض العلماء كلمة (النقد) في كتبهم للدلالة على نقد الكلام ، وأول من استعمله قدامة بن جعفر في كتابه (نقد الشعر) إذ قال في المقدمة : " ولم أجد أحداً وضع في نقد الشعر وتخليص جيده من رديته كتاباً " ^(٧) .

(١) المخصص (الانتقاد) ، القاموس المحيط (نقد) .

(٢) لسان العرب (نقد) ، تاج العروس (نقد) .

(٣) البيت من البسيط ، وهو للفرزدق . وانظر الكتاب ٢٨/١ ، المقتضب ٢٥٦/٢ ، الخصائص ٩٨/٢ ، الإنصاف ٢٧/١ ، كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني ٥٣٢/٢ ، أوضح المسالك ٣٣٦/٤ . تنفي : تطرد وتبعد ، الهاجرة : وقت اشتداد الحر ، الصيارف : جمع صيرف وهو الخبير بالنقد .

(٤) تهذيب اللغة (نقد) ، صفة الصفوة لابن الجوزي ٦٣٨/١ ، النهاية في غريب الحديث والأثر (نقد) . وله رواية أخرى : (إن نقدتهم نقدوك) .

(٥) تهذيب اللغة (نقد) .

(٦) انظر أسس النقد الأدبي عند العرب للدكتور أحمد أحمد بدوي ٢-١ .

(٧) ١٥ .

وفي العصر الحاضر اتسع مفهوم (النقد الأدبي) ليصبح : " تعبير عن موقف كلي متكامل في النظرة إلى الفن عامة أو إلى الشعر خاصة ، يبدأ بالتذوق ؛ أي القدرة على التمييز ، ويعبر منها إلى التفسير والتعليل والتحليل والتقييم " ^(١) .

وكان لهذا النقد الأدبي مناهج عديدة ، ولعل ما يهمنا منها في هذا المقام منهج النقد اللغوي . وهو منهج يقوم على : " النظر في لغة النص ، ويتجه إلى فقهاها بوصفها أداة الأديب وموضع عنايته ومجال نبوغه وأصالته " ^(٢) .

فلغة النص هي أول ما يواجهه الناقد في أي نص أدبي ، وهي الشيء الوحيد الذي يراه الناقد مجسداً أمامه ؛ لذلك يتجه إلى دراستها وتحليلها وتفكيك رموزها مرتين :

مرة في ضوء المعاجم والقواعد النحوية والصرفية لبيان مطابقة لغة النص لها ، وهذا ما يسمى بمقياس الصواب والخطأ ، ومرة في ضوء مقاييس لغوية ذات طبيعة جمالية ، تستقى من طبيعة اللغة وخصائصها الذاتية ، وهذا المقياس يعرف بمقياس الجودة والرداءة ^(٣) .

ويعد مقياس الصواب والخطأ مقياساً قريباً من الدقة ؛ لأنه يعتمد على لغة العرب الفصيحة التي ضمتها المعجمات بين دفتيها ، ونطق بها العرب حتى نهاية عصر الاحتجاج . فالصواب عند النقاد ما وافق هذه اللغة ، والخطأ عندهم ما خالفها وانحرف عنها ^(٤) . ويكفي للوقوف على هذه الحقيقة أن نتأمل التراث النقدي العربي ؛ لنذكر حرص النقاد القدماء على الصحة اللغوية في النصوص الأدبية وخصوصاً في الشعر .

فهذا ابن طباطبا - على سبيل المثال - يؤكد على سلامة الشعر من اللحن والخطأ ، قال : " فإذا كان الكلام الوارد على الفهم منظوماً مصفى من كدر العي ، مقوماً من أود الخطأ واللحن سالماً من جور التأليف موزوناً بميزان الصواب لفظاً ومعنى وتركيباً اتسعت طرقه ، ولطفت مواجده فقبله الفهم ، وارتاح له ، وأنس به " ^(٥) .

(١) تاريخ النقد الأدبي عند العرب لإحسان عباس ٦٤٦ .

(٢) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري لنعمة العزاوي ١٩ .

(٣) انظر النقد التطبيقي الجمالي واللغوي في القرن الرابع الهجري ، رسالة ماجستير لأحمد رحمان ٢٦٣ .

(٤) انظر النقد اللغوي القديم واستمراره في النقد اللغوي في سورية ، مقال لسمر الفيصل ، مجلة الموقف الأدبي س

١٦ ، ع ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ ، صفحة ١٤٧ .

(٥) عيار الشعر ٢٠-٢١ .

ويشاركه الرأي قدامة بن جعفر الذي أشار إلى أن من عيوب الشعر من جهة اللفظ :
" أن يكون ملحوناً وجارياً على غير سبيل الإعراب واللغة " (١).

وعندما تتبع نقاد الأدب الأخطاء اللغوية وجدوا أنها تدور حول الأمور التالية : التذكير والتأنيث ، الأدوات والظروف ، تغيير بنية الكلمة ، المثني ، الجمع ، جمع المذكر السالم ، الاشتقاق ، فعل وأفعل ، استعمال الكلمات في غير المعاني التي وضعت لها ، المصادر ، الندبة والاستغاثة ، الإعراب ، التعريف والتذكير ، التعدي وال لزوم (٢).

وإذا اتجهنا بالنقد اللغوي نحو الشعر - وهو مجال البحث - وجدنا مقياس الصواب والخطأ يراعي استقامة المبنى حفاظاً على صحة المعنى ، لكن دون تشدد ، إنما يبحث أحياناً عن المسوغات والمبررات . فكان النقاد يستندون أحياناً للنظائر التي يجدونها عند القدماء ، وأحياناً يستندون إلى آيات من القرآن الكريم . ومن بين هؤلاء النقاد الآمدي الذي علق على بيت أبي تمام :

بُدِّلَتْ عَبْرَةٌ مِنَ الْإِيْمَاضِ يَوْمَ شَدُّوا الرِّحَالَ بِالْأَغْرَاضِ (٣)
بقوله : " وهذا ابتداء جيد وقد عابه ابن عمار ، وغيره لقوله : الأغراض ولحنوه ، وقالوا : الأغراض جمع غرض ، وفعل لا يجمع على أفعال . أفما سمعوا بقولهم : فَرَّخَ وَأَفْرَاحَ ، وفَرَّدَ وَأَفْرَادَ ، وشكل وأشكال ، وجفن وأجفان ، وعَصْرَ وأعصار ، وزُنْدَ وأزناد ؟ وقول الأعشى :

وَزُنْدُكَ أَثْقَبُ أَرْزَادِهَا (٤)

وقولهم أيضاً : شرط وأشرط ، وقول الله تعالى : (فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا) (٥) ، فقد نطقوا

(١) نقد الشعر ١٧٢ .

(٢) انظر النقد اللغوي لنعمة العزاوي ١٧١ .

(٣) ديوانه ٢ / ٣٠٨ .

(٤) عجز بيت من المتقارب ، وصدره : وَجَدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ ، ديوانه ٦١ ، وانظر الكتاب ٥٦٨/٣ ،

شرح الأشموني ١٢٥/٤ ، والشاهد فيه : جمع زند على أزناد وهو جمع شاذ ؛ لأن الأسماء الثلاثية الصحيحة العين الساكنة إنما تجمع جمع قلة على أفعل .

(٥) سورة محمد : من الآية ١٨ .

العرب بهذا الجمع بعينه "(١).

ولم يقف النقد اللغوي عند حدود الحكم بصواب اللغة أو بخطئها – وإن كان هذا الحكم يمثل الخطوة الأولى للنقد اللغوي – بل تعداه إلى الحكم على جودة اللغة وردائها ، مصحوباً في بعض الأحيان بتعليل لتلك الجودة أو لعدمها .

وخير مثال يكشف لنا بوضوح هذا المقياس – أعني مقياس الجودة والرداءة – ما أورده عبد القاهر الجرجاني الذي حمل لواء هذا المقياس معتمداً على التراث النحوي ، قال : " وإن أردت أظهر أمراً في هذا المعنى ، فانظره إلى قول إبراهيم بن العباس :

فَلَوْ إِذْ نَبَأَ دَهْرٌ ، وَأُنْكَرَ صَاحِبٌ وَسُلِّطَ أَعْدَاءُ ، وَغَابَ نَصِيرٌ
تَكُونُ عَنْ الْأَهْوَازِ دَارِي بَنَجْوَةٍ وَلَكِنْ مَقَادِيرُ جَرَتْ وَأُمُورُ
وَإِنِّي لَأَرْجُو بَعْدَ هَذَا مُحَمَّداً لِأَفْضَلِ مَا يُرْجَى أَخْ وَوَزِيرُ

فإنك ترى ما ترى من الرونق والطلاوة ، ومن الحسن والحلاوة ، ثم تتفقد السبب في ذلك ، فتجده إنما كان من أجل تقديمه الظرف الذي هو (إذ نبا) على عامله الذي هو (تكون) ، وأن لم يقل : فلو تكون عن الأهواز داري بنجوة إذ نبا دهر ثم أن قال : (تكون) ولم يقل (كان) ثم أن نكر الدهر ولم يقل : " فلو إذ نبا الدهر " ... ثم أن قال : " وأنكر صاحب " ولم يقل : وأنكرت صاحباً لا ترى في البيتين الأولين شيئاً غير الذي عدده لك تجعله حسناً في (النظم) ، وكله من معاني النحو كما ترى "(٢).

والمرجع لهذا المقياس يعتمد في الغالب على الذوق الشخصي ، والثقافة اللغوية والشعرية لدى الناقد ، وهذا الذي جعل مقياس الجودة والرداءة أقل دقة من مقياس الصواب والخطأ(٣).

وإذا أردنا أن نعود إلى التاريخ ؛ لتلمس بدايات النقد اللغوي ، فإننا سنجد نواته الأولى فيما وصل إلينا من الشعر الجاهلي . فمن المعروف أن للعرب في الجاهلية أسواقاً يجتمعون

(١) الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري ٧/٢ .

(٢) دلائل الأعجاز ٨٦ .

(٣) انظر مقال النقد اللغوي القديم لسمر الفيصل ١٤٨ .

فيها ، ومن أشهرها سوق (عكاظ) ، وكانوا يتناشدون الأشعار وتجري بينهم المساجلات ، وكان من الطبيعي أن ينقد الشعراء بعضهم بعضاً ، بل كان في هذه الأسواق حكام من ذوي البصر بالشعر يتحكم الشعراء إليهم فيما ينشدون . ومن هؤلاء الحكام النابغة الذبياني الذي اتخذ قبة من آدم في سوق عكاظ ؛ ليحكم بين الشعراء فيما ينشدونه .
روى المازني أن حسان بن ثابت أنشد على النابغة :

لنا الجفّناتُ الغرُّ يلمعن بالضحي وأسيافنا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَمَا^(١)
فقال له النابغة : " أنت شاعر ، ولكنك أقللت جفانك وأسيافك ... " ^(٢).

وهذا الحكم الذي أصدره النابغة صدر عن ذوق راقٍ ، ومعرفة دقيقة للغة وأسرارها ، فقد رأى أن على الشاعر اختيار صيغة الجمع التي تناسب المعنى .

وقد شك بعض النقاد ^(٣) في صحة ورود مثل هذا النقد من النابغة ، بحجة أن الجاهلي لم يكن يعرف جموع القلة وجموع الكثرة ، ولكن كلام النابغة لا يدل على علمه بهذه المصطلحات ، بل يدل على أنه بطبيعته وفطرته اللغوية كان يفرق بين الكلمات الدالة على القلة والدالة على الكثرة ^(٤) .

ومن النقد اللغوي الذي عرفه العصر الجاهلي أيضاً نقد الألفاظ ، فقد عاب قيس بن معد يكرب الأعشى حين مدحه بقوله :
وَبُئْتُ قَيْساً وَلَمْ آتِهِ وَقَدْ زَعَمُوا سَادَ أَهْلُ الْيَمَنِ
" فالنقد هنا نقد لفظي ؛ لأن الممدوح أدرك أن الزعم غير اليقين ؛ ولذلك لم يستحسن البيت فعابه ؛ لأن الزعم هو القول الكاذب " ^(٥).

(١) هذا بيت من الطويل ، ديوانه ٢٩٦ ، وانظر الكتاب ٥٧٨/٣ ، المقتضب ١٨٦/٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة للقلز القيرواني ٣٧ . الجفّنات : القصاع ، الغر : البيض .

(٢) انظر الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر ٥٥ .

(٣) من هؤلاء النقاد طه أحمد إبراهيم في كتابه : تاريخ النقد الأدبي عند العرب ، انظر النظرية النقدية عند العرب ، د . هند حسين طه ٣٢ .

(٤) انظر تاريخ النقد الأدبي عند العرب لعبد العزيز عتيق ٢٩-٣٠ .

(٥) النظرية النقدية لهند حسين طه ٨٤ . وانظر ديوان الأعشى ٢١١ .

وهناك العديد من الشواهد على النقد اللغوي الذي جرى في العصر الجاهلي روتها كتب التراث ، لكنها في مجملها ملحوظات نقدية مبنية على الذوق الفطري الذي يتأثر بما يسمع فيصدر أحكاماً جزئية غير معلة^(١).

ولهذا يمكن القول بأن هذه الملحوظات تمثل إرهاصات للبداية الحقيقية للنقد اللغوي في الشعر ، الذي ظهر بصورة واضحة في العصر الأموي وتحديداً في نهايات القرن الأول الهجري وبدايات القرن الثاني الهجري^(٢).

ويلحظ أن بداياته اقترنت ببدايات نشأة النحو ، وهذا الأمر أسهم في ظهور النقد النحوي والصرفي .

" وفي آخر العصر الأموي ظهر النحو وجدّ بعض علمائه في وضع قواعده ، وكان مما يهمننا هنا أن علمائه بدأوا ينتقدون الشعر على نمطهم وأسلوبهم ، بدأوا نوعاً جديداً من النقد هو أن الشاعر أخطأ نحويّاً ولم يجز في شعره على منحى العرب في الإعراب "^(٣).

ويمكن القول بأن ما قام به الجيل الأول من علماء اللغة و النحو مثل : يحيى بن يعمر العدواني ، وعنبسة بن معدان الفيل ، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وأبي عمرو بن العلاء ، من اقتحام ميدان النقد الأدبي ، واستعمال ثقافته اللغوية من إحاطة دقيقة بالنحو والتصريف في تصويب الشعر وتعديله^(٤) ، هو البداية الفعلية للنقد النحوي والصرفي في ميدان الشعر .

ولقد وقف النحاة واللغويون وغيرهم من النقاد والأدباء على مخالفات الشعراء في أشعارهم ، وذلك وفقاً لما ثبت عندهم من مقاييس لغوية أو صرفية أو نحوية ، فنبهوا عليها ، على اختلاف بينهم في المناهج والأحكام والتعليلات .

وهذا مما يدعو إلى الوقوف عند النقد النحوي والصرفي عند النحاة واللغويين وعند غيرهم من العلماء ، وبيان مناهجهم مع التمثيل على طبيعة نقدهم النحوي والصرفي للشعر.

(١) انظر تاريخ النقد الأدبي لعبد العزيز عتيق ٣٤ .

(٢) انظر النظرية النقدية لهند حسين طه ٨٥ .

(٣) النقد الأدبي لأحمد أمين ٤٣٤ .

(٤) انظر تاريخ النقد الأدبي لعبد العزيز عتيق ١٨٠-١٨١ .

وسأقوم - بإذن الله - بتسليط الضوء على النقد النحوي والصرفي عند فئتين من العلماء :

الفئة الأولى : النحاة واللغويون .

الفئة الثانية : النقاد والأدباء .

وليس الهدف إحصاء جميع من شارك في النقد النحوي و الصرفي - مع الاعتراف بصعوبة ذلك - إنما تتبع لأبرز النحاة والنقاد الذين ساهموا في النقد النحوي والصرفي بالتنظير أو بالتطبيق ؛ حتى نصل إلى إجابة عن سؤال مهم هو :

هل أدى اقتحام الدرس النحوي ميدان النقد الأدبي للشعر إلى آثار إيجابية أسهمت في تطوير الشعر ؟

وبصياغة أخرى أقول :

ما أهمية الدراسة النحوية في مجال الشعر ونقده ؟

ولتكن البداية بالنقد النحوي والصرفي عند النحاة ؛ لأنهم أول من ولج هذا الميدان .

النقد النحوي والصرفي عند النحويين واللغويين

إن الرعيل الأول من النحويين واللغويين بدأوا جهوداً دائبة في تتبع واستقراء كلام العرب ؛ ليستنبطوا منه قواعد النحو أو وجوه الاشتقاق أو الأعاريض التي جاء الشعر عليها. وهذا العمل جرهم بالضرورة لنقد الشعر^(١).

ففي بدايات القرن الثاني الهجري ، كان هناك العديد من النقاد النحويين واللغويين الذي اعتنوا بلغة الشعراء ، وتابعوا ما في شعرهم من مواطن الخطأ .

ومن أوائل اللغويين والنحاة الذين أسهموا في النقد : يحيى بن يعمر ، وعنبسة الفيل ، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي^(٢).

فقد روت كتب التراجم أن عنبسة الفيل تعلم النحو من أبي الأسود ، وروى شعر

(١) الخصومة بين النحاة والشعراء أسبابها وصورها لمحمد غالب وراق ٥٥ .

(٢) تاريخ النقد الأدبي لعبد العزيز عتيق ٢٧١ .

جرير ، وكان يتتبع شعر الفرزدق ويخطئه ويلحنه ^(١) ، فرد عليه الفرزدق هاجياً :
لَقَدْ كَانَ فِي مَعْدَانِ وَالْفِيلِ زَاجِرٌ
لَعْنَسَةَ الرَّأْوِي عَلَيَّ الْقَصَائِدَا ^(٢)
ومن الذين وقفوا بالمرصاد لشعر الفرزدق عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، فقد كان
يرد كثيراً على الفرزدق ويخطئه .

ومن ذلك أنه لما سمع الفرزدق ينشد في مديح يزيد بن عبد الملك :
مستقبلين شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا
بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ الْقُطْنِ مَنشُور
عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْحُلُنَا
عَلَى زَوَاحِفَ تَزْجِي مُخَّهَا رِير ^(٣)
قال له : " أسأت ، إنما هي " رير " بالرفع ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع " ،
فأصلح الفرزدق خطأه وقال : " نزجيتها محاسير " ^(٤) .

كما عاب الفرزدق في قوله :
وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدْعُ
مِنْ الْمَالِ إِلَّا مَسْحَتاً أَوْ مُجْلَفٌ ^(٥)
والإشكال الذي لفت نظره هو عطف (مجلف) المرفوع على (مسحتاً) المنصوب ،
ولذلك سأل الفرزدق عن علة رفع مجلف ، فرد عليه قائلاً : " على ما يسوءك وينوءك ، علينا
أن نقول وعليكم أن تتأولوا " ^(٦) .

وقد أشار ابن قتيبة إلى أن هذا البيت قد شغل النحاة منذ أن أشار ابن أبي إسحاق إلى
مخالفته القياس النحوي ، فاجتهدوا في تأويله وتخريجه ^(٧) .

(١) انظر أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٤٢ ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ٢١ ، بغية
الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ٣٦٨ .

(٢) ديوانه ١٧٩ .

(٣) ديوانه ٢١٣/١ ، والرواية التي في ديوانه : " نزجيتها محاسير " .

(٤) انظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجهمي ١٧/١ ، أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٤٤ ، الموشح
للمرزباني ٩٠ ، خزنة الأدب ٢٣٦/١ . وقيل : إن الذي عابه عنبسة الفيل انظر الموشح ٩١ .

(٥) ديوانه ٢٦/٢ وفيه (مجرف) . والمجلف : الذي ذهب به السنون .

(٦) انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ١/٤٨٠ ، ٨٩ ، الموشح للمرزباني ٩٢ ، الخصائص ١/١٤١ ، نزهة الألباء للأنباري
٢٨ .

(٧) انظر الشعر والشعراء ١/٨٩ ، ٤٨٠ .

ولم يقف النقاد النحويون في هذا القرن على النظر في أشعار معاصريهم ، بل نظروا في الشعر القديم ، واستخرجوا منه أخطاء وعيوباً نحوية .

روي أن عيسى بن عمر " كان يطعن على العرب ويخطئ المشاهير منهم مثل النابغة في بعض أشعاره وغيره " ^(١) . فقد خطأ النابغة في قوله :

فبت كآني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنياها السم نافع ^(٢)
حيث رأى عيسى بن عمر أن الصحيح أن يقول : " ناعاً " ^(٣) .

وكان أبو عمرو بن العلاء من أشد النحاة إكباراً للجاهليين وتعظيماً لشأنهم . فهو يؤكد على أن جودة الشعر تكون في الأقدمية ^(٤) . يدل على ذلك قوله : " لو أدرك الأخطل يوماً واحداً من الجاهلية ، ما قدمت عليه أحداً " ^(٥) .

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن أبا عمرو على الرغم من تعظيمه الشعر الجاهلي كان ينظر إلى أشعار معاصريه ، ويبدى إعجابه بها ، ويدافع عن أخطائهم . فقد أعجب بشعر الفرزدق وشبهه بشعر زهير بن أبي سلمى ^(٦) ، ودافع عنه عندما خطأه عبد الله بن أبي إسحاق على قوله :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلف فقال للفرزدق : " أصبت ! وهو جائز على المعنى " ^(٧) .

ومهما قلنا عن إعجاب النحاة الأوائل بالشعر الجاهلي ، فمتى " خرج الجاهلي عن مألوف كلام العرب وحاد عن الجادة التي تعرف النحاة معالمها بتتبع أقوالهم واستقراء مآثور لغتهم ، فقد أخطأ ولحن " ^(٨) .

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٣٧٥/٢ .

(٢) ديوانه ٨٠ ، الكتاب ٨٩/٢ ، خزنة الأدب ٤٠٤/٢ .

(٣) انظر طبقات فحول الشعراء ١٦/١ ، الموشح ٣٩ .

(٤) انظر النظرية النقدية ٢١٤ .

(٥) انظر الأغاني ٢٩٥/٨ ، معاهدة التنصيب لعبد الرحيم العباسي ٢٧٢/١ .

(٦) انظر الشعر والشعراء ٤٧٦/١ .

(٧) نزهة الألباء ٢٨ .

(٨) مسالك القول في النقد اللغوي لصلاح الدين الزعبلوي ٢٥ .

وإذا انتقلنا إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي لمسنا حرص النقاد النحويين واللغويين على اتباع ما سمع من كلام العرب ، روى الأصمعي عن الخليل أنه قال : أنشدنا رجل :

ترافع العز بنا فارفنعا

فقلت : " هذا لا يكون " . فقال : كيف جاز للعجاج أن يقول :

تقاعس العز بنا فاقعنسسا^(١)

ولا يجوز لي ؟^(٢) .

وقد رد ابن جني سبب منع الخليل قول الرجل (ارفنعا) إلى أن هذا الرجل بناه مما لأمه حرف حلقي ، والعرب بنت هذا المثال مما لأمه حرف من حروف الفم دون حروف الحلق^(٣) .

أما تلميذه سيبويه فقد اعتنى بالشعر عناية كبيرة ، والقارئ لكتابه يجد أن شواهد الشعرية وصلت إلى ألف وخمسين بيتاً شعرياً ، ولكن بعض هذه الشواهد خالفت القواعد النحوية أو الصرفية ؛ لذلك خطأ سيبويه قائلها .

ومن ذلك - على سبيل المثال - ما ذكره في باب (ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف) من تضعيف للغة التي تقف على الفعل المعتل بهاء السكت وتكسر ما قبلها ولو كان مضموماً فيقال : (ادعه) ، فقال معلقاً على هذه اللغة : " وهذه لغة رديئة ، وإنما هو غلط ، كما قال زهير :

بدا لي أنّي لستُ مُدركٌ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً^(٤) " ^(٥) .

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٢١٠/١-٢١١ ، كتاب العين (قعس) . وبعده : فبخس الناس وأعياء البخسا . ونسب لرؤية في ديوان الأدب ٤٦٥/٢ .

(٢) الشعر والشعراء ٧٧/١ ، الخصائص ٣٥٩/١ ، ٤٩٢/٢ .

(٣) انظر الخصائص ٣٦٠/١ .

(٤) هذا بيت من الطويل ، وهو في ديوان زهير ١٠٧ ، وانظر الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ١٥٥/٢ ، ٢٩/٣ ، ١٠٠ ، ٥١ ، المقتضب ٣٣٩/٢ ، الخصائص ١٣٤/٢ ، ٢١٦ ، خزانة الأدب ١٠٥/٩ . ونسبه سيبويه في موضع آخر لصرمة الأنصاري ٣٠٦/١ . والشاهد فيه : جر (سابق) خطأ ، وهو معطوف على (مدرك) يتوهم دخول الباء الزائدة عليه .

(٥) الكتاب ١٦٠/٤ .

كما كان سيبويه يعيب من شعر بشار بعض ما يراه خارجاً على قواعد العربية ، فقد روي أن سيبويه عاب على بشار قوله :

على العَزَلَى مِني السلام فطالما
لهوْتُ بها في ظل مُحَضرة زُهر^(١)
فهو يرى أن العرب لم تستعمل كلمة (العَزَلَى) بثلاث فتحات اسم مصدر .معنى الغزل ،
فرد بشار عليه بأن لهذه الكلمة نظائر في كلام العرب^(٢) ، ثم هجاه بأبيات معروفة ذكرتها
كتب الأدب .

والقارئ لكتاب سيبويه يلحظ مدى عنايته بالمعنى ، فهو كثيراً ما يربط بين القاعدة
النحوية و المعنى ، انظر - على سبيل المثال - إلى حديثه عن التقديم و التأخير فقد أشار إلى أن
الغرض من ذلك قد يكون العناية والاهتمام : " إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه
أعنى "^(٣) ، وقد يكون تنبيه المخاطب : " ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ، ونبهت المخاطب
له لتعرفه باسمه "^(٤) .

وهكذا نرى أن القرن الثاني الهجري كان زاخراً بالنقاد النحويين والنقاد اللغويين ،
فعلاوة على ما ذكرت منهم أشير أيضاً إلى : المفضل الضبي ، ويونس بن حبيب ، و
الكسائي ، والأصمعي^(٥) .

ولا شك أن هؤلاء الجيل من علماء النحو واللغة ، الذين جمعوا اللغة ودرسوا الشعر ؛
لمعرفة خلوه من شوائب الدخيل واللحن ، قد أسهموا بنصيب كبير في النقد الأدبي بجمع
آراء سابقهم في الشعر والشعراء ، وإضافة نظرات قيمة في النقد ، وأحكاماً كثيرة على
الشعراء^(٦) . لكن هذا النقد البناء من جانب النحاة و اللغويين لم يعجب كثيراً من الشعراء ،
مما أشعل بينهم الجدل والخصومة .

(١) ديوانه ٢٧٧/٣ .

(٢) انظر رسالة الغفران لأبي العلاء المعري ٢٩٤ .

(٣) ٣٤/١ .

(٤) ١٣٨/١ .

(٥) انظر النظرية النقدية ٩٥ .

(٦) انظر المصدر السابق ٩٣ ، أسس النقد الأدبي ٦ .

ونمضي مسرعين إلى القرون الأخرى لننظر إلى نحاة ولغويين أسهموا أيضاً في استكمال المسيرة النقدية للجيل الأول .

ومن أبرزهم : ابن السكيت (ت: ٢٤٤) ، وأبو عثمان المازني (ت: ٢٤٩) ، والمبرد (ت: ٢٨٥) ، وثعلب (ت: ٢٩١) ، والسيرافي (ت: ٣٦٨) ، والفارسي (ت: ٣٧٧) ، وابن جني (ت: ٣٩٢) ، وأحمد بن فارس (ت: ٣٩٥) ، وأبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧) ، والأشثوني (ت: ٩٢٩) وغيرهم .

فهؤلاء - على سبيل المثال - من أعلام العربية ، يجمعهم العلم باللغة ونحوها وأدبها ، وما منهم إلا من له كتاب أو أكثر يمت إلى الشعر وأصول النقد بصلة ، وما منهم إلا أثر عنه أيضاً بعض الأحكام النقدية والمفاضلات بين الشعراء .

ولعل من الأجدر أن نشير إلى المبرد ، شيخ أهل النحو والعربية - كما وصفه بذلك أبو البركات الأنباري^(١) - الذي نال ثناء غير عالم وشاعر^(٢) ، فلقد كان له إسهام كبير في نقد الشعر نقداً لغوياً ونحوياً ، علاوة على نقده الشعر من حيث المعنى .

فمن نقده النحوي للشعر قوله : " وقد لحن كثير من الناس العجاج في قوله :

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا^(٣)

وليس عندي بلاحن ؛ لأنه حيث اضطر أتى به في قافية لا يلحق معها التنوين في مذهبه^(٤) .
وأما نقده الشعر من حيث المعنى ، فكانت له مشاركات عديدة أذكر منها مثله ما جاء

في (الكامل) من قوله : " وقد عابوا على أبي نواس قوله :

كَيْفَ لَا يُدْنِيكَ مِنْ أَمَلٍ مَنِ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ نَفَرِهِ

و هو لعمرى كلام مستهجن موضوع في غير موضعه ؛ لأن حق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يضاف إليه ، ولا يضاف إلى غيره^(٥) .

(١) انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٩٣ .

(٢) على الرغم من الخصومة بين النحاة والشعراء إلا أن المبرد ظفر بقصائد مدح من شعراء مشهورين منهم :

البحثري (انظر ديوانه ١/١٧٧) ، و ابن الرومي (انظر مختارات البارودي ١/٣٤٥ - ٣٤٦) وغيرهما .

(٣) ديوانه ٤٩٢ .

(٤) المقتضب ١/٣٧٥ .

(٥) ٥٢٨/٢ .

كما كانت له نظرات نقدية قيمة في الشعر والشعراء ، من ذلك رأيه في أشعار المحدثين : " وليس لقدم العهد يُفضل القائل ، و لا لحدثان عهد يُهْتَضَم المصيب ، ولكن يعطى كل ما يستحق "(١). كما كان يقارن بين شعر أبي تمام و شعر البحتري(٢). ولا عجب من ذلك ، فقد امتلك المبرد أدوات الناقد المتميز من براعة بالنحو ، وغزارة في الأدب ، وتميز في الجدل والمناقشة(٣)، ونظم للشعر(٤).

وننتقل إلى القرن الرابع الهجري لنشير إلى عالم جليل ، ساهم في تطوير النقد النحوي والصرفي تنظيراً وتطبيقاً .

فابن جني _ كما تشير كتب التراجم _ من حذاق أهل الأدب ، وأعلمهم بالنحو والتصريف ، وقد صنف فيها كتباً أبدع فيها كـ (الخصائص) و (المنصف) و (سر صناعة الإعراب) (٥).

وله كتب في شرح الشعر تبرز الجانب التطبيقي لنقده النحوي والصرفي . ومن أشهرها : (شرح مشكلات شعر الحماسة) ، و (التمام في تفسير أشعار هذيل) ، و (الفسر) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي .

والتأمل لشروحه يتبين له أنه يحلل النصوص الشعرية معتمداً على اللغة والإعراب والتصريف . كما كان يدور بينه وبين المتنبي محاورات علمية يسأل ابن جني المتنبي فيها عما يرى أنه مخالف لقواعد اللغة ، فيرد عليه المتنبي بما يمليه عليه علمه وطبعه(٦).

ففي قول المتنبي :

وَمَنْ يَجْعَلِ الضَّرْغَامَ لَصِيدٍ بَازَهُ يُصَيِّرُهُ الضَّرْغَامُ فِيمَا تَصِيدُ (٧)

(١) الكامل ٤٣/١ .

(٢) انظر أخبار أبي تمام للصولي ٩٦ .

(٣) انظر المناقشات التي دارت بينه وبين الزجاج في كتاب مجالس العلماء للزجاجي ١٦٤-١٦٧ .

(٤) ذكره المرزباني في معجم الشعراء انظر ٤٤٩-٤٥٠ .

(٥) نزهة الألباء ٢٨٧ .

(٦) انظر مقدمة تحقيق الفسر للمحقق رضا رجب ٤٤٥ وما بعدها ، الخصومة بين النحاة والشعراء ٤٨ .

(٧) ديوانه ١٢٥/٢ .

قال ابن جني : " قلت له وقت القراءة : ولم جعلت (مَنْ) شرطاً صريحاً ؟ وهلا جعلتها بمنزلة الذي ، وضمنت الصلة معنى الشرط حتى ترتكب الضرورة نحو قوله تعالى : (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ) ^(١) فقال : هذا يرجع إلى معنى الشرط والجزاء ، وأنا جئت بلفظ الشرط صريحاً ؛ لأنه أبلغ وأكبر ، قال : وأردت الفاء في (يُصَيِّرُهُ) وحذفتها . والذي قال جائر " ^(٢) .

وقد حرص ابن جني على توجيه ما أخذ على المتنبي نحويّاً وصرفياً ^(٣) ، وتزويد شرحه

بشواهد كثيرة كنوع من التبرير لخطأ المتنبي ، خصوصاً أن موقف المتنبي في بعض الأمور اللغوية لم يكن دائماً موقف القوي ^(٤) .

وإذا انتقلنا إلى كتابه (الخصائص) ، وقبلنا صفحاته ، وجدناه ينقد أبياتاً شعرية ، ويبين خطأها نحويّاً أو صرفياً . خذ هذا الشاهد على سبيل المثال ، وتمعن في منهجه النقدي ، يقول : " ومن ذلك قوله :

إذا المرء لم يخش الكريهة أو شكت
حبال الهويّني بالفتى أن تقطعا ^(٥)

وهذا عندهم قبيح ، وهو إعادة الثاني مظهراً بغير لفظه الأول ؛ وإنما سبيله أن يأتي مضمراً ، نحو : زيد مررت به . فإن لم يأت مضمراً وجاء مظهراً فأجود ذلك أن يعاد لفظ الأول البتة ، نحو : زيد مررت بزيد ، كقول الله سبحانه : (الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ) ^(٦) " ^(٧) .

ومن آرائه النقدية في هذا الكتاب ، ما ذكره في باب (تجاذب المعاني والإعراب)

(١) سورة البقرة : من الآية ٢٧٤ .

(٢) الفسر ٨٢٩/١ - ٨٣٠ ورد في نسخة من نسخ الفسر (تصيده) .

(٣) وقد قام أحد الباحثين بجمع المسائل النحوية و الصرفية في كتاب (الفسر) ودراستها ونال بها درجة الدكتوراه .

(٤) انظر تاريخ النقد الأدبي لإحسان عباس ٢٧٢ .

(٥) البيت من الطويل ، وقد نسب للكلحبة اليربوعي ، كما نسب للأسود بن يعفر ، انظر المفضليات ٣٢ ، الخصائص ٢/٢٩٠ ، شرح الرضي على الكافية ١/٢٣٦ ، لسان العرب (وشك) ، خزنة الأدب ١/٣٧١ . الهويني : الرفق والراحة .

(٦) سورة الحاقة : الآيتان ٢، ١ .

(٧) ٢/٢٩٠ - ٢٩١ . وانظر أيضا إلى ٢/٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٤٧٤ ، ٤٧٨ .

— أي تعارضهما — قال : " فإذا كان المعنى عليه ، ومنع طريق الإعراب منه أضمر له ما يتناوله " ^(١) ، وذكر أمثلة على ذلك منها قول الخطيئة :

أزمنتُ يأساً مبيناً من نوالكم ولن ترى طارداً للحرّ كالياس ^(٢)

لقد كان ابن جني يمزج بين النحو والمعنى ، ولم يكن كلامه محصوراً في المقاييس النحوية ، وهذه سمة تلاحظ في أغلب مؤلفاته حتى في كتابه (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها) فمثال ذلك حديثه عن تقديم المفعول به عنايةً بشأنه ^(٣) .

وبعد هذه الجولة السريعة في النقد النحوي والصرفي عند النحاة واللغويين — إضافة إلى ما زخرت به كتب التراث من شواهد نقدية عديدة — نستطيع أن نحدد المنهج النقدي عندهم بما يلي :

- اعتنوا بسلامة التراكيب والأساليب وذلك بمطابقتها قواعدهم النحوية ، وأحصوا أخطاء الشعراء في وجوه الإعراب ^(٤) .
- نبهوا إلى ما يلجأ إليه بعض الشعراء من ضرورات شعرية ^(٥) .
- لم يقتصر نقدهم النحوي على جانب الصواب والخطأ — وإن كان هذا أغلب نقدهم — لكنهم أشاروا إلى جودة بعض الأساليب ورداءتها .
- نقدوا الكلمات من جهة بنيتها ، فوقفوا عند الأخطاء في الصيغ الصرفية كالاشتقاق والتصغير وصيغ الجمع وغيرها .
- حرصوا على توخي المعنى المراد ، بل جعلوا مراعاة المعنى أساساً في بعض أحكامهم

(١) ٢٦٠/٢ .

(٢) البيت من البسيط ، ديوانه ١٠٧ ومغني اللبيب ٣٠٣/٢ والشاهد " يأساً مبيناً من نوالكم " فلا يجوز أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بيأس لأنه موصوف فهذا وإن كان المعنى يطلبه لكن الإعراب يمنعه ، والحل أن تضمير فتقول : يئست من نوالكم .

(٣) انظر ١/٦٥-٦٦ ، ١٣٥ ، ٣٦٢ ، ٢٨٤/٢ .

(٤) انظر تاريخ النقد الأدبي لعبد العزيز عتيق ٣٢٠ ، الخصومة بين النحاة والشعراء ٥٥ .

(٥) المرجعان السابقان .

- النقدية ، و هذا انعكاس ناتج عن تلاحم اللفظ و المعنى في النحو العربي^(١).
- استدلوا على صحة ما يرون بشواهد من القرآن الكريم ومن الشعر العربي القديم .
 - تحول النقد على أيديهم تدريجياً على نقد إيجابي يتجاوز حدود التذوق إلى التفسير وإيراد الأحكام النقدية مشفوعة بعلمها وأسبابها^(٢).
 - اتبعوا مقاييس علمية في نقد الشعر وفقاً لما أحاطوا به من دقائق اللغة ، وأصول النحو ، وأعارىض الشعر ، وما يجوز فيها وما لا يجوز^(٣) .
 - نقدوا الشعر نقداً موضوعياً خلا من روح التعصب والهوى^(٤) .
- وهكذا رأينا تميز بعض النحاة واللغويين في النقد على مر العصور ، ولعل سر تميزهم راجع إلى ملكة خاصة أضيف إليها طول اشتغال باللغة ، وتمرس بأساليبها وأسرارها ، ودراسة مستوعبة للقديم والحديث من شعرها . فكل ذلك أدى إلى تكوين ذوق خاص في نقد الشعر^(٥).
- على أن هناك جماعة من الشعراء والأدباء والنقاد كان لهم رأي مغاير في نقد النحاة للشعر ، مما أدى إلى اتهامهم بعدم القدرة على فهم الشعر وتبين أسرار لغته ، فهذا عمار الكلبي يقول للنحاة :
- ما كلُّ قولي مشروحاً لكم فخذوا ما تعرفون ، وما لم تعرفوا فدعوا^(٦)
- وكذلك بشار بن برد الذي أنكر حكم النحاة واللغويين على الشعر فقال : " ليس هذا من عمل أولئك القوم ، إنما يعرف الشعر من يُضطر إلى أن يقول مثله "^(٧).

(١) ومن عناية النحاة بالمعنى ومراعاهم له استخدامهم ظاهرة الحمل على المعنى وسيلة لتأويل الألفاظ أو العبارات التي تخرج عن القواعد العامة المطردة . انظر الكتاب ٣٤٤/٢ ، المقتضب ٢٨١/٣-٢٨٥ " باب ما يحمل على المعنى وحمله على اللفظ أجود " ، الخصائص ١٨٠/٢-٢٠٢ " فصل في الحمل على المعنى " .

(٢) انظر النظرية النقدية ١٠٠ ، تاريخ النقد الأدبي لعبد العزيز عتيق ٢٧٢ ، ٢٧٦ .

(٣) انظر تاريخ النقد الأدبي لعبد العزيز عتيق ٢٧٦ .

(٤) انظر المرجع السابق ٢٧٠ ، النظرية النقدية ١٠٠ .

(٥) انظر تاريخ النقد الأدبي لعبد العزيز عتيق ٣١٤ .

(٦) الخصائص ٢٥٥/١ ، معجم الأدباء ٤٧٥/٣ .

(٧) إعجاز القرآن للباقلاني ١١٧ .

ويشاركه الرأي البحتري الذي قال حين سئل عن مسلم وأبي نواس : أيهما أشعر ؟ فقال : أبو نواس. فقليل : فإن أبا العباس ثعلباً لا يوافقك على هذا . فقال : " ليس هذا من شأن ثعلب وذويه من المتعاطين لعلم الشعر دون عمله ... " ^(١).

وكان الوحيد أقسى منهما على النحاة عندما قال لابن جني ناقداً شرحه ديوان المتنبي : " لو كان لنقد الشعر والحكم فيه محتسب لمنعك أيها الشيخ من ذلك لأنه ليس من عملك " ^(٢).

وشارك النقاد الشعراء في الهجوم على نقد النحاة ، ومن هؤلاء : الجاحظ (ت : ٢٥٥) ، و الصاحب بن عباد (ت : ٣٨٥) ، والقاضي الجرجاني (ت : ٣٩٢) ، وابن الأثير (ت : ٦٣٧) وغيرهم .

ولنأخذ على سبيل المثال - القاضي الجرجاني الذي ذكر في كتابه (الوساطة بين المتنبي وخصومه) أن المعترضين على المتنبي فريقان ، أحدهما : " نحوي لغوي لا بصّر له بصناعة الشعر ؛ فهو يتعرّض من انتقاد المعاني لما يدل على نقصه ، ويكشف عن استحكام جهله ... " ^(٣).

كما أشار ابن الأثير إلى أن النحاة لا يعرفون أسرار الفصاحة والبلاغة ؛ لأنهم نحاة ^(٤) . بل ذهب إلى أكبر من ذلك حينما " صب جام غضبه على الذين يرون في امتلاك ناصية النحو ضرورة للشاعر أو لمتذوق الشعر و شارحه ، فكان أن انتقد في جملة من انتقد ابن جني الذي لم تفده ثقافته اللغوية والنحوية - على زعمه - في التعاطي مع الشعر واستجلاء معانيه " ^(٥) ، قال : " هذا أبو الفتح بن جني قد كان من علم النحو على درجة لم ينته إليها غيره ، ومع هذا فلما انتدب لتفسير شعر المتنبي كشف عن عورة كان في غنى عن كشفها " ^(٦).

(١) دلائل الإعجاز ٢٥٣ ، ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٢) تاريخ النقد الأدبي لإحسان عباس ٢٨١ نقلاً عن الشرح ١٧٤/٢ .

(٣) ٣٦٠ .

(٤) انظر المثل السائر ١٧/٢ ، ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٥) مقدمة تحقيق الفسر لابن جني للمحقق د. رضا رجب ٣٦٨ .

(٦) الاستدراك في الرد على رسالة ابن الدهان المسماة بالماخذ الكندية من المعاني الطائفة لابن الأثير ١٤ .

ولم يقتصر هذا الأمر على القدماء ، فقد شاركهم الرأي بعض الباحثين المحدثين الذين اهتموا النحاة بعدم التفرقة بين لغة الشعر ولغة النثر^(١)، يقول الدكتور محمد حماسة : " إن قواعد (نحو الشعر) كما يقدمها لنا الشعر تختلف في كثير من مظاهرها عن القواعد التي قدمها لنا النحويون... إن النحاة عندما أنكروا بعض الظواهر النحوية في الشعر، أنكروها لأنهم قاسوها على المطرد في النثر ، أي أنهم فرضوا على الشعر قواعد من خارجه ، ولو أنهم فصلوا الشعر عن النثر في التقعيد لما أنكروا من الشعر ما أنكروا"^(٢) .

ويحسن بنا ألا ننساق وراء هذه الاتهامات بل نحاول ردها بما يلي :

- ١ - بالنسبة لهجوم الشعراء فهو أمر طبعي ؛ لأنهم اعتبروا نقد النحاة واللغويين لهم تجريحاً وخطأً من مكانتهم الشعرية .
- ٢ - أشاد بعض الباحثين المحدثين بنقد النحاة واللغويين ، واعتبروه إسهاماً في عملية النضج الفني للنقد الأدبي^(٣) .
- ٣ - كما أكد بعض الباحثين المحدثين على تفرقة النحاة الأوائل بين لغة الشعر و لغة النثر مستنداً عليه بما جاء في كتاب سيبويه و كتب الضرورات^(٤) . في حين تراجع بعض الباحثين المحدثين^(٥) عما ذهب إليه ، فأقر بأن الفصل بين لغة الشعر ولغة النثر من أصول النحاة المرعية .
- ٤ - ومن الأمور التي تؤكد بطلان ما اتهم النحاة به ما عرف لديهم بالضرائر الشعرية^(٦) ، تلك القضية التي تناولها أغلب النحاة مفرقين بها بين لغة الشعر و لغة

(١) ومن هؤلاء : د. إبراهيم أنيس " من أسرار اللغة " ٣٤٢ ، و د. محمد خير الحلواني " الخلاف النحوي بين البصريين و الكوفيين وكتاب الإنصاف " ٦٤ .

(٢) اللغة وبناء الشعر ٢٢٠ .

(٣) انظر مثلاً إلى : د. أحمد بدوي " أسس النقد الأدبي " ٦، و د. عبد العزيز عتيق " تاريخ النقد الأدبي " ٢٧٢ ، ٣١٤ ، و د. هند طه " النظرية النقدية " ١٠٠ .

(٤) انظر د. محمد أبو الفرج " مقدمة لدراسة فقه اللغة " ١١٢-١١٦ ، د. عبد الحكيم راضي " نظرية اللغة في النقد العربي " ٤٣ - ٦٠ .

(٥) هو د. محمد خير الحلواني في كتابه (أصول النحو العربي) ٧٦ .

(٦) انظر الخصومة بين النحاة والشعراء ٢٧ .

النثر ، قال سيبويه : " وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا " ^(١) ، وقد صرح أبو سعيد السيرافي بذلك عند شرحه لكتاب سيبويه ، قال : " اعلم أن سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر ؛ ليرى بها الفرق بين الشعر والكلام ، و لم يتقصه ؛ لأنه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشعر قصداً إليها نفسها ، و إنما أراد أن يصل هذه الباب بالأبواب التي تقدمت فيما يعرض في كلام العرب و مذهبهم في الكلام المنظوم و المنثور " ^(٢) .

وهي ظاهرة ولدت في أحضان الدراسات النحوية ^(٣) وكانت واحدة من بين ثلاثة أحكام أطلقها النحاة على البيت الشعري المخالف لأقيستهم . وهذا ما يدعو إلى الحديث عنها .

الضرورة الشعرية :

لقد اختلف العلماء في تحديد مفهوم الضرورة ، فيرى ابن مالك أنها : ما لا مندوحة ^(٤) للشاعر عنه بحيث لا يمكن الإتيان بعبارة أخرى ^(٥) ، وهو المفهوم من كلام سيبويه ^(٦) . وسيبويه لم يصرح بتعريف محدد للضرورة ، مما جعل آراء العلماء القدماء والمحدثين تضطرب في تحديد مفهومها عنده ، و لكن بعض العلماء حددوا رأيه من خلال نصوصه ^(٧) : وهو أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك ^(٨) .

(١) الكتاب ٣٢/١ .

(٢) شرح كتاب سيبويه ٩٥/٢ .

(٣) انظر مقال منزلة الشاهد الشعري عند النحاة لمحمد عبدو فلفل ، مجلة جامعة البعث ، العدد الثالث عشر ، ١١٠ .

(٤) أي : سعة و فسحة ، يقال : لك عن هذا الأمر مندوحة أي : سعة و فسحة .

(٥) انظر شرح التسهيل ٢٠٢/١ ، خزانة الأدب ٥٣/١ ، الضرائر للألوسي ٦ .

(٦) عقد سيبويه ثلاثة أبواب خاصة للضرورة وهي " باب ما يحتمل الشعر " ٢٦/١ و " باب ما رحمت الشعراء في غير النداء اضطراباً " ٢٦٩/٢ و " باب ما يجوز في الشعر من أيّاً ولا يجوز في الكلام " ٣٦٢/٢ .

(٧) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٦/٢ ، ارتشاف الضرب ٢٣٧٧/٥ .

(٨) انظر الضرورة النحوية ومفهومها لدى النحويين للدكتور إبراهيم الخندود ٣٩٧ . ويخالفه الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم في كتابه " سيبويه والضرورة الشعرية " فيرى أن سيبويه يتبع رأي الجمهور في معنى الضرورة انظر ٣٥ واستدل على رأيه بأمور انظر ٤١-٤٦ .

بينما يرى الخليل بن أحمد وجهور النحاة أنها : ما أتى في الشعر على خلاف ما يجوز في النثر وإن كان عنه مندوحة^(١) .

في حين نجد لأحمد بن فارس موقفاً مخالفاً للنحويين جميعهم من الضرورة الشعرية ؛ إذ لا يكاد يعترف بما يسميه النحاة ضرورة ، فيوجب على الشاعر أن ينظم بما له وجه في العربية ، ولا ضرورة في ذلك ، فإن لم يكن له وجه رد وسمي خطأ ، و لا داعي لتكلف التخريج^(٢) . كما أكد ذلك في كتابه (ذم الخطأ في الشعر) ، ومن أقواله الكاشفة عن موقفه قوله : " إن أناساً من قدماء الشعراء ومن بعدهم أصابوا في أكثر ما نظموه من شعرهم و أخطأوا في اليسير من ذلك ، فجعل ناساً من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوهاً ، ويتمحلون لذلك تأويلات حتى صنعوا فيما ذكرنا أبواباً "^(٣) .

وأول من نبه إليها عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، ثم ترسخت عند الخليل وتلميذه سيبويه الذي صدر كتابه بباب (ما يحتمل الشعر)^(٤) .

وأشارت بعض الكتب إلى أن المبرد أول من ألف كتاباً مستقلاً في ضرورة الشعر ، ولكنه لم يصل إلينا^(٥) . ومن المؤلفات التي وصلت إلينا : (ما يحتمل الشعر من الضرورة) لأبي سعيد السيرافي ، و (ضرائر الشعر) لابن عصفور الأشبيلي وغيرها .

كما تحدث النحاة عن أسباب لجوء الشعراء إلى الضرورة في أشعارهم^(٦) ، وقاموا بتقسيمها أقساماً عديدة منها : الضرورة الحسنة والضرورة القبيحة ، ومنها ضرورة النقص وضرورة الزيادة إلى غير ذلك من الأقسام^(٧) .

(١) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٥١/١ .

(٢) انظر الصاحي ٢٦٧-٢٦٨ ، الضرورة الشعرية في النحو العربي لمحمد حماسة عبد اللطيف ١٥٧ .

(٣) ١٧-١٨ .

(٤) ٢٦/١ - ٣٢ .

(٥) انظر الفهرست لابن النديم ٨٨ .

(٦) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي ٣٤ ، الخصائص ٢٣١/١ - ٢٣٣ ، ضرائر الشعر ١٣ .

(٧) انظر الأصول ٤٣٥/٣ - ٤٨٠ .

ومما يبين اهتمام النحاة بها أنهم وضعوا قواعد فيها ، منها على سبيل المثال : " ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها " ، و " ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها " ^(١) .
إن رصد النحاة ظاهرة الضرورة الشعرية يعد دليلاً قوياً على إدراكهم خصوصية الشعر، وعلى وعيهم بسر تميز لغته .

النقد النحوي والصرفي عند النقاد والأدباء :

كان لجماعة من النقاد والأدباء مساهمات في النقد النحوي والصرفي في ميدان الشعر ، وسأحاول أن أشير لأبرزهم ^(٢) موضحة شيئاً من آرائهم ومناقشتهم ومؤاخذاتهم في هذا المجال .

١ - عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت : ٢٧٦هـ) :

ذكر ابن قتيبة في كتابه (الشعر والشعراء) بعض مآخذ المتقدمين والمعاصرين على الشعراء من شعرهم مما يتعلق بالإعراب ^(٣) ، وكان يناقشها نقاشاً علمياً مستنداً على الأدلة والعلل سواء أكان موافقاً للشاعر أم مخالفاً له ، كما أشار لبعض الضرورات الشعرية ، كتسكين المتحرك ، وصرف الممنوع من الصرف ، وقصر الممدود .

٢ - أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت : ٣٧٠هـ) :

يعد الآمدي أول ناقد متخصص ، جعل النقد أهم ميدان لجهوده ، وفيه كتب أكثر مؤلفاته ^(٤) ، وأشهرها : (الموازنة بين شعر أبي تمام والبحري) ذلك الكتاب الذي بدأه

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ٢٥٢ .

(٢) تم ترتيبهم تاريخياً ، مع الاختصار على من سبق أبا العباس المهلب .

(٣) انظر تاريخ النقد الأدبي لعبد العزيز عتيق ٣٨٦ .

(٤) تاريخ النقد الأدبي لإحسان عباس ١٤٢ .

بذكر مساوئهما وختمه بذلك محاسنهما^(١) ، وكانت بعض المآخذ التي أخذها على الشعارين تتعلق بالنحو والتصريف بلغت ما يقرب الثلاثين مأخذاً^(٢) ، ومنها تخطئته لبیت أبي تمام :

يَدِي لِمَنْ شَاءَ رَهْنٌ لَمْ يَذُقْ جُرْعاً مِنْ رَاحَتَيْكَ دَرَى مَا الصَّابُ وَالْعَسَلُ
قال : " لفظ هذا البيت مبني على فساد ، لكثرة ما فيه من الحذف ، لأنه أراد بقوله " يدي لمن شاء رهن " أي أصافحه وأبايعه معاقدة أو مراهنه إن كان لم يذق جرْعاً من راحتيك درى ما الصاب والعسل . ومثل هذا لا يسوغ ، لأنه حذف (إن) التي تدخل للشرط ، ولا يجوز حذفها ؛ لأنها إذا حذفت سقط معنى الشرط ، وحذف (من) وهي الاسم الذي صلته (لم يذق) فاحتل البيت ، وأشكل معناه " ^(٣) ، ثم ذكر آيات من القرآن الكريم ليبين أن الحذف كثير في الكلام إذا دل دليل على المحذوف .

وهكذا يناقش أغلب هذه المآخذ مناقشة علمية قائمة على الحجج والبراهين ، والاستشهاد ، والتعليقات .

وقد أكد في كتابه على مبدأ مهم هو أن : " صحة التأليف في الشعر وفي كل صناعة هي أقوى دعائمه بعد صحة المعنى " ^(٤) . بل ذهب إلى أبعد من ذلك حينما أشار إلى أن سوء التأليف يفسد معنى البيت ويجعله غامضاً^(٥) .

٣- محمد بن الحسن الحاتمي (ت : ٣٨٨هـ) :

ألف الحاتمي رسالة نقد فيها شعر المتنبي سماها : (الرسالة الموضحة في ذكر سرقات المتنبي وساقط شعره) ، وتعتبر أول رسالة وافية صنفت في نقد شعر أبي الطيب^(٦) ، وقد

(١) أشار الآمدي إلى ذلك في ٥٤/١ .

(٢) انظر على سبيل المثال إلى : ٢٨/١ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٢١١ ، ٢٢٧ ، ٤٥٠ ، ٤٥٧ ، ٢٠ / ٧ ، ١٧ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٣٦٥ .

(٣) ١ / ١٩٠ ، وانظر البيت في ديوان أبي تمام ١١/٣ .

(٤) ٤٢٨/١ .

(٥) انظر ٤٢٥/١ .

(٦) انظر تاريخ النقد الأدبي لإحسان عباس ٢٥٥ ، ٢٦٢ .

أخذ عليه بعض المآخذ التي تتعلق بالنحو والتصريف - وإن كانت قليلة - وكان يناقشها بأسلوب الحوار المتخيل مع المتنبي ، فيبدأ ببيان خطأ المتنبي ، ثم يفترض دفاعاً صادر من المتنبي عن نفسه قائماً على الحجج والاستشهادات ، وينتهي الحاشي المآخذ برد تلك الحجج ، والحكم على الأبيات التي استشهد بها المتنبي بالضرورة التي لا تجوز لمحدث . يكشف لنا عن منهجه قوله : " أخطأت في قولك :

وصلت إليك يد سواء عندها الـ بازري الأشهب والغراب الأبقع
فإنك شددت الياء في (البازي) تشديداً لا وجه له . ووصلت ألف القطع في الأشهب .
ولا أعلم أحداً من الفصحاء شدد الياء في البازي إلا البحرى وعليه اعتمدت ، وعلى لفظ
بيته ركنت .. ، والمسموع في هذا لغتان إحداهما باز واللغة الثانية بأز بالهمز... فقال : لم
أقل هكذا وإنما قلت البازي الأشهب بسكون الياء . فقلت : قد قطعت ألف الوصل في
البازي الأشهب ووصلت ألف القطع فجمعت بين ضرورتين في بيت واحد ، فقال : قد
جاء مثل ذلك في الشعر . فقلت : إنما جاء شاذاً وليس بسائع لمحدث ^(١) . فالحاشي - كما
هو واضح - يذكر الخطأ ثم يسد المنافذ أمام حجج خصمه و ينهي الكلام بالقول الفصل
" وليس بسائع لمحدث " .

٤ _ القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت : ٣٩٢) :

ألف القاضي الجرجاني كتابه (الوساطة بين المتنبي وخصومه) بعد أن تعصب للمتنبي
فريق من الناس وغض من شأنه فريق آخر ^(٢) ، فتوسط بينهما محاولاً إظهار الحق .
وبدأ كتابه بالاعتذار عن وقوع الخطأ في شعر المتنبي بأن هذه الأخطاء لم يسلم منها
أحد من الشعراء الجاهليين والإسلاميين ^(٣) ، مما يكشف لنا عن موقفه النحوي من أغاليط
الشعراء . ولكي يدلل على الأخطاء النحوية والتصريفية عند القدماء سرد ثمانية عشر بيتاً
لعدد منهم معيناً موضع الخطأ فيها دون مناقشة ^(٤) .

(١) ٥٧ - ٥٨ ، وانظر أيضاً إلى مآخذ النحوية والصرفية ٤٧ ، ٧٤ - ٧٥ .

(٢) انظر مقدمة محقق الوساطة محمد أبو الفضل وعلي البجاوي ٥ .

(٣) انظر ١٤ .

(٤) انظر ١٤ - ١٧ .

وفي آخر الكتاب أشار إلى ما عيب على المتنبي من جهة اللغة والإعراب فقال : " فأما ما وقع الطعن عليه من جهة الإعراب ، واللكنة في ناحية الزلل في اللغة ، فلا بد من تعديده ، والحكم على كل واحد بعينه ؛ لاختلاف مأخذ حججه ، وتشعب مذاهب القول في قبوله ورده "(١) . وقد ذكر ثلاثة وعشرين بيتاً من باب أخطاء اللغة(٢) ، وذلك في فصل : " ما عاب العلماء على أبي الطيب " ، وحاولت تتبع الأبيات التي أخذت على المتنبي في آخر الوساطة نحويّاً وصرفيّاً فوجدتها واحداً وعشرين بيتاً(٣) . ومن هذه المآخذ حذف النون من (يكن) المجزوم عند اتصاله باللام ، و تشديد النون من (لدن) ، و اتصال الضمير بإلا ، و زيادة هاء السكت في الكلام المتصل ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وغيرها من المآخذ .

وكان منهجه فيها قائماً على ذكر آراء المتخصصين فيه ، والبحث عن المبرر النحوي الذي يدافع به عن أغلاط المتنبي ، والتي غالباً ما يرجعها إلى الضرورة الشعرية ، وهذا الذي جعل محمد مندور يصف منهج القاضي في النقد بأنه لا يناقش الأخطاء ، وإنما يعتذر لها(٤) . كما كان يعتمد على قياس الأشباه والنظائر لأشعار المتقدمين الذين وقعوا في نفس أخطاء المتنبي ومع ذلك لم يقلل هذا من شأنهم(٥) .

وكما كان القاضي يجتهد في الاعتذار عن المتنبي ، فإنه يصرح أحياناً بضعف الاحتجاج عنه كقوله : " ويضعف في بعضها الاحتجاج عنه كقوله :

هذي برزت لنا فهجت رسيسا(٦)

قالوا : حذف علامة النداء من هذي ؛ وحذفها خطأ....."(٧) .

(١) ٣٦٠ .

(٢) جماليات اللغة بين القاعدة والاستعمال د. السيد فضل ٧٤ .

(٣) انظر ٣٦٤ - ٣٩٣ .

(٤) انظر النقد المنهجي ٢٥٧ .

(٥) انظر المصدر السابق ٢٥٦ ، نظرية اللغة ٣١٥ .

(٦) ديوانه ١٩٣/٢ . وعجزه : ثم اثنتي وما شفيت نسيسا .

(٧) ٣٨٥ .

ومن الإنصاف أن نذكر أن القاضي كان يناقش بعض هذه المآخذ نقاشاً مستنداً إلى الأدلة والحجج ، مما يدل على تمكنه من اللغة وقواعدها^(١) .

٥ _ الحسن بن علي بن وكيع التنيسي (ت : ٣٩٣هـ) :

وهو شاعر وناقد ، ولد بمصر ونشأ فيها ، ألف كتاب (المنصف للشارق والمسروق منه في إظهار سرقات أبي الطيب المتنبي) ، وكما هو واضح من عنوان الكتاب فإن غايته الأولى إبراز سرقات المتنبي ، إضافة إلى أنه نبه على بعض العيوب التي تتعلق باللحن^(٢) .

وقد تحمل ابن وكيع على المتنبي حتى وصفه بضعفه في العربية^(٣) ؛ لذلك نجد عند

ابن وكيع مآخذ في النحو والتصريف على أبيات المتنبي ، منها قوله في بيت المتنبي:

جَلَّأَ كَمَا بِي فَلَيْكَ التَّبْرِيحُ أَغْدَاءُ ذَا الرِّشَى الْأَغْنِ الشَّيْخُ^(٤)

: " هذا بيت فيه عيوب منها : حذف النون من (يكن) لأنها قوية بالحركة اللازمة لالتقاء الساكنين ، وعيب آخر أنه حذفها مع الإدغام ، وهذا غير معروف لأنه قال في بني الحرث بلحرث ولم يقل في بني النجار : بلنجار ، وها هو قد قال : فليك التبريح فحذف مع الإدغام ، ولم يكن علمه بالعربية طائلاً ما كان يعتقد في النحو إلا معرفة الإعراب التي يصل بها إلى الصواب ، بغير تعليل له "^(٥) .

ويقوم منهجه في النقد النحوي والصرفي على بيان خطأ المتنبي وذكر وجه الصواب فيه أكثراً من التعليل والاستشهاد معتمد على أقوال النحاة السابقين ، وقد يتعدى ذلك في بعض الأحيان إلى بيان أثر القاعدة على المعنى ، وأحياناً يعمد إلى أسلوب الموازنة بين بيت المتنبي وبيت شاعر آخر فيفضل بيت الشاعر الآخر لمراعاته الجانب النحوي^(٦) .

(١) أشار إلى هذا د . محمد مندور في النقد المنهجي ٣٠٣ .

(٢) انظر تاريخ النقد الأدبي إحسان عباس ٢٩١ .

(٣) انظر المنصف ١٥٢ .

(٤) ديوانه ٢٤٣/١ . والجلل : الأمر العظيم ، التبريح : الشدة ، الرشأ : ولد الطيبة .

(٥) ٧٨١-٧٨٣ .

(٦) انظر إلى الموازنة التي أجراها بين بيت المتنبي وبيت ابن الرومي ٢٨٣ .

٦ _ أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت : ٤٢١) :

من أشهر مؤلفاته : (شرح ديوان الحماسة) و (شرح أشعار هذيل) ، وكان يعتمد في شروحه على النحو اعتماداً كبيراً حتى قال عنه أحد الباحثين : " إن ما وصل إلينا - في شروحه على الشعر - من آراء واجتهادات نحوية ، يدل دلالة واسعة على أن النحو كان أحد العمد الرئيسية التي يرتكن إليها في شروحه " ^(١) .

وكان في تحليله النحوي يستشهد على ما يقول بالقرآن الكريم وبالشعر القديم ، وكان يعتمد على الإعراب كثيراً ويؤكد على أن تغييره يؤدي إلى تغير المعنى ، ويلحظ على شروحه أنه لا يكتفي في تحليله النحوي على بيان الصواب أو الخطأ بل يتعدى ذلك في بعض الأحيان إلى الحكم بحسن ذلك الاستعمال أو قبحه ؛ مما يجعلنا نقول : إن المرزوقي يجيد استغلال النحو في مجال التدقيق ^(٢) .

٧ _ ابن فورجة البروجردي (ت : حوالي ٤٥٥ هـ) :

ألف كتابين في النقد ردَّ بهما على ابن جني في شروحه على ديوان المتني ، وهذا الكتابان هما : (التجني على ابن جني) ، و (الفتح على فتح أبي الفتح) ، ولم يؤلف غيرهما ^(٣) .

وبدأ ابن فورجة كتابه (الفتح على فتح أبي الفتح) بنظرة نقدية يوضح فيها أسباب غموض المعنى في الشعر قال : " إن ما يستبهم معانيه على الأذهان من الشعر ثلاثة أضرب . وفي كلها يضرب هذا الديون بسهم " ^(٤) ثم ذكر النوع الثالث قائلاً : " وهو ما عماء إعرابه لحاز فيه ، أو حذف من اللفظ أو تقديم وتأخير سوغه الإعراب " ^(٥) .

(١) شروح الشعر لأحمد جمال العمري ١٧٢/٢ .

(٢) انظر شرح ديوان الحماسة ٤٦ - ٤٧ ، ٥٣ - ٥٤ ، ٨٥ - ٨٦ ، ١٦٤ ، ٢٩٥ ، ٤٤٠ - ٤٤٤ وغيرها كثير .

(٣) انظر مقدمة تحقيق كتاب " الفتح على فتح أبي الفتح " للمحقق عبد الكريم الدجيلي ١٠ .

(٤) ٣٥ .

(٥) ٤١ .

وذكر أربعة أبيات كشواهد على هذا النوع ^(١) ، ثم ذكر بعدها بيتاً للمتنبي وهو قوله :
 حملتُ إليه من لسانِي حديقة
 سقاها الحجي سقي الرياض السحائب
 فحاول كشف غموض هذا البيت عن طريق إعرابه فقال : " فرّق بين المضاف والمضاف إليه
 بلفظ الرياض ، يريد : سقي السحاب الرياض " ^(٢) .
 واعتذر عنه بأن مثل هذا يقع كثيراً في الشعر .
 ثم بدأ بالرد على شرح ابن جني ، وقد تخلل الرد تصحيح لجوانب نحوية في مواضع
 عديدة في كتابه ^(٣) ، منها قوله في بيت المتنبي :
 لا أقمنا على مكان وإن طاب ^(٤)

: " قال الشيخ أبو الفتح معناه لم نقم . كقوله تعالى (فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى) ^(٥) يريد : لم
 يصدق ولم يصل . والشيخ أبو الفتح لو أنعم النظر لعلم أن (لا) هذه ليست تلك التي
 عنها وإنما هي التي تكون جواب القسم ... " ^(٦) .
 وهكذا يستمر مثبتاً كلامه بأدلة من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر ، ومورداً
 للحجج التي تدل على سعة علمه في النحو .
 وليس الكتاب كله رداً على ابن جني ، ففي مواضع من الكتاب يفسر أبياتاً ويعرّبها
 وينبه على أن ابن جني لم يتطرق إليها ^(٧) . وأحياناً يكون ابن جني قد فسر البيت لكن ابن
 فورجة يزيد عليه بعد أن قبل تفسيره ^(٨) ، وقد يذكر تفسير ابن جني للبيت ولا يزيد عليه
 شيئاً ، ويعمل ذلك بأنه يلتزم بالمنهج الذي حدده ^(٩) وهو : إيراد أبيات المتنبي التي " توهمناها

(١) انظر ٤١ - ٤٣ .

(٢) ٤٣ .

(٣) انظر : ٥٥ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٨٨ ، ١٢٤-١٢٥ ، ١٣٧ ، ١٦٢ ، ١٩٥ ، ٢٠٧ ، ٢٢٢ - ٢٢٥ .

(٤) عجزه : ولا يمكن المكان الرحيل .

(٥) سورة القيامة : آية ٣١ .

(٦) ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٧) انظر - على سبيل المثال - ١٣٤ ، ١٤٨ ، ٢٩٠ .

(٨) انظر - على سبيل المثال - ١٤١ .

(٩) انظر - على سبيل المثال - ١٧٣ ، ٣٠٢ .

غلقة المعاني" (١) .

إلى غير هؤلاء من النقاد الذين أسهموا في النقد النحوي في ميدان الشعر ، فظهر ذلك في كتبهم النقدية وشروحاتهم نظرياً أو تطبيقياً ، وهذا يدل على إدراكهم أهمية النحو في ميدان الشعر ، وأنه الأداة الأولى لنظم الشعر ونقده . ويكفي في ذلك تصريح ابن طباطبا العلوي (ت : ٣٢٢هـ) بأن : " للشعر أدوات يجب إعدادها قبل مراسه وتكلف نظمه " ثم ذكر منها : " التوسع في علم اللغة ، والبراعة في فهم الإعراب " (٢) . وقول ضياء الدين ابن الأثير : " صناعة تأليف الكلام من المنظوم والمنثور تفتقر إلى آلات كثيرة " وذكر أن أولها : علم العربية من النحو والتصريف (٣) .

عبد القاهر الجرجاني ونضج النقد النحوي للشعر (٤)

وإذا وصلنا إلى عبد القاهر الجرجاني نكون قد وصلنا على قمة النقد النحوي للشعر ، فعبد القاهر هو ذلك العالم الذي استطاع أن يطور النحو ويوسع أفقه ؛ ليكون جزءاً أساسياً من فهم الشعر وتذوقه ، وذلك في كتابه (دلائل الإعجاز) . فقد كان النحو العربي قبل عبد القاهر (ت : ٤١٧هـ) محدوداً بأحوال أواخر الكلم من إعراب وبناء ، وفي هذا تضيق للبحث النحوي . ولما جاء عبد القاهر فتح باباً جديداً لدراسة النحو بعد أن أنكر على النحاة اهتمامهم بأحوال الإعراب والبناء دون جوانب النحو الأخرى ، واهتمهم بالتكلف والتعسف (٥) .

(١) ٣٤٧ .

(٢) عيار الشعر ٦ .

(٣) المثل السائر ٢٧/١ .

(٤) لم أجعل عبد القاهر ضمن حديثي عن نقد النحاة ولا نقد النقاد وإنما أفردت له حديثاً خاصاً لسببين : ١ - لأنه جمع بين النحو والنقد ، فهو من أشهر نقاد القرن الخامس ، كما أنه اشتهر بالنحوي ، وإمام العربية في عصره .

٢ - ولأنه من أبرز الذين لفتوا الأنظار إلى أهمية الدراسة النحوية في الشعر .

(٥) انظر دلائل الإعجاز ٨ . كما أشار إلى ذلك د. أحمد مطلوب في " عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده " ٥٨ .

ولعل أبرز نتيجة توصل إليها في كتابه (دلائل الإعجاز) هي نظرية النظم التي عرفها - في غير موضع من كتابه - بقوله : " اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نُهَجَتْ فلا تزيع عنها ، وتحفظ الرسوم التي رُسِمَتْ لك ، فلا تُخلُ بشيء منها " (١).

ولم يتوصل عبد القاهر إلى نظرية النظم إلا عندما اعتمد ما وصل إليه من أفكار وملحوظات كانت متناثر في تراث سلفه ابتداء من سيبويه ، ومروراً بالجاحظ وابن قتيبة والمبرد والسيوافي إلى نقاد القرن الرابع الهجري على اختلاف قدراتهم في تمثيل فكرة النظم مثل ابن طباطبا والرماني والخطابي والآمدي والقاضي الجرجاني والعسكري والباقلاني (٢)، فكل هؤلاء عرضوا لفكرة النظم والتأليف نظرياً أو تطبيقياً ، ولكن عبد القاهر استطاع بذكائه أن يخرج من هذا التراث بنظرية تعين على فهم الأدب وكشف خفاياه .

وكانت لثقافته النحوية العميقة دور كبير في منهجه النقدي ، فهو يرى أن صحة نظم الكلام أو فسادة ترجع إلى معاني النحو وأحكامه (٣) .

وحتى يؤكد كلامه ضرب أمثلة من الشعر حكم عليها بفساد النظم ؛ نظراً لما قام به الشاعر من تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار أو غير ذلك مما لا يسوغ له فعله وفقاً للقواعد النحوية . كما ضرب أمثلة من الشعر على صحة النظم ؛ نظراً لما قام به الشاعر من أمور يقتضيها علم النحو (٤) . ومن ذلك قوله : " اعمد إلى قول البحري :

بلونا ضرائب من قد نرى	فما إن رأينا لفتح ضريباً
هو المرء أبدت له الحادثاً	ت عزمأ وشيكاً ورأياً صليلاً
تنقل في خلقي سؤدد	سماحاً مرجى وبأساً مهيباً

(١) ٨١ . وانظر أيضاً : ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٧٠ ، ٤١٨ .

(٢) انظر أثر النحاة في البحث البلاغي لعبد القادر حسين ٣٦١-٣٦٨ . ومن الذين أشاروا إلى أن عبد القاهر استمد

نظرية النظم في خطوطها العريضة من الجاحظ د. إحسان عباس في " تاريخ النقد الأدبي " ٤٣٥ ود . أحمد بدوي

في " أسس النقد الأدبي " ٣٦١ و د. البدرائي زهران في " عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني " ١٦٥ .

(٣) انظر ٨٣ .

(٤) انظر ٨٣ - ٨٦ .

فكالسيف إن جئته صارخاً وكالبحر إن جئته مستثياً^(١)
فإذا رأيته قد راقتك وكثرت عندك ، وجدت لها اهتزازاً في نفسك ، فعد فانظر في السبب
واستقص في النظر ، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أنه قدم وآخر ، وعرف ونكر ، وحذف
وأضمر ، وأعاد وكرر ، وتوخى على الجملة وجهاً من الوجوه التي يقتضيها (علم النحو)
فأصاب في ذلك كله^(٢).

وعبد القاهر يرى أن للشاعر حرية لكنها مشروطة باتباع قواعد النحو ؛ لأن الخروج
عليها خروج عن الصواب^(٣).

وقد طبق نظريته النحوية على الشعر في أبواب نحوية منها :
التقديم و التأخير ، الحذف ، الخبر ، الذي ، الحال ، إن ، القصر والاختصاص وغيرها .
ويلحظ على تحليلاته أنه يسلك المنهج الاستدلالي الاستقرائي في إطار من التحليل
المنطقي^(٤) ، وكثيراً ما يعتمد على الحوار الجدلي مع قارئ يتخيله ؛ لذلك يكرر الكلام
ويطيل الشرح .

وقد أكد عبد القاهر على تأثير النحو على المعنى ، إذ أنه رأى أن النحو يتكون من
أشكال تحدد المعاني ، ومن ذلك رأيه في تقديم الفعل أو الاسم ، فهو يرى أنك إذا قلت :
" ما فعلت " دل على عدم ثبوت الفعل ، أما إذا قلت : " ما أنا فعلت " فقدمت الاسم دل
على أنك تنفي عنك القيام بهذا الفعل مع ثبوت وقوع الفعل^(٥) ، واستشهد على هذا ببعض
الآيات منها بيت المتنبي :

وما أنا أسقمت جسمي به ولا أنا أضرمت في القلب ناراً^(٦)

(١) هذه الأبيات من المتقارب ، يمدح بها الفتح بن خاقان . ديوانه ١٥١/١ . الضريب : النوع من الشيء . الوشيك :
السريع . الصليب : الشديد . المستثب : طالب الثواب .

(٢) ٨٥ .

(٣) انظر عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني ٢١٣ .

(٤) انظر مقدمة التحقيق لدلائل الإعجاز للمحقق ياسين الأيوبي ١٤ .

(٥) انظر دلائل الإعجاز ١٢٤ . كما طبقها على الاستفهام انظر ١١١-١٢٣ وعلى الكلام الخبري انظر ١٢٨ -

١٣٨ .

(٦) هذا بيت من المتقارب من قصيدة يعاتب بها سيف الدولة .

قال : " المعنى ، كما لا يخفى على أن السقم ثابت موجود ، وليس القصد بالنفي إليه ، ولكن إلى أن يكون هو الجالب له " (١).

وبهذا يظهر مدى إيمان عبد القاهر بما للنحو من تأثير بالغ على المعنى ، انظر إلى حديثه عن أثر التقديم والتأخير على المعنى ، فهو يؤكد على اختلاف المعنى إذا جئت بمعرفتين ، ثم جعلت إحدهما مبتدأ والثانية خبراً فقلت : " أنت الحبيب " وتارة أتيت بالعكس فقلت : " الحبيب أنت " وأخذ يناقش ذلك نقاشاً علمياً قائماً على الحجج ، واستشهد بيت المتنبي :
أَنْتَ الْحَبِيبُ وَلَكِنِّي أَعُوذُ بِهِ مِنْ أَنْ أَكُونَ مُحِبّاً غَيْرَ مُحِبُّوبٍ (٢)
وقال معلقاً عليه : " لا يخفى بُعد ما بين الغرضين . فالمعنى في قولك : " أنت الحبيب " أنك الذي اختصه بالمحبة من بين الناس . وإذا كان كذلك ، عرفت أن الفرق واجب أبداً ، وأنه لا يجوز أن يكون " أخوك زيد " و " وزيد أخوك " بمعنى واحد " (٣).

لقد أدرك صاحب (دلائل الإعجاز) أن النقد العربي محتاج إلى فلسفة لغوية نابعة من الشعر وأدرك أن السبيل إلى ذلك هو إعادة النظر في التراث النحوي (٤). وربما دعاه هذا إلى الدفاع عن علم النحو ضد المزهدين فيه ، إذ أكد على أن الإعراب هو الذي يكشف عن المعاني ويستخرج الأغراض ، وهو المعيار الذي يبين نقص الكلام والمقياس الذي يفضح سقم النظم (٥).

وهكذا رأينا كيف استطاع عبد القاهر أن يكشف عن قيمة النحو الدلالية والجمالية ، تلك القيمة التي سماها (بالمعاني النحوية) ، ولكنها سميت بعده (بعلم المعاني) ، فبخس النحو حقه (٦)، وبت ذلك البتر المضلل _ على حد تعبير الأستاذ إبراهيم مصطفى _ مما جعله يقول : " ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا وأن يكون هو سبيل البحث

(١) ١٢٥ .

(٢) هذا بيت من البسيط . وهو من قصيدة يمدح بها كافور الأخشيدي .

(٣) دلائل الإعجاز ١٩٠ .

(٤) انظر النحو والشعر ، مقال لمصطفى ناصف ، مجلة فصول ، مج ١ ، ع ٣ ، ٣٥ .

(٥) انظر دلائل الإعجاز ٢٨ .

(٦) انظر مسالك القول ٧٢ .

النحوي "(١)".

وبعد هذه الوقفات السريعة عند النقد النحوي والصرفي لدى النحاة والنقاد ، يمكنني القول - كإجابة عن السؤال الذي طرح - إن ناقد الشعر محتاج إلى ثقافة نحوية عميقة تمكنه من فهم الشعر وتذوقه وكشف خباياه ، ولتتضح أمامنا الصورة ، أشير إلى أبرز آثار الدراسة النحوية في مجال الشعر مما استنتج من العرض السابق ، ومما حوته كتب أسلافنا عبر النقاط التالية :

١ _ إن أول ما يصادفنا من آثار الدراسة النحوية في الشعر الحكم بصواب لغة الشعر أو فساده ، فجرى ان الكلام على أحكام النحو يجعله صحيحاً وبعده عنه يجعله فاسداً ، فهو الخطوة الأولى في الفنون الأدبية كلها . لقد لمسنا حرص النقاد - خاصة النحاة منهم - على استقامة البناء الشعري وخلوه من اللحن ؛ لأن الشعر المثالي - كما يرى النقاد المعاصرون - هو الذي لا يحتوي على أخطاء يجفوها السمع ، وتبعد بالكلام عن طريقة العرب في كلامها^(٢) .

وعلى ضوء ذلك ، فسر عبد القاهر الجرجاني قول من قال : " النحو في الكلام ، كالملح في الطعام " بأن مراعاة أحكام النحو من إعراب وترتيب خاص يجعل الكلام مستقيماً و مفيداً ، كما أن الملح يصلح الطعام ويجعله نافعا^(٣) .

٢ - لقد نتج من اتخاذ القواعد النحوية والصرفية مقياساً للحكم على صواب لغة الشعر أو فساده ظاهرة (الضرورات الشعرية) أو ما تسمى (بالإباحات الشعرية) أو (الرخص) تلك الظاهرة التي تنوعت تجاهها مواقف العلماء ، فمنهم المتسامح الذي قبل مبدأ الضرورة

(١) إحياء النحو ١٦ - ٢٠ . كما ضم د. محمد مندور صوته إلى صوت إبراهيم مصطفى في كتابه " النقد المنهجي " عندما دعا إلى اتباع منهج عبد القاهر النحوي في تحديد فهمنا لتراثنا الأدبي كله ٣٣٩ .

(٢) انظر أسس النقد الأدبي ٤١٧ .

(٣) انظر أسرار البلاغة ٧١-٧٢ .

ولم يعتبرها هفوة يحاسب عليها الشاعر^(١) ، ومنهم المتشدد الذي يلزم الشاعر البعد عنها^(٢) ، ومنهم من قبل الضرورة في أشعار القدماء ومنعها في أشعار المحدثين^(٣) .

والعجيب في ظاهرة الضرورة الشعرية ما أشار إليه بعض العلماء - قديماً وحديثاً - من أن الشاعر قد يتعمد مخالفة القواعد النحوية من دون ضرورة ؛ وذلك لتحقيق غرض معين ، هذا ما يدل عليه تصريح ابن جني الذي يؤكد على أن الشاعر قد يرتكب الضرورة في حال السعة ؛ أنساً بها واعتياداً لها^(٤) .

وهذا ما يسميه النقاد اليوم (بكسر البناء) وهو عبارة عن : الخروج على قواعد اللغة التماساً لجمال الأداء وروعته^(٥) ، بمعنى أن الشاعر يتعمد خرق القواعد والأقيسة ؛ تحقيقاً لجمالية النص الشعري .

وقد يتبادر إلى الذهن سؤال :

هل يحق للشاعر أن يتخذ من الضرورة الشعرية حجة له ليقول ما يشاء ؟

نلمح إجابة عن هذا السؤال في قول سيبويه _ بعد أن ذكر بعضاً من الشواهد التي ارتكب أصحابها ضرورة شعرية _ : " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"^(٦) . وقد فسر أحد الباحثين قول سيبويه بأن كل ضرورة لابد أن تعتمد على وجه يصلها بما يصح به الكلام بصلة ما لتكون به صحيحة ، فإن لم يكن لها وجه فليست من العربية في شيء ، فليس للشاعر أن يتحرر من قيود العربية وأقيستها ، أو يخرج عن سننها بحجة الضرورة ، بل عليه أن يدور في فلكها ، و أن ينطلق في داخل إطارها^(٧) .

كما أجاب عنه القاضي الجرجاني عندما منع اطراد الضرورة الشعرية واتخاذها حجة تجيز للشاعر أن يثقل كل مخفف ويخفف كل مثقل ، ويحذف ويزيد ويتحكم في التصريف

(١) من هؤلاء : أبو علي الفارسي .

(٢) انظر أسس النقد الأدبي ٤٧١ .

(٣) من هؤلاء : الحاتمي انظر إلى محاورته للمتنبي في " الرسالة الموضحة " عندما قال له : " إنما جاء شاذاً وليس بسائع

لحدث " ٥٨ وابن وكيع في المنصف ١٧٨ .

(٤) انظر الخصائص ٤٩٦/٢ كما أشار إلى كلام قريب منه انظر ١٦٥/٢ .

(٥) النقد المنهجي ٢٦٩ .

(٦) الكتاب ٣٢/١ .

(٧) سيبويه والضرورة الشعرية للدكتور إبراهيم حسن إبراهيم ٦٥ بتصرف .

وفي حركات الإعراب ، ودعا على حد يقف عنده الشاعر في مسألة الضرورة الشعرية ، وأشار إلى أن لهما أبواب معروفة تنحصر غالباً في رد الكلمة إلى أصلها وإلى ما أوجب القياس الأعم لها ^(١).

ويشاركه الرأي أحمد بن فارس عندما ذكر ما للشعراء من مميزات و لكنه استثنى منها أمور ، قال : " والشعراء أمراء الكلام ، يقصرون الممدود ، ولا يمدون المقصور ، ويقدمون ويؤخرون ، و يومئون و يشيرون ، ويختلسون و يعيرون ويستعيرون . فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك . و لا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز " ^(٢).

٣- إن للإعراب دوراً كبيراً في توضيح المعاني الشعرية بما يحقق عملية الإفهام . فقد أكد الزجاجي على أن الإعراب يؤدي به : " ليفصل بين المعاني المشكلة ويُدل به على الفاعل والمفعول والمضاف إليه وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء " ^(٣) . وقد وضع ابن جني دور الإعراب ، في الإبانة عن المعاني عبر أمثلة ذكرها ، فعندما نقول : " أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيداً أبوه " عرفنا الفاعل من المفعول من خلال العلامات الإعرابية ^(٤) . وصرح أحمد بن فارس بأن الإعراب يميز المعاني ويكشف عن أغراض المتكلمين ^(٥).

ولذلك فإن ناقد الشعر لن يصل إلى المعاني المختبئة خلف الألفاظ إلا إذا امتلك ثقافة نحوية تمكنه من الإمساك بالمعاني وإلا توارت عنه . وبهذا نستطيع تعليل ما قام به كثير من شراح الشعر من الخوض في التحليل النحوي في شروحهم مع أنها في جملتها شروح أدبية - وخصوصاً عند شراح شعر المتنبي و نقاده ^(٦) - .

(١) انظر الوساطة ٣٧٥ .

(٢) الصاحبي ٢٦٧ .

(٣) الإيضاح في علل النحو ٧٧ .

(٤) انظر الخصائص ٨٩/١ .

(٥) انظر الصاحبي ٦٦، ٦٥ والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ٢٦٠/١ .

(٦) انظر مثلاً إلى "الفسر" لابن جني و"اللامع العزيزي" لأبي العلاء المعري و "شرح مشكل شعر المتنبي" لابن سيده و شرح الواحدي و "شرح المشكل من شعر المتنبي" لابن القطاع الصقلي الذي علل محققه د. محسن غياض كون بعض

وكما كان للإعراب دور في توضيح المعاني ، فإن للمعاني دوراً في تعليل الإعراب و الملحوظات النحوية ، فقد أشار إلى ذلك أحد الباحثين في معرض حديثه عن شروح الشعر و خاصة (شرح القصائد السبع الطوال) لأبي بكر الأنباري ، و (شرح القصائد التسع المشهورات) لأبي جعفر النحاس^(١) ، وهذا يؤكد على أن العلاقة بين النحو والمعنى علاقة تبادلية .

٤_ إذا اختلف النقاد في معنى بيت شعري بأن كان اللفظ يحتمل أكثر من معنى ، فإن القاعدة النحوية أو الوزن الصرفي يساهمان في تحديده ، وهو ما عبر عنه أحمد بن فارس حين وصف الإعراب بأنه : " الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ "^(٢) .

ومعنى ذلك أن النحو يتكون من أشكال تحدد المعاني^(٣) ، فإذا أراد الشاعر التعبير عن معنى معين استخدم له الشكل النحوي الذي يناسبه ، فهناك فرق بين تقديم الاسم وتقديم الفعل - كما أشرت سابقاً - و فرق بين استعمال الفعل الماضي والفعل المضارع ، وبين حروف العطف إلى غير ذلك من أمور يحتاج الشاعر والناقد الإلمام بها .

ونفس الأمر ينطبق على الجانب الصرفي ، فعلى سبيل المثال قد يكون للفعل الواحد مصادر متعددة ، يكون لأحدها معنى يختص به لا يستعمل له المصدر الآخر أو يكثر استعماله فيه^(٤) ، كالرقود والرقاد فقد قالوا أن الرقود بالليل خاصة والرقاد أياً كان^(٥) .

وهذا ما يعرف بـ (اختلاف المعاني باختلاف المباني) فقد تحدث عنه سيبويه و ذكر أمثلة عليه منها " بناء حصين وامرأة حصان " و " الرزين من الحجارة و الحديد ، والمرأة الرزان " ثم قال : " فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد ، و بناؤهما مختلف ، فيكون أحد البنائين مختصاً به شيء دون شيء ليفرق بينهما "^(٦) .

شروحه نحواً خالصاً أو لغة خالصة بأن " بعض شعر المتنبي لا يمكن تفسيره إلا على هذا السبيل ، لأن مرد التعقيد فيه إلى صياغته اللغوية أو إعرابه النحوي " ٢٤٠ ، والمنشور في مجلة المورد المجلد السادس ، العدد الثالث ٢٣٧-٢٦٠ .

(١) انظر الجوانب الدلالية في نقد الشعر في القرن الرابع الهجري للدكتور فايز الداية ١٣٧ .

(٢) الصاحي ٧٥ ، المزهري ٢٥٨/١-٢٥٩ .

(٣) انظر عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني ١٨٨ .

(٤) انظر معاني الأبنية في العربية لفاضل السامرائي ١٨-١٩ .

(٥) المخصص ١٠٣/٥ .

(٦) الكتاب ١٠٢/٢ .

كما أشار ابن الأثير إلى أن الزيادة في المبني تدل على الزيادة في المعنى ، وضرب على ذلك أمثلة منها : (أعشَبَ واعشَوْشَبَ) و (قَدَرَ واقْتَدَرَ) فمعنى (اقتدر) أقوى من معنى (قدر) ، وقول البحتري :

تألفتهم من بعد ما شردت بهم حفائظ أخلاق بطيء رجوعها ^(١)
فذكر أن (شردت بهم) يجوز أن تثقل وأن تخفف من غير أن يؤثر ذلك في وزن الشعر، ولكنه اختار التثقل لأنه يتحدث عن الإصلاح بين قوم تنازعوا واختلفوا ^(٢).

٥ _ يساعد النحو ناقد الشعر على الحكم على جودة الكلام وعدمها وتلمس مواطن الجمال فيه ، وذلك عن طريق فهم النحو كما فهمه عبد القاهر الجرجاني بالمعنى الواسع الذي لا يقف بالنحو عند الحكم بالصحة والخطأ بل يעדوه إلى تعليل جودة الكلام ^(٣). فالشعر يكتسب شاعريته من النظم الذي تجري عليه التراكيب من تقديم و تأخير ، وتعريف وتنكير ، وحذف وغير ذلك مما هو مجال النحو .

ولا يتجلى حسن الكلام إلا بصوابه هذا ما أكد عليه ابن طباطبا بقوله : " وعلة كل حسن مقبول الاعتدال ، كما أن علة كل قبيح منفي الاضطراب " ^(٤). ولكي نحكم على النص الشعري بالجمال أو بالقبح لابد من تحليل علمي دقيق للغته ، وإلا وقع هذا الحكم في أسر الاستحسان والاستهجان بلا مسوغ ^(٥).

٦ _ إن أساس جمال الشعر يكمن في نظرية النظم التي فسرها عبد القاهر الجرجاني بأنها توحي معاني النحو في الكلام ، وهذه الرؤية النقدية في القرن الخامس إن هي إلا ثمرة القرون السابقة ، وهي تجعل التفاعل بين علوم اللغة وجماليات الأدب الذي يعد فناً لغوياً على درجة كبيرة من النضج ^(٦) . وقد فتح بهذه النظرية باباً واسعاً ليدخل منه إلى النحو

(١) ديوانه ١٣٠٠/٢ . وهو من قصيدة يمدح فيها الخليفة المتوكل ويذكر حديث الصلح بين بني تغلب .

(٢) انظر المثل السائر ٥٩/٢ وما بعدها . كما ذكر ابن جني في الخصائص في باب (قوة اللفظ لقوة المعنى) بأن من وسائل تكثير المعنى العدول عن معتاد لفظه . انظر ٤٦٦-٤٦٩ .

(٣) انظر النقد المنهجي ٣٣٦ .

(٤) عيار الشعر ٢١ .

(٥) انظر في النقد اللساني لسعد مصلوح ٢١١ .

(٦) الجوانب الدلالية في نقد الشعر في القرن الرابع الهجري ١٣٨ .

البلاغي ، الذي عرف فيما بعد (بعلم المعاني) كأول أقسام علم البلاغة ، والذي عرفه البلاغيون بأنه : "علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال" ^(١).

فالتركيب النحوي له معنى أول ، يدل على ظاهر الوضع اللغوي ، و له معنى ثان يتبع المعنى الأول ، وهذا المعنى الثاني هو المقصد و الهدف في البلاغة ، و قد جهد عبد القاهر في سبيل هذا الهدف حتى وصل إلى قاعدة وهي أن دقة النظم و البلاغة و البراعة كامنة في معاني النحو و مطوية في التركيب اللغوي ^(٢).

وبناءً على ذلك نستطيع القول بأن علم المعاني هو وليد الدراسة النحوية في ميدان الشعر. ولكن لابد من إرجاع علم المعاني إلى أساسه النحوي ، و النظر إليه من الناحية التي أرادها له مؤسسه ، وبهذا يتحقق الغرض الذي أراده الجرجاني ^(٣).

٧ _ إن من أهم إنجازات الدراسة اللغوية للنصوص الشعرية أنها أسهمت في دك فكرة الفصل بين الشكل والمضمون ، والنظر إلى لغة النص بما هي كل متكامل يتم تحليله بمستويات مترتبة صوتية وصرفية ونحوية و دلالية ^(٤).

ويتجلى أثر الفصل بين الشكل والمضمون في الأخطاء التي يقع فيها الناقد للشعر نتيجة هذا الفصل . وقد سبقنا ابن هشام إلى إيضاحه عندما ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، وبدأها بالتأكيد على أن مراعاة ظاهر الصناعة دون المعنى أو العكس يوقع في أخطاء جسيمة ، وأورد شواهد على ذلك من القرآن الكريم والشعر ^(٥). فلا بد من مراعاة اللفظ والمعنى خصوصاً وأتبعاً موضوع علم النحو كما صرح به ابن الأثير في المثل السائر ^(٦).

(١) الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ١٥.

(٢) انظر التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر للدكتور عبد الفتاح لاشين ٤.

(٣) انظر عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني ١٨٥.

(٤) في النقد اللساني بتصرف ٢١١ .

(٥) انظر مغني اللبيب ٢٢٠/٢-٢٤٢ .

(٦) انظر ٢٦/١ .

كما أشار ابن هشام إلى تميز بعض الأساليب النحوية من خلال بيان أثرها في المعنى ، و من ذلك تميز أسلوب المدح بـ (نعم) من نحو قول العرب : " نعم الرجل زيد " فهو أبلغ في المدح من غيره ؛ لأن العموم الذي في (الرجل) يدخل زيداً و غيره من الرجال ، فإذا أفرد زيد بالذكر دل على تميزه و فضله على غيره من الرجال^(١) . فهو بهذا قد ربط بين اللفظ و المعنى .

٨_ إذا أريد لدراسة الأدب أن تبلغ درجة من النضج فلا بد من إقامة رابطة بينها وبين المسائل النحوية ، فالدراسة النحوية تساعد على فهم الشعر وكشف أسرارهِ وخباياه ، وهذا ما توصل إليه عبد القاهر الجرجاني عندما تصدى للشعر وفي عقله يقين بأن فهم الشعر ظل إلى عصره أماني مبهمة ؛ لأنها لا تحسن البحث عن الأدوات ، ومن أهم هذه الأدوات النحو^(٢) .

وبناءً على هذا الفهم تصبح للخروج على الصيغ المتعارفة المأنوسة في رصف الألفاظ وإنشاء التراكيب وظائف بلاغية . فالشاعر يعمد إلى حذف ما لا يحذف عادة أو إلى زيادة ما لا حاجة - في الظاهر - إليه أو إلى إجراء ترتيب الألفاظ مجرى لا يتألف كثيراً مع قواعد الإعراب ، لأنه ينشد من ذلك غايات يرمي بكلامه إلى إدراكها^(٣) .

وأخيراً أستطيع القول ، بأن كل هذه الآثار التي تركها النقد المستند إلى حكم نحوي أكدت على أهمية الجانب التطبيقي للدرس النحوي ، بعد أن أخرجت النحو من جموده المفروض عليه ، وكشفت عن الوجه الجديد للنحو العربي ، وأضافت له سمة جديدة تضمن له التجدد والحيوية وهي علاقة النحو بالدلالة .

(١) انظر الألغاز النحوية ٤٨-٤٩ .

(٢) انظر مقال النحو والشعر لمصطفى ناصف ٣٥ - ٣٦ .

(٣) المتنبي والتجربة الجمالية عند العرب للدكتور حسين الواد ٢١٣ .

أبو العباس المهلي وكتابه المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبّي

أولاً : أبو العباس المهلي :

— اسمه ونسبه :

هو أحمد بن علي بن الحسين بن المَعْقِل بن المُحَسِّن بن أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن مَعْقِل ، أبو العباس الأزدي المهلي^(١).

— مولده ونشأته :

ولد سنة سبع وستين وخمس مئة^(٢) ، في مدينة (حمص) ونشأ فيها ، وبدأ حياته العلمية على يد علمائها^(٣).

— رحلاته وشيوخه :

بدأ حياته العلمية في (حمص) ، حيث قرأ العربية بها على الفقيه ابن الدّهّان الموصلي (ت: ٥٨١) ، ثم غادر (حمص) متجهاً إلى العراق حتى حط رحاله في (الحِلّة) ، حيث أخذ الرفض عن جماعة^(٤) ، ثم انتقل إلى (بغداد) وأخذ النحو عن أبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦) ، والأدب عن الوجيه أبي بكر المبارك بن المبارك الواسطي (ت: ٦١٢) ، ثم رحل إلى (حلب) وأملى على المؤرخ ابن العديم بعضاً من شعره ، ثم انتقل إلى (دمشق) واستقر بها حيث لقي أهم أساتذته وهو تاج الدين أبو اليمن زيد بن الحسن

(١) انظر الوافي بالوفيات لصالح الدين الصفدي ٧/ ٢٠١ ، ٢٣٩ . لقد استفدت كثيراً من الترجمة التي ذكرها المحقق عبد العزيز المانع لأبي العباس المهلي ، فقد بذل جهداً كبيراً .

(٢) انظر تكملة إكمال الإكمال لابن الصابوني ٣٠٨ ، تاريخ الإسلام للذهبي ٤٧/ ٢٤٠ ، الوافي بالوفيات ٧/ ٢٠١ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ١٥١ .

(٣) انظر تكملة ابن الصابوني ٣٠٥ .

(٤) انظر سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٣/ ٢٢٣ ، الوافي بالوفيات ٧/ ٢٣٩ .

الكندي (ت: ٦١٣هـ)^(١) .

— مكانته العلمية :

تمتع المهلبى بمكانة علمية كبيرة ، فقد قال عنه ابن الصابوني : " كان من الأدباء المشهورين والعلماء المذكورين "^(٢) ، وقال عنه ابن الفوطي : " من فضلاء العصر وعلماء وأدباء الدهر وشعرائه "^(٣) . واتخذت مكانته العلمية مظاهر شتى ، منها :

— تميزه في علوم متعددة ، فهو أديب نحوي ناقد عروضي .

— نظم الشعر الرائق — كما وصفه بذلك الصفدي^(٤) — ، ومنه :

ما لي أزورُ شَيْبِي بِالْخِضَابِ وما من شَأْنِي الزُّورُ فِي فِعْلِي وَفِي كَلِمِي
إِذَا بَدَأَ سِرُّ شَيْبٍ فِي عِذَارٍ فَتًى فَلَيْسَ يُكْتَمُ بِالْخِثَاءِ وَالْكَتَمِ^(٥)

— ارتياد بلاط الملوك الأيوبيين المعاصرين له ، فقد اتصل بالملك الأحمـد صاحب (بعلبك) ، وبالملك المعظم عيسى ملك (دمشق) ، خصوصاً أن الأخير منهما كان أديباً و شاعراً ولغوياً ، وكان يحب العلماء ويبحث معهم^(٦) .

— ما يوجد في آخر مآخذه على شيخه الكندي ، من سماع يضم جمعاً من أئمة عصره يصل مجموعهم إلى أحد عشر عالماً ، يشهد شهادة واضحة بمكانته العلمية^(٧) .

— ما يتميز به إنتاجه الأدبي — على قلته — وخصوصاً كتاب (المآخذ) ، فهو كما يقول الأستاذ هلال ناجي : " من أنفس المصنفات في موضوعه ، وفيه تبرز أصالة المؤلف

(١) انظر تكملة ابن الصابوني ٣٠٥ — ٣٠٨ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٢٢٣ ، والعبر في خبر من غير للذهبي ٣/٢٥٠ ، والوافي بالوفيات ٧/٢٠١ ، وبغية الوعاة ١٥١ .

(٢) تكملة إكمال الإكمال ٣٠٥ .

(٣) تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب ٤/١١ .

(٤) انظر الوافي بالوفيات ٧/٢٣٩ .

(٥) البيتان من بحر البسيط .

(٦) انظر تحفة ذوي الألباب فيمن حكم بدمشق من الخلفاء والملوك والنواب للصفدي ٢/١٠٨ — ١١٠ .

(٧) انظر المآخذ ٤/٩٢ — ٩٣ .

وقدراته لغة ونحواً و عروضاً و نقداً...^(١) .

— تصديه لعلماء أفذاذ بالمؤاخذه كابن جني والمعري والتبريزي والكندي والواحدي^(٢) .

تلاميذه :

منهم :

— الإمام جمال الدين أبو حامد محمد المعروف بابن الصابوني^(٣) .

— شرف الدين أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الإربلي .

— المبارك بن يحيى بن المبارك الغساني الحمصي .

— أحمد بن عبد الله بن شعيب التميمي^(٤) .

مصنفاته :

إن من يطلع على سيرة المهلبى يتوقع أن يكون غزيراً في إنتاجه العلمي ، غير أن حاله تختلف عن أحوال الكثيرين من العلماء ، فهو قد أفرغ جل طاقته العلمية في تأليف مآخذه ، وعلى الرغم من هذا فإننا نجد له بعض الإنتاج على قلته^(٥) ، ومن ذلك :
١ - ديوان شعر: وقد أشار إليه ابن الفوطي^(٦) ، والذهبي^(٧) ، والصفدي^(٨) ، لكنه لم يصل إلينا .

(١) مآخذ الأزدى على الكندي تحقيق : هلال ناجي ، مجلة المورد ، المجلد السادس ، العدد الثالث ١٧٤ .

(٢) انظر المرجع السابق ١٦٧ .

(٣) انظر تكملة ابن الصابوني ٣٠٨ .

(٤) انظر المآخذ ٩٢/٤ - ٩٣ .

(٥) انظر مقدمة تحقيق المآخذ لعبد العزيز المانع ١٥ .

(٦) انظر تلخيص مجمع الآداب ١١/١ .

(٧) انظر تاريخ الإسلام ٢٤١/٤٧ قال : " وله ديوان شعر مختص بأهل البيت فيه التنقيص بالصحابة " .

(٨) انظر الوافي بالوفيات ٢٣٩/٧ . وقد حكم الصفدي على شعره بأنه متوسط يقارب الجيد . انظر ٢٤٠/٧ . وقد حاول المحقق عبد العزيز المانع جمع مقطعاته الشعرية في المصادر المطبوعة والمخطوطة ، فذكر أنها وصلت ستة وستين بيتاً (انظر المقدمة ١٦) ، ويضاف على ما جمع سبعة أبيات وردت في كتاب تاريخ إربل لابن المستوفي ٤٤٧ .

٢_ نظم الإيضاح والتكملة^(١) : وهما في الأصل كتابان مهمان من كتب النحو لأبي علي الفارسي ، ثم قام أبو العباس المهلي بنظمهما ، وقد قال الذهبي عن عمله هذا : " وقد حكم له التاج الكندي بأن الكتاب المذكور أعلق بالأفكار وأثبت في القلوب من لفظ أبي علي الفارسي "^(٢) ، ولكن هذين النظمين لم يصلنا إلينا أيضاً .

٣_ مختصر الأنساب : نسب الدكتور مصطفى جواد هذا المختصر إلى المهلي^(٣) ، وقد خالفه المحقق الدكتور عبد العزيز المانع^(٤) .

ومن الباحثين المعاصرين من يرى أنه لا يمكن حصر مؤلفات المهلي فيما تقدم ، وذكر نقلاً عن السيوطي عند ترجمته للمهلي يدل به على ما رأى ، وهو قوله : " برع في العربية والعروض وصنف فيهما "^(٥) ، ولكنه أشار إلى عدم معرفته بأسمائها ، ولا عددها ، ولا أماكن وجودها في المكتبات^(٦) .

عقيدته :

كان أبو العباس المهلي شيعي المذهب^(٧) ، وصفه الذهبي بأنه : " كبير الرافضة "^(٨) ، حيث أخذ الرفض بـ (الحلة) عن جماعة ، وكان من المغالين في التشيع^(٩) .

-
- (١) انظر تكملة ابن الصابوني ٣٠٦ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣/٢٢٣ ، والوافي بالوفيات ٢٣٩/٧ ، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي ٤٣ ، وبغية الوعاة ١٥١ ، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢٢٩/٥ .
- (٢) تاريخ الإسلام ٢٤١/٤٧ .
- (٣) انظر تحقيقه الجزء الرابع من تلخيص مجمع الآداب لابن الفوطي ١٠ .
- (٤) انظر المقدمة ٢٣ .
- (٥) بغية الوعاة ١٥١ .
- (٦) انظر مآخذ الأزد علي الكندي ١٦٧ .
- (٧) انظر تلخيص مجمع الآداب ٩/٤ ، ١١ . وقد ترجم له في كتاب (أعيان الشيعة) للسيد محسن الأمين ١٢٠/٩ .
- (٨) سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٢٢ .
- (٩) انظر العبر ٢٥٠/٣ ، الوافي بالوفيات ٢٣٩/٧ ، شذرات الذهب ٢٢٩/٥ .

وإذا كان صاحب المذهب العقدي يحمل دعوة يسعى إلى إظهارها فإن هذا المذهب العقدي — دون أدنى شك — سيظهر تأثيره في إنتاجه العلمي والأدبي^(١) ، وهذا ما حصل مع أبي العباس المهلي ، فقد أشارت بعض كتب التراجم إلى أن له ديوان شعر في مديح أهل البيت والتنقص بالصحابة^(٢) ، كما أن القارئ لكتابه (المآخذ) يلمس بوضوح ذلك التأثير الذي اتخذ عدة مظاهر ، منها :

١ - استشهاده بكلام علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — في مواطن عديدة لتوضيح معنى أو إثبات لفظ^(٣).

٢ - إقحامه بعض أخبار علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — في مآخذه على الشراح^(٤).

٣ - تفسيره لبعض آيات القرآن الكريم التي وردت في كتابه وفقاً لمذهبه^(٥).

كما كان المهلي يستعظم تطاول المتنبي في بعض أبياته على المعتقدات الدينية أو استخفافه بالدين ، فيتوجه له بالنقد والمؤاخذه على هذا التجرؤ^(٦).

وفاته :

توفي ليلة الخميس عن الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ٦٤٤هـ — في (دمشق) ، ودفن بسفح قاسيون ، عن سبع وسبعين سنة^(٧).

(١) انظر المتنبي والتجربة الجمالية عند العرب لحسين الواد ٣٦٠ .

(٢) انظر تلخيص مجمع الآداب ١١/٤ ، الوافي بالوفيات ٢٣٩/٧ .

(٣) انظر المآخذ ١٣٦/١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ٢٥/٢ ، ١١/٣ ، ٤٦/٤ ، ٧٧/٥ ، ١١١ .

(٤) انظر المآخذ ٢٤٣/١ ، ٢٤٩ ، ١٢٠/٢ ، ١٩٤ ، ٤٧/٤ ، ٦٠/٥ ، ١٥٩ .

(٥) انظر المآخذ ٢٥٣/١ . لقد ساعدني في جمع هذه الإحالات من كتاب المآخذ ما قام به الباحث عباس هاني الجراخ من حصر بعض المواضيع من كتاب المآخذ التي تدل على تشيع المهلي ، انظر مقالته (نظرات في كتاب المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي) مجلة عالم الكتب ، المجلد الرابع والعشرون ، ٢٩٤ .

(٦) انظر المآخذ ٥٠/٤ ، ٧/٥ ، ١٨ ، ١٠٧ ، ٢٠٥ ، ٣٣٠ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٧) انظر تكملة ابن الصابوني ٣٠٨ ، شذرات الذهب ٢٢٩/٥ .

ثانياً : كتابه " المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي "

تسميته :

لم ينص أبو العباس المهلي على اسم كتابه لا في مقدمة الكتاب — كما هو عادة أكثر العلماء — ولا في ثنايا الكتاب .
وقد أشار المحقق الدكتور عبدالعزيز المانع إلى أن عنوان الكتاب مكتوب في طرة المخطوط بخط يختلف عن خط المخطوط ذاته ، مما يرجح — عنده — أن هذا العنوان ملحق بالكتاب ، ومكتوب بعد وفاة المؤلف بدليل الألقاب ، والدعاء للذين ذيل بهما العنوان .
ورجح أن يكون هذا العنوان من اختيار أحد طلاب المؤلف ، فيكون معنوياً بحسب مضمونه^(١) .

سبب تأليفه :

ذكر أبو العباس المهلي في المقدمة سبب تأليفه لكتاب المآخذ بقوله : " فإني لما رأيت ما حظي به أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي من اعتناء الناس بشعره ؛ العالم منهم والجاهل ،... والتمثيل بأبياته الشوارد ،... وكثرة الشارحين لها من الفضلاء ، والحنانين عليها من الأدباء ،... إلا أنهم قـصـروا في بعض المعاني فهدموا بها تلك المباني ، وأشكل عليهم بعض الأبيات ، فخفيت عنهم تلك الآيات . فرأيت أن أضع كتاباً مختصراً ينبه على ما أغفلوه ، ويهدي إلى ما أضلوه ، و يبين ما جهلوه ، من غير أن أكون زارياً عليهم أو مهدي اللوم إليهم... " ^(٢) .
فالكتاب إذاً صادر عن رغبة ذاتية من المهلي ؛ للتنبيه على أخطاء الشراح .

زمن تأليفه :

لم يحدد أبو العباس المهلي التاريخ الدقيق الذي أنهى فيه تأليفه كتاب المآخذ ،

(١) انظر المقدمة ٢٩ .

(٢) ١٠-٩/١ .

ولكن يوجد في آخر مآخذة على شيخه الكندي سماعاً مهماً ، يضم جمعاً من أئمة عصره بعد جيله ، وقد أرخ هذا السماع في أواخر عام ٦٤٠هـ ، يقول هذا السماع : " سمع جميع هذا الكتاب على مصنفه الشيخ الإمام العالم العلامة عز الدين حجة العرب ، افتخار أهل الأدب ، أبي العباس أحمد بن علي بن معقل الأزدي المهلي... وذلك في يوم الأربعاء ، السابع و العشرين من ذي الحجة ، سنة أربعين و ست مئة... " (١) .

ومن هذا السماع استدل محقق الكتاب على أن تأليف المهلي لكتابه ، كان في أواخر حياته ، خصوصاً إذا علمنا أنه توفي عام ٦٤٤هـ (٢) .

مصادره :

(١) الكتب :

اعتمد المهلي في كتابه المآخذ على مجموعة كبيرة من الكتب ، ولعل من أبرز الكتب التي اعتمد عليها ، وصرح بأسمائها في مقدمته الشروح الخمسة لديوان المتنبي ، حيث قال : " والشروح التي تتبعتها ، واستخرجت مآخذها وجمعتها خمسة شروح : شرح ابن جني ، شرح أبي العلاء المعري ، شرح الواحدي ، شرح التبريزي ، شرح الكندي " (٣) .

إضافة إلى ذلك ، فقد اطلع المهلي أيضاً على شروح أخرى لديوان المتنبي غير هذه الخمسة ، يدل على ذلك نقله عن بعضها ، مثل نقله عن الشاعر البغدادي أبي طالب سعد بن علي المعروف بالوحيد (٤) ، وإن كان لا يصرح باسمه في بعض الأحيان (٥) . كما كان ينقل ما حكاه الواحدي عن أبي الفضل العروضي (٦) . وكان ينقل عن ابن فورجة

(١) ٩٣-٩٢/٤ .

(٢) انظر المقدمة ٣٢-٣٣ .

(٣) ١٠/١ .

(٤) انظر ٢٢٥/١ .

(٥) انظر ١٣٣/١ ، ١٦٩ .

(٦) انظر ٨٣/١ ، ٨٦ ، ٩٣ ، ١٠٨ ، ١٦٦ ، ١٧٥/٥ ، ٣٤٠ .

البروجردى كثيراً^(١) . كما تدل عباراته أيضاً على هذا الاطلاع ، نحو قوله : " فهذا المعنى الذي يقتضيه اللفظ ويدل عليه لا ما ذكر ، وما أعلم أحداً ذكره قبلي " ^(٢) . كما أشار المهلبى إلى أنه قرأ ديوان المتنبى على شيخه أبو اليمن الكندي ^(٣) . كما اعتمد على كتب النحو واللغة والأدب ، وقد صرح في مواقف قليلة بأسمائها ، ومن أمثلة الكتب التي صرح بأسمائها : (الكامل) للمبرد ^(٤) ، و (الإيضاح العضدي) لأبي علي الفارسي ^(٥) ، و (الحماسة) لأبي تمام ^(٦) . في حين أننا نجد لا يصرح بأسمائها كثيراً ، مثل : (إصلاح المنطق) لابن السكيت ^(٧) ، و (التكملة) ^(٨) و (إيضاح الشعر) ^(٩) ، لأبي علي الفارسي ، ومعجم أحمد بن فارس ، وصحاح الجوهري ^(١٠) ، وغيرها .

٢) العلماء :

حشد المهلبى مجموعة من آراء علماء النحو ، منهم : الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، والمازني ، وابن قتيبة ، والمبرد ، والزجاج ، وابن السراج ، والفارسي ^(١١) . ومن المؤكد أنه تأثر في كتابه بشيوخه الذين أخذ عنهم النحو ، ومنهم : الكندي ، والعكبري . كما كان يكثر النقل عن علماء اللغة ، ومنهم : الأصمعي ، وابن دريد ^(١٢) ، وغيرهم من العلماء الذين ينقل عنهم دون النسبة إليهم .

(١) انظر ١/٦٦ ، ٧٥ ، ٣/٦١ ، ٤/٢٠ ، ٧٥ ، ٥/١٧ ، ٤٦ ، ٩٧ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٥٥ ، ١٨٨ ، ٢٧٣ ، ٣٣٥ .

(٢) ٥/٢٣٣ .

(٣) انظر ٤/٣٨ .

(٤) انظر ١/٥١ .

(٥) انظر ٢/١٣٢ .

(٦) انظر ٣/٥٨ .

(٧) انظر ١/١٤٠ .

(٨) انظر ٥/١١٩ .

(٩) انظر ٥/٤٩ .

(١٠) انظر ١/١٤٠ .

(١١) انظر ١/٧٣ ، ٢/٤٧ ، ٦٩ ، ٨٣ ، ١٣٢ ، ٣/١٤ ، ٣٢ ، ٥/٦٦ ، ١١٩ ، ١٤٨ .

(١٢) انظر ١/٢٠٣ ، ٢٥٠ ، ٢/٩٥ .

- قسم المهلبى كتابه خمسة أقسام ، بدأها بـمآخذة على شرح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، ثم مآخذة على شرح أبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) ، ثم مآخذة على شرح التبريزي (ت ٥٠٢هـ) ، ثم مآخذة على شرح الكندي (ت ٦١٣هـ) ، وأخيراً مآخذة على شرح الواحدى (ت ٤٦٨هـ) . وكما هو واضح فلم يرتبها ترتيباً تاريخياً ، إنما رتبها بحسب وصولها إليه — كما أشار إلى هذا في كتابه — .

- لم يورد الشرح كاملاً ، إنما اختار منه ما احتوى على مآخذ ، وقد بلغت أبيات المآخذ على الشراح ألفاً وثلاثة وأربعين بيتاً ، نصيب ابن جني منها ثلاثمائة وسبعة وخمسون بيتاً ، ونصيب أبي العلاء المعري منها مئتان وسبعون بيتاً ، ونصيب التبريزي منها مئتان وثلاثة عشر بيتاً ، ونصيب الكندي منها مائة وثلاثة عشر بيتاً ، ونصيب الواحدى منها أربعمائة وستة وأربعون بيتاً^(١) .

- رتب الأبيات بحسب ما تبناه كل شارح في شرحه ؛ فهو عندما تناول شروح ابن جني والمعري والتبريزي اتبع الترتيب الهجائي كما فعلوا ، وعندما تناول شرحى الكندي والواحدى اتبع الترتيب التاريخي كما فعلا .

- تنوعت مآخذة ما بين عروضية وبلاغية ولغوية ونحوية وصرفية ومعنوية^(٢) . وأحياناً يؤخذ الشارح على أن شرحه للبيت ناقص^(٣) ، أو أنه أعاد ألفاظ المتن نفسها^(٤) ، أو أنه أورد البيت دون شرح^(١) . كما يؤخذ بعض الشراح على خطئه في نسبة الشاهد^(٢) ،

(١) يوجد مئتان وتسعة وتسعون بيتاً متكرراً عند أكثر من شارح .

(٢) انظر — على سبيل المثال — العروضية ٩٦/١ ، ١٥٨ ، ٧١/٢ ، ١١٠ ، ٣٩/٣ ، ٥١/٤ ، ٣١٣/٥ . البلاغية ٣٨/١ ، ٢١٧ ، ١٣/٢ ، ١٢٤ ، ٢٥/٣ ، ١٣١ ، ٤٠/٥ ، ٢٨٨ . اللغوية ٤٨/١ ، ١٥٠ ، ٥١/٢ ، ٢١١ ، ٨/٥ ، ١٦٢ . المعنوية ٣٠/١ ، ٨٠ ، ٢٢٩ ، ٤٣/٢ ، ١١٤ ، ٩/٣ ، ٨٦ ، ١٢/٤ ، ٨١ ، ٢٨/٥ ، ١٢٥ ، ٢٢٢ .

(٣) انظر ١١٣/١ ، ٢٠٣ ، ٥٠/٢ ، ١٦٦ ، ١٥/٣ ، ١٥٦ ، ١٦/٤ ، ٦١ ، ١٣/٥ ، ٩٩ ، ٢٦٥ .

(٤) انظر ٧٠/١ ، ٤٢/٢ ، ١٣١ ، ١١٢/٣ ، ١٤/٤ ، ٩٧/٥ ، ٣٤٤ .

أو يصحح له روايته^(٣). كما يؤخذ بعض الشراح على استحسانهم بيت المتنبي وهو بخلافه^(٤).

- اتبع منهجاً في عرض المأخذ ، وهو أنه يورد بيت المتنبي ، ثم يعقبه بشرح الشراح ، ثم يتبعه في الغالب بكلمة (أقول) ، أو (فيقال له) مبدئياً مأخذه على هذا الشراح . هذا هو نهجه الأساس ، إلا أنه خرج عن هذا المنهج أحياناً ، حيث يذكر بيت المتنبي ثم يعقبه بكلمة (أقول) ، أو (فيقال له) مبدئياً مأخذه دون النص على قول الشراح^(٥) ، أو يشرح البيت دون أن يكون هناك مأخذ^(٦) ، وكثيراً ما ينقد المتنبي مباشرة^(٧) .

- لم يكن من المعادين للمتنبي ولا من المتعصبين له ، حيث كان ينقده تارة ، ويدافع عنه تارة أخرى^(٨) .

- كان يكرر مأخذه على شرح بعض الأبيات عند أكثر من شارح ، نحو مأخذه على الشراح في بيت المتنبي :
إلى اليوم ما حَطَّ الفداءُ سُروجَه مُذُ الغزوُ سارَ مُسرِّجُ الخيلِ مُلجِمُ^(٩)
وكان يحيل مرة ، ويعيد الكلام مرة أخرى .

- وازن في بعض المواضع بين الشراح^(١٠) ، ولم يكن متحيزاً مع شارح ضد شارح ، وكان ينبه على أن الشراح قد نقل شرحه من شارح آخر^(١١) ، وكان يكثر من الهجوم عليهم ،

(١) انظر ٢١/١ ، ١٠٥ ، ٢٢٤ ، ٤٢/٢ ، ١٦٠ ، ٤٦/٣ ، ٨٠ ، ٥٤/٤ ، ٨٥/٥ ، ٢١٢ .

(٢) انظر ١٥٠/١ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٩٣/٣ .

(٣) انظر ١٦٩/١ ، ١٧٩ ، ١٢/٢ ، ٨٠ ، ١٧٤/٥ .

(٤) انظر ١٤/١ ، ١٧٣ ، ١٩٥ ، ٢٧٢ .

(٥) انظر ٤٦/١ ، ٥١ ، ١٢٤/٢ ، ٨/٣ ، ٨٤ ، ٥١/٥ ، ١٨٨ .

(٦) انظر ١٤٧/٥ ، ١٩٩ ، ٢٨٧ .

(٧) انظر مثلاً ٢٤/١ ، ٧٣ ، ١١٥ ، ٢٢٤ ، ٢٦٦ ، ١٥٧/٢ ، ٨٧/٣ ، ١٣٨ ، ١٥/٤ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٧/٥ ، ٦٦ ، ١١٩ .

(٨) انظر أمثلة لدفاعه ٤٥/١ ، ٨٧ ، ١٤٥ ، ٢٢٧ ، ٧٠/٢ ، ١٠٥ ، ٢٠٦ ، ٥١/٣ ، ٨٥ ، ١٦٩ ، ٩/٤ ، ٢٧ ، ٩١/٥ .

(٩) انظر ٢٧٥/١ ، ١٥٣/٣ ، ٢٥/٤ ، ٩٣/٥ . وبلغت الأبيات المتكررة عند أكثر من شارح مئتين وتسعة وتسعين بيتاً .

(١٠) انظر مثلاً ٢٩٠/١ ، ١٥/٢ ، ٣١/٣ ، ٢٠/٤ .

وانتقادهم بألفاظ ساخرة — خاصة ابن جني — فقد قال عنه : " إن هذه لعبارة سخيصة من غفل سخيصة " (٢) ، وغيرها من العبارات الجارحة .

— هناك آيات لم يرفض تفسير الشارح لها ، إنما وافقه فيها ، ثم اقترح لها تفسيراً آخر رأى أنه أحسن من تفسير الشارح . وكان كثيراً ما يعلن أنه لم يسبقه أحد إلى هذا التفسير ، أو لم يفهمه أحد ممن جاء بعده (٣) .

— ناقش ما أخذه على الشارح نقاشاً علمياً مبنياً على التعليل والتدليل ، فكان يعلل الأحكام التي يصدرها ، كما يعلل قبوله تفسير الشارح أو رفضه ، وكان قوي الحجة ، متقناً للجدل المنطقي ، وكان يورد اعتراضات متوقعة أو تساؤلات محتملة ويجب عنها .

— تنوعت أدلته ما بين عقلية ونقلية ، وقد أكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية ، والآيات الشعرية ، وأمثال العرب ، كما أنه استشهد ببعض الأحاديث النبوية (٤) . وكان يكثر من ذكر الأمثلة التوضيحية ، وإيراد النظائر (٥) .

— اعتنى بالإعراب كثيراً ، وحرص على مناسبتها للمعنى .

— ذكر في كتابه آراء مجموعة من النحاة وأهل اللغة ؛ مما يدل على أنه حشد فيه عدداً كبيراً من قضايا النحو والصرف واللغة .

— لم يكن متعصباً لمذهب نحوي ، فكان في بعض المسائل يتبع المذهب البصري ، وفي بعضها الآخر يتبع المذهب الكوفي (٦) ، وكذلك كانت مصطلحاته النحوية ، وإن كان يغلب عليه استعمال المصطلحات البصرية (١) .

(١) انظر ١٣٣/٣ ، ١٤٥ ، ١٦٦ ، ١١/٤ ، ٣٨ ، ٦٦ ، ٨٤ ، ٩٢/٥ ، ١٣٩ ، ٢٠٨ ، ٣٣١ .

(٢) ٢٩٢/١ . وانظر ١٢٦/١ ، ٢٢٨ . مع أنه قال في مقدمته : " من غير أن أكون زارياً عليهم أو مهدي اللوم إليهم " .

(٣) انظر مثلاً ٤٣/١ ، ٥٧ ، ٢٦٠ ، ٦٣/٢ ، ٨٤ ، ٢٩/٣ ، ٧٦/٤ ، ١٢٠/٥ ، ٢٣٣ . قال الدكتور حسين الواد : " ولما كانت الآيات على هذا النحو في الغموض كثيرة في شعر أبي الطيب ولع بها القدماء كل الولوع وتصدى كل منهم إليها عساه يظفر منها . بمعنى فات السابقين لهذا كان الشيخ الذي يتوصل منهم إلى تأويل جديد يعلن ذلك بكثير من الزهو الطرب " كتابه المتنبي والتجربة الجمالية عند العرب ٢٩٠ .

(٤) بلغت الشواهد القرآنية والقراءات (٧١) ، وبلغت الآيات الشعرية — من دون آيات المآخذ — (١٠١٣) ، وبلغت أمثال العرب (١٧) ، وبلغت الأحاديث الشريفة (١٢) .

(٥) انظر ١٤/١ ، ٣٧/٥ ، ٤٩ ، ١٤٨ . والإكثار من إيراد النظائر يدل على سعة الاطلاع وغزارة المادة والفهم .

(٦) انظر تأييده المذهب البصري ١٢٥/١ ، ١٤/٣ ، ٢٧/٥ . والمذهب الكوفي ١٣٣/١ ، ٨/٢ ، ١٧٠ ، ٣٩/٣ ، ٦٦/٥ .

- نظر للقصيدة كوحدة متماسكة ؛ فربط في تفسير المعنى بين البيت وما قبله وما بعده .
- امتاز أسلوبه بالإيجاز والبعد عن الإسهاب ، وكان يميل إلى استعمال السجع في كلامه .

(١) من المصطلحات الكوفية التي استعملها (المخفوض) ٦٦/٥ ، تسمية الضمير بـ (الكناية) ٢٦/٥ ، ٣٩ .

الفصل الأول

المسائل التي خطأ فيها المهلبى الشراح ونتج عنها تغيير فى المعنى

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : المسائل النحوية .

المبحث الثانى : المسائل الصرفية .

المبحث الأول : المسائل النحوية

وفيه مسائل :

- ١- إفادة النكرة للشيوخ .
- ٢- نوع (ما) في قوله " ما وقى " .
- ٣- (أل) بين الجنسية والعهدية .
- ٤- الوصف الواقع خبراً عن معنى .
- ٥- (لا برح) بين التمام والنقصان .
- ٦- التضمين وأثره في تعدية الفعل اللازم .
- ٧- الجملة الاسمية الواقعة حالاً .
- ٨- معنى (في) في قوله " في أحادٍ " .
- ٩- حكم إعراب الغايات .
- ١٠- إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله .
- ١١- معنى أفعال التفضيل عند حذف (مِنْ) والمفضل عليه .
- ١٢- معنى الواو العاطفة .
- ١٣- الفرق بين دلالة النداء ودلالة البدل في توجيه معنى البيت .

إفادة النكرة للشروع

قال المتنبي :

مَلِلْتُ مُقَامَ يَوْمٍ لَيْسَ فِيهِ طِعَانٌ صَادِقٌ وَدَمٌ صَبِيبٌ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها عندما تشكى سيف الدولة من دُمْل ، مطلعها :

أَيْدِرِي مَا أَرَابَكَ مَنْ يُرِيبُ وَهَل تَرْقَى إِلَى الْفَلَكَ الْخُطُوبُ
وَالْبَيْتَانِ اللَّذَانِ قَبْلَ شَاهِدِ الْمَسْأَلَةِ هُمَا :

وَكَيْفَ تُعَلِّكَ الدُّنْيَا بِشَيْءٍ وَأَنْتَ لِعِلَّةِ الدُّنْيَا طَبِيبُ
وَكَيْفَ تُنُوبُكَ الشُّكُوى بِدَاءٍ وَأَنْتَ الْمُسْتَغَاثُ لِمَا يَنْوِبُ
والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " مقام يوم " ، إذ وقع خلاف حول المقصود به .

موقف النحاة من هذه المسألة

حاول كثير من النحويين وضع حد للنكرة تتميز به عن المعرفة ، ومن ذلك ما ذكره سيبويه في معرض حديثه عن النعت الجاري على المنعوت ، قال : " وإنما كان نكرة لأنه من أمة كلها له مثل اسمه "^(٢) ، وبكلام قريب منه عرفها المبرد بقوله : " الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته ، لا يخص واحداً من الجنس دون سائره ، وذلك نحو : رجل ، وفرس ، وحائط ، وأرض "^(٣) . كما عرفها ابن السراج بقوله : " كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة ، وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحداً بعينه إذا ذكر "^(٤) .

^(١) البيت من الوافر ، وهو في المآخذ ٢٣٨/٥ .

^(٢) الكتاب ٤٢٢/١ .

^(٣) المقتضب ٢٧٦/٤ .

^(٤) الأصول ١٤٨/١ .

وقد ذكر أبو حيان عدداً من الحدود التي ذكرها النحويون فقال : " فنقول : النكرة هي الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً في جنسه إن اتفق أن يوجد له جنس . وقيل : النكرة هي اللفظ الموضوع على معنى ، ذلك المعنى لا يمنع من حيث يُتصور أن يوجد منه أكثر من شخص واحد . وقيل النكرة ما علق في أول أحواله على الشيع في مدلوله^(١) . وقيل هو الاسم الصالح لكل واحد من جنسه على طريق البدل "^(٢) .

وكان لابن مالك والسيوطي رأي مخالف للنحويين في حد النكرة والمعرفة ، حيث ذكرا أن النحويين قد أكثروا من حدودهما ، ليس منها حد سالم من الاستدراك ، وأقرا بصعوبة إيجاد حد مناسب لهما ، وذكرا أن المخرج من ذلك ذكر أقسام المعرفة مستقصاة ، ثم يقال : ما سوى ذلك فهو نكرة^(٣) .

وإذا تأملنا الحدود التي ذكرها النحويون للنكرة وجدناها تركز على مبدأ (الشيوع)^(٤) كمعيار للحكم على الكلمة بالتنكير^(٥) ، وهذا الشيوع لا يقتصر على الجنس الموجود بل يشمل الجنس المقدر ، يقول ابن هشام عن ذلك : " فأما النكرة فهي عبارة عما شاع في جنس موجود أو مقدر ، فالأول كرجل ، فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً ، فكلما وُجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه ، والثاني : كشمس ، فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهارياً ينسخ ظهوره وجود الليل ، فحقها أن تصدق على متعدد

^(١) وهذا تعريف ابن عصفور انظر شرح جمل الزجاجي ١٣٤/٢ .

^(٢) التذييل والتكميل ١٠٢/٢ .

^(٣) انظر شرح التسهيل ١١٥/١-١١٧ ، همع الهوامع ٢١٨/١ .

^(٤) لا يقصد بالشيوع هنا الاستغراق والعموم لكل أفراد الجنس إنما المقصود به أن الاسم ينطبق على كل فرد من الجنس، جاء في الكليات: "الاستغراق هو تناول على سبيل الشمول لا على سبيل البدل و إلا يلزم أن تكون النكرة في الإثبات كما في النفي مستغرقة" ١٠٣ ، ومعنى هذا أن النكرة قد تفيد العموم، لكن إفادتها للعموم تستمد من قرائن أخرى، من ذلك: النكرة في سياق النفي، نحو: لا رجل في الدار، فإنها تفيد العموم. انظر أصول السرخسي ١٦٠/١ ، شرح الرضي على الكافية ٢٣١/٤ .

^(٥) هناك معايير أخرى للحكم على الكلمة بالتنكير وهي: دخول (كل) أو (رُبَّ) أو (من) الاستغراقية. انظر شرح الرضي على الكافية ١٩٩/٤ .

كما أن رجلاً كذلك ، وإنما تَخَلَّفَ ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ، ولو وجدت لكان هذا اللفظ صالحاً لها ؛ فإنه لم يوضع على أن يكون خاصاً كزيد وعمرو ، وإنما وُضِعَ وَضِعَ أسماء الأجناس" ^(١).

وأكد بعض النحويين المتأخرين أن مبدأ الشيوع يعد معياراً صريحاً للحكم على الكلمة بالتنكير دون اعتراض أو استدراك عليه ^(٢).

لكن المتأمل لبعض الأسماء في العربية والتي حكم عليها بالتعريف أو التنكير يلحظ أن اللجوء إلى معيار الشيوع لا يخلو من الاعتراض أو الاستدراك ، من ذلك ما علل به ابن مالك صعوبة إيجاد حد سالم للمعرفة والنكرة ، وهو وجود أسماء معرفة معنى ونكرة لفظاً ، والعكس ، وأسماء استعملت على الوجهين . ومثل على النوع الأول بقولهم : كان ذلك عاماً أول ، وأول من أمس ، فإن المعنى معين لا شيوع فيه ، ومع ذلك فهما نكرتان . أما النوع الثاني فمثل عليه بعلم الجنس ، كقولهم للأسد : أسامة ، فهو من حيث المعنى شائع كأسد ، ومن حيث اللفظ معرفة لأنه يجري مجرى (حمزة) في منع الصرف ، والاستغناء عن الإضافة والألف واللام ، وفي وصفه بالمعرفة دون النكرة ، واستحسان مجيئه مبتدأ وصاحب حال. ومثل على النوع الثالث بواحد أمه وعبد بطنه ، فإن بعض العرب يستعملها معرفتين نظراً للإضافة ، وبعضهم يستعملهما نكرتين ، ويدخل عليهما رب ، وينصبهما على الحال . كما مثل على النوع الثالث أيضاً بالمعرف بالألف واللام الجنسيتين ، فإنه من حيث المعنى نكرة لشيوعه ، وهو من حيث اللفظ معرفة ^(٣).

وقد تنبه لذلك ابن أبي الربيع فأكد على أن الأصل في النكرة الاشتراك ، وأن الأصل في المعرفة الخصوص ، لكن قد يطرأ على النكرة اختصاص عارض ، وعلى المعرفة اشتراك

^(١) شرح قطر الندى ٩٣-٩٤ .

^(٢) انظر حاشية الخضري ٥٣/١ .

^(٣) انظر شرح التسهيل ١١٥-١١٦ . وهناك اعتراضات أخرى ذكرها الدكتور / محمد أحمد نخلة في كتابه: التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل ، وهي: أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر وأسماء الشرط ، واضطراب النحاة عند أسماء الأزمنة ، وتنكير شمس وقمر ، وبعض الكلمات التي عدت من المعارف كنزال ورويداً دون تفسير دلالي مقنع. انظر ٢٤ وما بعدها . وقد رد أبو حيان على اعتراضات ابن مالك انظر التذيل والتكميل ١٠٧/٢ - ١١٠ .

عارض ، لكنه ليس الأصل فيهما ، ومثل على النكرة التي طرأ عليها اختصاص عارض
بكلمتي شمس وقمر، فإنهما وضعتا على كل ما كان على هذا الشكل ، لكنه اختص بهذا
الموجود من حيث لم يوجد مثلهما^(١).

وقد استخدم النحويون مبدأ الشيوخ لترتيب النكرات ، فالنكرات على درجات
متفاوتة ، فمنها ما هو شائع ، ومنها ما هو أكثر شيوعاً ، قال المبرد : " كما أن النكرة
بعضها أنكر من بعض ، فالشيء أعم ما تكلمت به ، والجسم أخص منه ، والحيوان أخص
من الجسم ، والإنسان أخص من الحيوان ، والرجل أخص من الإنسان ، ورجل ظريف
أخص من رجل"^(٢)، وشرح ابن السراج القاعدة التي تحكم هذه الدرجات بقوله : " فكلما
كان أكثر عموماً فهو أنكر مما هو أخص منه ، فشيء أنكر من قولك حيّ ، وحيّ أنكر من
قولك إنسان ، فكلما قل ما يقع عليه الاسم فهو أقرب إلى التعريف ، وكلما كثر كان
أنكر"^(٣).

واستمر النحويون في ترتيب النكرات على درجات ، لكل درجة ما يقابلها ، على
اختلاف بسيط فيما بينهم^(٤)، وضابط ذلك : أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها ، ولم تدخل
تحت غيرها فهي أنكر النكرات ، فإن دخلت تحت غيرها، ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة
إلى ما يدخل تحتها أعم ، وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخص^(٥).

وقد تزداد النكرة قرباً إلى المعرفة ، من ذلك ما أشار إليه سيبويه بقوله : " وأعلم أن
(هو) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم
تدخله الألف واللام ، فضارع زيداً وعمراً ، نحو : خير منك ومثلك ، وأفضل منك ، وشر

^(١) انظر البسيط في شرح الجمل ١/٣٠٠.

^(٢) المقتضب ٤/٢٨٠، وانظر ٣/١٨٦، وتابعه على هذا الترتيب ابن جني انظر الخصائص ٢/٥٥.

^(٣) الأصول ١/١٤٨.

^(٤) أوصلها أبو حيان إلى تسع درجات وهي: شيء ثم مُنَحَيِّزٌ ثم جسم ثم نامٌ ثم حيوان ثم ماشٍ ثم ذو رجلين ثم إنسان
ثم رجل، لكل واحد منها ما هو في مرتبته. انظر التذييل والتكميل ٢/١٠٢.

^(٥) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٣٥، التذييل والتكميل ٢/١٠٣.

منك" ^(١)، وقال المبرد : " وما كان من النكرات لا تدخله الألف واللام فهو أقرب إلى المعارف ، نحو قولك : هذا خير منك ، وأفضل من زيد " ^(٢).

وتصل النكرة إلى أقل درجاتها شيوعاً وأقربها إلى المعرفة عندما تخصص ، وتخصيص النكرة يقع بإحدى وسيلتين :

١- إضافتها إلى نكرة ، نحو : جاء غلام رجل .

٢- وصفها ، نحو : جاء غلام طويل .

قال المبرد : " وكذلك لو قربت النكرة من المعرفة بما تحملها من الأوصاف لجاز أن تخبر عنها ، وكان فيها حينئذ فائدة ، نحو قولك : كان رجل من بني فلان فارساً ، وكان رجل من أهل البصرة شجاعاً " ^(٣).

وقال الفارسي : " وإذا أضفت نكرة إلى نكرة اختصت بالإضافة وإن لم تتعرف ، نحو : راكب حمار ، وغلام رجل " ^(٤).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

اختلف شراح البيت حول المقصود بقول المتنبي : " مقام يوم " ، ونتج عن هذا الاختلاف رأيان :

الرأي الأول : ذكر أن المقصود بيوم أي يوم من الأيام ، وهذا هو رأي ابن الأفلح الذي صرح به بقوله : " ثم قال : مَلَّتْ إقامتك على حال دَعَةٍ ، وتأخرت عن شن غارة ، وانصرام يوم من أيامك دون وقعة على أعدائك ، تُعْمِلُ فيها الطعان الصادقة ، وتُكثِّرُ فيها الدماء الجارية " ^(٥). فكلمة (يوم) نكرة خصصت بوصف وهو الجملة بعدها وهذا يدل على أن سيف الدولة قد مل من إقامة أي يوم يتصف بهذه الصفة .

^(١) الكتاب ٣٩٢/٢.

^(٢) المقتضب ٢٨١/٤.

^(٣) المقتضب ٨٨/٤. وانظر المفصل ١٤٠.

^(٤) الإيضاح العضدي ٢٦٨/١، وانظر المفصل ١٠٣.

^(٥) شرح شعر المتنبي له ١٧٣/٢/١.

الرأي الثاني : ذكر أن المقصود بيوم يوم واحد ، وهذا هو رأي أبي العلاء المعري ، يكشف ذلك قوله : " يقول : قد تعودت الحرب وتركت الإقامة ، فمتى فقدت ذلك يوماً واحداً أملت من ذلك ، ومللت من طول الإقامة... " ^(١).

ووافقه في ذلك الواحدي ، جاء في شرحه : " يقول : إذا أقيمت يوماً ولم تخرج إلى الغزو ، ولم يكن فيه طعان ، ولا دم مصبوب فمللت ذلك ؛ أي أنك تعودت الطعان وسفك دماء الأعداد فإذا أقيمت يوماً واحداً مللته " ^(٢).

وإلى ذلك ذهب العكبري أيضاً ^(٣) ، وابن المستوفي الذي نقل كلام الواحدي في توجيهه معنى بيت المتنبي ^(٤).

فهؤلاء الشراح تعاملوا مع كلمة (يوم) على أنها نكرة مقيدة بصفة محذوفة ، تقديرها: يوم واحد ، بيد أنهم لم يستدلوا على هذا التقييد بدليل .

موقف المهلي من شراح البيت

وافق المهلي الرأي الأول القائل بأن كلمة (يوم) الواردة في بيت المتنبي تعني : أي يوم من الأيام ، ولا يُقصد بها يوم واحد ، فكلمة (يوم) نكرة ؛ لذلك هي شائعة ، لكن هذا الشيوع مخصص بوصف وهو " ليس فيه طعان " ، وهذا يعني : أي يوم يتصف بهذه الصفة ، يقول المهلي في مأخذه على شرح الواحدي : " وأقول : كأنه قد حذر على نفسه الإصابة في دقيق المعاني وجليلها ، ولم يرد هاهنا يوماً واحداً ، كيف ولم يكن مرضه ذلك المقدار ، وإنما أراد يوماً ما من الأيام ؛ أي : أيُّ يوم لا يقع فيه طعان ودم صبيب فقد مللت مقامه . وهذا كما يقال : شئتُ رؤية رجل ليس فيه شجاعة وسماحة ، فلست تعني بذلك رجلاً واحداً ، بل أيَّ رجل لم يكن بهذه الصفة فقد شئتته ، وذلك يحتمل أن يكون قليلاً أو كثيراً ، فكَذلك قوله : " مُقام يوم " ^(٥) . فالمهلي قد أخذ على الواحدي تحديد (يوم)

^(١) معجز أحمد ٣/٣٥٧.

^(٢) ٥٢٤ . وانظر المآخذ ٥/٢٣٨.

^(٣) انظر التبيان ١/٧٣.

^(٤) انظر النظام ٤/٨.

^(٥) ٢٣٨-٢٣٩.

بأنه واحد ، ويرى أن الصواب أن يكون دالاً على أي يوم ليس فيه طعان ، وقد قوى رأيه بأمرين :

- ١- أن مرض سيف الدولة الذي منعه من تسيير الجيوش لم يكن في يوم واحد ، بل كان في أكثر من ذلك .
- ٢- أنه ذكر نظيراً لبيت المتنبي وهو أن يقال مثلاً : شئتُ رؤية رجلٍ ليس فيه شجاعة وسماحة ، فكلمة (رجل) نكرة مخصصة بوصف ؛ لذلك فإن المقصود أي رجل يتصف بهذه الصفات وليس رجلاً واحداً ، ووجود رجل يحمل هذه الصفة قد يكون كثيراً وقد يكون قليلاً .

أثر مأخذ المهلب في معنى البيت

أعلن المهلب تخطيطه لما ذكره الواحد من تقييد لكلمة (يوم) الواردة في بيت المتنبي بأنه يوم واحد ، وصرح بهذه التخطئة في قوله : "و لم يرد هاهنا يوماً واحداً" . وهذا الاختلاف فيما بينهما أثر بدوره على معنى البيت ، فإذا كان المعنى عند الواحد دالاً على أن سيف الدولة قد أقام يوماً واحداً دون حرب أو غزو بسبب مرضه ؛ لذلك شعر بالملل فيه ، فإنه عند المهلب دالاً على أن سيف الدولة قد أقام أياماً دون حرب لمرضه في تلك المدة مما أشعره بالملل .

ولعل الصواب في بيت المتنبي ما ذكره ابن الأفلح وتبعه المهلب من أن المقصود بيوم أي يوم لا يقع فيه طعان ؛ وذلك للأدلة التي ذكرها المهلب .

نوع (ما) في قوله " ما وقى "

قال المتنبي:

وَلَمْ لَا يَقِي الرَّحْمَنُ حَدَّيْكَ مَا وَقَى وَتَفْلِيْقُهُ هَامَ الْعِدَا بِكَ دَائِمٌ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح سيف الدولة ، مطلعها :

عَلَى قَدْرِ أَهْلِ الْعَزْمِ تَأْتِي الْعَزَائِمُ وَتَأْتِي عَلَى قَدْرِ الْكِرَامِ الْمَكَارِمُ
والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

أَلَا أَيُّهَا السَّيْفُ الَّذِي لَيْسَ مُعَمِّدًا وَلَا فِيهِ مُرْتَابٌ وَلَا مِنْكَ عَاصِمٌ
هَنِيئًا لَضَرْبِ الْهَامِ وَالْمَجْدِ وَالْعُلَى وَرَاجِيكَ وَالْإِسْلَامِ إِنَّكَ سَالِمٌ
والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " ما وقى " ، إذ وقع خلاف حول نوع (ما) .

موقف النحاة من هذه المسألة

(ما) الموصولة قسمان : حرفية ، واسمية .

أولاً : (ما) الموصول الحرفي : وهي التي تؤول مع صلتها بمصدر^(٢) ، ولم تحتج إلى عائد^(٣) .

وتأتي (ما) الحرفية على نوعين :

١ - مصدرية زمانية .

^(١) هذا البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ٢٤٨/٥ .

^(٢) انظر المقتضب ١٩٧/٣ ، معاني الحروف ٦٢ ، الأزهية ٨٣ ، أوضح المسالك ١٢٥/١ ، المطالع السعيدة ١٦٩ ، حاشية الصبان ١٨٢/١ .

^(٣) انظر شرح التسهيل ١٨٨/١ ، حاشية الخضري ٧٠/١ . وبقية الحروف هي : أن ، كي ، أن ، لو ، الذي على رأي يونس والفراء وابن مالك وخالفهم الجمهور .

٢ - مصدرية غير زمانية^(١).

والمصدرية الزمانية : هي التي تقدّر بمصدر نائب عن ظرف الزمان^(٢)، لهذا سميت زمانية ، كما ورد تسميتها بالوقوتية^(٣)، وبالظرفية^(٤).

واختار ابن هشام تسميتها بالزمانية ، معللاً هذا الاختيار بقوله : " وإنما عدلتُ عن قولهم ظرفية إلى قولي زمانية ليشمل نحو ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوَ فِيهِ﴾^(٥)، فإن الزمان المقدّر هنا مخفوض ؛ أي : كل وقت إضاء ، والمخفوض لا يسمى ظرفاً^(٦).

ولقد أورد سيبويه في كتابه تبياناً لما المصدرية الزمانية ، وذلك نقلاً عن الخليل عندما سأله عن نوع (ما) في " ما تدوم لي أدوم لك "، فأجاب : " ليس في هذا جزاء ، من قبل أنّ الفعل صلة لما ، فصار بمنزلة الذي ، وهو بصلة كالمصدر ، ويقع على الحين ، كأنه قال : " أدوم لك دوامك لي ، فـ (ما) و (دمت) بمنزلة الدوام "^(٧).

وازدادت ما المصدرية الزمانية تبياناً على تبيان عندما شرح السيرافي الكلام السابق بقوله : " ما والفعل بمنزلة المصدر ، فقام مقام الوقت ، كمقدم الحاج وخفوق النجم ، فكأنه قال : وقت دوامك لي أدوم لك "^(٨).

^(١) وهي التي تؤول بمصدر مجرد من الزمان، من ذلك قوله تعالى: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ {سورة ص : من الآية ٢٦} ، التقدير : بنسيانهم .

^(٢) الجنى الداني ٣٣٠.

^(٣) انظر الجنى الداني ٣٣٠، همع الهوامع ٣١٩/١.

^(٤) انظر التذييل والتكميل ١٥٣/٣، الجنى الداني ٣٣٠ قال: "وتسمى ظرفية أيضاً"، شرح ابن عقيل ١٣٢/١، همع الهوامع ٣١٩/١.

^(٥) سورة البقرة : من الآية ٢٠. والتقدير كل وقت إضاءة، فما والفعل مؤولة بمصدر مضاف إليه زمان، وثمة احتمال آخر في (ما) وهو أن تكون اسم نكرة بمعنى وقت، فتصبح الجملة بعدها صفة لها، والعائد محذوف، والتقدير: كل وقت أضاء لهم فيه، لكن هذا الاحتمال ضعيف ؛ لأن العائد لم يصرح به قط في أمثال هذا التركيب - كما في سورة البقرة الآية ٢٥، هود الآية ٣٨، نوح الآية ٧ - انظر حديث (ما) أقسامها وأحكامها للدكتور محمد المفدى ١٠١.

^(٦) مغني اللبيب ٤٩٦/١.

^(٧) ١٠٢/٣.

^(٨) انظر شرحه.

ومن شواهدهما قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ﴾^(١) ، وقوله

تعالى : ﴿ وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾^(٢) .

وقول امرئ القيس :

أَجَارَتْنَا إِنَّ الْخُطُوبَ تَنْوِبُ وَإِنِّي مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ^(٣)

أي : مدة استطاعتي ، ومدة دوامي حيًّا ، ومدة إقامة عسيب ، فمحلها النصب على الظرفية بتقدير حذف زمان .

والنيابة عن الزمان سمة تميز (ما) المصدرية عن بقية الأحرف المصدرية^(٤) ، خلافاً لابن جني الذي ذكر أن (أن) تشارك (ما) في النيابة عن الزمان ، واستدل على رأيه ببيت أبي ذؤيب الهذلي :

وتالله ما إنَّ شهلةً أمَّ واحدٍ بأوجدَ منِّي أنْ يُهانَ صغيرها^(٥)

ووافقه في ذلك الزمخشري إذ قال عند قوله تعالى : ﴿ أَنْ ءَاتَهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾ "

الثاني : حاج وقت أن أتاه الله الملك "^(٦) ، وقال عند قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا ﴾ "

كأنه قيل : وتجب عليه الدية أو يسلمها إلا حين يتصدقون عليه ، ومحلها النصب على

^(١) سورة هود : من الآية ٨٨ . قال الزمخشري : " أي مدة استطاعتي للإصلاح وما دمت متمكناً منه " الكشف ٤٩٤-٤٩٥ .

^(٢) سورة مريم : من الآية ٣١ . قال ابن هشام : " أصله مدة دوامي حيًّا ، فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها " مغني اللبيب ١/٤٩٥ .

^(٣) البيت من الطويل ، ديوانه ٧٩ . انظر جمهرة اللغة (عسب) ، الأغاني ٢/٢٧٠ ، المحكم (عسب) ، لسان العرب (عسب) ، مغني اللبيب ١/٤٩٥ ، خزنة الأدب ٨/٥٥٢ . تنوب : تصيب . عسيب : اسم جبل .

^(٤) انظر شرح التسهيل ١/٢٢٥ ، الجني الداني ٣٣٠ ، مغني اللبيب ١/٤٩٦ ، همع الهوامع ١/٣١٧ .

^(٥) انظر أساس البلاغة (فعي) ، البحر المحيط ٥/٣٢٢ ، مغني اللبيب ١/٤٩٦ ، روح المعاني ١٣/١٤١ . والشهلة : المرأة المتقدمة في السن ، الوجد : الحزن . والتقدير : وقت إهانة صغيرها .

^(٦) سورة البقرة : من الآية ٢٥٨ ، الكشف ١٤٧ .

الظرف بتقدير حذف الزمان^(١).

وإنما عدت (ما) المصدرية من الموصولات الحرفية نظراً لافتقارها إلى صلة بعدها، وأكثر ما توصل (ما) المصدرية الزمانية بالفعل الماضي أو المضارع المنفي^(٢)، نحو: " لا أصحبك ما قام زيد"، و" لا أصحبك ما لم يقم زيد"، ويشترط في وصلها بالماضي أو المضارع أن يكونا متصرفين ولو تصرفاً ناقصاً، بدليل وصلها (بدام)^(٣)، نحو قوله الله تعالى: ﴿ وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾^(٤)؛ أي : مدة دوامي حياً ، بينما ينذر وصلها بالفعل الجامد كخلا وعدا وحاشا^(٥).

وقد توصل بالفعل المضارع المثبت ، نحو : " لا أصحبك ما يقوم زيد "، ولكن وصلها به قليل حينئذ^(٦)، كما أن وصلها بفعل الأمر منعه أكثر النحويين^(٧). أما وصلها بالجملة الاسمية فهو محل خلاف بين النحويين^(٨)، إذ منع ذلك الجمهور^(٩)، بينما أجازوه بعض النحويين ، ومنهم : السيرافي ، والأعلم ، وابن خروف^(١٠)، وتبعهم :

^(١) سورة النساء : من الآية ٩٢، الكشف ٢٥٣، وانظر سورة غافر: الآية ٢٨، وقد رد عليهما ابن مالك وتبعه في ذلك أبو حيان والمرادي وابن هشام بأن معنى التعليل في البيت والآيات ممكن، وهو متفق عليه، فلا يعدل عنه انظر شرح التسهيل ١/٢٢٥-٢٢٦، التذيل والتكميل ٣/١٥٣، الجنى الداني ٣٣١، مغني اللبيب ١/٤٩٦.

^(٢) انظر شرح التسهيل ١/٢٢٦، الجنى الداني ٣٣١، شرح ابن عقيل ١/١٣٣، حاشية الصبان ١/١٨٤، حاشية الخصري ١/٧١.

^(٣) انظر شرح التسهيل ١/٢٢٥، حاشية الصبان ١/١٨٤، حاشية الخصري ١/٧١.

^(٤) سورة مريم : من الآية ٣١.

^(٥) انظر مغني اللبيب ١/٤٩٨، حاشية الصبان ١/١٨٤، حاشية الخصري ١/٧١.

^(٦) انظر شرح التسهيل ١/٢٢٦، شرح ابن عقيل ١/١٣٣. ومما استشهد به النحاة على ذلك قول الشاعر:

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدٌ لَهُ لَكَاع

واشتهرت نسبة هذا البيت للحطيئة ، لكن وردت نسبته إلى أبي الغريب النصري انظر كتاب الألفاظ لابن السكيت ٥١.

^(٧) انظر الجنى الداني ٣٣٢، حاشية الخصري ١/٧١.

^(٨) انظر الجنى الداني ٣٣٢.

^(٩) انظر الكتاب ٢/٣٥٠، همع الهوامع ١/٣١٧.

^(١٠) انظر المرجع السابق ١/٣١٦ قال: "وجوز قوم منهم: السيرافي والأعلم وابن خروف وصلها بجملة اسمية".

ابن مالك^(١)، والصبان^(٢).

ومن الشواهد على وصلها بالجملة الاسمية قول الله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾^(٣)، قال جامع العلوم الأصبهاني بعدها: "أي: فاقض القضاء مدة كونك قاضياً. فـ(ما) ههنا ظرف، أي: فاقض هذا الوقت"^(٤).

واستدل ابن مالك على صحة وصل (ما) المصدرية الزمانية بالجملة الاسمية ببيتين من الشعر، قال بعدهما مبيناً سبب ترجيحه جواز وصل (ما) المصدرية بالجملة الاسمية: "وأيضاً فمن مواقع (ما) المصدرية النيابة عن وقت واقع ظرفاً، والوقت الواقع ظرفاً يضاف إلى جملة اسمية كما يضاف إلى جملة فعلية، فإذا وصلت (ما) بكلتا الجملتين حين وقوعها موقع ذلك الوقت سلك بها سبيل ما وقعت موقعه، فكان الحكم بجواز وصلها بجملة اسمية راجحاً على الحكم بمنعه، هذا على تقدير عدم ذلك مسموعاً"^(٥).

ولم يقتصر خلاف النحويين في (ما) المصدرية على جواز وصلها بالجملة الاسمية، بل اختلفوا أيضاً حول حاجتها إلى عائد، وهذا الخلاف نابع من خلافهم في نوعها، حيث انقسموا إلى فريقين:

الفريق الأول: ذهب إلى أن (ما) المصدرية حرف، وهذا رأي سيويوه^(٦)،

^(١) انظر شرح التسهيل ٢٢٧/١-٢٢٨.

^(٢) انظر حاشيته ١٨٤/١ قال: "وتوصل أيضاً على الأصح بجملة اسمية لم تصدر بحرف؛ لأنها لو صدرت بحرف مصدري ستكون الصلة جملة فعلية، فالحرف المصدرية مع ما بعده سيؤول بمصدر في محل رفع فاعل لفعل محذوف.

^(٣) سورة طه: من الآية ٧٢.

^(٤) كشف المشكلات ٨٤٠/٢. كما ذكر وجهاً آخر لـ(ما) وهو أن تكون موصولة.

^(٥) شرح التسهيل ٢٢٨/١. والبيتان أحدهما قول الشاعر:

وَأَصِلْ خَلِيلَكَ مَا التَّوَصَّلُ مُمْكِنٌ فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ ذَاهِبٌ
وَالْآخِرُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: فَعَسَاهُمْ أَبَا حَسَّانَ مَا أَنْتَ عَائِسٌ.

^(٦) انظر الكتاب ٣٢٦/٢، ٣٤٩، ١١/٣، ١٥٦. وعندما يقول سيويوه: فـ(ما) مع الفعل بمنزلة اسم "٣٢٦/٢، و"فـ(ما) هنا اسم" ٣٤٩/٢ فإنه يقصد أنها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر فهي حرف عنده. انظر تعليق محقق المقتضب محمد عبد الخالق عضيمة ٢٠٠/٣.

والمبرد^(١)، وجههور النحويين^(٢).

واستدلوا على ذلك بما يلي :

١. أنها لا يعود إليها ضمير ، ولو كانت اسماً لاحتاجت إليه^(٣).
 ٢. أنها تدخل على الفعل كدخول (أن) ، ولا خلاف في أن (أن) لا يعود إليها ضمير من صلتها ، فكذلك (ما) ؛ لأنها بمنزلتها في دخولها على الفعل وكونها في تأويل مصدر^(٤).
- الفريق الثاني : ذهب إلى أن (ما) المصدرية اسم ، لذلك هي تفتقر إلى ضمير يعود إليها ، وهذا هو مذهب الأخفش^(٥) ، والمازني^(٦) ، وابن السراج^(٧) ، والسهيلي^(٨) ، وجماعة من الكوفيين^(٩).

واستدل أصحاب هذا الفريق على ما يرون بما يلي :

- ١ - أن (ما) المصدرية لا تعمل فيما بعدها . قال ابن السراج : " والذي يوجب أن (ما) اسم وأنها ليست حرفاً كـ (أن) : أنها لو كانت كـ (أن) لعملت في

^(١) انظر المقتضب ١٩٩/٣ - ٢٠٠ ، إذ رجح قول سيويه قال : " والقياس والصواب قول سيويه " ، وقد نسب الرضي والسيوطي إلى المبرد بأنه يرى أن (ما) المصدرية اسم انظر شرح الرضي على الكافية ٢٩٢/٣ ، جمع الهوامع ٣١٦/١ ، وذلك لأن المبرد قال في المقتضب ٤٢٧/٤ : " ولذلك لأن (ما) اسم فلا توصل إلا بالفعل " ، وظاهر أنه يريد أنها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر كما قال بذلك سيويه . انظر تعليق محقق المقتضب ٢٠١/٣ .

^(٢) منهم : أبو علي الفارسي انظر المسائل الشيرازيات ٢ / ٥٠٠ ، العكبري انظر اللباب ١٢٦/٢ - ١٢٧ ، وابن مالك انظر شرح التسهيل ١٨٨/١ ، ٢٢٣ ، وأبو حيان انظر التذيل والتكميل ١٥٤/٣ ، المرادي انظر الجنى الداني ٣٣٢ ، والخضري انظر حاشيته ٧٠/١ .

^(٣) انظر اللباب ١٢٦/٢ ، شرح التسهيل ٢٢٣/١ ، التذيل والتكميل ١٥٤/٣ ، الجنى الداني ٣٣٢ .

^(٤) انظر تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب للفارقي ٤ نقلاً عن هامش المقتضب ١٩٩/٣ .

^(٥) انظر معاني القرآن له ٤٣/١ ، ١٠٨ ، المقتضب ٢٠٠/٣ ، الأصول ١٦١/١ ، معاني الحروف ٦٢ ، اللباب ١٢٦/٢ ، شرح التسهيل ٢٢٣/١ ، الجنى الداني ٣٢٢ ، مغني اللبيب ٤٩٦/١ ، حاشية الصبان ١٨٤/١ .

^(٦) انظر جمع الهوامع ٣١٦/١ .

^(٧) الأصول ١٦١/١ - ١٦٢ ، شرح التسهيل ٢٢٣/١ ، التذيل والتكميل ١٥٤/٣ ، الجنى الداني ٣٢٢ ، مغني اللبيب ٤٩٦/١ - ٤٩٧ ، جمع الهوامع ٣١٦/١ .

^(٨) انظر نتائج الفكر ١٨٥ - ١٨٦ ، التذيل والتكميل ١٥٢/٣ ، جمع الهوامع ٣١٦/١ .

^(٩) انظر الأصول ١٦١/١ ، التذيل والتكميل ١٥٤/٣ ، الجنى الداني ٣٣٢ .

الفعل كما عملت (أن) لأننا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال ، فلما لم نجد لها عاملة حكمنا بأنها اسم^(١).

٢- ما أورده السهيلي من أنه يجوز قول : أعجبي أن تجلس ، ولا يجوز قول : أعجبي ما تجلس ؛ معللاً هذا بأن (ما) المصدرية بمعنى (الذي) فتكون مبهمة ، فلا تكون صلتها من فعل خاص ، بل يكون الفعل مبهماً يحتمل التنويع ، والجلوس نوع خاص ليس مبهماً ، ولو كانت (ما) بمعنى (أن) لجاز ذلك^(٢).

٣- أن فيه تخلصاً من دعوى اشتراك لا داعي إليه ، فإن (ما) الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق ، وهي موضوعة لما لا يعقل ، والأحداث من جملة ما لا يعقل ، فإذا قيل : " أعجبي ما قمت " قلنا : التقدير أعجبي الذي قمته ، وهو يعطي معنى قولهم : أعجبي قيامك^(٣).

وقد رد الفريق الأول على رأي الفريق الثاني بما يلي :

١- أن القائل بأن (ما) المصدرية اسم لأنها غير عاملة ، يرد عليه بأن الاسمية لا تثبت من حيث كانت موصولة غير عاملة ، فإن هذا ليس من حد الأسماء ولا علاماتها ؛ لأن كونها موصولة يخرجها من حكم الأسماء إذ من حكم الأسماء التمام ، وكونها لا تعمل حكم أكثر الحروف ، فعلم أن الاسمية تثبت بدليل غير هذا ، وقد ذكر ما يصلح أن يكون دليلاً على حرفيتها^(٤).

٢- أن القائل بحاجة (ما) إلى ضمير يعود عليها ، يرد عليه بقول الشاعر :

(١) الأصول ١/١٦١.

(٢) انظر نتائج الفكر ١٨٥-١٨٦.

(٣) انظر مغني اللبيب ١/٤٩٧.

(٤) اللباب ٢/١٢٦-١٢٧ بتصرف.

أليس أميرِي في الأمورِ بأثُمَّما بما لَسْتُما أهلَ الخيانةِ والغَدْرِ^(١)

وذلك لأن صلة (ما) فعل جامد ، والفعل الجامد لا يتحمل ضميراً^(٢) .

٣- أن القول بحاجة (ما) إلى ضمير يستلزم أن يسمع بهذا الضمير ظاهراً ، فيسمع نحو: "أعجبني ما قمته" لأن إظهار الضمير هو الأصل عند الفريق الثاني وفقاً لرأيهم ، ولكن ذلك غير مسموع^(٣) .

وعلاوة على ذلك ، فإن الاشتراك الذي رأى الفريق الثاني التخلص منه عن طريق الحكم باسمية (ما) المصدرية واقع في كثير من الكلمات العربية ، كالذي فإنها تستعمل اسماً وحرفاً ، وكعن وعلى ، فإنهما استعملتا حرفي جر واسمين ، وكذلك مذ ومنذ^(٤) .

ثانياً : (ما) الموصول الاسمي :

الموصول الاسمي : فهو ما افتقر أبداً إلى عائد أو خَلَفِه^(٥) ، وجملته صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية^(٦) .

وهو ضربان : نص ، ومشترك ، والذي يهمننا في هذا المقام المشترك ، وهو ستة : من ، وما ، وأي ، وأل ، وذو ، وذا .

^(١) البيت من الطويل ، ولم أقف على قائله ، انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦١/٢ ، ٤٧١ ، التذييل والتكميل ١٥١/٣ ، ١٥٤ ، الجني الداني ٣٣٢ ، مغني اللبيب ٤٩٨/١ ، قال ابن هشام : " وبهذا البيت رجح القول بحرفيتها ، إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير " مغني اللبيب ٤٩٨/١ .

^(٢) انظر حاشية الدسوقي ٢٢٨/٢ .

^(٣) انظر مغني اللبيب ٤٩٧/١ .

^(٤) انظر حديث (ما) أقسامها وأحكامها للدكتور محمد المفدى ١٠٥-١٠٧ .

^(٥) المقصود بخَلَفِه الاسم الظاهر الذي يقع الربط فيه ، وهو الموصول من حيث المعنى مثل قول الشاعر:

فيا رب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع

أي : وأنت الذي أطمع في رحمته . انظر شرح التسهيل ١٨٦/١ ، التذييل والتكميل ٦/٣ ، حاشية الصبان ١٥٦/١ وذكر أن الربط بالظاهر سماعي .

^(٦) شرح التسهيل ١٨٦/١ ، وانظر أيضاً حاشية الصبان ١٥٥/١ إلا أنه لم يذكر (غير طلبية ولا إنشائية) ، وحاشية الخضري ٧٠/١ بلفظ قريب منه .

أما (ما) الموصولة : فهي التي يصلح في موضعها الذي^(١)، نحو قوله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾^(٢).

وإنما سميت موصولة لأنها توصل بما بعدها ، وتحتاج إليه ليتم معناها ، فليس لها استقلال بنفسها ؛ ولذلك بنيت لأنها صارت كـ بعض الكلمة ، وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب ، ولأنها أشبهت الحروف من حيث احتياجها إلى غيرها^(٣).

وعلى الرغم من شبه (ما) الموصولة بالحروف إلا أنها تعد من الأسماء ، والدليل على اسميتها ما يلي :

١ - جواز الإخبار عنها^(٤)، وهو ما يعرف بالإسناد ، حيث وقعت مبتدأ كقول الله

تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾^(٥) كما وردت فاعلاً في قوله تعالى :

﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٦) ، وجاءت أيضاً نائبة عن

الفاعل كما في قوله تعالى : ﴿ يُصْهِرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودَ ﴾^(٧) ،

والإسناد — كما هو معلوم — من علامات الاسم المميزة له عن قسيميه .

٢ - دخول حروف الجر عليها^(٨)، وحروف الجر مختصة بالدخول على الأسماء ، ومن

الشواهد على ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِن عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ

هَبَاءً مَّنْثُورًا ﴾^(٩).

(١) الجني الداني ٣٣٦.

(٢) سورة النحل : من الآية ٩٦.

(٣) انظر شرح المقدمة المحسبة ١/١٧٧، الباب ٢/١١٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٣٨، وهذا ما يسمى الشبه الافتقاري ، كما أنها تشبه الحروف أيضاً من حيث وضعها على حرفين.

(٤) انظر شرح المقدمة المحسبة ١/١٧٧.

(٥) سورة النحل : من الآية ٥٣.

(٦) سورة الحشر والصف : من الآية ١.

(٧) سورة الحج : الآية ٢٠.

(٨) انظر شرح المقدمة المحسبة ١/١٧٧.

(٩) سورة الفرقان : الآية ٢٣.

٣- حاجتها إلى ضمير يعود إليها^(١)، وهذا مما يميز الاسم عن الحرف .

و (ما) الموصولة مبهمة كبقية الموصولات ، لذلك تحتاج إلى ما يوضح معناها ،
ويزيل عنها إبهامها ، وهذا ما دعا النحاة إلى التأكيد على ضرورة وجود الصلة^(٢)، أو ما
يسميه سيبويه بالحشو، قال سيبويه في ذلك : " وكذلك (مَنْ) و (ما) إنما يذكران
لحشوهما ولوصفهما ، ولم يُردّ بهما خلّوَيْن شيء ، فلزمه الوصف كما لزمه الحشو ، وليس
لهما بغير حشو ولا وصف معنى ، فمن ثم كان الوصف والحشو واحداً "^(٣)، ثم قال : "
فكما أن (الذي) لا يكون إلا معرفة لا يكون (ما) و (من) إذا كان الذي بعدهما
حشواً ، وهو الصلة ، إلا معرفة "^(٤).

وهذه الصلة قد تكون جملة اسمية أو جملة فعلية أو شبه جملة من الظرف المكاني^(٥)، أو
الجار والمجرور^(٦)، وذلك نحو : جاء ما زيد توقعه ، وجاء ما توقعه زيد ، ورأيت ما عندك ،
ورأيت ما في الدار، وهذان الأخيران هما اللذان قصد بهما ابن مالك " الجملة المؤولة " عند
تعريفه للموصول الاسمي ؛ لأنهما متعلقان بفعل محذوف تقديره (استقر) أو نحوه^(٧). ويفهم

^(١) انظر المقتضب ١/١٥٧، المسائل الشيرازيات ٢/٤٨٢، معاني الحروف ٦٠، الأزهية ٨٧، أوضح المسالك ١/١٤٨، المطالع السعيدة ١٦٥.

^(٢) انظر الكتاب ٢/١٠٦-١٠٧، المقتضب ١/١٥٧، المفصل ١٧٣، حاشية الصبان ١/١٦٨.

^(٣) الكتاب ٢/١٠٦. وقد مثل على الوصف بـ: مررت بمن صالح، ومثل على الحشو بـ: مررت بمن صالح، على أساس أن "صالح" خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو.

^(٤) المرجع السابق ٢/١٠٧. وسمّاها حشواً لأنها ليست أصلاً، إنما هي زيادة يتم بها الاسم وتوضح معناه. انظر الأشباه والنظائر ٢/٥١.

^(٥) قيد الظرف هنا بالمكاني لأن الظرف الزماني لا يحذف متعلقه، نحو: أكلت ما اشتريته يوم الجمعة، فتكون الصلة "اشتريته".

^(٦) انظر المقتضب ١/١٥٧، ٣/١٣٠، الأصول ٢/٣٢٣، المسائل الشيرازيات ٢/٤٨٢، شرح التسهيل ١/٢١١، التذييل والتكميل ٣/٦، ١٠٤، أوضح المسالك ١/١٤٩.

^(٧) ذكر ابن مالك أن الظرف الموصول به جملة في المعنى؛ لأنه لا بد من تعلقه بفعل لا يستغني عن فاعل، وكذا حرف الجر الموصول به، وتقدير الفعل هنا مجمع عليه بخلاف تقديره في غير صلة ففيه خلاف ذكره في باب المبتدأ ، انظر شرح التسهيل ١/٢١١، وقد وافقه في هذا أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/١٠٤.

من تحديد الصلة بكونها جملة أو شبه جملة أن الصلة لا تكون مفردة .

ولأهمية الصلة بالنسبة للموصول اشترط النحاة فيها عدة شروط وهي :

- ١- أن تكون معهودة عند المخاطب غالباً^(١)؛ لأن الموصول صار معرفة بالعهد الذي في الصلة ، هذا ما أشار إليه سيويه بقوله : " فكما أن (الذي) لا يكون إلا معرفة لا يكون (ما) و (من) إذا كان الذي بعدهما حشواً وهو الصلة إلا معرفة"^(٢)، ويحسن إيهام الصلة في مقام التهويل والتفخيم ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَغَشَّيْهِمْ مِّنْ أَلِيمٍ مَا غَشَّيْهِمْ ﴾^(٣)، وقوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴾^(٤).

- ٢- أن تكون جملة الصلة خبرية^(٥)، وهذا الشرط ناتج عن الشرط السابق ؛ فمضمون الصلة لابد أن يكون معلوم الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب^(٦)، وهذا لا يكون إلا في الجمل الخبرية ، لذلك لا تقع الجمل الإنشائية الطلبية وغير الطلبية صلة ، وهذا هو مذهب الجمهور^(٧)، وأجاز الكسائي أن تكون جملة الصلة طلبية نحو: جاء ما أكرمه أو لا تهنه ، كما أجاز المازني وقوع جملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر صلة نحو : الذي يرحمه الله زيد^(٨)، ووقع خلاف في الوصل بجملة القسم

^(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٥٤، دلائل الإعجاز ٢٠٠، ارتشاف الضرب ٢/١٠٠٠، أوضح المسالك ١/١٤٩، حاشية الصبان ١/١٦٩-١٧٠.

^(٢) الكتاب ٢/١٠٧، على أن هناك من النحاة من رأى أن الموصول ليس معرفة بالصلة لأن الصلة كالجزء من الموصول، جزء الشيء لا يعرفه، لذلك رأوا أن الموصول معرفة بأل، أما (ما) و"من" فهما معرفتان لأنهما في معنى ما فيه "أل".

^(٣) سورة طه : من الآية ٧٨.

^(٤) سورة النجم : الآية ١٠.

^(٥) انظر شرح التسهيل ١/١٨٦، التذيل والتكميل ٣/٧-١٤، أوضح المسالك ١/١٤٩، التصريح ١/٤٧٨، همع الهوامع ١/٣٣٣-٣٣٤، حاشية الصبان ١/١٧١.

^(٦) انظر حاشية الصبان ١/١٧١.

^(٧) نقل ذلك أبو حيان انظر التذيل والتكميل ٣/٧، ٩.

^(٨) انظر التذيل والتكميل ٣/٧، همع الهوامع ١/٣٣٤، حاشية الصبان ١/١٧١.

وجوابه ، حيث منع ذلك جماعة من قدماء النحويين ، فلا يجوز أن تقول : جاعني الذي أقسمُ بالله لقد قام أبوه ، وذلك إذا خلت جملة القسم من ضمير يعود على الموصول ، لكن ابن عصفور أجازة قياساً وسماعاً^(١)، ونقل أبو حيان^(٢)، والشيخ خالد^(٣) جواز ذلك في السماع والقياس .

واستثنى من الجمل الخبرية الصالحة للوقع صلة الجملة التعجبية ؛ لأن التعجب إنما يتكلم به عند خفاء سبب ما يُتعجب منه^(٤)، فإن ظهر السبب بطل العجب .

٣- ألا تكون جملة الصلة مستدعية لكلام قبلها ، نحو : جاء الذي لكنه شجاع ، وجاء الذي حتى أبوه قائم^(٥) .

٤- ويشترط للظرف المكاني والجار والمجرور أن يكونا تامين^(٦)؛ أي : تحصل الفائدة في الوصل بهما ، وإن يتعلقنا هنا بفعل تقديره : استقر أو نحوه^(٧) .

٥- أن تحتوي الصلة على عائد مطابق للموصول في الأفراد والتذكير وفروعهما^(٨)، قال المبرد : " ولا تكون هذه الجمل صلة له إلا وفيها ما يرجع إليه من ذكره "^(٩) .

وهذا الضمير العائد إلى الموصول قد يكون مذكوراً ، وقد يكون محذوفاً^(١٠)، ولجواز حذفه شروط تختلف باختلاف نوعه ، فهناك الضمير المرفوع ، والضمير المنصوب ،

(١) انظر شرح جمل الزجاجي له ١٨٣/١ .

(٢) انظر التذييل والتكميل ١٢/٣-١٤ .

(٣) انظر التصريح ٤٨٠/١ .

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨١/١-١٨٣، التذييل والتكميل ١١/٣، التصريح ٤٨٠/١، وقد أجاز ابن خروف وقوع الجملة التعجبية صلة نحو: جاء الذي ما أحسنه- على القول بأن جملة التعجب خبرية -انظر التذييل والتكميل ١١/٣، همع الهوامع ٣٣٤/١، وهذا ما اختاره السيوطي .

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨٧/١، التذييل والتكميل ١١/٣-١٢ .

(٦) انظر التذييل والتكميل ٦/٣، أوضح المسالك ١٤٩/١ .

(٧) انظر المقدمة المحسبة ١٧٧/١، شرح التسهيل ٢١١/١، التذييل والتكميل ١٠٤/٣، أوضح المسالك ١٤٩/١، مغني اللبيب ١٠٧/٢ قال ابن هشام: "ولا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة؛ لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين" .

(٨) انظر المفتضب ١٥٧/١، شرح التسهيل ١٨٦/١، شرح الألفية لابن الناظم ٩٢، حاشية الصبان ١٧٠/١ .

(٩) المفتضب ١٥٧/١، وانظر ١٣٠/٣ .

(١٠) يستثنى من الأسماء الموصولة (أل) لأن عائدها عند الأكثر لا يحذف .

والضمير المجرور .

أما الضمير المرفوع فيجوز حذفه بشرط :
أن يقع مبتدأ مخبراً عنه بمفرد ، وذلك نحو : " رأيت ما مرفوع " ؛ أي : ما هو مرفوع ،
وزاد البصريون شرطاً ثالثاً ، وكان هذا الشرط محل خلاف بينهم وبين الكوفيين وهو :
استطالة الصلة^(١) ، ومثلوا عليه بقول بعض العرب : " ما أنا بالذي هو قائل لك سوءاً "^(٢) ،
وكلما زاد طول الصلة ازداد الحذف حسناً ، كقول الله عز وجل : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي
السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴾^(٣) .

والكوفيون لا يشترطون هذا الشرط مستدلين بالسماع ، فمن ذلك قراءة من قرأ قوله
تعالى : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾^(٤) برفع (أحسن) ، والتقدير : الذي هو
أحسن ، وبقول الشاعر :
مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ وَلَا يَحِذُّ عَنْ سَبِيلِ الْحِلْمِ وَالْكَرَمِ^(٥)
وقد حكم البصريون على هذه الشواهد بالشذوذ .

أما الضمير المنصوب فيجوز حذفه بشرطين أيضاً :

^(١) انظر الأصول ٣٩٦/٢ ، شرح المقدمة المحسبة ١٨٠/١ ، شرح التسهيل ٢٠٧/١-٢٠٨ ، التذيل والتكميل ٨٦/٣-٨٧ ، أوضح المسالك ١٥١/١-١٥٢ ، الأشباه والنظائر ٥١/٢ .

^(٢) الكتاب ١٠٨/٢ ، الأصول ٣٩٦/٢ ، شرح المقدمة المحسبة ١٨١/١ ، شرح التسهيل ٢٠٧/١ ، التذيل والتكميل ٨٦/٣ .

^(٣) سورة الزخرف : من الآية ٨٤ .

^(٤) سورة الأنعام : من الآية ١٥٤ ، وهي قراءة يحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق ، والحسن ، والأعمش ، انظر المختسب ٢٣٤/١ ، إتحاف فضلاء البشر ٢٧٧/١ .

^(٥) البيت من البسيط ، وقائله مجهول ، انظر شرح التسهيل ٢٠٨/١ ، التذيل والتكميل ٨٧/٣ ، أوضح المسالك ١٥٢/١ . وأراد : لم ينطق بما هو سفيه .

أن يكون متصلاً، وناصبه فعل أو وصف غير صلة (أل) ^(١)، نحو قوله تعالى : ﴿وَأَمِنُوا بِمَا أُنزِلَتْ مُصَدِّقًا﴾ ^(٢)، وإنما جاز حذف الضمير المنصوب لأنه فضلة في الكلام فاستثقل اجتماع أربعة أشياء : الموصول ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول ، فخفف الكلام بحذفه ^(٣).

أما الضمير المجرور، فإن كان مجروراً بالإضافة فيشترط لجواز حذفه أن يكون المضاف وصفاً غير ماضٍ، كقوله تعالى : ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ ^(٤)، وإن كان مجروراً بحرف جر فيشترط لجواز حذفه أن يكون متعيناً لثلاً يلبس بعد الحذف ، ويتعين الجار قياساً إذا جر الموصول أو موصوفه بحرف جر مثله في المعنى والمتعلق ^(٥)، نحو قوله تعالى : ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْتَرُونَ﴾ ^(٦) ؛ أي : منه .

وبعد هذا الحديث عن (ما) الموصولة ، و (ما) المصدرية الزمانية ، تجدر الإشارة إلى وجود بعض الشواهد التي ترد فيها (ما) وتكون محتملة للنوعين السابقين ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلْيَتَبَرَّوْا مَا عَلَوْا تَتَبِيرًا﴾ ^(٧)، وقوله تعالى : ﴿أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ ^(٨) وقوله

^(١) انظر المقتضب ١/١٥٧-١٥٨، الأصول ٢/٣٢٣، شرح المقدمة المحسبة ١/١٨١، شرح التسهيل ١/٢٠٤-٢٠٥، التذيل والتكميل ٣/٧٢-٧٤، أوضح المسالك ١/١٥٣-١٥٥، الأشباه والنظائر ٢/٥١-٥٢.

^(٢) سورة البقرة : من الآية ٤١.

^(٣) انظر المقتضب ١/١٥٧، شرح المقدمة المحسبة ١/١٨١.

^(٤) سورة طه : من الآية ٧٢.

^(٥) انظر شرح التسهيل ١/١٠٥-٢٠٧، التذيل والتكميل ٣/٧٧-٨٢، أوضح المسالك ١/١٥٦-١٥٧.

^(٦) سورة المؤمنون : من الآية ٣٣.

^(٧) سورة الإسراء : من الآية ٧. قال ابن النحاس: "قال قتادة: المعنى وليتبروا ما علوا عليه، وقال غيره: وليتبروا ما داموا عالين، وحقيقته في العربية: وليتبروا وقت علوهم" إعراب القرآن ٢/٢٦٧، ومن ذكر الوجهين أبو حيان انظر البحر المحيط ٦/١١، والسمين الحلبي انظر الدر المصون ٤/٣٧٤.

^(٨) سورة الكهف : من الآية ١٢. و(ما) مصدرية أو موصولة، انظر كشف المشكلات ٢/٧٤٥، الدر المصون ٤/٤٣٧.

تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾^(١)؛ لذلك نحن نحتاج لمعرفة الفروق بينهما ، وإليك بعضاً منها ؛ لتكون قرائن تساهم في تحديد أو ترجيح إحداها على الأخرى^(٢):

- (ما) الموصولة بمعنى الذي ، فيصح وقوع (الذي) موقعها ، بينما (ما) المصدرية الظرفية تكون بمعنى ظرف الزمان ، فعلاقتها صحة وقوع المصدر المضاف إليه ظرف زمان موقعها .

- (ما) الموصولة لها محل من الإعراب ، أما (ما) المصدرية الظرفية فليس لها محل من الإعراب منفردة ، إنما تتأول مع ما بعدها بمصدر يكون له محل إعرابي^(٣).

- يجوز حذف الموصول الاسمي إذا علم ، ولا يجوز حذف الموصول الحرفي إلا (أن)^(٤).

- (ما) الموصولة تفتقر إلى صلة تكون جملة أو شبه جملة ، بينما تفتقر (ما) المصدرية الظرفية لصلة تكون فعلاً ماضياً أو مضارعاً منفيّاً .

- عود الضمير على (ما) يرجح كونها اسماً موصولاً ، قال الهروي : " وإنما يعرف أن (ما) مع الفعل بمعنى المصدر أو بمعنى الذي أنها إذا كانت بمعنى المصدر لم تحتج إلى عائد يعود عليها من صلتها... وإذا كانت (ما) بمعنى الذي لم يكن بد من عائد يعود عليها من صلتها "^(٥).

- ومما يبرز اهتمام النحاة القدماء بالقرائن لتحديد نوع (ما) قول السيوطي : " حيث وقعت (ما) قبل (ليس) أو (لم) أو (لا) أو بعد (إلا)

^(١) سورة طه : من الآية ٧٢ . قال جامع العلوم الأصهباني : أي : فاقض القضاء مدة كونك قاضياً ، فما هاهنا ظرف ، أي : فاقض هذا الوقت ، ويجوز أن يكون (ما) مفعولاً ، أي : فاقض ما أنت قاضيه فحذف الهاء " كشف المشكلات ٢/ ٨٤٠ ، وذكر الوجهين أيضاً أبو حيان انظر البحر المحيط ٦/ ٢٤٣ ، والسمين الحلي انظر الدر المصون ٥/ ٤١-٤٢ إلا أنه رجح أن تكون (ما) موصولة .

^(٢) قال تمام حسان : " فالمبنى الواحد متعدد المعنى ، ومحتمل كل معنى مما نسب إليه وهو خارج السياق . أما إذا تحقق المبنى بعلامة في سياق فإن العلامة لا تفيد إلا معنى واحداً تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية " اللغة العربية معناها ومبناها ، وقد فصل القول في هذه القرائن انظر ١٩١-٢٣١ .

^(٣) انظر مغني اللبيب ٢/ ٥٣-٥٥ .

^(٤) انظر مغني اللبيب ٢/ ٣٥٥ ، البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٥٩ ، حاشية الصبان ١/ ١٨٢ .

^(٥) الأزهية ٨٧ .

فهي موصولة ، نحو: ﴿ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ ﴾^(١)، ﴿ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾^(٢)، ﴿ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(٣)، ﴿ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ﴾^(٤)، وحيث وقعت بعد كاف التشبيه فهي مصدرية ، وحيث وقعت بعد (الباء) فإنها تحتلها ، نحو ﴿ بِمَا كَانُوا يَظْلُمُونَ ﴾^{(٥) ١١٦ (٦)}.

- قد يكون المعنى العام للسياق محدد لنوع (ما) .
- أحيانا يكون المرجح لنوع (ما) قراءة أخرى لآية قرآنية ، أو رواية أخرى لبيت شعري .
- وقد يكون للرسم الإملائي دور في ترجيح نوع (ما) ففي نحو قوله : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٍ ﴾^(٧) فما تحتل أن تكون موصولاً اسماً أو حرفياً ، ولعل الراجح أنها حرفية لاتصالها بـ (إن) في الرسم القرآني .
- وإن كان الرسم الإملائي قرينة من القرائن ، إلا أنه لا يكفي بذاته لتحديد نوع (ما) انظر إلى قوله عز وجل : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾^(٨)، فما لا تكون مصدرية ، لأن المحبة لا تُنفق ، وإنما هي بمعنى الذي على الرغم من اتصالها وعدم استقلالهما في الرسم الإملائي ، وعلى العكس من ذلك (ما) في قوله تعالى : ﴿ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾^(٩) فلا تكون (ما)

^(١) سورة المائدة : من الآية ١١٦ .

^(٢) سورة العلق : من الآية ٥ .

^(٣) سورة البقرة : من الآية ٣٠ ، ١٦٩ ، الأعراف : من الآية ٢٨ ، ٣٣ ، النحل : من الآية ٨ .

^(٤) سورة البقرة : من الآية ٣٢ .

^(٥) سورة الأعراف : من الآية ١٦٢ .

^(٦) الإتيان في علوم القرآن ١/٥١٤-٥١٥ .

^(٧) سورة طه : من الآية ٦٩ .

^(٨) سورة آل عمران : من الآية ٩٢ .

^(٩) سورة القصص : من الآية ٢٥ .

موصولة رغم استقلالها في الرسم ؛ لأنها لو كانت كذلك لكان المعني بها : الماء ،
والذي يُجزأه أجر السقي لا الماء ؛ لأن الأجر للعلم لا للعين^(١).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

اختلف شراح بيت المتنبي حول تحديد نوع (ما) في قوله : " ما وقى " ، إذا انقسموا
قسمين :

القسم الأول : يرى أن (ما) موصولة بمعنى الذي ، ففسروا بيت المتنبي وفقاً لذلك ، ومن
هؤلاء ابن الأفليلي ، الذي يتضح رأيه في نوع (ما) من خلال تفسيره لبيت المتنبي قائلاً : "
ثم قال : ولم لا يقي الرحمن حديق ما وقاهما من النبو عن ضرائبهما ، والتأخر عن النفاذ في
مقاصدهما ، وتفليق هام أعدائه دائم بهما ، وإعزاز حزب شريعته خالص لهما " ^(٢) فمن
خلال الكلام السابق تبين أن ابن الأفليلي اعتبر (ما) في بيت المتنبي موصولة ، وقدر لها
عائداً محذوفاً وهو قوله : " ما وقاهما " .

القسم الثاني : يرى أن (ما) مصدرية ظرفية ، وبعضهم صرح بهذا الرأي ، بينهما بعضهم
فهم هذا الرأي من خلال تفسيرهم لمعنى بيت المتنبي . ومن أصحاب هذا الرأي : المعري ،
والواحدي ، و العكبري .

وكان المعري من المصريحين بهذا الرأي ، حيث قال : " يقول : أنت سيف ماضٍ ،
تنصر الإسلام ودين الله ، وتضرب رؤوس أعداء الله تعالى ، فكيف لا يقيك الله تعالى كل
مكروه ؟ ولا يدفع عن حديق كل محذور ، ولما جعله سيفاً له حدين . و (ما) في قوله
" ما وقى " ظرف " ^(٣) .

^(١) انظر النقاط الأربع الأخيرة في كتاب دراسات في الأدوات النحوية للدكتور مصطفى النحاس ١٥٧-١٥٩ . كما
يقول المستشرق الألماني (براجشتراسر) حول هذا الموضوع : " وإن كانت (ما) تؤدي معاني متعددة في العربية ، فلا
موضع للشك في أيهما هو المراد ، وذلك لثبات القواعد النحوية ، ووضوحها الراجعين للعربية فوق أخواتها السامية "
التطور النحوي ١١٢ .

^(٢) شرح شعر المتنبي ٢٥٩/٢ .

^(٣) معجز أحمد المنسوب له ٤٣٦/٣ .

وقد تابعه في هذا الرأي الواحدي ، الذي فهم من تفسيره لمعنى البيت أنه جعلها ظرفية بدلالة ذكره كلمة "دام" ، قال الواحدي : " لم لا يحفظك الرحمن ما دام يحفظ ، أي : أبداً ، وهو يفلق بك رؤوس الأعداء ، وهذا استفهام إنكار ، يعني إنه يحفظك لأنك سيفه" ^(١) .
وشاركهما الرأي العكبري ، الذي قال كلاماً قريباً من كلام الواحدي لفظاً ومعنى ^(٢) .

موقف المهلي من شرح البيت

تبع المهلي الرأي الأول القائل بأن (ما) موصولة ، واعترض لتفسير الواحدي الذي يدل على أن (ما) ظرفية عنده ، قال المهلي فيما أخذه على شرح الواحدي : " إنه توهم أن (ما) ها هنا ظرفية وليس كذلك ، وإنما هي ها هنا بمعنى الذي " ^(٣) ، وحاول المهلي أن يثبت صحة ما يذهب إليه عن طريق مستندين :

الأول منهما : السياق ، إذ حاول المهلي أن يعتمد على السياق بربط بيت المتنبي – شاهد المسألة – بالبيت الذي يسبقه ليؤكد ما يراه ، وهذا يتضح من خلال قوله : " وذلك أنه لما قال :

هنيئاً لضرب الهام
وما بعده :

.....
أخبر بسلامته فقال :

.....
ولم لا يقي الرحمن حديق ما وقى
أي : ما وقاهما ، أي : لم لا يُسَلِّمَكَ ^(٤) .

الثاني منهما : القاعدة النحوية ، فكما هو معلوم أن الأسماء الموصولة تفتقر إلى عائد إليها ، ولأن المهلي جعل (ما) في بيت المتنبي موصولة ، ولم يعد إليها عائد من صلتها ، قدّر لها

^(١) شرحه لديوان المتنبي ٥٥٦ ، وانظر كتاب المآخذ ٢٤٨/٥ نقل كلام الواحدي إلى قوله : " يحفظ " .

^(٢) انظر التبيان ٣/٣٩٢ .

^(٣) المآخذ ٥/٢٤٨ .

^(٤) المرجع السابق .

عائداً وهو قوله : " ما وقاهما " ، مستنداً في ذلك على قاعدة حذف العائد المنصوب ، مستشهداً على جواز هذا الحذف بأية قرآنية حذف منها العائد المنصوب ، وإليك عبارة المهلي بنصها لتنبئك عن ذلك : " فحذف المفعول العائد إلى (الذي) تحقيقاً وللعلم به ، كقوله تعالى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ ^(١) كأنه يقول : " لم لا يُسَلِّم منك الله الذي سلم وأنت سيف ، وهو يفلق بك هام عداه دائماً ، أي : لا يكون ذلك إلا مع سلامتك " ^(٢) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد تبين من مأخذ المهلي على شرح الواحدي لبيت المتنبي أنه يرى خطأ ما ذهب إليه ، وذلك عندما نفى كون (ما) ظرفية بقوله " ليس كذلك " وأكد على أنها موصولة . وكما هو معلوم فإن لكل رأي من هذين الرأيين أثره في المعنى ، فأما رأي الواحدي القائل بأن (ما) ظرفية فإنه يجعل المعنى عنده : إن الله سيحفظ سيف الدولة لأن الله يحفظ ، وحفظه دائم مستمر ، ولأن الله - سبحانه وتعالى - يستعمله في ضرب أعدائه ، فهذا التفسير للبيت يزداد تميزاً بتلك النزعة الدينية الغالبة عليه . وإذا انتقلنا إلى تفسير المهلي ألفيناه يوضح المعنى بأن الله - سبحانه وتعالى - سيحفظ سيف الدولة من كل مكروه وقاه منه لأنه سيفه الذي يضرب به أعداءه - هذا بجعل (ما) الموصولة في محل نصب مفعول به ثانٍ ليقى - ، ومن هنا يبرز الاختلاف بينهما في تعليل حفظ الله لسيف الدولة . والأصوب في هذه المسألة ما ذهب إليه الواحدي من أن (ما) في بيت المتنبي ظرفية ، وذلك للأسباب التالية :

١- أن في الإعراب الذي تتضح به المعاني فصل بين الفريقين :
أولاً : كلام الواحدي واضح في أن " ما وقى " في محل نصب على الظرفية للفعل السابق ، أي : لم لا يقى الرحمن سيفك أبداً والحال أن تغليق هام عداه بهذا السيف دائم ، فعجز البيت جملة حالية ، وصاحب الحال المضاف إليه وهو الكاف في " سيفك " وفيه دعوى ملازمة السيف للممدوح حتى صار كالجزم منه ، وهي مبالغة مناسبة لموضوع القصيدة .

^(١) سورة الفرقان : من الآية ٤١ .

^(٢) المأخذ ٢٤٨/٥ .

ثانياً : كلام القائلين بموصولية (ما) فيه أن " ما وقى " صفة للرحمن ، وذلك واضح من قول المهلي : " لَمْ لَا يُسَلِّمْ مِنْكَ اللَّهُ الَّذِي سَلَّمَ وَأَنْتَ سَيْفٌ " ، وعليه فإن " حديد " وهي مفعول " لم لا يقي " فاصل بين الصفة " ما وقى " والموصوف " الرحمن " بأجنبي " حديد " ، والفصل بأجنبي بين الصفة والموصوف لا يجوز^(١) .

٢- أن القول بأن (ما) اسم موصول يترتب عليه الاحتياج إلى دعوى حذف العائد ، وما لا يحتاج إلى تقدير خير مما يحتاج إلى تقدير .

٣- أن تفسير الواحدي يمثل روح الدين المفهوم من قوله تعالى : ﴿ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴾^(٣) .

٤- أن تأويل الواحدي واضح في أن المقصود قصر الفعل على الفاعل ، أي : ما دام الحفظ من شأنه سبحانه .

٥- أن كلمة (دائم) الواردة في نهاية البيت يتناسب معها جعل (ما) ظرفية ، فالمعنى في الشرط الأول يدل على أن حفظ الله دائم ، أما المعنى في الشرط الثاني فيدل على أن تفليقه بسيف الدولة هام أعدائه دائم .

^(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٤٤١/١ ، البحر المحيط ٥١٤/٣ ، ٣٩٣/٥ ، ٤٣/٨ ، الكليات للكفومي ٥٤٥ .

^(٢) سورة الحج : من الآية ٤٠ .

^(٣) سورة محمد : من الآية ٧ .

(أ ل) بين الجنسية والعهدية

قال المتنبي :

نَحْنُ فِي أَرْضِ فَارِسٍ فِي سُرُورٍ ذَا الصَّبَاحِ الَّذِي نَرَى مِيلَادُهُ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها يمدح أبا الفضل محمد بن الحسين بن العميد بأرجان ، وقد دخل عليه يوم النيروز .

وهو من قصيدة مطلعها قوله :

جَاءَ نَوْرُوزُنَا وَأَنْتَ مُرَادُهُ وَوَرَتْ بِالَّذِي أَرَادَ زِنَادُهُ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

هَذِهِ النَّظْرَةُ الَّتِي نَالَهَا مِنْ— لَكَ إِلَى مِثْلِهَا مِنَ الْحَوْلِ زَادُهُ

يَنْثَنِي عَنْكَ آخِرَ الْيَوْمِ مِنْهُ نَاطِرٌ أَنْتَ طَرْفُهُ وَرُقَادُهُ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " ذا الصباح " ، إذ وقع خلاف حول تحديد نوع (أ ل) .

موقف النحاة من هذه المسألة

من أنواع المعارف المحلى بأل ، وتدخل (أ ل) في الكلام على ضروب ذكرها

^(١) هذا البيت من الخفيف . وقد رواه ابن جني " الذي يُرى " انظر الفسر ١/١١١١ ، وكذا رواه الواحدي عنه انظر شرحه لديوان المتنبي ٧٤٢ ، وتبع هذه الرواية التبريزي انظر الموضح ٢/٣١٨ ، وصاحب التبيان انظر ٢/٤٨ ، وهي الرواية التي ذكرها المهلي في مآخذه ٣/٤٢ ، أما العروضي فقد رواها في مستدركه " نرى " انظر المورد ١٤٧ ، وهي الرواية التي ذكرها المهلي في ٨٣/١ .

العلماء على اختلاف بينهم في تصنيفها^(١)، وهي :

١ - استغراق الجنس^(٢).

٢ - تعريف الحقيقة .

٣ - تعريف العهد .

أولاً : (أ ل) التي لاستغراق الجنس :

وهي على نوعين :

النوع الأول : (أ ل) لاستغراق الأفراد :

وهي التي تخلفها (كل) حقيقة^(٣)، وذلك نحو قول الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ ۖ

الْمُفْسِدُ مِنَ الْمَصْلِحِ ۖ ﴾^(٤)، وقوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ۖ ﴾^(٥)، وقوله

تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ۖ ﴾^(٦)، ومثله في القرآن كثير .

وتُعرف (أ ل) الاستغراقية بضوابط هي :

١ . أن يصح الاستثناء من مدحولها^(٧)، قال المبرد ممثلاً لهذا : " وقال الله عز وجل :

﴿ وَالْعَصْرُ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ ﴾^(٨) فهو واقع على الجنس ؛ ألا تراه يقول :

(١) انظر المقتضب ٢/١٤٠-١٤١، الأصول ١/١٥٠، اللامات ٢١، معاني الحروف ٤١، سر صناعة الإعراب ١/٣٥٠، الصاحي ١٠٣، معاني الأدوات والحروف ١٨٢، ١٨٣، شرح التسهيل ٢٥٧-٢٥٩، الجني الداني ١٩٣، شرح شذور الذهب ١/١٩٥، مغني اللبيب ١/٩٢-٩٤، شرح ابن عقيل ١/١٦٨، الأشباه والنظائر ٢/٥٤، المطالع السعيدة ١٥٨-١٥٩، همع الهوامع ١/٣٠٩-٣١٠، حاشية الصبان ١/١٨٦-١٨٨.

(٢) عرف الرمانى الجنس بقوله: "الجنس صنف يعمه معنى مشتق وينقسم إلى أنواع مختلفة" الحدود ٧٠.

(٣) شرح التسهيل ١/٢٥٨، مغني اللبيب ١/٩٣، المطالع السعيدة ١٥٩، همع الهوامع ١/٣٠٩.

(٤) سورة البقرة : من الآية ٢٢٠.

(٥) سورة النساء : من الآية ٢٨.

(٦) سورة المائدة : من الآية ٣٨.

(٧) انظر المقتضب ٢/١٤١، الأصول ١/١٥٠، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٨٦، شرح التسهيل ١/٢٥٨، البحر المحيط ٦/٤١٣، المطالع السعيدة ١٥٩، همع الهوامع ١/٣١٠، حاشية الصبان ١/١٨٨.

(٨) سورة العصر : الآيتان ١-٢.

﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾^(١)، وقال : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾^(٢)، وقال : ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾^(٣) " (٤) .

فالاستثناء هو الذي دل على أن المقصود بالإنسان الناس ؛ لأنه لا يستثنى من الشيء إلا بعضه .

٢. أن يصح وقوع (كل) موقع (أل) على سبيل الحقيقة .

٣. أن يصح إضافة أفعل إليه اعتباراً لمعناه^(٥) .

ولا تكون (أل) لاستغراق الأفراد إلا بمعونة قرينة لفظية أو معنوية ، هذا ما أكد عليه أبو حيان في البحر المحيط بقوله : " بل لا يذهب إلى العموم في الواحد إلا بقرينة لفظية كأن يستثنى منه أو يوصف بالجمع نحو : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾^(٦) ، وأهلك الناس الدينار الصُّفْرَ والدرهم البيض ، أو قرينة معنوية نحو : نية المؤمن أبلغ من علمه " (٧) .

ويجوز أن تدخل (أل) الاستغرافية على الجمع كما دخلت على المفرد^(٨) ، فتفيد ما أفادته مع المفرد من شمول كل واحد من أفراد الجنس ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾^(٩) .

(١) سورة العصر : من الآية ٣ .

(٢) سورة المعارج : آية ١٩ .

(٣) سورة المعارج : آية ٢٢ .

(٤) المقتضب ١٤١/٢ .

(٥) همع الهوامع ٣١٠/١ .

(٦) سورة العصر : الآيتان ٢، ٣ .

(٧) ٣٧٩/٢ .

(٨) انظر معاني الأدوات والحروف ١٨٢-١٨٣ ، الكوكب الدري ٢١٦/١ .

(٩) سورة النساء : من الآية ٣٤ .

النوع الثاني : (أ ل) لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذم :

وهي التي تخلفها كل مجازاً^(١)، نحو: أنت الرجل علماً ، أي : الكامل في هذه الصفة ، الذي اجتمع فيه كل ما تفرق في غيره من حيث كماله في العلم ، فلا اعتداد بعلم غيره لقصوره عن رتبة الكمال^(٢)؛ لذلك يقال لها : التي للكمال^(٣).
ولقد ذكرها سيبويه في كتابه موضعاً لها بأمثلة ، هذا نلمسه بقوله : "ومثل ذلك قولك : هذا العالم حقُّ العالم ، وهذا العالم كلُّ العالم ، إنما أراد أنه مستحق للمبالغة في العلم"^(٤).

ويتبين من نص سيبويه أن المعرف بأل المستغرقة خصائص الأفراد محمول على المبالغة ، وهذا هو الاحتمال الأول الذي ذكره الصبان ، أما الاحتمال الثاني فهو الحمل على تقدير مضاف ، فمعنى " أنت الرجل " الجامع لكل خصيصة ، في حين ذكر احتمالاً ثالثاً يرى رجحانه ، وهو ما نص عليه بقوله : "ولو جعل التجوز باستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل الواحد لمشابهته جميعهم في استجماع الخصائص لكان أقرب"^(٥).

وتعد المبالغة إحدى أغراض التعريف بأل الجنسية المجازية ، فقد ذكر عبد القاهر

الجرجاني الأغراض من الخبر المعرف بأل الجنسية المجازية ، وهي :

١. اقتصار جنس المعنى على المخبر عنه لقصد المبالغة ، نحو : " زيد هو الجواد ".
٢. اقتصار جنس المعنى على المخبر عنه بحيث لا توجد عند غيره ، ولا يحصل هذا إلا إذا قيّد المعنى بشيء يخصه ، ويجعله في حكم نوع مستقل ، كأن يتم تقييده بالحال أو الوقت ، وذلك نحو : " هو الوفيُّ حين تظن نفس بنفس خيراً ".
٣. إثبات اتصاف المخبر عنه بالمخبر به دون قصره عليه ، وذلك نحو : " والدك العبد "، فالمتكلم يريد أن يثبت العبودية للمخبر عنه ويجعله معروفاً بها .

(١) انظر الكتاب ١٢/٢-١٣ ، مغني اللبيب ٩٣/١ ، التصريح ٥٠٩/١ ، المطالع السعيدة ١٥٩ .

(٢) انظر التصريح ٥١١/١ .

(٣) انظر الجني الداني ١٩٤ .

(٤) ١٢/٢

(٥) حاشيته ١٨٨/١ .

٤. اتصاف المخبر عنه بالمخبر به على معنى الوهم والتقدير ، وذلك بتصويره في ذهنه شيئاً لم يره ولم يعلمه ، ثم يجريه مُجرى ما عهد وعلم ، نحو : " هو البطل المحامي " ، و " هو المتقى المرتجى " ^(١).

وتمتاز (أل) الجنسية بأن لها أثراً في الكلام ، وهذا الأثر لا يقف عند حدود مدخولها ، بل يمتد إلى ما بعده ، ويمكن إجمال هذه الآثار بما يلي :

١. أن لها أثراً في جودة الكلام وبلاغته ، يزداد هذا وضوحاً عبر المقارنة التي عقدها سيبويه بين المعرف بأل الجنسية وغيره من المعارف ، قال : " ومن الصفة : أنت الرجل كلُّ الرجل ، ومررت بالرجل كل الرجل . فإن قلت : هذا عبدالله كل الرجل ، أو هذا أخوك كل الرجل ، فليس في الحسن كالألف واللام ؛ لأنك إنما أردت بهذا الكلام هذا الرجل البالغ في الكمال ، ولم ترد أن تجعل كل الرجل شيئاً تعرّف به ما قبله وتبينه للمخاطب ، كقولك : هذا زيد " ^(٢).

٢. كما أن لها أثراً في توجيه التابع للمفرد ، وذلك في نحو : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك ، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذاك ، فالنعت (مثلك) و (خير منك) نكرة ، والمنعوت معرفة ، والذي أجاز ذلك أن المنعوت معرف بأل الجنسية وهو في معنى النكرة ^(٣) ، أي أن تعريفه لفظي ، ومن ثم جاز التعامل معه على أحد الوجهين . وقد أشار أحد الباحثين إلى توجيه آخر في هذه المسألة ، يقول : " ونحن نرى أنه لا تعارض حقاً ولكن من زاوية أخرى ، هي أن المنعوت معرف وتعريفه من نوع خاص ، حيث إنه من الدرجة المتوسطة بين التعريف والتنكير وهي تعريف الجنس ، وقد طابقه النعت في المثال الأول

^(١) انظر دلائل الإعجاز ١٧٩-١٨٤.

^(٢) الكتاب ١٢/٢.

^(٣) انظر الكتاب ١٢/٢-١٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٥ ، شرح الرضي على الكافية ٤٠/٣ ، حاشية الصبان ١٨٨/١ ، وقد نقل سيبويه رأي الخليل في تجويز الأمثلة السابقة بأنه محمول على تقدير (أل) في النعت ، ورد عليه بأنه موضع لا تدخله (أل) . انظر الكتاب ١٣/٢ ، في حين خرج الأخفش هذه الأمثلة على زيادة (أل) في الرجل وتابعه أبو علي الفارسي ، وقد رد عليهما ابن جني انظر الخصائص ٣٢٩/٢ ، شرح التسهيل ٢٦١/١.

بكونه — على الرغم من أنه مبهم — مخصصاً بالإضافة إلى الضمير ، وقد طابقه أيضاً في المثال الثاني بكونه — أي النعت — في تقدير (أ ل) ؛ لأن ما هو بمعناه لا بد أن تأتي معه (أ ل) وهو : ما يحسن بالرجل الأفضل منك . وبهذا التقدير وتلك النظرة نحفظ لـ (أ ل) الجنسية ما تدل عليه من تعريف ولو كان محدوداً ^(١).

٣. ومن آثار (أ ل) الجنسية ، التأثير في نعت مدخولها المفرد وخبره ، فالأكثر فيهما موافقة اللفظ ، وأجاز بعض العلماء موافقتهما لمعنى مدخولها ، إذ أجازوا أن يوصف مدخول (أ ل) الجنسية بالجمع ، ومنهم :
الأخفش ^(٢) ، وابن النحاس ^(٣) ، وأبو الحسن الآمدي ^(٤) ، وابن مالك ^(٥) ، وعلاء الدين البخاري ^(٦) ، وأبو حيان ^(٧) ، والسيوطي ^(٨).

قال ابن مالك : " والأكثر في نعت مصحوب الإحاطية وخبره موافقة اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ ﴾ ^(٩) ، وكقوله تعالى : ﴿ لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى ﴾ ^(١٠) الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴿ ١٦ ﴾ وَسَيَجْزِيهَا الْآتَى ﴿ ١٧ ﴾ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾ ^(١١).

^(١) الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى لعبد السلام السيد حامد ٢٠١. يلحظ على هذا التوجيه أن قوله : " درجة متوسطة بين التعريف والتنكير " قائم على غير أساس من مصطلحات علمية يمكن اعتبارها حداً فاصلاً يعتمد عليه ؛ لذلك كان توجيه النحاة يجعل المعرف بأل الجنسية معرفة من حيث اللفظ نكرة من حيث المعنى أولى بالقبول .

^(٢) انظر معاني القرآن له ٥٤٩/٢ ، التفسير الكبير للرازي ٢٢٣/٣٠ ، شرح التسهيل ٢٥٩/١ .

^(٣) انظر إعراب القرآن له ٩٣/٣ .

^(٤) انظر الإحكام ٢٢٧/٢ .

^(٥) انظر شرح التسهيل ٢٥٩/١ ، البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٣٨/٢ .

^(٦) انظر كشف الأسرار ٢٣/٢ .

^(٧) انظر البحر المحيط ٣٧٩/٢ ، ٤١٣/٦ .

^(٨) انظر المطالع السعيدة ١٥٩ ، همع الهوامع ٣١٠/١ .

^(٩) سورة النساء : من الآية ٣٦ .

^(١٠) سورة الليل : الآية ١٥-١٨ .

وموافقة المعنى دون اللفظ كقوله تعالى : ﴿ أَوْ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾^(١) ، وحكى الأخفش : أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض^(٢) .

أما علاء الدين البخاري فقد قال بعد أن نقل جواز ذلك : " إلا أن الأحسن أن ينعت باللفظ المفرد مراعاة للصورة ومحافظة على التشاكل بين الصفة والموصوف "^(٣) .

على أن هناك من العلماء من منع وصفه بالجمع ، وحكم عليه بالقبح ، ومن هؤلاء : فخر الدين الرازي ، فبعد أن نقل قول الأخفش ، حكم عليه بالقبح ، وقال مستدلاً على قبحه : " والدليل على قبحه أن العرب تجيء بالجمع الذي هو في لفظ الواحد فيجرونه مجرى الواحد وذلك قولهم : " حصى أبيض "... ، إذا كانوا قد أفردوا صفات هذا الضرب من الجمع فالواحد الذي في معنى الجمع أولى أن تفرد صفته "^(٤) .

ومنهم أيضاً الزركشي ، الذي ذكر رأي ابن مالك - وهو جواز وصف مصحوب (أل) الجنسية بالجمع مع كونه بلفظ المفرد - ثم أعقبه برد شيخه ابن هشام عليه^(٥) .

وقد امتد أثر هذا الخلاف الذي وقع بين العلماء في قبول نعت المعرفة بأل الجنسية بالجمع إلى تخريج الآية السابقة^(٦) ، إذ ورد لها تخریجات عديدة ، كان من بينها أن كلمة (الطفل) من المعرفة بأل الجنسية الموصوف بالجمع مراعاة لمعناه .

(١) سورة النور : من الآية ٣١ .

(٢) شرح التسهيل ١/٢٥٨-٢٥٩ .

(٣) كشف الأسرار ٢/٢٣ .

(٤) التفسير الكبير للرازي ٣٠/٢٢٣ .

(٥) انظر البحر المحیط في أصول الفقه ٢/٣٩ .

(٦) وهي قوله تعالى : ﴿ أَوْ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ .

وهذا تخريج ابن النحاس^(١)، وابن مالك^(٢)، وأبي حيان^(٣).

وفي نهاية الحديث عن (أل) الجنسية، تجدر الإشارة إلى أن الاعتراف بها هو مذهب الجمهور^(٤)، وهناك من خالفهم فأنكر مجيء (أل) للجنس، ومن هؤلاء: المرزوقي الذي قال: "فأما قول من يقول إن الألف واللام يفيدان الجنس، وتقديره أنه وُضِعَ في اللغة كذلك، فجعل باللغة والصناعة؛ لأن الألف واللام ليس فائدتكما إلا التعريف"^(٥).

وإلى ذلك ذهب أبو الحجاج يوسف بن معرور^(٦)، والسكاكي^(٧)، فقد ذكرا أن (أل) لا تكون إلا عهدية.

^(١) انظر إعراب القرآن ٩٣/٣.

^(٢) انظر شرح التسهيل ٢٥٩/١.

^(٣) انظر البحر المحيط ٤١٣/٦، قال: "وإنما قوله (الطفل) من باب المعرفة بلام الجنس فيعم"، كما ورد هذا التخريج في لسان العرب ٣٠٦/١، ٩/ ١٥، الدر المصون ٢١٧/٥، الكليات ١٩٥-١٦٦. والتخرجات الأخرى هي:

١. أن الطفل في الأصل مصدر كالرضا والعدل يلزم الأفراد والتذكير، وقد نُسب هذا الرأي إلى المبرد انظر البحر المحيط ٣٢٢/٦، الدر المصون ١٢٦/٥، وهو من الآراء التي نسبت إلى المبرد وفي المقتضب ما يخالفها انظر ١٧١/٢. كما يرد على هذا التخريج بأن المصدر لا يوصف بالجمع.

٢. أن الطفل يطلق على الواحد والجمع، انظر الصحاح، مختار الصحاح (طفل)، الكوكب الدرري ٢١٦/١، البحر المحيط في أصول الفقه ٣٨/٢، تاج العروس ٣٧٠/٢٩.

٣. أنه من وضع الواحد موضع الجمع، وهذا تخريج الزمخشري، انظر الكشف ٧٢٧، ورد عليه أبو حيان بأن وضع المفرد موضع الجمع لا ينقاس عند سيبويه انظر البحر المحيط ٤١٣/٦.

وعلى الرغم من اختلافهم فإنهم متفقون على أن المراد بالطفل في الآية الأطفال، نقل ذلك النووي في تهذيب الأسماء، قال: "المفسرون متفقون وأصحاب المعاني والنحويون وأهل اللغة في قول الله تعالى: (أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء) المراد بالطفل هنا الأطفال" ١٧٧/٣.

^(٤) انظر معجم الهوامع ٣١٠/١.

^(٥) ألفاظ الشمول والعموم ٤٥.

^(٦) انظر ارتشاف الضرب ٩٨٧/٢، التذيل والتكميل ٢٣١/٣، معجم الهوامع ٣١٠/١.

^(٧) انظر البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٤٠/٢.

ثانياً : (أ ل) التي لتعريف الحقيقة :

أما (أ ل) التي لتعريف الحقيقة فهي التي لا تخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازاً^(١)، ويقال لها : تعريف الماهية^(٢)، أو الطبيعية^(٣)، نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾^(٤) ونحو : " المؤمن أفضل من الكافر " ، و " الرجل أفضل من المرأة " ^(٥)، وقد ذكر الصبان أن من هذا القسم (أ ل) الداخلة على المعرفات ، نحو : " الإنسان حيوان ناطق " ^(٦).

وقد اختلف النحويون في تصنيفها ، فمنهم من جعلها من أقسام العهدية^(٧)، ومنهم من جعلها من أقسام الجنسية^(٨)، ومنهم من جعلها قسماً مستقلاً بذاته ، وهذا ما ذهب إليه المرادي^(٩) وابن عقيل^(١٠)، والخضري^(١١)؛ لأن الفرق بين الجنسية والتي للحقيقة : أن الجنسية يراد بمصحوبها كل الأفراد^(١٢)، والتي للحقيقة يراد بمصحوبها نفس الحقيقة ، لا ما تصدق عليه من الأفراد . وقد نص المرادي على هذا الخلاف بقوله : " واختلف في هذا القسم . فقليل : هو راجع إلى العهدية ، وقيل : راجع إلى الجنسية ، وقيل : قسم برأسه " ^(١٣).

(١) انظر أوضح المسالك ١/١٦٢، مغني اللبيب ١/٩٣، المطالع السعيدة ١٥٩، همع الهوامع ١/٣٠٩.

(٢) انظر الجني الداني ١٩٤، حاشية الصبان ١/١٨٧، حاشية الخضري ١/٨٤.

(٣) انظر حاشية الصبان ١/١٨٧، حاشية الخضري ١/٨٤.

(٤) سورة الأنبياء : من الآية ٣٠.

(٥) اللامات ٢١-٢٢.

(٦) انظر حاشية ١/١٨٧.

(٧) وهذا مذهب ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣٢٢ ، وقد أشار إلى هذا المذهب ابن هشام في مغني اللبيب دون أن ينسبه لأحد انظر ١/٩٣-٩٤.

(٨) وهذا مذهب ابن الناطم انظر شرحه للألفية ١٠٠، وابن هشام انظر أوضح المسالك ١/١٦٢، ومغني اللبيب ١/٩٣، والسيوطي انظر المطالع السعيدة ١٥٩، همع الهوامع ١/٣٠٩.

(٩) انظر الجني الداني ١٩٤.

(١٠) انظر شرحه للألفية ١/١٦٨.

(١١) انظر حاشيته ١/٨٤.

(١٢) انظر الجني الداني ١٩٥، حاشية الصبان ١/١٨٦.

(١٣) الجني الداني ١٩٤.

ويبرز أثر المعرف بـأل التي للحقيقة في توجيه الجملة بعده ، إذ يجيز بعض النحويين في هذه الجملة أن تعرب حالاً أو صفةً ؛ لأن تعريف (أل) لفظي و مدخولها في المعنى نكرة ، انظر إلى قوله تعالى : ﴿ وَءَايَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ تَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ ^(٢) ، فقد قال الزمخشري بعد الآية السابقة : " فإن قلت (يحمل) ما محله ؟ قلتُ : النصب على الحال أو الجر على الوصف " ^(٣) ، وهذا فيه التفات إلى معنى النكرة في كلمة (الحمار) .

ثالثاً : (أل) العهدية :

وهي التي يعرفها ابن مالك بقوله : " فإن عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي أو علمي فهي عهدية " ^(٤) ، ويتبين من قوله السابق أنها تنقسم قسمين :

١) الحضور الحسي : وهو حضور ماذكر أو حضور ما أبصر .

٢) الحضور العلمي .

وأكثر النحاة يجعلونها ثلاثة أقسام :

أ - العهد الذكري .

ب - العهد الذهني أو العلمي .

ج - العهد الحضور ^(٥) .

أ - وقد وضع ابن السراج (أل) التي للعهد الذكري بقوله : " أن يذكر شيء فتعود لذكره فنقول : الرجل وكذلك الدار ، والحمار وما أشبهه ، كأن قائلاً قال : كان عندي رجل من أمره ومن قصته ، فإن أردت أن يعود إلى ذكره قلت : ما فعل الرجل للعهد الذي كان بينك وبين المخاطب من ذكره " ^(٦) .

^(١) سورة يس : من الآية ٣٧ .

^(٢) سورة الجمعة : من الآية ٥ .

^(٣) الكشاف ١١٠٥ ، وانظر هذا الأثر في الشكل والدلالة ٢٠٢ .

^(٤) شرح التسهيل ٢٥٧/١ ، وتابعه السيوطي انظر همع الهوامع ٣٠٩/١ .

^(٥) انظر الجنى الداني ١٩٤ ، أوضح المسالك ١٦٢/١ ، مغني اللبيب ٩٣/١ ، حاشية الصبان ١٨٧/١ .

^(٦) الأصول ١٥٠/١ .

ومن الشواهد عليها قوله تعالى : ﴿ فِيهَا مَصْبَاحٌ مَّصْبُوحٌ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾^(١).

وهناك ضابطان تُعرف بهما (أل) التي للعهد الذكري هما :
(١) أن يتقدم لمصحوبهما ذكر^(٢).

(٢) صحة أن يسد ضمير الاسم المتقدم مسدها مع مصحوبها^(٣).
ولها فائدة في الكلام تتمثل في التنبيه على أن المراد بمصحوبها نفس المراد بالاسم المتقدم ؛ لأنه لو أعيد منكرًا لتوهم السامع أن الاسم الثاني غير الاسم الأول^(٤).

ب _ أما (أل) التي للعهد الذهني أو العلمي فهي : ما عهد مدلول مصحوبها بحضور علمي بأن لم يتقدم ذكره ولم يكن مشاهدًا حال الخطاب^(٥)، نحو قوله تعالى : ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾^(٦)، وقوله تعالى : ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾^(٧)، وقوله تعالى : ﴿ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ ﴾^(٨).

ولقد ذكرها سيبويه في كتابه في معرض الفرق بين المعرف بأل والخالي منها ، قال :
"إذا قلت : مررتُ برجل ، فإنك إنما زعمت أنك إنما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم ، لا تريد رجلًا بعينه يعرفه المخاطب . وإذا أدخلت الألف واللام فإنما تذكره رجلًا قد

(١) سورة النور : من الآية ٣٥ .

(٢) انظر الجني الداني ١٩٤ ، المطالع السعيدة ١٥٨ .

(٣) انظر مغني اللبيب ٩٣/١ .

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية ١٩١/٤ ، التصريح ٥١١/١ .

(٥) المطالع السعيدة ١٥٨-١٥٩ ، همع الهوامع ٣٠٩/١ .

(٦) سورة التوبة : من الآية ٤٠ .

(٧) سورة الفتح : من الآية ١٨ .

(٨) سورة النازعات : من الآية ١٦ .

عرفه ، فتقول : الرجل الذي من أمره كذا وكذا ؛ ليتوهم الذي كان عهده ما تذكر من أمره" ^(١).

ج - أما (أل) التي للعهد الحضورى فهي : ما عهد مدلول مصحوبها بأن كان حاضراً وقت الكلام ، نحو قوله تعالى : ﴿ اَلْيَوْمَ اَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ ^(٢) ، وقد قصره بعض النحويين على حضور ما أبصر ، ومثلوا له بقولك لمن سدد سهماً : القرطاس ^(٣) ، في حين جعل بعضهم الحضور الحسى شاملاً للإحساس به بالبصر أو اللمس أو سماع صوته ^(٤).

وهناك مواضع تكون فيه (أل) للعهد الحضورى ، صرح بها ابن عصفور ، ونقلها عنه جمع من النحويين وهي :

- ١ - أن تقع بعد أسماء الإشارة ، نحو : " جاءني هذا الرجل " .
- ٢ - أن تقع بعد (أي) في النداء ، نحو : " يا أيها الرجل " .
- ٣ - أن تقع بعد (إذا) الفجائية ، نحو : " خرجت فإذا الأسد " .
- ٤ - في اسم الزمان الحاضر نحو : (الآن) و (الساعة) ^(٥) .

وقال أبو حيان بعد أن أورد هذه المواضع : " وما عدا ما ذكر لا تكون فيه للحضور إلا أن يقوم دليل على ذلك " ^(٦) .

^(١) ٥/٢ .

^(٢) سورة المائدة : من الآية ٣ .

^(٣) انظر شرح التسهيل ٢٥٧/١ ، الجنى الداى ١٩٤ ، المطالع السعيدة ١٥٨ ، همع الهوامع ٣٠٩/١ .

^(٤) منهم : الصبان انظر حاشيته ١٨٧/١ .

^(٥) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١١١/١ ، و نقل قول ابن عصفور أبو حيان في التذييل والتكميل ٢٣٤/٣ ، و ابن هشام في مغني اللبيب ٩٣/١ ، والأزهري في التصريح ٥١١/١ ، والسيوطي في همع الهوامع ٣١٠/١ . وقد رد عليه ابن هشام قائلاً : " وفيه نظر ؛ لأنك تقول لشاتم رجل بحضرتك " لا تشتم الرجل " فهذه للحضور في غير ما ذكر ؛ ولأن التي بعد " إذا " ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم ، فلا تشبه ما الكلام فيه ؛ ولأن الصحيح في الداخلة على " الآن " إنها زائدة ؛ لأنها لازمة " مغني اللبيب ٩٣/١ .

^(٦) التذييل والتكميل ٢٣٤/٣ .

كما أورد المرادي هذه المواضع مستنداً على الواقعة بعد اسم الإشارة بقوله تعالى: ﴿لَا

أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾^(١).^(٢)

كما صرح السيوطي ببعض هذه المواضع قائلاً: "الرابع: لتعريف الحضور، كقولك: "هذا الرجل" وهو يصحب اسم الإشارة، وقياس "يا أيها الرجل" وما شاكله أن يكون من تعريف الحضور لوجود القصد إليه بالنداء"^(٣).

وتمتاز (أل) التي للعهد الحضورى بوظيفة إشارية تقوم بها، والدليل على ذلك أنه يجوز وضع اسم الإشارة قبلها مع مصحوبها، فإذا حذف اسم الإشارة قامت (أل) بوظيفته وأغنت عنه، فإذا ذكر اسم الإشارة معها كانت لتأكيد الحضور^(٤).

كما تمتاز (أل) بأن لها تأثيراً في الكلام، إذ أن لها دوراً في توجيه الإعراب بناءً على نوعها، هذا ما يوضحه ابن عصفور فقد نقل ابن هشام عنه قوله: "أجازوا في نحو "مررت بهذا الرجل" كون الرجل نعتاً وكونه بياناً، مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبيّن، وفي النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت، فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف؟

وأجاب بأنه إذا قدر بياناً قدرت (أل) فيه لتعرف الحضور، فهو يفيد الجنس بذاته، والحضور بدخول (أل)، والإشارة إنما تدل على الحضور دون الجنس، وإذا قدر نعتاً قدرت (أل) فيه للعهد، والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا، فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدل عليه، فكانت أعرف. قال: وهذا معنى كلام سيبويه^(٥).

(١) سورة البلد: الآية ١.

(٢) انظر الجنى الداني ١٩٥.

(٣) الأشباه والنظائر ٥٤/٢.

(٤) التعريف والتنكير بن الدلالة والشكل لمحمد أحمد نخلة ١١٨-١١٩ بتصرف.

(٥) مغني اللبيب ٩٤/١.

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

اختلف شراح البيت فيما بينهم حول تحديد المراد من كلمة (الصباح) الواردة في بيت المتنبي .

فابن جني يرى أن المراد بالصباح صباح كل يوم ، أي أن (أل) فيها هي (أل) الاستغراقية ؛ لأنها تشمل كل صباح ، ولأن (كل) يمكن أن تخلفها حقيقة ، يلمس هذا من قوله مفسراً بيت المتنبي : "أي : فكأنه لنا في كل يوم ميلاد ، فنحن في كل يوم في سرور؛ لأن الصباح كل يوم يرى ، يريد اتصال سرورهم" ^(١).

ووافق التبريزي ابن جني في تفسيره لبيت المتنبي ، مورداً كلام ابن جني نفسه دون زيادة ، ولكنه لم ينسبه إليه ^(٢).

وخالف جماعة من الشراح ما ذهب إليه ابن جني في تفسيره بيت المتنبي ، ومن هؤلاء : الوحيد الأزدي ^(٣)، الذي أكد على أن المتنبي يريد من كلمة (الصباح) صباح النيروز ^(٤)، فتكون (أل) للعهد الحضوري ، واستدل على ما ذهب إليه بدليل ؛ ليثبت صحة رأيه ، وهو ما عبر عنه بقوله : "لم يرد المتنبي إلا صباح النيروز، والبيت الذي يتلوه شاهده" ^(٥). والبيت الذي يقصده هو قول المتنبي :

عَظَّمَتْهُ مَمَالِكُ الْفُرسِ حَتَّى
كُلُّ أَيَّامٍ عَامِهِ حُسَّادُهُ

فالوحيد اعتمد على السياق ليثبت قوله ، وذلك بربطه بين بيت المتنبي _ شاهده في المسألة _ والبيت الذي بعده .

^(١) الفسر المجلد الأول ١١١١/٢، المآخذ ٨٤/١.

^(٢) انظر الموضح ٣١٨/٢، المآخذ ٤٢/٣.

^(٣) قدمت رأي ابن جني على رأي الوحيد على الرغم من أن الوحيد قد توفي قبله (ت ٣٨٥)؛ لأن شرح الوحيد إنما هو رد على شرح ابن جني المسمى (الفسر).

^(٤) النيروز والنوروز أصله بالفارسية نيع روز وتفسيره جديد يوم. لسان العرب ٤١٦/٥ مادة "نرز". ويقال لهذا اليوم نوروز على العجمة، ونيروز تقريب من التعريب. انظر شرح ديوان المتنبي للواحدى ٧٤٢.

^(٥) الفسر المجلد الأول ١١١١/٢.

وممن وافق الوحيد في رأيه العروضي ، الذي خطأ ابن جني في تفسيره بيت المتنبي قائلاً : " ليس كما ذهب إليه ، وإنما يريد أن يخص صباح نيروز بالفضل ، فقال : ميلاد السرور إلى مثله من السنة هو هذا الصباح " (١).

وتابعهما ابن فورجة الذي فسر (الصباح) بأنه صباح يوم النيروز ؛ معللاً قوله بما كان معروفاً عند الناس من فرحهم وسرورهم في يوم النيروز (٢).

كما أيد هذا الرأي الواحدي في شرحه ، إذ ذكر رأي ابن جني وأعقبه برد شيخه العروضي ، ويقول ابن فورجة (٣).

كما نقل صاحب التبيان تفسير الواحدي لبيت المتنبي ناقلاً عنه ما أورده من أقوال العلماء (٤).

ويتبين من كلام الشراح أن في نوع (أل) لكلمة الصباح رأيين :
الرأي الأول : يرى أنها (أل) الاستغرافية ، وهو رأي ابن جني والتبريزي .
الرأي الثاني : يرى أنها (أل) التي للعهد الحضوري ، وهو رأي الوحيد ، وأبي الفضل العروضي ، وابن فورجة ، والواحدي ، والعكبري .

موقف المهلي من شراح البيت

تبع المهلي الرأي الثاني الذي وجّه المقصود بكلمة (الصباح) بأنه صباح يوم النيروز ، فتكون (أل) للعهد الحضوري ، وقد خطأ ابن جني والتبريزي فيما ذهبوا إليه من أن المقصود بكلمة (الصباح) صباح كل يوم ، فتكون (أل) عندهما استغرافية .
ففي مأخذه على شرح ابن جني اكتفى بنقله كلام الواحدي الذي نقل استدراك شيخه العروضي على ابن جني ، ونقل كلام ابن فورجة (٥).

(١) المستدرك على ابن جني فيما شرحه من شعر المتنبي ، المنشور في المورد المجلد الرابع العدد الرابع ١٤٧ .

(٢) انظر التجني على ابن جني المنشور في المورد المجلد السادس العدد الثالث ٢٢٣ .

(٣) انظر شرحه لديوان المتنبي ٧٤٢ .

(٤) انظر ٤٦/٢ .

(٥) انظر المآخذ ٨٤/١ .

أما في مأخذه على شرح التبريزي ، فقد لمس من كلامه أنه جعل (أل) للجنس ، ولكنه نفى هذا مؤكداً على أن المتنبي يقصد صباح يوم النيروز قال : " كأنه أراد بالصباح الجنس ، أي : الصباح الذي يرى كل يوم ، وليس كذلك ، بل هو صباح يوم النيروز ، يقول : نحن في أرض فارس في سرور ، ميلاده يوم النيروز ، وإنما خصه بالذكر تعظيماً له ؛ لأنه يوم عيد عظيم عندهم ، فجعله ميلاد السرور ، أي : كأنه ولد فيه " ^(١) ثم أكد في نهاية مأخذه على أن القول بأن المقصود بكلمة (الصباح) صباح يوم النيروز ، وأنه مولد السرور عند الناس ، لا ينافي كونهم يعيشون في حالة سرور آخر قبل صباح يوم النيروز .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح من مأخذ المهلي على شرح ابن جني لبيت المتنبي ، وكذلك على شرح التبريزي أنه خطأهما فيما ذهبا إليه بأن قال بعد ذكره رأي التبريزي : " وليس كذلك " ^(٢) ، وهذا الخلاف بينهم في تحديد نوع (أل) في كلمة الصباح يؤدي إلى اختلاف في معنى بيت المتنبي ، فالمعنى وفقاً لما ذهب إليه ابن جني والتبريزي هو : أنهم في حالة سرور مستمر ، يولد هذا السرور في كل صباح ، أما المعنى وفقاً لما ذهب إليه المهلي فهو : أنهم يشعرون بالسرور في يوم النيروز ؛ لأن السرور يولد في صباحه ؛ نظراً لتمييز هذا اليوم عندهم عن باقي الأيام .

والراجح في هذه المسألة أن تكون (أل) للعهد الحضور ، وأن المقصود بالصباح صباح يوم النيروز ، وذلك للأسباب الآتية :

١ . أن (أل) إذا كانت محتملة للعهدية ولغيرها فإنها تحمل على العهد ، هذا ما ذكره ابن مالك بقوله : " فإن عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي أو علمي فهي عهدية ، وإلا فجنسية " ^(٣) ، وقد تابعه شراح التسهيل ^(٤) ، وقد صرح بهذا الرأي الأسنوي

^(١) المأخذ ٤٢/٣

^(٢) ٤٢/٣ .

^(٣) شرح التسهيل ٢٥٧/١ .

^(٤) انظر التذييل والتكميل ٢٣٠/٣-٢٣٢ ، تعليق الفرائد للدمايني ٢٥٥/٢ .

وقد نسبته إلى ابن مالك ، قال : " إذا احتمل كون (أل) للعهد وكونها لغيره كالعموم أو الجنس فإننا نحملها على المعهود ، كما قال ابن مالك في التسهيل ^(١) ، وتابعه المرابط الدلائي الذي قال : " قد تقرر أن اللام للشمول حيث لا عهد ، أما حيث العهد فلا " ^(٢) ، وأخيراً نقل صاحب الكليات الإجماع على هذا الرأي بقوله : " وإذا دخل الألف واللام في اسم فرداً كان أو جمعاً وكان ثمت معهود يصرف إليه إجماعاً ، وإن لم يكن ثمت معهود يحمل على الاستغراق عند المتقدمين وعلى الجنس عند المتأخرين " ^(٣) .

٢. أن هذا البيت من قصيدة يمدح بها ابن العميد ويهنته بحلول يوم النيروز، ومعنى هذا أن مدخول (أل) في كلمة (الصباح) حاضر وقت التكلم ، مما يؤيد القول بأنها للعهد الحضورى .

٣. أن كلمة (الصباح) في بيت المتنبي قد سبقت باسم إشارة وهو (ذا) ، وقد مر سابقاً أن من المواضع التي ذكرها ابن عصفور والتي تكون فيه (أل) للعهد الحضورى وقوع (أل) بعد اسم من أسماء الإشارة ^(٤) .

٤. والذي يدل على أن المتنبي يقصد صباح يوم النيروز البيت الذي قبل شاهد المسألة وهو :

يَنْثَنِي عَنْكَ آخِرَ الْيَوْمِ مِنْهُ نَاطِرٌ أَنْتَ طَرْفُهُ وَرُقَادُهُ

والبيت الذي بعد شاهد المسألة وهو:

عَظَمَتُهُ مَمَالِكُ الْفَرَسِ حَتَّى كُلُّ أَيَّامِ عَامِهِ حُسَّادُهُ

فالمتنبي يحدث فيهما عن يوم النيروز بالتحديد.

٥. أن القول بأن مراد المتنبي في كلمة (الصباح) صباح يوم النيروز هو قول معظم شراح الديوان .

^(١) الكوكب الدرّي ٢١٤ .

^(٢) نتائج التحصيل ٩٢٠/١ .

^(٣) الكليات للكفومي ١٦٥ .

^(٤) انظر مغني اللبيب ٩٣/١ .

الوصف الواقع خبراً عن معنى

قال المتنبي :

إِلَى الْيَوْمِ مَا حَطَّ الْفِدَاءُ سُرُوجَهُ مُذِ الْغَزْوِ سَارِ مُسْرَجِ الْخَيْلِ مُلْجَمٍ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح عمر بن سليمان الشرايبي وهو يومئذ يتولى الفداء بين الروم والعرب ، وهو من قصيدة مطلعها قوله :

تَرَى عِظْماً بِالْبَيْنِ وَالصَّدُّ أَعْظَمُ وَتَتَّهَمُ الْوَاشِينَ وَالْدَّمَعُ مِنْهُمْ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

وَلَوْ ضَرَّ مَرءً قَبْلَهُ مَا يَسُرُّهُ لِأَثَرِ فِيهِ بَأْسُهُ وَالتَّكْرُمُ

يُرَوِّي بِكَالْفِرْصَادِ فِي كُلِّ غَارَةٍ يَتَمَامِي مِنَ الْأَعْمَادِ تُنْضَى وَيُوتَمُ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " الغزو سار " ، إذ وقع خلاف حول إعراب هذه الجملة .

موقف النحاة من هذه المسألة

ذكر ابن مالك في باب المبتدأ أن من أنواع الخبر المفرد أن يكون مغايراً للمبتدأ لفظاً ومعنى ، ومن صوره : أن يكون الخبر المغاير مشعراً بحال تُلحق المعنى بالعين^(٢) ، أي : تنزل المعنى منزلة العين فيعامل معاملته ، ومثّل عليه بقول العرب : نهارُ فلان صائمٌ ، وليله قائمٌ ، وقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِراً ﴾^(٣) ، وبقولهم : شعرٌ شاعر ، وموتٌ مائت .

^(١) البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ٢٧٥/١ ، ١٥٣/٣ ، ٢٥/٤ ، ٩٣/٥ .

^(٢) انظر شرح التسهيل ٣٠٥/١ ، التذيل والتكميل ١١٢-١١٤ .

^(٣) سورة يونس : من الآية ٦٧ .

فقد أسند الوصف في هذه الأمثلة إلى غير فاعله الحقيقي ، فأسند في قولهم : نهار فلان صائم وليله قائم ، وفي الآية إلى زمان الفعل ، وأسند في قولهم : شعر شاعر ، وموت مائت إلى مصدره . وهذا ما يسمى بالجاز العقلي ، وبالجاز في الإثبات ، وبالإسناد المجازي^(١)، ويسميه عبد القاهر الجرجاني بالجاز الحكمي^(٢).

ويعرف بأنه : إسناد الفعل أو ما معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأويل متعلق بإسناده^(٣). وملابس الفعل قد يكون المفعول به ، أو المصدر ، أو الزمان ، أو المكان ، أو السبب ، أو المسبب .

ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾^(٤)، فأسند الأمن إلى البلد اتساعاً ومجازاً ؛ لأنه يقع فيه ، أو على معنى النسب ؛ أي: ذا أمن^(٥). ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾^(٦)، حيث أضيف المكر إلى الليل والنهار ، إما على الاتساع في الظرف بإجرائه مجرى المفعول به ، وإضافة المصدر إليه ، والمعنى : بل مكرهم في الليل والنهار ، وهذا توجيه سيوييه والمبرد^(٧). وإما على الإسناد المجازي في الليل والنهار، وهذا توجيه ابن عطية ، وأبي البركات الأنباري ، وابن عصفور^(٨)، قال ابن عصفور: " قال الله تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ والليل والنهار لا يمكن أنما

^(١) انظر التعريفات لعلي الجرجاني ٢٥٩، الإتقان في علوم القرآن ٩٧/٢، الكليات ٣٦١. وسمي بالجاز العقلي لاستناده إلى العقل دون الوضع، فإسناد الكلمة يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة، ويقابله المجاز اللغوي، وفرق بين الإسناد العقلي والإسناد اللغوي عبد القاهر الجرجاني. انظر: أسرار البلاغة ٤٠٨.

^(٢) انظر دلائل الإعجاز ٢٩٦، وسمي بالجاز الحكمي لأن التجوز يكون في حكم أحري على الكلمة لا في الكلمة نفسها.

^(٣) التعريفات ٢٥٩، وانظر الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ٢٨، البرهان في علوم القرآن ٢٥٦/٢.

^(٤) سورة البقرة : من الآية ١٢٦.

^(٥) انظر الكشف ٩٦، الإنصاف ٢٤٣/١، تفسير البيضاوي ٣٩٩/١، البحر الحيط ٥٥٤/١، الدر المصون ٣٦٦/١.

^(٦) سورة سبأ : من الآية ٣٣.

^(٧) انظر الكتاب ٢١٢/١، المقتضب ٣٣١/٤.

^(٨) انظر المحرر الوجيز ٤٢١/٤، الإنصاف ٢٤٣/١، شرح جمل الزجاني له ٧٢/٢.

يمكر فيهما ، فجعلنا ماكرين لذلك مبالغة ، وهذا كثير في كلام العرب^(١). وقد صرح بهذين التوجيهين الفراء ، وابن النحاس ، والزحشري ، وأبو حيان ، والسمين الحلبي^(٢). قال الفراء : " المكر ليس ليل ولا للنهار، إنما المعنى : بل مكرهم بالليل والنهار، وقد يجوز أن نضيف الفعل إلى الليل والنهار، ويكونا كالفاعلين ؛ لأن العرب تقول: هارك صائم ، وليلك نائم ، ثم تضيف الفعل إلى الليل والنهار، وهو في المعنى للآدميين ، كما تقول : نام ليلك ، وعزم الأمر، إنما عزمه القوم. فهذا مما يُعرف معناه فتتسع به العرب"^(٣).

ومن الشواهد أيضاً قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(٤)، خرجها الخليل على النسب ؛ أي : عيشة ذات رضا^(٥)، وتابعه سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، وابن النحاس ، وابن الحاجب^(٦). وخرجها الفراء على أنها بمعنى مفعول ، أي: عيشة مَرْضِيَّة^(٧)، وتابعه أبو عبيدة^(٨). وقد جمع بين التخريجين بعض النحويين^(٩). وهناك من أشار إلى تخريج ثالث وهو أن العيشة وصفت بالرضا مجازاً^(١٠)، وقد جمع السمين الحلبي هذه التخريجات الثلاثة بقوله: "وقوله (رَاضِيَةٍ) فيها ثلاثة أوجه :

(١) شرح جمل الزجاجي له ٧٢/٢.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣١٥/٢، إعراب القرآن لابن النحاس ٢٣٨/٣، الكشف ٨٧٥، البحر المحيط ٢٧٠/٧، الدر المصون ٤٤٨/٥. وذكر السمين الحلبي أن هذين الرأيين أفضل من قول ما قال: إن الإضافة بمعنى "في"، أي: في الليل؛ لأن ذلك لم يثبت في غير محل النزاع.

(٣) معاني القرآن له ٣١٥/٢.

(٤) سورة الحاقة: الآية ٢١، سورة القارعة: الآية ٧.

(٥) انظر الكتاب ٣٨٢/٣.

(٦) انظر الكتاب ٣٨٢/٣، المقتضب ١٦٣/٣، الأصول ٨٣/٣، إعراب القرآن لابن النحاس ١٦/٥، الشافية ٤٢.

(٧) انظر معاني القرآن له ١٨٢/٣.

(٨) انظر مجاز القرآن ٢٦٨/٢، البحر المحيط ٣١٩/٨.

(٩) وهم ابن جني انظر الخصائص ١٨٤/١، والرضي انظر شرح الكافية ٣٩٠/٤، وأبو حيان انظر البحر المحيط ٣١٩/٨.

(١٠) انظر النكت ٤٨٦، الكشف ١١٣٦.

أحدها : أنه على المجاز جعلت العيشة راضية لحلها وحصولها في مستحقها ، أو أنها لا حال أكمل من حالها .

الثاني : أنها على النسب ، أي: ذات رضا، نحو: لابن وتامر .

الثالث : أنه مما جاء فيه فاعل بمعنى مفعول^(١).

ومن الشواهد قوله تعالى: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ ﴾^(٢) ، وفيها قولان :

١- أن معنى (يسري) يذهب وينقرض ، وهذا قول الجمهور .

٢- أن الفعل (يسري) أسند إلى الليل مجازاً ؛ لأنه يقع فيه ، فيكون من باب : ليل نائم ، وهذا قول الأخفش وابن قتيبة^(٣).

أما الشواهد الشعرية فمنها قول الشاعر:

أَمَّا النَّهَارُ ففِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي قَعْرِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ^(٤)

فقد أخبر عن النهار بكونه في سلسلة ، وعن الليل باستقراره في جوف منحوت اتساعاً ومجازاً ، وإنما السجين هو المجعل فيها .
وقول جرير:

لَقَدْ لُمْتُنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السُّرَى وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمٍ^(٥)

حيث أخبر عن الليل بأنه نائم اتساعاً ومجازاً ؛ لأن النوم يقع في الليل، والمعنى : وما

^(١) الدر المصون ٦/٣٦٦.

^(٢) سورة الفجر : الآية ٤.

^(٣) انظر تفسير الثعلبي ١٠/١٩٤ ، الكشف ١١٩٩ ، أحكام القرآن لابن العربي ٤/١١٨ ، المحرر الوجيز ٥/٤٧٧ ، زاد المسير لابن الجوزي ٥٩٧ ، البحر المحيط ٨/٤٦٤ ، الدر المصون ٦/٥١٨.

^(٤) البيت من البسيط، وهو من أبيات الكتاب غير المنسوبة، ونسبه الميرد في الكامل إلى رجل من أهل البحرين. انظر الكتاب ١/١٦١ ، الكامل ٣/١٣٥٦ ، المقتضب ٤/٣٣١ ، النكت ١٢٤ ، شرح التسهيل ١/٣٠٦ ، التذيل والتكميل ٤/١٢٠ . الساج: شجر من أشجار الهند.

^(٥) البيت من الطويل ، ديوانه ٤٥٤ ، الكتاب ١/١٦٠ ، المقتضب ٣/١٠٥ ، ٤/٣٣١ ، إعراب القرآن لابن النحاس ٣/٢٣٨ ، النكت ١٢٤ ، الإنصاف ١/٢٤٣ ، لسان العرب (ربح) ، خزانة الأدب ١/٤٤٣ . أم غيلان : هي بنت جرير . السرى : السير ليلا .

المطي بنائم في الليل .

وهكذا تبين أن للنحويين توجيهات عديدة لهذه الشواهد وأمثالها ، فمنهم من يحملها على المجاز، ومنهم من يجعلها من النسب ، ومنهم من يقدر مضافاً محذوفاً ، ومنهم من يؤول صيغة بمعنى صيغة أخرى . وقد أكد ابن جني على أن بعض هذه التوجيهات إنما هي توجيه معنى لا توجيه إعراب ، قال : " فأما تفسير أهل اللغة إن استاف القوم في معنى تسايفوا فتفسير على المعنى ، كعادتهم في أمثال ذلك ، ألا تراهم قالوا في قول الله عز وجل: ﴿ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ ^(١) إنه بمعنى مدفوق ، فهذا - لعمرى - معناه ، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دَفَقٍ " ^(٢) .

والغرض من هذا المجاز العقلي الذي تنزل فيه المعاني منزلة الأعيان المبالغة ^(٣) ، قال سيبويه : " وسألته عن قولهم : مَوْتُ مَائِتٌ ، وَشُعْلٌ شَاغِلٌ ، وَشِعْرٌ شَاعِرٌ ، فقال : إنما يريدون المبالغة والإجادة " ^(٤) ، ووضح هذا أبو علي الفارسي بقوله : " كأن المعنى فيه المبالغة والتفخيم ، كأنه إذا قال : شعر شاعر ، فقد أخبر أنه شعر مستقل بنفسه وغير مفتقر إلى شاعر، فصار في ذلك تشبيه له بالعين ، ولم يصح المعنى إلا على ذلك ؛ ألا ترى أن الموت لا يكون ذا موت ، والشعر لا يكون ذا شعر في الحقيقة " ^(٥) . وقال ابن خروف : " وأما الصفة فنحو : " نهاره صائم وليله قائم " أخبروا عن الليل والنهار ، وهم يريدون الصائم والقائم فيهما مبالغة حيث كثر ذلك من المخبر عنه " ^(٦) .

^(١) سورة الطارق : من الآية ٦ .

^(٢) الخصائص ١/١٨٣ .

^(٣) انظر الكتاب ٣/٣٨٥ ، المسائل الحلبيات ١٩٧ ، دلائل الإعجاز ٢٩٤-٢٩٥ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف

١/٣٩٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٧٢ .

^(٤) الكتاب ٣/٣٨٥

^(٥) المسائل الحلبيات ١٩٧ .

^(٦) شرح جمل الزجاجي له ١/٣٩٢ .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

اتفق شراح بيت المتنبي على أن (الغزو) مبتدأ مرفوع وخبره محذوف ، وتقديره : كائن أو واقع ، وأن (سار) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو سار .

قال ابن جني : " أي : هو سار مذ الغزو ، والغزو مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، والتقدير : مذ الغزو كائن أو واقع... " ^(١).

وقال أبو العلاء المعري : " الغزو : رفع بالابتداء وخبره محذوف ؛ أي : هذا الغزو واقع وكائن لم يحط الفداء والسعي بين العرب والروم بالصلح سوجه ، من وقت الغزو إلى اليوم ، فهو يسعى في ذلك مسرج خيله وملجم لها ، ونسب الفعل إلى الفداء ؛ لأنه كان سببه " ^(٢).

وقال الواحدي : " والغزو مبتدأ محذوف الخبر ، كأنه قال : مذ الغزو واقع أو كائن ، وقوله : (سار) خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو سار يعني الممدوح " ^(٣). وبهذا القول قال التبريزي ^(٤)، والكندي ^(٥)، والعكبري ^(٦).

موقف المهلي من شراح البيت

خالف المهلي الشراح فيما ذهبوا إليه ، حيث أعرب (الغزو) مبتدأ ، وجعل خبره

^(١) الفسر المجلد الثالث ٥٢٥/٤ ، وانظر المآخذ ٢٧٥/١ .

^(٢) معجز أحمد المنسوب له ٤٩/٢ .

^(٣) شرحه لديوان المتنبي ١٨٠ ، وانظر المآخذ ٩٤/٥ .

^(٤) انظر المآخذ ١٥٣/٣ .

^(٥) انظر الصفوة ٢٤٥/١ .

^(٦) انظر التبيان ٨٨/٤ .

(سار) ، فأصبحت جملة " الغزو سار " جملة مستقلة من مبتدأ وخبر ^(١).

وعاب المهلي على الشراح السابقين إعرابهم قول المتنبي : " مذ الغزو سار " ، أن (الغزو) مبتدأ محذوف الخبر ، وأن (سار) خبر محذوف المبتدأ ؛ لما يترتب على ذلك من تقدير مبتدأ و خبر محذوفين في جملة مستقلة بنفسها ، دون الحاجة إلى هذا التقدير ، خاصة أن هذا التقدير يحتوي على محذوفين في مكان واحد . فقال في مأخذه على شرح الكندي : " هذا التفسير كأنه ذكره الأول [يقصد ابن جني] ثم تتابعوا في إثره من غير تأمل " ^(٢). وعلل لجوء ابن جني لهذا الإعراب بأنه نظر إلى المعنى الحقيقي دون المعنى المجازي ، فابن جني لما رأى أن الغزو لا يسري ، قدر له خبراً يناسبه ، وقدر لـ (سار) مبتدأ مناسباً .

واستدل المهلي على صحة إعرابه بما يلي :

- ١ - أن الكلام تام لا يحتاج إلى تقدير محذوف .
- ٢ - أن عدم التقدير أولى من التقدير .
- ٣ - أن الأخبار عن الغزو بأنه سار من المجاز العقلي ، فهو من باب : ليل نائم ونهار صائم ، أي : ينام فيه ويصام ، والتقدير في البيت : الغزو يُسرى فيه ، لأن الغزو مصدر مضاف إليه زمن مقدر .
- ٤ - وحتى يؤكد على أن هذا النوع من المجاز مستعمل في كلام العرب استشهد ببيت جرير الذي مر آنفاً .

قال المهلي في مأخذه على شرح ابن جني : " فيقال : أحسنت يا نحوي عصره يجعلك في جملة مستقلة بنفسها من مبتدأ وخبر تقدير مبتدأ وخبر محذوفين! وما الحاجة إلى تقدير (كائن) مع الغزو و (هو) مع (سار) ؟ وَلِمَ لَمْ تجعل (سار) خبراً عن (الغزو) فيكون من باب : ليل نائم ونهار صائم ، أي : ينام فيه ويصام ، كقوله :

^(١) قال ابن هشام موضحاً إعراب مذ ومنذ إذا وليهما جملة اسمية أو فعلية : " والمشهور أنهما حينئذ طرفان مضافان ، فقيل : إلى الجملة [أي : من زمن الغزو سار] ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة [أي : أول ذلك زمن الغزو سار] ، وقيل : مبتدآن ، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر [أي : أول ذلك زمن الغزو سار] " مغني اللبيب ٥٤٤/١ ، وانظر حاشية الدسوقي ٢٩٣/٢ .

^(٢) ٢٥/٤ .

وَنَمْتُ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمٍ

... ..

ولكنك لم تنتبه لهذا المجاز البليغ وتهتد له ، وحملت الكلام على الحقيقة في صفة الممدوح بهذا التقدير البعيد ، ف وقعت في الخطأ الشديد^(١).

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

اتضح من كلام المهلي أنه لا يرى رأي ابن جني ومن تبعه في إعرابهم السابق لقول المتنبّي : " مذ الغزو سار " ، وقد صرح بهذه التخطئة في قوله : " فوقعت في الخطأ الشديد "^(٢) ، وقوله : " ليس (سار) الممدوح وإنما هو الغزو "^(٣) ، وقوله : " وهذا ليس بشيء "^(٤) . ورأى أن الصواب أن يكون (سار) خبراً للغزو من باب المجاز ، ولا حاجة إلى تقدير محذوف .

وهذا الاختلاف بين المهلي وشرح البيت في إعراب " مذ الغزو سار " أثر في معنى البيت ، فإعراب المهلي قد أضفى نوعاً من المبالغة المحمودة على معنى البيت ، تلك المبالغة التي نتجت من الإخبار عن الغزو بأنه سار وأنه مسرج الخيل وملجمها ، وإنما المقصود بهذه الأفعال هو الممدوح ، ولكن لما كثر ذلك منه حسن الإخبار عن الغزو بها ، كما أن في جعل (سار) خبراً للغزو مع ما فيه من مجاز يفيد أن غزو الممدوح لم يكن قاصراً على القتال نهاراً ، بل كانت الحرب دائرة على العدو ليلاً ونهاراً ؛ ذلك لأن (سار) من السرى وهو السير ليلاً ، أي أن الغزو واقع ليلاً كما هو واقع نهاراً ، وفي ذلك من بديع التصوير ما يعطي المعنى جزالة تتناسب مع جمال الشعر الذي يجب أن يتلمس له الشارح أسباب حسن

(١) المأخذ ٢٧٥/١ . وانظر رده في ١٥٣/٣ ، ٢٥/٤ ، ٩٤/٥ .

(٢) المأخذ ٢٧٥/١ .

(٣) المأخذ ٩٤/٥ .

(٤) المأخذ ١٥٣/٣ .

التصوير ليزيد المعنى قوة . لهذا ولتلك الأدلة التي استدلت بها المهلي ليثبت صحة إعرابه ، فإن الراجح هو قول المهلي .

علاوة على ذلك ، فإن الإسناد المجازي الذي قال به المهلي وهرب منه الشراح جائز في اللغة ، وهو من اتساعات العرب في كلامها ، وقد وردت منه شواهد عديدة ، قال أبو البركات الأنباري : " والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى " ^(١).

^(١) الإنصاف ١/٢٤٤ .

(لا برح) بين التمام والنقصان

قال المتنبي :

إِذَا كَانَ شَمُّ الرُّوحِ أَذْنَى إِلَيْكُمْ فَلَا بَرِحْتَنِي رَوْضَةً وَقَبُولُ^(١)

هذا البيت من قصيدة يذكر فيها سيف الدولة وقد رحل إلى ديار مُضَرَ لاضطراب
البادية بها ، ومطلعها :

لِيَالِيَّ بَعْدَ الظَّاعِنِينَ شُكُولُ طَوَالُ وَلَيْلِ الْعَاشِقِينَ طَوِيلُ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

وَمَا عِشْتُ مِنْ بَعْدِ الْأَحْبَةِ سَلْوَةٌ وَلَكِنِّي لِلنَّائِبَاتِ حُمُولُ

وَإِنْ رَحِيلاً وَاحِداً حَالٌ بَيْنَنَا وَفِي الْمَوْتِ مِنْ بَعْدِ الرَّحِيلِ رَحِيلُ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " فلا برحتني " ، إذ وقع خلاف حول نوع
(برح) من حيث التمام والنقصان .

موقف النحاة من هذه المسألة

تعد (لا برح) من أخوات (كان) ، حيث ترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وتنصب
الخبر ويسمى خبرها ، وهي حينئذٍ ناقصة ، كما تستعمل في الكلام تامة .

ومفهوم التمام والنقصان في الأفعال مختلف فيه بين النحويين ، وذلك على مذهبين^(٢) :

المذهب الأول : يرى أن المقصود بتمام الأفعال دلالتها على الحدث والزمان ، أما المقصود
بنقصانها فهو دلالتها على الزمان دون الحدث ، وهذا ظاهر مذهب سيبويه^(٣) وإليه ذهب

(١) هذا البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ٢٠٦/١ ، ٢٣٢/٥ .

(٢) انظر التذيل والتكميل ١٣٣/٤ ، التصريح ٦٥٠/١ .

(٣) انظر الكتاب ٢٦٤/١ .

المبرد^(١)، وابن السراج^(٢)، والفارسي^(٣)، وابن جني^(٤)، والجرجاني^(٥)، والزمخشري^(٦)، وابن يعيش^(٧)، وأبو علي الشلوبيني^(٨)، والكيشي^(٩)، وتاج الدين الجندي^(١٠).

قال ابن السراج : " فأما مفارقتها للفعل الحقيقي فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان ، نحو قولك : ضرب ، يدل على ما مضى من الزمان وعلى الضرب الواقع فيه ، و (كان) إنما يدل على ما مضى من الزمان فقط "^(١١) . وقال الكيشي : " وتسمى أفعالاً ناقصة لأنها تدل على الزمان ولا تفيد الحدث "^(١٢) .

المذهب الثاني : يرى أن المقصود بتمام الأفعال استغناؤها بمرفوعها عن منصوبها ، وأن المقصود بنقصانها عدم اكتفائها بالمرفوع ، ولأنها لا تكتفي بالمرفوع وتفتقر إلى المنصوب فقد نقصت عن درجات الأفعال ، هذا هو مذهب ابن مالك^(١٣) ، ووافقه ابن أبي الربيع^(١٤) ، كما رجحه أبو حيان^(١٥) ، وابن هشام^(١٦) .

وقد علل ابن مالك عدم اكتفائها بالمرفوع بقوله : " فليعلم أن سبب تسميتها نواقص إنما هو عدم اكتفائها بمرفوع ، وإنما لم تكتف بمرفوع لأن حدثها مقصود إسناده إلى

(١) انظر المقتضب ٨٦/٤ .

(٢) انظر الأصول ٨٢/١ - ٨٣ .

(٣) انظر المسائل البغداديات ١١٣ - ١١٦ .

(٤) انظر اللمع ٣٦ .

(٥) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٣٩٨/١ .

(٦) انظر المفصل ٣١٤ .

(٧) انظر شرح المفصل له ٨٩/٧ .

(٨) انظر التوطئة ٢٢٤ .

(٩) انظر الإرشاد ١٤٦ .

(١٠) انظر الإقليد ١٥٥٧/٣ .

(١١) الأصول ٨٢/١ .

(١٢) الإرشاد ١٤٦ .

(١٣) انظر شرح التسهيل ٣٣٨/١ - ٣٤١ .

(١٤) انظر البسيط في شرح الجمل ٧٣٧/٢ .

(١٥) انظر التذيل والتكميل ١٣٣/٤ .

(١٦) انظر أوضح المسالك ٢٢٨/١ .

النسبة التي بين معموليها ، فمعنى قولك : كان زيد عالماً ، وجد اتصاف زيد بالعلم ، والاقتصار على المرفوع غير وافٍ بذلك ، فلهذا لم يتستغنَ به عن الخبر التالي ، وكان الفعل جدير بأن ينسب إلى النقصان ^(١) .

كما استدل ابن مالك على صحة مذهبه وعلى بطلان المذهب الآخر بوجوه عشرة ذكرها في شرح التسهيل ^(٢) .

وحاول الخوارزمي أن يوضح مقصد النحويين من قولهم : إن هذه الأفعال ناقصة لدلالاتها على الزمان دون الحدث ، مع اعترافه بكونها تدل على الزمان والحدث ، وهو أن خبر الفعل الناقص لم ينعقد لبيان الحدث ؛ لأنه معلوم ، فكانت دلالاته عليه وعدم دلالاته بمنزلة واحدة ^(٣) .

وهناك فرق بين هذه الأفعال في حال تمامها وفي حال نقصانها ، فإذا كانت تامة فإن المرفوع بها فاعل يتم الكلام به ، كما تؤكد بالمصدر ، ويتعلق بها الجار والمجرور والظرف ، وتعمل في الحال ، والناقصة بخلافها في ذلك كله ^(٤) .

ومن الفروق أيضاً أنها إذا كانت تامة تغير معناها الذي كان لها في حال نقصانها ^(٥) ، فبرح إذا كانت ناقصة فإنها تدل على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها ^(٦) ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَكْفَيْنَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ ^(٧) . وهي تشترك مع أخواتها مازال وما انفك وما فتى في هذا المعنى ، وزعم بعضهم أن (برح) لا تستعمل في الكلام إلا أن يراد بها البراح من المكان ^(٨) ، وقد رد هذا الزعم أبو علي

(١) شرح التسهيل ٣٤١/١ .

(٢) انظر ٣٣٨ - ٣٤٠ .

(٣) انظر التخمير ٢٨٤/٣ .

(٤) انظر البسيط في شرح الجمل ٧٣٧/٢ - ٧٣٨ .

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٤٤٢/١ .

(٦) انظر التوطئة ٢٢٧ ، التذييل والتكميل ١٢٣/٤ .

(٧) سورة طه : الآية ٩١ .

(٨) نقل هذا الزعم أبو حيان في التذييل والتكميل ١٢٤/٤ .

الفارسي^(١) ، وابن عصفور^(٢) ، مؤكدين على أن (ما برح) بمعنى (ما زال) من غير فرق ، واستدل أبو علي الفارسي بقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتْنِهِ لَا أْبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾^(٣) فـ (لا برح) في الآية لا يراد بها البراح من المكان بدلالة قوله (حتى أبلغ) فيستحيل أن يبلغ هذا المكان ولم يبرح من مكانه ، وإنما المعنى : لا أزال حتى أبلغ^(٤) .

أما (برح) إذا كانت تامة فإنها تأتي لمعان عدة ، منها :
ذهب ، وظهر^(٥) ، وبها فسّر قول العرب : برح الخفاء^(٦) . كما تأتي بمعنى الافتراق^(٧) ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾^(٨) فسرّها الزمخشري بقوله "فلن أفارق أرض مصر"^(٩) . كما تأتي لمعان آخر ، جاء في مقاييس اللغة : " برح : الباء والراء والحاء أصلاً لا يتفرع عنهما فروع كثيرة ، فالأول : الزوال والبروز والانكشاف ، والثاني الشدة والعظم وما أشبههما"^(١٠) .

(١) انظر المسائل الحلبيات ٢٧٣ – ٢٧٤ .

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي له ٤٢٤/١ .

(٣) سورة الكهف : من الآية ٦٠ .

(٤) انظر المسائل الحلبيات ٢٧٣ – ٢٧٤ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٣٤١/١ ، البسيط في شرح الجمل ٧٥٢/٢ ، التذييل والتكميل ١٤٢/٤ ، التصريح ٦٥١/١ ،
جمع الهوامع ٤٢٥/١ .

(٦) انظر جمهرة الأمثال ٢٠٥/١ ، مجمع الأمثال ٩٥/١ ، المستقصى في أمثال العرب ٧/٢ .

(٧) انظر الإرشاد ١٥٠ .

(٨) سورة يوسف : من الآية ٨٠ .

(٩) الكشف ٥٢٦ ورأى أبو حيان أن (أبرح) في الآية تامة وأنها مضمنة معنى فارق انظر البحر المحيط ٣٣١/٥ ،
كما رأى السمين الحلبي أنه لا يجوز أن تكون تامة من غير تضمين ، وعلل ذلك بأنها إذا كانت تامة فإما أن تكون
بمعنى ظهر أو بمعنى ذهب ، ومعنى الظهور لا يليق هنا ، والذهاب لا يصل إلى الظرف المخصوص إلا بواسطة (في) ،
كما رأى أنه لا يجوز أن تكون ناقصة لأنه لا ينتظم من الضمير الذي فيها ومن الأرض مبتدأ وخبر ، انظر الدر المصون
٢٠٧/٤ .

(١٠) (برح) .

ومن الأحكام التي ذكرها النحويون لـ (ما برح) ولأخواتها أنه إذا أتى بعدها نكرة ومعرفة فالذي يكون اسمها المعرفة ، ويكون خبرها النكرة ، هذا ما نص عليه سيويه بقوله : " واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تَشْغَلُ به (كان) المعرفة ؛ لأنه حد الكلام ، لأفهما شيء واحد ، وليس بمنزلة قولك : ضرب رجلٌ زيداً ؛ لأفهما شيئان مختلفان ، وهما في (كان) بمنزلة في الابتداء إذا قلت : عبد الله منطلق ، تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر ... فإن قلت : كان حليماً أو رجلٌ فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المخاطب منزلتك في المعرفة ، فكروها أن يقربوا باب لبس" (١) ، كما نص عليه أيضاً جماعة من النحويين (٢) .

أما إذا اجتمعت معرفة ونكرة في باب (كان) وجعلت النكرة الاسم والمعرفة الخبر فللنحويين في بيان حكمه ثلاثة آراء :

الرأي الأول : أجاز الإخبار بالمعرفة عن النكرة في باب (كان) على ضعف ، وجعله خاصاً بالضرورة الشعرية ، وهذا هو رأي سيويه (٣) وجمهور النحويين ، منهم : المبرد (٤) ، وابن السراج (٥) ، وابن جني (٦) ، والأعلم الشنتمري (٧) ، وابن يعيش (٨) ، وابن عصفور (٩) ، وابن أبي الربيع (١٠) ، وأبو حيان (١١) ، وابن هشام (١٢) ، والسيوطي (١٣) .

(١) الكتاب ٤٧/١ - ٤٨ .

(٢) انظر المقتضب ٤/٨٨ ، الأصول ١/٨٣ ، اللمع ٣٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٩١ ، البسيط في شرح الجمل ٢/٧١١ ، التذيل والتكميل ٤/١٩٦ .

(٣) انظر الكتاب ١/٤٨ .

(٤) انظر المقتضب ٤/٩١ .

(٥) انظر الأصول ١/٨٣ .

(٦) انظر اللمع ٣٧ ، المحتسب ١/٢٧٩ .

(٧) انظر النكت ٦٤ - ٦٥ .

(٨) انظر شرح المفصل له ٧/٩١ .

(٩) انظر شرح جمل الزجاجي له ١/٤١٠ .

(١٠) انظر البسيط في شرح الجمل ٢/٧١١ .

(١١) انظر التذيل والتكميل ٤/١٩٦ .

(١٢) انظر شرح جمل الزجاجي له ١٤٠ ، مغني اللبيب ٢/١١٦ .

(١٣) انظر همع الهوامع ١/٤٣٥ .

ووجهوا وقوع ذلك في الشعر بأن اسم (كان) يشبه الفاعل ، وخبرها يشبه المفعول ، وقد يجوز أن يكون الفاعل منكوراً والمفعول معروفاً ، كما وجهوه بأن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد^(١) .

وزاد ابن عصفور المسألة بياناً عندما فصل فيها قائلاً : " ولا يخلو حينئذ أن يكون للنكرة مسوغ للإخبار عنها أو لا يكون ، فإن لم يكن لها مسوغ فالمسألة مقلوبة نحو : كان قائم زيدا ، فزيد وإن كان منصوباً هو المخبر عنه وقائم وإن كان مرفوعاً هو الخبر . فإن كان للنكرة مسوغ للإخبار عنها فإنك إن بنيت المعنى على الإخبار عن المعرفة بالنكرة كان مقلوباً ، وإن بنيت على الإخبار بالمعرفة عن النكرة كان غير مقلوب ، وذلك نحو : أكان قائم زيدا ، إن قدرت أن المعنى : أكان زيدا قائماً كان مقلوباً ، وإن قدرت المعنى : أكان قائم من القائمين يسمى زيدا كان غير مقلوب ، والقلب للضرورة جائز باتفاق ، وإنما الخلاف في جوازه في الكلام"^(٢) .

ومن الشواهد التي استدلو بها قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّ سَابِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(٣)

فقد أخبر بالمعرفة (مزاجها) عن النكرة (عسل) وهذا للضرورة الشعرية ، لأجل القافية ، لأنها مرفوعة ، ولم يثبت الإقواء على قبحه إلا بين المرفوع والمخفوض ، فاحتاج إلى رفع

(١) انظر الكتاب ٤٨/١ ، المقتضب ٩١/٤ ، الأصول ٨٣/١ ، النكت ٦٤ ، البسيط في شرح الجمل ٧١٣/٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي له ٤١٠/١ ، كما أشار إليه أبو حيان انظر التذيل والتكميل ١٩٦/٤ - ١٩٧ .

(٣) البيت من الوافر . ديوانه ٥٩ ، وانظر الكتاب ٤٩/١ ، المقتضب ٩٢/٤ ، الأصول ٨٣/١ ، شرح أبيات سيويه ١٧٥/١ ، المحتسب ٢٧٩/١ ، النكت ٦٥ ، المفصل ٣١٥ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٤٢٦/١ ، التخمير ٢٨٥/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤١٢/١ ، شرح التسهيل ٣٥٦/١ ، شرح الرضي على الكافية ٢٢٠/٥ ، البسيط في شرح الجمل ٧١٢/٢ ، التذيل والتكميل ١٨٥/٤ ، مغني اللبيب ٤٦٠/٢ ، خزنة الأدب ٢٨٤/٩ . وقد ورد فيه تخریجات أخرى منها : ١ - أراد مزاجاً لها فنوى بالإضافة الانفصال فأخبر بنكرة عن نكرة . ٢ - أنه نصب (مزاجها) على الظرفية السادة مسد الخبر كأنه قال : يكون مستقراً في مزاجها ٣٠ - أنه من القلب الذي شجع عليه أمن اللبس . كما روي البيت برفع (مزاجها) ونصب (عسل) على الاسم والخبر ورفع (ماء) بفعل محذوف تقديره (مازجها) ، كما روي البيت أيضاً برفع الجميع على زيادة (يكون) ، أو على إعمالها ويكون اسمها ضمير الشأن .

(ماء) وهي معطوفة على (غسل) مما أجبره على رفع (غسل)^(١) ومما حسن جعل النكرة اسماً في هذا البيت أنها اسم جنس ، فيستفاد منها نكرة ما يستفاد منها معرفة^(٢) .

ومن الشواهد أيضاً قول الشاعر :

فإنَّكَ لا تُبَالِي بعد حَوْلٍ أَظْهِيْ كَانَ أُمُّكَ أم حِمَارٍ^(٣)

حيث أخبر بالمعرفة (أمك) عن النكرة وهي الضمير المستتر العائد إلى (ظي) ، وكون الضمير عائداً إلى نكرة فهو نكرة^(٤) .

ومنه أيضاً قول القطامي :

فَقِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُّبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا^(٥)

فقد جعل اسم (يكون) نكرة وهي (موقف) ، وجعل خبرها معرفة وهي (الوداعا)^(٦) .

(١) انظر البسيط في شرح الجمل ٧١٨/٢-٧١٩ .

(٢) انظر شرح أبيات سيبويه ١٧٦ ، النكت ٦٥ .

(٣) البيت من الوافر . وهو منسوب إلى خِدَاش بن زُهَيْر ، كما نسب أيضاً إلى ثُرَوَانَ بن فَزَارَةَ العامري . انظر الكتاب ٤٨/١ ، المقتضب ٩٤/٤ ، شرح أبيات سيبويه ٢٧٠/١ ، النكت ٦٤ ، المفصل ٣١٦ ، التخمير ٢٨٥/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤١١/١ ، شرح الرضي على الكافية ٢٢٢/٥ ، البسيط في شرح الجمل ٧١٣/٢ ، التذييل والتكميل ١٩٣/٤ ، مغني اللبيب ١١٧/٢ ، خزانة الأدب ١٧٧/٧ . والمقصود بأمك : أصلك ، يصف الشاعر تغير الزمان واطراح مراعاة النسب .

(٤) هذا على مذهب سيبويه والمبرد ووافقهم جماعة منهم : الأعلام (انظر النكت ٦٤ - ٦٥) ، وابن عصفور (انظر شرح جمل الزجاجي له ٤١١/١) ، والرضي (انظر شرحه على الكافية ٢٢٣/٥) ، وأبو حيان (انظر التذييل والتكميل ١٩٢/٤) . وللبيت تخریجات أخرى ، حيث رأى الزمخشري أنه من القلب الذي شجع عليه أمن اللبس (انظر المفصل ٣١٦) ، لكن صدر الأفاضل الخوارزمي رأى أن البيت شاذ (انظر التخمير ٢٨٥/٣) .

(٥) البيت من الوافر . ديوانه ٣١ ، وانظر الكتاب ٢٤٣/٢ (استشهد به سيبويه على ترخيم ضباعة والوقف على الألف بدلاً من الهاء) المقتضب ٩٤/٤ ، الأصول ٨٣/١ ، اللمع ٣٧ ، المفصل ٣١٥ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٤٣٠/١ ، التخمير ٢٨٥/٣ ، البسيط في شرح الجمل ٧٢١/٢ ، التذييل والتكميل ١٨٥/٤ ، مغني اللبيب ١١٧/٢ ، همع المواع ٩٣/٢ ، خزانة الأدب ٢٨٧/٩ .

(٦) رأي الزمخشري أن هذا البيت مقلوب والأصل : ولا يك موقفاً منك الوادعُ ، ووافقه ابن أبي الربيع الذي رأى أنه مقلوب لضرورة القافية ، لأن القوافي منصوبة ولا يقع الإقواء بين المنصوب والمرفوع . انظر المفصل ٣١٥ ، البسيط في شرح الجمل ٧٢١/٢ .

الرأي الثاني : حكم على الإخبار بالمعرفة عن النكرة بالفساد ، معللاً هذا الحكم بأنه عكس للكلام مستثنياً جوازه في حاله واحدة ، وهي إذا كان الاسم جنساً وقد أفاد وهو نكرة ما أفاده وهو معرفة ، وقصر جواز هذه الحالة على الشعر ، وهذا رأي ابن خروف ^(١) .

وقد ردّ على شواهد أصحاب الرأي الأول بأنه لا ضرورة فيها ، حيث وضح أن بيت حسان بن ثابت لا ضرورة فيه ؛ لأنه يجوز رفع (المزاج) و (العسل) على الابتداء والخبر ، ويضمّر في (يكون) ضمير الشأن ^(٢) ، وقال بعد هذا الوجه : " وهو من أحسن الكلام " ^(٣) ثم ذكر وجهاً آخر وهو رفع (المزاج) ونصب (العسل) على الاسم والخبر ، ورفع (الماء) بإضمار فعل تقديره : ومازجها ^(٤) .

كما أكد على أن بيت القطامي لا ضرورة فيه أيضاً ؛ لأن الشاعر يستطيع أن يقول : " ولا يك موقفك منك الوداعاً " ، وأشار إلى أنه قد روي ذلك ^(٥) .

الرأي الثالث : جَوَّز الإخبار بالمعرفة عن النكرة في باب (كان) اختياراً ، فلم يقصره على ضرورة الشعر ، وهذا هو رأي ابن مالك ^(٦) ، وتابعه الرضي ^(٧) . واشترط ابن مالك لجواز ذلك شرطين :

(١) انظر شرح جمل الزجاجي له ٤٢٦/١ .

(٢) ذكر هذا الوجه ابن السيرافي عن بعضهم ، وقال بجوازه ، انظر شرح أبيات سيويه ١٧٦/١ .

(٣) شرح جمل الزجاجي له ٤٢٧/١ .

(٤) نسبت هذه الرواية والتوجيه لأبي عثمان المازني ، انظر المقتضب ٩٢/٤ شرح أبيات سيويه ١٧٦/١ ، النكت ٦٥ .

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي له ٤٣٠/١ .

(٦) انظر شرح التسهيل ٣٥٥/١ - ٣٥٦ . رأي ابن مالك مبني على تفسيره للضرورة بما لا مندوحة للشاعر عنه (انظر شرح التسهيل ٢٠٢/١) ، والضرورة عند الجمهور تعني : ما أتى في الشعر على خلاف ما يجوز في النثر وإن كان عنه مندوحة (انظر ضرائر الشعر ١٣) . وهذا الاستنتاج ورد في خزانة الأدب ٢٨٨/٩ .

(٧) انظر شرحه على الكافية ٢٢٠/٥ - ٢٢٣ .

١ - حصول الفائدة .

٢ - كون النكرة غير صفة محضة^(١).

ورأى أن المحسن لجوازه شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول ، فكما جاز في باب الفاعل أن يغني تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع جاز في باب (كان) وأخواتها ذلك^(٢). ورأى الرضي أن المحسن لجوازه أيضاً عدم اللبس في باب (كان) وأخواتها لاختلاف إعراب الجزأين^(٣).

وذكر ابن مالك أن الشواهد التي استشهد بها أصحاب الرأي الأول جاز فيها الإخبار بالمعرفة عن النكرة اختياراً ، فلم يكن هناك ضرورة دعت الشاعر لفعل ذلك ، فحسان بن ثابت لم يكن مضطراً للإخبار بالمعرفة عن النكرة لتمكنه من أن يقول : يكون مزاجها عسل وماء ، فيجعل اسم يكون ضمير (سيئة) ، ويجعل (مزاجها عسل) جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب خبر يكون . وكذلك القطامي لم يكن مضطراً لاستطاعته أن يقول : ولا يك موقفي منك الوداعا ، أو : ولا يك موقفنا الوداعا^(٤) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

وجه شراح بيت المتنبي قوله : " فلا برحتي روضة وقبول " توجيهين متضادين : التوجيه الأول : أن (لا برح) ناقصة ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، وأن معناها (لا زال) ، وهذا هو توجيه ابن جني ، وهو أيضاً التوجيه الأول لابن سيده والذي حكم عليه بالرجحان .

وعلل ابن جني جعل (روضة) اسماً لـ (لا برح) وهي نكرة ، وجعل ياء المتكلم خبرها وهي معرفة بالضرورة الشعرية ، فالأصل : فلا برحتُ روضةً وقبولاً ، لكن القافية المضمومة دعت إلى هذا القلب بين الاسم والخبر خاصة أن الإقواء بين المرفوع والمنصوب

(١) انظر شرح التسهيل ٣٥٦/١ .

(٢) انظر المرجع السابق .

(٣) انظر شرحه على الكافية ٢٢١/٥ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٣٥٦/١ .

متعذر . قال : " أي : إذا كنتم تؤثرون شم الرّوح في الدنيا وملافاة نسيمها فلازلت روضةً وقبولاً ، وهي الريح التي تجيء من وراء القبلة ندية انجذاباً إلى هواكم ومصيراً إلى ما تؤثرونه ، ويكون سبب الدنو منكم ، وجعل الاسم نكرة والخبر معرفة لأجل القافية " (١) .

كما فسّر ابن سيده معنى البيت بما فسرّه ابن جني ، ثمّ وضع السبب الذي دعاه إلى الحكم على هذا التوجيه بالرجحان ، وهو أنه الأبلغ في تصوير المعنى المراد ، قال بعد أن وضع المعنى : " وقوله : (فلا برحتني روضة و قبول) إذا شئت قلت : أراد فلا برحتُ روضةً وقبولاً ، فعكس فجعل المعرفة الخبر وهي (ني) والنكرة الاسم وهي روضة وقبول وإن شئت قلت : ... و الأول أبلغ ؛ لأنه على ذلك القول يجعل نفسه ذات الروضة ويتمنى الخروج من النوع الحيواني الإنساني إلى النوع النباتي إثارةً لهواهم واختياراً لقرهم " (٢) .

التوجيه الثاني : أن (برح) تامة ، وأن معناها لا فارقتي أو لا زاولتني ، فتكون متعدية إلى مفعول وهو ياء المتكلم ، وتكون (روضة) فاعلاً ، وهذا توجيه أبي القاسم الأصفهاني ، وأبي العلاء المعري ، والزوزني ، وابن فورجة ، وابن سيده — وهو التوجيه الثاني له وهو المرجوح عنده — ، والواحدي ، وأبي المرشد المعري ، وابن القطاع الصقلي .

وقد أورد أبو القاسم الأصفهاني قول ابن جني ثمّ خطأه في قوله بأن (لا برح) بمعنى (لا زال) ، وبين أن الصحيح أن تكون (لا برحتني) بمعنى (لا فارقتي) (٣) .

وذكر أبو العلاء المعري أقوالاً عديدة في بيان معنى بيت المتنبي ، مبيناً أن الأولى كون (لا برح) فعلاً تاماً ، قال : " والمعنى : إذا كانت الحياة وشم الرّوح يقربني إليكم ، فلا فارقتي حياة ولا برحت مكاني روضة وقبول ؛ لأنها تكون سبباً إلى انتشاق روائحكم ، وهذا تأكيد لعذره في الحياة بعدهم ؛ لأنه يجد في الحياة أسباباً تقربه منهم : من نسيم محبوبته ، وامتزاج أنفاسه بأنفاسها ، ووصول القبول من جهته ، وغير ذلك .

وقيل : إن (أدنى) اسم بمعنى أقرب ، يعني : أن شم الروح إذا كانت أقرب إليكم قرب المسافة وأدنى إلى جهتكم ، فلا فارقني الذي هو قريب منكم .

(١) الفسر المجلد الثاني ٣/٨١١ - ٨١٢ ، وانظر المآخذ ١/٢٠٦ ، ٥/٢٣٢ .

(٢) شرح مشكل شعر المتنبي لابن سيده ٢٢٧ .

(٣) انظر الواضح في مشكلات شعر المتنبي ٦٢ .

وقيل : أراد بالقرب قرب المحبة دون المسافة ، ومعناه : إذا كان شم الروح أقرب إلى قلوبكم ، وأشبه بإيثار محبتكم ، فلا فارقتي الروضة والقبول ، حتى لا أكون مفارقاً ما تهدون وتؤثرون .

وقيل : معناه إذا لم يكن من فراقكم إلا التعلل بالنسيم شهوة لما كان ينالني من الفرح بقربكم ، فلا فارقتي روضة وقبول يهيج ذلك النسيم لي لأشتمه ، ومعناه : إني أَرْضَى بقليل الراحة من الشوق إذا لم أصل إلى الحبيب . والأولى في (برحتني) أن يكون فعلاً تاماً كفارقتي ، فيكون (روضة) رفعاً به ولا يحتاج إلى الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ ﴾ ^(١) " ^(٢) ، ثم ذكر قول ابن جني .

ووجه الزوزني نقداً لاذعاً لابن جني ، فبعد أن نقل كلامه قال : " شد ما توعر في إعرابه حتى تقعر ! وكيف يكون الرجل روضة وقبولاً حتى يصل خليلاً ؟ وهبه صار قبولاً وروضة فما فائدة في الدنو منهم ، ولا راحة حينئذٍ له في الوصل ، ولا ألم في الهجر ، ولا علم بهذا وذاك ، ولا إحساس لهما ؟

وعندي أنه يقول : إذا كان شم الروح أدنى إليكم وأقرب من إيثاركم وهو اكتم ومحبتكم فلا فارقتي ولا زايلتني روضة وقبول حتى يكون ما تؤثرونه وتحبونه من هذا النسيم جامعاً بيني وبينكم ... " ^(٣) وكما هو واضح ، فالمعنى الذي ذكره هو المعنى الثالث الذي ذكره أبو العلاء المعري .

وشاركه ابن فورجة في النقد الموجه للمعنى الذي ذكره ابن جني متسائلاً عن السبب في جعل الخبر معرفة والاسم نكرة في الوقت الذي منع النحويون من إجازة ذلك إلا في الشاذ النادر ، مع أن معنى البيت يحصل من غير هذا التمثل ، ثم ذكر المعنى الذي يراه صحيحاً ، وهو المعنى الرابع الذي ذكره أبو العلاء المعري ^(٤) .

(١) سورة يوسف : من الآية ٨٠ .

(٢) معجز أحمد ٣/٣٣٤ .

(٣) قشر الفسر ٢/٢٣٨ .

(٤) انظر الفتح على فتح أبي الفتح ٢٢٦ - ٢٢٧ .

وفعل الواحدي ما فعله السابقون من رفض المعنى الذي ذكره ابن جني ، حيث قال بعد نقله لكلامه : " ومن يفسر هذا البيت مثل هذا التفسير فقد فضح نفسه وغرّ غيره " .^(١) ثم نقل كلام ابن فورجة واستحسنه .

أما أبو المرشد المعري فقد أشار إلى أن معنى بيت المتنبي لم يتوصل له إلا رجل واحد ، قال بعد أن نقل كلام ابن جني : " لم يكشف معنى هذا البيت إلا رجل يعرف بالمخزومي^(٢) له تصنيف في شعر أبي الطيب ، وذلك أن الشاعر قال : إنّ رحيلاً واحداً حال بيننا ، وهو الرحيل في الدنيا ، وبعده رحيل ثانٍ وهو الموت . فإن يكن بيننا رحيل واحد أقرب من أن يكون بيننا رحيلان ، فدعا لنفسه بالحياة ؛ لأنه ما دام يشم الرّوح فهو أقرب إليهم منه إذا صار تحت الأرض"^(٣) ثم نقل كلام ابن فورجة .

وفسر ابن القطاع الصقلي معنى البيت بتفسير قريب للمعنى الأول الذي ذكره أبو العلاء المعري ، قال ابن القطاع : " برح هنا بمعنى زال ، يقول : إذا بعدتم ولا أصل إليك إلا بشم الرّوح الذي يشبه رائحة نسيمكم ، فلا فارقتي روضة وقبول يأتيني برائحكم ، وقد دعا لنفسه بالحياة ، فإنه ما دام حياً جاءته الرياح بروائح أحبته ، لأن قبله : ... وفي الموت من بعد الرحيل رحيل"^(٤)

موقف المهلبى من شراح البيت

رأي المهلبى أن (برح) في بيت المتنبي هي (برح) التامة ، وأن معنى (فلا برحتني) : فلا زيلتني ، ويكون بهذا التوجيه موافقاً لأصحاب التوجيه الثاني ومخالفاً لتوجيه ابن جني . إلا أنه وجه اعتراضاً للواحدى رافضاً المعنى الذي ذكره رفضاً قاطعاً ، ومبيناً أن الصحيح أن يكون معنى البيت مترتباً على البيت الذي قبله ، قال في مأخذه على شرح

(١) شرح ديوان المتنبي ٥١٤ ، وانظر المآخذ ٢٣٢/٥ .

(٢) وهو أبو محمد طاهر بن الحسين بن يحيى البصري المخزومي ، وشرحه هو " فتق الكمائم في تفسير شعر المتنبي " .

(٣) تفسير أبيات المعاني ١٨٥ .

(٤) شرح المشكل من شعر المتنبي ، المورد ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، ٢٥٤-٢٥٥ .

الواحدى : " وأقول : إنه خطأ ابن جني وأخطأ هو أيضاً في المعنى ، ولم يلابسه أدنى ملابسه ، ولا قاربه أدنى مقاربة ، وإنما هذا البيت مرتب على البيت الذي قبله ، وهو قوله : وإن رحيلاً واحداً حال بيننا وفي الموت من بعد الرحيل رحيلٌ يقول : رحيل واحد حال بيننا وهو الفراق ، وثمَّ رحيل ثانٍ وهو الموت ، وهو أطول وأبعد من رحيل الفراق . ثم قال : فإذا كان شمُّ الرُّوح أدنى إليكم ؛ أي : إذا كان للرحيل الذي يُشَمُّ معه رَوْحُ الحياة أدنى إليكم ، وهو رحيل الفراق ، فلا زايلتني روضة وقبول أشمهما لطبيهما لأنَّ بهما بقاء روح الحياة عليّ ، أو زيادتهما فيّ ، فأكون بهذا الرحيل أقرب إليكم من الرحيل الثاني وهو رحيل الموت . فهذا المعنى الذي يقتضيه اللفظ ويدل عليه لا ما ذُكر ، وما أعلم أحداً ذكره قبلي !"^(١) .

وكما يبدو فإن المعنى الذي ذكره هو المعنى نفسه الذي ذكره المخزومي فيما رواه أبو المرشد المعري^(٢) .

أثر مأخذ المهلبى في معنى البيت

ظهر مما سبق أن المهلبى قد خالف الواحدى في تفسيره لمعنى بيت المتنبي ، حيث خطأ المعنى الذي ذكره ، وهذا ظاهر في قوله : " إنه خطأ ابن جني وأخطأ هو أيضاً في المعنى ، ولم يلابسه أدنى ملابسة ، ولا قاربه أدنى مقاربة " .

وهذا الخلاف قد أثر على المعنى ، فالمعنى الذي يرتضيه الواحدى هو أنه إذا لم يكن من فراق أحبته إلا التعلل بالنسيم ، فلا فارقه روضة وقبول يهيج له ذلك النسيم فيعوضه عن فقدان أحبته . أما المعنى الذي يرتضيه المهلبى فهو أنه إذا كان رحيل الفراق أقرب إلى أحبته من رحيل الموت ، فلا زايسته روضة وقبول يشمهما ؛ لأن ذلك يدل على بقائه على قيد الحياة .

(١) ٢٣٣/٥ .

(٢) انظر ما سبق نقله من تفسير أبيات المعاني لأبي المرشد المعري ١١٨ .

ولعل الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن جني من أن (لا برح) في بيت المتنبي ناقصة ، وأن معناها : لا زال ، واسمها (روضة) وخبرها (ياء المتكلم) ، وقد جعل الاسم نكرة والخبر معرفة على سبيل القلب ، فالمراد : فلا برحت روضةً وقبولاً ؛ لأن النكرة إذا جعلت اسماً بلا مسوغ فإن المراد بها القلب ^(١) .

وإنما رُجِّح توجيه ابن جني للأسباب التالية :

١- أن النحاة أجازوا القلب للضرورة ، قال ابن عصفور : " والقلب للضرورة جائز باتفاق ، وإنما الخلاف في جوازه في الكلام " ^(٢) ، وقال ابن هشام : " من فنون كلامهم القلب ، وأكثر وقوعه في الشعر " ^(٣) ثم ذكر شواهد عليه من القرآن والشعر . وقد أورده أبو سعيد السيرافي في كتابه (ما يحتمل الشعر من الضرورة) تحت باب " التقديم والتأخير " ، قال : " اعلم أن الشاعر ربما يُضطر حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه ، ويزيله عن مقصده الذي لا يحسن في الكلام غيره ، ويعكس الإعراب ، فيجعل الفاعل مفعولاً ، والمفعول فاعلاً ، وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه " ^(٤) .

٢- أن الضرورة التي دعت إلى هذا القلب في بيت المتنبي هي القافية ؛ لأنها مرفوعة ولم يثبت الإقواء على قبحه إلا بين المرفوع والمخفوض ، فاحتاج إلى رفع (قبول) وهي معطوفة على (روضة) ، مما دعا إلى رفعها ، فجعلت اسماً لـ (لا برح) .

٣- أن المعنى الذي نتج من توجيه ابن جني هو الأبلغ ؛ لأنه على هذا المعنى يدعو لنفسه أن يكون ذات الروضة ، فيخرج من النوع الإنساني إلى النوع النباتي إيثاراً لهوى أحبته واختياراً لقربهم — كما أشار إلى ذلك ابن سيده — ^(٥) .

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤١٠/١ ، التذييل والتكميل ١٩٧/٤ .

(٢) شرح جمل الزجاجي له ٤١٠/١ ، وانظر التذييل والتكميل ١٩٧/٤ .

(٣) مغني اللبيب ٤٦٠/٢ .

(٤) ٢٠٩ .

(٥) انظر شرح مشكل شعر المتنبي لابن سيده ٢٢٧ .

التضمنين وأثره في تعدية الفعل اللازم

قال المتني :

فَشِمَ فِي الْقُبَّةِ الْمَلِكَ الْمُرَجَّى فَأَمْسَكَ بَعْدَ مَا عَزَمَ اِنْسِكَاباً^(١)

هذا البيت ثاني بيتين يصف بهما قبة مجلس ، كان أبو علي الحسن بن عبيد الله جالساً فيه ، والبيت السابق له هو :

تَعَرَّضَ لِي السَّحَابُ وَقَدْ قَفَلْنَا فَقُلْتُ إِلَيْكَ إِنْ مَعِيَ السَّحَابَا

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " عزم انسكابا " ، إذ وقع خلاف حول حكم (عزم) من حيث اللزوم والتعدي .

موقف النحاة من هذه المسألة

التضمنين في اللغة : الإيداع ، جاء في الصحاح : " ضمنت الشيء ضماناً به فأنا ضامن وضمين ، وضمنته الشيء تضميناً فتضمنه عني به مثل : غرمته ، وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمنتها إياه " ^(٢) . وجاء في اللسان : " وضمن الشيء أودعه إياه كما تودع الوعاء المتاع والميت القبر وقد تضمنه هو " ^(٣) .

والتضمنين في الاصطلاح النحوي له غير تعريف ، من ذلك تعريف ابن هشام : " وقد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمي ذلك تضميناً " ^(٤) ، ومنه أيضاً تعريف

(١) هذا البيت من الوافر ، وهو في المآخذ ٣٧/٢ ، ١٩/٣ ، ٣٩/٤ .

(٢) (ضمن) .

(٣) (ضمن) .

(٤) مغني اللبيب ٤٤٦/٢ . وانظر حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي ١٣/١ .

الدسوقي في حاشيته: "إلحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو في الجملة باتحاد أو تناسب"^(١).

وقد ورد التضمنين بصوره المختلفة في كلام العرب كثيراً ، قال ابن جني : " ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به ، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً "^(٢)، وممن أشار إلى كثرة ورود ابن الشجري ^(٣)، وابن هشام ^(٤).

لقد قرر النحاة أن التضمنين واقع في اللغة ، وأنه ركن من أركان التعليل لبعض المسائل النحوية ^(٥)؛ لذلك تعددت صور وقوعه ، فهو يقع في الأسماء ، والحروف ، والأفعال .

فمن وقوع التضمنين في الأسماء قوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ ^(٦) فضمن (حقيق) معنى (حريص) ^(٧)؛ لأن تحري الحق يقتضي الحرص . ومن صور وقوعه في الأسماء تعليل بناء بعض الأسماء المبنية ، وذلك أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف ، وهو ما يسمى بالشبه المعنوي ، من ذلك مثلاً بناء (متى) الشرطية لتضمنها معنى (إن الشرطية) ^(٨).

ومن وقوعه في الحروف تضمنين حرف جر معنى حرف جر آخر ، وهو ما يعرف بتناوب حروف الجر ، وذلك على مذهب الكوفيين ^(٩).

(١) حاشية الدسوقي ٥٣٠/٣. ينقص تعريف ابن هشام علة التضمنين ، وهو ما أشار إليه الدسوقي بقوله : " لتضمنها معناها " ، وينقص تعريف الدسوقي الهدف من التضمنين ، وهو ما أشار إليه ابن هشام بقوله : " فيعطونه حكمه " .

(٢) الخصائص ٩٤/٢.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري ٢٢٣/١.

(٤) انظر مغني اللبيب ٤٤٧/٢.

(٥) انظر التضمنين في العربية لأحمد حسن حامد ٤١.

(٦) سورة الأعراف : من الآية ١٠٥.

(٧) انظر البحر المحيط ٣٥٥/٤-٣٥٦.

(٨) انظر أوضح المسالك ٢٩/١.

(٩) انظر الاقتضاب ٢٦٢/٢، الجني الداني ٢٤٨، مغني اللبيب ١٣٥/١، التصريح ١٦/٣، همع الهوامع ٤١٥/٢.

أما وقوع التضمين في الأفعال فإن أشهر صورته وقوعه في باب التعدي وال لزوم ، والفعل المتعدي : هو الناصب مفعولاً به دون حاجة إلى تقدير حرف جر ، أما الفعل اللازم : فهو ما لا بد له من حرف الجر ^(١).

وقد عرف مجمع اللغة العربية بالقاهرة التضمين في باب التعدي وال لزوم بقوله : " التضمين : أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعدية وال لزوم " ^(٢).

ويستعمل التضمين في باب التعدي وال لزوم بأوجه عديدة ، منها ^(٣) :

١- أن يجعل الفعل اللازم متعدياً ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعَزِّمُوا عُقَدَةَ النَّكَاحِ ﴾ ^(٤) الفعل (عزم) لازم ، يقال : عزمت على الأمر ، ولكنه عداه في الآية الكريمة لتضمنه معنى الفعل (تقطعوا) ^(٥) أو الفعل (تنووا) ^(٦).

٢- أن يجعل الفعل المتعدي لازماً ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ ^(٧) فالفعل (خالف) متعدي بنفسه ، يقال : خالف زيدٌ عمراً ، لكنه لما تضمن معنى الفعل (خرج) عدي في الآية بحرف الجر (عن) ^(٨).

٣- أن يتعدى الفعل بحرف جر بعد استكمال معمولاته ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ ^(٩) فالفعل (يعلم) يتعدى إلى مفعول واحد وقد استوفاه ،

(١) شرح التسهيل ١٤٨/٢-١٤٩.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ، الجزء الأول ، ص ١٨٠ . ينقص تعريف المجمع علة التضمين " لتضمنه معناه " .

(٣) انظر مغني اللبيب ٤٤٦/٢ ، التضمين في النحو العربي لمنيرة الحمد ٤٥٤.

(٤) سورة البقرة : من الآية ٢٣٥.

(٥) انظر الكشاف ١٣٨ .

(٦) انظر البحر المحيط ٣٩٤/١.

(٧) سورة النور : من الآية ٦٣.

(٨) انظر أمالي ابن الشجري ٢٢٤/١.

(٩) سورة البقرة : من الآية ٢٢٠.

وهو المفسد ، ولكنه عدي بعد استيفاء معموله بـ (من) ، وذلك لتضمنه معنى الفعل (يميز)^(١).

٤- أن يتعدى الفعل بغير الحرف الذي عدي به ، وقد وضحه ابن جني بقوله : " اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بحرف آخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه "^(٢). من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾^(٣) فالفعل (تعدو) يتعدى بـ (على) ، يقال : عدا عليه عدواً وعدواً ظلمه^(٤) ، ولكنه عدي بـ (عن) لتضمنه معنى الفعل : نبا وعلا في قولك : نبت عنه عينه ، وعلت عنه عينه إذا اقتحمته ولم تعلق به^(٥).

والتضمين باعتباره وسيلة من وسائل تعدية الفعل يتميز عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ، من ذلك الفعل (ألوت) _ بقصر الهمزة _ بمعنى قصرت ، فإنه فعل لازم ، لكنه في قولهم : لا آلوك نصحاً ، ولا آلوك جهداً ، متعدٍ إلى مفعولين ؛ وذلك لتضمنه معنى الفعل (لا أمنعك) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا يَأْتُونُكُمْ حَبَالاً ﴾^(٦) . كما عدي (أخبر) و (خبر) و (حدث) و (أنبأ) و (نبأ) إلى ثلاثة لما ضمنت معنى (أعلم) و (أرى) بعد ما كانت متعدية إلى واحد^(٧).

(١) انظر مغني اللبيب ٤٤٦/٢ .

(٢) الخصائص ٩٢/٢ .

(٣) سورة الكهف : من الآية ٢٨ .

(٤) القاموس المحيط (عدا) .

(٥) انظر الكشف ٦١٨ .

(٦) سورة آل عمران : من الآية ١١٨ .

(٧) انظر مغني اللبيب ٢١٤/٢-٢١٥ ، حاشية الصبان ٩٧/٢ ، حاشية الدسوقي ١٦٨/٣ .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

ذهب بعض شراح بيت المتنبي إلى أن الفعل (عزم) فعل لازم يتعدى بحرف الجر (على) ، فيقال : عزمتُ على الارتحال ، كما يستعمل مع (أن والفعل) ^(١) ، فيقال : عزمت أن أرتحل ، كما ذهبوا إلى أنه قد يرد متعدياً بنفسه ، وإن كان ذلك قليلاً ، فقد جاء في بيت المتنبي متعدياً بنفسه ، وذلك في قوله : عزم انسكاباً ، حيث نصب (انسكاباً) مفعول به ؛ وذلك لتضمنه معنى فعل متعدٍ وهو (قطع) و (أمضى) .

قال أبو العلاء المعري : " وأكثر ما يستعملون (عزمتُ) و (عَزَمَ) مع حرف الخفض ، أو مع (أن والفعل) ، فيقولون : عزمتُ على الارتحال ، وعزمت أن أرتحل واحداً ، ولا يكادون يقولون : عزمتُ الارتحال ، إلا أن ذلك جائز ، لأن العزم القطع والإمضاء " ^(٢) . ووافقته التبريزي فيما ذهب ^(٣) .

أما الكندي فقال : " عزم : يتعدى بحرف الخفض وهو الأصل ، وقد يحذفون الحرف فيتعدى بنفسه " ^(٤) وكلامه محتمل لأمرين :

١ - أنه يريد أن الفعل (عزم) قد يتعدى بنفسه ، فينصب ما بعده مفعول به ، ويكون ذلك من إجراء اللازم مجرى المتعدي . وبهذا يوافق أبا العلاء المعري والتبريزي .

٢ - أو أنه يريد أن الفعل (عزم) قد يحذف حرف الجر بعده ، فيصل (عزم) إلى ما بعده اتساعاً .

موقف المهلبى من شراح البيت

خالف المهلبى أبا العلاء المعري والتبريزي فيما ذهبوا إليه من القول بأن (عزم) الوارد في بيت المتنبي متعدٍ ، لتضمنه معنى فعل متعدٍ وهو (قطع) أو (أمضى) ، وأن

(١) عند استعمال (عزم) مع (أن والفعل) فإنه يظل لازماً ؛ لأنه يطرد حذف حرف الجر مع أن وأن ، ومذهب الخليل والكسائي أنها تكون في محل جر ، ومذهب سيويه والفراء أنها في محل نصب . انظر شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

(٢) اللامع العزيمي ١١٠/١ ، وانظر المآخذ ٣٧/٢ .

(٣) انظر الموضح ٥٧/١ ب ، المآخذ ١٩/٣ .

(٤) الصفوة ٤٣٣/١ ، وانظر المآخذ ٤٠/٤ .

كلمة (انسكاباً) تكون مفعولاً به ، فقد رفض ما ذهباً إليه معللاً هذا الرفض بأن الفعل (عزم) إنما هو فعل لازم ، واستدل على لزومه بآية وبيت من الشعر ، ورد فيهما الفعل (عزم) لازماً ، ثم رأى أن كلمة (انسكاباً) تعرب مفعولاً له ، أو مصدرًا في معنى الحال . قال المهلبى : " وأقول : إنه ظن أن قوله (انسكاباً) من قوله : (عزم انسكاباً) : مفعول به ، فتأول (عزم) بمعنى (قطع) ليعديه ، وليس كذلك ، وإنما هو مفعول له ، أو مصدر في معنى الحال ؛ لأن (عزم) غير متعدٍ ، لقول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ ^(١) وقول الشاعر :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مِنْ يَسُودُ ^(٢) ^(٣) .

كما رد المهلبى على ما ذكره الكندي من القول بأن (عزم) يتعدى بحرف جر ، ولكن قد يحذف حرف الجر فيتعدى بنفسه ، وما يتضمن كلامه من الاحتمالين السابقين بقوله : " وأقول : إن كان أراد بأن (عزم) تعدى ها هنا إلى (انسكاباً) تعدي المفعول به فليس كذلك ؛ لأن (انسكاباً) ها هنا مصدر في موضع الحال . وإن أراد غير ذلك فلا فرق بينه وبين غيره من الأفعال في حذف الجار وإيصال الفعل إلى ما بعده اتساعاً " ^(٤) .

أثر مأخذ المهلبى في معنى البيت

صرح المهلبى بتخطئته لما ذهب إليه أبو العلاء المعري والتبريزي من جعل الفعل (عزم) في بيت المتنبي فعلاً متعدياً ، وذلك عن طريق التضمن ، وأعلن هذه التخطئة عند قوله :

(١) سورة آل عمران : من الآية ١٥٩ .

(٢) البيت من الوافر ، وهو لأنس بن نُهَيْكٍ أو لأنس بن مدركة الخثعمي ، انظر الكتاب ٢٧٧/١ ، المقتضب

٤٣٥/٤ ، الخصائص ٢٧٢/٢ ، أمالي ابن الشجري ١٨٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٣ ، لسان العرب (صبح) ،

الدر المصون ٥٥٢/١ ، خزانة الأدب ٨٧/٣ .

(٣) المأخذ ٣٧/٢ .

(٤) المأخذ ٤٠/٤ .

" وليس كذلك " ، حيث إن الفعل (عزم) فعل لازم ، مستشهداً على هذا بآية كريمة وبيت من الشعر ، ورد فيهما (عزم) فعلاً لازماً .

أما معنى البيت فإن المتنبي يقول : قلت للسحاب انظر إلى الملك المرجى في القبة ، إن شككت في قولي ، فإنه أكرم منك ! فلما نظر إليه السحاب علم صدق قولي فأمسك بعد أن عزم على أن ينسكب خجلاً واستحياءً ^(١) .

وقد تأثر معنى البيت وازداد قوة بالتضمين ، وهذا ناشئ من فائدة التضمين وأثره في المعنى ، والتي تكمن في دلالة الكلمة على معنيين في وقت واحد ، فتؤدي الكلمة معناها الأصلي والمعنى الجديد الذي اكتسبته بالتضمين ^(٢) ، يقول الزمخشري : " فإن قلت : أي غرض في هذا التضمين ؟...قلت : الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين ، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ " ^(٣) .

ولعل الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو العلاء المعري و التبريزي من القول بأن الفعل (عزم) في بيت المتنبي متعدٍ لتضمنه معنى فعل متعدٍ وهو (قطع) أو (أمضى) ، وهذا الترجيح مستند إلى الأسباب التالية :

١ - نصت بعض المعجمات اللغوية على أن من معاني (العزم) القطع ، جاء في الصحاح : " عزمْتُ على كذا عَزْماً وعَزْماً بالضم وعزيمة وعزيماً ، إذا أردت فعله وقطعت عليه " ^(٤) ، وجاء في القاموس المحيط : " عزم على الأمر يعزم عزمًا...: أراد فعله وقطع عليه أو جَدَّ في الأمر " ^(٥) .

(١) معجز أحمد ٤١٤/٢ .

(٢) انظر مغني اللبيب ٤٤٦/٢ .

(٣) الكشف ٦١٨ .

(٤) الصحاح (عزم) .

(٥) القاموس المحيط (عزم) .

٢- جاء في لسان العرب أن العرب قد نطقت بالفعل (عزم) لازماً ومتعدياً ، قال ابن منظور : " قال ابن بري : ويقال : عزمْتُ على الأمر و عزمْتُهُ ... والعرب تقول : عزمْتُ الأمر وعزمْتُ عليه "(١).

٣- أن الفعل (عزم) قد ورد في بعض الشواهد متعدياً ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ ﴾ (٢) ، قال السمين الحلبي عن هذه الآية : " في نصب الطلاق وجهان : أحدهما : أنه على إسقاط الخافض ؛ لأن (عزم) يتعدى بـ (على) ،... والثاني : أن تضمن (عزم) معنى (نوى) ، فينتصب مفعولاً به "(٣) .

ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعَزِّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾ (٤) قال الزمخشري عن هذه الآية : " معناه : ولا تعزموا عقد عقدة النكاح ، وقيل : معناه : ولا تقطعوا عقدة النكاح ، وحقيقة العزم القطع ، بدليل قوله عليه السلام : (لا صيام لمن لم يعزم الصيام من الليل) (٥)" (٦) ، وقال ابن هشام : " وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعَزِّمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾ أي : لا تنووا ؛ ولهذا عدي بنفسه لا بعلى "(٧).

ومن ورود عزم في الشعر متعدياً قول الأسود بن عمار النوفلي :
وقولا لها هذا الفراق عَزَمْتِهِ فهل موعداً قبل الفراق فَيَعْلَمَا (٨)

(١) لسان العرب (عزم) .

(٢) سورة البقرة : من الآية ٢٢٧ .

(٣) الدر المصون ٥٥٢/١ ، وقد سبقه إلى القول بالتضمنين في هذه الآية أبو حيان انظر البحر المحيط ٣٩٤/١ .

(٤) سورة البقرة : من الآية ٢٣٥ .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الصوم باب النية في الصيام برقم ٢٤٥٤ (٣٢٩/٢) ، والترمذي في سننه في كتاب الصوم باب لا صيام لمن لم يعزم من الليل برقم ٧٣٠ (١٠٨/٣) ، والنسائي في كتاب الصوم باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك برقم ٢٣٣٧ (١١٦/٢) ، وابن ماجه في كتاب الصوم باب ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم برقم ١٧٠٠ (٥٤٢/١) . وكلهم رووه بروايات مختلفة .

(٦) الكشف ١٣٨ .

(٧) مغني اللبيب ٤٤٦/٢ .

(٨) انظر الأغاني ١٦٧/١٤ ، لسان العرب (عزم) ، تاج العروس (عزم) ، فالفعل (عزمته) قد تعدى إلى هاء غير المصدر .

- ٤- أن التضمين يعد وسيلة من وسائل تعدية الفعل اللازم^(١) .
- ٥- أن للتضمين فائدة في الكلام وأثراً في المعنى ؛ لأن الكلمة بالتضمين تدل على معنيين في وقت واحد ، حيث تؤدي الكلمة معناها الأصلي والمعنى الجديد الذي اكتسبته . قال أحد الباحثين : " فالغرض من التضمين إفراغ اللفظين إفراغاً حتى كأن أحدهما سبك في الآخر ، فالمعنى لا يأتيك مصرحاً بذكره ، مكشوفاً عن وجهه ، بل مدلولاً عليه بغيره ، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ، فالكلمتان مقصودتان معاً قصداً وتبعاً "^(٢) .
- ٦- أن القول بأن (عزم) في بيت المتنبي قد توصل إلى (انسكاباً) بحذف الجار يعد قولاً ضعيفاً ، قال ابن عصفور : " وينبغي أن يعلم أنه ما كان من هذه الأفعال متعدياً بحرف جر لا يجوز حذف حرف الجر من مفعوله ووصول الفعل إليه بنفسه إلا مع أن وأن نحو : عَجِبْتَ أَنَّكَ قائم " ^(٣) وعلل جواز ذلك بطول أن وأن بالصلة ، والطول يستدعي التخفيف ، كما ذكر أن حذف الجار قد ورد في أفعال مسموعة لا يقاس عليها ، ولم يذكر من بينها (عزم) ، وأكد على أن حذف الجار في غير ذلك يعد ضرورة شعرية .
- ٧- ترتب على قول المهلي بأن الفعل (عزم) في البيت لازم ، وأنه لم يضمن معنى فعل متعد أن أعرب (انسكاباً) مفعولاً له أو حالاً ، وهذا غير صحيح .
- أما إعراب (انسكاباً) مفعولاً له فغير صحيح ؛ لأن النحاة اشترطوا في المفعول له أن يكون مصدرأ ، مبيناً علة وقوع الفعل ، متحدأ مع عامله في الوقت والفاعل ، فإن فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل^(٤) ، وكلمة (انسكاباً) هنا لم تبين علة وقوع الفعل (عزم) ، كما أنها لم تتحد معه في الوقت .
- وأما إعرابه حالاً فغير صحيح أيضاً ؛ لأن الحال تنقسم — حسب الزمان — ثلاثة أقسام^(٥) :

(١) انظر مغني اللبيب ٢/٢١٤ .

(٢) التضمين النحوي في القرآن الكريم لحمد نديم فاضل ١/١٠٦ .

(٣) شرح جمل الزجاجي له ١/٣١٠-٣١٢ .

(٤) انظر اللمع ٥٨ ، الفصل ٧٧ ، شرح ابن عقيل ١/٥٢٠-٥٢١ ، همع الهوامع ٢/١٣٠ .

(٥) انظر مغني اللبيب ٢/١٣٤ ، همع الهوامع ٢/٣١٩ ، حاشية الدسوقي ٣/٣٨ .

١- الحال المقارنة : وهي الواقعة في زمن العامل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾^(١) .

٢- الحال المقدرة : وهي الواقعة بعد زمن العامل ، وتسمى المُتَنَظَّرَة^(٢) ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾^(٣) ؛ لأن الحلق والتقصير يقع بعد الدخول وليس في زمنه .

٣- الحال المحكية : وهي الماضية ، نحو : جاء زيدٌ أمس راكباً .
والحال في الأنواع الثلاثة إنما هي إخبار عن شيء واقع ، والانسكاب المذكور في البيت لم يقع ، فكيف يعرب حالاً ؟

(١) سورة هود : من الآية ٧٢ .

(٢) انظر اعتراض الشرط على الشرط ٤٦ .

(٣) سورة الفتح : من الآية ٢٧ .

الجملة الاسمية الواقعة حالاً

قال المتنبي :

أَمَاتَ رِيَّاحَ اللَّؤْمِ وَهِيَ عَوَاصِفٌ وَمَعْنَى الْعُلَا يُوْدِي وَرَسْمُ النَّدَى يَعْفُو^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح أبي الفرج أحمد بن الحسين القاضي ، وهو من قصيدة مطلعها قوله :

لِحَيِّيةٍ أَمْ غَادَةٍ رُفِعَ السَّجْفُ لِوَحْشِيَّةٍ لَا مَالِ لَوْحَشِيَّةٍ شَنْفُ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

وَلَا نَالَ مِنْ حُسَّادِهِ الْعَيْظُ وَالْأَذَى بِأَعْظَمَ مِمَّا نَالَ مِنْ وَفَرِهِ الْعُرْفُ

تَفَكَّرُهُ عِلْمٌ وَمَنْطِقُهُ حُكْمٌ وَبَاطِنُهُ دِينٌ وَظَاهِرُهُ ظَرْفُ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " ومعنى العلا يودي " ، إذ وقع خلاف حول نوع (الواو) .

موقف النحاة من هذه المسألة

الأصل في الحال الأفراد ، وقد يقع جملة ، وهذه الجملة قد تكون اسمية وقد تكون فعلية^(٢) ، فالاسمية نحو : نظرت إلى سعيدٍ وسيفه على كتفه ، والفعلية نحو : أقبل زيدٌ يضحك .

^(١) البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ٧٩/٣ .

^(٢) انظر المفصل ٨٢ ، أمالي ابن الشجري ١١/٣ ، توضيح المقاصد ٣٣٣/١ .

ويشترط في الجملة الواقعة حالاً ثلاثة شروط ^(١) :

الأول : أن تكون جملة الحال خبرية ، فلا يجوز وقوع الجملة الإنشائية حالاً ، وعلل الرضي ذلك بأن الهدف من ذكر الحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ، فمعنى قولك : جاءني زيد ركباً : أن المحيى الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ، أما الجملة الإنشائية فإن مضمونها ليس يقين الحصول ، فلا يمكن تخصيص مضمون العامل بوقت حصول مضمونها ^(٢) .

الثاني : ألا تكون جملة الحال مصدره بدليل استقبال ، وذلك نحو : السين ، وسوف ، و (لن) ، وأدوات الشرط ، فلا يصح أن يقال : جاء محمد إن يسأل يعط .

الثالث : أن تشتمل جملة الحال على رابط يربطها بصاحب الحال ، ورابطها إما الواو نحو : " جاء زيد والشمس طالعة " ، وإما الضمير نحو قوله تعالى : ﴿ أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ ^(٣) ، أي : متعادين ، وإما الواو والضمير نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى ﴾ ^(٤) . وهذه الواو يسميها النحويون واو الحال أو واو الابتداء ، ومعناها معنى (إذ) ^(٥) .

وقد أجاز النحويون اجتماع الواو والضمير في ربط الجملة الاسمية الحالية بصاحبها ، كما أجازوا انفراد الواو ، ولكنهم اختلفوا في انفراد الضمير ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال :

^(١) انظر شرح التسهيل ٣٥٩/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٨١/٢ ، توضيح المقاصد ٣٣٣/١ ، أوضح المسالك ٣٠٣/٢-٣٠٦ ، التصريح ٦٦٤/٢-٦٧٠ .

^(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ٨١/٢ .

^(٣) سورة البقرة : من الآية ٣٦ .

^(٤) سورة النساء : من الآية ٤٣ .

^(٥) انظر المقتضب ١٢٥/٤ ، أمالي ابن الشجري ١١/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣٨٤/١ ، شرح التسهيل ٣٥٩/٢ ، شرح ابن عقيل ٥٩٤/١ .

القول الأول : أجاز انفراد الضمير في الجملة الاسمية الواقعة حالاً ، نحو : كلمته

فوه إلى في^(١) ، وجاء زيد ثيابه عليه ، وهذا قول جمهور النحويين ، منهم : سيبويه^(٢) ، والمبرد^(٣) ، وابن جني^(٤) ، وابن الشجري^(٥) ، وابن خروف^(٦) ، وابن يعيش^(٧) ، وابن مالك^(٨) ، وأبو حيان^(٩) ، والمرادي^(١٠) ، وابن هشام^(١١) ، وابن عقيل^(١٢) .

وذهب ابن مالك إلى أبعد من هذا ، وذلك عندما أجاز الاستغناء عن الواو بنية الضمير إذا كان معلوماً ، ومثّل عليه بقولك : مررت بالبرقفيز بدرهم ؛ أي : قفّيز منه بدرهم ، وقاسه على جواز حذف الضمير الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ لكونه معلوماً ، نحو : السمنّ منوان بدرهم ؛ أي : منوان منه بدرهم^(١٣) . وقد تبعه في ذلك ابن هشام^(١٤) .

القول الثاني : عدّ انفراد الضمير في الجملة الاسمية الواقعة حالاً من

الشذوذ ، وهذا قول الفراء^(١٥) ، والزمخشري^(١٦) ، وابن الحاجب^(١٧) ،

^(١) يروى هذا المثال في كتب النحو بالرفع " كلمته فوه إلى في " ، ويروى أيضاً بالنصب " كلمته فاه إلى في " ، فالرفع على أن الحال جملة اسمية ، والنصب على أن الحال مفرد ، وهو كلمة (فاه) ، وهي جامدة مؤولة بالمشتق ، وتأويلها متشافهين . انظر الكتاب ٣٩١/١ ، الفصل ٨٠ ، ٨٢ ، الباب ٢٨٧/١ .

^(٢) انظر الكتاب ٣٩١/١ .

^(٣) انظر المقتضب ١٢٥/٤ .

^(٤) انظر سر صناعة الإعراب ٦٤١/٢ - ٦٤٢ .

^(٥) انظر أماليه ١٢/٣ .

^(٦) انظر شرح جمل الزجاجي له ٣٨٤/١ .

^(٧) انظر شرح المفصل له ٦٥/٢ .

^(٨) انظر شرح التسهيل ٣٦١/٢ - ٣٦٥ .

^(٩) انظر النكت الحسان ١٠٠ .

^(١٠) انظر توضيح المقاصد ٣٣٤/١ .

^(١١) انظر أوضح المسالك ٣٠٦/٢ ، مغني اللبيب ١٨٦/٢ .

^(١٢) انظر شرح ابن عقيل ٥٩٤/١ .

^(١٣) انظر شرح التسهيل ٣٦٧/٢ .

^(١٤) انظر مغني اللبيب ١٨٦/٢ .

^(١٥) انظر توضيح المقاصد ٣٣٤/١ .

^(١٦) انظر المفصل ٨٢ .

^(١٧) انظر شرح الوافية ٢٢٠ - ٢٢١ .

والكيشي^(١) . وذلك لأن الحال في المعنى كجزء من الجملة ولا بد فيها ما يشعر بالحالية من الواو والضمير ، والواو مما يشعر بها من أول الأمر ، بخلاف الضمير^(٢) .

ورأى الزمخشري أن انفراد الضمير نادر الوقوع ، قال : " فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم : كلمته فوه إلى فيّ ، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة " ^(٣).

القول الثالث : فصل في مسألة انفراد الضمير في الجملة الاسمية الواقعة حالاً :

١- إذا كان المبتدأ ضمير صاحب الحال ، وجبت الواو ، ولا يجوز انفراد الضمير ، نحو : جاعني زيد وهو راكب ؛ وذلك لأن جملة الحال في معنى المفرد ، فالمعنى : جاعني زيد راكباً .

٢- إذا لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال ، ننظر فإن كان الضمير متصلاً بصدر الجملة ، نحو جاعني زيد يده على رأسه ، وكلمته فوه إلى فيّ ، فلا يحكم بضعف انفراد الضمير ؛ وذلك لكون الرابط في أول الجملة وإن لم يكن مصدرًا بنفسه .

وإن كان الضمير في آخر الجملة ، كقول الشاعر :

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْعَيْبِ مَا يَدْرِي^(٤)

فهو ضعيف وقليل . وهذا قول عبد القاهر الجرجاني^(٥) ، والرضي^(٦) .

^(١) انظر الإرشاد ٢٤٣ .

^(٢) انظر الموشح في شرح الكافية لأبي بكر الحبيصي ٤٥/ب .

^(٣) المفصل ٨٢ .

^(٤) البيت من الكامل ، وهو للمُسيَّب بن عَلس ، حال الأعشى ، وقد نسب للأعشى ، انظر شعر المسيب ٣٥٢ ملحق بديوان الأعشى ، انظر سر صناعة الإعراب ٦٤٢/٢ ، دلائل الإعجاز ٢٠٣ ، أمالي ابن الشجري ٤٧٣/٢ ، ١٢/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٨٣/٢ ، لسان العرب (نصف) ، مغني اللبيب ١٨٦/٢ ، خزانة الأدب ٢٢٠/٣ ، هذه رواية نصب (النهار) على أنه مفعول به ، وتكون الجملة حالاً من ضمير (نصف) العائد إلى الغائص ، وهناك رواية رفع (النهار) على أنه فاعل فتكون الجملة حالاً منه ، ولا يكون هناك رابط ؛ لأن الضمير في (غامره) يعود إلى الغائص لا إلى صاحب الحال . والشاعر يصف غواصاً غاص في الماء من أول النهار إلى انتصافه ، ورفيقه على الشاطئ لا يدري ما كان منه .

^(٥) انظر دلائل الإعجاز ٢٠٢-٢٠٤ .

^(٦) انظر شرح الرضي على الكافية ٨٢/٢-٨٤ . وقد نسبه إلى الأندلسي .

وقد ضعف ابن مالك ما ذهب إليه الزمخشري من الحكم على انفراد الضمير بالشذوذ ، قال : " وزعم الزمخشري أن قولهم : كلمته فوه إلى في نادر . وهو من المسائل التي حرفته عن الصواب ، وعجزت ناصرته عن الجواب . وقد تنبه في الكشف فجعل قوله تعالى : ﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ ^(١) في موضع نصب على الحال ، وكذا فعل بـ ﴿ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ ﴾ ^(٢) ، فقال : هو جملة محلها النصب على الحال ، كأنه قال : والله يحكم نافذاً حكمه ، كما تقول : جاعني زيد لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة ، يريد حاسراً ، هذا نصه في الكشف " ^(٣) . ورأى أن أفراد الضمير أقيس من أفراد الواو .

كما رد ابن هشام على ما ذهب إليه الزمخشري بقوله : " وزعم الزمخشري في الثالثة _ يقصد انفراد الضمير _ أنها شاذة نادرة ، وليس كذلك ؛ لورودها في مواضع من التنزيل نحو : ﴿ أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ ^(٤) ، ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٥) ، ﴿ وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ ﴾ ^(٦) ، ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ ^(٧) ، ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ ^(٨) " ^(٩) .

ورأى النحويون أن الأكثر ربط الجملة الاسمية الحالية بالواو مع الضمير ، وأقل منه انفراد الواو ، وأقل منه انفراد الضمير ^(١٠) .

^(١) سورة البقرة : من الآية ٣٦ ، وسورة طه : من الآية ١٢٣ .

^(٢) سورة الرعد : من الآية ٤١ .

^(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٦٥-٣٦٦ ، وانظر قول الزمخشري في الكشف ٥٤٣ .

^(٤) سورة البقرة : من الآية ٣٦ .

^(٥) سورة البقرة : من الآية ١٠١ .

^(٦) سورة الرعد : من الآية ٤١ .

^(٧) سورة الفرقان : من الآية ٢٠ .

^(٨) سورة الزمر : من الآية ٦٠ .

^(٩) مغني اللبيب ٢/ ١٨٦ .

^(١٠) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/ ٨٢ ، توضيح المقاصد ١/ ٣٣٤ .

وفرق عبد القاهر الجرجاني بين الجملة الحالية المربوطة بواو الحال والجملة الحالية الخالية منها ، فذهب إلى أن الجملة الحالية المربوطة بواو الحال تفيد ضرباً من الاستثناء ، أما الجملة الحالية الخالية منها فإنك تجعلها مع الكلام المتقدم خبراً واحداً ، وتفسير هذا أنك إذا قلت : جاءني زيد وعلامته يسعى بين يديه ، فكأنك أخبرت عن زيد بالجيء ثم بنجر آخر ، وإذا قلت : جاءني زيد يسرع ، فكأنك قلت : جاءني مسرعاً ، فأثبت مجيئاً متصفاً بالسرعة ^(١).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

انقسم شراح بيت المتنبي في بيان نوع الواو في قوله : " ومغنى العلا يودي ورسم الندى يعفو " قسمين :

القسم الأول : ذهب إلى أن الواو محتملة وجهين :

الأول : أن تكون واو الحال ، فتكون الجملة بعدها في محل نصب حال .
الثاني : أن تكون واو الاستثناء ، فتكون الجملة بعدها جملة استثنائية لا محل لها من الإعراب .

وهذا ما ذهب إليه ابن جني ^(٢) ، وتبعه الواحدي ^(٣) ، والتبريزي ^(٤) ، والعكبري ^(٥) .
قال ابن جني : " أي : أماتها ومغنى العلا ورسم الندى هذه حالهما ... فهذا وجهه ، وله وجه آخر ، وهو أن يكون أراد : مغنى العلا مما أودى ورسم الندى مما يعفو ، كما يودي ويعفو غيرهما ، فلا تكون (الواو) في (مغنى العلا) على هذا واو حال ، بل تكون لاستثناء جملة " ^(٦) .

^(١) انظر دلائل الإعجاز ٢٢٣ ، ونقل كلامه بتصرف الكيشي في الإرشاد ٢٤٢ .

^(٢) انظر الفسر المجلد الثاني ٤٤٧/٣ .

^(٣) انظر شرحه لديوان المتنبي ١٧٠ .

^(٤) انظر الموضح ٨٤/٢ أ .

^(٥) انظر التبيان ٢٨٨/٢ .

^(٦) الفسر المجلد الثاني ٤٤٧/٣ .

وقال الواحدي : " و (مغنى العلا) يجوز أن تكون الواو للحال ، فيكون يودي ويعفو يراد بهما الحال لا الاستقبال ، كأنه قال : أمت رياح اللؤم وحال مغنى العلا أنه مودٍ وحال رسم الندى أنه عافٍ ، ويجوز أن تكون للاستئناف ، كأنه قال : ومغنى العلا مما يودي بها ورسم الندى مما يعفو بها " (١).

وقال التبريزي : " والواو في قوله : " ومغنى " في معنى (إذ) ؛ أي : أمت رياح اللؤم وهي تعصف فتودي .مغنى العلا وتعفي رسم الندى ، وقال أبو الفتح : قوله : " أمت " ؛ أي : أماتها ، ومغنى العلا ورسم الندى هذه حالهما ، وله وجه آخر ... " (٢).

القسم الثاني : ذهب إلى أن الواو هي واو الحال ، ولم يذكر لها وجهاً ثانياً . وهذا ما ذهب إليه الوحيد (٣) ، وأبو العلاء المعري (٤) ، وابن فورجة (٥).

قال الوحيد : " الوجه الأول _ يقصد الحال _ أحسن ؛ وذلك أن قوله : " ومغنى العلا يودي ورسم الندى يعفو " معناه : أنهما في هذه الحال ، وأنه بإماتته رياح اللؤم تداركهما في حالهما تلك ، فيحسن حينئذٍ المعنى بما قلنا " (٦).

وقال أبو العلاء المعري : " ... والواوات للحال ، يقول : رياح اللؤم في حال عصوفها وشدها كاد منزل العلا يهلك بتلك الريح ، ورسم الجود يعفو ويدرس بها ، والمراد أنه أعاد المعالي والجود بعد ذهاب دولتها " (٧).

وقال ابن فورجة : " ... والمعنى في البيت للحال ، يريد : أمت رياح اللؤم ومغنى العلا في حال إيدائه بتلك الريح ؛ لأن الريح تعفو وتدرسه ... " (٨).

(١) شرحه لديوان المتنبي ١٧٠.

(٢) الموضح ٨٤/٢ أ .

(٣) انظر الفسر المجلد الثاني ٤٤٧/٣ .

(٤) انظر معجز أحمد ٢٢/٢ .

(٥) انظر الفتح على فتح أبي الفتح ١٧٧.

(٦) الفسر المجلد الثاني ٤٤٧/٣ .

(٧) معجز أحمد ٢٢/٢ .

(٨) الفتح على فتح أبي الفتح ١٧٧.

موقف المهلي من شراح البيت

كان المهلي ممن وافق القسم الثاني من الشراح الذين رأوا أن الواو في البيت للحال ، ورأى المهلي أنه لا يجوز أن تكون الواو للاستئناف ؛ وعلل منعه هذا بأن معنى العلا لا يودي ، ورسم الندى لا يعفو ، بل هما باقيان ، قال في مأخذه على شرح التبريزي : " وأقول : إن هذا الوجه الذي ذكره لا يجوز ؛ لأنه _ كما ذكر _ استئناف جملة خبرية ، وذلك كذب ؛ لأن معنى العلا لا يودي ، ورسم الندى لا يعفو ، بل هما باقيان .

وجاز في الوجه الأول ؛ لأنه جعلهما حالاً من " إماتة رياح اللؤم " على طريق المبالغة ، فلا يجوز غيره ، ولا يصح أن يقال : العلم مما يفنى ، كما لا يصح أن يقال الجهل مما يبقى ، إلا على ما ذكرته " (١) .

فالمهلي استند إلى المعنى في بيان صحة ما ذهب إليه من كون (الواو) للحال ، وعدم جواز كونها للاستئناف .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد ظهر مما سبق أن المهلي خطأ ابن جني والتبريزي فيما ذهبوا إليه من القول بأن الواو محتملة للاستئناف ، بل هي _ عنده _ للحال فقط ، وهذه التخطئة ظاهرة من قوله : " إن هذا الوجه الذي ذكره لا يجوز " .

وهذا الخلاف بينهما في الرأي قد أثر في معنى البيت ؛ لأن معناه على اعتبار الواو للحال هو : أن الممدوح قد أسكن رياح اللؤم في حال هبوبها ، وحال معنى العلا أنه مودٍ وحال رسم الندى أنه عافٍ ، لكن الممدوح بإسكانه تلك الرياح قد تداركهما في حالهما تلك . أما المعنى على اعتبار الواو للاستئناف فهو : أن معنى العلا مما يهلك بالريح ورسم الندى مما يعفو بها أيضاً .

ولعل الراجح في بيت المتنبي ما ذهب إليه المهلي من كون الواو للحال ، وكون الجملة بعدها جملة اسمية منصوبة على الحال ؛ وذلك لما ذكره من مناسبة المعنى .

(١) ٧٩/٣ .

معنى (في) في قوله " في أحاد "

قال المتنبي :

أَحَادٌ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ لِيَلْتَنَا الْمُنُوطَةُ بِالتَّنَادِي^(١)

هذا البيت مطلع قصيدة قالها يمدح عليّ بن إبراهيم التَّنُوخِيّ . والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " سداس في أحاد " ، إذ وقع خلاف حول معنى (في) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

كثر خلاف العلماء حول بيت المتنبي السابق ، وأكثروا من الحديث عنه ما بين قادح ومدافع ، ومن ذلك خلافهم حول معنى (في) في قوله " في أحاد " ، إذ ورد أربعة آراء في معناها :

الرأي الأول :

يرى أن المتنبي أراد بفي معنى الظرفية ، أي أنه جعل الست في الواحدة كالشيء في الظرف ، فينتج عن ذلك سبعة ؛ لأنه جعل الواحد طرفاً للسته . وكان هذا الرأي رأي الحاتمي^(٢) ، والقاضي الجرجاني^(٣) ، وابن فورجة^(٤) ، والواحدي^(٥) ، والعكبري^(٦) ، وباكثير الحضرمي^(٧) .

(١) هذا البيت من الوافر ، وهو في المآخذ ٦٥/١ ، ٣١/٣ .

(٢) انظر الرسالة الموضحة ٩٨ .

(٣) انظر الوساطة ٣٧٩ .

(٤) انظر الفتح على فتح أبي الفتح ٣٨ .

(٥) انظر شرحه لديوان المتنبي ١٣٧ .

(٦) انظر التبيان المنسوب له ٣٥٣/١ فقد نقل قول الواحدي .

(٧) انظر تنبيه الأديب على ما في شعر أبي الطيب من الحسن والمعيب ١٠٤ .

فقد أورد الحاتمي حواراً طويلاً متخيلاً بينه وبين المتنبّي حول البيت السابق ، ويبدو أنه يرى أن (في) بمعنى الظرفية لأنه قال : " قلت : ما أردت ، فقال : أردت أليّة واحدة أم ست ليالٍ في ليلة استطالة لها واستبعاداً لمداها " . ووصل في نهاية الحوار إلى أن المتنبّي قرن إلى صدر بيته ما يناقض عجزه وينافيه^(١).

أما ابن فورجة فقد نص على هذا الرأي ، وأردفه بعلقة تخصيص المتنبّي سبع ليالٍ عن غيرها ، وهذا يتجلى في قوله : " وقوله في أحاد : في بمعنى التوعية ، وليس يعني بها ضرب ستة في واحد ، كقول القائل : كم ستة في خمسة ، بل كقولك خمسة دراهم في الكيس يريد : واحدة هذه الليلة أم ستة جمعهن في واحدة . وخص ستة ولم يقل عشرة ، وهي أكثر لأنه أراد الأسبوع ؛ لأن ستة إذا جمعت في واحدة صارت سبعة وهي ليالي الأسبوع ، وكان ذلك أولى لأنه زمان معلوم كالشهر والسنة وما شاكل ذلك . ولو قال : عشرة لقال المتعنت : فهلا قال مئة وهي أكثر وأدى ذلك إلى ما لا نهاية له "^(٢).

وذكر الواحدي رأيه بكلام يشابه إلى حد كبير كلام ابن فورجة ، إلا أنه بيّن في النهاية أن المتنبّي أراد ليالي الأسبوع وجعلها اسماً لليالي الدهر كلها ؛ لأن كل أسبوع بعد أسبوع آخر إلى آخر الدهر فكأنه يقول : هذه الليلة واحدة أم ليالي الدهر كلها جمعت في هذه الواحدة حتى طالّت وامتدت إلى يوم القيامة^(٣).

وقد نقد باكثر الحضرمي هذا البيت نقداً عنيفاً ، إذ كان مطلعاً لقصيدة يمدح بها علي بن إبراهيم التنوخي ، فأكد على أن هذا المطلع يمجّحه السمع ، وينبو عنه الطبع ؛ لاشتماله على لفظ ملفوظ ومعنى منبوذ ، فمعناه : ليلتنا المتعلقة بالتنادي أو واحدة أم ست ، إذ جعلت

(١) انظر الرسالة الموضحة ٩٨ .

(٢) الفتح على فتح أبي الفتح ٣٨ .

(٣) انظر شرح ديوان المتنبّي للواحدي ١٣٧ .

(في) للضرب الحسابي ، وسبع لمن أراد الظرفية ، وقد اختار الظرفية ورفض إرادة الضرب الحسابي^(١).

الرأي الثاني :

يرى أن المراد بـ (في) الضرب الحسابي ، أي أن ستاً في واحدة يساوي ستاً. وهذا هو رأي ابن جني^(٢)، وتابعه فيه التبريزي .

قال ابن جني : " كأنه قال : أواحدة ليلتنا أم ست ؛ لأن ستاً في واحدة ست " ^(٣).

وعلل التبريزي تخصيص المتنبى (سداس) عن غيره بما هو أكثر بما ورد عن ابن جني من الله - سبحانه وتعالى - خلق السماوات والأرض في ستة أيام ، فهذه الليلة التي يتحدث عنها المتنبى طويلة كأنها الأيام الستة التي خلقت فيها السموات والأرض ، إذ كان كل يوم من أيام الله كآلف سنة بدليل قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ ^(٤)، وقال بعده : "وهذا قول حسن" ^(٥).

بيد أن التبريزي أورد رأياً آخر لتخصيص (سداس) عن غيره واصفاً هذا الرأي بالقوة وذلك في قوله : " ومما يجوز أن يقال في هذا المعنى أن الحديث جاء فيه أنه إذا حانت القيامة ، وقضى الله أن تطلع الشمس من مغربها تأخر طلوعها ثلاثة أيام ، فينكر الناس ذلك ، ويفزعون إلى المساجد حتى تطلع بعد ثلاث سوداء . والثلاث الأيام إذا لم تطلع فيها الشمس صار كثلاث ليالٍ ، فهي إذا ست ، ويقوي هذا القول قوله : " ليلتنا المنوطة بالتناد " ؛ لأن طلوع الشمس من مغربها يتصل بالقيامة " ^(٦).

(١) انظر تنبيه الأديب على ما في شعر أبي الطيب من الحسن والمعيب ١٠٤ .

(٢) انظر الفسر المجلد الأول ٩٣٦/٢ ، المأخذ ٦٥/١ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) سورة الحج : من الآية ٤٧ .

(٥) الموضح ١٩٣/٢ . وقد ورد رأي ابن جني في كتابه "الفتح الوهي" ٥٤ .

(٦) الموضح ١٩٣/٢ .

الرأي الثالث :

يرى أن (في) تحتل معنى الظرفية ومعنى الضرب الحسابي ، وهذا رأي أبي القاسم الأصفهاني ووضحه في كتابه (الواضح) قائلاً : " وإنما معنى بيت المتنبي إن ذهبته به مذهب العدد فأضفت الواحد إلى الستة والمراد إلى الأسبوع ، فتكون استطالة الليلة الواحدة كاستطالة ليالي الأسبوع ووقف عند هذا الحد... وإن ذهبته بالبيت الواحد والستة مذهب الضرب ، ففيه معنى لطيف ؛ لأنك إذا ضربت الواحد في الستة رجعت إلى الورا ، وإذا ضربت الاثنين في الستة زاد إلى قدام ، فيكون المعنى أن هذا الليل يرجع إلى الورا فلا يتصرم آخره كما قال الشاعر :

" لَقَدْ تَرَكْتَنِي أُمُّ عَمْرُو وَمُقْلَتِي
تَطَاوَلَ هَذَا اللَّيْلُ حَتَّى كَأَنَّهُ
هَمُولٌ وَقَلْبِي مَا تَقَرُّ بِلَابِلُهُ
إِذَا مَا انْقَضَى تُثْنِي عَلَيْهِ أَوَائِلُهُ"^(١)

الرأي الرابع :

يرى أن (في) جاءت بمعنى (مع) ؛ أي : أنها تفيد معنى الاقتران ، وهذا رأي الزوزني الذي قال : " وعندي أنه يقول : أهذه الليلة واحدة أم ست مع واحدة لتمام أسبوع ؟ "^(٢).

هذه هي الآراء الأربعة لمعنى (في) الواردة في بيت المتنبي . وقد أنكر جماعة من العلماء الرأي الثاني ، وهو أن (في) بمعنى الضرب الحسابي ، من ذلك نقل القاضي الجرجاني لوجوه من الطعن تعرض لها هذا البيت ، منها : " إن ادعى مدع أنه أراد استيفاء ليالي الأسبوع فجمعها في الست والواحدة فكملة سبعا استدلل النابه على ضعف بصره بالحساب ؛ لأن الست في الواحدة ست فأين السابعة ؟ "^(٣).

(١) الواضح في مشكلات شعر المتنبي ٣٨.

(٢) قشّر الفسّر ١٣١.

(٣) الوساطة ٩١ ، وهذا الطعن لابن وكيع التّيسّي انظر المنصف ١/٣٢٩ ، وانظر رأي القاضي الجرجاني في الوساطة ٣٧٩.

وشاركه في هذا الرفض ابن فورجة ، الذي أورد رأي ابن جني فقال بعده : " فإذا قال قائل : إن قوله " في أحاد " حينئذ يكون بمعنى الضرب ، وستة في واحدة ستة ، فهو لعمري كذلك ، ويكون فيه تعسف غير مفيد"^(١) .
وتابعهما الواحدي^(٢) ، وباكثير الحضرمي^(٣) .

موقف المهلي من شرح البيت

وقد اختار المهلي الرأي الأول ، وهو أن (في) بمعنى الظرفية ناسباً هذا الرأي للواحدى ، مخطئاً الرأي الثانى القائل بالضرب الحسابي^(٤) . يتجلى رأيه بوضوح في قوله : " وأقول : إن هذا الذي ذكره ليس فيه طائل ولا له معنى سائغ . وقد كثر الاختلاف في تفسير هذا البيت ، والأظهر فيه ما ذكره الواحدى وهو أنه أراد بقوله : سداس في أحاد : سبعة لأنه جعل الواحد طرفاً للسته ولم يرد الضرب الحسابي ، وتلك أيام الأسبوع تدور إلى آخر الدهر..."^(٥) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

ولا يخفى على أحد ما ينتج عن الرأيين من اختلاف في المعنى ، فالرأي الأول القائل بالضرب الحسابي ينتج عنه ست ليالٍ ، أما الرأي الثانى القائل بالظرفية فينتج عنه سبع ليالٍ ، وهذا الذي جعل أصحاب الرأيين يختلفون في بيان علة تخصيص المتن سُداس دون غيرها .

(١) الفتح على فتح أبي الفتح ٣٩ .

(٢) انظر شرحه لديوان المتنبي ١٣٧ .

(٣) انظر تنبيه الأديب على ما في شعر أبي الطيب من الحسن والمعيب ١٠٤ .

(٤) انظر المآخذ ٦٥/١ ، ٣١/٣ .

(٥) المآخذ ٦٥/١ ، وانظر أيضا ٣١/٣ .

ومن نظائر ما ورد في بيت المتنبي من احتمال (في) للظرفية أو الضرب الحسابي مسألة فقهية ، ذكرها الحسن البخاري في كتابه (معاني الأدوات والحروف) ، وهي قوله : " وإذا قال : أنت طالق واحدة في ثلاث ، فلا يخلو إما أن يريد بفي الظرف والوعاء ، أو يريد به حساب الضرب ، أو لا نية له ، أو يريد به معنى (مع) والاقتران " (١).

ويستفاد من هذه المسألة احتمال مجيء (في) في بيت المتنبي بمعنى (مع) ، إذ ذكر جماعة من النحويين أن من معاني (في) معنى (مع) (٢)، أو ما سماه بعضهم بالمصاحبة (٣). وعللوا هذا بتقاربهما في معانيهما ؛ لأن الشيء إذا كان في الشيء فهو معه (٤).

ومما يقوي قول النحويين ورود السماع بشواهد جاءت فيها (في) بمعنى (مع) ، فمن ذلك قول الله تعالى : ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾ (٥)، وقوله تعالى : ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ۗ فِي تِسْعِ آيَاتٍ ﴾ (٦)، وقوله تعالى : ﴿ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ (٧)، وغيرها من الآيات (٨).

ومن الشواهد الشعرية قول النابغة الجعدي :

(١) ٢٧٠. وهو رسالة دكتوراه في تخصص النحو والصرف من كلية التربية للبنات بالرياض ، وهو كتاب نحوي ، نسب لابن القيم الجوزية ، يتميز بربطه بين النحو والفقه من خلال ذكر بعض المسائل الفقهية المعتمدة على القواعد النحوية .

(٢) انظر حروف المعاني والصفات ٨٢ ، معاني الحروف المنسوب للرمانى ٨١ ، الأزهية ٢٦٨ ، الاقتضاب ٢/٢٩٢ - ٢٩٣ ، المطالع السعيدة ٤٠٤ .

(٣) انظر شرح التسهيل ١٥٥/٣ ، الجنى الداني ٢٥٠ ، مغني اللبيب ١/٢٨٤ .

(٤) انظر الاقتضاب ٢/٢٩٣ .

(٥) سورة الأعراف : من الآية ٣٨ .

(٦) سورة النمل : من الآية ١٢ .

(٧) سورة النمل : من الآية ١٩ .

(٨) انظر سورة القصص : آية ٧٩ ، سورة الأحقاف : آية ١٦ ، ١٨ ، سورة الفجر : آية ٢٩ .

وَلَوْحُ ذِرَاعَيْنِ فِي بَرَكَةٍ
إِلَى جُوجُؤٍ رَهْلٍ الْمَنْكِبِ^(١)
أو قول الشاعر :

أَوْطَعُمُ غَادِيَّةٌ فِي جَوْفِ ذِي حَدَبٍ
مِنْ سَاكِنِ الْمُزْنِ يَجْرِي فِي الْغَرَانِيقِ^(٢)
وكذا قول امرئ القيس :
وَهَلْ يِعْمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ
ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ^(٣)
وغيرهن من الشواهد .

ومما يعضد احتمال مجيء (في) في بيت المتنبي .معنى (مع) ، مناسبتة لمعنى البيت ؛
لأن ستاً مع واحدة تؤدي سبعاً ، فيناسب عدد ليالي الأسبوع ، في حين أن من ذكر من
الشرح أن معنى (في) الظرفية قيده بجعل الواحد ظرفاً للسته حتى ينتج العدد سبعة .

ولهذه الأسباب يترجح في هذه المسألة كون (في) .معنى (مع) ، مع بقاء معنى
الظرفية على اعتبار أنه المعنى الأصلي لفي، وهو قول أغلب شراح الديوان ونقاده .
ويستبعد كون (في) للضرب الحسابي لاسيما أن هذا البيت مطلع للقصيدة .

(١) البيت من المتقارب . ديوانه ٢١، أدب الكاتب ٤١٢، الكامل ٩١٥/٢ وفيه : ولوحا ذراعين ، حروف المعاني
والصفات ٨٢، الأزهية ٢٦٩ وفيه : ولوحا ذراعين ، الاقتضاب ٢٦٣/٢، ٢٩٢، ٢٩٣ . واللوح : كل عظم عريض
، والبركة : الصدر، الجوجؤ : مجتمع رؤوس عظام الصدر، الرهل : المسترخي .

(٢) البيت من البسيط . لخراشة بن عمرو العبسي، وبعضهم ينسبه لعنترة بن شداد. أدب الكاتب ٤١٣، حروف المعاني
والصفات ٨٢، الأزهية ٢٧٠، الاقتضاب ٣٨٦/٣، رصف المباني ٣٩١ . وخرجه المالقي بقوله : " في راجعة إلى باهما
من الوعاء المجازي ؛ لأن الماء وإن كان جارياً مع الغرائيق فهو في جملتها في الجري".
والبيت يصف امرأة بعدوبة الريق ويشبهه بماء استنقع في موضع منخفض تحت جبل فبرد وصفاً . والغادية : السحابة
البكرة . الغرنوق : طائر مائي أبيض طويل الساق .

(٣) البيت من الطويل . ديوانه ١٣٩، أدب الكاتب ٤١٢، معاني الحروف ٨١، الخصائص ٩٦/٢، الاقتضاب ٢٩٢/٢،
الجنى الداني ٢٥٢، مغني اللبيب ٢٨٦/١، شرح الأشموني ٢٦٢/٣ . الأحوال : السنون وذكر ابن السيد أنها جمع حال لا
جمع أحوال ، وقد أورد أن الأصمعي يرى أن (في) .معنى (من) أو .معنى (مع) وعلق بعده : وكونها .معنى (مع)
أشبه من كونها .معنى (من) . وخرجه ابن جني بحذف مضاف ؛ أي : في عقب ثلاثة أحوال ، ورد عليه ابن هشام
بأنه لا دليل على هذا المضاف ، إنما يريد : أن أحدث عهده خمس سنين ونصف ففي .معنى مع .

حكم إعراب الغايات

قال المتنبي :

فَأُضْحِتْ كَأَنَّ السُّورَ مِنْ فَوْقُ بَدْوُهُ إِلَى الْأَرْضِ قَدْ شَقَّ الْكَوَاكِبَ وَالتُّرْبَا

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح سيف الدولة ويذكر بناءه مَرْعَشَ^(١) سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة ، وهو من قصيدة مطلعها قوله :

فَدِينَاكَ مِنْ رَبِّعٍ وَإِنْ زِدْتَنَا كَرْبَا فَإِنَّكَ كُنْتَ الشَّرْقَ لِلشَّمْسِ وَالْغَرْبَا

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

فَحُبُّ الْجَبَانِ النَّفْسَ أَوْرَدَهُ التُّقَى وَحُبُّ الشُّجَاعِ النَّفْسَ أَوْرَدَهُ الْحَرْبَا

وَيَخْتَلِفُ الرِّزْقَانِ وَالْفِعْلُ وَاحِدٌ إِلَى أَنْ تَرَى إِحْسَانَ هَذَا لِذَا ذَنْبَا

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " من فوقُ بدوهُ " ، إذ وقع خلاف حول حكم (فوق) من حيث البناء والإعراب .

موقف النحاة من هذه المسألة

يقصد بالغايات : الظروف التي تبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة ، وذلك بأن يحذف المضاف إليه ، وينوى معناه دون لفظه^(٢) ، وهي : قبل ، وبعد ، وفوق ، وتحت ،

(١) مَرْعَش بالفتح ثم السكون والعين مهملة مفتوحة وشين معجمة مدينة في الثغور بين الشام وبلاد الروم . معجم البلدان ١٠٧/٥ .

(٢) انظر المقتضب ١٧٤/٣ ، المفصل ٢٠٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٤ ، شرح قطر الندى ٢٣ .

وأمام ، وقدّام ، ووراء ، وخلف ، وأسفل ، ودون ، ومن عل^(١) . هذا هو المسموع منها ، ولا يقاس عليها ما هو بمعناه نحو: يمين ، وشمال وغير ذلك^(٢) .

والمقصود بنية معنى المضاف إليه دون لفظه ما بينه الصبان في حاشيته ، قال : " والذي يظهر لي أن معنى نية المضاف إليه أن يلاحظ معنى المضاف إليه ومسماه معبراً عنه بأي عبارة كانت وأي لفظ كان ، فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه ، بخلاف نية لفظ المضاف إليه ؛ وإنما لم تقتض الإضافة مع نية المعنى الإعراب لضعفها ، بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف إليه "^(٣) .

وإنما سميت هذه الظروف بالغايات لأن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء ، وهذا الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه ؛ لأن به يتم الكلام وهو نهايته ، فإذا حذف المضاف إليه وأريد معناه صرن حدوداً يُنتهى عندها وغايات لذلك الكلام^(٤) . وقال الرضي معللاً تسميتها بالغايات : " وسميت هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة غايات لأنه كان حقها في الأصل ألا تكون غاية ، لتضمنها المعنى النسبي ، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه ، فلما حذف المنسوب إليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها ، فسميت بذلك الاسم لاستغرابه "^(٥) . وقيل : إنها حدود ونهايات لما تحيط به ، وغاية الشيء آخره ، فسميت بمعناها^(٦) .

(١) انظر المفصل ٢٠٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٤ ، شرح الرضي على الكافية ١٠٦/٤ ، شرح شذور الذهب ١٣٣ .

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ١٠٦/٤ .

(٣) ٢٧٤/٢ .

(٤) انظر المفصل ٢٠٢ - ٢٠٣ ، الباب ٨٣/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٤ - ٨٦ ، لسان العرب (بعد) .

(٥) شرحه على الكافية ١٠٨/٤ .

(٦) انظر الباب ٨٣/٢ .

ومن الشواهد عليها قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ ^(١) قال الفراء بعد هذه الآية : " القراءة بالرفع بغير تنوين ؛ لأتأني في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة " ^(٢) . وقال أبو حيان : " وقرأ الجمهور ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ بضمهما ؛ أي : من قبل غلبة الروم ومن بعدها ، ولما كان مضافين إلى معرفة وحذفت بنيا على الضم " ^(٣) .
ومن الشواهد أيضاً قول عُتَيِّ بن مالك العقيلي :
إِذَا أَنَا لَمْ أُوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مَن وَرَاءُ وَرَاءُ ^(٤)

فقد ضمت كلمة (وراء) مع أنها مسبوقة بحرف جر ، فدل هذا على أنها مبنية على الضم .
ومن ذلك أيضاً قول أبي النَّجْمِ الْعِجْلِيِّ :
أَقْبُ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ ^(٥)

ومنها أيضاً قول العرب : أمّا بعدُ فقد كان كذا وكذا ، قال أبو بكر الأنباري في بيان معناها : " قال اللغويون : معنى (أمّا بعدُ) أمّا بعدَ الكلام المتقدم ، وأمّا بعدَ ما بلغنا من الخبر ، فحذفوا ما كانت بعد مضافة إليه فضمت ، ولو ترك الذي هي إليه مضافة لفتحت ولم تضم ، كقولهم : أمّا بعدَ حمد الله والصلاة على نبيه فيأني أقول كذا وكذا ، لا يجوز ضمها في هذا الكلام ، فإذا أفردت ضمت " ^(٦) .

(١) سورة الروم : من الآية ٤ ، وهذه قراءة السبعة .

(٢) معاني القرآن ٢/٢٧٧ .

(٣) تفسير البحر المحيط ٧/١٥٨ .

(٤) البيت من الطويل . انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٧ ، الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٣٤٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤/٨٧ ، لسان العرب (بعد) ، شرح شذور الذهب ١٣٤ ، همع الهوامع ٢/١٩٧ .

(٥) البيت من الرجز ديوانه ٢٠٢ ، وانظر الكتاب ٣/٢٩٠ ، شرح أبيات سيبويه ٢/١٤٩ ، الخصائص ٢/١٤٣ ، النكت ٤٦١ ، لسان العرب (علا) ، مغني اللبيب ١/٢٦٠ ، شرح ابن عقيل ٢/٧٠ ، خزنة الأدب ٢/٣٥٠ . الأقب : الضامر . يصف الشاعر فرساً بضمير الخصر وسعة ما بين الجنين .

(٦) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٣٤٩ .

وقد علل النحويون بناء هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة بأوجه عديدة :
الوجه الأول : أنها تشبه الحروف ، والاسم إذا أشبه الحرف بني ، أما وجه الشبه بينهما فقد ذكر النحويون أوجه عديدة لذلك ، وهي :

- ١ - أنه لا يخبر بها ولا عنها بعد قطعها من الإضافة ولا يتم بها الصلة ، فجرت لذلك مجرى الحرف^(١) ، قال سيبويه : " ويدلك على أن (قبل) و (بعد) غير متمكين أنه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين ، لا تقول : هذا قبل العتمة ، فلما كان لا تَمَكَّنْ ، وكانت تقع على كل حين ، شبّهت بالأصوات وهل وبلى ؛ لأنها ليست متمكنة "^(٢) .
- ٢ - أنها تضمنت معنى لام الإضافة ، إذ كانت مختصة مع القطع كاختصاصها مع ذكر المضاف إليه ، والإضافة مقدرة باللام ، وبتقديرها تتضمن معناها ، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بني^(٣) .
- ٣ - ذكر ابن مالك أن هذه الظروف كان حقها البناء في الأحوال كلها ، وذلك لشبهها بالحرف لفظاً من حيث إنها جامدة ، وكونها لا تثنى ولا تجمع ولا توصف ولا يخبر عنها ولا ينسب إليها ولا يضاف ، ومعنى لافتقارها إلى غيرها في بيان معناها ، ولكن عارض هذا لزومها للإضافة فأعربت فلما قطعت عنها ونوي معنى الثاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها ، فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين فبنيت^(٤) .
- ٤ - أنها تشبه الحروف الشبه الافتقاري ، وذلك عندما قطعت عن الإضافة لفظاً ، وتضمنت معنى المضاف إليه ، أشبهت الحروف لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف^(٥) .

(١) انظر الكتاب ٢٨٦/٣ ، الباب ٨٢/٢ .

(٢) الكتاب ٢٨٦/٣ . يريد سيبويه بقوله : " لا تقول : هذا قبل " أن الظروف المقطوعة عن الإضافة المبنية لا تقع خبراً .

(٣) الباب ٨٢/٢ بتصرف .

(٤) انظر شرح التسهيل ٢٤٣/٣ ، ٢٤٦ ، مع الهوامع ١٩٣/٢ - ١٩٤ .

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية ١٠٦/٤ ، مع الهوامع ١٩٤/٢ .

الوجه الثاني : أن هذه الظروف تحتاج إلى الإضافة ؛ لأن الإضافة تعرّفها وتحقق أوقاتها ، فإذا حذف المضاف إليه لفظاً وبقي معنى خالفت الباب بأن عرفت بغير إضافة ، فلما صرفت عن وجهها ألزمت البناء ، وكان ذلك دليلاً على تحويلها ، وأنها معرفة^(١) .

الوجه الثالث : أن السبب في بناء هذه الظروف أنها لما كانت من الأسماء التي لا يتحقق معناها إلا بالإضافة ، فلما حذفت المضاف إليه مع إرادة معناه صارت بمنزلة بعض الكلمة ؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة ، وبعض الكلمة مبني لا معرب^(٢) .
وبنيت هذه الظروف على حركة مع أن الأصل في البناء أن يكون على السكون تمييزاً لها عما كان ملازماً للبناء وليس له حالة إعراب ، وذلك لفضل الحركة على السكون^(٣) .

كما علل النحويون بناء هذه الظروف على الضم دون غيرها من الحركات بأوجه عديدة :

الوجه الأول : أنها بنيت ليكون دليلاً على المضاف إليه المحذوف . قال الفراء : " فلما أدتا عن معنى ما أضيفتا إليه وسموهما بالرفع وهما مخفوضتان ، ليكون الرفع دليلاً على ما سقط مما أضيفتهما إليه "^(٤) .

الوجه الثاني : أنها بنيت على الضم تشبيهاً لها بالمنادى المفرد المعرفة ، نحو : يا زيد ، ووجه الشبه بينهما أن المنادى المفرد متى نُكر أو أضيف أعرب ، وإذا أفرد معرفة بني ، وقد كان له حالة تمكن ، وكذلك هذه الظروف فإنها إذا نكرت أو أضيفت أعربت ، وإذا أفردت معرفة بنيت^(٥) . قال سيويو : " فإنما جعل الخليل _ رحمه الله _ المنادى بمنزلة قبل وبعد ، وشبهه

(١) انظر المقتضب ١٧٤/٣ ، لسان العرب ٩٢/٣ .

(٢) انظر كشف المشكلات ٢١١/١ ، أسرار العربية ٥٠ ، اللباب ٨٢/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٤ .

(٣) انظر الأصول ١٤٢/٢ ، اللباب ٨٢/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٤ ، شرح التسهيل ٢٤٣/٣ ، شرح الرضي على الكافية ١٠٩/٤ .

(٤) معاني القرآن ٢٧٧/٢ .

(٥) انظر الكتاب ١٩٩/٢ ، المقتضب ٢٠٥/٤ ، التبيين ٤٤٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٦-٨٧ .

بهما مفردين _ أي مقطوعان عن الإضافة لفظاً دون معنى _ إذا كان مفرداً ، فإذا طال وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافاً ؛ لأن المفرد في النداء في موضع نصب كما أن قبلُ وبعدُ قد يكونان في موضع نصب وجر ولفظها مرفوع ، فإذا أضفتها رددتهما إلى الأصل^(١).

الوجه الثالث : أنها بنيت على الضم لأنها حركة لم تكن لها حال الإعراب ، وذلك أنها إذا كانت معربة فلا تدخلها الضمة إنما تدخلها الفتحة أو الكسرة ، نحو : جئت قبلك ، وجئت من قبلك ، وذلك لئلا يلتبس الإعراب بالبناء^(٢).

الوجه الرابع : أنه اختير لها الضم ، وهو أقوى الحركات جبراً لها بسبب الضعف الذي لحقها من حذف ما تحتاج إليه ، وهو المضاف إليه^(٣).

الوجه الخامس : أنها في حالة الإضافة تحرك بالفتح أو الكسر دون الضم ، فإذا بنيت اختير لها البناء على الضم ليكمل لها جميع الحركات^(٤).

الوجه السادس : أن الضم أقوى من غيره فاختر زيادة في التنبيه على التمكن^(٥).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

وردت روايتان لبيت المتنبي :

الرواية الأولى : " من فوقُ بدوهُ " بالرفع فيها ، وهذه رواية ابن جني ، وتابعه فيها أغلب الشراح^(٦).

(١) الكتاب ١٩٩/٢ .

(٢) انظر الأصول ١٤٢/٢ ، إعراب القرآن لابن النحاس ١٨٠/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٣/٢ ، شرح التسهيل ٢٤٣/٣ ، شرح الرضي على الكافية ١١٠/٤ .

(٣) انظر أسرار العربية ٥٠-٥١ ، الباب ٨٣/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٤ ، شرح الرضي على الكافية ١٠٩/٤ .

(٤) انظر أسرار العربية ٥٠-٥١ ، الباب ٨٣/٢ ، شرح الرضي على الكافية ١٠٩/٤ .

(٥) انظر الباب ٨٣/٢ .

(٦) انظر الفسر المجلد الأول ٢٣٤/٢ ، ومن تابعه ابن الأفلح وأبو العلاء المعري وابن سيده والتبريزي وابن المستوفي .

الرواية الثانية : " من فوقِ بدئه " بالجر فيها ، وهذه رواية الواحدي ، وبها روى صاحب التبيان^(١) .

أما الرواية الأولى فإن ابن جني اعتبر (فوق) مضافة ، والتقدير : من فوقه ، فحذفت الهاء لذلك بنيت على الضم ، قال في شرحه : " ضم (فوق) لأنها معرفة هنا ، فصارت غاية بمنزلة (قبل) و (بعد) أراد : من فوقه ؛ أي : من أعلاه ، فلما حذف المضاف إليه بناه^(٢) ثم استشهد بشواهد عديدة على بناء هذه الظروف ، ثم قال : " وبدؤه : ابتداءه ، وهذا كقول السَّمَوَال :

رَسَا أَصْلُهُ تَحْتَ الثَّرَى وَسَمَّا بِهِ إِلَى النَّجْمِ فَرْعٌ لَا يُنَالُ طَوِيلٌ^(٣)

كما علل ابن الأفليلي بناء (فوق) على الضم بما علله ابن جني ، وأضاف موضحاً العلة في بناء الظروف على الضم ، وهي أن الفتح والكسر يدخلان على الظروف عند إضافتها ، لذلك اختاروا لها في البناء حركة لم تكن لها في حين التمكن ، وهذا مما أشار إليه النحاة ، ثم وضح معنى البيت بقوله : " فيقول وقد استوفى وصف الحال في هزيمة سيف الدولة للدُّمُسْتُقِ على مَرْعَشَ : فأضحت ، يريد : هذه المدينة ، وكأن سورها ابتدئ من أعلاه ، لارتفاع بنيته ، وشدة منعته ، وعجز الروم عما حاولوه في جهته ، فكأنه لما هو عليه من بعد الغاية ، وتمكن القوة ، قد شق الكواكب وزاحمها ، واخترق الأرض وداخلها ، فلا سبيل إليه ، ولا طمع للعدو فيه^(٤) .

(١) انظر شرح ديوان المتنبي للواحدى ٤٧٨ ، والتبيان ٦٦/١ .

(٢) الفسر المجلد الأول ٢٣٥/٢ .

(٣) البيت من الطويل . ديوانه ٩٠ وانظر الأمالي لأبي علي القالي ٢٧٢/١ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤/١ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢٩/١ ، كما ينسب هذا البيت إلى عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي ، ومراد ابن جني أن بيت المتنبي كبيت السموأل من حيث المعنى ، فإن معناه - كما ذكر المرزوقي : " والمراد عزنا تحت الأرض السابعة وفرعه عند النجم " إلا أن المتنبي عكسه .

(٤) شرح شعر المتنبي له ١ : ٢ / ٣٣ .

وذكر أبو العلاء المعري غير وجه لمعنى البيت ، قال : " فأضحت أي مدينة مَرَعَشَ ،
وفوق مضموم كقبل وبعد . يقول : كأن سورها ابتدئ ببناؤه من فوق حتى انتهى إلى
الأرض ، فأصله شق الكواكب ، وطرفه شق التراب : أي الأرض ، وقيل أراد بالتراب :
الغبار الذي ارتفع إلى السور من الحرب حواليه ؛ أي أنه شق الغبار المرتفعة وجاوزها ،
وشق الكواكب أيضاً ، وقيل : أراد أن سورها لاتساعه على وجه الأرض كأنه شق التراب
لطوله ، وكأنه قد شق الكواكب " (١) .

كما ذكر ابن سيده والتبريزي ما ذكره السابقون من أن (فوق) مبنية على الضم
لحذف المضاف إليه ، وفسرا المعنى بما فسروه (٢) .

وتابعهم ابن المستوفي الذي نقل قول ابن جني في البيت ، ثم أعقبه بقول الواحدي ،
ثم قال : " وفي نسختي القديمة " من فوق بدئه " بالجر فيهما ، وهي رواية الواحدي " (٣) ثم
رجح رواية ابن جني معللاً هذا الترجيح بما يلي :

- ١ - أن روايته تؤدي المعنى تأمناً ، فالمعنى : كأن السور بُدئ بناؤه من فوق إلى
الأرض ، فقد شق الكواكب والتراب .
- ٢ - أن فيها المقابلة ، حيث قابل فوق بالكواكب والأرض بالتراب .
- ٣ - أن لفظ البيت معها مستقيم ، فـ (بدؤه) مبتدأ ، و (من فوق) متعلق به ،
و (إلى الأرض) خبر المبتدأ ، وجوز وجه آخر وهو أن يكون الخبر (من فوق)
ويكون موضع (إلى الأرض) النصب على الحال ؛ أي : منتهياً إلى الأرض ،
وذكر أن هذا الوجه هو الأولى ، وتكون (قد شق) على الإعرابين حال ،
وسوغه دخول (قد) على الماضي ، ويكون موضع (كأن) وما يتعلق بها
النصب على أنه خبر (أضحت) .

(١) معجز أحمد ٢٣٩/٣ .

(٢) انظر شرح مشکل شعر المتنبي لابن سيده ٢١٤ ، الموضح ٢٥/١ ب .

(٣) النظام له ٣١٤-٣١٥ .

- ٤ - ذكر أقوال جماعة من العلماء ^(١) وافقوا ابن جني على رواية الضم .
- ٥ - ضعف رواية الجر لما فيها من التكلف في التأويل ، فالمعروف أن يقال في الشيء العالي : (من أعلاه) ولا يقال (من أعلى ابتدائه) فهو كلام ضعيف ، لا يخبر به عن غاية ارتفاعه ؛ لأن المقصود بقوله : " من أعلى ابتدائه " الشروع فيه ، والشروع فيه لا علاقة له بأعلاه ^(٢) .

وأما الرواية الثانية — وهي رواية الجر — فقد ذكرها الواحدي موضحاً المعنى على ضوءها ، ثم ذكر رواية ابن جني — وهي رواية الرفع — وحكم عليها بالضعف ، قال : " أضحت القلعة يعني : مَرَعَش ، كأن سورها يعني : جدارها ، من فوق بدئه ؛ أي : من أعلى ابتدائه ، قد شق الكواكب بعلوه في السماء والتراب برسوخه في الأرض ... وروي ابن جني :

فأضحت كأن السور من فوق بدؤه
بالرفع فيهما ، قال : أراد من فوقه ، فلما حذف الهاء بناه على الرفع ، وعلى هذه الرواية لا يستقيم لفظ البيت ولا معناه ^(٣) .

موقف المهلي من شرح البيت

كان المهلي ممن وافق ابن جني على روايته لبيت المتنبي بضم " من فوق بدؤه " مؤكداً على كونها الرواية الكثيرة الظاهرة لهذا البيت ومخالفاً في ذلك الواحدي الذي حكم على رواية ابن جني بالضعف لفظاً ومعنى .

(١) وهم : أبو العلاء المعري ، وأبو محمد طاهر بن الحسين المخزومي صاحب شرح ديوان المتنبي المسمى بـ (فتق الكمائم في تفسير شعر المتنبي) ، وأبو القاسم المطرز له شرح ديوان المتنبي .

(٢) انظر النظام ٣١٤/٣ - ٣١٥ .

(٣) شرحه لديوان المتنبي ٤٧٨ ، وانظر المآخذ ٢١٤/٥ .

وقد وضع المهلي موافقة رواية ابن جني لمعنى البيت ولفظه بقوله : " وأقول : إنَّ هذه الرواية الكثيرة الظاهرة ولفظ البيت معها مستقيم ومعناه ، والتقدير : فأضحت القلعة كأن السور بدؤه من فوق ؛ أي : من أعلاه ، آخذٌ إلى الأرض ؛ أي : بُدئت عمارتها كذلك فشق الكواكب أولاً ونزل إلى الترب ، وهذا بناء بخلاف الأبنية المعتادة فإنها تبدأ من أسفل إلى فوق ، وهذا من فوق إلى أسفل وإنما أراد المبالغة فتنهاى فيها ، وتجاوز الغاية بها ، ... فعلى هذا (بدؤها) مبتدأ (من فوق) خبره مقدم عليه ، والجملة في موضع رفع خبراً لكأن ، و (قد شق الكواكب والتربا) في موضع الحال "(١) .

فالمهلي وضع معنى البيت بما وضعه الشراح السابقون ، وأعرب البيت على رواية ابن جني بالوجه الثاني من الإعراب الذي ذكره ابن المستوفي .

ثم انتقل إلى رواية الواحدي فوضح لفظ البيت ومعناه على ضوءها ، قال : " وعلى قول الواحدي يكون قوله : " قد شق الكواكب والتربا " خبراً لكأن و (من فوق بدئه) في موضع الحال . يقول : كأن السور قد شق الكواكب والترب كائناً من أعلى ابتدائه ؛ أي : في تلك الحال ، وهذا تقدير القولين ، ورأى ابن جني أكثر والمعنى معها أظهر "(٢) . وهذا يدل على أن المهلي لم يرفض رواية الواحدي أو يضعفها لكنه رجح رواية ابن جني على روايته اعتماداً على كونها الرواية المشهورة ، وعلى مناسبتها للمعنى .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

خالف المهلي الواحدي في حكمه على رواية ابن جني للبيت بالضعف متابعاً في ذلك آراء الشراح السابقين ، حيث رأى أن هذه الرواية هي التي تتناسب مع لفظ البيت ومعناه ، يتجلى هذا في قوله : " إن هذه الرواية الكثيرة الظاهرة ، ولفظ البيت معها مستقيم ومعناه "

(١) المأخذ ٢٤١/٥ - ٢١٥ .

(٢) المرجع السابق .

وذهب إلى أبعد من ذلك عندما رجح رواية ابن جني على روايته وهذا يلمس من قوله : " ورواية ابن جني أكثر والمعنى معها أظهر " .

وإذا انتقلنا إلى المعنى ألفيناه متأثراً بهذا الاختلاف في رواية البيت ، فالمعنى على رواية ابن جني دال على أن سور مدينة مَرْعَش قد بدئ بناؤه من أعلى إلى أسفل فشق الكواكب والتراب ، وهذا بخلاف طرق البناء المعهودة . أما المعنى على رواية الواحدي فإنه دال على أن هذا السور من أعلى بدايته قد شق الكواكب والتراب .

ولعل الراجح في بيت المتنبي ما وقع من ترجيح رواية ابن جني للبيت بالضم في " من فوقُ بدؤه " على رواية الواحدي للبيت بالجر في " ومن فوقِ بدئه " من قبل الشراح السابقين ، ومتابعة المهلي لهم ، لما ذكره من مناسبة هذه الرواية للفظ البيت ، وتأديتها للمعنى بصورة أفضل .

إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله

قال المتنبي :

وَيَصْطَنِعُ الْمَعْرُوفَ مُبْتَدَأًا بِهِ وَيَمْنَعُهُ مِنْ كُلِّ مَنْ ذَمُّهُ حَمْدٌ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح علي بن محمد بن سيار بن مُكْرَم التميمي ، مطلعها قوله :

أَقْلُ فَعَالِي بَلَهَ أَكْثَرُهُ مَجْدُ وَذَا الْجِدُّ فِيهِ نِلْتُ أَمْ لَمْ أَتْلُ جَدُّ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

بِنَفْسِي الَّذِي لَا يُزْدَهِي بِخَدِيعَةٍ وَإِنْ كَثُرَتْ فِيهَا الذَّرَائِعُ وَالْقَصْدُ

وَمَنْ بَعْدَهُ فَقَرٌّ وَمَنْ قُرْبُهُ غِنًى وَمَنْ عَرَضُهُ حُرٌّ وَمَنْ مَالُهُ عَبْدُ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " مَنْ ذَمُّهُ " ، إذ وقع خلاف حول ما أضيف المصدر إليه .

موقف النحاة من هذه المسألة

ينقسم المصدر العامل ثلاثة أقسام^(٢) :

١ - المصدر المنون .

٢ - المصدر المضاف .

٣ - المصدر المعرف بالألف واللام .

^(١) البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ١٣٩/٥ .

^(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٦٢٣/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٩/٢ ، شرح التسهيل ١١٥/٣ ، الإرشاد ١٩٢ ، ارتشاف الضرب ٢٢٥٨/٥ .

وللمصدر المضاف إلى فاعله أو إلى مفعوله أربعة أحوال ^(١) :

الأول : أن يضاف إلى فاعله ويحذف مفعوله ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمْ ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ ﴾ ^(٣) ، ونحو قولك : سرتي قدومك ، وهذا كثير في الاستعمال .

الثاني : أن يضاف إلى مفعوله ولم يظهر فاعله ^(٤) ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَهْنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ ﴾ ^(٥) ؛ أي : في ابتغاءكم القوم ، وقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ﴾ ^(٦) ؛ أي : بسؤاله نعجتك ، وهذا كثير في الاستعمال أيضاً .

الثالث : أن يضاف إلى فاعله ثم يكمل عمله بنصب مفعوله ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِلَٰهَ الْأَوْثَمُ وَأَكْلِهِمُ الشُّحْتَ ﴾ ^(٧) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ ^(٨) ، وقول الشماخ :

^(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/٦٢٤-٦٢٥ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٠-٢١ ، الإرشاد ١٩٤ ، ارتشاف الضرب ٥/٢٢٥٨-٢٢٥٩ ، توضيح المقاصد ٢/١٠ ، همع الهوامع ٣/٦١-٦٢ . ويضاف المصدر إلى غير الفاعل و المفعول ، فيضاف إلى الظرف ، نحو : أعجبتني انتظار يوم الجمعة زيداً عمراً . انظر شرح التسهيل ٣/١١٩ ، همع الهوامع ٣/٦٤ .

^(٢) سورة التوبة : من الآية ١١١ .

^(٣) سورة التوبة : من الآية ١١٤ .

^(٤) اختلف النحاة في الفاعل عند إضافة المصدر إلى مفعوله ، فمذهب البصريين أنه محذوف ، ومذهب الكوفيين أنه مضمَر في المصدر ، ومذهب أبي القاسم بن الأبرش أنه منوي ولا يقال هو محذوف ولا مضمَر ، بل منوي إلى جنب المصدر . ارتشاف الضرب ٥/٢٢٥٨ بتصرف .

^(٥) سورة النساء : من الآية ١٠٤ .

^(٦) سورة ص : من الآية ٢٤ .

^(٧) سورة المائدة : من الآية ٦٣ .

^(٨) سورة الحج : من الآية ٤٠ .

وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عَذَاةٍ أَمْرُهُ وَهُوَ ضَامِرٌ^(١)

حيث أضاف المصدر (قضاءه) إلى فاعله ونصب المفعول (أمره) ، وهذا أكثر الأحوال استعمالاً .

الرابع : أن يضاف إلى مفعوله ، ثم يكمل عمله برفع فاعله ، وذلك نحو : عجبت من ضرب اللص الأمير ، وهذا قليل في الاستعمال .

وقد وقع خلاف بين النحويين في النوعين الأخيرين ؛ أي : إذا اجتمع فاعل المصدر ومفعوله ، فأيهما الأولى في الإضافة ؟ في ذلك ثلاثة مذاهب :

الأول : ذهب إلى جواز إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله ولم يرجح أحدهما على الآخر . وهذا مذهب سيبويه ، قال : " وإن شئت حذف التنوين كما حذفت الفاعل وكان المعنى على حاله ، إلا أنك تجر الذي يلي المصدر فاعلاً كان أو مفعولاً ؛ لأنه اسم قد كففت عنه التنوين ، كما فعلت ذلك بفاعل ، ويصير المجرور بدلاً من التنوين معاقباً له ، وذلك قولك : (عجبت من ضربه زيداً) ، إن كان فاعلاً ، و (من ضربه زيداً) ، إن كان المضمر مفعولاً " ^(٢) . وهو مذهب المبرد أيضاً ، قال : " وتقول : (أعجبتني ضرب زيد عمرًا) ، وإن شئت قلت : (ضرب زيد عمرو) إذا كان (عمرو) ضرب زيد ، تضيف المصدر إلى المفعول كما أضفته إلى الفاعل " ^(٣) .

وقد وافقهما في ذلك جمع من النحاة منهم : الزجاجي ^(٤) ، وأبو علي الفارسي ^(٥) ،

^(١) البيت من الطويل ، ديوانه ٤٤ ، وانظر المقتضب ١/١٥٣ ، أمالي ابن الشجري ١/٢٩٦ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/٦٢٨ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢١١ ، مغني اللبيب ٢/٢٣٦ . ويستشهد به أيضاً على الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي (بضاحي) ورأى ابن هشام في مغني اللبيب أن (بضاحي) متعلقة بالمصدر (قضاء) فلا تكون أجنبية . الضاحي : الظاهر ، عذاة : الأرض الطيبة التربة ، ضامز : الرجل الساكت .

^(٢) الكتاب ١/١٩٠ .

^(٣) المقتضب ١/١٥٢ .

^(٤) انظر الجمل له ١٢١ .

^(٥) انظر الإيضاح العضدي ١/١٥٧ .

والجرجاني^(١) ، والزمخشري^(٢) ، وابن الشجري^(٣) ، وابن خروف^(٤) ، والكيشي^(٥) .

واحتجوا لصحة مذهبهم بورود شواهد عديدة من النثر والشعر جاء فيها المصدر مضافاً إلى فاعله تارة ، ومضافاً إلى مفعوله تارة أخرى .

فمن إضافته إلى فاعله ما ورد من شواهد سابقة ، وأما إضافته إلى مفعوله فنحو رواية يحيى بن الحارث عن ابن عامر أنه قرأ قوله تعالى : ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكِرِيَّا ﴾^(٦) برفع ﴿ عَبْدَهُ ﴾ و ﴿ زَكِرِيَّا ﴾^(٧) ، فالمصدر ﴿ ذِكْر ﴾ قد أضيف إلى مفعوله ﴿ رَحْمَت ﴾ ، ثم جاء فاعله ﴿ عَبْدَهُ ﴾ مرفوعاً .

ومن ذلك أيضاً ما ورد في الحديث : (... وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا حَجَّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا قَالَ صَدَقَ ...)^(٨) ، فقد أضيف المصدر (حج) إلى مفعوله (البيت) ، ثم جاءت (من) الموصولة ، وهي في محل رفع فاعل^(٩) .

ومنه أيضاً قول الفرزدق :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْفَادُ الصَّيَارِفِ^(١٠)

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٥٥٩/١ .

(٢) انظر المفصل ٢٦٧ .

(٣) انظر أماليه ١١١/٢ .

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي له ٦٢٨/٢ .

(٥) انظر الإرشاد ١٩٤ .

(٦) سورة مريم : الآية ٢ .

(٧) انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٨٣ ، شرح التسهيل ١١٨/٣ ، ارتشاف الضرب ٢٢٥٩/٥ ، همع الهوامع ٦٢/٣ .

(٨) هذا جزء من حديث ، أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان باب السؤال عن أركان الإسلام برقم ١٢ (٤١/١) .

(٩) انظر مغني اللبيب ٢٣٠/٢ ، همع الهوامع ٦٣/٣ .

(١٠) سبق تخريجه ص ٢ .

حيث أضيف المصدر (نفي) إلى مفعوله (الدراهم) ، ثم جاء فاعله (تنقاد) ^(١) ، ومنه أيضاً قول الأقيشر الأسدي :

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ ^(٢)

فقد أضاف المصدر (قرع) إلى مفعوله (القواقيز) ، ثم جاء فاعله (أفواه) .

الثاني : ذهب إلى أن إضافة المصدر إلى فاعله أرجح من إضافته إلى مفعوله ، بإضافته إلى فاعله كثير ورود ، أما إضافته إلى مفعوله فقليل ورود ^(٣).

وهذا مذهب ابن السراج ، قال : " وإضافته إلى الفاعل أحسن " ^(٤) ، وتابعه جماعة من النحويين ، منهم : ابن يعيش ^(٥) ، وابن مالك ^(٦) ، والرضي ^(٧) ، وأبو حيان ^(٨) ، والمرادي ^(٩) ، وابن هشام ^(١٠).

الثالث : ذهب إلى أن إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود الفاعل لا تجوز إلا في ضرورة الشعر ، وقد نسب أبو حيان ^(١١) ، وابن هشام ^(١٢) ، والسيوطي ^(١٣) هذا المذهب إلى بعض النحاة ، وقد رُدَّ عليهم بالقراءة والحديث ، إذ ورد فيهما المصدر مضافاً إلى مفعوله مع وجود الفاعل .

(١) انظر حاشية السجاعي على شرح قطر الندى ٧٢/ب .

(٢) البيت من البسيط، ديوانه ٦٠ ، وانظر المقتضب ١٥٩/١ ، شرح جمل الزجاجة لابن خروف ٦٢٦/٢ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ٢١/٢ ، شرح جمل الزجاجة لابن هشام ٢٠٢ ، مغني اللبيب ٢٢٩/٢ ، همع الهوامع ٦٣/٣ ، خزنة الأدب ٤٤٦/٤ . وذكر المبرد وابن خروف وابن هشام أن البيت روي بنصب (أفواه) على أن تكون مفعولة للمصدر (قرع) ، ويكون المصدر مضافاً إلى فاعله (القواقيز) ، وصح الوجهان لأن كل منهما قارع ومقروع. التلاد : المال القديم ، النشب : المال الثابت كالعقار ، القواقيز : هي أقذاح الخمر.

(٣) انظر توضيح المقاصد ١٠/٢ ، مغني اللبيب ٢٣٠/٢ ، خزنة الأدب ٣٨٢/٤ .

(٤) الأصول ١٣٨/١ .

(٥) انظر شرح المفصل له ٦٢/٦ .

(٦) انظر شرح التسهيل ١١٩/٣ .

(٧) انظر شرح الرضي على الكافية ٣٨١/٤ .

(٨) انظر ارتشاف الضرب ٢٢٥٨/٥ .

(٩) انظر توضيح المقاصد ١٠/٢ .

(١٠) انظر أوضح المسالك ١٩٠/٣ ، مغني اللبيب ٢٣٠/٢ .

(١١) انظر ارتشاف الضرب ٢٢٥٩/٥ .

(١٢) انظر مغني اللبيب ٢٢٩/٢ - ٢٣٠ .

(١٣) انظر همع الهوامع ٦٣/٣ .

ولعل الراجح من بين هذه المذاهب هو المذهب الثاني ، وهو أن إضافة المصدر إلى فاعله أكثر من إضافته إلى مفعوله ، وذلك عند اجتماعهما معاً ؛ لأن النوع الأول قد ورد كثيراً في الشعر والنثر ، لكن النوع الثاني قليل الوجود ، حتى إنه لم يرد في القرآن الكريم إلا في تلك القراءة ^(١) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

انقسم شراح بيت المتنبي حول قوله : " مَنْ ذَمُّهُ " ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ذهب إلى أن المصدر (ذم) مضاف إلى الفاعل ، وأن المفعول محذوف ، وقدر المعنى بأن الساقط القدر من الناس إذا ذم أحداً فقد مدحه .

وهذا ما ذهب إليه ابن جني ، وتبعه أبو العلاء المعري ، والواحدي ، والتبريزي .

قال ابن جني مفسراً معنى البيت : " يقول : يعطي معروفه المستحقين وذوي القدر ومن تزكو عنده الصنعة ، ويمنعه من كل ساقط ، إذا ذم أحداً فقد مدحه ؛ لأنه ينبئ عن بعد ما بينهما ، يصفه بالتيقظ ومعرفة ما يأتي وما يدع " ^(٢) .

ووافقه أبو العلاء المعري في هذا المعنى ، وأجاز معنى آخر ، قال : " يقول : إنه يصطنع معروفه في مستحقه ، فإذا رأى دينياً كفوراً للنعمة حرمه ؛ لأن ذمه حمد ، فلا يبالي بذمهم ، حيث إنه يتضمن حمده ؛ لأن الجاهل إذا ذم العالم ، واللئيم إذا ذم الكريم فقد مدحه ، ودل بذمه على أنه ضد له ، فصار ذمه حمداً له من هذه الجملة . وقيل : أراد أن حمده مثل ذمه ؛ لأنه لحسته لا يكون لحمده أثر ، فلا يبالي بحمده وذمه " ^(٣) .

وقال الواحدي : " يصفه بالتيقظ ومعرفة ما يأتي وما يدع . يقول : يمنع معروفه من كل ساقط إذا ذم أحداً فقد مدحه ؛ لأنه ينبئ عن بعد ما بينهما . يعني أنه يعطي المستحقين وذوي القدر قبل أن يسألوه " ^(٤) .

^(١) انظر شرح التسهيل ١١٨/٣ .

^(٢) الفسر المجلد الأول ١٠٠٥/٢ .

^(٣) معجز أحمد ٣٥٩/٢ .

^(٤) شرحه لديوان المتنبي ٣٠١ ، وانظر المآخذ ١٣٩/٥ .

ونقل التبريزي كلام ابن جني وتفسيره لبیت المتنبي^(١) .

القسم الثاني : ذهب إلى أن المصدر (ذم) مضاف إلى المفعول ، وأن الفاعل محذوف ، وقدر المعنى بأنه إذا ذم الناس الساقط فهو مدحه له .

وهذا ما ذهب إليه ابن الشجري عند تفسيره لبیت المتنبي ، حيث نقل كلام ابن جني ، ثم حكم عليه بأنه غير مرضي ؛ معللاً هذا الحكم بأن المعنى وفقاً لكلام ابن جني لا يخلو من أحد معنيين :

الأول : أنه يُورّي عن الذم الصريح بكلام يشبه المدح .

الثاني : أنه يضع المدح الصريح موضع الذم .

وعليهما فإن الساقط لا يلحقه عيب ، ولا يستحق الحرمان من المعروف .

ثم ذهب إلى أن المعنى الصحيح هو : " وذلك أنه وصف الممدوح بالتيقظ ، ومعرفة ما يأتي وما يدع ، فيضع الصنائع في موضعها ، فيعطي ذوي الأقدار قبل أن يسألوه ، كما قيل : " السخي من جاد بماله تبرعاً ، وكف عن أموال الناس تورعاً " ، ويمنع ماله من كل دين ، إذا ذمّه الناس فقد مدحوه ؛ أي : يقوم الذم له مقام المدح لغيره لدناءة عرضه ولؤم أصله... والذم من قوله : " من ذمه حمد " مضاف إلى المفعول ، والفاعل محذوف ، فالتقدير :

من ذمّ الناس إياه ، كما جاء : ﴿ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعَجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ﴾^(٢) والمعنى : بسؤاله نعجتك ، وأبو الفتح ذهب إلى أن الذم مضاف إلى الفاعل ، وأن المفعول محذوف ، ففسر على هذا التفسير ، فأفسد المعنى ؛ لأنه أراد من ذمّه الناسَ حمداً^(٣) .

القسم الثالث : ذهب إلى جواز الوجهين السابقين ، فالمصدر (ذم) يمكن أن يكون مضافاً إلى الفاعل والمفعول محذوف ، كما يمكن أن يكون مضافاً إلى المفعول والفاعل محذوف ، وفسر المعنى بما فسرهُ السابقون . وهذا ما ذهب إليه العكبري ، وابن المستوفي .

(١) انظر الموضح ١٥٧/١ أ.

(٢) سورة ص: من الآية ٢٤ .

(٣) أماليه ٣٢٦/١ .

حيث نقل العكبري قول ابن جني وقول الواحدي ثم أتبعهما بقول ابن الشجري ، ولم يرجح قولاً من الأقوال ^(١).

وجاء في شرح ابن المستوفي : " ... إن جعلت المصدر مضافاً إلى الفاعل كان المحروم هو الذام ، وإن أضفته إلى المفعول كان المحروم إن ذم أو مدح كان ذم الناس إياه ومدحهم سواء لدنائه وسقوطه " ^(٢).

موقف المهلي من شراح البيت

وافق المهلي ابن الشجري فيما ذهب إليه من القول بأن المصدر (ذم) مضاف إلى المفعول ، وأن الفاعل محذوف ، ورأى أن ما ذكره الواحدي في متابعته لابن جني بأن المصدر (ذم) مضاف إلى الفاعل ، وأن المفعول محذوف غير صحيح ؛ لأنه لا يفيد معنى مناسباً ، قال في مأخذه على شرح الواحدي : " وأقول : هذا الذي ذكره قول ابن جني ، نقله فجعل المصدر مضافاً إلى ضمير الفاعل ، والمفعول محذوف لقوله : " إذا ذم أحد فقد مدحه لأنه ينبئ عن بعد ما بينهما " . وليس الأمر كذلك ، وهذا لا يعطي معنى صالحاً ، وإنما المصدر مضاف إلى ضمير المفعول ، والفاعل محذوف كقولك : يعجبني من زيدٍ ضربُهُ ؛ أي : ضربك إياه ؛ أي : أنْ ضربتهُ . فيكون على هذا المعنى : أنه يصطنع المعروف ابتداءً إلى الأفاضل ، ويمنع الأراذل الذين إذا ذمت أحدهم تنزل ذمه منزلة الحمد ، إما لأنه مستحق لذلك ، أو لجهله ولؤمه يتساوى الأمران عنده ، فلا فرق بينهما " ^(٣).

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد تبين مما سبق أن المهلي خالف الواحدي فيما ذهب إليه في تفسيره لبيت المتنبي بأن المصدر (ذم) مضاف إلى الفاعل ، والمفعول محذوف ، ولفظ التخطئة هو : " وليس الأمر كذلك " .

^(١) انظر التبيان ١/٣٧٩-٣٨٠.

^(٢) النظام ٧/١٧٠.

^(٣) ١٣٩/٥.

وهذا الخلاف بينهما في تحديد ما أضيف المصدر إليه قد أثر في معنى البيت ، فالمعنى على جعل المصدر مضافاً إلى الفاعل - وهو رأي الواحدى - يكون : أن الممدوح يمنع معروفه من كل ساقط ، فالساقط إذا ذم أحداً فهو مدح له .

أما المعنى على جعل المصدر مضافاً إلى المفعول - وهو رأي المهلبى - يكون : أن الممدوح يمنع معروفه من كل ساقط ، فهؤلاء الساقطون إذا ذممت أحدهم فقد مدحته ؛ لأنه يستحق ذلك الذم ، أو أنه للؤمه ودنائه يتساوى عنده الذم والمدح .

ولعل الراجح في بيت المتنبي ما ذهب إليه ابن الشجرى ووافق فيه المهلبى من جعل المصدر مضافاً إلى المفعول ، والفاعل محذوف .

معنى أفعال التفضيل عند حذف (مِنْ) والمفضل عليه

قال المتني :

أَغَالِبُ فِيكَ الشَّوْقَ وَالشَّوْقُ أَغْلَبُ وَأَعْجَبُ مِنْ ذَا الْهَجْرِ وَالْوَصْلُ أَعْجَبُ^(١)

هذا البيت مطلع قصيدة قالها في مدح كافور الأخشيدي ، والشاهد فيه هو قوله :
" والشوق أغلب " ، إذ وقع خلاف حول نوع كلمة (أغلب) .

موقف النحاة من هذه المسألة

أفعال التفضيل : هو الوصف المصوغ على أَفْعَلْ دالاً على زيادته في محل بالنسبة إلى محل آخر^(٢).

ولأفعال التفضيل ثلاث حالات :

١ - أن يكون مجرداً من (أل) والإضافة .

٢ - أن يكون محلي بـ (أل) .

٣ - أن يكون مضافاً .

وإذا كان أفعال التفضيل مجرداً من (أل) والإضافة جاءت بعده (مِنْ) جارة للمفضل عليه^(٣) ، نحو : زيدٌ أفضلٌ من محمدٍ .

ويجوز أن تحذف (مِنْ) الجارة والمفضل عليه إذا كانا معلومين^(٤) ، نحو قوله تعالى :

(١) البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ٣٩/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢٣١٩/٥ .

(٣) انظر أوضح المسالك ٢٥٨/٣ ، التصريح ٣٤٢/٣ .

(٤) انظر الكتاب ٢٠٣/١ ، ٣٣/٢ ، المسائل الشيرازيات ١٢/١ ، الفصل ٢٧٩ ، شرح الفصل لابن يعيش ٩٧/٦ ، شرح التسهيل ٥٦/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٤٣٦/٤ ، الإرشاد ١٤٤ ، ارتشاف الضرب ٢٣٢٩/٥ ، أوضح المسالك ٢٥٨/٣ ، شرح ابن عقيل ١٦٥/٢ . وخالف المبرد جمهور النحاة ، إذ منع حذف من والمفضل عليه ، وذهب إلى أن أفضل إذا لم يرد بعد من والمفضل عليه فإنه يخرج عن معنى التفضيل انظر المقتضب ٢٤٥/٣-٢٤٧ ، وسيأتي في توضيح مذهبه .

﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾^(١) ؛ أي : من الحياة الدنيا . وقد جاء الإثبات والحذف في قوله تعالى : ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾^(٢) ؛ أي : وأعز منك . وأكثر ما تحذف (من) والمفضل عليه إذا كان (أفعل) خيراً^(٣) ، سواء أكان خيراً للمبتدأ أو خيراً لما أصله المبتدأ^(٤) . ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى : ﴿وَمَا تُخَفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿وَالْبَقِيَّةُ الصَّلَاحُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾^(٦) ، وقوله تعالى : ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾^(٧) ، وكقولك وقد ذكر زيد وعمرو : كان زيدٌ أفضل ، وإن زيداً أفضل ، تريد : من عمرو . ومما يستشهد به النحاة قولنا : الله أكبر ؛ أي : أكبر من كل شيء^(٨) ، حيث حذفت (من) والمفضل عليه ، وهذا الحذف جائز بكثرة ؛ لأن (أكبر) وقع خيراً للمبتدأ . أما حذفهما و (أفعل) ليس بخبر فإنه قليل^(٩) ، من ذلك أن يحذف (وأفعل) معطوف على المفعول ، نحو قوله تعالى : ﴿فَإِنَّهُ يُعَلِّمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾^(١٠) ؛ أي : وأخفى من السر .

(١) سورة الأعلى : الآية ١٧ .

(٢) سورة الكهف : من الآية ٣٤ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٦ ، شرح التسهيل ٥٦/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٤٣٦/٤ ، ارتشاف الضرب ٢٣٢٩/٥ ، أوضح المسالك ٢٥٩/٣ ، شرح ابن عقيل ١٦٦/٢ .

(٤) انظر التصريح ٣٤٢/٣ ، همع الهوامع ٩٨/٣ .

(٥) سورة آل عمران : من الآية ١١٨ .

(٦) سورة الكهف : من الآية ٤٦ .

(٧) سورة المزمل : من الآية ٢٠ . حيث وقع (خيراً) مفعولاً ثانياً للفعل (تجد) ، وهو من أخوات (ظن) التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

(٨) انظر الكتاب ٣٣/٢ ، الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٠/١ ، المسائل الشيرازيات ١٣/١-١٤ ، المفصل ٢٧٩ ، التخمير ١٣٠/٣ ، ارتشاف الضرب ٢٣٢٨/٥ ، خزنة الأدب ٢٤٨/٨ . وقد أجاز الرضي - مع هذا الوجه - وجهاً آخر ، وهو أن يكون المحذوف هو المضاف إليه ، والتقدير : أكبر كل شيء ، انظر شرحه على الكافية ٤٣٧/٤ .

(٩) انظر شرح التسهيل ٥٧/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٤٣٧/٤ ، ارتشاف الضرب ٢٣٣٠/٥ .

(١٠) سورة طه : من الآية ٧ .

أو يحذفوا (أفعل) حال كقول الشاعر :

دَنُوتٍ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكَ مُضَلَّلًا^(١)

أي : دنوت أجمل من البدر وقد خلناك مثله .

أو يحذفوا (أفعل) صفة ، نحو : جاءني رجل أفضل ، في جواب من قال : ما جاءك رجل أفضل من زيد^(٢) .

وقد اختلف النحويون عند حذف (من) والمفضل عليه في صيغة أفعل ، أيلزم أن تكون دالة على التفضيل ، أم يجوز أن تستعمل لغير التفضيل ؟
في ذلك أربعة مذاهب :

المذهب الأول : ذهب إلى أن أفعل لا يخلو من الدلالة على التفضيل مطلقاً ، وهذا مذهب الكسائي ، والفراء ، وهشام^(٣) ، وأيدهم فيه أبو حيان^(٤) .

واستدلوا على ذلك بأن صيغة أفعل إنما وضعت لتفضيل شيء على غيره ، فإذا كانت مع (من) أو مضافة فدلالتهما على التفضيل ظاهرة ، وإذا كانت محلاة بـ (أل) فإن (أل) هذه عوض من المضاف إليه - وهو المفضل عليه - ، فإن خلت صيغة أفعل من هذه الثلاثة كان الكلام على أحد تقديرين ، الأول : تقدير (من) والمفضل عليه ، والثاني : تقدير مضاف إليه^(٥) .

(١) البيت من الطويل، وقائله مجهول ، انظر شرح التسهيل ٥٧/٣ ، ارتشاف الضرب ٢٣٣٠/٥ ، أوضح المسالك ٣٤٤/٣ .

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ٤٣٧/٤ .

(٣) انظر الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٠/١ ، خزنة الأدب ٢٤٨/٨ .

(٤) انظر البحر المحيط ٢٩٣/١ .

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية ٤٣٥/٤ ، أوضح المسالك ٢٥٨/٣ الحاشية الثانية .

المذهب الثاني : ذهب إلى أنه يجوز أن تستعمل صيغة أفعل لغير التفضيل ، فتأتي بمعنى اسم الفاعل أو بمعنى الصفة المشبهة ، وهذا مذهب أبي عبيدة ^(١) ، ومكي بن أبي طالب ^(٢) ، ونسبه أبو حيان إلى المتأخرين ^(٣).

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدُؤُاَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ^(٤) ، تقديرها : وهو هين عليه ؛ لأنه جميع المقدورات متساوية بالنسبة إلى قدرة الله ، فلا يصح في مقدوره مفاضلة الهون فيه على مقدور آخر ^(٥) ، كما استدلوا أيضاً بقوله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ ^(٦) ، التقدير : هو عالم بكم ؛ إذ لا مشارك له في علمه ^(٧) . واستدلوا بقول الفرزدق :
 إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ ^(٨)
 أي : عزيزة وطويلة .

المذهب الثالث : ذهب إلى أنه يجب أن تستعمل صيغة أفعل لغير التفضيل إذا لم ترد (من) والمفضل عليه ، وهذا مذهب المبرد ، ورأيه هذا مبني على عدم تجويزه حذف (من) والمفضل عليه مع أفعل التفضيل ، قال : " ... إلا أن أفعل يقع على وجهين :

^(١) انظر مجاز القرآن ١٢١/٢ ، البحر المحيط ٢٩٣/١ ، شرح ابن عقيل ١٧١/٢ ، خزانة الأدب ٢٤٦/٨ ، ٢٧٨ .

^(٢) انظر مشكل إعراب القرآن له ٦٩٣/٢ ، البحر المحيط ٢٩٢/١ .

^(٣) انظر البحر المحيط ٢٩٣/١ .

^(٤) سورة الروم : من الآية ٢٧ .

^(٥) انظر همع الهوامع ٩٧/٣ ، خزانة الأدب ٢٨٠/٨ .

^(٦) سورة النجم : من الآية ٣٢ .

^(٧) انظر همع الهوامع ٩٧/٣ ، خزانة الأدب ٢٨٠/٨ .

^(٨) البيت من الكامل . ديوانه ١٥٥/٢ ، انظر الزاهر في معاني كلمات الناس ٣٠/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٦ ، شرح الرضي على الكافية ٤٣٦/٤ ، شرح ابن عقيل ١٧٠/٢ ، خزانة الأدب ٢٤٥/٨ . وجاء في حاشية شرح ابن عقيل : " استعمل صيغتي التفضيل لغير التفضيل ؛ لأنه لا يتعرف بأن لجرير بيتاً دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عزة وأشد طولاً ، ولو بقي (أعز وأطول) على معنى التفضيل لتضمن اعترافه بذلك " .

أحدهما : أن يكون نعتاً قائماً في المنعوت ، نحو : أحمر ، و أصفر ، وأعور .
والوجه الآخر : أن يكون للتفضيل ، نحو : هذا أفضل من زيد ، وأكبر من عبد الله ، فإن
أردت هذا الوجه لم يكن إلا أن تقول : من كذا وكذا ، أو بالألف واللام ، نحو : هذا
الأصغر ، والأكبر .

فأما قوله في الآذان : الله أكبر فتأويله : كبير ، كما قال عز وجل : ﴿ وَهُوَ
أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ^(١) فإنما تأويله : وهو عليه هين ؛ لأنه لا يقال : شيء أهون عليه من
شيء . ونظير ذلك قوله :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوَجَلُ على أَيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ ؟ ^(٢)
أي : إني لأوجل " ^(٣) .

وذهب المبرد إلى أبعد من هذا وذلك عندما جعل استعمال أفعل لغير التفضيل قياساً ،
قال : " واعلم أن أفعل إذا أردت أن تضعه موضع الفاعل فمطرد . فمن ذلك قوله :

فَبُحِثُّمُ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرًا
أَلَأَمْ قَوْمٌ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا ^(٤)

يريد : صغيراً وكبيراً . فهذا سبيل هذا الباب " ^(٥) .

المذهب الرابع : ذهب إلى أنه يجوز أن تستعمل صيغة أفعل لغير التفضيل ، لكن ذلك

^(١) سورة الروم : من الآية ٢٧ .

^(٢) البيت من الطويل ، وهو لمعن بن أوس ديوانه ٩٣ ، انظر المقتضب ٢٤٦/٣ ، الزاهر في معاني كلمات الناس
٣٠/١ ، أمالي ابن الشجري ٧٤/٢ ، ٦٠٠ ، شرح الرضي على الكافية ٤٤٧/٤ ، خزانة الأدب ٢٩٠/٨ .

^(٣) المقتضب ٢٤٥/٣ - ٢٤٦ .

^(٤) البيتان من الرجز ، وقائلهما مجهول ، انظر المقتضب ٢٤٧/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٤٤٤/٤ ،
خزانة الأدب ٢٧٨/٨ .

^(٥) المقتضب ٢٤٧/٣ .

مقصود على السماع ، فلا ينقاس . وهذا مذهب ابن مالك ^(١) ، والرضي ^(٢) ، وابن هشام ^(٣) ، وغيرهم من النحاة ^(٤) .

قال رضي : " واعلم أنه يجوز استعمال أفعل عارياً عن اللام والإضافة و (من) مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرد سماعاً عند غيره ، وهو الأصح " ^(٥) .

وقد استدلو بما استدل به أصحاب المذهبين الثاني والثالث ، ورأوا أن المسموع منه المشهور فيه أن يلزم أفعل الأفراد والتذكير ^(٦) ، إجراءً له مجرى الأغلب والأصل وهو أفعل التفضيل مع (من) ^(٧) . من ذلك قوله تعالى : ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ ^(٨) ، وذكروا أنه ربما يرد أفعل مطابقاً لما هو له ، من ذلك قول الفرزدق :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَثَمُ ^(٩)

أراد : وأنتم ما أقام لثام ، فالأثم جمع الأثم بمعنى لثيم ، والذي سوغ جمعه أن أفعل هنا مجرد عن معنى التفضيل ، ورأى ابن مالك أن ترك جمعه أجود ، وعلل ذلك بأن اللفظ المستقر له حكم إذا قصد به غير معناه على سبيل النيابة لا يغير حكمه ^(١٠) .

كما رأى ابن مالك أنه كما جاز جمع أفعل المستعمل لغير التفضيل فإنه يجوز تأنيثه

(١) انظر شرح التسهيل ٦٠/٣ .

(٢) انظر شرحه على الكافية ٤٤٤/٤ .

(٣) انظر مغني اللبيب ٢١٧/١ ، ١٣/٢ .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ١٧١/٢ .

(٥) شرحه على الكافية ٤٤٤/٤ .

(٦) انظر شرح التسهيل ٦٠/٣ ، مغني اللبيب ١٣/٢ .

(٧) انظر شرح رضي على الكافية ٤٤٥/٤ .

(٨) سورة الفرقان: الآية ٢٤ .

(٩) البيت من الطويل ، وهو منسوب للفرزدق وليس في ديوانه ، انظر شرح التسهيل ٦١/٣ ، مغني اللبيب ١٣/٢ ،

التصريح ٣٤٢/٣ ، خزنة الأدب ٢٧٩/٨ ، حاشية الدسوقي ٣٩٤/٢ .

(١٠) انظر شرح التسهيل ٦١/٣ .

قال : " وإذا جمع أفعل العاري لتجرده من معنى التفضيل إذا جرى على جمع جاز أن يؤنث إذا جرى على مؤنث . ويجوز أن يكون منه قول (حُنَيْفُ الْحَنَاتِمِ) ^(١) في صفات الإبل : سَرَعَى وبَهِيََا وَغَزَرَى . وكان الأجود أن يقال : أسرع وأبهى وأغزر ، إلا أنه لما لم يقصد التفضيل جاء بفعلٍ موضع فعيلة ، كما جاء قائل البيت بالأثم في موضع لثام . وعلى هذا يكون قول ابن هانئ :

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى
... ..
(٢)

صحيحاً لأنه لم يؤنث أصغر وأكبر المقصود بهما التفضيل ، وإنما أنث أصغر بمعنى صغير وأكبر بمعنى كبير " ^(٣) .

وقد ردّ أبو حيان على من ذهب إلى أن صيغة أفعل قد تستعمل لغير التفضيل فقال : " وأما ما أجازه مكّي فهو مبني على أمرين غير صحيحين ، أحدهما : ادعاء أن أفعل تأتي بمعنى فاعل ، وهذا قال به أبو عبيدة من المتقدمين ، وخالفه النحويون وردوا عليه قوله ، وقالوا : لا يخلو أفعل من التفضيل ... والأمر الثاني : أنه إذا سلم وجود أفعل عارياً من معنى التفضيل فهل يعمل عمل اسم الفاعل أم لا ؟ والقائلون بوجود ذلك لا يقولون بإعماله عمل اسم الفاعل إلا بعضهم فأجاز ذلك ^(٤) .

والصحيح ما ذهب إليه النحويون المتقدمون من كون أفعل لا يخلو من التفضيل ، ولا مبالاة بخلاف أبي عبيدة ؛ لأنه كان يضعف في النحو ، ولا بخلاف بعض المتأخرين ؛ لأنهم مسبوقون بما هو كالإجماع من المتقدمين ، ولو سلمنا إسماع ذلك من العرب فلا نسلم

(١) هو رجل من بني تيم اللات بن ثعلبة، وهو الذي قيل فيه المثل : " أَبْلُ من حنيف الحناتم " . انظر مجمع الأمثال ٨٦/١ .

(٢) البيت من البسيط ، ديوانه ٣٤ ، وهو بتمامه :

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَافِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

انظر شرح التسهيل ٦١/٣ ، مغني اللبيب ١٣/٢ ، التصريح ٣٤١/٣ ، خزانة الأدب ٢٧٩/٨ . وقد لحن بعض النحاة أبا نواس في هذا البيت لأنه أنث صغرى وكبرى ، وكان حقه أن يقول : أصغر وأكبر ، وقد أجاب عنه ابن مالك .

(٣) شرح التسهيل ٦١/٣ .

(٤) يقصد بمن أجاز ابن مالك ، نص عليه الدسوقي في حاشيته . انظر ٣٥٩/١ .

اقتياسه ؛ لأن المواضع التي أوردت دليلاً على ذلك في غاية من القلة مع أنها قد تؤولت ^(١) ، ولو سلمنا اقتياس ذلك فلا نسلم كونه يعمل عمل اسم الفاعل ، وكيف نثبت قانوناً كلياً ولم نسمع من العرب شيئاً من أفراد تركيباته ، لا يحفظ : هذا رجل أضرب عمراً بمعنى ضارب عمراً ، ولا هذه امرأة أقتل خالداً بمعنى قاتلة خالداً ، ولا مررت برجل أكسى زيدا جبة بمعنى كاس زيدا جبة ، وهل هذا إلا إحداث تراكيب لم تنطق العرب بشيء من نظيرها فلا يجوز ذلك " ^(٢) .

أما الشواهد الواردة والتي ظاهرها خلاف ذلك فإنها على تقدير من والمفضل عليه ، أو على تقدير مضاف إليه هو المفضل عليه .

وأما المفاضلة فيما يرجع إلى الله تعالى فهي بالنسبة إلى عادة المخلوقين في التخاطب ، وعلى حسب توهمهم ، ففي قولنا : الله أكبر يكون المعنى : أكبر من كل شيء ، يتوهم له كبر أو حسب ما اعتاده الناس في المفاضلة ، وكذلك في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ^(٣) فهو حسب عادة الناس من أن إعادة الشيء أهون من اختراعه ، فخطبوا حسب ما ألفوه . والأمر نفسه في قوله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ ^(٤) ؛ أي : منكم حيث تتوهمون أن لكم علماً ولله تعالى علماً ، أو على حد ما تقولون : هذا أعلم من هذا ، فهذه هي طريقة العرب في كلامها ، وبها نزل القرآن الكريم فخطبوا بمقتضى كلامهم وبما يعتادون فيما بينهم . والذي يدل على أن المراد من صيغة أفعل في الشواهد المسموعة التفضيل هو أنه لم يرد مثني ولا مجموعاً ولا مؤنثاً ، وما جاء منها مجموعاً فإنه شاذ ^(٥) .

لذلك فإن الراجح من بين هذه المذاهب هو المذهب الأول .

^(١) جاء في خزنة الأدب : " قيل : لقلة ما ورد من ذلك ، وفيه نظر ظاهر ، ولعل وجهه أن الوارد قابل للتأويل إلا أن في بعض التأويل تكلفاً ، وموضع التكلف قليل " ٢٧٨/٨ .

^(٢) البحر المحيط ٢٩٣/١ .

^(٣) سورة الروم : من الآية ٢٧ . ورد هذا الوجه في البحر المحيط ١٦٥/٧ ، وفي الدر المصون ٣٧٥/٥ ، وورد فيهما أيضاً وجه آخر وهو أن يكون الضمير في (عليه) عائداً على المخلوقين ؛ أي : والعود أهون على المخلوقين بمعنى أسرع ؛ لأن البداية فيها تدريج من طور إلى طور ، والإعادة لا تحتاج إلى هذا .

^(٤) سورة النجم : من الآية ٣٢ .

^(٥) انظر الكلام السابق في خزنة الأدب ٢٧٩/٨ - ٢٨٢ نقلاً عن الشاطبي .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

انقسم الشراح حول قول المتنبي : " والشوق أغلب " ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ذهب إلى أن (أغلب) يجوز فيه وجهان :

الأول : أن تكون للتفضيل ، وقد حذفت (من) والمفضل عليه ، والتقدير : أغلب مني .
الثاني : أن تكون لغير التفضيل ، فهي صفة على وزن أفعل كأحمر ، وتعني : الشدة والغلبة ، وأصلها : الغليظ الرقبة .

وهذا ما ذهب إليه ابن جني ، قال : " قوله أغلب يحتمل أن يكون أمرين : أحدهما أنه أغلب مني ؛ أي : أغلب لي مني له ، والآخر أن يكون أغلب من قولهم : رجل أغلب ؛ أي : غليظ العنق شديدها ، فكأنه قال : والشوق شديد صعب ممتنع ، والقول الأول هو الوجه ؛ أي : والوصل أخرى أن أعجب منه من الهجر ؛ لأن من شأنك أبداً أن تهجري " (١).
وقد تابعه في ذلك أبو القاسم الأصفهاني (٢) ، وأبو العلاء المعري (٣) ، والواحدي (٤) ، والعكبري (٥) .

وقد قارن أبو العلاء المعري بين الوجهين ، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن الوجه الثاني الذي ذكره ابن جني مقبول ، قال : " يريد : والشوق أغلب مني ؛ أي : أي لا أطيعه . وذهب ابن جني - رحمه الله - إلى أن (أغلب) هاهنا من قولهم : أسد أغلب ؛ أي : غليظ العنق ، يصف الشوق بالشدة ، ويزعم أنه يغالبه ، وهو كالليث الأغلب . وهذا المعنى قريب من الأول ، إلا أن الذي ذهب إليه أبو الفتح لا يكون فيه إقرار من أبي الطيب بأنه مغلوب ، وهذا أشبه بمذهبه . والوجه الأول فيه إقرار للشوق بالغلبة . وقد أنكر بعض الناس قول أبي الفتح وليس بمنكر " (٦) .

(١) الفسر المجلد الأول ٥٦٣/٢-٥٦٤ .

(٢) انظر الواضح في مشكلات شعر المتنبي ١٤ .

(٣) انظر اللامع العزيزي ١٨٥/١-١٨٦ ، المآخذ ٣٩/٢ .

(٤) انظر شرحه لديوان المتنبي ٦٦٤ .

(٥) انظر التبيان ١٧٦/١-١٧٧ .

(٦) اللامع العزيزي ١٨٥/١-١٨٦ ، وانظر المآخذ ٣٩/٢ .

القسم الثاني : ذهب إلى أن (أغلب) في بيت المتنبي للتفضيل ، و أن (من) والمفضل عليه قد حذفوا للعلم بهما ، وأن الوجه الثاني الذي ذكره ابن جني غير مقبول .

وهذا مذهب الزوزني ، وابن سيده .

قال الزوزني - بعد أن ذكر كلام ابن جني - : " قال الشيخ : أعجب ما في هذا أن الشوق يوصف بغليظ الرقة ! وليس من جميع هذا التفسير بشيء ! ... ومعناه : أغالب شوقي إليه وأدافعه ، وهو أغلب وأقهر لي مني له ، وله اليد والقوة والغلبة عليّ ، وأعجب من المهجر الواقع بيننا ، والوصل أعجب ؛ أي : كيف غَبِيتُ وشَقِيتُ بفراق مثلك ، والوصل الواقع بيننا أعجب من المهجر ؟ " (١) .

وقال ابن سيده : " أي : والشوق أغلب مني له ، فحذف للعلم بما يعني ، كقولنا : الله أكبر ؛ أي : من كل شيء ، فحذف . أنشد سيبويه :

مَرَرْتُ عَلَى وادي السَّبَّاحِ وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَّاحِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا
أَقْلُّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَيْيَّةً وَأَخَوْفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا (٢)

أراد : أقل به ركب تئية منه . وذهب بعضهم إلى أن (أغلب) هنا ليست للمفاضلة ، وإنما هو أفعل صفة كأحمر ، ولا يعجبني ؛ لأن قوله في آخر البيت : والوصل أعجب ، لا يسوغ فيه إلا أفعل التي للمفاضلة بأن يكون المصراع مشاكلاً للمصراع الأول ، وإنما كان الشوق أغلب له ؛ لأنه لو كان ضد ذلك ، لم يكن عاشقاً ... وأراد : والوصل أعجب منه ، فحذف كما تقدم في (أغلب) " (٣) .

القسم الثالث : ذهب إلى أن (أغلب) استعملت في بيت المتنبي لغير التفضيل ، وهي محتملة لوجهين :

١ - أن تكون صفة لموصوف محذوف.

(١) قشر الفسر ٧٩ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لسُحَيْم بن وَثِيل ، انظر الكتاب ٣٢/٢ - ٣٣ ، الأصول ٣٠/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٤٥٠/٤ ، ارتشاف الضرب ٢٣٣٦/٥ . التئية: التوقف والتثبت .

(٣) شرح مشكل شعر المتنبي ٢٨٦ - ٢٨٧ .

٢- أن تكون مؤولة باسم الفاعل.

وهذا ما ذهب إليه ابن المستوفي ، قال : " إذا جعله صفة لموصوف محذوف ، كأنه قال : أسد أغلب ؛ أي : غليظ الرقبة ، كان في أغلب الأمر غالباً له ؛ لأن الظاهر أن الأسد يفرس واحداً من الناس . وإن جعل (أغلب) بمعنى (غالب) ، كان فيه إقرار من أبي الطيب أنه مغلوب " ^(١) .

موقف المهلي من شرح البيت

وافق المهلي القسم الثاني من الشراح الذين ذهبوا إلى أن (أغلب) الواردة في بيت المتنبي للتفضيل ، كما وافقهم في تضعيف الوجه الثاني الذي أجازه ابن جني ، وهو أن تكون (أغلب) لغير المفاضلة .

وقد حاول المهلي أن يثبت صحة ذلك بثلاثة أمور :

- ١- أن القاعدة النحوية توجب أن تكون (أغلب) للتفضيل ؛ وفي ذلك إشارة إلى مذهب بعض النحاة الذين ذكروا أن صيغة أفعل لا تخلو من التفضيل مطلقاً .
- ٢- أن تركيب البيت يقتضي أن تكون (أغلب) للتفضيل ؛ لأن (أعجب) الواردة في عجز البيت للتفضيل ، فتحصل المشكلة بينهما .
- ٣- أن من سمات المتنبي في شعره المبالغة ، وهي تحصل بجعل (أغلب) للتفضيل .

قال في مأخذه على شرح أبي العلاء المعري : " فيقال للشيخ : إذا تأملت تركيب البيت في صدره وعجزه تحققت أن قول ابن جني في أن (أغلب) بمعنى أسد أغلب ضعيف جداً ، وأن الجيد القول الأول ؛ أي : أغلب مني ، كما أن (أعجب) أراد به : أعجب من الوصل ، فكلا (أفعل) في الصدر والعجز للتفضيل . وهذا الذي توجه الصناعة ، ويقتضيه التركيب .

^(١) النظام ٢٧٥/٤ .

وقوله : " إلا أن الذي ذهب إليه أبو الفتح لا يكون إقراراً من أبي الطيب أنه مغلوب ، وهذا أشبه بمذهبه " ليس بشيء ! لأن هذا غزل ، وهو متغزل ، وليس بحماسة . والأشبه بمذهبه المبالغة في شعره ، والمبالغة في التفسير الأول ، وهو أن الشوق أغلب مني ، والوصل أعجب من الهجر ؛ أي : لا يتعجب من الهجر إن وقع لكثرتة وطوله بل يتعجب من الوصل إن وقع لقلته " (١) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق أن المهلي خالف أبا العلاء المعري في قبول الوجه الثاني الذي ذكره ابن جني ، وهو أن (أغلب) قد استعملت لغير التفضيل ، وذلك عندما قال : " تحققت أن قول ابن جني في أن (أغلب) بمعنى أسد أغلب ضعيف جداً " .

وهذا الخلاف بينهما قد أثر في معنى البيت ؛ فمعناه على جعل (أغلب) لغير التفضيل يدل على أن المتنبي يغالب الشوق لكن الشوق شديد ممتنع كالأسد الأغلب ، وعلى هذا المعنى لا يكون المتنبي مقراً بأنه مغلوب .

ومعنى البيت على جعل (أغلب) للتفضيل يدل على أن المتنبي يغالب الشوق إلا أن الشوق أغلب منه ، وعلى هذا المعنى يكون المتنبي قد أقرّ بالغلبة .

وبعد ، فإن الراجح في بيت المتنبي ما ذهب إليه المهلي متابعاً به من سبقه من الشراح في أن (أغلب) للتفضيل ، وذلك للأسباب التالية :

- ١ - ما ذكره بعض النحويين من أن صيغة أفعل لا تخلو من التفضيل مطلقاً .
- ٢ - أنه ورد في أول البيت كلمة (أغلب) ، وهي على وزن (أفعل) ، وتدل على وجود طرفين تحدث بينهما مغالبة ، فتأتي صيغة أفعل فتحدد الأفضل .

(١) ٣٩/٢ .

٣- ما ذكره ابن سيده من المشاكلة بين (أعجب) الواردة في عجز البيت
و (أغلب) الواردة في صدر البيت ، فإن (أعجب) المراد منها التفضيل ،
والمقصود : أن الوصل أعجب من الهجر .

أن من الظواهر التي شاعت في شعر المتنبي كثرة استعماله لأفعل التفضيل ؛ وذلك لأجل
المبالغة التي تعد سمة من سمات شعره ^(١) ، وهذا ما أشار إليه المهلب ، وذلك عندما ذكر أن
المبالغة تظهر وتتضح بجعل (أغلب) للتفضيل .

^(١) انظر الظواهر النحوية والصرفية في شعر المتنبي ٢٤٨ .

معنى الواو العاطفة

قال المتنبي :

تَسْغَرِقُ الْكَفُّ فُودِيَهْ وَمَنْكِبَهْ وَتَكْتَسِي مِنْهُ رِيحَ الْجَوْرَبِ الْعَرِقِ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في هجاء ابن كيعلغ بعد أن قتله غلماناه ، وهو من قصيدة مطلعها قوله :

قالوا لنا مات إسحاق فقلت لهم هذا الدَّواء الذي يشفي من الحُمقِ
والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

ما زلت أعرفه قرداً بلا ذنب صِفْراً مِنَ الْبَاسِ مَمْلُوءاً مِنَ النَّزَقِ
كَرِيشَةٍ بِمَهَبِّ الرِّيحِ سَاقِطَةٍ لا تَسْتَقِرُّ عَلَى حَالٍ مِنَ الْقَلَقِ
والشاهد في بيت المسألة هو قوله : "فوديه ومنكبه" ، إذ وقع خلاف حول معنى الواو .

موقف النحاة من هذه المسألة

اختلف العلماء من نحويين وغيرهم في معنى الواو العاطفة ، ولهم في ذلك أقوال ثلاثة :

القول الأول : أن الواو العاطفة تدل على مطلق الجمع^(٢) من غير إشعار بخصوصية الترتيب أو المعية ، أي أنها تشرك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم والإعراب من غير دلالة على أن أحدهما قبل الآخر أو أنهما معاً بالزمان ، وقد ترد نصوص يفهم منها الترتيب أو عكسه أو المعية ، لكن هذه الدلالات غير مستفادة من الواو العاطفة ، إنما دل عليها السياق أو قرائن أخرى .

(١) البيت من البسيط ، وهو في المآخذ ١٨٤/١ ، ٩١/٣ .

(٢) قال ابن هشام : " وقول بعضهم : إن معناها الجمع المطلق " غير سديد ؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد " معني اللبيب ٥٦٩/١ ، ودفع هذا الاعتراض الصبان في حاشية انظر ٦٩/٣ .

وهذا قول سيويه^(١) ، والفراء^(٢) ، وجمهور النحويين من بصريين وكوفيين^(٣) . ونقل إجماع نخاة البصرة والكوفة على هذه الدلالة السيرافي^(٤) ، والفارسي^(٥) ، والسهيلي^(٦) ، ورُد عليهم بوجود من خالف الإجماع^(٧) .

وقد صرح سيويه بهذه الدلالة قائلاً : " وذلك قولك : مررتُ برجل وحمار قبل . فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه ، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار كأنك قلت : مررتُ بهما ، فالنفي في هذا أن تقول : ما مررتُ برجل وحمار ؛ أي : ما مررتُ بهما ، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء ، ولا بشيء مع شيء ؛ لأنه يجوز أن تقول : مررتُ بزيدٍ وعمرو والمبدوء به في المرور عمرو ، ويجوز أن يكون زيدا ، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة . فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني "^(٨) .

واحتج الجمهور بوجوه عديدة :

الوجه الأول : ورود نصوص عديدة وردت فيها الواو العاطفة لما لا يحتمل الترتيب أو

(١) انظر الكتاب ١/٤٣٧-٤٣٨ ، ٤/٢١٦ .

(٢) انظر معاني القرآن له ١/٢٨٦ .

(٣) انظر المقتضب ١/١٤٨ ، الأصول ٢/٥٥ ، حروف المعاني والصفات ٤٧ ، معاني الحروف ٣٧ ، الخصائص ٢/٥١٠ ، اللمع ٩١ ، المفصل ٣٦٢ ، أسرار العربية ٢٦٧-٢٦٨ ، نتائج الفكر ٢٦٦ ، الباب ١/٤١٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٣-٩٠ ، شرح التسهيل ٣/٣٤٩-٣٥٠ ، الجنى الداني ١٥٨ ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٦٧-٦٨ ، مغني اللبيب ١/٥٦٩ ، الأشباه والنظائر ٢/١١٣ ، همع الهوامع ٣/١٨٥ ، " رسالة فيما يفيد واو العطف " لابن كمال باشا مجلة جامعة الملك سعود المجلد العاشر ص ٤٤ .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٤/١٩٨٢ ، الجنى الداني ١٥٩ ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٧٣ ، مغني اللبيب ١/٥٦٩ .

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٤/١٩٨٢ ، الجنى الداني ١٥٩ ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٧٣ .

(٦) انظر نتائج الفكر ٢٦٦ ، ارتشاف الضرب ٤/١٩٨٢ ، الجنى الداني ١٥٩ .

(٧) انظر الجنى الداني ١٥٩ ، مغني اللبيب ١/٥٦٩ .

(٨) الكتاب ١/٤٣٧-٤٣٨ .

يقتضي خلافه ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً ﴾^(١) ، وفي الآية الأخرى قال : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةً وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾^(٢) والقصة واحدة ، فلو كانت الواو تقتضي الترتيب لوقع التناقض بين مدلولي الآيتين ، وهذا محال ، وقوله تعالى : ﴿ يَمْرَيْمُ أَقْنِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي ﴾^(٣) والركوع قبل السجود ، وقوله تعالى حكاية عن منكري البعث ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾^(٤) ، وغيرها من النصوص^(٥).

الوجه الثاني : النقل عن أئمة اللغة العربية وقولهم حجة ، فقد نقل الإجماع على دلالة الواو على مطلق الجمع السيرافي والفارسي والسهيلي - كما مر - ، وهذا يتخرج على عدم الاعتبار بالمخالف إذا شذ عن الجماعة أو على أنه وإن اعتبر خلافه فالأظهر أن قول الجمهور حجه ؛ لأنه يبعد عادة أن يكون الراجح هو ما ذهب إليه الأقل النادر^(٦) .

الوجه الثالث : أن الواو استعملت فيما يمتنع فيه الترتيب نحو : تقاتل زيد وعمر ، واختصم بكر وخالد ، والمال بين زيد وعمر ، وسيان قيامك وقعودك ، ولا يصح الإتيان في شيء منها بالفاء ولا ثم ، فلو كانت الواو تقتضي الترتيب لجاز دخول الفاء وثم على هذه الأمثلة ، وهذا الوجه هو الذي عول جمهور أئمة العربية عليه^(٧) .

(١) سورة البقرة : من الآية ٥٨ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية ١٦١ .

(٣) سورة آل عمران : من الآية ٤٣ . قال الزركشي في البرهان في علوم القرآن بعد هذه الآية : " والركوع قبل السجود ، ولم ينقل أن شرعهم كان مخالفاً لشرعنا في ذلك " ٤/٤٣٦ .

(٤) سورة المؤمنين : من الآية ٣٧ .

(٥) انظر المقتضب ١/١٤٨ ، الأصول ٢/٥٥ ، معاني الحروف ٣٧ ، سر صناعة الإعراب ٢/٦٣٢ ، اللباب ١/٤١٧ ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٧٤ ، مغني اللبيب ١/٥٦٩ .

(٦) انظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٧٣-٧٤ .

(٧) انظر الخصائص ٢/٥١٠ ، اللباب ١/٤١٧-٤١٨ ، الإرشاد ٣٨٩-٣٩٠ ، الجنى الداني ١٦٠ ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٧٩-٨٠ ، مغني اللبيب ١/٥٧١ قال : " وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب " .

الوجه الرابع : أن واو العطف في الأسماء المختلفة كواو الجمع وياء التثنية في الأسماء المتماثلة وهما للجمع المطلق فكذا هي^(١) .

الوجه الخامس : أن الواو لو أفادت الترتيب لدخلت في جواب الشرط لما كان مترتباً على الشرط ، ولكنها لم تدخل فيه ، فلا يقال : إن قام زيد وأكرمه^(٢) .

الوجه السادس : أن القائل " جاء زيد وعمرو " يحسن أن يقال له : جاء معاً ، أو تقدم زيد ، أو تقدم عمرو ، ولو كانت الواو تقتضي الترتيب لما حسن هذا الاستفسار^(٣) .

الوجه السابع : لو كانت الواو للترتيب لكان قول القائل : رأيت زيداً وعمراً بعده تكراراً ؛ لأن البعدية علمت من الواو على تقدير أنها للترتيب ، ولكان قول القائل : رأيت زيداً وعمراً قبله متناقضاً ؛ لأن الواو تقتضي نقيض ما تقتضيه (قبل) ، ولا يعد هذا الكلام متناقضاً^(٤) .

الوجه الثامن : أن الجمع المطلق معنى معقول تمس الحاجة إلى التعبير عنه ، فالظاهر أن الواضع وضع له لفظاً وليس ذلك غير الواو بالإجماع ، فتكون هي الموضوع لذلك^(٥) .

القول الثاني : أن الواو تدل على الترتيب ، وهذا قول الكسائي^(٦) ، وقطرب^(٧) ، وهشام

(١) انظر الإرشاد ٣٩١ ، الفصول المفيدة في الواو المزیدة ٨٥ ، همع الهوامع ١٨٥/٣ .

(٢) انظر الباب ٤١٨/١ ، الفصول المفيدة في الواو المزیدة ٨٥ .

(٣) انظر الفصول المفيدة في الواو المزیدة ٨٣ .

(٤) انظر الإرشاد ٣٩٠ ، الفصول المفيدة في الواو المزیدة ٨٤ - ٨٥ .

(٥) انظر الفصول المفيدة في الواو المزیدة ٨٥ .

(٦) انظر شرح الرضي على الكافية ١٤٥/٦ ، همع الهوامع ١٨٦/٣ ، حاشية الصبان ٦٩/٣ .

(٧) انظر معاني الحروف ٣٧ ، ارتشاف الضرب ١٩٨٢/٤ ، الجنى الداني ١٥٨ ، مغني اللبيب ٥٦٩/١ .

الضرير^(١) ، وأبي جعفر الدينوري^(٢) ، وأبي عمرو الزاهد^(٣) ، وابن درستويه^(٤) ، والرعي^(٥) .

وقد فصل القول هشام الضرير وأبو جعفر الدينوري عندما ذكرا أن للواو معنيين :

- ١- معنى اجتماع لا يراعى فيه الابتداء بالمعطوفات ، نحو : اختصم زيد وعمرو .
- ٢- ومعنى افتراق وذلك بأن يختلف الزمان ، فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر^(٦) .

كما نسب هذا القول إلى الفراء ، وثعلب^(٧) ، والشافعي^(٨) ، وفي ذلك نظر . أما الفراء فقد ذكر كلاماً في معاني القرآن يدل على أنه يتبع مذهب الجمهور ، قال : " فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول ، والأول هو الآخر ، فإذا قلت : زرت عبد الله وزيداً ، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة ، وإذا قلت : زرت عبد الله ثم زيداً ، أو زرت عبد الله فزيداً كان الأول قبل الآخر " ^(٩) .

وأما ثعلب فقد ورد في مجالسه ما يدل على أنه موافق لمذهب الجمهور ، قال : " إذا قلت : قام زيد وعمرو ، فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم على زيد ، وإن شئت كان بمعنى التأخر ، وإن شئت كان قيامهما معاً " ^(١٠) .

(١) انظر ارتشاف الضرب ٤/١٩٨١ ، الجنى الداني ١٥٩ ، مغني اللبيب ١/٥٦٩ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٤/١٩٨١ ، الجنى الداني ١٥٩ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٤/١٩٨٢ ، الجنى الداني ١٥٩ .

(٤) انظر الفصول المفيدة في الواو المزیدة ٦٨ ، همع الهوامع ٣/١٨٦ .

(٥) انظر معاني الحروف ٣٧ ، شرح الرضي على الكافية ٦/١٤٦ ، الجنى الداني ١٥٩ ، مغني اللبيب ١/٥٦٩ .

(٦) انظر الجنى الداني ١٥٩ .

(٧) انظر الجنى الداني ١٥٩ ، مغني اللبيب ١/٥٦٩ .

(٨) انظر البرهان في أصول الفقه للحوييني ١/١٣٧ ، الجنى الداني ١٥٩ ، الفصول المفيدة في الواو المزیدة ٦٨ - ٦٩ ،

مغني اللبيب ١/٥٦٩ .

(٩) ٢٨٦/١ .

(١٠) ٣٨٦/٢ .

وأما الشافعي الذي نسب دلالة الواو على الترتيب أخذاً من لازم قوله في اشتراط الترتيب في الوضوء ، فإنه لا يصح أن يكون هذا قولاً له ، بل هو وجه في المذهب ؛ لأن الترتيب في الوضوء مستفاد من دلالة السنة النبوية وليس من الواو^(١) .

ولقد استدل أصحاب هذا القول بوجوه^(٢) :

الوجه الأول : أن هناك آيات قرآنية دلت على الترتيب بين المتعاطفات ، ومنها قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾^(٣) .

الوجه الثاني : ما جاء في صحيح مسلم في صفة حج الرسول _ صلى الله عليه وسلم _ (... ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ : ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنَ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾^(٤) أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ...)^(٥) ويستفاد من هذا أن الواو تدل على الترتيب .

الوجه الثالث : ما جاء في صحيح مسلم أن رجلاً خطب عند النبي _ صلى الله عليه وسلم _ فقال : " من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فقد غوى " فقال رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _ : (بئس الخطيب أنت ، قل : ومن يعص الله ورسوله)^(٦) ، فلو كان الواو لمطلق الجمع لم يكن هناك فرق بين الكلامين .

الوجه الرابع : ما روي أن عمر _ رضي الله عنه _ أنكر على سحيم عبد بن الحسحاس قوله :

عُمَيْرَةَ وَدَّعَ إِن تَجَهَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا^(٧)

(١) انظر الفصول المفيدة في الواو المزیدة ٦٩ .

(٢) انظر الإرشاد ٣٩١-٣٩٢ ، الفصول المفيدة في الواو المزیدة ٨٨-٩٦ .

(٣) سورة الحج : من الآية ٧٧ .

(٤) سورة البقرة : من الآية ١٥٨ .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحج باب حجة النبي _ صلى الله عليه وسلم _ برقم ١٢١٨ (٨٨٨/٢) .

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة برقم ٨٧٠ (٥٩٤/٢) .

(٧) البيت من الطويل ، انظر الكتاب ٢٢٥/٤ ، الأغاني ٣٠٨/٢٢ ، أسرار العربية ١٤٠ ، شرح التسهيل ٣/٣٤ ،

الإرشاد ٣٩٢ ، مغني اللبيب ١/١٨١ .

وقال : " لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك " ^(١) ، وهذا يدل على أن الواو أفادت الترتيب ، فإنه لو لم يفهم الترتيب لما استقبح .
الوجه الخامس : أن للترتيب مع التعقيب حرفاً وهو الفاء ، وله مع التراخي حرفاً وهو ثم ، ومطلق الترتيب معنى معقول يستحق التعبير عنه بحرف وما ذاك إلا الواو .

القول الثالث : أن الواو للجمع بقيد المعية ، فإذا استعملت في غير ذلك يكون مجازاً ، وهذا قول ابن كيسان ، قال : " الواو توجب الاجتماع ، وليس فيها دليل على السابق " ^(٢) .
ونسب هذا القول أيضاً إلى بعض الفقهاء من الحنفية ^(٣) .

واستدل أصحاب هذا القول بأن الواو لما احتملت ثلاثة معانٍ : الترتيب وعكسه والمعية ، ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء ، كان أغلب أحوالها أن يكون الكلام على الجمع في كل حال ، حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق ^(٤) .
قال ابن مالك : " والمعطوف بالواو إذا عرى من القرائن احتمل المعية احتمالاً راجحاً ، والتأخر احتمالاً متوسطاً ، والتقدم احتمالاً قليلاً " ^(٥) ، وهذا القول من ابن مالك ليس قولاً آخرًا إنما هو موافق لقول الجمهور ، فهذا القول تحقيق للواقع لا قول ثالث ، كما ذكر الشيخ خالد ^(٦) راداً على أبي حيان الذي اعتقد أن قول ابن مالك مخالف لمذهب سيبويه والجمهور ^(٧) .

(١) الأغاني ٣٠٨/٢٢ .

(٢) كتاب الموقفي لابن كيسان ، منشور في مجلة المورد المجلد الرابع العدد الثاني ١١٢ ، وانظر نسبة هذا القول له في الجني الداني ١٦٠ ، همع الهوامع ٣/١٨٦ .

(٣) انظر البرهان في أصول الفقه للحوييني ١٣٧/١ ، الجني الداني ١٦٠ ، الفصول المفيدة في الواو المزیدة ٧٠ ، مغني اللبيب ١/٥٦٩ .

(٤) انظر الجني الداني ١٦٠ .

(٥) شرح التسهيل ٣/٣٤٨ .

(٦) انظر التصريح ٣/٤٤٥ .

(٧) انظر ارتشاف الضرب ٤/١٩٨١ .

هذه هي الأقوال الثلاثة في دلالة الواو العاطفة .

وقد رد جمهور النحاة _ أصحاب القول الأول _ على أدلة القائلين بالقول الثاني بما يلي^(١) :

١- أن الآيات القرآنية التي استشهدوا بها والتي تدل على الترتيب بين المتعاطفات ، إنما فهم هذا الترتيب من قرائن أخرى ولم يفهم من الواو العاطفة ، ففي قول الله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾ حصل ترتيب بين المتعاطفين بدليل آخر ، وهو فعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذي قال : (صلوا كما رأيتموني أصلي)^(٢) ، فلم يفهم الترتيب من الواو .

٢- أن الواو لو كانت دالة على الترتيب لفهم الصحابة - رضي الله عنهم - مدلول الآية ، ولما احتاجوا إلى السؤال .

٣- أن النبي صلى الله عليه وسلم - إنما أنكر على الخطيب لإتيانه بالضمير المقتضي للتسوية ، فأمره بالعطف ، وإفراد اسم الله تعالى تعظيماً له بتقديم اسمه .

٤- أن إنكار عمر - رضي الله عنه - على الشاعر سحيم تقديم الشيب على الإسلام لا يدل على إفادة الواو للترتيب ، إنما أراد تقديم الإسلام تعظيماً له ، وأنه أعلى رتبة من الشيب ، وأكثر اهتماماً ، إذ إن من عادة العرب في كلامهم تقديم الأهم .

٥- أن قولهم : إن مطلق الترتيب معنى معقول يستحق التعبير عنه بحرف وما ذاك إلا الواو ، يجاب عنه بالمعارضة بمثله وهو أن الجمع المطلق معنى معقول والحاجة إليه أعم فيكون أكثر فائدة فكان أولى بالوضع .

كما يمكن الاستفادة من هذه الأدلة والردود في إبطال قول من قال بأن الواو للمعية على سبيل الحقيقة وإنما في غير المعية مجاز .

وبذلك يترجح القول الأول ، وهو أن الواو تدل على مطلق الجمع .

(١) انظر الفصول المفيدة في الواو المزیدة ٨٨-٩٥ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأذان باب الأذان للمسافر برقم ٦٠٥ (٢٢٦/١) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

اتفق أكثر شراح بيت المتنبي على أن الواو العاطفة في قوله " فوديه ومنكبه " تفيد المعية ؛ أي : اشتراك المعطوف والمعطوف عليه معاً في وقت واحد وبفعل واحد ، وقد برز ذلك جلياً في تفسيرهم لمعنى البيت .

فابن جني فسر معنى البيت بقوله : " يصفه بالدمامة وخبث العِرْض " ^(١) ، وإنما حكم عليه بالدمامة من خلال فهمه للشطر الأول من البيت ، فكف الضارب تحيط بفودي المذموم ومنكبه معاً عندما يضربه ، وهذا لا يحصل إلا إذا كان المذموم صغير الرأس ضئيل الجسم . وتابعه أبو العلاء المعري الذي فهم بيت المتنبي كما فهمه ابن جني ، قال أبو العلاء شارحاً معنى البيت : " الفودان : جانباً الرأس . يقول : إنه يكثر الصفع على جوانب رأسه ومنكبه ، ويدُّ من يصفعه تكتسب منه ريحاً منتناً مثل ريح الجورب العرق ، وفيه أنواع من الهجاء منها : قبح الخلقة ، وصغر الجثة ، وخبث الريح ، وتنة الجسد ، ومهانة النفس حتى يصفعه كل أحد " ^(٢) .

وشاركهما الرأي الواحدي ، والتبريزي ، والعكبري الذين فهموا معنى بيت المتنبي بأنه يدل على صغر رأس المذموم وجسمه اعتماداً على حصول الضرب لهذه المناطق من جسمه في الوقت نفسه ، يقول الواحدي : " يريد أنه يُصفع فتستغرق أكف الصافعين هذه المواضع من بدنه ، وهو خبث الريح فتنتن أكفهم " ^(٣)

ويقول التبريزي : " تستغرق : تَسْتَفْعِل ، من الغرق في المآثم ، وقيل : استغرق الرجل كذا إذا أخذه أجمع ، فصار المأخوذ كأنه غريق ماء باحتواء الأخذ عليه . والفودان : جانباً الرأس . وأسرف القائل في صفة المذكور بصغر الرأس وضؤولة الخلق " ^(٤) .

(١) الفسر المجلد الثاني ٥٨٠/٣ . وانظر المآخذ ١٨٤/١ .

(٢) معجز أحمد ٤٧٤/٢ .

(٣) شرح ديوان المتنبي ٣٤٦ .

(٤) الموضح ١١١/٢ ب . وانظر المآخذ ٩١/٣ .

فالتبريزي — كما هو واضح — اعتمد على التفسير اللغوي لمفردات البيت ، ولعل تفسيره لكلمة (تستغرق) رجح له معنى المعية بين المتعاطفين ، إذ أن الاستغراق يعني : الاستيعاب ، جاء في معجم مقاييس اللغة : " غرق الغين والراء والقاف أصل واحد صحيح يدل على انتهاء في شيء يبلغ أقصاه " ^(١) ، وقال صاحب اللسان : " أغرق النازع في القوس أي : استوفى مدها ، والاستغراق : الاستيعاب ، وأغرق في الشيء جاوز الحد " ^(٢) وهذا يعني أن كلمة (تستغرق) هي القرينة التي فهم منها معنى الاجتماع والمعية .

وهكذا أيضاً فهم العكبري معنى البيت حيث قال : " المعنى : يقول هو دميم صغير القدر يُصنع فتستغرق أكف الصافعين هذه المواضع منه ، وهو نتن الرائحة ، يكتسي الكف نتن رائحة من جسده " ^(٣) .

موقف المهلي من شراح البيت

رفض المهلي تفسير الشراح لبيت المتنبي ، وما قالوه من أن المذموم يتصف بصغر الرأس وضؤولة الجسم ، فقد حكم على ابن جني بتوهم هذا المعنى ، وبيّن أن الذي أوقعه في هذا الوهم هو اعتقاد ضرب الفودين والمنكب معاً ، وحاول الرد عليه من خلال التأكيد على أن الواو لا تستلزم الاجتماع ، وإنما تحتمل الاجتماع أو التفريق — وهذا هو مذهب جمهور النحويين — ولكن المهلي أكد في نهاية مأخذه على أن الواو في بيت المتنبي تدل على الترتيب . قال في مأخذه على شرح ابن جني : " وأقول : أراد بالدماة صغر الخلق ؛ لأنه لما قال :

تَسْتَغْرِقُ الْكَفَّ فَوْدِيهِ وَمَنْكِبَهُ
وَتَكْتَسِي مِنْهُ رِيحَ الْجَوْرَبِ الْعَرِقِ

توهم أن ذلك معاً في وقت واحد بفعل واحد ، وذلك لا يلزم ؛ لأن الواو لا توجب ذلك ، بل تستغرق الكف الفودين في وقت ، والمنكب في وقت آخر . ويريد باستغراق الكف لتلك المواضع بسطها لصفحه " ^(٤) .

(١) (غرق) .

(٢) (غرق) . وانظر أيضاً مختار الصحاح (غرق) ، القاموس المحيط (غرق) .

(٣) النيبان ٣٦٠/٢ .

(٤) ١٨٤/١ .

وفصل المهلي القول في مأخذه على شرح التبريزي محتجاً بقاعدة نحوية ، شارحاً لها بمثال ، قال : " وأقول : لم يرد ذلك حتى يُرى الكف تستغرق الفودين والمنكب معاً على وجه التقدير والمساحة ، بل لما وصفه بالذلة والطيش ، وصفه بأنه يُصفع ، فجعل اليد تستغرق فوديه ، وهما معظم شعر اللِّمَّةِ مما يلي الأذنين ، وذلك أعلى العنق تارة ، وتارة تستغرق المنكب ، وهو مجتمع ما بين العضد والكتف . والواو لا توجب أن يكون ذلك في وقت واحد حتى تستغرق الكف الفودين والمنكبين معاً ، وذلك أنك تقول : ضربتُ زيداً وعمراً ، فتعلم وقوع الضرب بهما ، ولا تعلم كيف وقع في التقديم والتأخير والجمع والتفريق "(١).

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد برز جلياً من مأخذ المهلي على شرحي ابن جني والتبريزي أنه يخالفهما فيما ذهبا إليه ، إذ رفض ما قالاه من أن بيت المتنبي يدل على صغر رأس المذموم وجسمه ؛ لأنهما رجحا دلالة الواو العاطفة في هذا البيت على المعية ، فالضرب وقع على الفودين والمنكب في الوقت نفسه وهذه الدلالة مستفادة من السياق والقرائن .

ورأى المهلي أن الواو العاطفة في بيت المتنبي إنما تدل على التفرقة ، ورأيه هذا أثر على معنى البيت ، إذ أحاله إلى معنى آخر غير المعنى الذي ذكره الشراح ، فالمعنى عنده : أن هذا المذموم يتصف بالذلة ، فهو يصفع مع فوديه تارة ، وتارة يصفع مع منكبه ، ونفى أن يكون هذا البيت دالاً على قبح المذموم وصغر رأسه وجسمه .

والراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن جني والتبريزي ، إذ أنهما لم يخالفا مذهب الجمهور من القول بدلالة الواو العاطفة على مطلق الجمع ، إلا أن البيت ورد مع الواو دالاً على المعية ، وهذا مستفاد من السياق والقرائن .

(١) ٩٢-٩١/٣ .

واستند هذا الترجيح على الأمور التالية :

١- أن كلمة (تستغرق) وما تحمله من معنى الشمول والاستيعاب و الإحاطة تعد من القرائن القوية الدالة على معنى المعية ، وأما ما ذكره المهلي من تفسير لمعنى كلمة (تستغرق) بقوله : " ويريد باستغراق الكف لتلك المواضع بسطها لصفحه " فهو مخالف لدلالة هذه الكلمة ، إذ لم يرد في المعجمات أن الاستغراق بمعنى البسط .

٢- أن عجز البيت فيه ذم للمذكور بصفة خلقية وهي خبث الريح وتنته الجسد ، وهذا يجعل من المناسب أن يكون صدر البيت مورداً لصفة خلقية أيضاً وهي صغر الرأس والجسم لا صفه خلقية وهي مهانة النفس .

٣- أن المتنبي قال بعد شاهد المسألة بيت :

وأين موقع حد السيف من شبح
بغير رأس ولا جسم ولا عنق
فهو يتعجب من الكيفية التي قُتل بها إسحاق بن كيغلغ _ وهو المعني بهذه القصيدة _
من قبل غلمان مع أنه ليس له رأس ولا جسم ولا عنق وهذه كناية عن صغر جسمه .
٤- ناقض المهلي نفسه ، حيث جزم في مأخذه على شرح ابن جني أن الواو في بيت المتنبي تفيد الترتيب ، ولم يذكر دليلاً أو مرجحاً لذلك ، بينما ذكر في مأخذه على شرح التبريزي أن الواو العاطفة إذا وردت في الكلام فإنها تحتمل التقديم والتأخير والجمع والتفريق .

٥- كما أن المثال الذي أورده المهلي وقاس عليه بيت المتنبي وهو : ضربتُ زيداً وعمراً
يحمل الأوجه الثلاثة بالتساوي وهي الترتيب وعكسه والمعية ، ولكن إذا قيل : استغرق الكف الفودين والمنكب ، فإنه يدل على ضربة شملتهما معاً ، وهذا يعني عدم المناسبة بين المثالين .

٦- لو قارنا بين ما ذكره الشراح وما ذكره المهلي من المعنى المترتب على تحديد دلالة الواو العاطفة لوجدنا أن ما ذكره الشراح أشد هجاء ؛ لأن فيه وصفاً بأمرين :

١- الإهانة بالضرب .

٢- بيان دمامة المذكور وصغر جسمه ورأسه ، أما ما ذكره المهلي فإنه يقتصر على وصفه بالإهانة فقط .

الفرق بين دلالة النداء ودلالة البدل في توجيه معنى البيت

قال المتنبي :

سِنَانٌ فِي قَنَاقَةٍ بَنِي مَعَدٍّ بَنِي أَسَدٍ إِذَا دَعَا النِّزَالَا^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها يمدح بها بدر بن عمار ، وهو من قصيدة مطلعها قوله :
بَقَائِي شَاءَ لَيْسَ هُمْ إِرْتِحَالَا وَحُسْنُ الصَّبْرِ زُمُورَا لَا الْجَمَالَا

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

بَلَا مِثْلٍ وَإِنْ أَبْصَرْتَ فِيهِ لِكُلِّ مُعَيَّبٍ حَسَنٍ مِثَالَا
حُسَامٌ لِابْنِ رَائِقٍ الْمَرْجَى حُسَامُ الْمُتَّقِي أَيَّامَ صَالَا

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " بني أسد " ، إذ وقع خلاف حول إعرابها .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

ذكر شراح بيت المتنبي توجيهات إعرابية عديدة لقوله : " بني أسد " ، وذلك على النحو التالي :

التوجيه الأول : أن (بني أسد) منصوب على النداء ، فهو منادى مضاف ، تقديره :
يا بني أسد ، وهذا التوجيه هو التوجيه الأول لابن جني ، وهو أيضاً توجيه ابن بسام .
قال ابن جني موضحاً دلالة النداء : " (بني أسد) منصوب ؛ لأنه منادى مضاف ،
ومعناه : بقول بني معدٍّ إذا ناداه الأعداء : يا بني أسد يقوم في الغناء والدفع عنهم مقام سنانٍ

(١) البيت من الوافر ، وهو في المآخذ ٢٣٩/١ .

يركب في قناتهم ؛ لأنهم إذا دعوهم أَرهبوا الأعداء ، وأغنوا عنهم ومنعوا عنهم ... " (١) .
ووافق ابنُ بسام ابنَ جني في هذا المعنى ، قال : " يريد : يا بني أسد ؛ أي قولهم : يا بني
أسد بمنزلة السنان في قناتهم " (٢) .

التوجيه الثاني : أن (بني أسد) بدل من (قناة بني معد) ، وهذا هو التوجيه الثاني لابن
جني ، الذي حكم عليه بأنه الأقوى ، وهو أيضاً التوجيه الذي لم يرتضِ الزوزني غيره .
قال ابن جني مبيناً دلالة هذا التوجيه : " ويجوز أن يكون (بني أسد) بدلاً من (قناة
بني معد) كأنه قال : سنان في قناة بني أسد الذين هم قناة بني معد ، يريد نصرتهم إياهم ،
وهذا أقوى من القول الأول " (٣) .

وقال الزوزني معقّباً على كلام ابن جني : " قال الشيخ : ليس يجوز أن يكون المعنى غير
هذا _ يقصد البدل _ ، والأول _ يقصد النداء _ مدخول فاسد مردود بالحجج ، ولو
اشتغلت بإقامتها لطال الكلام فاكتفيت بقوله : " وهذا أقوى من الأول " " (٤) .

التوجيه الثالث : أن (بني أسد) بدل من (بني معد) ، وهذا أحد توجيهي أبي العلاء
المعري ، وهو أيضاً توجيه الواحدي ، والعكبري .
حيث ذكر أبو العلاء المعري أن (بني أسد) بدل من (بني معد) ، وهو بدل تبعية
، وعلل ذلك بأن (بني أسد) يرجعون في النسب إلى معد ، ومثّل على وقوع ذلك بقولهم
: فلان من بني العباس بن علي بن عبد الله (٥) .

كما ذكر الواحدي عدداً من التوجيهات التي وجه بها الشراح قول المتنبي (بني أسد) ،
لكنه لم يقبلها ، وذهب إلى أن التوجيه الصحيح هو أن (بني أسد) بدل من (بني معد) ،

(١) الفسر المجلد الثالث ١٥٩/٤ . وانظر المآخذ ٢٣٩/١ . القناة : الرمح ، والسنان : حديثه . وبنو معد : هم
العرب لأن نسبهم يعود إلى معد بن عدنان .

(٢) سرقات المتنبي ومشكل معانيه ٨٤ .

(٣) الفسر المجلد الثالث ١٥٩/٤ . لم يذكر المهلب هذا التوجيه في مآخذ .

(٤) قشر الفسر ٢٧١ .

(٥) انظر اللامع العزيزي ١٦٢/ب .

فيكون المعنى : أن الممدوح سنان في قناة العرب ، ثم خصص فأبدل ، فكأنه قال : سنان في قناة بني أسد عند الحرب ، وعلل اختياره قبيلة (أسد) بأن الممدوح كان أسدياً^(١) .
واكتفى العكبري بإعراب (بني أسد) بدلاً من (بني معد) ، ثم أورد كلام الواحدي^(٢) .

التوجيه الرابع : أن (بني أسد) منصوب بفعل مضمر ، تقديره : أعني ، أو أريد ، وهذا هو التوجيه الثاني الذي أجازه أبو العلاء المعري^(٣) .

وبهذا يتبين أن التوجيهات الإعرابية الواردة لـ (بني أسد) أربعة :

- ١ - أنه منادى منصوب لأنه مضاف .
- ٢ - أنه بدل من (قناة بني معد) .
- ٣ - أنه بدل من (بني معد) ، وهو في الحالتين بدل مجرور .
- ٤ - أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره : أعني أو أريد .

موقف المهلي من شراح البيت

اكتفى المهلي في بيان موقفه من قول المتنبي : " بني أسد " بإيراد قول الواحدي دون أن يضيف عليه شيئاً ، قال في مأخذه على شرح ابن جني : " وأقول : قال الواحدي : هذا تكلفٌ وتمحل كلام من لم يعرف وجه المعنى ! والمتنبي يقول : الممدوح سنان في قناة العرب الذين هم بنو معد ، ثم خصص فأبدل من بني معد بني أسد ، فكأنه قال : سنان في قناة بني أسد عند الحرب ، إذ أسد من ولد معد ؛ فلهذا جاز إبدالهم من بني معد لاشتغالهم عليهم " ^(٤) .

^(١) انظر شرحه لديوان المتنبي ٢١٩ .

^(٢) انظر التبيان ٢٢٦/٣ .

^(٣) انظر اللامع العزيزي ١٦٢/ب .

^(٤) ٢٣٩/١ .

وهذا يعني أن المهلي يذهب مذهب الواحدي في إعرابه (بني أسد) بدلاً من (بني معد) ، كما يوافقه في معنى البيت الذي فسره وفقاً لدلالة البدل ، كما يوافقه أيضاً في رفض الوجهين الإعرابين اللذين ذكرهما ابن جني .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق أن المهلي قد تابع الواحدي في تخطئة ابن جني في توجيهه قول المتنبي (بني أسد) على النداء أو على البدل من (قناة بني معد) ، وهذا ظاهر في إيراد كلام الواحدي ، الذي قال فيه : " هذا تكلف وتمحل كلام من لم يعرف وجه المعنى ! " ، حيث ذهب إلى أن الصحيح في (بني أسد) أن تكون بدلاً من (بني معد) .

وهذا الاختلاف في إعراب (بني أسد) قد أثر في معنى البيت ، وهذا نابع من اختلاف دلالة النداء عن دلالة البدل ، فالنداء : " هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديرًا " ^(١) ، وعليه فإن معنى البيت يكون : أن بني معد إذا واجهوا الأعداء قالوا : يا بني أسد ، وهذا يقوم مقام سنان مركب في قناتهم ؛ لأنهم إذا نادوهم أغنوا عنهم .

أما البدل : " التابع المقصود بالحكم بلا واسطة " ^(٢) ، والبدل على نية إحلاله محل المبدل منه ، وعليه فإن معنى البيت على مذهب ابن جني — بجعل (بني أسد) بدلاً من (قناة بني معد) — يكون : أن الممدوح سنان في بني أسد الذين هم قناة بني معد ، وفي ذلك جمع بين وصف الممدوح بالجزء الفعال المؤثر في بني أسد ومدح بني أسد . أما معناه بجعل (بني أسد) بدلاً من (بني معد) فيكون : أن الممدوح سنان في قناة بني أسد وهم من بني معد . لذلك فإن جعل (بني أسد) بدلاً من (بني معد) فيه تسطيح للمعنى ، أما جعل (بني أسد) بدلاً من (قناة بني معد) ففيه قبح لزناد الفكر ، باصطياد المعنى من إبدال (بني أسد) من اسم جنس وهو القناة ، ولا يدرك غوره إلا ابن جني .

^(١) شرح الرضي على الكافية ٣٤٥/١ .

^(٢) أوضح المسالك ٣٥٥/٣ .

المبحث الثاني : المسائل الصرفية

وفيه مسائل :

- ١- مصدر الفعل الثلاثي المزيد (فَاعَلَ) .
- ٢- دلالة المصدر (قِيَامِي) .
- ٣- اشتقاق كلمة (سَائِر) .
- ٤- معنى صيغة (فَاعِلِ) في قوله " الناصل " .
- ٥- (فِعَال) جمع (فَعِيل) بمعنى فاعل .

مصدر الفعل الثلاثي المزيد (فاعَل)

قال المتنبي :

كَاثَرْتُ نَائِلَ الْأَمِيرِ مِنَ الْمَا لِي بِمَا نَوَّلْتُ مِنَ الْإِيرَاقِ ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح أبي العشائر ، مطلعها قوله :

أَتَرَاهَا لِكَثْرَةِ الْعُشَاقِ تَحَسَّبُ الدَّمَعَ خِلْقَةً فِي الْمَآقِي

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

مَا بِنَا مِنْ هَوَى الْعُيُونِ اللَّوَاتِي لَوْنُ أَشْفَارِهِنَّ لَوْنُ الْحِدَاقِ

قَصَّرَتْ مُدَّةَ اللَّيَالِي الْمَوَاضِي فَأَطَالَتْ بِهَا اللَّيَالِي الْبَوَاقِي

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " الإيراق " ، إذ وقع خلاف حول هذا المصدر .

موقف النحاة من هذه المسألة

ذكر النحويون أن مصدر الفعل الثلاثي المزيد (فاعَل) يأتي على وزن (مُفَاعَلَة)

و(فِعَال) ^(٢) ، نحو: قَاتَلَ مُقَاتَلَةً وَقِتَالَ ، وَضَارَبَ مُضَارَبَةً وَضِرَابَ .

وذكر بعضهم أن الأصل أن يكون مصدره على وزن (فِيعَال) ^(٣) ، فيقال : قِيتَالَ

^(١) البيت من الخفيف ، وهو في المآخذ ١/١٨٥ ، ٥/١٥٧ .

^(٢) انظر الكتاب ٤/٨٠-٨١ ، المقتضب ١/٢١١ ، ٢/٩٧-٩٨ ، الأصول ٣/١١٥-١١٦ ، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٧٨ ، الفصل ٢٦٢ ، شرح الفصل لابن يعيش ٦/٤٨ ، الشافية ٢٧ ، ارتشاف الضرب ٢/٤٩٩ ، شرح التصريف العزّي للتفتازاني ٣٧ ، التصريح ٣/٢٦٠ .

^(٣) انظر المقتضب ٢/٩٨ ، الأصول ٣/١١٦ ، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٧٨ ، الشافية ٢٧ .

وضيْرَاب ، وقيل : إنه لغة أهل اليمن^(١) ، وهو القياس^(٢) ؛ كأنهم أرادوا أن يستوفوا حروف (فاعَل) ، ويزيدوا الألف قبل آخره ، ويكسروا أول المصدر على حد إكرام وإخراج ، وإذا كسروا الأول قلبت الألف إلى ياء^(٣) ، وهذا ما عبّر عنه سيبويه بقوله : " وأما الذين قالوا : تحمّلتُ تحمّلاً فإنهم يقولون : قاتلتُ قِتْئالاً ، فيوفّرون الحروف ويجيئون به على مثال إفعال وعلى مثال قولهم : كلّمته كِلاماً "^(٤) . كما عبّر عنه بعض النحويين بقولهم : " ومن قال كِلام قال قِتْئال "^(٥) .

فأصل (فِعَال) : (فِيعَال) ولكنهم حذفوا الياء طلباً للخفة^(٦) ، قال المبرد : " ويجيء فيه (الفِعَال) ، نحو : قاتلته قِتْئالاً ، وراميته رمَاءً . وكان الأصل (فِيعالاً) ؛ لأن فاعلتُ على وزن أفعلت وفعللت ، والإكرام ، ولكن الياء محذوفة من فِيعال استخفافاً ، وإن جاء بها جاء فمصيب "^(٧) .

ومن أوزان مصدر (فاعَل) أيضاً (الفِعَال) ، فقد روي : ماريته مرّاء وقاتلته

(١) انظر الإقليد ١٣٠٨/٣ .

(٢) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٦٦/١ ، الإقليد ١٣٠٨/٣ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٦ بتصرف .

(٤) الكتاب ٨٠/٤ .

(٥) المفصل ٢٦٢ . يقصد بذلك أن مصدر فعَل : تفعيل وتفعلة ، وهناك من العرب من يجعل مصدره فِعَال ، حيث أتوا بأحرف الفعل نفسها ثم كسروا الأول وأضافوا ألفاً قبل الآخر ، فهؤلاء العرب عملوا في (فاعل) ما عملوه في (فعَل) ، بأن أتوا بأحرفه نفسها ثم كسروا الأول وأضافوا ألفاً قبل الآخر فقالوا : فِيعال .

(٦) انظر الكتاب ٨١/٤ ، الأصول ١١٦/٣ ، ١٣١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٦ ، الإقليد ١٣٠٨/٣ ، ارتشاف الضرب ٤٩٩/٢ ، التصريح ٢٦٠/٣ .

(٧) المقتضب ٩٨/٢ . يقصد بقوله : " لأن فاعلت على وزن أفعلت وفعللت " أنها متفقة في عدد الحروف والحركات . انظر حاشية محقق المقتضب ٢١٠/١ .

قَتَّالاً^(١). لكن الرضي ذهب إلى أن القياس التخفيف ، فيقال: مِرَاءً وَقَتَّالَ^(٢).

ويتبين مما سبق أن أوزان مصدر (فاعَلَ) هي : المُفَاعَلَة والفِعَال والفِيعَال والفِعَّال. ولكن اللازم من هذه الأوزان عند سيبويه وبعض النحويين^(٣) (المُفَاعَلَة) ، قال سيبويه : " وأما فاعلتُ فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً : مفاعلة ... وأما المفاعلة فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم الاستفعال استفعلتُ "^(٤) ، وقد يدعون (الفِعَال) و (الفِيعَال) ولا يدعون (المفاعلة) ، قالوا : جالسته مجالسة ولم يسمع جلاساً ولا جيلاساً^(٥).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

انقسم شراح بيت المتنبي حول المصدر (الإيراق) ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ذهب إلى أن المصدر (الإيراق) على وزن (الإِفْعَال) ، وهو مصدر الفعل (أَوْرَقَ) على وزن (أَفْعَلَ) ، وهو من : أَوْرَقَ الصائد إذا لم يَصِدْ شيئاً .

وهذا ما ذهب إليه ابن جني ، قال : " الإيراق : مصدر أَوْرَقَ الصائد يورق إيراقاً ، إذا لم يصطد شيئاً... ؛ أي : هي في منعها وَصَلْنَا في النهاية ، كما أن الأمير في بذل نائله قد بلغ الغاية حتى كأنها تكاثر عطاءه بمنعها لتنتظر أيهما أكثر "^(٦).

وقد تابعه في ذلك الواحدي ، والعكبري^(٧)، حيث ذكر الواحدي هذا المعنى ، وأشار إلى معنى آخر قيل في البيت ولكنه يرفضه ، قال : " الإيراق : مصدر قولهم أَوْرَقَ

(١) انظر المفصل ٢٦٢ ، التخمير ٧٦/٣ ، الإقليد ١٣٠٨/٣ .

(٢) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٦٦/١ .

(٣) انظر الأصول ١١٥/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٦ .

(٤) الكتاب ٨٠/٤ - ٨١ .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٨/٦ .

(٦) الفسر المجلد الثاني ٥٨٩/٣ ، وانظر المآخذ ١٨٦/١ . ورأي ابن جني موجود أيضاً في الفتح الوهي ٩٦ .

(٧) انظر التبيان ٣٦٤/٢ .

الصائد إذا لم يصد شيئاً ، وأورق الغازي إذا لم يغنم . والناس يحملونه في هذا البيت على (الإفعال) من الأرق . وكان الخوارزمي يقول في تفسير هذا البيت : هي تطلب بإسهارها إيانا طلب الأمير بإنالته النهاية ، فكأنها تكاثره نولاً ، لكن نوالها الأرق ونواله الورق .

فإن كان أبو الطيب أراد بالإيراق هذا فقد أخطأ ؛ لأنه لا يبنى الإفعال من الأرق ، وإنما يقال : أرق يأرق أرقاً ، وأرقه تأريقاً . والأولى أن يحمل الإيراق على منع الوصل والتجنب منه ، يقول : هي في منعها وصلها في النهاية ، كما أن الأمير في بذله نائله قد بلغ الغاية ، فكأنها تكاثر عطاءه بمنعها ^(١) .

القسم الثاني : ذهب إلى أن المصدر (الإيراق) من الأرق ، وهو السهر وذهاب النوم ليلاً . وفسر بيت المتنبي على هذا المعنى .

وهذا ما ذهب إليه الوحيد ، قال : " الإيراق هنا : من الأرق ، يقال : أرق الرجل إذا لم ينم من هم أو مرض ، وأرقته أنا ، ومصدره الإيراق ، ولا " لأوراق الصائد " هنا معنى ^(٢) . وقد تابعه في ذلك الخوارزمي ^(٣) .

القسم الثالث : ذهب إلى جواز المعنيين السابقين ، وأن كليهما صالح لتفسير بيت المتنبي عليه . وهذا ما ذهب إليه أبو العلاء المعري ، وتابعه أبو المرشد المعري .

قال أبو المرشد المعري - ناقلاً كلام أبي العلاء - : " قال الشيخ : الإيراق هاهنا يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون من قولهم : أورق الصائد إذا لم يصد شيئاً ، وأورق طالب الحاجة إذا لم يصل إليها ... ، فيكون المعنى ، أن هذه المذكورة كاثرت نائل الأمير بضده ؛ لأنه جواد

^(١) شرحه لديوان المتنبي ٣٤٩ ، وانظر المآخذ ١٥٨/٥ .

^(٢) الفسر المجلد الثاني ٥٨٩/٣ هـ (٦) .

^(٣) وهو أبو عبدالله محمد بن علي بن إبراهيم الخوارزمي ، له شرح على ديوان المتنبي (مخطوط) ، توفي سنة ٤٢٥ هـ . انظر شرحه للبيت في شرح الواحدي لديوان المتنبي ٣٤٩ ، التبيان ٣٦٤/٢ .

وهي بخيلة ، وعطاؤه نعمٌ وعطاؤها لا يوصل إليه .

والآخر : أن يكون من قولهم : أَرِقَ الرجل وأرقه غيره إذا أسهره ، فيكون المعنى : أن إيراقتها للناس - أي : منعها إياهم من النوم - كثير جداً ، يكثر به نائل الأمير ، وكلا الوجهين حسن ^(١).

موقف المهلي من شراح البيت

وافق المهلي أصحاب القسم الثاني الذين ذهبوا إلى أن المصدر (الإيراق) من الأَرَق ، ورفض ما ذهب إليه ابن جني والواحدى من جعله من : أورق الصائد إيراًقاً إذا لم يصد شيئاً .

وذهب إلى أن المصدر (الإيراق) يجوز فيه أمران :

١- أن يكون على وزن (فِيعَال) ، وهو مصدر الفعل أَرَق (فَاعَل) .

٢- أن يكون على وزن (إِفْعَال) ، وهو مصدر الفعل أَرَّق (أَفْعَل) .

وذكر السبب الذي جعل ابن جني يرى أن المصدر (الإيراق) من أورق إيراًقاً ، قال : " وأقول : إنما جعل الإيراق من " أورق ... إذا لم يصد " لأنه رباعي نحو : أوعَد إيعاداً وأكرم إكراماً . ولم يجعله من (أَرَق) وهو عدم النوم ؛ لأنه ثلاثي لا يكون على ذلك ، بل يقال : أَرَقَ أَرَقاً . فيقال : أيها النحوي التصريفي ! ليس هذا من أَرَق ولا مصدره (إِفْعَال) ، وإنما هو من : (أَرَق : فَاعَل) ومصدره فِيعَال ، يقال : أَرَق يوارق إِرَاقاً كما يقال : قاتل يقاتل قِتالاً . وقيل : إيراقتُ كما قيل قِتلتُ ؛ أبدلت الياء من حرف التضعيف طلباً للتخفيف .

أو يكون معدى بالهمزة : أَرَّقَ على وزن (أَفْعَل) فمصدره (إِفْعَال) كما يقال : أَلِمَ زيدٌ وآلَمَه عمرو إيلاماً ، كذلك أَرَقَ وآرقه إيراًقاً ^(٢).

وقد استدلل المهلي على ورود (الإيراق) مصدراً للأرق ، وذلك في مأخذه على شرح الواحدى ، قال : " وأقول : قد طول في شرح هذا البيت أقصى غاية التطويل وقصر

(١) تفسير أبيات المعاني ١٥٧ .

(٢) المأخذ ١/ ١٨٦ .

أقصى غاية التقصير ! والصحيح ما ذكره ابن جني^(١)، ولم يخطئ المتنبّي ، والإيراق هاهنا (فِعَال) ، لا (إِفْعَال) كما ذكر ، وذلك مثل : القَيْتَال : مصدر قَاتَلَ ، من المفاعلة . وكذلك آرَقَ إيراقاً . قال تَابَّطَ شَرّاً :

يا عَيْدُ مَالِكٍ من شَوْقٍ وإِيراقٍ^(٢)
وهذا من الأرق لا من إيراق الصائد^(٣).

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

تبين مما سبق أن المهلي قد خطأ ابن جني والواحدي في جعلهما المصدر (الإيراق) من أورك الصائد إيراقاً ، وإن كان لم يعترض على رأيهما صرفياً ، لكنه رأى أنه ليس هو المراد في البيت من حيث المعنى .

وهذا الاختلاف بينهما في المصدر (الإيراق) قد أثر في معنى البيت ، فالمعنى على جعله من أورك الصائد إذا لم يصد هو : أنها في منعها وصلها في النهاية ، كما أن الأمير في بذله نائله قد بلغ النهاية ، فكأنها تكاثره في عطائه لينظر أيهما أكثر . والمعنى على جعله من الأرق هو : أنها تطلب بإسهارها إيانا الغاية ، طلب الأمير بإنالته النهاية ، فكأنها تكاثره نوالاً ، لكن نوالها الأرق ، ونواله الورك .

وبعد ، فيمكن القول بأن المصدر (الإيراق) يجوز فيه :

١- أن يكون (أَفْعَل : إِفْعَالاً) ، من أورك إيراقاً ، جاء في تهذيب اللغة : "ويقال أورك الحابل يُورق إيراقاً فهو مورك إذا لم يقع في حبالته صيد ، وكذلك الغازي إذا لم يغنم فهو

^(١) إن نسبة القول لابن جني سهو من المهلي ، والصواب نسبته إلى الخوارزمي - كما ذكر الواحدي - .

^(٢) البيت من البسيط ، ديوانه ٤٠ ، وانظر المفضليات ٢٧ ، جمهرة اللغة (رقو) ، لسان العرب (هيد) ، تاج العروس (أرق) . وعجزه :

وَمَرَّ طَيْفٌ عَلَى الْأَهْوَالِ طَرَّاقٍ
ويروى : يا هَيْدُ ما لك . طَرَّاق : المبالغة من الطارق ، وهو الزائر ليلاً .

^(٣) ١٥٨/٥ .

مورق ومخفف" (١).

٢- أن يكون (فاعل : فيَعَالاً) من آرق إيراَقاً ، أو (أَفْعَلُ إِفْعَالاً) من أأرق إيراَقاً ، جاء في جمهرة اللغة : " فأما تسميتهم مؤرّقاً فليس من هذا ، ذاك من الأرق ، والأرَق ذهب النوم ، يقال : أَرَقْتُ أَرَقَ أَرَقاً والمصدر الإِراق " (٢) ، وجاء في تاج العروس : " وأَرَقَهُ كذا وأَرَقَهُ إيراَقاً وتَأَرِيقاً " (٣) ، وجاء في المعجم الوسيط : " أَرِقَ أَرَقاً : امتنع عليه النوم ليلاً فهو أَرِقٌ وآرَقٌ ، أَرَقَهُ إيراَقاً جعله يَأْرِق " (٤).

والذي يحدد أحدهما هو المعنى المراد ، ولعل الأنسب في بيت المتنبي هو المعنى الثاني ، وهو الأَرَق ، فيكون آرَقَ إيراَقاً على فاعلٍ فيَعَالاً ، فقله : " نولت الإِراق ؛ أي : كانت سبباً في الأرق ، فهي آرقته ، ومعنى (فاعل) هنا التكثير (٥) ، فأرقته : أكثرته من أرقه .

(١) (ورق) ، وانظر أيضاً لسان العرب (ورق).

(٢) (رقو).

(٣) (أرق).

(٤) (أرق).

(٥) من معاني (فاعِل) : ١- المشاركة نحو : قاتل زيد عليّاً . ٢- التكثير نحو : ضاعفتُ الشيء . ٣- المبالاة نحو : تابعت القراءة . ٤- بمعنى (فَعَلَ) نحو : سافرت بمعنى سَفَرْتُ . انظر معاني (فاعل) في الكتاب ٦٨/٤ ، المقتضب ٢١١/١ ، الأصول ١١٩/٣ ، المنصف ١١٢ ، الفصل ٣٣٥ ، التخمير ٣٥٠/٣ ، الشافية ٢٠ ، الممتع في التصريف ١٨٨/١ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٩٦/١ ، ارتشاف الضرب ١٧٤/١ ، همع الهوامع ٣٠٤/٣ ، المغني في تصريف الأفعال ١٣٦ .

دلالة المصدر (قِيَامِي)

قال المتنبي :

مُحِبِّي قِيَامِي مَا لِدَلِكُمُ النَّصْلُ بَرِيئاً مِنَ الْجَرْحَى سَلِيماً مِنَ الْقَتْلِ ^(١)

هذا البيت مطلع قصيدة قالها في صباه ، والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " قِيَامِي " ، إذ وقع خلاف حول دلالاته .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

انقسم الشراح حول دلالة المصدر (قِيَامِي) في بيت المتنبي قسمين :

القسم الأول : ذهب إلى أن المصدر (قِيَامِي) يدل على الإقامة في المكان وترك السفر ، جاء في لسان العرب : " ويجيء القيام بمعنى الوقوف والثبات ... ومنه قامت الدابة إذا وقفت عن السير ، وقام عندهم الحق ؛ أي : ثبت ولم يبرح ، ومنه قولهم : أقام بالمكان ، هو بمعنى الثبات ، ويقال : قام الماء إذا ثبت متحيراً لا يجد منفذاً وإذا جمد أيضاً... وأما المقام والمقام فقد يكون كل واحد منهما بمعنى الإقامة " ^(٢) ، وجاء في المعجم الوسيط : " أقام بالمكان لبث فيه واتخذ وطناً " ^(٣) .

وهذا ما ذهب إليه ابن جني ، وتبعه ابن بسام ^(٤) . قال ابن جني : " معناه : يا من يحب مُقَامِي وترك الأسفار والمطالب ، كيف أقيم ولم أجرح بنصلي أعدائي ، ولم

^(١) البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ١/٢٢٥ .

^(٢) (قوم) .

^(٣) (قام) .

^(٤) انظر سرقات المتنبي ومشكل معانيه ٨٢ .

أقتلهم ؟" ^(١).

القسم الثاني : ذهب إلى أن المصدر (قياسي) لا يدل على الإقامة — كما ذكر ابن جني — ولكنه من " قمتُ بالأمر " ، جاء في لسان العرب : " هو قوام أهل بيته وقِيام أهل بيته وهو الذي يقيم شأنهم ... ومنه قيل في الكلام للخليفة : هو القائم بالأمر ، وكذلك فلان قائم بكذا إذا كان حافظاً له متمسكاً به " ^(٢) ، وجاء في مختار الصحاح : " قام يقوم قياماً والقومة المرة الواحدة ، وقام بأمر كذا " ^(٣).

وهذا ما ذهب إليه الوحيد ، قال معلقاً على كلام ابن جني : " ليس هذا يريد الرجل ، ولو أراد لقال بدل (قياسي) مُقامي ، والوزن واحد ، ولكن (قياسي) هاهنا من : " قمتُ بالأمر " ، ولذلك سمي القائم المنتظر . فيقول : يا من يحب نهوضي وقيام بالأمر ، مالكم لا تخرجون حتى يخرج أعداءنا ونقتلهم ؟ " ^(٤).

وتبعه في ذلك جماعة من الشراح ^(٥) ، فقد أورد أبو القاسم الأصفهاني كلام ابن جني ثم قال : " وما ذكره أبو الفتح في القيام وترك الأسفار فليس يذهب على المبتدئين ؛ لأنه يقال : المسافر وضده المقيم ، ... وأما القيام فله في العربية معنيان : يقال قمت قياماً إذا نهضت عقيب الجلوس ، وقمت بالأمر إذا توليته ، ورجل قائم بالأمر وقِيم وقَوَّام ... " ^(٦). وقال أبو العلاء المعري : " ويعني بقيامه : نهوضه والتماس ما يريد ، يقال : قام الملك في أمر كذا ... يقول لحجي قيامه : ما لكم لا تجتمعون إليّ وتنصروني ، فأخرج وأقتل ويختضب سيفي " ^(٧).

(١) الفسر المجلد الثالث ٥٦/٤ . وانظر المآخذ ٢٢٥/١ .

(٢) (قوم) .

(٣) (قوم) .

(٤) الفسر المجلد الثالث ٥٦/٤ هـ (٨) . وانظر المآخذ ٢٢٥/١ .

(٥) انظر الواضح في مشكلات شعر المتنبي ٦٥ ، اللامع العزيزي ١٧١/أ . الفتح على فتح أبي الفتح ٢٤٥ ، شرح ديوان المتنبي للواحدي ٢١ ، تفسير أبيات المعاني ٢٠٣ ، الموضح ١٧٧/٢ ب ، شرح المشكل من شعر المتنبي ٤٥/١ ، التبيان ١٦٠/٣ .

(٦) الواضح في مشكلات شعر المتنبي ٦٥ .

(٧) اللامع العزيزي ١٧١/أ .

وأورد ابن فورجة كلام ابن جني ، ثم أعقبه بقوله : " وهذا على ما فسّر ، إلا أنه ترك ما يجب ذكره ، وهو أن القيام إن كان أبو الفتح يريد به المقام فقد أخطأ ، ولا أراه أراحه ؛ لأنه لا يقال : قام زيد بمعنى أقام في المكان . وإن أراد أيضاً القيام الذي هو الانتصاب على الرّجلين فقد أخطأ أيضاً ، لا فائدة في أن يحب أهل أبي الطيب قيامه ، وإنما يريد الحاجة والمؤونة ، يقال : فلان القائم بفلان ، وفلان قيّم فلان ؛ أي : هو القائم به ، والمصلح لشأنه " ، ثم ذكر معنى آخر للبيت مختلفاً به عن بقية الشراح : " ومعنى البيت : يا من يريد قيامي بأموره وتركه مفارقتي ما لذلك النصل لم أجرح به ، ولم أقتل ، يريد : ذلك النصل وإعماله أحب إليّ وأهم عندي " ^(١) .

كما رد الواحدي على المعنى الذي ذكره ابن جني بقوله : " والصحيح أن القيام هنا قيام إلى الشيء أو بالشيء ، يقول : أيها المحبون قيامي إلى الحرب أو بالحرب ما لنصلكم لا يقتل ولا يجرح ، وليس فيه آثار الضرب ؟ أي : لم لا تعينوني بالسيف إن أحببتم قيامي " ^(٢) .

وذكر العكبري ثلاثة معانٍ للقيام : الإقامة ، والوقوف ، والقيام إلى الشيء أو بالشيء ، ثم فسّر بيت المتنبي على المعنى الثالث ^(٣) .

موقف المهلي من شراح البيت

اكتفى المهلي في مأخذه على شرح ابن جني بإيراد قول الوحيد ، وفي ذلك موافقة لرأيه ومخالفة لرأي ابن جني .

قال في مأخذه على شرح ابن جني : " قال الوحيد : ليس هذا أراد الرجل ، ولو أراحه لقال بدل (قيامي) (مُقامي) ... " ^(٤) .

^(١) الفتح على فتح أبي الفتح ٢٤٥ .

^(٢) شرحه لديوان المتنبي ٢١ .

^(٣) انظر التبيان ١٦٠/٣ .

^(٤) ٢٢٥/١ .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق أن المهلي قد خالف ابن جني في جعله دلالة المصدر (قياسي) من الإقامة بالمكان وترك السفر ، وذهب إلى أن الصواب هو ما ذكره الوحيد . وهذا الاختلاف في دلالة المصدر (قياسي) قد أثر في معنى البيت ، فالمعنى على جعل المصدر (قياسي) من الإقامة هو : يا من يحب إقامتي وتركى الأسفار ، كيف أقيم ولم أقتل بسيفي أعدائي ؟ والمعنى على جعل المصدر (قياسي) من " قمت بالأمر " هو : يا من يحب فهو ضي بالأمر ، مالكم لا تجتمعون إليّ وتنصروني ، فأخرج وأقتل ويختضب سيفي .

اشتقاق كلمة (سائر)

قال المتنبي :

حَلَلْتُمْ مِنْ مُلُوكِ النَّاسِ كُلِّهِمْ مَحَلَّ سُمْرِ الْقَنَا مِنْ سَائِرِ الْقَصَبِ ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها يرثي أخت سيف الدولة ، مطلعها قوله :

يَا أُخْتَ خَيْرِ أَخٍ يَا بِنْتَ خَيْرِ أَبٍ كِنَايَةً بِهِمَا عَنْ أَشْرَفِ النَّسَبِ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

جَزَاكَ رَبُّكَ بِالْأَحْزَانِ مَغْفِرَةً فَحُزْنُ كُلِّ أَخِي حُزْنِ أَحْوِ الْعَضْبِ

وَأَنْتُمْ نَفَرٌ تَسْخُو نُفُوسَكُمْ بِمَا يَهَبْنَ وَلَا يَسْخُونَ بِالسَّلْبِ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " سائر " ، إذ وقع خلاف حول اشتقاقها .

موقف النحاة من هذه المسألة

اختلف العلماء من نحويين ولغويين حول اشتقاق كلمة (سائر) ، ولهم فيه مذهبان :

المذهب الأول : أن (سائر) مشتق من سَوَّرَ الشيء ؛ أي : بقيته . جاء في تهذيب اللغة :

"وأما قوله : وسائر الناس همج ، فإن أهل اللغة اتفقوا على أن معنى سائر في أمثال هذا

الموضع بمعنى الباقي" ^(٢) ، وجاء في المحكم : " وسائر الشيء وسأره : بقيته ، يجوز أن يكون

من الباب لسعة باب (س ر ي) ، وأن يكون من الواو لأنها عين " ^(٣) .

^(١) البيت من البسيط ، وهو في المآخذ ٣١/٢ .

^(٢) (سير) .

^(٣) (سير) .

ولأن (سائر) بمعنى : بقية ، أُشترط أن يسبقه بعض الشيء الذي هو مضاف إليه ، قال المبرد : " وكذلك : سائر كذا وكذا ، لا يكون إلا مضافاً إلى شيء قد ذكر بعضه ، تقول : رأيت الأمير دون سائر الأمراء ، وجاءني عبد الله وتأخر عني سائر إخوتي ، إذا كان عبد الله أخاك ، فإن لم يكن أخاك لم تجز المسألة إذا لم يكن بعضاً أضفت السائر إليه" ^(١).

وهذا المذهب هو مذهب الجمهور من أئمة اللغة وأصحاب الاشتقاق ^(٢)، وقد استدلوا على صحته بما يلي :

١- قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — (فضلُ عائشةَ على النساءِ كفضلِ الثريدِ على سائرِ الطعامِ) ^(٣) ، قال ابن الأثير بعده : " أي : باقية. والسائر مهموزٌ : الباقي ، والناس يستعملونه في معنى الجميع وليس بصحيح ، وقد تكررت هذه اللفظة في الحديث وكلها بمعنى : باقي الشيء " ^(٤).

٢- قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — (مثلُ المؤمنين في تواددهم وتراحيمهم وتعاطفهم مثلُ الجسدِ إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائرُ الجسدِ بالسهرِ والحُمى) ^(٥).

٣- قول أبي ذؤيب الهذلي :

^(١) المقتضب ٢٤٤/٣.

^(٢) انظر تاج العروس (سأ).

^(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة باب فضل عائشة — رضي الله عنها — برقم ٣٥٥٩ (١٣٧٥/٣) ، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة — رضي الله عنهم — باب فضل عائشة — رضي الله تعالى عنها — برقم ٢٤٤٦ (١٨٩٥/٤) .

^(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (سأ) .

^(٥) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم برقم ٢٥٨٦ (١٩٩٩/٤).

وغير ماء المرد فاهَا فلوئُهُ كَلَوْنِ النَّوْرِ وهي أدماء سَارُهَا^(١)

قال ابن الشجري بعده : "وسارها : بمعنى سائرها ؛ أي : باقيها"^(٢).

٤ - قول الشاعر:

تَرَى النَّوْرَ فِيهَا مُدْخَلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ^(٣)

أي : وباقيه .

ولما وقع (سائر) في كثير من الشواهد . بمعنى الباقي الأكثر منع بعضهم استعماله . بمعنى الباقي الأقل ، والصحيح أنه يستعمل في كل باق قل أو كثر^(٤) . من ذلك ما جاء في الصحاح : " ويقال : إذا شربت فأسئر ، أي : أبق شيئاً من الشراب في قعر الإناء"^(٥).

المذهب الثاني : أن (سائر) مشتق من : سَارَ يَسِير ، وهو بمعنى : جميع ، وقولهم : لقيت سائر القوم ؛ أي : الجماعة التي يسير فيها هذا الاسم وينتشر^(٦) . جاء في الصحاح وفي لسان العرب : " وسائر الناس : جميعهم"^(٧).

وقد نُسب هذا المذهب إلى جماعة من العلماء ، قال الزبيدي — بعد أن ذكر القول الأول ونسبه إلى الجمهور — : " والثاني : أنه بمعنى الجميع ، وقد أثبتته جماعة وصبوه ،

^(١) البيت من الطويل، ديوانه ١١٧، وانظر المقتضب ٢٤١/١، تهذيب الأسماء للنووي (سار)، المرد: ثمر الأراك، النور: دخان الشحم. وروي البيت :

وسود ماء المرد فاهَا فلوئُهُ كَلَوْنِ الرَّمَادِ وهي أدماء سَارُهَا

انظر العين (طوع)، الصحاح (سير)، المحكم (سير)، أمالي ابن الشجري ٣٢٢/١، لسان العرب (سير)، تاج العروس (سير).

^(٢) أماليه ٣٢٢/١.

^(٣) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل، انظر الكتاب ١٨١/١، معاني القرآن للفراء ٦٦/٢، الأصول ٤٦٤/٣، النكت ١٣٠، درة الغواص ١٠، خزنة الأدب ٢١٩/٤.

^(٤) درة الغواص ١٠ بتصرف.

^(٥) (سأر).

^(٦) انظر تهذيب الأسماء للنووي (سار).

^(٧) (سير).

وإليه ذهب الجوهري والجواليقي وحققه ابن برّي في حواشي الدرّة ، وأنشد عليه شواهد كثيرة وأدلة ظاهرة ، وانتصر لهم الشيخ النووي في مواضع من مصنفاته ، و سبقهم إمام العربية أبو علي الفارسي ونقله بعضٌ عن تلميذه ابن جني^(١).

وقد استدلووا على صحته بما يلي :

١- قول الأحوص :

فَجَلَّتْهَا لَنَا لُبَابَةٌ لَمَّا وَقَدْ النَّوْمُ سَائِرَ الْحُرَّاسِ^(٢)

أي : جميع الحراس ، ولم يتقدم على (سائر) بعض ما أضيف إليه .

٢- قول الأحوص :

وَإِنِّي لِأَسْتَحْيِيكُمْ أَنْ يَقُودَنِي إِلَى غَيْرِكُمْ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ مَطْمَعٌ^(٣)

أي : جميع الناس ، ولم يتقدم على (سائر) بعض ما أضيف إليه .

وقد ردّ أصحاب المذهب الأول على أصحاب المذهب الثاني بما يلي :

١- قال الحريري : " فمن أوهامهم الفاضحة وأغلاطهم الواضحة أنهم يقولون : قدم سائر الحاج ، واستوفى سائر الخراج ، فيستعملون سائراً بمعنى الجميع ، وهو في كلام العرب بمعنى الباقي ، ومنه قيل لما يبقى في الإناء : سؤر"^(٤).

٢- قال ابن هشام : " لا أعلم أحداً من أئمة اللغة ذكر أنها بمعنى الجميع إلا صاحب الصحاح ، وهو وهم"^(٥).

(١) تاج العروس (سأر).

(٢) البيت من الخفيف ، ديوانه ١١١ ، انظر تهذيب الأسماء (سار) ، القاموس المحيط (سؤر) ، تاج العروس (سأر).

(٣) البيت من الطويل ، ديوانه ١٢١ ، انظر الأمايلي لأبي علي القالي ٦٩/١ ، تهذيب الأسماء (سار).

(٤) درة الغواص ٩-١٠.

(٥) خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام لعلي بن بابي الحنفي ٣٥.

وقد أجاب السيوطي عما قيل من انفراد الجوهري في الصحاح بأن معنى سائر : جميع ، قال : " وقد انتصر للجوهري بأنه لم ينفرد به فقد قال الجواليقي في شرح أدب الكتاب : إن سائر الناس بمعنى الجميع ^(١) ، وقال ابن دريد : سائر الناس يقع على معظمه وجله ، وقال ابن بري : يدل على صحة قول الجوهري قول مضرس : فَمَا حَسَنٌ أَنْ يَعْذِرَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ عَازِرٌ ^(٢) ^(٣)

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

ذكر أبو العلاء المعري في شرحه بيت المتنبي مذاهب العلماء في اشتقاق كلمة (سائر) ، واستدل عليها بشواهد شعرية ، ثم انتقل إلى كلمة (سائر) في بيت المتنبي ، وذهب إلى أن استخدامها بمعنى بقية — وفقاً للمذهب الأول — ضعيف ، أما استخدامها بمعنى جميع — وفقاً للمذهب الثاني — فلا إشكال فيه . قال : " سائر عند البصريين مأخوذ من سُور الشيء ، وهو بقيته ، يرون أنه يجب أن يُقدّم قبل هذه الكلمة بعض الشيء الذي هي مضافة إليه ، فيقال : لقيتُ الرجل دون سائر بني أبيه ؛ لأن الرجل بعضهم ، وكذلك قول الشاعر :

وَمَا حَسَنٌ أَنْ يَعْذِرَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ عَازِرٌ ^(٤)

لا يحسن أن يقال : لقيتُ اليوم سائر الناس ؛ لأنه لم يتقدم شيء تجعل (سائر) بقية له . وعلى هذا المنهج أكثر كلام العرب ، ومنه قول الهذلي :

وَعَيَّرَ مَاءُ الْمَرْدِ فَاهَا فَلَوْنُهُ كَلَوْنِ النَّوْرِ وَهِيَ أَدْمَاءُ سَارُهَا

أي : سائرهما ، وحسن ذلك لأنه قال : وعيّر ماء المرد فاهها ، ففوها : شيء قد تقدم يكون ما بعده سُوراً له .

(١) ٤١ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لمضرس بن ربيعي الفقعسي ، ديوانه ٨٢ ، وانظر تهذيب الأسماء (سار) ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١٠٦/١ .

(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١٠٦/١ .

(٤) عدّ أبو العلاء المعري (سائراً) في البيت بمعنى بقية ، ولكن العلماء جعلوه بمعنى (جميع) .

وقال قوم : (سائر) مأخوذ من : سار يسير ، وقولهم : لقيت سائر القوم ؛ أي :
الجماعة التي يسير فيها هذا الاسم وينتشر ، ومما جاء على هذا الوجه قول الراجز :

لو أن من يؤجر بالجمام
يقوم يوم وردّها مقامي
إذا أضلّ سائر الأحلام^(١)

أي : كلها .

وبيت أبي الطيب على مذهب البصريين يضعف ؛ لأن القنا ليس من القصب في
الحقيقة ، فكأنه قال : لقيت عنترة العبّسيّ دون سائر بني كلاب ، وعنترة ليس منهم ،
والبيت على الوجه الآخر لا كلام فيه "^(٢) .

وذكر ابن المستوفي ما يجعل بيت المتنبي صحيحاً على المذهبين ، قال — بعد أن ذكر
كلام أبي العلاء — : " ذهب قوم إلى أن سائراً يكون بمعنى الجميع ، فلا غلط في هذا البيت
، وعده الآخرون خطأ ، ولم يروا جوازه ، فعلى هذا القول هو غلط ، اللهم إلا أن تجعل
القنا من القصب على المجاز فيجوز "^(٣) .

موقف المهلي من شرح البيت

ذهب المهلي إلى أن بيت المتنبي صحيح على المذهب الأول ؛ لأنه يرى أن الشرط
المذكور قد تحقق ، فالقنا نوع من أنواع القصب على الحقيقة^(٤) — لا على المجاز كما ذكر
ابن المستوفي — ، قال في مأخذه على شرح أبي العلاء : " فيقال له : بل القنا من القصب
على الحقيقة ، وهو نوع منه صلب أصلب من غيره ، وهو من القصب في النبات بمنزلة

(١) الأبيات من الرجز ، ولم أعرّ عليها فيما رجعت إليه من المصادر .

(٢) اللامع العزيزي ٩٩/١ - ١٠٠ ، وانظر المأخذ ٣١/٢ - ٣٢ .

(٣) النظام ٦٨/٤ .

(٤) جاء في القاموس المحيط : " والقناة : الرمح ج: قَنَوَاتٌ وَقَنَاءٌ وَقُنَيَّاتٌ (قنا) ، وجاء في لسان العرب : "
القصب : كل نبات ذي أنابيب ، واحدتها قصبَة " (قصب) .

البخت من الإبل ، و الجواميس من البقر في الحيوان^(١) ، وإذا كان كذلك فبيت أبي الطيب يصح على مذهب من جعل (سائر) من : سار يسير ، وتنزل منزلة قول القائل : لقيت مسلمة المرواني دون سائر بني أمية^(٢).

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق أن المهلي قد خالف أبا العلاء المعري في تضعيفه بيت المتنبي — وفقاً للمذهب الأول — ، حيث رأى أنه صحيح على هذا المذهب ، فسائر بمعنى بقية ، وقد سبق بكلمة (القنا) التي هي بعض ما أضيف إليه سائر ، وهو القصب ، على الحقيقة . وهذا الخلاف بينهما قد أثر في معنى البيت ، وذلك أن القنا والقصب يجمعهما الاستقامة والاستطالة ، وتنفرد القنا بأنها أعواد صماء قوية ، وتنفرد القصب بأنها أنابيب جوفاء لا تصلح للمضاربة التي هي من خواص القنا . وعليه فإن قول المتنبي " سمر القنا من سائر القصب " فيه إشارة إلى أن الملوك كثيرون بينهم اتفاق في اللقب واختلاف في المضمون ، كما أن القنا تتفق مع القصب في الاستقامة والاعتدال وبينهما خلاف في المضمون . فالقنا من القصب مجازاً وليس على الحقيقة — كما ذكر المهلي — ، والمناسب للبيت أن تكون كلمة (سائر) فيه بمعنى جميع وليس بمعنى بقية ؛ لأن القنا شيء والقصب شيء آخر ، والجامع بينهما الشكل العام ، كما أن الممدوح شيء وغيره ممن يشاركه في اللقب شيء آخر .

ولعل الراجح في اشتقاق كلمة (سائر) هو قبول كلا المذهبين باعتبارهما لغتين قد أثبتتهما جماعة من العلماء ، وأوردوا عليهما شواهد من كلام العرب ، جاء في القاموس

(١) جاء في لسان العرب : " البخت والبختية دخيل في العربية أعجمي معرب وهي الإبل الخراسانية تُنتج من بين عربية وفالج " الجاموس : نوع من البقر دخيل وجمعه جواميس .

(٢) ٣٢/٢ .

المحيط : " السائر : الباقي لا الجميع كما توهم جماعات أو قد يستعمل له ، ومنه قول
الأحوص : فجلتها لنا لبابة... " ^(١).

وجاء في (خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام) : " ونقل المولى حسن جلي
— رَوَّحَ الله روحه — عن بعض أئمة اللغة في (حاشية التلويح) أنه بمعنى الجميع ، ثم قال :
والحق أن كلا المعنيين ثابتٌ لغةً " ^(٢).

^(١) (سؤر).

^(٢) ٣٥.

معنى صيغة (فاعِل) في قوله " الناصل "

قال المتنبي :

فَظَلَّ يُخَضِّبُ مِنْهَا اللَّحَى فَتَى لَا يُعِيدُ عَلَى النَّاصِلِ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها يمدح سيف الدولة ، مطلعها قوله :
إِلَامَ طَمَاعِيَّةُ الْعَاذِلِ وَلَا رَأْيَ فِي الْحُبِّ لِلْعَاقِلِ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :
وَطَعْنٍ يُجَمِّعُ شُذَّانَهُمْ كَمَا اجْتَمَعَتِ دِرَّةُ الْحَافِلِ
إِذَا مَا نَظَرْتَ إِلَى فَارِسٍ تَحْيَّرَ عَنْ مَذْهَبِ الرَّاجِلِ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " الناصل " ، إذ وقع خلاف حول معناه .

موقف النحاة من هذه المسألة

تأتي صيغة (فاعِل) بمعنى (مفعول)^(٢) ، من ذلك قولهم : سرُّ كاتمٍ ؛ أي : مكتوم . قال الفراء : "والعرب تقول : هذا ليل نائم ، وسر كاتم ، و ماء دافق ، فيجعلونه فاعلاً وهو مفعول في الأصل ، وذلك أنهم يريدون وجه المدح أو الذم"^(٣).

(١) البيت من المتقارب ، وهو في المآخذ ١/١٩٩ ، ٢/١١٩ ، ٤/٤٧ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢/١٥ ، ٣/١٨٢ ، ٢٥٨ ، الخصائص ١/١٨٣ ، الصاحي ٢٢٤ ، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٧٣ ، شرح التسهيل ٣/٧٢ ، شرح الرضي على الكافية ٤/٣٩٠ ، الدر المصون ٦/٣٦٦ ، البرهان في علوم القرآن ٢/٢٨٥ .

(٣) معاني القرآن ٣/١٨٢ .

ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ ^(١) ، التقدير :
 عيشة مَرْضِيَّة ، وقوله تعالى : ﴿ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ ^(٢) ، التقدير : ماء مدفوق .
 ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :
 لقد عَيَّلَ الأيتامَ طعنةً ناشِرهَ أناشِرَ لا زالتِ يمينُك أشِرهَ ^(٣)
 حيث أراد بـ (أشره) : مأشورة .

وذكر الفراء أن أهل الحجاز هم الأكثر استخداماً لصيغة (فاعِل) التي بمعنى
 (مفعول) ، وذلك إذا كانت نعتاً ^(٤) — كما في الآيتين السابقتين — .
 كما ذكر الفراء الطريقة التي يُستدل بها على أن (فاعلاً) بمعنى (مفعول) ، وهي :
 أن يُؤتى بالفعل منه ويوضع مكانه ، فيكون بالبناء للمفعول لا بالبناء للفاعل ، يقال :
 رَضِيَتْ العيشة ، ولا يقال : رَضِيَتْ ، ويقال : دُفِقَ الماءُ ، ولا يقال : دَفَقَ ^(٥) .
 وحكم ابن خروف على ورود (فاعل) بمعنى (مفعول) بالضعف ؛ لما فيه من إزالة
 اللفظ عن ظاهره ، وذهب إلى أنه لا ينبغي أن يجوز ذلك إلا فيما يدل عليه المعنى ^(٦) .
 ووافقه في ذلك ابن يعيش قال — بعد أن ذكر الشواهد التي خُرِّجت على أن (فاعلاً) بمعنى
 مفعول — : " وهو ضعيف ؛ لأنه خلاف الظاهر ، وإنما يصار إلى مثله ما لم يوجد عنه
 مندوحة " ^(٧) . واكتفى ابن مالك بأن حكم عليه بأنه نادر ^(٨) ، في حين ذهب الرضي إلى أن

(١) سورة الحاقة : الآية ٢١ ، سورة القارعة : الآية ٧ . وفي الآية أوجه أخرى سبق ذكرها في مسألة (الوصف الواقع
 خيراً عن معنى) .

(٢) سورة الطارق : الآية ٦ .

(٣) البيت من الطويل ، منسوب لنائحة همام بن مرة عندما قتله ناشرة ، انظر جمهرة اللغة (رشن) ، الخصائص
 ١٨٣/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٢ ، شرح التسهيل ٧٢/٣ ، لسان العرب (أشر) . عَيَّلَ : أهمل ، المأسورة :
 المقطوعة بمشار .

(٤) انظر معاني القرآن ٢٥٨/٣ .

(٥) انظر معاني القرآن ١٥/٢ .

(٦) انظر شرحه جمل الزجاجي ٩٧٦/٢ .

(٧) شرح المفصل ٨١/٢ .

(٨) انظر شرح التسهيل ٧٢/٣ .

الأولى أن تُخرَج الشواهد الواردة على النسب^(١).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

انقسم شراح بيت المتنبي حول معنى قوله : " الناصل " قسمين :

القسم الأول : أجاز أن يكون معنى (الناصل) في البيت أحد معنيين :

١- المضروب بالنَّصل^(٢) ، وهو (فاعل) بمعنى (مفعول) .

٢- الذي نصل خضابه^(٣) ، فيكون (فاعل) على حقيقته .

وهذا ما ذهب إليه ابن جني ، قال : " و (الناصل) : المضروب بالنَّصل ، وهو (فاعل) في معنى (مفعول) ، كقولهم : ناقة ضارب ؛ أي : قد ضربها الفحل ، و ﴿ عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ ؛ أي : مَرْضِيَّة . أراد : إذا ضرب إنساناً بسيفه لم يبق فيه ما يُحتاج له إلى إعادة الضربة... ويجوز أن يكون معناه : لا ينصلُ خضابه ، فيحتاج إلى إعادته " ^(٤).
وقد تابعه في ذلك ابن بسام^(٥).

القسم الثاني : ذهب إلى أن الصحيح ، أن يكون معنى (الناصل) : الذي نصل خضابه — وهو المعنى الثاني عند أصحاب القسم الأول — ، فيكون (فاعل) على حقيقته ، ورفض المعنى الأول ، وهو : المضروب بالنصل .

وهذا ما ذهب إليه الوحيد ، قال : " العجب عندنا فاشهدوه ، أهكذا يفسر الشعر ؟ ما أراد الرجل هذا ، إنما قال : يُخضَّب منها اللحي خضاباً لا يحتاج إلى إعادة ، وإن نَصَلَ ؛

(١) انظر شرحه على الكافية ٣٩٠/٤.

(٢) النصل : هو حديدة السهم والرمح والسيوف. انظر الصحاح (نصل) ، القاموس المحيط (نصل).

(٣) نصل خضابه ؛ أي : زال عنه. انظر المراجع السابقة.

(٤) الفسر المجلد الثاني ٧٠٤/٣. وانظر المآخذ ١٩٩/١ ، لكنه لم يورد المعنى الثاني.

(٥) انظر سرقات المتنبي ومشكل معانيه ٨٨.

أي بالدم ، والذي جئت به لا يُحتاج إليه ^(١). وقد تابعه في ذلك أغلب الشراح ^(٢).

قال الزوزني : " من رأى الخضيب والناصل في بيت علم أنه لا يجوز أن يحمل الناصل على المضروب بالنصل ، ولا على الضارب بمعنى المضروب حتى يحتاج إلى كل هذا التعسف والتكلف والاستشهاد على ما لا معنى له ، وهو ما ذكره آخرًا ، أنه يُخضَّب منها ؛ أي : من الدماء ... أي : لا يعيد الخضاب على الشعر الناصل ، فإن نصوله عنه بَعْدَ خروج نفسه عن جسمه ^(٣) .

وقال الواحدي : " أي : فضل سيف الدولة يُخضَّب من الأعداء لحاهم بدمائهم ، غير أنه لا يعيد الخضاب على من نَصَلَ خضابُه فذهب ^(٤) .

موقف المهلي من شراح البيت

وافق المهلي أصحاب القسم الثاني الذين ذهبوا إلى أن الصحيح أن يكون معنى (الناصل) : الذي نصل خضابه ، فيكون (فاعل) على حقيقته وليس كما ذهب ابن جني من أنه بمعنى (مفعول) .

قال في مأخذه على شرح ابن جني : " فيقال له : أما ناصل بمعنى منصول فليس بشيء ! وهذا تعسف وتكلف لا يحتاج إليه ، بل الناصل هاهنا من نُصُول الخضاب ؛ يقول : إذا ضَرَبَ خصمه ضربة فخضبه بدمه لم يبقَ ، فَيَنْصُلُ الخضابُ فيحتاج إلى ضربة أخرى لإعادته ^(٥) .

(١) الفسر المجلد الثاني ٧٠٤/٣ هـ (٤).

(٢) انظر شرح شعر المتنبي لابن الأفلح ٢٠٨/١ ، قشر الفسر ٢٢٧ ، شرح ديوان المتنبي للواحدى ٣٩٩ ، الموضح ٨٥/٤ ، الصفوة ١١٠/١ أ.

(٣) قشر الفسر ٢٢٧ .

(٤) شرحه لديوان المتنبي ٣٩٩ .

(٥) ١٩٩/١ ، وانظر ٤٧/٤ .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق أن المهلي قد خطأ ابن جني في تفسيره (الناصل) بأنه المضروب بالنصل ، وذلك عندما قال : " أما ناصل بمعنى منصول فليس بشيء " ، فلا يكون (فاعل) بمعنى (مفعول) ، بل هو على حقيقته ، وهو من نصل الخضاب .

وهذا الخلاف بينهما قد أثر في معنى البيت ، فالمعنى على جعل (الناصل) المضروب بالنصل : أن سيف الدولة إذا ضرب إنساناً ضربة قتله ، فلا يحتاج إلى إعادتها . والمعنى على جعل (الناصل) الذي نصل خضابه : أن سيف الدولة إذا ضرب فخضب لحية المضروب بالدم السائل من رأسه ، لم يبقَ حياً فيزيل آثار الدم عن لحيته حتى يحتاج إلى ضربة أخرى . وبعد ، فإن الراجح في بيت المتنبي أن يكون معنى (الناصل) الذي نصل خضابه ، فيكون (فاعل) على حقيقته وليس بمعنى (مفعول) — وهذا رأي القسم الثاني من الشراح ووافقهم فيه المهلي — وذلك للأسباب التالية :

١- ما ذكره بعض النحاة — كما سبق — من أن مجيء (فاعل) بمعنى (مفعول) ضعيف ، أو نادر ؛ لأنه خلاف الظاهر .

٢- جاء في الصحاح : " وَنَصَلَ الشَّعْرَ يَنْصُلُ نَصُولاً : زال عنه الخضاب ، يقال : لحية ناصل^(١) " ، وجاء في القاموس المحيط : " واللحية كَنَصَرَ وَمَنَعَ نَصُولاً فهي ناصل : خرجت من الخضاب^(٢) .

٣- ما ذكره بعض الشراح — كما سبق — من أن ورود (يخضب) و (اللحي) في بيت المتنبي جعل المعنى الثاني هو المناسب .

(١) (نصل).

(٢) (نصل).

(فِعَال) جمع (فَعِيل) بمعنى فاعل

قال المتنبي :

فَحَلَّ كَلَّابِي وَثَاقَ الْأَخْبَلِ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها ارتجالاً يصف كلباً أرسله أبو علي الأوراجي على ظبي ، وهو من قصيدة مطلعها قوله :

وَمَنْزِلٍ لَيْسَ لَنَا بِمَنْزِلٍ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

مُعْتَرِضاً بِمِثْلِ قَرْنِ الْأَيْلِ

يَحُولُ بَيْنَ الْكَلْبِ وَالتَّائُمْلِ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " وثاق " ، إذ وقع خلاف حول نوعها .

موقف النحاة من هذه المسألة

ذكر النحويون أن (فِعَالاً) من أوزان جموع الكثرة ، ومما يُجمع عليه : الوصف الذي على وزن (فَعِيل) بمعنى فاعل صحيح اللام ، نحو : ظريف وظراف ، وكريم وكرام^(٢) . ويجمع عليه أيضاً المضاعف منه ، نحو : شديد وشداد^(٣) .

وقدّ الوصف الذي على وزن (فعيل) بأن يكون بمعنى فاعل ؛ لأنه إذا كان بمعنى مفعول لم يجمع على (فِعَال) ، بل يجمع على (فعلى) ، نحو : قتيل وقتلى ،

(١) البيت من الرجز ، وهو في المآخذ ٢٣١/١ .

(٢) انظر الكتاب ٦٣٤/٣ ، المقتضب ٢٠٨/٢ ، ٢١١ ، الأصول ١٧/٣ ، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٧٦ ، الشافية ٤٩ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٣٧/٢ ، ارتشاف الضرب ٤٣١/١ ، شذا العرف ١٣٨ .

(٣) انظر الكتاب ٦٣٤/٣ ، الأصول ١٧/٣ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٣٧/٢ .

وجريح وجرحى^(١).

وإذا لحقت التاء (فعيلاً) بمعنى فاعل ، فإنه يوافق المذكر في الجمع ، فيجمع على (فَعَال) نحو : ظريفة وظراف ، وصبيحة وصباح^(٢) . وزعم بعضهم أن (فَعَالاً) يختص بجمع (فعيلة) المؤنث^(٣) ، ورد ذلك أبو حيان ، قال : " وهو خطأ بل المذكر والمؤنث يجمعان على (فَعَال) يشتركان فيه "^(٤).

ويلزم أن يجمع على (فَعَال) ما كان عينه واواً أو ياءً مما كان على وزن (فَعِيل) ، نحو : طويل وطوال ، وقويم وقوام ، فلا يجاوز هذا الجمع إلا للتصحيح ، نحو : طويلون وطويلات^(٥).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

وردت كلمة (وِثاق) في بيت المتنبي ، وهي على وزن (فَعَال) ، وذهب ابن جني إلى أنها جمع ، مفردتها كلمة (وِثيق) على وزن (فَعِيل) ، قال : " و(وِثاق) جمع وِثيق ، مثل طويل وطوال ، فأما (الوِثاق) فمصدر ، وقد تكسر الواو ، فيقال فيه أيضاً (وِثاق) "^(٦) . وقد وافقه في ذلك العكبري^(٧).

وخالفهما الواحدي ، حيث ذهب إلى أن كلمة (وِثاق) اسم مفرد لا جمع ، قال : " وأراد بالوِثاق : ما يشد به الكلب "^(٨).

(١) انظر الكتاب ٦٤٧/٣ ، المقتضب ٢١٧/٢ ، الأصول ١٩/٣ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٤١/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٦٣٦/٣ ، الأصول ١٨/٣ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٤٩/٢ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٤٣١/١ ، همع الهوامع ٣٥٦/٣ .

(٤) ارتشاف الضرب ٤٣١/١ .

(٥) انظر الكتاب ٦٣٥/٣ ، الأصول ١٨/٣ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٣٧/٢ ، ارتشاف الضرب ٤٣١/١ ، شذا العرف ١٣٨ .

(٦) الفسر المجلد الثالث ١١٦/٤ . وانظر المآخذ ٢٣١/١ .

(٧) انظر التبيان ٢٠٣/٣ .

(٨) شرحه لديوان المتنبي ٢٠٢ .

إذاً فكلمة (الوثاق) تُستعمل — بشكل عام — في ثلاثة أمور :

١ - اسم مصدر .

٢ - اسم مفرد .

٣ - جمع وثيق .

جاء في اللسان : " والوثاق اسم الإيثاق ، تقول : أوثقته إيثاقاً ووثاقاً ، والحبل أو الشيء الذي يُوثق به وثاقٌ ، والجمع الوثُوقُ ... وأوثقه في الوثاق ؛ أي : شده ، وقال تعالى : ﴿ فَشَدُّوا أَلْوَثَاقَ ﴾ ^(١) والوثاق بكسر الواو لغة فيه ... والوثيق : الشيء المحكم ، والجمع وثاق ^(٢) .

موقف المهلي من شراح البيت

خالف المهلي ما ذهب إليه ابن جني من جعل كلمة (وثاق) جمع وثيق ، ورأى أن الصواب أن تكون اسماً مفرداً لما يُشَدُّ به — وهو ما ذهب إليه الواحدي — .

قال في مأخذه على شرح ابن جني : " فيقال له : الكلب المُعَلَّم لا يحتاج إلى الأحبل الوثيقة ، ويكفيه حبل واحد ، فلا يكون " وثاق الأحبل " جمعاً ، كما زعمت ، ولا مصدرأ ؛ لأنه في معنى الجمع لإضافته إليه ، بل الوثاق : ما يشد به كالعقال والزمَام ، واحد لا جمع ، وأضافه إلى الأحبل ^(٣) .

(١) سورة محمد : من الآية ٤ . جاء في الكشاف ١٠١٨ : " والوثاق بالفتح والكسر : اسم ما يوثق به " .

(٢) (وثق) . وانظر الصحاح (وثق) ، تاج العروس (وثق) .

(٣) ٢٣١/١ .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق أن المهلي قد خطأ ابن جني فيما ذهب إليه من جعل كلمة (وثاق) الواردة في البيت جمع وثيق ، ورأى أن الصواب أن تكون اسماً مفرداً ، وليست جمعاً ولا مصدرًا .

وهذا الاختلاف بينهما في نوع كلمة (وثاق) قد أثر في معنى البيت ، فالمعنى — على رأي ابن جني — يدل على أن الكلاب قد أطلق الكلب المقيد بالأحبل الوثيقة ، و المعنى — على رأي المهلي — يدل على أن الكلاب قد أطلق الكلب المقيد بحبل واحد .

وبعد ، فإن الراجح في بيت المتنبي ما ذهب إليه ابن جني من أن كلمة (وثاق) جمع وثيق ؛ لأنه يدل على أن الكلب يتصف بالقوة التي أحوجت الكلاب إلى ربطه بالقوي من الحبال . أما ما ذهب إليه الواحدي ووافقه عليه المهلي من أن كلمة (وثاق) اسم مفرد كالعقال والزمam فيضعفه ما يؤدي إليه من إضافة الشيء إلى ما هو بمعناه ، وبذلك يصير معنى البيت : حبل الأحبل ، وفي ذلك إضرار بمعنى البيت .

الفصل الثاني

المسائل التي خطأ فيها المهلبى الشراح ولم ينتج عنها تغيير في
المعنى

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : المسائل النحوية .

المبحث الثاني : المسائل الصرفية .

المبحث الأول : المسائل النحوية

وفيه مسائل :

- ١- حكم الإضمار قبل الذكر .
- ٢- نوع (أل) في " المزاد " .
- ٣- حكم حذف حرف النفي من (رام) .
- ٤- حكم حذف المفعول .
- ٥- تناوب حروف الجر بعضها عن بعض .
- ٦- (على) بمعنى (عن) .
- ٧- (إلى) بمعنى (عند) .
- ٨- لغة أكلوني البراغيث .
- ٩- إعمال اسم المفعول المجرد من (أل) عمل الفعل .
- ١٠- حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه .
- ١١- حكم الاسم الواقع بعد الواو .
- ١٢- حذف همزة الاستفهام المعادلة لأم المتصلة .
- ١٣- حكم منع صرف اللقب .
- ١٤- حكم صرف الممنوع من الصرف .
- ١٥- حكم حذف (أن) الناصبة وبقاء عملها .
- ١٦- إقامة الواحد مقام الجمع بين الضرورة والتوسع .

الإضمار قبل الذكر

قال المتنبي :

خَلِيلِي مَا هَذَا مُنَاخًا لِمِثْلِنَا فَشُدًّا عَلَيْهَا وَارْحَلَا بِنَهَارٍ^(١)

هذا البيت ثالث أربعة أبيات قالها أبو الطيب في صباه يهجو فيها رجلاً يقال له سِوَارِ الرملي ، مطلعها قوله :

بَقِيَّةُ قَوْمٍ آذَنُوا بِبَوَارِ وَأَنْضَاءُ أَسْفَارٍ كَشَرَبِ عُقَارِ
والبيت الذي قبله هو :

نَزَلْنَا عَلَى حُكْمِ الرِّيَّاحِ بِمَسْجِدٍ عَلَيْنَا لَهَا ثَوْبًا حَصِيٌّ وَغُبَارِ
والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " فشدا عليها " ، حيث وقع خلاف حول حكم الإضمار قبل الذكر .

موقف النحاة من هذه المسألة

يحتاج ضمير الغائب إلى مرجع يرجع إليه ليزيل عنه الإبهام ، ويكشف عنه الغموض ، وهو ما يسمى بالمفسّر ، والأصل في مفسّر الضمير أن يتقدم عليه لفظاً^(٢) ، نحو : ضرب زيدٌ غلامه ، وضرب زيداً غلامه ، وهذا هو الغالب ، أو يتقدم رتبة ، نحو : ضرب غلامه زيدٌ ، فالمفسّر وإن كان متأخراً في اللفظ لكنه في قوة المقدم ؛ لأن رتبته التقديم .

وقد يخرج مفسّر الضمير عن هذا الأصل الغالب ، وذلك بالألا يذكر لفظه قبل الضمير ،

(١) البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ٢٦/٥ .

(٢) انظر المسائل الحليّات ٢٣٢ ، شرح التسهيل ١٥٦/١-١٥٧ ، التذيل والتكميل ٢٥٢/٢ ، شرح شذور الذهب ١٧٥ ، الإتقان في علوم القرآن ٥٤٧/١ ، همع الهوامع ٢٦٣/١ .

وهو ما يعرف (بالإضمار قبل الذكر) ^(١) .

ويقع الإضمار قبل الذكر في الكلام على ضربين :

الضرب الأول : أن يستغنى عن التصريح بلفظ المفسر بما يدل عليه .

الضرب الثاني : أن يصرح بلفظ المفسر بعد الضمير .

أولاً : الضرب الأول :

يرد هذا الضرب من الإضمار قبل الذكر في الكلام على صور عديدة ^(٢) ، إذ يستغنى عن لفظ المفسر بما يأتي :

١ - يستغنى عنه بحضور مدلوله حساً كقوله تعالى : ﴿ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَنْ نَفْسِي ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ يَتَأَبَّتِ أَسْتَجِرُّهُ ﴾ ^(٤) ، أو علماً كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ ﴾ ^(٥) .

٢ - أن يستغنى عنه بذكر ما هو له كلٌّ ، ومن ذلك الضمير العائد على المصدر المفهوم من فعل أو صفة ، كقول تعالى : ﴿ أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ ^(٦) فالضمير (هو) عائد إلى العدل ؛ لأنه جزء مدلول الفعل (اعدلوا) والفعل يدل على الحدث والزمان .
ومن ذلك أيضاً قول العرب : " من كذب كان شراً له " ^(٧) ؛ أي : كان الكذب شراً

(١) كما يعرف أيضاً بالكناية عن غير مذكور ، ويعرف عند البلاغيين بالخروج عن مقتضى الظاهر .

(٢) انظر شرح التسهيل ١٥٦/١-١٥٩ ، التذيل والتكميل ٢٥٣/٢ - ٢٥٩ ، الإتيان في علوم القرآن ١/٥٤٧-٥٤٨ ، همع الهوامع ١/٢٦٣ .

(٣) سورة يوسف : من الآية ٢٦ .

(٤) سورة القصص : من الآية ٢٦ .

(٥) سورة القدر : الآية ١ . يقول ابن النحاس في إعراب القرآن : " والهاء كناية عن القرآن وإن كان لم يتقدم له ذكر في هذه السورة ، وأكثر النحويين يقولون : لأنه قد عرف المعنى " ١٦٥/٥ .

(٦) سورة المائدة : من الآية ٨ .

(٧) انظر الكتاب ٣٩١/٢ ، المقتضب ١٣٤/٢ ، ٥١/٤ ، الأصول ٧٩/١ ، ١٧٦/٢ ، إعراب القرآن لابن النحاس ١٦٦/٥ ، المسائل الحليات ٢٣٢ ، الخصائص ٢٨٥/٢ ، سر صناعة الإعراب ١٤٢/١ ، الإنصاف ١/١٤٠ ، شرح التسهيل ١٥٧/١ ، لسان العرب (بور) ، ٢٢٧/١٥ ، التذيل والتكميل ٢٥٤/٢ ، خزانة الأدب ١٢١/٨ .

له . قال سيبويه : " ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾^(١) ؛ كأنه قال : ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم ، ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره (يَبْخُلُونَ) ، ومثل ذلك قول العرب : " من كذب كان شراً له " يريد : كان الكذب شراً له إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب لقوله (كذب) في أول حديثه "^(٢).

ومن الشواهد على الضمير العائد على المصدر المفهوم من صفة قول الشاعر :
 إِذَا نُهِِيَ السَّفِيهُ جَرَىٰ إِلَيْهِ وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَىٰ خِلَافٍ^(٣)
 أي : جرى إلى السفه ، وهو جزء مدلول السفه ، لأنه يدل على ذات متصفة بالسفه .
 ٣- أن يستغنى عنه بذكر ما هو له جزء ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ
 الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٤) ، فالذهب والفضة بعض الكنوزات
 فأغنى ذكرها عن ذكر الجميع .
 ٤- أن يستغنى عنه بذكر ما يستلزمه ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾^(٥)
 ففاعل (تَوَارَتْ) ضمير مستتر يعود على الشمس ، والذي دل عليها كلمة (الْعَشِيِّ)^(٦)
 ، فإن ذكره يقتضي معنى الشمس .

(١) سورة آل عمران : من الآية ١٨٠ .

(٢) الكتاب ٣٩١/٢ .

(٣) البيت من الوافر ، ولم يعثر على قائله ، انظر معاني القرآن للفراء ٨٣/١ ، ١٨٢ ، الإنصاف ١٤٠/١ ، شرح التسهيل ١٥٧/١ ، التذيل والتكميل ٢٥٥/٢ ، ٢٥٩ .

(٤) سورة التوبة : من الآية ٣٤ .

(٥) سورة ص : من الآية ٣٢ .

(٦) انظر تفسير السمعاني ٤٤٠/٤ ، الكشف ٩٢٥ ، الحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي ٥٠٤/٤ ، الإنصاف ٩٦/١ ، التسهيل لعلوم التنزيل للكلبي ١٨٥/٣ ، الدر المصون ٥٣٥/٥ ، همع الهوامع ٢٦٥/١ .

٥- أن يدل عليه السياق فيضمّر ثقة بفهم السامع ، نحو قوله تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾^(١) ، فالضمير يعود على الأرض^(٢) ، وإن لم يجر لها ذكر .

وقد علل أبو علي الفارسي ورود هذا الضرب من الإضمار قبل الذكر بقوله : " وإنما صار دلالة الحال على المضمر كتقدم الذكر لاجتماعهما في أن عرف بهما المضمر "^(٣) .

ثانياً : الضرب الثاني :

أما التصريح بلفظ المفسّر بعد الضمير فيعرف بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنما اشترط التفسير هنا ليكون هذا المفسّر في باب إبانة الضمير والدلالة عليه بمنزلة تقدم ذكره أو ما يقوم مقامه من دلالة الحال^(٤) . وعلل سيبويه وقوع الإضمار على شريطة التفسير في كلام العرب بقوله : " وذلك لأنهم بدأوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير وذلك نووا ، فجرى ذلك في كلامهم هكذا "^(٥) . والإضمار على شريطة التفسير يتحقق في المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهي سبعة مواضع^(٦) :

الموضع الأول : أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم أو بئس ، مفسراً بالتمييز ، نحو : " نعم رجلاً زيدٌ ، وبئس رجلاً عمرو " ، ففاعل (نعم) و (بئس) ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على الرجل ؛ أي : نعم الرجل وبئس الرجل ، وهذا هو مذهب البصريين خلافاً للكوفيين^(٧) . وهذا الضمير لا يظهر ولا يستعمل ملفوظاً به ، ولهذا قال سيبويه : " هذا باب مالا يعمل

(١) سورة الرحمن : الآية ٢٦ .

(٢) انظر الإتقان في علوم القرآن ١/٥٤٨ .

(٣) المسائل الحلبيات ٢٣٢ .

(٤) انظر المرجع السابق ٢٣٣ .

(٥) الكتاب ١٧٥/٢ .

(٦) انظر الكتاب ١٧٥/٢-١٧٦ ، المسائل الحلبيات ٢٣٢ وما بعدها ، شرح التسهيل ١٥٩/١-١٦٦ ، التذييل والتكميل ٢٥٩/٢-٢٨٢ ، شرح شذور الذهب ١٧٦-١٧٨ ، مغني اللبيب ١٦٥/٢ ، ١٧٢ ، همع الهوامع ١/٢٦٥-٢٧٤ ، الكليات ١٣٥-١٣٦ .

(٧) انظر الإنصاف ٩٧/١-١٢٦ ، التبيين ٢٧٤-٢٨١ ، التذييل والتكميل ٢٦٧/٢ ، مغني اللبيب ١٦٥/٢ . ومذهب الكوفيين في هذا أن الفاعل هو المخصوص بالمدح أو الذم .

في المعروف إلا مضمراً^(١)، وأراد : إذا فُسِّرَ فاعل (نعم) أو (بئس) كما في نحو : نعم رجلاً زيد ، فإن هذا الضمير لا يظهر أبداً^(٢) .

الموضع الثاني : أن يكون الضمير مرفوعاً بأول المتنازعين على العمل إذا أعمل الثاني منهما ، وذلك نحو : " ضربني وضربت زيدا " ، ففاعل (ضربني) ضمير مستتر يعود على زيد ، وهذا هو اختيار البصريين ، واختار الكوفيون إعمال الفعل الأول^(٣) .

الموضع الثالث : أن يكون الضمير مخبراً عنه بمفسره ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾^(٤) ؛ أي : إن الحياة إلا حياتنا الدنيا^(٥) .

الموضع الرابع : ضمير الشأن والقصة ، وعرفه أبو حيان بقوله : " هو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه " ^(٦) ، وتسميته بضمير الشأن والقصة هي تسمية بصرية ، أما الكوفيون فيسمونه بضمير المجهول^(٧) .

ومن الشواهد عليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٨) ، وقوله تعالى :

﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٩) ، فضمير الشأن والقصة مفسران

(١) الكتاب ٢/ ١٧٥ .

(٢) انظر المسائل الحلييات ٢٣٣-٢٣٥ ، الخصائص ٣٨٩/١ .

(٣) انظر المسائل الحلييات ٢٣٧ ، الإنصاف ٨٣/١ ، التذيل والتكميل ٢٦٧/٢ ، مغني اللبيب ٢/ ١٦٦ .

(٤) سورة المؤمنين : من الآية ٣٧ .

(٥) انظر الكشاف ٧٠٨ . قال أبو حيان بعد ذكره هذا الموضع : " ولم يذكر أصحابنا في الضمير الذي يفسره ما بعده ، ولا ينوي بالضمير التأخير ، أن يكون مفسره الخبر ، وإنما هذا يفسره سياق الكلام " التذيل والتكميل ٢٦٩/٢ .

(٦) التذيل والتكميل ٢٧١/٢ .

(٧) انظر المسائل الحلييات ٢٥٣ ، شرح التسهيل ١٦٢/١ ، التذيل والتكميل ٢٦٧/٢ ، مغني اللبيب ٢/ ١٦٧ ، الإلتقان في علوم القرآن ٥٥٢/١ ، همع الهوامع ٢٧٢/١ .

(٨) سورة الإخلاص : الآية ١ . أي : الشأن والأمر ، وهذا أحد قولي أبي علي وابن النحاس ومن وافقهما ، وهو قول البصريين والكسائي فيما قال ابن النحاس . انظر إعراب القرآن لابن النحاس ١٩٤/٥ ، كشف المشكلات (هـ) ١٤٩١/٢ .

(٩) سورة الأنبياء : من الآية ٩٧ .

بالجملة بعدهما ، وهذه الجملة في موضع خبره . ومما يتميز به ضمير الشأن أن مفسره لا يكون إلا جملة واجبة التأخير^(١) .

الموضع الخامس : أن يكون الضمير مجروراً برُبٍّ مفسراً بتمييز ، نحو : " رَبُّهُ رجلاً " . والذي جَوَّز دخول (رَبٍّ) على الضمير مع أنها مختصة بالدخول على النكرة ، أن هذا الضمير لما لم يختص بذكر متقدم احتاج إلى التبيين و التفسير فأشبهه النكرة ، وإن كان على لفظ المعرفة^(٢) .

الموضع السادس : أن يكون الضمير مُفسراً ببدله ، كقولك : أكرمته زيداً ، وقول العرب فيما حكاه الكسائي : " اللهم صَلِّ عليه الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ "^(٣) ، وهذا مما أجازاه الأخفش ، وحكى ابن كيسان الإجماع على جوازه ، ومنعه بعض النحويين بحجة أن البدل لا يُفسر ضمير المبدل^(٤) .

الموضع السابع : أن يكون الضمير متصلاً بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر نحو : " ضرب غلامه زيداً " ، وفي هذه المسألة خلاف ، إذ منعها أكثر النحويين^(٥) ، وأجازها من البصريين الأخفش^(٦) ، ومن الكوفيين أبو عبد الله الطُّوَال^(٧) .

ووافق الأخفش في الجواز ابن جني^(٨) ، وابن مالك^(٩) ، والرضي^(١٠) ، واستدل المجيزون بشواهد شعرية منها قول الشاعر :

(١) انظر مغني اللبيب ١٦٧/٢ .

(٢) انظر المسائل الحلييات ٢٤٤-٢٤٥ .

(٣) شرح التسهيل ١٦٣/١ ، التذييل والتكميل ٢٦٧/٢-٢٦٨ ، مغني اللبيب ١٧٠/٢ ، هـم الهوامع ٢٧١/١ .

(٤) انظر التذييل والتكميل ٢٦٨/٢ ، مغني اللبيب ١٦٩/٢-١٧٠ .

(٥) انظر المقتضب ١٠٢/٤ ، الأصول ٢٣٨/٢ ، المفصل ٢٩ ، مغني اللبيب ١٧٠/٢ .

(٦) انظر التذييل والتكميل ٢٦٥/٢ ، مغني اللبيب ١٧٠/٢ ، هـم الهوامع ٢٦٦/١ .

(٧) انظر المراجع السابقة .

(٨) انظر الخصائص ٣٠٠/١ .

(٩) انظر شرح التسهيل ١٦١/١ .

(١٠) انظر شرح الكافية له ١٨٣/١ . قال : " والأولى تجويز ما ذهب إليه _ يعني الأخفش وابن جني _ ولكن على قلة " .

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يُلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ^(١)

وقول الشاعر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدُدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ^(٢)

وقول الشاعر :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغَيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنَمَارُ^(٣)

وقول الآخر :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ^(٤)

كما استدلوأ بدليل آخر وهو أن المفعول لما كثر تقدمه على الفاعل ، جعل لكثرتة كالأصل^(٥) .

ولا يخفى أن للإضمار قبل الذكر أثراً في دلالة التراكيب على المعنى المراد . ويتجلى هذا الأثر في مزيتين :

(١) هذا البيت من الطويل ، وقد نسب إلى أبي جندب بن مرة الهذلي ، انظر شرح أشعار الهذليين ٣٥١/١ ، شرح التسهيل ١٦١/١ ، شرح الرضي على الكافية ١٨٣/١ ، التذييل والتكميل ٢٦١/٢ ، صبح الأعشى ٢٨٦/٢ ، خزانة الأدب ٢٧٥/١ . والشاهد قوله : يلومن قومه زهيراً .

(٢) هذا البيت من الطويل ، وهو غير منسوب ، انظر شرح التسهيل ١٦١/١ ، التذييل والتكميل ٢٦٠/٢ ، مغني اللبيب ١٧٠/٢ ، شرح ابن عقيل ٤٤٩/١ ، همع الهوامع ٢٦٧/١ . والشاهد فيه قوله : كسا حلمه ذا الحلم ، ورقى نداءه ذا الندى .

(٣) هذا البيت من البسيط ، وهو منسوب لسليط بن سعد ، انظر أمالي ابن الشجري ١٥٢/١ ، شرح التسهيل ١٦١/١ ، التذييل والتكميل ٢٦١/٢ ، شرح ابن عقيل ٤٥١/١ ، همع الهوامع ٢٦٨/١ ، خزانة الأدب ٢٧٥/١ . والشاهد قوله : جزى بنوه أبا الغيلان .

(٤) هذا البيت من الطويل ، وهو منسوب للنابعة الذبياني انظر ديوانه ١٦١ ، كما نسب لأبي الأسود الدؤلي انظر ديوانه ١٦٢ . وانظر الخصائص ٣٠٠/١ ، لسان العرب (عوي) ، التذييل والتكميل ٢٦٤/٢ ، شرح شذور الذهب ١٧٨ ، شرح ابن عقيل ٤٥١/١ ، همع الهوامع ٢٦٦/١ ، خزانة الأدب ٢٧٣/١ . والشاهد قوله : جزى ربه عدي .

(٥) انظر الخصائص ٣٠١/١ ، التذييل والتكميل ٢٦٥/٢ .

١ - تفخيم أمر المبهم وإعظام شأنه^(١) : فإن الضمير إذا ورد ولم يسبق بمرجععه ، سعت النفس إلى طلبه ، والبحث عنه فإذا جاءها البيان استقرت واطمأنت . يقول عبد القاهر الجرجاني : " ومن هنا قالوا : إنَّ الشيء إذا أضمر ثم فسر ، كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تَقْدِمة إضمار . ويدل على صحة ما قالوه أنا نعلم ضرورة في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾^(٢) فخامة وشرفاً وروعة لا نجد منها شيئاً في قولنا : " فإن الأبصار لا تعمي " ، وكذلك السبيل أبداً في كل كلام كان فيه ضمير قصة ولم يكن ذلك كذلك إلا لأنك تُعَلِّمُه إياه من بعد تَقْدِمة وتنبيه ، أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطد ، ثم بنى ولوَّح ثم صرَّح ، ولا يخفى مكان المزية فيما طريقة هذا الطريق "^(٣) .

وهذه المزية غير مقتصرة على ضمير الشأن ، بل تتعداه إلى صور أخرى من الإضمار قبل الذكر . انظر إلى قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾^(٤) فخم القرآن بالإضمار من غير ذكر له شهادة له بالنباهة المغنية عن التصريح^(٥) .

٢ - التقرير والتمكين : فالسامع إذا لم يفهم المراد من الضمير ظل منتظراً ومتربحاً لعقبى الكلام كيف يكون ، فإذا سمع المفسر تمكن في ذهنه فضل تمكن^(٦) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

(١) انظر دلائل الإعجاز ١٣٢ ، التسهيل لعلوم التنزيل ٩٥/٢ ، الكليات ١٣٦ .

(٢) سورة الحج : من الآية ٤٦ .

(٣) دلائل الإعجاز ١٣٢-١٣٣ ، وانظر أيضاً : ١٦٣ .

(٤) سورة القدر : الآية ١ .

(٥) انظر الكليات ١٣٦ .

(٦) الإيضاح في علوم البلاغة ٧٢ ، الجنى الداني في علم المعاني للدكتور إبراهيم الجعلي ١٤٥ .

اتفق شراح بيت المتنبي — شاهد المسألة — على أن (الهاء) في قوله : " فشدا عليها " تعود على الإبل ، لكنهم اختلفوا في أمرين :

- ١- هل ذكر مفسر الضمير — هو الإبل — قبل ذكر الضمير ؟
- ٢- وإذا لم تذكر (الإبل) قبل الضمير ، وأصبح في بيت المتنبي إضمار قبل الذكر ، فهل هذا جائز أم داخل في حيز الضرورة ؟

يرى أبو العلاء المعري أن الإبل ذكرت قبل الضمير وهو ما عبر عنه بـ (أنضاء أسفار) الواردة في مطلع القصيدة^(١) ، وعلى هذا لا يكون (فشدا عليها) إضمار قبل الذكر . قال : " الهاء في (عليها) ترجع إلى (أنضاء أسفار) ، إذا جعلناها دواب . فيقول مخاطباً لصاحبه : ليس هذا المسجد مناخاً لمثلنا ، فشدا على الدواب رحالها وسروجها و (ارحلا بنهار) قبل اجتئان الليل فيصعب الارتحال "^(٢) .

أما الواحدي الذي اتفق مع أبي العلاء المعري على أن المقصود بالضمير الإبل ، فقد اختلف معه في أمر ، وهو أن الإبل لم تذكر قبل الضمير ، مما أدى على وقوع المتنبي في الإضمار قبل الذكر ، وهذا ما لا يميزه الواحدي ويعدّه من الضرورات الشعرية ، يقول الواحدي : " يقول : ليس هذا المكان منزلاً لنا ، فشدا رحالكما على الإبل و ارحلا قبل هجوم الليل ، وفي قوله : " فشدا عليها " نوعان من الضرورة حذف المفعول^(٣) ، والكناية عن غير مذكور "^(٤) .

أما العكبري فإنه تابع الواحدي في أن مفسر الضمير الوارد في بيت المتنبي وهو الإبل لم يجر له ذكر ، ولكنه خالفه في الحكم على الإضمار قبل الذكر بأنه ضرورة شعرية ، قال

(١) وهو قوله : بقية قوم آذنوا ببوار وأنضاء أسفار كشرّب عُقار

والأنضاء : جمع نضو وهو المهزول من الناس وغيرهم .

(٢) معجز أحمد ١/ ١٠٠ .

(٣) درست هذه المسألة في ص ٢٥٥ من البحث .

(٤) شرحه لديوان المتنبي ٣٧ .

العكبري : " و (عليها) كناية عن الإبل ، ولم يجر لها ذكر " ^(١) . وقد ذكر في موضع آخر من كتابه أن الإضمار قبل الذكر مما تفعله العرب في كلامها ، بل ورد ذكره في القرآن الكريم ^(٢) .

موقف المهلي من شراح البيت

اتفق المهلي مع الشراح في أن المقصود (بالهاء) في قول المتنبي : فشدا عليها " الإبل ، أي فشدا على الإبل الرحال ، كما أنه سار على نهج الواحد والعكبري في أن (الإبل) لم يجر لها ذكر ، وهذا يعني أن (عليها) إضمار قبل الذكر .

بيد أنه خالف الواحد في جعل ذلك من الضرورة الشعرية محتجاً بالقرآن الكريم ، فورد آيات من القرآن الكريم فيها ضمير لم يجر له ذكر ، يخرج الإضمار قبل الذكر من باب الضرورات .

قال المهلي في مأخذه على شرح الواحدي : " فيقال له : ما جاء مثله في كلام الله _ سبحانه _ فليس بضرورة ... وأما الكناية عن غير مذكور فقولته : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ ^(٣) ، و : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ^(٤) " ^(٥) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح من مأخذ المهلي على شرح الواحدي لبيت المتنبي أنه يخطئه فيما ذهب إليه من الحكم على الإضمار قبل الذكر _ أو ما يسميه بالكناية عن غير مذكور _ بأنه ضرورة

(١) التبيان ١١٤/٢ .

(٢) انظر التبيان ٦٢/١ - ٦٣ .

(٣) سورة ص : من الآية ٣٢ .

(٤) سورة الرحمن : الآية ٢٦ .

(٥) المآخذ ٢٦/٥ - ٢٧ .

شعرية لا ينبغي على الشاعر ارتكابها ، وقد صرح بهذه التخطئة في قوله : " فليس بضرورة " ، وبهذا دفع المهلي عن المتنبي ذلك النقد الموجه له .

وهذا الاختلاف بين المهلي والواحي حول حكم الإضمار قبل الذكر في الكلام عامة ، وفي بيت المتنبي خاصة لم ينعكس على معنى البيت ، إذ لم يتأثر معناه بهذا الاختلاف ، فظل دالاً على مخاطبة المتنبي لصاحبيه وطلبه منهما شد الرحال على الإبل ، والمسارة إلى الارتحال .

والأرجح في توجيه البيت ما ذهب إليه المهلي من أنه من باب الإضمار قبل الذكر ، فلا ضرورة فيه ، وذلك للأسباب التالية :

١- ورد الإضمار قبل الذكر بصوره المختلفة في شواهد كثيرة من كلام العرب شعراً ونثراً ، بل قد جاء مثله في القرآن الكريم كثيراً ، قال السمعاني في تفسيره : " وقد وردت الكناية عن غير مذكور في مواضع كثيرة من القرآن " ^(١) ، وقال ابن كثير في تفسيره : " وهذا من باب الإضمار قبل الذكر ، وهو كثير ... وله شواهد كثيرة في القرآن والحديث واللغة في منشورها وأخبارها وأشعارها " ^(٢) .

٢- نص على جوازه عدد من العلماء ، من ذلك قول أبي البركات الأنباري في الإنصاف : " والشواهد على هذا النحو كثيرة ، فدل على جواز الإضمار هاهنا قبل الذكر ؛ لأن ما بعده يفسره ، وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه ، كما قال تعالى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ يعني : الشمس وإن لم يجر لها ذكر ، وكما قال تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ يعني الأرض فلأن يجوز هاهنا الإضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ودلالة اللفظ كان ذلك من طريق الأولى ، ثم إن كان

(١) ٢٩٣/٤ .

(٢) ٤٨٧/٢ .

هذا ممتنعاً فينبغي أن لا يجوز عندكم — يعني الكوفيين — ، ولا خلاف بين جميع النحويين أنه جائز ، إلا فيما لا يعدُّ خلافاً" (١) .

وجاء في كتاب الكليات : " ويجوز الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى عند أرباب البلاغة إذا قصد تفخيم شأن المضمَر ، وجاز عند النحويين أيضاً " (٢) .

٣- أن الإضمار قبل الذكر لا يُعد عيباً في الكلام ولا خللاً في الفصاحة ، جاء في خزنة الأدب : " وذهب بعضهم إلى عدم إخلال الإضمار قبل الذكر بالفصاحة مستنداً بأن عبد القاهر قدوة في فن البلاغة ، وهو المرجع فيها ، وكلامه حجة مطلقاً " (٣) .

(١) ٩٦/١ .

(٢) ١٣٥ .

(٣) ٢٧٣/١ .

نوع (أَل) في " المزاد "

قال المتنبي:

جَزَى اللهُ الْمَسِيرَ إِلَيْهِ خَيْرًا وَإِنْ تَرَكَ الْمَطَايَا كَالْمَزَادِ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها يمدح علي بن إبراهيم التَّنُوخِيَّ ، مطلعها :

أَحَادٌ أَمْ سُودَاسٌ فِي أَحَادٍ لُيْلَتُنَا الْمُنَوَّطَةُ بِالتَّنَادِ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

مَتَى مَا ازْدَدْتُ مِنْ بَعْدِ التَّنَاهِي فَقَدْ وَقَعَ انْتِقَاصِي فِي ازْدِيَادِ

أَرْضِي أَنْ أَعِيشَ وَلَا أُكَافِي عَلَى مَا لِلْأَمِيرِ مِنَ الْأَيَادِي

والشاهد في هذه المسألة هو قوله : "كالمزاد"، إذ وقع خلاف حول تحديد نوع (أَل).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة^(٢)

اختلف شراح البيت حول تقدير صفة لكلمة (المزاد) ، فابن جني يرى أن المتنبي شبه مطاياهم بالمزاد البالية بشكل عام ، وهذا يعني أن (أَل) في كلمة (المزاد) جنسية ، تشمل جنس المزايدة^(٣) ، والمزايدة يعتمدها حالان : فهي إما أن تكون ممتلئة ماء ، وإما أن تكون خالية ؛ لذلك قدّر ابن جني صفة محذوفة في بيت المتنبي .

^(١) البيت من الوافر ، وهو في المآخذ ٦٦/١ .

^(٢) لم أذكر موقف النحاة اكتفاء بذكره في مسألة (أَل) بين الجنسية والعهدية ص ٨١ .

^(٣) جاء في لسان العرب أن المزايدة هي : "التي يحمل فيها الماء ، وهي ما فتم بجلد ثالث بين الجلدين ليتسع ، سميت بذلك لمكان الزيادة" (زيد) .

قال ابن جني : " أي : قد أنضأها وهزأها ، وأراد : المزاد البالية فحذف الصفة" ^(١) ، وأجاز تقدير هذه الصفة لوجود دليل يدل عليها وهو أن المعهود منهم تشبيه المهزول النضو بالمزادة البالية ^(٢) ، أي أن العرب إذا شبهوا شيئاً ضعيفاً مهزولاً بالمزادة فإنهم يقصدون حينئذ المزادة البالية التي أصابها الضعف واليبس ، فهذا أمر مشهور عند العرب _ وفقاً لما ذكره ابن جني _ ، واستشهد على هذا بقول ابن ميادة :

كَأَنَّهُمَا وَالشَّوْلُ كَالشَّنَانِ
تَمَيَّسُ فِي حُلَّةِ أَرْجُوانٍ ^(٣)

وقال الوحيد معلقاً على كلام ابن جني : " حذف الصفة محتاجاً إليها وذلك أن المزادة قد تكون ملأى جُدَّةً ، فإذا أخلقت يقال : شِنَانٌ ، فهذا نقصان بيان أحوج إلى هذا الشرح وإلى ذلك الاعتذار" ^(٤) .

وبعد أن أورد ابن جني بيتي ابن ميادة وقال بعدهما : " شِنَانٌ جمع شَنَّةٌ وهي القربة اليابسة" ^(٥) ، قال الوحيد : " لو كان قال هذا لأبان عن معناه ، ولم يُعَلِّقْ الكلام على ما يحتمل وجهين" ^(٦) ، فالوحيد إذن يأخذ على المتنبي عدم الإفصاح عن مقصوده ، فالمزادة تحتمل حالتين ، فكان على المتنبي أن يوضح الحالة التي يريد بها إما بوصف يميزها أو باسم خاص بها .

^(١) الفسر المجلد الأول ٩٤٤/٢ ، المآخذ ٦٦/١ .

^(٢) المرجع السابق .

^(٣) البيتان من الرجز ، ديوانه ٢٣٥ ، ومجالس ثعلب ٤٣٨/٢ لكنه لم ينسبهما إليه ، والأُمالي للقيلي ٢٠٧/٣ . والشول من النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها سبعة أشهر من يوم نتاجها أو ثمانية فلم يبق في ضرعها إلا الشول من اللبن ، كما يقال : شولت المزادة إذا قل ما بقي فيها من ماء . الأرجوان : شجر له نور أحمر أحسن ما يكون .

^(٤) الفسر المجلد الأول ٩٤٤/٢ - ٩٤٥ .

^(٥) المرجع السابق .

^(٦) المرجع السابق .

وشاركه الرأي ابن وكيع ، الذي أورد بيت المتنبي _ شاهد المسألة _ مبيناً أن (المزادة) قد تكون ممتلئة جديدة ، فيصبح التشبيه دالاً على سمن المطايا وقلة التعب ، وهذا لا يمكن أن يكون مقصود المتنبي ؛ لما يترتب عليه من ذم الممدوح ، وقد تكون المزادة فارغة يابسة فتشبه المطايا الهزيلة لطول السفر بها ، ومن ثم أخذ على المتنبي عدم التصريح بصفة كاشفة عن مقصوده ، ثم أورد بيتي ابن ميادة ، وحكم بأنهما أجود من بيت المتنبي ؛ وهذا الحكم استند على سبب أفصح عنه بقوله : " فدل بمعنى الشَّان على بلاها وهزلها ، فرجح لفظه على لفظ أبي الطيب "(١).

ويتبين من كلام الوحيد وابن وكيع أنهما متفقان مع ابن جني في أن المقصود بالمزاد في بيت المتنبي المزد البالية ، وهذا يعني أن (أل) جنسية تشمل جنس المزادة الموصوفة بهذه الصفة ، كما يعني التسليم لابن جني في دعواه أن المعهود عند العرب تشبيه المهزول بالمزاد البالية ، ومن ثم ذهب كل من الوحيد وابن وكيع إلى مؤاخذه المتنبي ؛ لأنه لا يفهم من كلمة (المزد) أنها بالية ، ولا دليل على هذه الصفة حتى يجوز حذفها .

والخلاصة اتفاق ابن جني ، والوحيد ، وابن وكيع ، على أن المقصود بالمزاد المزد البالية عامة، وليست المزد التي تحملها مطاياهم ، وهذا يعني أن (أل) فيها جنسية .

أما الرأي الثاني فهو ما ذهب إليه ابن فورجة من أن (أل) في كلمة المزد للعهد ، قال : " لا دليل على حذف الصفة"(٢) ، وإنما أراد كالمزد التي تحملها في مسيرنا ، إذ قد خلت من الماء والزاد لطول السفر. والألف واللام في المزد للعهد . والمعنى أن المسير إليه

(١) المنصف للسارق والمسروق منه ٣٣٤. وجهة نظر خالية من الإنصاف ؛ لأن المفاضلة بين شاعر وراجز في القافية مما لا يلجأ إليه ناقد حصيف ؛ لأن مقدرة الراجز على التصرف في القافية أكبر من مقدرة الشاعر في ذلك ، لأن الرُّويَّ عند الشاعر ملزم له في كل القصيدة التي قد تصل إلى أكثر من مائة بيت ، وليس الراجز مقيداً بروي واحد في كل أرجوزته ، فلا يستويان .

(٢) أراد الصفة التي قدرها ابن جني وهي "البالية" ، ولم يرد مطلق الصفة ؛ لأن بيت المتنبي يحتوي على مشبه ومشبه به ولا بد من صفة جامعة لهما ، وتلك الصفة هي الخلو .

أذهب لحوم المطايا وأفنى ما تزودنا من ماء وزاد ، فلم يبق في المطايا لحم ولا في المزاد زاد^(١).

ووافقه فيما ذهب إليه الواحد^(٢)، والعكبري^(٣) — فيما يظهر من صنيعهما — فقد نقل قول ابن جني ، وأعقباه بقول ابن فورجة .

ونخلص من الكلام السابق أن في كلمة (المزاد) رأيين :

الرأي الأول : أن (أل) فيها جنسية ، وأن المقصود بها المزاد البالية عامة ، وهذا الرأي يمثلها ابن جني ، والوحيد ، وابن وكيع .

الرأي الثاني : أن (أل) فيها عهدية ، وأن المقصود بها المزاد التي تحملها مطاياهم ، وليس كل المزاد البالية ، وهذا رأي ابن فورجة ، والواحد ، والعكبري .

أما بالنسبة لما ذكره ابن جني من أن المتنبي أراد : المزاد البالية فحذف الصفة ، واستدل على هذا بما هو معهود عند العرب من تشبيههم الشيء المهزول بالمزادة البالية ، واستشهاده على ذلك ببيت ابن ميادة ، فإن هذا الشاهد لا يتناسب مع ما ذكره ؛ لأن ابن ميادة وضع مقصوده بكلمة (الشَّنان) فدل على المزادة البالية .

ومن جانب آخر ، فإن حذف الصفة التي يدل عليها دليل مما لا ينكره أحد ، وهو من تصرف البلغاء ؛ لأن ذكر ما يعلم ضرب من الإطناب في موطن الإيجاز ، فإذا كانت الصفة هي وجه الشبه فحذفها أبلغ من ذكرها ، ولكن الذي فتح باب المؤاخذة بتقدير ابن جني لها بالبالية ، وهو غير موفق في ذلك لانعدام الدليل المقنع ، وهذا هو السبب في توجيه دفة النقد إلى المتنبي .

(١) التحني على ابن جني ٢٢٢ ، شرح ديوان المتنبي للواحد ١٣٩ ، التبيان ٣٥٧/١ .

(٢) انظر شرحه لديوان المتنبي ١٣٩ .

(٣) انظر التبيان المنسوب له ٣٥٧/١ .

موقف المهلي من شراح البيت

رفض المهلي رأي ابن جني ومن تابعه ، الذين ذكروا أن المقصود بالمزاد في بيت المتنبي المزاد البالية ، وأيد قول ابن فورجة الذي أكد على أن المزاد الواردة في بيت المتنبي هي تلك المزاد التي تحملها مطاياهم في مسيرها ، فتكون (أل) فيها للعهد ، ورأى المهلي ترجيح ما ذهب إليه ابن فورجة بأن (أل) عهديّة في (المزاد) ، لأنها في مقابلة (أل) العهديّة في (المطايا) ، والمقابلة بين المشبه والمشبه به أولى من المخالفة^(١).

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد ظهر من مأخذ المهلي على شرح ابن جني لبيت المتنبي تخطئته لما ذهب إليه من أن المقصود بالمزاد المزاد البالية ، وذلك بإيراده قول ابن فورجة ، الذي رفض تقدير ابن جني للصفة المحذوفة وهي (البالية) ، إذ لا دليل عليها ، وأكد على أن (أل) عهديّة ، واستدل المهلي على أن (أل) في كلمة (المزاد) عهديّة بمقابلتها بكلمة (المطايا) ، فالمقابلة بين (المطايا) و (المزاد) دليل على جعل (أل) عهديّة ، وبذلك يستغني الكلام عن تقدير صفة محذوفة .

وبالرغم من اختلاف رأي الفريقين فإن المعنى لم يتأثر ، إذ لا فرق في معنى البيت بين القول بعهديّة (أل) والقول بجنسيتها ؛ لأن خلو المزاد من الماء قائم عند الفريقين سواء أكانت بالية عند من ذهب إلى أن (أل) جنسية ؛ لأن المزاد البالية خالية من الماء يقيناً أم عند من ذهب إلى أن (أل) عهديّة ؛ لأن وجه الشبه الجامع بين المشبه وهو (المطايا) ، والمشبه به وهو (المزاد) هو (الخلو) ، فهو في جانب المشبه خلو من الشحم واللحم ، وفي جانب المشبه به خلو من الماء .

(١) المأخذ ٦٦/١

والأصوب في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن فورجة والمهلي وهو أن تكون (أل) في كلمة (المزاد) عهدية ، وأن المقصود بها في بيت المتنبي تلك المزاد التي تحملها مطاياهم في مسيرها نحو الممدوح ؛ وذلك للأسباب الآتية :

١. أن الرأي الأول يحتاج إلى حذف صفة _ على حسب رأي ابن جني _ والتقدير: كالمزاد البالية ، وفي الرأي الثاني لا يحتاج إلى تقدير صفة ؛ لأن الاسم إذا كان معرّفاً بـأل العهدية فإن هذا العهد في الاسم يتضمنه بجميع صفاته ، ذكر ذلك أبو حيان^(١)، والسمين الحلبي^(٢)، وذلك بعد قول الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ ﴾^(٣)، قال أبو حيان : " ﴿ مِنْ الْكِتَابِ ﴾ الألف واللام فيه للجنس ؛ لأنه عني به جنس الكتب المنزلة ، ويحتمل أن تكون للعهد ؛ لأنه لم يرد به ما يقع عليه اسم الكتاب على الإطلاق وإنما أريد نوع معلوم منه وهو ما أنزل من السماء سوى القرآن ، والفرق بينهما أن في الأول يحتاج إلى تقدير الصفة ، وأنها حذفت والتقدير: من الكتاب الإلهي ، وفي الثاني لا يحتاج إلى هذا التقدير؛ لأن العهد في الاسم يتضمن الاسم به جميع الصفات التي للاسم فلا يحتاج إلى تقدير حذف "^(٤).

وعند ربط عجز بيت المتنبي بصدوره لا يستقيم معنى البيت إلا بتقدير وصف للمزاد يتناسب مع ما أصاب المطايا بسبب السفر إلى الممدوح ، ذلك لأن فاعل (ترك) هو (المسير) ، والتقدير : وإن ترك المسير المطايا ، وأثر المسير في المطايا هو الضعف والهزال ؛ ولأن (المطايا) مشبه و(المزاد) مشبه به فلا يكون وجه الشبه بينهما إلا (الخلو) ، ولكن بجعل (أل) في كلمة (المزاد) عهدية نستغني عن تقدير صفة ؛ لأنها حينئذ متضمنة في الاسم .

^(١) انظر البحر الحيط ٥١٢/٣ .

^(٢) انظر الدر المصون ٥٣٦/٢ .

^(٣) سورة المائدة : من الآية ٤٨ .

^(٤) البحر الحيط ٥١٢/٣ . وممن ذكر الوجهين لكلمة "الكتاب" الكشف ٢٩٣ ، روح المعاني ١٥١/٦ - ١٥٢ .

٢. ونتيجة للسبب الأول فإنه إذا أمكن عدم تقدير محذوف فهو أولى من تقديره ،
لاسيما إذا كان هذا الحذف يوقع في لبس .
٣. أن (أل) إذا كانت محتملة للعهدية ولغيرها فإنها تحمل على العهد ، وهذا ما ذكره
ابن مالك^(١).
٤. ومما يستأنس به ما ذكره المهلي من أن المقابلة بين كلمة (المطايا) وكلمة (المزاد)
يجعل (أل) عهدية ، ويغني عن حذف الصفة^(٢).
٥. أن القول بأن (أل) عهدية أدق في التعبير ، وأبلغ في تصوير الجهد الذي تحمله
المتني في سبيل الوصول إلى الممدوح ، إذ أن المسير إليه أنهك مطايا المتني وأفنى ماء
أسقيته .

وعلى أساس هذا التوجيه ينجو المتني من التقصير في إيراد الصفة المقيدة لحال المزاد ،
وهي التي عليها مدار الدلالة في التعبير بضعف مطاياهم وهزالها ، وهو المأخذ الذي نتج
بناء على توجيه (أل) جنسية .

^(١) انظر شرح التسهيل ٢٥٧/١ .

^(٢) انظر المأخذ ٦٦/١ .

حكم حذف حرف النفي من (رام)

قال المتنبي :

وَكُلَّمَا نُطِحتْ تَحْتَ الْعِجَاجِ بِهِ أَسَدُ الْكَتَائِبِ رَامَتْهُ وَلَمْ يَرِم^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في صباه ، مطلعها قوله :

ضَيْفٌ أَلَمَ بِرَأْسِي غَيْرَ مُحْتَشِمٍ وَالسَّيْفُ أَحْسَنُ فِعْلاً مِنْهُ بِاللَّمَمِ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

بِكُلِّ مُنْصَلِتٍ مَا زَالَ مُنْتَظِرِي حَتَّى أَدَلْتُ لَهُ مِنْ دَوْلَةِ الْخَدَمِ

شَيْخٌ يَرَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ نَافِلَةً وَيَسْتَحِلُّ دَمَ الْحُجَّاجِ فِي الْحَرَمِ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " رامته " ، إذ وقع خلاف حول حكم حذف حرف النفي معها .

موقف النحاة من هذه المسألة

من الأفعال التي ألحقت بـ (ما زال) وأخواتها (ما رام) المرادفة لهن^(٢) ، وذلك من حيث إنه يشترط لها حتى تعمل أن تسبق بنفي أو بشبهه^(٣) ، وقيدت (ما رام) بالمرادفة لهن

(١) هذا البيت من البسيط ، وهو في المآخذ ٢٦٥/١ ، ١٤٨/٣ .

(٢) قال ابن مالك عنها وعن (وى) : " ولا يكاد النحويون يعرفونها إلا من عني باستقراء الغريب " شرح التسهيل ٣٣٤/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٣٣/١ ، شرح الرضي على الكافية ١٩٥/٥ ، التذيل والتكميل ١١٥/٤ ، همع الهوامع ٤١٢/١ .

بالمصادفة لمن احترازاً من رام بمعنى حاول والتي مضارعها يروم ، واحترازاً أيضاً من رام بمعنى تحوّل والتي مضارعها يريم ، فإنها أفعال تامة ^(١) ، أما (ما رام) الملحقه بـ (ما زال) فإنها من رام يريم ؛ أي : برح ^(٢) ، جاء في تهذيب اللغة : " قال الليث : الرِّيمُ البرّاح ، والفعل رَامَ يَرِمُ ، ويقال : ما يريم يفعل ذلك ؛ أي ما يبرح ، وقال أبو العباس : كان ابن الأعرابي يقول في قولهم ما رِمْتَ بلى قد رِمْتَ ، وغيره لا يقوله إلا بحرف الجحد " ^(٣) .

ولا فرق في كون النافي حرفاً أو فعلاً أو اسماً ^(٤) ، فمثالها بعد النفي بالحرف قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ ^(٥) ومثالها بعد النفي بالفعل قول الشاعر :

ليس يَنفَكُ ذا غَنَى واعتزازٍ كلُّ ذي عِفَّةٍ مُقَلٌّ قُنُوعٌ ^(٦)

ومثالها بعد النفي بالاسم قول الشاعر :

غيرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرَ هَوَى كُلُّ وَاٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ ^(٧)

ويشترط في هذا النفي أن يكون ثابتاً ، ومتصلاً لفظاً أو تقديرًا ، وأداة النفي المذكورة لفظاً أو تقديرًا ^(٨) ، ومثال ما توفرت فيه هذه الشروط قول الشاعر :

(١) شرح التسهيل ٣٣٤/١ بتصرف .

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ١٩٥/٥ .

(٣) (ريم) .

(٤) انظر همع الهوامع ٤١٠/١ .

(٥) سورة هود : من الآية ١١٨ . وقد أُستشهد بشواهد على أخوات (رام) لأن لها الأحكام نفسها ، ولنسبة شواهد (رام) الناقصة .

(٦) البيت من الخفيف ، وهو غير منسوب ، انظر شرح التسهيل ٣٣٤/١ ، التذييل والتكميل ١١٩/٤ ، التصريح ٦٣٠/١ ، همع الهوامع ٤١٠/١ .

(٧) البيت من المديد ، وهو غير منسوب ، انظر التذييل والتكميل ١١٩/٤ ، التصريح ٦٣٠/١ ، همع الهوامع ٤١٠/١ .

(٨) انظر شرح التسهيل ٣٣٣/١-٣٣٥ ، شرح الرضي على الكافية ٢٠٧/٥ ، التذييل والتكميل ١١٩-١٢١ .

إذا رُمْتَ مِنْ لَا يَرِيْمُ مُتِيْمًا سُلُوًّا فَقَدْ أْبَعْدْتَ فِي رَوْمِكَ الْمَرْمَى^(١)

واحترز بالنفي الثابت عن النفي المسبوق بهمزة التقرير ، نحو : أَلَسْتَ تَزَالُ تَفْعَلُ ، وألم تنزل تفعل ، فإنه لا يجوز ؛ لأن التقرير إثبات^(٢) .

واحترز بالنفي المتصل عن الفصل بين النافي والمنفي ، فقد ذكر الرضي أن الأولى ألا يفصل بين (لا) و (ما) وهذه الأفعال بظرف أو شبهه ، وإن جاز ذلك في غيرها ، وهذا لتركب حرف النفي معها لإفادة الثبوت^(٣) .

واحترز بذكر أداة النفي عن حذفها فإنه لا يجوز أن يقال : زال زيد قائماً ، وانفك عبد الله خارجاً^(٤) . وإنما يجوز حذف أداة النفي وهي مرادة — وهذا الذكر التقديري — إذا توفر شرطان :

١ - أن يكون الفعل مضارعاً .

٢ - أن يكون الفعل جواب قسم^(٥) ، وحذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير (ما زال) وأخواتها أيضاً ، نحو : والله أقوم ؛ أي : لا أقوم ، فكيف بها ؟^(٦)

وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً وهو أن تكون الأداة (لا)^(٧) . من ذلك قوله تعالى :

(١) البيت من الطويل ، وهو غير منسوب ، انظر شرح التسهيل ٣٣٤/١ ، التذييل والتكميل ١٢٦/٤ ، مع الهوامع ٤١٢/١ . والمقصود به : إذا حاولت سُلُوًّا مِنْ لَا يَزَالُ مُتِيْمًا فَقَدْ أْبَعْدْتَ فِي مُحَاوَلَتِكَ الْمَرْمَى .

(٢) انظر التذييل والتكميل ١١٩/٤ .

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية ٢٠٧/٥ .

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٩٤/١ .

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٩٤/١ ، شرح الرضي على الكافية ٢٠٨/٥ ، التذييل والتكميل ١٢٠/٤ ، مغني اللبيب ٣٧٥/٢ .

(٦) شرح الرضي على الكافية ٢٠٨/٥ بتصرف .

(٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٧ ، التصريح ٦٢٩/١ ، حاشية الصبان ٢٣٩/١ . قال ابن يعيش : " ولا يجوز أن يحذف من هذه الحروف غير (لا) نحو والله أقوم ، والمراد : لا أقوم ، وإنما لم يجر حذف غيرها لأنه لا يجوز حذف (لم) و (ما) لأن (لم) عاملة فيما بعدها ، والحرف لا يجوز أن يحذف ويعمل ، وكذلك (ما) قد تكون عاملة في لغة أهل الحجاز " .

﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوْا تَذَكَّرُ يُوسُفَ ﴾^(١) ف (تفتأ) جواب القسم ، وهو على حذف (لا) ؛ أي : لا تفتأ ، والدليل على حذفها خلو جواب القسم من علامة الإثبات وهي اللام والنوم معاً عند البصريين ، أو إحداهما عند الكوفيين ، وهما يلزمان جواب القسم المثبت ، فإذا لم يذكر دل على أنه منفي ؛ لأن جواب القسم المنفي لا يقترن بهما^(٢) .

ومن الشواهد أيضاً قول امرئ القيس :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ولو قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي^(٣)

فـ (أبرح) جواب قسم حذف منه حرف النفي ؛ أي : لا أبرح .
أما إذا حذفت أداة النفي من هذه الأفعال وقد اختل شرط من الشروط فإن هذا يعد من الشذوذ^(٤) . من ذلك قول الشاعر :

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً على قومِها ما قُتِلَ الزَنْدَ قَادِحُ^(٥)

أي : لا زالت ، ووجه الشذوذ هو حذف أداة النفي من (زال) في حال الماضي . ومنه أيضاً قول خدّاش بن زهير :

(١) سورة يوسف : من الآية ٨٥ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٤٦/٢ ، الكشف ٥٢٧ ، البحر المحيط ٣٣٤/٥ ، الدر المصون ٢٠٩/٤ ، روح المعاني ٤١/١٣ .

(٣) البيت من الطويل ، ديوانه ١٤١ ، وانظر الكتاب ٥٠٤/٣ ، المقتضب ٣٢٥/٢ ، الخصائص ٧١/٢ ، الفصل ٣٢٠ ، ٤١٤ ، شرح الفصل لابن يعيش ١١٠/٧ ، شرح الرضي على الكافية ٦٨/٦ ، مغني اللبيب ٣٧٥/٢ ، التصريح ٦٢٩/١ ، خزنة الأدب ٤٨/١٠ ، ١٠٢ ، حاشية الصبان ٢٣٩/١ ، وروي أيضاً : فقلت بيمين الله ما أنا بارح ، فلا شاهد فيه .

(٤) انظر شرح جمل الزحاجي لابن عصفور ٣٩٤/١ ، التذييل والتكميل ١٢٠/٤ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو مجهول القائل ، انظر معاني القرآن للفراء ٤٦/٢ ، شرح جمل الزحاجي لابن عصفور ٣٩٤/١ ، وقدرها : ما زالت ، شرح الرضي على الكافية ٢٠٧/٥ ، التذييل والتكميل ١٢٠/٤ ، مغني اللبيب ٣١/٢ ، همع الهوامع ٤١١/١ ، خزنة الأدب ٢٤٠/٩ . وروي : فلا وأبي دهماء على أنه شاهد على الفصل بين (لا) وزالت بالجملة القسمية وهذا الفصل شاذ ، ورواه بعضهم بهذه الرواية على أن (لا) محذوفة والتقدير : فلا وأبي دهماء لازالت ، وهذا الحذف شاذ أيضاً .

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَقِطاً مَجِيداً^(١)

أي : لا أبرح .

والسبب في اشتراط النفي مع هذه الأفعال وعدم جواز حذفه إلا بالشروط السابقة هو أن الغرض منها إثبات الخبر واستمراره^(٢) ، أو كما عبر بعض النحويين بملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها^(٣) ، وهذا يتحقق باقتراحها بحرف النفي ؛ لأن نفي النفي إثبات^(٤) ، فإذا استعملت مجردة من حرف النفي تنافي هذا الغرض .

ولكون (ما زال) وأخواتها بمعنى الإثبات والإيجاب من حيث المعنى لا تتصل أداة الاستثناء بخبرها^(٥) ، فلا يجوز : ما زال زيدٌ إلا عالماً ، وما أنفك زيدٌ إلا ضاحكاً ، والسبب في ذلك أن (إلا) تنقض النفي^(٦) ، فيصبح معنى المثالين السابقين : زال زيد عالماً وانفك زيد ضاحكاً ، وهذا غير صحيح . ولهذا السبب أيضاً فإنه لا يجوز دخول (إلا) على خبر (كان) وأخواتها إذا كانت مثبتة ، فلا يقال : كان زيد إلا عالماً .

أما إذا ورد اقتران أخبارها (بإلا) فإن هذا مؤول ، من ذلك قول ذي الرُّمَّة :

(١) البيت من الوافر ، انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٩٤/١ ، التذييل والتكميل ١٢٠/٤ ، همع الهوامع ٤١١/١ ، خزانة الأدب ٢٤٦/٩ . وفيه قولان : أحدهما أن (لا) محذوفة أي لا أبرح ، والثاني أنه غير منفي لا لفظاً ولا تقديراً ، والمعنى : أزول عن أن أكون منتطقاً مجيداً ما أدام الله قومي فإنهم يكفونني ذلك .

(٢) انظر المفصل ٣١٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٧ ، شرح التسهيل ٣٣٣/١ .

(٣) انظر التذييل والتكميل ١٢٣/٤ ، همع الهوامع ٤١٢/١ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٧ ، شرح الرضي على الكافية ١٩٥/٥ ، الإرشاد ١٤٩ .

(٥) انظر المسائل الحلبيات ٢٧٣ ، المفصل ٣١٩ ، الإنصاف ١٥٦/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٤٣٦/١ ، الباب ١٧٠/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠٥/١ ، شرح التسهيل ٣٥٧/١ ، شرح الرضي على الكافية ٢٠٩/٥ ، التذييل والتكميل ١٩٩/٤ ، همع الهوامع ٤٣٦/١ ، حاشية الصبان ٢٥٧/١ .

(٦) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠٥/١ ، شرح التسهيل ٣٥٧/١ ، همع الهوامع ٤٣٦/١ .

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا^(١)

وفيه أقوال^(٢) :

القول الأول : أن ذا الرُّمَّةَ أخطأ بإيقاع (إلا) موقعاً لا يصلح إيقاعها فيه ، والمخطئ لبيت ذي الرُّمَّةَ أبو عمرو بن العلاء^(٣) ، والأصمعي^(٤) ، وأيد هذه التخطئة الزمخشري^(٥) ، لكن ابن مالك لم يرتضِ هذه التخطئة وعدّها من أضعف الأقوال^(٦) .

القول الثاني : أنه يروى " ما تنفك آلاً مناخة " والآل : الشخص ، يقال " هذا آلٌ قد بدا " أي شخص ، فتكون (آلاً) الخبر و (مناخة) صفة ، ونسبت هذه الرواية إلى إسحاق الموصلي^(٧) .

القول الثالث : أنه يروى بالرفع " ما تنفك إلا مناخة " فلا يكون فيه حجة .

القول الرابع : أن (تنفك) تامة ؛ لأنه يقال (انفكت يده) ، وتكون (مناخة) حال ، و (على الخسف) متعلق بمناخة ، والمعنى : ما تتخلص من السير أو تنفصل منه إلا في حال إناختها على الخسف . ونسب هذا القول إلى الكسائي^(٨) ، وتابعه الفراء^(٩) ،

(١) البيت من الطويل . ديوانه ١٧٣ ، وانظر الكتاب ٤٨/٣ ، معاني القرآن للفراء ٢٩٠/٣ ، المسائل الحليّات ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، المحتسب ٣٢٩/١ ، المفصل ٣١٩ ، أمالي ابن الشجري ٣٧٣/٢ ، الإنصاف ١٥٦/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٤٣٦/١ ، الباب ١٧٠/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠٥/١ ، شرح التسهيل ٣٥٧/١ ، شرح الرضي على الكافية ٢٠٩/٥ ، التذيل والتكميل ٢٠٠/٤ ، مغني اللبيب ١٣١/١ ، همع الهوامع ٤٣٦/١ ، خزنة الأدب ٢٥٠/٩ . الحراجيج : جمع خُرْجُوج وهي الناقة الضامرة . الخسف : الجوع وهي أن تبيت من غير علف .

(٢) انظر المسائل الحليّات ٢٧٨-٢٧٩ ، الإنصاف ١٥٨/١-١٥٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٧ ، شرح التسهيل ٣٥٧/١-٣٥٨ ، التذيل والتكميل ٢٠٠/٤-٢٠٣ ، مغني اللبيب ١٣٢/١ ، همع الهوامع ٤٣٧/١ ، خزنة الأدب ٢٥٠/٩-٢٥٥ .

(٣) انظر خزنة الأدب ٢٥١/٩ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٧ ، همع الهوامع ٤٣٧/١ .

(٥) انظر المفصل ٣١٩ .

(٦) انظر شرح التسهيل ٣٥٨/١ .

(٧) انظر خزنة الأدب ٢٥١/٩ .

(٨) انظر الإنصاف ١٥٩/١ .

(٩) انظر معاني القرآن له ٢٩٠/٣ . قال : " فلم يدخل فيها (إلا) إلا وهو ينوي بها التمام " .

وابن الشجري ^(١) ، وابن خروف ^(٢) ، وابن عصفور ^(٣) ، كما رجحه ابن مالك ^(٤) ، وأبو حيان ^(٥) .

القول الخامس : أن تكون (تنفك) ناقصة ، و (وعلى الخسف) خبرها ، و (مناخه) حال ، والمعنى : ما تنفك كائنة على الذل والجوع أو مرمياً بها بلد قفر إلا في حال إناختها . ونسب هذا القول إلى الأخفش ، والزجاج ^(٦) ، ووافقهما أبو علي الفارسي ^(٧) ، والعكبري ^(٨) .

القول السادس : أن تكون (إلا) في البيت زائدة ، والمراد : ما تنفك مناخه ، وهذا قول المازني ^(٩) ، وتبعه ابن جني ^(١٠) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

ذكر بعض شراح بيت المتنبي أن معنى (رامتة ولم يرم) زالت عنه و لم يزل هو ، لكنهم لم يخطئوا المتنبي في استعماله (رامتة) بلا حرف نفي ، وهذا يدل على أنهم يرونها تامة في البيت ، أي : بمعنى (برح) ، وليست من أخوات (ما زال) . جاء في الصحاح : " رَامَهُ يَرِيْمُهُ رِيْمًا أَي بَرَحَهُ " ^(١١) .

(١) انظر أماليه ٣٧٣/٢ .

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي له ٤٣٦/١ .

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي له ٤٠٥/١ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٣٥٧/١ .

(٥) انظر التذيل والتكميل ٢٠٢/٤ .

(٦) انظر خزانة الأدب ٢٥٦/٩ .

(٧) انظر المسائل الحلبيات ٢٧٨ ، خزانة الأدب ٢٥٦/٩ .

(٨) انظر اللباب ١٧٠/١ ، خزانة الأدب ٢٥٦/٩ .

(٩) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٧ ، التذيل والتكميل ٢٠١/٤ ، خزانة الأدب ٢٥٢/٩ .

(١٠) انظر المحتسب ٣٢٩/١ .

(١١) (ريم) .

قال ابن جني : " (رامته) أي : زالت عنه ولم يزل هو ... " ^(١) ؛ أي أن أسد
الكتائب زالت عنه فلم تثبت أمام منازلته ، وهذا يستلزم وصفه بالشجاعة وقوة البأس .
وتابعه في هذا الواحد ^(٢) ، والعكبري ^(٣) .

أما أبو العلاء المعري فقد رأى أن القول بأن (رامته) بمعنى زالت عنه فيه نظر ، ورأى
أن الأولى أن تكون (رامته) من رام يروم . بمعنى حاول يحاول ، وليست من رام يريم التي
بمعنى مازال ، فيكون المعنى : أن أسد الكتائب حاولت أن تصل إلى الشيخ ، وهو على ذلك
لم يرم من مكانه ، ورأى أن المقوي لكلامه أن (رمت) إذا كانت في معنى برحت لم
تستعمل إلا في النفي ، لكن المتنبى استعملها في الإيجاب ، كما ذكر أنه يمكن أن يقال : ما
رمت من موضع كذا حتى فعلت ، لكن لا يحسن أن يقال : رمت من موضع كذا ^(٤) .

موقف المهلي من شرح البيت

وافق المهلي ابن جني ومن تابعه في أمر وخالفهم في آخر ، وافقهم في كون
(رامته) في بيت المتنبى . بمعنى زالت عنه ، وخالفهم في كون المتنبى أخطأ عندما
استعمل (رام) في البيت بلا نفي ، فالعرب لم تستعمل (رام) في كلامها إلا في النفي ،
وقد علل هذا الاستعمال بأن (رام) تشبه (ما زال) وأخواتها في معناها ، فهن منفيات
بمعنى الإيجاب ، فإذا حذف حرف النفي منها احتل المعنى الذي وضعت من أجله . قال في
مأخذه على شرح ابن جني : " فيقال له ولأبي الطيب : إن (رمت) لم تستعملها العرب
إلا في النفي فقالوا : لم يَرِم ، وما رِمْتُ ، ولم يقولوا : أرام ، ولا : يَرِمُ .

(١) الفسر المجلد الثالث ٤/٤٥٨ . وانظر المآخذ ١/٢٦٥ .

(٢) انظر شرحه لديون المتنبى ٥٧ .

(٣) انظر التبيان ٤/٤٢ .

(٤) انظر تفسير أبيات المعاني لأبي المرشد المعري ٢٥٦ ناقلاً قول أبي العلاء المعري .

وأقول : إنما كان كذلك لأنه مشبه بقولهم : ما فتئ وما برح وما زال ، وهذه المنفيات بمعنى الإيجاب ، ألا ترى أن حرف الاستثناء لا يدخل عليها كما لا يدخل على كان وأخواتها مما ليس منفيًا ، فلا يقال : ما فتئ إلا قائمًا ، كما لا يقال : كان إلا قائمًا . وإذا كان كذلك فلا يجوز حذف حرف النفي منها لاختلال ذلك المعنى ^(١) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق من كلام المهلي أن (رام) في بيت المتنبي هي الناقصة بدليل قوله : " إن (رِمْتُ) لم تستعملها العرب إلا في النفي " . ومقتضى كلام المهلي مؤاخذه المتنبي .

والحق ما ذهب إليه ابن جني ومن تابعه من القول بأن (رامته) بمعنى برحته ؛ أي : زالت عنه ، ومن ثم لم يخطئ المتنبي في استعمالها بلا نفي ، إذا ألحها في البيت وردت تامة ، وإذا كانت كذلك فلا يشترط فيها النفي .

أما ما ذكره أبو العلاء المعري من أن (رامته) بمعنى حاولت فغير سديد ؛ لأن المعنى — كما أشار إليه — يدل على أن أسد الكتاب حاولت الوصول إلى الشيخ وهو ثابت في موقعه لا يعبأ بمن حوله ، وهذه الصورة لا تتناسب مع ما يجب أن يكون عليه المقاتل بالسيف والرمح إلا إذا كان محاطًا بمن يذب عنه ، وهذه مذمة . كما أن هذا المعنى يتنافى مع مطلع البيت :

وَكَلَّمَا نُطِحتْ تَحْتَ الْعَجاجِ بِهِ

لأن مقتضى التناطح هجوم كل واحد على الآخر .

وأما ما ذكره المهلي من أن (رام) لم تستعملها العرب إلا في النفي فإنه مما يؤخذ عليه ؛ لأنه لم يحط علماً باستعمال العرب (رام) بمعنى برح ، وأنها تكون تامة فلا تقتصر بالنفي ، وتكون ناقصة فيلزمها النفي ، جاء في الصحاح : " رَامَهُ يَرِيْمُهُ رَيْمًا ؛ أي : بَرَحَهُ . يقال : لا ترمه ، أي : لا تبرحه ... ويقال : رِمْتُ فلاناً ، ورِمْتُ من عند فلان .معنى" (١)

، وجاء في لسان العرب " ريم : الريم البراح والفعل رام يريم إذا برح ، يقال : ما يريم يفعل ذلك ؛ أي : ما يبرح ، يقال : ما رمت أفعله وما رمت المكان وما رمت منه ، وريم بالمكان أقام به ... ويقال : رمت فلاناً ورمت من عند فلان .معنى" (٢) وجاء في تاج العروس : " والريم البراح ، يقال : ما رمت أفعل ذلك ؛ أي : ما برحت ، وقد رام يريم ريماً ... وكان ابن الأعرابي يذهب إلى أنه يستعمل من غير جحد " (٣) .

ومن استعمال (رام) بلا نفي قول جرير :

هل رامَ أم لم يَرِمْ ذو السِّدْرِ فَالْتَلَمُ ذاك الهوى منك لا دانٍ ولا أَمَمٌ (٤)

وقد جاء بيت المتنبي على الوجهين ، وقد فطن ابن جني لذلك بدليل أنه لم يخطئ المتنبي في استعمال (رام) بدون نفي .

أما المعنى فإنه لم يتأثر بهذا الاختلاف في الرأي ، فالمتنبي يريد من هذا البيت أن الأبطال تنهزم عنه ، ولا ينهزم هو .

(١) (ريم) .

(٢) (ريم) .

(٣) (ريم) .

(٤) البيت من البسيط ، ديوانه ٤١٤ ، وانظر المحكم (ثلم) ، لسان العرب (ثلم) ، تاج العروس (ثلم) .

حكم حذف المفعول به

قال المتنبي :

خَلِيلِي مَا هَذَا مُنَاخًا لِمِثْلِنَا فَشُدَّا عَلَيْهَا وَارْحَلَا بِنَهَارٍ^(١)

هذا البيت ثالث أربعة أبيات قالها أبو الطيب في صباه يهجو فيها رجلاً يقال له سِوَارِ الرملي ، مطلعها قوله :

بَقِيَّةُ قَوْمٍ آذَنُوا بِبَوَارِ وَأَنْضَاءُ أَسْفَارٍ كَشَرَبِ عُقَارِ
والبيت الذي قبله هو :

نَزَلْنَا عَلَى حُكْمِ الرِّيَّاحِ بِمَسْجِدٍ عَلَيْنَا لَهَا ثَوْبًا حَصِيٌّ وَغُبَارِ
والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " فشدا عليها " ، حيث وقع خلاف حول حكم حذف المفعول به .

موقف النحاة من هذه المسألة

ينقسم المفعول به من حيث حكم حذفه إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : واجب الحذف .

القسم الثاني : ممتنع الحذف .

القسم الثالث : جائز الحذف .

أما القسم الأول فيقع في باب التنازع ، وذلك إذا عمل ثاني العاملين في الاسم المتنازع فيه — وهو مذهب البصريين^(٢) — وكان العامل الأول يحتاج إلى منصوب ، نحو:

^(١) البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ٢٦/٥ .

^(٢) انظر الكتاب ٧٣/١ ، المقتضب ٧٢/٤ ، الإنصاف ٨٣/١ ، التبيين ٢٥٢ . واختاروا إعمال الثاني لأنه الأقرب ، وقد اختار الكوفيون إعمال الأول .

" ضربتُ وضربني زيدٌ " ، فحينها يجب حذف هذه الضمير المنصوب لئلا يلزم عود الضمير على متأخر من غير ضرورة^(١) .

قال المبرد : " إن كان المبدوء به مفعولاً لم تضره ؛ لأن المفعول يستغنى الفعل عنه كما ذكرت لك . فمن ذلك : ضربتُ فأوجعته زيداً ، إذا أعملت الأول ؛ لأنك أردت : ضربتُ زيداً فأوجعته .

فإن أعملت الثاني قلت : ضربتُ فأوجعت زيداً ؛ لأنك أردت : ضربتُ زيداً فأوجعت زيداً ، فلم تضر الهاء في ضربت ؛ لأنها مفعولة " ^(٢) .

أما القسم الثاني فقد ذكر النحويون مواضع يمتنع فيها حذف المفعول به ، وهي^(٣) :

- ١- أن يكون نائباً عن الفاعل ؛ لأنه صار عمدة كالفاعل .
- ٢- أن يكون محصوراً ، نحو : ما رأيت إلا زيداً ؛ لأن الحذف ينافي الحصر .
- ٣- أن يكون مجاباً به ، نحو : رأيت زيداً ، لمن قال : من رأيت ؟ لأن المفعول هو المقصود من السؤال .
- ٤- أن يكون عامله محذوفاً ، نحو : خيراً لنا وشرّاً لعدونا ؛ لما فيه من الإجحاف بكثرة المحذوفات .
- ٥- أن يكون متعجباً منه ، نحو : ما أحسن زيداً ؛ إذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه .
- ٦- إذا كان المبتدأ غير (كل) ، والعائد إليه هو المفعول ، نحو : " زيدٌ ضربته " فلا يقال اختصاراً : زيدٌ ضربت ، بحذف العائد وبقاء (زيد) مرفوعاً ، بل يجب عند الحذف نصب (زيد) ، ويقتصر وقوع ذلك على الضرورة الشعرية ، وهذا هو مذهب الكوفيين^(٤) .

^(١) انظر التصريح ٤١٧/٢ .

^(٢) المقتضب ٧٨/٤ .

^(٣) انظر شرح التسهيل ١٦١/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٣٤٣/١ ، أوضح المسالك ١٦٣/٢ ، التصريح ٤١٦/٢ ، همع الهوامع ١١/٢-١٣ ، حاشية الصبان ٩٣/٢ .

^(٤) انظر شرح التسهيل ٣١٢/١ ، همع الهوامع ١٢/٢ .

أما البصريون فيجيزون ذلك في الاختيار ، لكنهم يرونه ضعيفاً^(١) ، قال سيبويه : " ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الأعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول ، حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام "^(٢) .
ومما حمل على مذهب البصريين قراءة قوله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ ^(٣) برفع (حكم) ، والتقدير: ييغونه .

ومما جاء على مذهبهم أيضاً قول امرئ القيس :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أَجْرٌ^(٤)
أي فثوب لبسته وثوب أجره .

أما القسم الثالث وهو الجائز الحذف فله ضربان^(٥):

الضرب الأول : أن يحذف المفعول به لفظاً ومعنى ، فلا ينوى وإنما يكون نسياً منسياً ، ويسميه بعض النحويين المحذوف اقتصاراً ، ويعنون به الحذف لغير دليل^(٦) .

^(١) انظر الكتاب ٨٥/١ ، المحرر الوجيز ٢/٢٠٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٣٥٧ ، شرح التسهيل ١/٣١٢ ، مغني اللبيب ٢/٣٦٩ ، مع الهوامع ٢/١٢ .

^(٢) الكتاب ٨٥/١ .

^(٣) سورة المائدة: من الآية ٥٠ ، وهذه قراءة يحيى بن وثاب ، وإبراهيم النخعي والسلمي . انظر المحتسب ١/٢١٠ ، الكشف ٢٩٤ ، المحرر الوجيز ٢/٢٠٢ ، البحر المحيط ٣/٥١٦ .

^(٤) البيت من المتقارب . ديوانه ١١٠ ، وانظر الكتاب ١/٨٦ ، شرح أبيات سيبويه ١/١٦٨ ، مغني اللبيب ٢/١٤٢ ، خزنة الأدب ١/٣٦٠ . وروي: "فتوباً لبست وثوباً أجر" وعليها فلا شاهد في البيت .

^(٥) انظر المفصل ٧٠ ، شرح التسهيل ٢/١٦١ ، شرح الرضي على الكافية ١/٣٤٤ ، الإرشاد ٢٢٠ ، مغني اللبيب ٢/٣٣٦-٣٣٧ ، الأشباه والنظائر ٢/٢١٥ ، مع الهوامع ٢/١٣ .

^(٦) انظر مغني اللبيب ٢/٣٣٦ ، الإتيقان في علوم القرآن ٢/١٥٥ ، الأشباه والنظائر ٢/٢١٥ .

ومن صور هذا الضرب تضمين الفعل المتعدي معنى لفعل لازم ، وعلى هذا جاء قول
ذي الرمة :

وإن تَعْتَذِرَ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا
على الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي^(١)

فحذف مفعول الفعل (يجرح) لتضمنه معنى الفعل (يعيث) أو (يفسد) .

ومن صورهِ أيضاً ما قصد من حذف المفعول به التعميم ، ومنه قول الله عز وجل :
﴿ وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾^(٢)، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ تُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾^(٣)، وقولهم : فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع .

وقد رفض ابن هشام جعل هذا الضرب من باب الحذف ، وعلل هذا الرفض بأن
الغرض من هذا الضرب الإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ، فيقتصر عليهما
ولا يذكر المفعول به ولا ينوى ، لأن الفعل نزل لهذا الغرض منزلة ما لا
مفعول له^(٤) .

^(١) البيت من الطويل. ديوانه ٤٩٠، وانظر المفصل ٧٠، شرح التسهيل ١٦٢/٢، شرح الرضي على الكافية ٣٣٤/١،
الإرشاد ٢٢٠، مغني اللبيب ٢١١/٢، خزنة الأدب ١١١/٢. والمعنى: إن اعتذرت الإبل إلى الضيف من قلة لبنها
عقرتها لتكون هي بدل اللبن.

^(٢) سورة البقرة : من الآية ٢٤٥ .

^(٣) سورة التوبة : من الآية ١١٦ .

^(٤) انظر مغني اللبيب ٣٣٦/٢، الإتيقان في علوم القرآن ١٥٥/٢، الأشباه والنظائر ٢١٥/٢، حاشية الصبان ٩٣/٢ .

الضرب الثاني : أن يحذف المفعول به لفظاً دون معنى ، لذلك ينوى ، ويسميه بعض النحويين المحذوف اختصاراً^(١) ، ويقدر هذه المحذوف في كل موضع بما يليق به ، ولا بد من دليل يدل عليه .

ومن الشواهد على هذا الضرب قول الله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾^(٢) ، أي فمن لم يجد الرقبة ، دل الكلام السابق على المفعول المحذوف .
ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾^(٣) ، أي : وما قلاك ، دل على المحذوف قوله (ما ودعك) .

وقد يكون في اللفظ ما يستدعي المفعول المحذوف فيحصل الجزم بوجوب تقديره ، وذلك إذا كان المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل التام أو بالوصف عائداً من جملة الصلة^(٤) ، ومن الشواهد عليه قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾^(٥) ،
التقدير : إلا من رحمه ، وقوله تعالى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً ﴾^(٦) ، التقدير : الذي بعثه ، وكل هذا على حذف ضمير المفعول وهو مراد ، وكان في حكم المنطوق به ، فالدلالة عليه من وجهين : اقتضاء الفعل له ، واقتضاء الصلة له لأنه العائد^(٧) .

وحذف ضمير مفعول الفعل العائد على الموصول كثير الوقوع لطول الكلام ، أما حذف ضمير مفعول الوصف العائد على الموصول فأقل منه ، وشاهده قول الشاعر :

^(١) انظر مغني اللبيب ٣٣٦/٢ ، الإتيان في علوم القرآن ١٥٥/٢ ، الأشباه والنظائر ٢١٥/٢ .

^(٢) سورة النساء : من الآية ٩٢ .

^(٣) سورة الضحى : من الآية ٣ .

^(٤) انظر الكتاب ٨٧/١ ، الفصل ٧٠ ، شرح التسهيل ٢٠٤/١ .

^(٥) سورة هود : من الآية ٤٣ .

^(٦) سورة الفرقان : من الآية ٤١ .

^(٧) انظر البرهان في علوم القرآن ١٦٣/٣ .

ما الله مُؤَلِّكَ فَضْلٌ فَاحْمَدْنُهُ بِهِ فما لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ^(١)
تقدير المحذوف : ما الله موليكه .

ومما يجزم بوجوب تقدير المفعول المحذوف جوازاً العائد المنصوب من جملة الصفة إذا
كان محذوفاً تشبيهاً لها بالصلة^(٢)، وإن كان حذف العائد منها دون حذف العائد من
الصلة^(٣) . ومن شواهد قول جرير :

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ وما شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ^(٤)
تقدير المحذوف : حميته .

وهناك مواضع يكثر فيها حذف المفعول به ، من ذلك حذفه بعد فعل المشيئة الواقع
شرطاً^(٥)، نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدْنَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾^(٦) ؛ أي : فلو شاء
هدايتكم ، فدل عليه جواب الشرط ، وكذا بعد فعل الإرادة والاختيار ونحوهما^(٧) .

(١) البيت من البسيط ، مجهول القائل . انظر شرح التسهيل ٢٠٥/١ ، توضيح المقاصد ١٥١/١ ، أوضح المسالك
١٥٣/١ ، همع الهوامع ٣٤٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ٨٧/١ ، إيضاح الشعر ٤٢٤ ، شرح التسهيل ٣١٠/٣ ، توضيح المقاصد ٩٢/٢ ، مغني اللبيب
٣٣٧/٢ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣١٠/٣ ، توضيح المقاصد ٩٣/٢ ، مغني اللبيب ٣٦٩/٢ .

(٤) البيت من الوافر . ديوانه ٧٧ ، وانظر الكتاب ٨٧/١ ، إيضاح الشعر ٤٢٤ ، سر صناعة الإعراب ٤٠٢/١ ، أمالي ابن
الشجري ٦/١ ، شرح التسهيل ٣١٢/٣ ، توضيح المقاصد ٩٣/٢ ، مغني اللبيب ١٨٤/٢ ، خزنة الأدب ٤٢/٦ .

(٥) انظر المثل السائر ٩٢/٢ ، مغني اللبيب ٣٦٩/٢ ، الإتقان في علوم القرآن ١٦٧/٢ .

(٦) سورة الأنعام : من الآية ١٤٩ .

(٧) انظر حاشية الدسوقي ٤١٦/٣ . وإذا كان مفعول المشيئة أمراً عظيماً أو بديعاً غريباً كان الأحسن أن يذكر نحو
قول الشاعر :

ولو شئت أن أبكي دماً لبكيتَه عليه ولكن ساحة الصبرِ أوسعُ

انظر دلائل الإعجاز ١٦٤

ومن المواضع التي يكثر فيها حذف المفعول به أيضاً حذفه بعد نفي العلم ونحوه ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ ^(١) ؛ أي : لا يعلمون أنهم سفهاء ^(٢) .

وحذف المفعول به يحقق أغراضاً بلاغية كثيرة ، منها ^(٣) :

- ١- قصد الاختصار والإيجاز ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ ^(٤) ، فالأصل : فإن لم تفعلوه ولن تفعلوه ، وهو الإتيان بسورة من مثله .
- ٢- قصد التعميم ، كقولك : فلان يعطي ويمنع ، وذلك إذا أردت إثبات الفعل في عمومه للفاعل .

- ٣- عدم تعلق الغرض بذكره ، وحينئذ ينزل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم ، إذ يكون المراد إفادة مجرد ثبوت الفعل للفاعل أو نفيه عنه ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ^ط قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ^ط وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ ^(٥) ، فقد حذف المفعول في أربعة مواضع : بعد (يسقون) ، و (تذودان) ، و (لا نسقي) ، و (فسقى لهما) ، والتقدير : يسقون أغنامهم ، وتذودان غنهما ، لا نسقي غنما ، فسقى لهما غنهما ، فالغرض من هذا أن يُعلم أنه كان من الناس سقي ، ومن المرأتين ذود ، وأن

^(١) سورة البقرة: من الآية ١٣ .

^(٢) انظر مغني اللبيب ٣٦٩/٢ . وقد قيل في الآية رأي آخر وهو أن الأبلغ في الذم أن يكون الفعل قد نزل منزلة اللازم وحينئذ فلا حذف .

^(٣) انظر شرح التسهيل ١٦٢/٢ ، أوضح المسالك ١٦٣/٢ ، البرهان في علوم القرآن ١٦٣/٣ ، التصريح ٤١٦/٢ ، همع الهوامع ١٣/٢ .

^(٤) سورة البقرة : من الآية ٢٤ .

^(٥) سورة القصص : الآيتان ٢٤ ، ٢٣ .

موسى عليه السلام سقى لهما ، أما كون المسقى غنماً أو إبلاً أو غيرهما فخارج عن الغرض^(١).

٤- البيان بعد الإبهام ، وذلك لتقرير المعنى في النفس ، كما في حذف المفعول بعد فعل المشيئة أو الإرادة ونحوهما إذا وقع شرطاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ ﴾^(٢) ، التقدير : ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بها .
٥- المشاكلة وتناسب الفواصل ، كقوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾^(٣) ، أي وما قلاك .

٦- تعظيم الفاعل واحتقار المفعول به ، كقوله تعالى : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي ﴾^(٤) ، التقدير : لأغلبن الكافرين .

٧- وقد يحذف المفعول خوفاً منه ، كقولك : " أبغضتُ والله " لا تذكر المَبْغُضَ خوفاً منه .
٨- وقد يحذف جهلاً به ، كقولك : " ولدتُ فلانة " ، إذا عرفت ولادتها وجهلت ما ولدت به .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

اتفق شراح بيت المتنبي - شاهد المسألة - على أن مفعول الفعل (فشدا) محذوف ، وأن تقديره : الرحال ، لكنهم اختلفوا في حكم حذف المفعول ، وانقسموا قسمين :
القسم الأول : يرى جواز حذف المفعول به للفعل (فشدا) ، يمثل هذا القسم أبو العلاء المعري ، وأبو البقاء العكبري .

^(١) انظر دلائل الإعجاز ١٦١ ، المثل السائر ٩١/٢ .

^(٢) سورة البقرة : من الآية ٢٠ .

^(٣) سورة الضحى : من الآية ٣ .

^(٤) سورة المجادلة : من الآية ٢١ .

فقد قدر أبو العلاء المعري المفعول به المحذوف دون أن يذكر أن حذفه ضرورة ، قال: " الهاء في (عليها) ترجع إلى (أنضاء الأسفار) إذا جعلناها دواب . فيقول مخاطباً لصاحبه : ليس هذا المسجد مناخاً مثلنا ، فشدا على الدواب رحالها وسروجها وارجلا بنهار قبل اجتئان الليل فيصعب الارتحال..."^(١).

ووافقه أبو البقاء العكبري الذي نص على حذف المفعول قائلاً : " المعنى : يقول: شدا رحالكما على الإبل ، وارجلا عن هذا المكان قبل هجوم الليل ، و (عليها) كناية عن الإبل ، ولم يجر لها ذكر ، وحذف المفعول ، يريد : شدا عليها الرحال "^(٢).
القسم الثاني : يرى أن حذف المفعول به للفعل (فشدا) وقع ضرورة في بيت المتنبي ، ويمثل هذا القسم الواحدي ، وابن المستوفي .

فقد صرح الواحدي في شرحه للبيت بأن المتنبي قد ارتكب ضرورة شعرية بحذفه مفعول الفعل (فشدا) ، قال : " يقول : ليس هذا المكان منزلاً لنا ، فشدا رحالكما على الإبل وارجلا قبل هجوم الليل ، وفي قوله : " فشدا عليها " نوعان من الضرورة : حذف المفعول ، والكناية عن غير مذكور "^(٣). ووافقه ابن المستوفي الذي نقل كلام الواحدي .

موقف المهلي من شراح البيت

وافق المهلي الشراح الذين جوزوا حذف المفعول في بيت المتنبي ، ورفض ما ذكره الواحدي من أن حذف مفعول الفعل (فشدا) يعد من الضرورة ، وعلل رفضه هذا بأن حذف المفعول قد ورد في كتاب الله - عز وجل - ، وما ورد في كتاب الله فلا يعد من باب الضرورة ، واستدل المهلي بآية قرآنية حذف منها المفعول به ليؤكد على وقوع حذف

^(١) معجز أحمد ١/١٠٠.

^(٢) التبيان ٢/١١٤.

^(٣) شرح ديوان المتنبي للواحدى ٣٧. وانظر المآخذ ٥/٢٦.

المفعول في القرآن الكريم ، قال : " فيقال له : ما جاء مثله في كلام الله - سبحانه - فليس بضرورة : فأما حذف المفعول فقوله : ﴿ وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ۖ ﴾ ^ط (١)... " (٢).

وهذه الآية الكريمة التي استدلت بها المهلب على حذف المفعول كان للنحويين فيها ثلاثة توجيهات :

١ - يرى كثير منهم أن مفعول الفعل (أصلح) محذوف لفظاً ومعنى ، فهو غير منوي - أي أنه من الضرب الأول - وذلك على أحد وجهين :

الوجه الأول : أن يكون الفعل المتعدي (أصلح) قد نُزِلَ منزلة الفعل اللازم (٣)، أي أنه صُيِّرَ في حكم اللازم ، بأن يكون بحسب الظاهر لازماً ، وباعتبار المعنى متعدياً (٤)، ثم عُدِّي (بقي) ليفيد سريان الصلاح في الذرية وأنه راسخ فيهم ، وكونهم كالظرف له لتمكنه فيهم (٥).

الوجه الثاني : أن يكون الفعل المتعدي (أصلح) قد ضمن معنى فعل لازم ؛ أي : الطف بي في ذريتي (٦).

ورجح الألوسي الوجه الأول ، قال : " ﴿ وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ۖ ﴾ ^ط أي : اجعل الصلاح سارياً في ذريتي راسخاً فيهم ، كما في قوله :

وإن تَعْتَذِرَ بِالْمَحَلِّ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا

على الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِبِهَا نَصْلِي

(١) سورة الأحقاف : من الآية ١٥. الفعل "صلح" لازم، أما "أصلح" فمتعد، قال تعالى : ﴿ وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ ۚ ﴾ - سورة الأنبياء : من الآية ٩٠ - وقال تعالى: ﴿ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ﴾ - سورة محمد : من الآية ٢. (٢) المآخذ ٢٦/٥.

(٣) انظر المفصل ٧٠، الأمالي لابن الحاجب ١٣٠/١، الإرشاد ٢٢٠، الإقليد ٤٨٥/١، حاشية الصبان ٩٥/٢.

(٤) انظر حاشية الصبان ٩٥/٢.

(٥) انظر الكشف ١٠١٢، تفسير البيضاوي ١٨٠/٥، البحر المحيط ٦١/٨، الدر المصون ١٣٩/٦، روح المعاني ١٩/٢٦.

(٦) انظر شرح التسهيل ١٦٢/٢، البحر المحيط ٦١/٨، الدر المصون ١٣٩/٦، همع الموامع ١٣/٢، الكليات ٨١١، روح المعاني ١٩/٢٦.

على أن (أصلح) نزل منزله اللازم ثم عدي (بفي) ليفيد ما أشرنا إليه من سريان الصلاح فيهم وكونهم كالظرف له لتمكنه فيهم وإلا فكان الظاهر: وأصلح لي ذريتي ، وقيل : عدي (بفي) لتضمنه معنى اللطف ؛ أي : الطف بي في ذريتي ، والأول أحسن ^(١).

٢- أن لا يكون في الآية مفعول به ؛ لأن الفعل (أصلح) قد ضمن معنى فعل لازم فصار لازماً فلم يحتج إلى مفعول ، وعليه لا يكون في الآية حذف ، وهذا رأي ابن هشام ، إذ أورد الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً فذكر منها : " الرابع عشر : أن يضمن معنى فعل قاصر ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ

تُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ ^(٣) ، ﴿ أَذَاعُوا بِهِ ﴾ ^(٤) ، ﴿ وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ ^(٥) ... ^(٦) ، وذكر

أنها مضمنة معنى : ولا تنب ، ويخرجون ، وتحدثوا ، وبارك . وعلاوة على ذلك فإن ابن هشام قد نص في موضع آخر من كتابه عند " بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف وليس منه " على أن أمثال ما ورد في هذه الآية لا يعد من باب الحذف ، قال : " وتارة يتعلق الإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ، فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ولا ينوي ، إذ المنوي كالثابت ، ولا يسمى محذوفاً لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له " ^(٦).

٣- أن المفعول به موجود في الآية وهو قوله : (في ذريتي) ، هذا ما صرح به الزركشي في البرهان عندما نفى أن تكون الآية من باب حذف المفعول ، قال : " وليس منه قوله تعالى :

﴿ وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ ^(٧) لوجود العوض من المفعول به لفظاً أو هو المفعول به ، وهو قوله

(في ذريتي) ^(٧).

^(١) روح المعاني ١٩/٢٦ .

^(٢) سورة الكهف : من الآية ٢٨ .

^(٣) سورة النور : من الآية ٦٣ .

^(٤) سورة النساء : من الآية ٨٣ .

^(٥) مغني اللبيب ٢/٢١٠ .

^(٦) مغني اللبيب ٢/٣٣٦ .

^(٧) ١٧٨/٣ .

ولعل استشهاد المهلي بهذه الآية الكريمة مع كونها من الضرب الأول الذي يحذف فيه المفعول لفظاً ومعنى ، وكون ما ورد في بيت المتنبي من الضرب الثاني الذي يحذف فيه المفعول لفظاً دون معنى ما هو إلا تأكيداً على أن حذف المفعول به جائز ؛ لأنه إذا كان حذف المفعول لفظاً ومعنى جائزاً لوروده في كتاب الله - عز وجل - فإن حذفه في اللفظ أولى بالجواز .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح من مأخذ المهلي على شرح الواحدي لبيت المتنبي أنه يخطئه فيما ذهب إليه من الحكم على حذف المفعول به بأنه ضرورة شعرية لا ينبغي على الشاعر ارتكابها ، وقد صرح بهذه التخطئة في قوله : " فليس بضرورة " ، وبهذا دفع المهلي عن المتنبي ذلك النقد الموجه له .

وهذا الاختلاف بين المهلي والواحدي حول حكم حذف المفعول به لم ينعكس على معنى البيت ، إذ لم يتأثر معناه بهذا الاختلاف ، فظل دالاً على مخاطبة المتنبي لصاحبيه وطلبه منهما شد الرحال على الإبل والمسارة إلى الارتحال .

والصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه المهلي من جواز حذف المفعول به ، فلا ضرورة فيه ، وذلك للأسباب التالية :

١ - ورود حذف المفعول به كثيراً في كلام العرب شعراً ونثراً^(١)، كما ورد أيضاً في آيات عديدة من القرآن الكريم ، قال الزمخشري : " وحذف المفعول به كثير "^(٢)، وقال الرضي : " واعلم أن المفعول به يحذف كثيراً "^(٣).

^(١) انظر المفصل ٧٠، شرح التسهيل ١٦١/٢، شرح الرضي على الكافية ٣٤٣/١، الإرشاد ٢٢٠، الإقليد ٤٨٣/١.

^(٢) المفصل ٧٠.

^(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٤٣/١.

- ٢- نص على جواز حذف المفعول به عدد كبير من النحويين^(١).
- ٣- أن المفعول به المحذوف في بيت المتنبي قد دل عليه دليل ، إذ فهم من السياق أن المقصود (بشدا) الرحال ، وما دل دليل عليه جاز حذفه .

^(١) انظر - على سبيل المثال - المسائل الشيرازيات ٥٦٨/٢ ، المفصل ٧٠ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١٥/١ ، شرح التسهيل ١٦١/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٣٤٤/١ ، الإرشاد ٢٢٠ ، توضيح المقاصد ٢٧١/١ ، همع الهوامع ١٣/٢ ، حاشية الصبان ٩٣/٢ .

تناوب حروف الجر بعضها عن بعض

إنّ الذي يقوم بدراسة دلالة حروف الجر في اللغة العربية تواجهه مسألة خلافية بين النحويين ، وهي قضية " تناوب حروف الجر " ، أو ما يعبر عنه بتعاقب الحروف . ولقد تناول العلماء والنحويون قديماً وحديثاً هذه القضية ، واختلفوا فيها على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : يرى أن لكل حرف جر معنى خاصاً به ، يدل عليه دائماً ، وقد ينجر معه معانٍ آخر لكنها تؤول إليه^(١)، لذلك منع هذا المذهب تناوب حروف الجر بعضها عن بعض قياساً ، وهذا هو مذهب جمهور البصريين^(٢) . ومن أصحاب هذا المذهب : سيبويه^(٣)، والأخفش الصغير^(٤)، وأبو علي الفارسي^(٥)، والصيمري^(٦)، وابن بابشاذ^(٧)، والزمخشري^(٨)، والسهيلي^(٩)، وابن يعيش^(١٠)، وابن أبي الربيع^(١١) .

(١) انظر الجني الداني ٤٦ .

(٢) لقد نسب غير عالم هذا المذهب للبصريين انظر : معاني الحروف " المنسوب للرماني ٨١ ، الاقتصاب ٢/٢٦٢ ، الإنصاف ٢/٤٨١ ، الجني الداني ٤٦ ، ٢٥٢ ، ٤٨٠ ، مغني اللبيب ١/١٨٩ ، ١٧٧ ، همع الهوامع ٢/٤٦٣ ، حاشية الصبان ٢/٢١٦ .

(٣) انظر الكتاب ٤/٢٢٤ ، ٢١٧-٢٣١ . فسيويه يكرر عبارة : فهذا أصله وإن اتسعت .

(٤) انظر الجني الداني ٣١٥ .

(٥) انظر الإيضاح العضدي ١/٢٥١ .

(٦) انظر التبصرة والتذكرة ١/٢٨٥-٢٨٦ .

(٧) انظر شرح المقدمة المحسبة ١/٢٣٦-٢٣٩ .

(٨) انظر المفصل ٣٣٧-٣٤٣ .

(٩) انظر الجني الداني ٣١٥ .

(١٠) انظر شرح المفصل ٨/١٠-٤٩ .

(١١) انظر البسيط في شرح الجمل ٢/٨٤١-٨٥٨ .

واستدل أصحاب هذا المذهب على ما يرون بما يأتي :

١- الأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ، فهذا هو الأصل ، ومن اتبع الأصل لم يحتج إلى إقامة الدليل ، إنما الدليل على من خالف الأصل^(١).

٢- أنه لو جاز لحرف الجر أن يكون له معاني حروف الجر الأخرى لجاز أن يقع حيث وقعت هذه الحروف ، وهذا لم يقله أحد^(٢)، فلم يقل أحد : ذهبت إلى زيد وهو يريد منه.

٣- أنه لا ينوب حرف من حروف الجزم أو النصب عن الآخر فكذلك حروف الجر^(٣).

٤- أن التحوز يكون في غير الحرف ، وقد يقع في الحرف لكن على الشذوذ^(٤).

٥- أن إنابة حروف الجر بعضها عن بعض يفضي إلى مشكلات لغوية لا حصر لها ، ويحدث اضطراباً في البيان لا حد له^(٥).

٦- أن الاختصار على الإنابة في تخريج الشواهد فيه إضاعة لكثير من القيم البلاغية والأدبية والإشارات والمعاني والمدلولات ؛ لأنه يجعلنا ننحصر في الحرف دون الفعل الذي يحدد مضمون الجملة تقريباً^(٦).

فإن ورد في الكلام ما أوهم التناوب بأن جاء حرف الجر في غير معناه لجأوا إلى تأويله تأويلاً مناسباً للفظ ، أو ضمّنوا الفعل الذي يتعلق به هذا الحرف معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف ، أو حكموا بشذوذ هذا التناوب^(٧).

(١) انظر الإنصاف ٤٨١/٢ .

(٢) انظر الجنى الداني ٢٤٩ ، ٣٨٨ .

(٣) انظر مغني اللبيب ١٨٩/١ ، حاشية الصبان ٢١٦/٢ .

(٤) انظر حاشية الصبان ٢١٦/٢ .

(٥) تناوب حروف الجر في لغة القرآن لمحمد حسن عواد ١٣ بتصرف .

(٦) انظر الأخطاء الشائعة في استعمال حروف الجر للدكتور محمود إسماعيل عمار ٣١ .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١٥٩/٢ ، الجنى الداني ٣١٥ ، مغني اللبيب ١٨٩/١ ، حاشية الصبان ٢١٦/٢ .

ومن الشواهد التي خرجوها على التأويل والحجاز قوله تعالى : ﴿وَلَا ضَلِيلَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ ^(١) فلم تأت (في) بمعنى (على) إنما جاءت على معناها الأصلي وهو الظرفية ، فقد شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء ^(٢).

ومما أول به على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف قوله تعالى : ﴿فَأَجْعَلْ أَفْعَدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ ^(٣). قال أبو حيان : " ولما ضمن تهوي معنى تميل عداه يلى ، وأصله أن يتعدى باللام " ^(٤) ، وقول القحيف العقيلي :
إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا ^(٥)
فلم تنب (على) عن (عن) ، بل تضمن الفعل (رضي) معنى (عطف) أو (أقبل) ^(٦).

ولقد أثنى ابن قيم الجوزية على هذا المذهب بقوله : " وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة ، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيُشربون الفعل المتعدي به معناه . هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه _ رحمه الله تعالى _ وطريقة حذاق أصحابه يضمّنون الفعل معنى الفعل لا يقيمون الحرف مقام الحرف . وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن " ^(٧).

(١) سورة طه : من الآية ٧١.

(٢) انظر معاني الحروف ٨١ ، الفصل ٣٣٩ ، شرح الفصل لابن يعيش ٢١/٨ ، مغني اللبيب ١٨٩/١.

(٣) سورة إبراهيم : من الآية ٣٧ .

(٤) البحر المحيط ٤٢١/٥ .

(٥) البيت من الوافر ، انظر أدب الكاتب ٣٩٥ ، المقتضب ٣١٨/٢ ، الخصائص ٩٤/٢ ، ١٦٤ ، الأزهية ٢٧٧ ، الإنصاف ٣٦٠/٢ ، أوضح المسالك ٣٧/٣ ، شرح ابن عقيل ٢٦/٢ ، شرح المكشود ١٣٩ ، خزانة الأدب ١٠/١٤٥ .

(٦) انظر الخصائص ١٦٤/٢ ، الاقتضاب ٢٦٦ ، مغني اللبيب ٢٣٩/١ .

(٧) بدائع الفوائد ٢٥٨/٢ .

المذهب الثاني : يرى أن حرف الجر متنوع الدلالة ، أي أن لكل حرف جر معنى أصلياً ، ولكنه قد يخرج عن هذا المعنى فيستعمل في معنى حرف جر آخر ، ومن ثم ذهب إلى جواز تناوب حروف الجر بعضها عن بعض قياساً . وهذا هو مذهب كثير من المتقدمين مثل : الفراء^(١) من الكوفيين^(٢).

ومن أصحاب هذا المذهب من البصريين : أبو عبيدة^(٣) ، والأخفش^(٤) ، والأصمعي^(٥) ، وابن قتيبة^(٦) ، والمبرد^(٧) ، و الزجاج^(٨) ، وأبو بكر الأنباري^(٩) ، والزجاجي^(١٠) . ومن المتأخرين : السيرافي^(١١) ، والرماني^(١٢) ، وأحمد بن فارس^(١٣) ، والهروي^(١٤) ، وابن سيده^(١٥) ، وابن الشجري^(١٦) ، وأبو علي الشلوبي^(١٧) ، وابن مالك^(١٨) ،

(١) انظر معاني القرآن ٥١/٢ ، ١٥٩ ، ٢٤٤/٣ .

(٢) وقد نسب غير عالم هذا المذهب إلى الكوفيين ، انظر الاقتضاب ٢٦٢/٢ ، الجني الداني ٤٦ ، ٢٤٨ ، مغني اللبيب ١٣٥/١ ، ١٧٨ ، التصريح ١٦/٣ ، همع المواع ٤١٩/٢ .

(٣) انظر مجاز القرآن ١٤/١ ، ٩٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣/٢ ، ٥٧ .

(٤) انظر معاني القرآن له ٥١/١ ، ٤٠٨/٢ .

(٥) انظر شرح التسهيل ١٥٣/٣ ، الجني الداني ٤٣ ، مغني اللبيب ١٧٨/١ ، همع المواع ٤١٩/٢ .

(٦) انظر أدب الكاتب ٣٩٤-٤١٥ .

(٧) انظر المقتضب ٣١٨-٣١٩ ، ١٣٦/٤ ، ١٤٣ .

(٨) انظر معاني القرآن وإعرابه ٧٣/٤ .

(٩) انظر شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ٣٥٢ .

(١٠) انظر حروف المعاني والصفات ٢٧-٢٨ ، ٣٧ ، ٥٤-٥٥ ، ٥٧ ، ٦٩ ، ٧٦-٨٤ .

(١١) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٨٠-١٨١ . إذ نص على أن تناوب حروف الجر ليس من الضرورة .

(١٢) انظر معاني الحروف المنسوب له ٥ ، ٧٦ ، ٩٤ ، ١٢٢ ، ١٥٩ .

(١٣) انظر الصاحي ١٠٧-١٠٩ ، ١٣٦ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٧٧ .

(١٤) انظر الأزهية ٢٦٧-٢٩٠ . باب بعنوان " دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض " .

(١٥) انظر المخصص ٦٤/١٤-٧٠ .

(١٦) انظر أماليه ٣٥٦/١ ، ٤٧١/٢ ، ٥٥١ ، كما عقد باباً خاصاً للتناوب ٦٠٦/٢-٦١٧ .

(١٧) انظر التوطئة ٢٤٥ .

(١٨) انظر شرح التسهيل ٤٣٠/٣-١٦٥ .

والكيشي^(١)، والمرادي^(٢)، والسمين الحلي^(٣)، وابن هشام^(٤)، وابن عقيل^(٥)، والشيخ خالد^(٦)، والسيوطي^(٧).

وقد جرى على هذا المذهب في بعض الحروف جماعة منهم : عبد القاهر الجرجاني^(٨)، وأبو البركات الأنباري^(٩)، والعكبري^(١٠)، وابن الحاجب^(١١)، وابن عصفور^(١٢)، والرضي^(١٣)، وأبو حيان^(١٤).

واستدل أصحاب هذا المذهب على صحة الإنابة بأمور منها :

١- أن مذهب البصريين القائم على التأويل أو التضمن فيه تكلف وتعسف^(١٥).

٢- أن تناوب حروف الجر بعضها عن بعض في إفادة المعنى تدخل ضمن المشترك اللفظي^(١٦).

٣- أن التجوز والتوسع يكون في الحرف أيضاً^(١٧).

(١) انظر الإرشاد ٣٠٥-٣١٧.

(٢) انظر الجنى الداني ٣٩-٤٥، ٩٦-١٠٣، ٢٤٥-٢٥٢، ٣٠٨-٣١٦، ٣٨٥-٣٩٠، ٤٧٦-٤٨٠.

(٣) انظر الدر المصون ١/٥٠-٥١، ٨١-٨٢، ٩٨.

(٤) انظر أوضح المسالك ٣/٢٠-٤٦، مغني اللبيب ١/١٨٩.

(٥) انظر شرح ابن عقيل ٢/١٧-٢٧.

(٦) انظر التصريح ٣/١٨.

(٧) انظر همع الهوامع ٢/٤٦٣.

(٨) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٨٢٤، ٨٢٧، العوامل المائة ٩٩-١٠١.

(٩) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٣٨، ٥٠٢.

(١٠) انظر التبيان في إعراب القرآن ١/٦٥، ٢٢٣، ٤١٨، ٧٦٤/٢، إعراب لامية الشنفرى ٧٧.

(١١) انظر الكافية ٢١٥-٢١٦.

(١٢) انظر شرح جمل الزجاجي له ١/٤٩٣-٥٢٦، المقرب ١/١٩٨-٢٠٤، ضرائر الشعر ٢٣٣.

(١٣) انظر شرحه على الكافية ٦/٦ وما بعدها.

(١٤) انظر البحر المحيط ٢/٣٤٤، ١٩٠/٧.

(١٥) انظر مغني اللبيب ١/١٨٩، همع الهوامع ٢/٤٦٣.

(١٦) انظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٣٦٩، النحو الوافي ٢/٥٤٢.

(١٧) انظر حاشية الصبان ٢/٢١٦.

واستدلوا على صحة ما يرون بشواهد كثيرة من القرآن والشعر منها : قوله تعالى : ﴿ فَرَدُّوْاْ أَيْدِيَهُمْ فِىْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ ^(١) فقد نابت (في) عن (إلى) ، وقوله تعالى : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾ ^(٢) ، حلت (من) محل (على) في المعنى ، وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ ^(٣) ؛ أي : من عباده ، وقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ ^(٤) فالمراد : من الناس .

وقول النابغة الذبياني :

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بَنَّا بِذِي الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنَسٍ وَحَدٍ ^(٥)
والمعنى : قد زال النهار عنا .

المذهب الثالث : وهو مذهب جماعة من النحويين اتخذت موقفاً وسطاً بين المذهبين ، فلم تمنع الإنابة بين حروف الجر ولم تجزها مطلقاً ، إنما أجازت هذه الإنابة مشروطة بتقارب المعاني ، أو بتوفر الأحوال الداعية إليها والمسوغة لها .

هذا ما نلمسه من أقوال النحويين المتوسطين كأمثال : ابن السراج ، وابن جني ، وابن السيد البطليوسي ، والمالقي . قال ابن السراج : " واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني ، فمن ذلك : الباء ، تقول : فلان بمكة وفي مكة... فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة ، وإذا تباين معناه لم يجز " ^(٦) .

(١) سورة إبراهيم : من الآية ٩ .

(٢) سورة الأنبياء : من الآية ٧٧ .

(٣) سورة الشورى : من الآية ٢٥ .

(٤) سورة المطففين : ٢ .

(٥) البيت من البسيط ، ديوانه ١٠ ، الخصائص ٢/٤٦٤ ، الأزهية ٢٨٥ ، خزنة الأدب ٣/١٧٧ . ذو الجليل : موضع قرب مكة ، المستأنس الواحد : الثور الوحشي المنفرد .

(٦) الأصول ١/٤١٤ .

وقال ابن جني في الخصائص : "باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض : هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه..." ثم ذكر شواهد عليه فقال : "ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا ؛ لكننا نقول : إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الدعية إليه ، والمسوغة له ، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا" (١).

كما استخدم ابن جني طريقة أخرى في تخريج بعض الشواهد التي ظاهرها التناوب وهي تقدير مضاف محذوف ، مؤكداً على أن هذه الطريقة تمثل رأياً خاصاً به ، وقد عمل بها في ثلاثة شواهد شعرية (٢) ، يكشف عن هذا الرأي الفريد قوله : "وأما قول الآخر :

شَدُّوا المِطْيَ على دَلِيلٍ دَائِبٍ مِنْ أَهْلِ كَاطِمَةِ سَيْفِ الأَبْحَرِ (٣)
فقالوا معناه : بدليل ، وهو عندي أنا على حذف المضاف ؛ أي : شَدُّوا المِطْيَ على دلالة دليل ، فحذف المضاف . وقوي حذفه هنا شيئاً ؛ لأن لفظ الدليل يدل على الدلالة (٤). كما قال معقّباً على أحد الشواهد : "فالحرّف إذاً على بابه ، وإنما هنا حَذَفَ المضاف الذي قد شاع عند الخاص و العام " (٥).

أما ابن السيد البطليوسي فقد اعترض لكلا المذهبين المجيز منهم والمانع ، فاعترض للمجيزين بأن إباحة التناوب بين حروف الجر مطلقاً بلا شروط يلزم إباحة (مررت في زيد) والمتكلم يريد (مررت بزيد) قياساً على ما ورد من شواهد نابت فيها (في) عن (الباء) ، وهذا لا يتكلم به أحد . كما اعترض للمانعين بأن رفض التناوب على الإطلاق مدعاة إلى التكلف والتعسف في التأويل ، وأن عد ذلك من الضرورة الشعرية لا يمكن ؛

(١) ٩١/٢-٩٢.

(٢) انظر المرجع السابق ٩٥/٢-٩٧.

(٣) البيت من الكامل . غير منسوب في أدب الكاتب ٤١٠ ، جمهرة اللغة ٣/١٣١٤ باب الحروف التي يقوم بعضها مقام بعض ، الحكم (دلل) ، لسان العرب (دلل) ، خزنة الأدب ١٠/١٤٦ ، تاج العروس (دلل) ، ونسب إلى عوف بن عطية بن الخرع انظر الاقتضاب ٣/٣٧٧ . الدليل : المرشد في السفر . كاظمة : اسم بئر . السيف : ساحل البحر .

(٤) الخصائص ٩٥/٢.

(٥) المرجع السابق ٩٧/٢.

نظراً لكثرة وقوعه ، وعدم اختصاص الشعر به . ونتيجة لذلك فقد وصل إلى أن نيابة حروف الجر مقتصرة على السماع ، وأن ما ورد منه مؤول على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف ، وقد نسب هذا التأويل إلى ابن جني مشيداً برأيه^(١). وصرح المالقي بأن نيابة حرف جر عن حرف آخر لا يكون قياسياً إلا إذا كان معناهما واحداً ، وإلا فهو موقوف على السماع ، ومن ذلك ما ذكره عن (اللام) فقد حكم على نيابتها عن (على) في المعنى بأنها مقصورة على السماع ؛ معللاً هذا بأن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض قياساً إلا إذا كان معناهما واحداً ، بينما حكم على نيابة (اللام) عن (إلى) بأنها قياسية ؛ لتقارب معنيهما ولفظيهما^(٢). فهو بهذا قد خالف البصريين من حيث إجازته النيابة قياساً ، وقد خالف الكوفيين من حيث قصره النيابة فيما تقاربت معانيه من الحروف .

موقف المهلي من قضية تناوب حروف الجر

هذا : وبعد عرض آراء النحويين في قضية التناوب بين حروف الجر يحسن بنا معرفة موقف المهلي منها ، فهل كان من أنصار المانعين أم المجيزين ؟ لقد كان واضحاً من مآخذه على الشراح أنه تبع مذهب المجيزين وهم الكوفيون ومن تبعهم ، إذ ذكر غير مرة أن حرف الجر جاء في بيت المتنبي بمعنى حرف جر آخر على سبيل النيابة^(٣). وسيتم – بإذن الله – تفصيل ذلك في ثنايا البحث .

ويبدو أن المذهب الكوفي أقرب للصواب والاعتدال للأسباب الآتية :

١ - كثرة الشواهد من القرآن وكلام العرب بدرجة يصعب الحكم عليها بأنها ضرورة أو شذوذ .

(١) انظر الاقتضاب ٢/٢٦٢-٢٦٩.

(٢) انظر رصف المباني ٢٢١-٢٢٣.

(٣) انظر المآخذ ١/١٣٣، ٢/٢٣٠، ٣/٧٨، ٥/١٠٣، ١١٦.

- ٢- أن في العدول عن القول بالإنابة إلى التأويل فيه تقديم المجاز على الحقيقة .
- ٣- أن من رفض الإنابة بين حروف الجر فرّ إلى الإنابة بين الأفعال ؛ معللاً هذا الأمر بأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف^(١)، مع أن كلا الأمرين داخل في حيز التضمنين .
- ٤- تخلي البصريين عن القول بالتضمنين عند تخريجهم للشواهد الدالة على نيابة بعض حروف الجر مثل (عن) ، إذ تكلفوا لها في المحال التي لا تظهر فيها المجاوزة معني يصلح للمجاوزة ، ولم يرتكبوا التضمنين ولا غيره مما ارتكبه في غيرها^(٢).
- ٥- لا يوجد سبب مقنع لرفض التناوب والتشدد في ذلك ، في الوقت الذي تدعو الحاجة إلى تعليل بعض الشواهد وفقاً له ؛ نظراً لصعوبة تأويلها على المجاز أو تضمنين الفعل معني فعل آخر ، أو استحالة ذلك أحياناً .
- ٦- أن الاعتراف بتناوب حروف الجر بعضها عن بعض يمثل نظرة واقعية للاستعمال اللغوي كما هو كائن عليه دون تعسف أو تأويل ، وهذا ما أدركه الذين اختاروا مذهب الكوفيين كابن هشام في المغني^(٣) ، والسيوطي في المجمع^(٤) . أما مذهب البصريين من القول بالتضمنين أو التأويل ففيه خروج على عفوية الاستعمال و بساطته إلى التعسف في التخريج^(٥).

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٠٧/١ ، والدر المصون ٣١٩/١ ، كما نص على ذلك ابن هشام في مغني اللبيب ٤٠٥/٢ .

(٢) انظر حاشية الصبان ٢٣١ / ٢ .

(٣) انظر ١٨٩ / ١ .

(٤) انظر ٤٦٣ / ٢ .

(٥) دلالات حروف الجر الوظيفية وتطبيقاتها في القرآن الكريم من أول البقرة إلى نهاية الأنعام لموسى العبيدان ٤٦ بتصرف .

(على) بمعنى (عن)

قال المتنبّي :

وَلَمَّا فَقَدْنَا مِثْلَهُ دَامَ كَشْفُنَا عَلَيْهِ فَدَامَ الْفَقْدُ وَانْكَشَفَ الْكَشْفُ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح أبي الفرج أحمد بن الحسين القاضي ، مطلعها :
لَجَنِّيَّةٌ أَمْ غَادَةٌ رُفِعَ السَّجْفُ ؟ لَوْ حَشِيَّةٌ ؟ لَا مَا لَوْ حَشِيَّةٌ شَنَفُ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

يُفَدُّونَهُ حَتَّى كَأَنَّ دِمَاءَهُمْ لِجَارِي هَوَاهُ فِي عُرُوقِهِمْ تَقْفُو
وُقُوفَيْنِ فِي وَقْفَيْنِ شُكْرٍ وَنَائِلٍ فَنَائِلُهُ وَقْفٌ وَشُكْرُهُمْ وَقْفٌ
والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " كشفنا عليه " ، إذ وقع خلاف حول
معنى (على) .

موقف النحاة من هذه المسألة

ذهب جماعة من النحويين إلى أن المعنى الأصلي لعلی هو الاستعلاء^(٢)، قال سيبويه :
" أما (على) فاستعلاء الشيء ، تقول : هذا على ظهر الجبل ، وهي على رأسه . ويكون
أن يَطْوِيَّ أيضاً مستعلياً كقولك : مرَّ الماءُ عليه ، وأمررت يدي عليه "^(٣)، كما أنكروا مجيئه
لغير الاستعلاء ، وأولوا ما ظاهره غير هذا المعنى على التضمين ، وهؤلاء هم البصريون^(٤) .

(١) البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ٧٨/٣ ، ٨٦/٥ .

(٢) انظر حروف المعاني والصفات ٦٩ ، معاني الحروف ١٢٢ ، الصاحي ١٥٩ ، الأزهية ١٩٣ ، الاقتضاب ٢٨٢/٢ -
٢٨٣ ، ٢٨٧ ، الفصل ٣٤٢ ، شرح التسهيل ١٦٢/٣ ، الجنى الداني ٤٧٦ ، مغني اللبيب ٢٣٧/١ ، شرح ابن عقيل
٢٥/٢ ، حاشية الخضري ٢٣١/١ .

(٣) الكتاب ٢٣٠/٤ . إلا أن سيبويه لم يذكرها في حروف الجر ، فنسبوا إليه أنه عدها اسماً ، قال ابن هشام :
...وخالف في ذلك جماعة ، فزعموا أنها لا تكون إلا اسماً ، ونسبوه لسيبويه " مغني اللبيب ٢٣٧/١ .

(٤) انظر الجنى الداني ٤٧٦ .

في حين أن الكوفيين وبعض البصريين ذكروا معاني أخرى لحرف الجر (على) غير الاستعلاء^(١) وهي : المصاحبة ، والمجازة ، والتعليل ، والظرفية ، وموافقة (من) ، وموافقة (الباء) ، وأن تكون زائدة للتعويض أو غيره ، وأن تكون للاستدراك والإضراب^(٢) .

والذي يهمننا في هذا المقام مجيء (على) بمعنى المجاوزة ، أي أنها قامت مقام (عن) ، وهذا ما عبر عنه ابن مالك في ألفيته بقوله :
وَقَدْ تَجِيءُ مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلَا^(٣)

ومن الشواهد التي وردت فيها (على) بهذا المعنى قول الأعشى الكبير :
وإنَّ بَشَرٌ يَوْمًا أَحَالَ بِوَجْهِهِ عَلَيْكَ فَحُلَّ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ دَانِيَا^(٤)
وقول دوسر بن غسان :
إذا امرؤ ولى عليَّ بـوده وأدبرَ لم يصدُرْ بإدباره وُدِّي^(٥)
وقول الشاعر :
في لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا^(٦)

(١) انظر حروف المعاني والصفات ٣٧ فقد ذكر أنها تأتي بمعنى (من) و(عند) ، معاني الحروف ١٢٢ ذكر أنها تأتي بمعنى الباء ، الأزهية ٢٧٥-٢٧٨ ذكر أنها تأتي بمعنى (في) و(عند) و(من) و(عن) و(الباء) ، شرح التسهيل ١٦٢/٣-١٦٥ ذكر المعاني السابقة ماعدا الاستدراك ، الجنى الداني ٤٧٦-٤٨٠ لم يذكر الاستدراك ، وزاد موافقة اللام ، مغني اللبيب ٢٣٧/١-٢٤٢ ، شرح ابن عقيل ٢٥/٢-٢٦ ذكر أنها تأتي بمعنى (في) و(عن) ، حاشية الصبان ٢٢٩/٢-٢٣٠ .
(٢) وافق هذا الرأي وأجراه الشيخ عبد الخالق عزيمة في " دراسات لأسلوب القرآن الكريم " مصرحاً بتناوبه الدلالة مع غيرها انظر القسم الأول منه ١٩٨/٢ وما بعدها .
(٣) متن ألفية ابن مالك ٧٢ .

(٤) البيت الطويل ، انظر شرح التسهيل ١٦٤/٣ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣٠٠/٣ .
(٥) البيت من الطويل ، انظر أدب الكاتب ٣٩٧ ، شرح التسهيل ١٦٤/٣ ، رصف المباني ٣٧٣ .
(٦) البيت من المنسرح ، نسب لعدي بن زيد في الكتاب ٣١٢/١ ، وورد البيت أيضاً في المقتضب ٤٠٢/٤ ، وشرح التسهيل ٢٨٩/٢ ، مغني اللبيب ٢٣٩/١ وقال معلقاً عليه : " أي عَنَّا ، وقد يقال : ضَمَّنَ يحكي معنى يَنُمُّ " .

ومن الأمثلة أيضاً قول بعض العرب : "رضيت عليه" ، وهي لغة بني كعب بن ربيعة^(١)، أي : رضيت عنه .

وقد ذكر ابن مالك أن (على) تأتي بمعنى المجاوزة عندما تقع بعد أفعال بعينها ، قال : " واستعمالها للمجاوزة كوقوعها بعد بَعُدَ وخفي وتعذر واستحال وحرّم وغضب وأشباهها . ولمشاركتها (عن) في المجاوزة تعاقبها في بعض المواضع نحو: رضي عنه ورضي عليه ، وأبطأ عنه وعليه ، وأحال عنه وعليه ، إذا عدل عنه ، وولّى بوّده عنه وعليه "^(٢).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

وإذا انتقلنا إلى بيت المتنبي فإننا نجد آراء الشراح قد تباينت فيه ، فهذا ابن جني يرى أن (عليه) جاءت في موضع (عنه) والمعنى : دام كشفنا عنه ، واستدل على هذا بقوله تعالى : ﴿ فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ ﴾^(٣) ، كما استشهد بقول القحيف :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا^(٤)
إلا أنه نسبته للنابعة^(٥) ، ولقد علل ابن جني استعمال (على) بمعنى (عن) ؛ أنه إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه ، كما أشار إلى رأي الكسائي في هذا البيت وهو أنه عدى (رضيت) بعلى حملاً على نقيضه (سخطت)^(٦).

أما ابن فورجة فقد أورد رأي ابن جني في البيت ، ثم ذكر احتمالاً آخر رأى أنه جائز وهو أن تكون الهاء في (عليه) راجعة إلى الممدوح وتكون (عليه) بمعنى له ، وفي نهاية كلامه عن هذا البيت عاد إلى الرأي الأول-رأي ابن جني- ولكنه فسره على تضمين الفعل

(١) انظر شرح الملحّة البدرية ١٩١/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٦٣/٣ .

(٣) سورة ق : من الآية ٢٢ .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٧٠ .

(٥) انظر الفسر المجلد الثاني ٤٤٣-٤٤٤ .

(٦) انظر الخصائص ٩٤/٢-٩٥ .

، فين أن (عليه) أولى من (عنه) ؛ لأن معنى كشفنا: غصنا عليه ، ونزلنا عليه ، وتسلقنا عليه^(١).

وقد خالفهما الواحدي ، إذ اتضح من كلامه حول البيت أنه يرى أن (على) أتت على معناها وهو الاستعلاء ؛ لأنه أعاد الضمير في (عليه) على حال الفقد ، قال في شرح البيت : " يقول : لما فقدنا نظيره ومن يكون مثلاً له دام كشفنا على حال الفقد... " ^(٢).

وقد عد التبريزي ما قام به المتنبي من وضع (عليه) موضع (عنه) في هذا البيت من باب الضرورة الشعرية ، وهذا يعني أن التبريزي يتبع مذهب البصريين . نقل المهلبى عنه في المآخذ قوله : " لولا أنه منظوم ، لكان الأشبه به في هذا الموضع أن يقال : (عنه) في موضع (عليه) " ^(٣).

موقف المهلبى من شرح البيت

رصد المهلبى موقفين من استعمال المتنبي لـ (على) في البيت ، هما :

١- إجراؤها مجرى (عن) حسب ما التمسه ابن جني ، وقرره التبريزي ، ورجحه المهلبى ، فيكون الضمير عائداً على (مثله) ؛ أي : نظير الممدوح . ويبدو أن هذا المعنى أوفق لسياق البيت ولمقصده ، حتى جعل التبريزي — وهو لا يرى تناوب الحروف — يميل إليه ويقرره على أن التناوب جاء ضرورة . إلا أن المهلبى لم يرتض بهذا الحكم من التبريزي ، فرد عليه بأن ورود (على) بمعنى (عن) جاء كثير في الشعر ، وهذا يخرج من الضرورة الشعرية ، قال : " و (عليه) هنا بمعنى (عنه) ولم يمنع النظم من ذلك ^(٤) ، وقد جاء في الشعر كثيراً " ^(٥).

واستشهد على ذلك بيت القحيف :

^(١) انظر الفتح على فتح أبي الفتح ١٧٦-١٧٧.

^(٢) شرح ديوان المتنبي له ١٦٩.

^(٣) ٧٨/٣ .

^(٤) بل النظم يمنع ؛ لأن بيت المتنبي من الطويل و "عليه" فعولن ولا يجوز أن يقال بدله "عنه" .

^(٥) ٧٨ /٣ .

إذا رضيت علي بنو قشير
لعمر الله أعجبنى رضاها
وبقول الراجز :

أرمي عليها وهي فرع أجمع^(١)

٢- إبقاؤها على معنى الاستعلاء — وهو معناها الأصلي — كما ظهر من تفسير الواحدي ،
وهنا يعود الضمير على حال الفقد ، أي : دام كشفنا على حال الفقد . إلا أن المهلي لم
يرتض هذا التأويل وعده خبطاً ، قال : " إنه قد خبط أيضاً في قوله : (عليه) أي : على
حال الفقد ، وجعل الضمير في (عليه) لشيء غير مذكور وهو حال الفقد ، وإنما الضمير
في (عليه) راجع إلى (مثله) ويكون (على) بمعنى (عن) " ^(٢).

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

ويتبين من مأخذ المهلي على التبريزي أنهما اتفقا على أن معنى بيت المتنبى يطلب
(عن) ، ولكنهما اختلفا في قضية الإنابة ، فالتبريزي يتبع مذهب المانعين ، فهو يرى بأن
لحرف الجر معنى واحداً ، وعندما ورد ما يوهم خلافه حكم عليه بالضرورة الشعرية . أما
المهلي فقد خطأً التبريزي لأنه يتبع مذهب المجيزين لتناوب حروف الجر بعضها عن بعض
مستدلاً بكثرة ورود ذلك في الشعر مما يخرجها عن الضرورة .

^(١) الرجز لحميد الأرقط ، وبعده : وهي ثلاث أذرع وأصبعُ

انظر الكتاب ٢٢٦/٤ ، أدب الكاتب ٣٩٦ ، الأزهية ٢٧٦ ، الاقتضاب ٣/٣٤١ ، لسان العرب مادة (ذرع) (فرع)
، أوضح المسالك ٢٥٧/٤ . الفرع : القوس تتخذ من عود كامل . لكن بعض النحويين خرجوه على التأويل ، قال ابن
السيد البطليوسي : " إنما جاز استعمال (على) هاهنا ؛ لأنه إذا رمى عنها ، فقد وضع السهم عليها للرمي "
الاقتضاب ٢/٢٧٠ ، وخرجه ابن عصفور على أن السهم يعلو القوس ولذا دخلت (على) كما تدخل (عن) لأن
السهم يجاوزها انظر شرح جمل الزجاجي ١/٥٢٠ .

^(٢) المأخذ ٨٦/٥ .

والذي يظهر لي أن (عليه) في بيت المتنبي استعملت بمعنى (عنه) نيابة ؛ وذلك لورود الفعل (كشف) معدى بـ (عن) في القرآن الكريم _ كما أشار إلى ذلك ابن جني _ فعلاوة على ما استشهد به ، فقد ورد الفعل (كشف) معدى بعن في القرآن الكريم في عشرة مواضع منها : قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَشَفَتْ عَنَّا الرَّجْزَ ﴾^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ غُصَّةَ رَبِّهِ ﴾^(٢) وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ غُصَّةَ رَبِّهِ ﴾^(٣) .

كما أن المجيزين للتناوب اشترطوا تقارب المعاني وهذا متحقق في بيت المتنبي ؛ لأن (على) و (عن) قد تقاربتا في المعاني ، فجاز تعاقبهما في بعض المواضع .

إضافة إلى كثرة الشواهد الشعرية التي نابت فيها (على) عن (عن) بصورة لا يمكن حملها على الضرورة .

(١) سورة الأعراف : من الآية ١٣٤ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية ١٣٥ .

(٣) سورة يونس : من الآية ١٢ . وانظر أيضاً : سورة يونس : آية ٩٨ ، النحل : آية ٥٤ ، الإسراء : آية ٥٦ ، النمل : آية ٤٤ ، الزخرف : آية ٥٠ ، الدخان : آية ١٢ ، القلم : آية ٤٢ .

(إلى) بمعنى (عند)

قال المتنبي :

لَهُ أَيَادٍ إِلَى سَالِفَةٍ أَعَدُّ مِنْهَا وَلَا أُعَدِّدُهَا^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في صباه ، يمدح محمد بن عبيد الله العلوي ، مطلعها :
أَهْلًا بَدَارِ سَبَاكَ أَغْيِدُهَا أَبْعَدَ مَا بَانَ عَنْكَ خُرْدُهَا
والبيت الذي قبل شاهد المسألة هو :

مُرْتَمِيَاتٍ بَنَّا إِلَى ابْنِ عُيَيْ سَدِ اللَّهِ غِيْطَانُهَا وَفَدَفْدُهَا
والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " أيادٍ إلى " ، إذ وقع خلاف حول معنى (إلى) .

موقف النحاة من هذه المسألة

(إلى) حرف جر ، معناه الأصلي انتهاء الغاية^(٢) ، حتى أن أكثر البصريين لم يذكروا إلا هذا المعنى ، وما ورد بخلاف هذا المعنى رُدَّ إليه بالتأويل^(٣) ، قال سيبويه : " وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية ، تقول : من كذا إلى كذا... فهذا أمر (إلى) وأصله وإن اتسعت"^(٤) .

^(١) هذا البيت من المنسرح . ورواية صدر البيت عند ابن جني : له أيادٍ إلى سابقة . انظر الفسر المجلد الأول ٨٥٨ ، وقال أبو العلاء في معجز أحمد : " روى سابقة وسابغة ، أي تامة " . وروايته عند الواحدي : له أيادٍ إلى سابقة ، ولكنه قال أثناء الشرح : " ويروي "سالفه" انظر شرحه . وقد تبع صاحب التبيان رواية ابن جني انظر ٣٠٤/١ .

^(٢) انظر الكتاب ٢٣١/٤ ، المقتضب ١٣٩/٤ ، أصول ابن السراج ٤١١/١ ، حروف المعاني والصفات ٦٩ ، معاني الحروف ١٥٨ ، الصاحي ١٣٦ ، المقتصد في شرح الإيضاح ٨٢٤/٢ ، المفصل ٣٣٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٤/٨ ، شرح التسهيل ١٤١/٣ ، اللباب ١٥١ ، الجني الداني ٣٨٥ ، مغني اللبيب ١٣٥/١ ، المطالع السعيدة ٣٩٣ ، شرح الأشموني ٢٢٣/٣ .

^(٣) انظر الجني الداني ٣٨٩ .

^(٤) الكتاب ٢٣١/٤ .

ومن شواهدهم قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ ^(٢) .

أما من أجاز خروج حروف الجر عن معانيها الأصلية إلى معاني أخرى على سبيل الإنابة ، فقد ذكر معاني كثيرة لحرف الجر (إلى) ، منها : موافقة (عند) ^(٣) .

ومن الشواهد التي وردت فيها (إلى) بمعنى (عند) قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ تَلَيْنُ جُلُودَهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) قيل : إلى بمعنى عند ^(٥) ، وقول النابغة الذبياني :
فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي
إِلَى النَّاسِ مَطْلَبٌ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ ^(٦)
إلى الناس أي : عند الناس أو في الناس ^(٧) . وقول حميد بن ثور :
ذَكَرْتُكَ لَمَّا أَتَلَعْتَ مِنْ كِنَاسِهَا
وَذَكَرْتُكَ سَبَّاتٍ إِلَيَّ عَجِيبُ ^(٨)
وقول النابغة الجعدي :
وَكَانَ إِلَيْهَا كَالَّذِي اصْطَادَ بِكَرْهَا
شِقَاقًا وَبُغْضًا أَوْ أَطَمَّ وَأَهْجَرَ ^(٩)

(١) سورة البقرة : من الآية ١٨٧ .

(٢) سورة الإسراء : من الآية ١ .

(٣) انظر أدب الكاتب ٤٠٢ ، حروف المعاني والصفات ٦٩-٧٠ ، معاني الحروف ١٥٩ ، الجني الداني ٣٨٩ ، مغني اللبيب ١٣٦/١ ، المطالع السعيدة ٣٩٤ ، حاشية الصبان ٢٢٠/٢ .

(٤) سورة الزمر : من الآية ٢٣ .

(٥) الجمل في النحو ٦٠٥/٣ .

(٦) البيت من الطويل . ديوانه ٢٨ ، أدب الكاتب ٣٩٥ ، الاقتضاب ٢٦٧/٢ ، ٣٤٠/٣ ، شرح التسهيل ١٤٣/٣ ، شرح الأشموني ٢٢٣/٣ ، همع الهوامع ٢٠/٢ . والقار : القطران .

(٧) انظر الاقتضاب ٢٦٧/٢ .

(٨) ديوانه ٥٦ ، أدب الكاتب ٤٠٣ ، أتلت : أخرجت الظبية رأسها ، الكناس : مستتر الظي في الشجر ، سبات : الأوقات واحدها سبة . والمعنى : ذكرك في كل الأوقات معجب عندي .

(٩) ديوانه ٤٣ ، أدب الكاتب ٤٠٣ ، حروف المعاني والصفات ٧٠ ، الاقتضاب ٢٧٩/٢ ، ٣٥٩/٣ . وقوله : كان إليها ، أي : كان الثور عند البقرة في البغض كالذئب الذي أكل ولدها ، أطم : أزيد بغضاً ، أهجراً : أقبح وأفحش .

وقول الشاعر:

لعمرك إنَّ المسَّ من أمِّ جابرٍ إليَّ وإنْ باشرتْها لَبَغِضُ^(١)

وقال أبو كبير الهذلي :

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ^(٢)

وقال الراعي :

ثَقَالَ إِذَا رَادَ النَّسَاءُ خَرِيدَةً صَنَاعُ فَقَدْ سَادَتْ إِلَيَّ الْعَوَانِيَا^(٣)

فمعنى (إليَّ) عندي^(٤).

وهذه الشواهد التي استشهد بها على مجيء (إلى) بمعنى (عند) متأولة عند جمهور البصريين^(٥).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

أنكر الواحدي أن يقال : " له أيادٍ إليَّ " ، مما جعله يعلل مجيء (إلى) في بيت المتنبي بأنها متعلقة بمعنى الأيادي لا بلفظها ؛ لأن معنى الأيادي الإحسان ، والذي دعاه إلى هذا صحة قول من قال : " له إحسان إليَّ " . قال الواحدي : " يقول : له إحسان عليّ ونعم سابقة متقدّمة ماضية ، ويروى سالفَةً ، و (إلى) من صلة معنى الأيادي لا من صلة لفظها ؛ لأنه يقال " لك عندي يدٌ " ولا يقال " لك إليَّ يدٌ " ولكن لما كان معنى الأيادي الإحسان وصلها بإلى ، ويجوز أن يكون من صلة السبق أو السلوف قدّم عليه " ^(٦).

(١) هذا البيت غير منسوب انظر أدب الكاتب ٤٠٤ ، معاني الحروف ١٥٩ ، الاقتضاب ٢/٢٨٠ ، ٣/٣٦٠.

(٢) البيت من الكامل ، انظر شرح أشعار الهذليين ٣/١٠٦٩ ، أدب الكاتب ٤٠٢ ، حروف المعاني ٦٩ ، الاقتضاب ٣/٣٥٧ ، الجني الداني ٣٨٩ ، مغني اللبيب ١/١٣٦ ، المطالع السعيدة ٣٩٤ ، حاشية الصبان ٢/٢٢٠ ، الرحيق : من أسماء الخمر ، السلسل : السهل الدخول في الخلق .

(٣) ديوانه ١١١ ، أدب الكاتب ٤٠٣ ، الاقتضاب ٢/٢٧٩ ، ٣٥٨ . الثَقَالُ : المرأة الثقيلة عن الحركة والتصرف ، راد النساء : أكثرن من الذهاب والمجيء والتصرف ، الصَّنَاعُ : الصانعة الحاذقة بالأعمال ، الغواني : النساء اللاتي غنين بجمالهن عن الزينة .

(٤) الاقتضاب ٣/٣٥٨ .

(٥) انظر الجني الداني ٣٨٩ .

(٦) شرح ديوان المتنبي له ١١ ، وانظر المآخذ ٨/٥ .

وممن تبع الواحدي في رأيه صاحب التبيان ، إذ أورد كلاماً قريباً مما قاله فقال بعده : " والعرب تصل الفعل بالمعنى لا باللفظ . قال الله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ ^(١) أي يخرجون عن أمره ، وقال تعالى في قصة يوسف : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾ ^(٢) . والمعنى لطف بي " ^(٣) .

ثم ذكر احتمالاً آخر يرى جوازه ، وهو أن تكون (إلى) متعلقة بسابقة أو سالفه - على حسب رواية البيت - . ثم وضع معنى البيت بقوله : " المعنى : يقول : له عندي نعم كثيرة ، أنا بعض نعمه " ^(٤) .

موقف المهلي من شراح البيت

وكان البيتان الأخيران - بيت أبي كبير وبيت الراعي - شاهدي المهلي على مجيء (إلى) بمعنى (عند) كثيراً ، راداً بهما على الواحدي الذي أنكر أن يقال : " له أيادٍ إلي " . قال المهلي في مأخذه على الواحدي : " وأقول : يريد بمعنى الأيادي الإحسان ؛ لأنه يقال : له إحسان إلي ، ولا يقال : له أيادٍ إلي ، فيقال له : (إلي) هنا بمعنى عند ، وقد استعمل ذلك كثيراً... " ^(٥) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

وكما هو واضح من مأخذ المهلي على الواحدي ، فقد خطأه فيما ذهب إليه من منعه مقولة " له أيادٍ إلي " عن طريق إيراد شواهد من الشعر وردت فيها (إلى) بمعنى (عند) دون أن يؤثر هذا الخلاف على معنى بيت المتنبي ، إذ كان هذا البيت من قصيدة قالها المتنبي

(١) سورة النور : من الآية ٦٣ .

(٢) سورة يوسف : من الآية ١٠٠ .

(٣) ٣٠٤/١ .

(٤) انظر المرجع السابق .

(٥) ٩-٨/٥ .

في صباه يمدح محمد بن عُبَيْد الله العَلَوِيّ ، ذاكراً في هذا البيت أن للممدوح عنده نعماً كثيرة وأفضالاً عديدة هو أحدها .

ولعل الصواب في هذه المسألة صحة مجيء (إلى) بمعنى (عند) ، أو ما يعبر عنه بموافقة عند ؛ لورود شواهد كثيرة على ذلك يصعب حملها كلها على التأويل ، ولأن العلماء القدماء أكدوا على أن (إلى) و (عند) تتقارب معانيهما إلى حد يمكن معه سد إحداهما مسد الأخرى . قال ابن السيد البطليوسي : " (إلى) و (عند) في هذا الموضع تتقارب معانيهما فلذلك تسد كل واحدة منهما مسد الأخرى . ألا ترى أنه إذا قال : هو أشهى عندي من العسل ، فمعناه أنه أحب إليه منه ، و (إلى) في هذا الموضع أشد تمكناً من (عند) " ^(١) .

^(١) الاقتضاب ٢/ ٢٧٩ .

لغة أكلوني البراغيث

قال المتنبي :

العارفين بها كما عرفتُهم والراكبين جدودهم أماتها^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح أحمد بن عمران ، مطلعها قوله :
سِرْبٌ مَحَاسِنُهُ حُرِمَتْ ذَوَاتُهَا دَانِي الصِّفَاتِ بَعِيدُ مَوْصُوفَاتِهَا
والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :
أَقْبَلْتُهَا غُرَرَ الْجِيَادِ كَأَنَّمَا أَيْدِي بَنِي عِمْرَانَ فِي جَبَاهِهَا
الثابتين فُروسَةً كَجُلُودِهَا فِي ظَهْرِهَا وَالطَّعْنُ فِي لَبَّاتِهَا

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " الراكبين جدودهم " ، إذ وقع خلاف حول حكم جمع اسم الفاعل الرافع فاعلاً ظاهراً .

موقف النحاة من هذه المسألة

إنَّ المشهور في الاستعمال العربي إفراد الفعل وما يجري مجراه عند إسناده إلى فاعله الظاهر مثنى كان أو مجموعاً^(٢) ، فيقال في الفعل : قام الزيدان ، وقام الزيدون ، وقامت النساء . ويقال فيما جرى مجراه : أقائمُ الزيدان ؟ أقائمُ الزيدون ؟ أقامة النساء ؟ .

(١) البيت من الكامل ، وهو في المآخذ ٦٧/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣٧/٢ ، ٤١ ، الأصول ١٧٢/١ ، النكت ٢٢٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٨/١ ، شرح التسهيل ١١٦/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٣٦/٣ ، التذيل والتكميل ٢٠٢/٦ ، توضيح المقاصد ٢٤٠/١ ، أوضح المسالك ٨٨/٢ ، شرح ابن عقيل ٤٢٥/١ ، التصريح ٢٨٢/٢ ، همع الموامع ٥٧٨/١ ، حاشية الصبان ٤٣/٢ .

قال سيبويه : " وحيث قلت : ذهب قومك لم يكن في ذهب إضمار . وكذلك قالت جاريتاك وجاءت نساؤك . إلا أنه أدخلوا التاء ليفصلوا بين التأنيث والتذكير ، وحذفوا الألف والنون لما بدعوا بالفعل في تثنية المؤنث وجمعه ، كما حذفوا ذلك في التذكير " ^(١) ، وقال أيضاً : " وقال الخليل - رحمه الله تعالى - : فعلى هذا المثال تجري هذه الصفات ، وكذلك شابٌ وشَيْخٌ وكهْلٌ ، إذا أردت شابين وشيخين وكهلين . تقول : مررتُ برجل كهلٍ أصحابه ، ومررت برجل شابٍّ أبواه " ^(٢) . وقال الأعلام : " اعلم أن الصفات إذا جرت مجرى الأفعال في رفع ما بعدها ، فحكمها أن لا تثني ولا تجمع كما لا يثنى الفعل ولا يجمع إذا تقدم " ^(٣) .

وهناك من القبائل العربية من يلحق بالفعل علامة التثنية أو الجمع عند إسناده إلى فاعله الظاهر المثنى أو المجموع ^(٤) ، فيقولون : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقمن النساء . ويفعلون ذلك فيما جرى مجرى الفعل ، فيثنونه ويجمعونه ^(٥) ، يقولون : قام رجل قاعدان غلاماه ، وقام رجل قاعدون غلماناه .

ويسمي النحويون هذه اللغة " لغة أكلوني البراغيث " ^(٦) ، ويسمونها ابن مالك بلغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) ^(٧) .

^(١) الكتاب ٣٧/٢ .

^(٢) المرجع السابق ٤١/٢ .

^(٣) النكت ٢٢٤ .

^(٤) انظر الكتاب ٤٠-٤١ ، الأصول ١٧٢/١ ، النكت ٢٢٥ ، شرح جهل الزجاجي لابن عصفور ١٦٨/١ ، شرح التسهيل ١١٦/٢ ، التذييل والتكميل ٢٠٢/٦ ، شرح ابن عقيل ٤٢٥/١ .

^(٥) انظر الكتاب ٤١/٢ ، النكت ٢٢٥ ، شرح جهل الزجاجي لابن خروف ٦٦٨/٢ ، شرح عمدة الحفاظ ٥٤٠-٥٤١ ، شرح الرضي على الكافية ٣٦/٣ ، التذييل والتكميل ٢٠٦/٦ ، همع الهوامع ٣٦٠/١ .

^(٦) انظر الكتاب ٤١/٢ ، الأصول ١٧٢/١ ، أمالي ابن الشجري ٢٠٠/١ ، التوطئة ١٦٤ ، شرح التسهيل ١١٦/٢ ، التذييل والتكميل ٢٠٣/٦ ، الجني الداني ١٧٠ ، شرح ابن عقيل ٤٢٩/١ ، همع الهوامع ٥٧٨/١ .

^(٧) انظر شرح التسهيل ١١٦/٢ ، شرح ابن عقيل ٤٢٩/١ .

وقد نسبت هذه اللغة إلى قبائل عديدة ، فنسبت إلى طيّء ^(١) ، وأزد شَنْوَة ^(٢) ،
وبني الحارث بن كعب ^(٣) ، لكن أبا عبيدة نسبها إلى رجل معين ، قال : " العرب تجوز في
كلامهم مثل هذا أن يقولوا : أكلوني البراغيثُ ، قال أبو عبيدة : سمعتها من أبي عمرو
الهذلي في منطقته " ^(٤).

والمحدثون بهذه اللغة يجعلون ما اتصل بالفعل علامات للتثنية أو الجمع وليست
ضمائر ، فهي عندهم أحرف ، ويجعلون الاسم بعد الفعل مرفوعاً به على الفاعلية ^(٥) . ومن
الشواهد عليها قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ ^(٦) ، حيث اتصل بالفعل
﴿ عَمُوا ﴾ و ﴿ صَمُوا ﴾ الواو ، مع أن الفاعل ﴿ كَثِيرٌ ﴾ ظاهر ^(٧) . وقوله تعالى :
﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ^(٨) ، فقد اتصل بالفعل ﴿ أَسْرُوا ﴾ الواو ، مع أنه رفع
فاعلاً ظاهراً ﴿ الَّذِينَ ﴾ ^(٩) .

ومن الأحاديث الشريفة قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : (أَوْ مُخْرِجِيَّ
هُمْ) ^(١٠) ، حيث جمع اسم الفاعل (مخرجي) ، مع أن فاعله (هم) ظاهر .

(١) انظر التذييل والتكميل ٢٠٣/٦ ، الجني الداني ١٧١ ، مغني اللبيب ٥٨٥/١ ، التصريح ٢٨٢/٢ ، همع الهوامع
٥٧٩/١ .

(٢) انظر المراجع السابقة.

(٣) انظر مغني اللبيب ٥٨٥/١ ، شرح ابن عقيل ٤٢٥/١ .

(٤) مجاز القرآن ١٠١/١ .

(٥) انظر أمالي ابن الشجري ٢٠٠/١ ، أوضح المسالك ٩٤/٢ .

(٦) سورة المائدة : من الآية ٧١ .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٩/١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٥/٢ ، الدر المصون ٥٨١/٢ .

(٨) سورة الأنبياء : من الآية ٣ .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٣٨٤/٣ ، الدر المصون ٧١/٥ .

(١٠) هذا جزء من حديث طويل عن عائشة - رضي الله عنها - وذلك لما قال ورقة بن نوفل للرسول : " ليتني أكون
حيّاً إذ يخرجك قومك " . رواه البخاري في صحيحه في كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم برقم ٣ (٤/١) ، ومسلم في صحيحه في كتاب الإيمان باب بدء الوحي إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم برقم ١٦٠ (١٤١/١) . الأصل : أو مخرجوي هم ، حيث حذفت النون للإضافة ، =

ومن الأحاديث الشريفة أيضاً قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر ثم ...)^(١) ، حيث اتصل بالفعل (يتعاقبون) الواو مع أنه قد رفع فاعلاً ظاهراً (ملائكة) .

ومن الشواهد الشعرية قول الفرزدق :

ولكن دِيافِي أبوه وأُمُّه بحورانَ يعصِرْنَ السِّلِيْطَ أَقاربُه^(٢)

فقد اتصل الفعل (يعصرن) بنون النسوة ، مع أن الفاعل (أقاربه) ظاهر .

ومنها قول الشاعر:

يَلومُونَنِي في اشْتِراءِ النَّحِيْـ لِ أَهْلِي فكلُّهُم يَعْذِلُ^(٣)

حيث اتصل الفعل (يلوموني) بواو الجماعة ، مع أن الفاعل (أهلي) ظاهر ، ومنها أيضاً قول عمرو بن ملقط الطائي :

=فاجتمعت واو ساكنة وياء فأبدلت الواو ياء ، وأدغمت في الياء ، وأبدلت الضمة التي كانت على الواو كسرة ، تكميلاً للتخفيف ، انظر الحديث النبوي في النحو العربي للدكتور محمود فجال ١٦٨ . جاء في حاشية الصبان : "والمناسب أن يكون (هم) مبتدأ مؤخراً و(مخرجي) خبراً مقدماً ، فيكون على اللغة الفصحى التي هي لغته صلى الله عليه وسلم " ٤٤/٢ .

^(١) رواه البخاري في صحيحه في كتاب مواقيت الصلاة باب فضل صلاة العصر برقم ٥٣٠ (٢٠٣/١) ، ومسلم في

صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاتي الصبح والعصر برقم ٦٣٢ (٤٣٩/١) .

^(٢) البيت من الطويل. ديوانه ٤٦/١ ، وانظر الكتاب ٤٠/٢ ، الخصائص ٥٣٧/١ ، النكت ٢٢٥ ، أمالي ابن الشجري ٢٠١/١ ، شرح جمل الزجاجة لابن خروف ٢٨٣/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٣ ، همع الهوامع ٥٧٨/١ ، خزنة الأدب ٢٣٠/٥ .

^(٣) البيت من المتقارب. وهو منسوب لأحيحة بن الجلاح الأوسي ديوانه ٧١ ، كما نسب إلى أمية بن أبي الصلت شرح ديوانه ٦١ ، انظر معاني القرآن للفراء ٢٣٠/١ ، سر صناعة الإعراب ٦٢٩/٢ ، أمالي ابن الشجري ٢٠١/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٣ ، التوطئة ١٦٤ ، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ١٦٨/١ ، التذيل والتكميل ٢٠٤/٦ ، مغني اللبيب ٥٨٥/١ ، شرح ابن عقيل ٤٢٧/١ ، التصريح ٢٨٥/٢ ، همع الهوامع ٥٧٨/١ .

أَفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ^(١)

فقد اتصل الفعل (أفيتا) بألف الاثنين ، مع أن نائب الفاعل (عيناك) ظاهر^(٢).

ولقد وقف النحويون تجاه هذه اللغة وما ورد عليها من شواهد ثلاثة مواقف :

الموقف الأول: الإقرار بوجود هذه اللغة وإثباتها ، مع الحكم عليها بالقلّة^(٣)، أو بالضعف^(٤)،

وعدم جواز القياس عليها ، وأن استخدام اللغة المشهورة – وهي لغة الأفراد – أولى .

ومن أصحاب هذا الموقف : سيويه^(٥) ، والأعلم^(٦) ، وابن خروف^(٧) ، وابن

عصفور^(٨) ، والرضي^(٩) ، وابن أبي الربيع^(١٠) ، وأبو حيان^(١١) ، والمرادي^(١٢) ، وابن

هشام^(١٣) ، وابن عقيل^(١٤) .

(١) البيت من السريع ، انظر أمالي ابن الشجري ٢٠١/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٣ ، التوطئة ١٦٤ ، شرح
جمل الزجاني لابن عصفور ١٦٧/١ .

(٢) وهناك الكثير من الشواهد على هذه اللغة انظر بحث " لغة أكلوني البراغيث " المنشور في مجلة جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية ، العدد السابع والعشرين ، رجب ١٤٢٠هـ ، صفحة ٩٧ وما بعدها .

(٣) انظر الكتاب ٤٠/٢ ، النكت ٢٢٥ ، شرح ابن عقيل ٤٢٩/١ .

(٤) انظر شرح جمل الزجاني لابن عصفور ١٦٨/١ ، شرح الرضي على الكافية ٣٦/٣ ، الجني الداني ١٧١ ، الدر
المصون ٥٨١/٢ .

(٥) انظر الكتاب ٤٠/٢ ، ٤١ .

(٦) انظر النكت ٢٢٥ .

(٧) انظر شرح جمل الزجاني له ٢٨٣/١ .

(٨) انظر شرح جمل الزجاني له ١٦٨/١ .

(٩) انظر شرحه على الكافية ٣٦/٣ .

(١٠) انظر الكافي في الإفصاح ٥٨٣/٢ .

(١١) انظر التذيل والتكميل ٢٧١/٣ ، ٢٠٣/٦ .

(١٢) انظر الجني الداني ١٧٠ .

(١٣) انظر أوضح المسالك ٩٤/٢ ، مغني اللبيب ٥٨٥/١ .

(١٤) انظر شرحه على الألفية ٤٢٩/١ .

قال سيبويه : " واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في " قالت فلانة " ، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجميع علامة كما جعلوا للمؤنث ، وهي قليلة " ^(١).

واستدل هؤلاء على أن الفعل وما هو بمنزلته لا يثنى ولا يجمع بأنه لو قيل كذلك لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله خبر مقدم ، فدفعا لهذا الإيهام التزموا أفراد الفعل وما هو بمنزلته ^(٢).

وفرق الرضي بين الفعل وما هو بمنزلته في ذلك ، قال : " ولكن ضَعَف : قاعدون غلمانه أقل من ضَعَف : يقعدون غلمانه ؛ لأن الألف والواو في الفعل فاعل في الأغلب الأكثر ، وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء ، بخلاف الألف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فإنهما حرفان وُضِعَا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في أول الكتاب ، ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر ، نحو : رأيت قاعدَيْن وقاعدَيْن ، بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له ، نحو : الزيدان والزيدون " ^(٣).

وقد وجهوا الشواهد الواردة على هذه اللغة بأمرين ^(٤) :

الأول : أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخراً ، والفعل المتقدم و ما اتصل به اسماً في موضع رفع به ، والجملة في محل رفع خبر عن الاسم المتأخر .

الثاني : أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به ، وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الضمائر . قال المرادي بعدهما : " وهذان تأويلان صحيحان لما سُمع من ذلك من غير أصحاب هذه اللغة . وأما من يحمل جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح ؛ لأن المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة قوم مخصوصين من العرب " ^(٥).

^(١) الكتاب ٤٠/٢ .

^(٢) انظر الأصول ١٧٣/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٣ ، التصريح ٢٨٢/٢ .

^(٣) شرحه على الكافية ٣٦/٣ .

^(٤) انظر الأمالي لابن الشجري ٢٠٣/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٨/١ ، شرح التسهيل ١١٧/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٣٧/٣ ، التذيل والتكميل ٢٠٣/٦ ، الجنى الداني ١٧١ ، مغني اللبيب ٥٨٥/١ ، شرح ابن عقيل ٤٢٥/١ ، همع الهوامع ٥٧٩/١ .

^(٥) الجنى الداني ١٧١ .

كما ذكروا أنه لا ينبغي أن تُحمل الآيتان السابقتان على هذه اللغة لكونها ضعيفة ،
والقرآن الكريم لا يحمل إلا على الأوجه الفصيحة ^(١) ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ^(٢) .

لذلك وجهوا قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ ^(٣) بما يلي :

١ - أن (الواو) ضمير ، وهو مرفوع على الفاعلية ، و ﴿ كَثِيرٌ ﴾ بدل منه ^(٤) .

٢ - أن ﴿ كَثِيرٌ ﴾ مبتدأ مؤخر ، والفعل قبله خبر مقدم ^(٥) .

٣ - أن ﴿ كَثِيرٌ ﴾ خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هم ^(٦) .

كما وجهوا قول الله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ^(٧) بأوجه عديدة
أوصلها ابن هشام إلى أحد عشر وجهاً ^(٨) ، منها :

١ - أن (الواو) ضمير ، وهو مرفوع على الفاعلية ، و ﴿ الَّذِينَ ﴾ بدل منه ^(٩) .

٢ - أن ﴿ الَّذِينَ ﴾ مبتدأ مؤخر ، خبره ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى ﴾ ^(١٠) .

^(١) انظر البحر المحيط ٥٤٣/٣ ، الجني الداني ١٧١ .

^(٢) انظر الكتاب ٤١/٢ .

^(٣) سورة المائدة : من الآية ٧١ .

^(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٩/١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٥/٢ ، الكشاف ٣٠٣ ، الأمالي لابن
الشجري ٢٠٢/١ ، كشف المشكلات ٣٦٧/١ ، البحر المحيط ٥٤٣/٣ ، الدر المصون ٥٨١/٢ ، مغني اللبيب
٥٨٦/١ .

^(٥) انظر البحر المحيط ٥٤٣/٣ ، الدر المصون ٥٨١/٢ ، مغني اللبيب ٥٨٦/١ .

^(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٢٣٠/١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٥/٢ ، الكشاف ٣٠٣ ، أمالي ابن الشجري
٢٠٢/١ ، البحر المحيط ٥٤٣/٣ ، الدر المصون ٥٨١/٢ .

^(٧) سورة الأنبياء : من الآية ٣ .

^(٨) انظر مغني اللبيب ٥٨٦/١ .

^(٩) انظر الكتاب ٤١/٢ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٨٣/٢ ، الكشاف ٦٧٢ ، الأمالي لابن الشجري ٢٠٢/١ ،
كشف المشكلات ٨٥٨/٢ ، البحر المحيط ٢٧٥/٦ ، الدر المصون ٧١/٥ ، مغني اللبيب ٥٨٦/١ .

^(١٠) انظر الكشاف ٦٧٢ ، البحر المحيط ٢٧٦/٦ ، الدر المصون ٧١/٥ ، مغني اللبيب ٥٨٦/١ .

- ٣- أن ﴿الَّذِينَ﴾ خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هم ^(١).
- ٤- أن ﴿الَّذِينَ﴾ فاعل لفعل محذوف ، تقديره : يقول ^(٢).
- ٥- أن ﴿الَّذِينَ﴾ في محل نصب على الذم ، والتقدير : أذم الذين ^(٣).
- ٦- أن ﴿الَّذِينَ﴾ في محل جر صفة ﴿لِلنَّاسِ﴾ في الآية الأولى : ﴿أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ ^(٤) ^(٥).
- ٧- أن ﴿الَّذِينَ﴾ في محل جر على البدلية من ﴿لِلنَّاسِ﴾ ^(٦).
- الموقف الثاني :** الاعتراف بهذه اللغة ، والإقرار بصحتها ، وبورود شواهد كثيرة عليها شعراً ونثراً ، ومن ثم الحكم بجواز القياس عليها .
- ومن أصحاب هذا الموقف : الفراء ^(٧)، الزجاج ^(٨)، ابن السراج ^(٩)، ابن جني ^(١٠) ، السهيلي ^(١١) ، ابن يعيش ^(١٢) ، وابن مالك ^(١٣) .

^(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٨٤ ، الأمالي لابن الشجري ١/٢٠٢ ، البحر المحيط ٦/٢٧٦ ، الدر المصون ٥/٧١ ، مغني اللبيب ١/٥٨٦ .

^(٢) انظر الأمالي لابن الشجري ١/٢٠٢ ، البحر المحيط ٦/٢٧٦ ، الدر المصون ٥/٧١ ، مغني اللبيب ١/٥٨٦ .

^(٣) انظر المراجع السابقة .

^(٤) سورة الأنبياء : من الآية ١ .

^(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١/٢٣٠ ، ٢/١٧٠ ، البحر المحيط ٦/٢٧٦ ، الدر المصون ٥/٧٢ ، مغني اللبيب ١/٥٨٦ .

^(٦) انظر البحر المحيط ٦/٢٧٦ ، الدر المصون ٥/٧١ .

^(٧) انظر معاني القرآن له ١/٢٢٩-٢٣٠ وهذا ما يظهر من تخريجه الآيتين على هذه اللغة وعلى أوجه أخر .

^(٨) انظر معاني القرآن وإعرابه له ٢/١٩٥ . وهذا ما يظهر من تخريجه الآيتين على هذه اللغة ، قال : " وجائز أن يكون جُمع الفعل مقدماً كما حكى أهل اللغة : أكلوني البراغيث " .

^(٩) الأصول ١/١٧٢ ، ففي كلامه ما يوحى بجواز القياس عليها ، قال : " ويجوز : قاموا الزيدون ، ويقومون الزيدون على لغة من قال : أكلوني البراغيث " .

^(١٠) انظر سر صناعة الإعراب ٢/٦٢٩ .

^(١١) انظر نتائج الفكر ١٦٦ .

^(١٢) انظر شرح المفصل له ٣/٨٧ .

^(١٣) انظر شرح التسهيل ٢/١١٦-١١٧ .

وقد استدلووا على صحة هذه اللغة بكثرة شواهدنا النثرية والشعرية ، بل إنها واردة في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة ، قال السهيلي : " ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودها " ^(١) ، وقال ابن يعيش : " إنها لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلام العرب وأشعارهم " ^(٢) .

كما استدلووا على صحتها بأنها لغة مسموعة من قبائل عربية معروفة فيجب قبولها منهم ، قال ابن مالك : " وأما أن يحمل جميع ما ورد من ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضمائر فغير صحيح ؛ لأن أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين فوجب تصديقهم في ذلك كما تصدقهم في غيره " ^(٣) .

الموقف الثالث : وهذا الموقف هو الأكثر تشدداً ، حيث رفض هذه اللغة ، وحكم عليها بالشذوذ ، وبذلك أيضاً حكم على ما ورد عليها من شواهد .

وهذا موقف أبي سعيد السيرافي ^(٤) ، وأبي علي الشلوبيني ^(٥) .

قال أبو سعيد السيرافي : " اعلم أن الفعل لا يثنى ولا يجمع ؛ لأن المثنى والمجموع هو الذي يدخل في نوع يشاركه فيه غيره ، فيشمل النوع على آحاد منكورين ، فتضم بالثنائية واحداً من النوع إلى آخر منه ، وتضم بالجمع واحداً من النوع إلى أكثر منه ، كقولك : رجل ورجلان ورجال ، وفرس وفرسان وأفراس ، وليس الفعل كذلك ؛ لأن اللفظ الواحد من الفعل يعبر به عما قل منه أو أكثر ، وما كان لواحد أو جماعة ، كقولك : أكل زيد ، وضرب زيد عمراً ... ولو كان الفعل مثنى في قولك : الزيدان قاما ، ومجموعاً في قولك : الزيدون قاموا ؛ لأن فعل كل واحد منهما غير فعل الآخر ، لجاز أن يقال : زيد قاما ، وزيد قاموا ، إذا كان قد قام مرتين أو مراراً ، فإذا صح أن الفعل لا يثنى صح أن الألف التي تلحقه في الثنائية ، والواو التي تلحقه في الجمع لغير ثنائية الفعل وجمعه " ^(٦) .

^(١) نتائج الفكر ١٦٦ .

^(٢) شرح المفصل له ٨٧/٣ .

^(٣) شرح التسهيل ١١٧/٢ .

^(٤) انظر شرحه للكتاب ٨/٢ .

^(٥) انظر التوطئة ١٦٤ .

^(٦) شرحه للكتاب ٨/٢ .

ووضح أبو علي الشلوبي - بعد أن حكم على بعض الشواهد الشعرية بالشذوذ - أسباب شذوذها بما يلي :

- ١ - أن فيها خروج الضمائر عن أصلها من الاسمية إلى الحرفية .
- ٢ - أن فيها إضماراً قبل الذكر في غير موضعه ، وذلك إذا جعل المرفوع بدلاً .
- ٣ - أن فيها عدم جريان التثنية والجمع على طريقة الأفراد ، وذلك إذا جعل المرفوع مبتدأ^(١) .

والراجع في هذه المسألة هو الموقف الأول ، بقبول هذه اللغة ؛ لأنها نقلت عن العرب الفصحاء ، فلا سبيل إلى إنكارها ، وقبول شواهدا من أصحابها باعتبار أن الضمائر المتصلة بالفعل علامات للتثنية وللجمع ، والاسم بعدها هو الفاعل ، ولكن لا يقاس عليها ؛ لهذا تؤول الشواهد الواردة من غير أصحابها بما أوله النحاة^(٢) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

انقسم شراح بيت المتنبي في الحكم على قوله : " الراكبين جدودهم " قسمين :

القسم الأول : ذهب إلى أن جمع اسم الفاعل الذي يرفع فاعلاً ظاهراً جائز على لغة من قال : " أكلوني البراغيث " ، وإن كان الأولى أن يوحد فيقول : الراكب جدودهم .

ومن ذهب إلى ذلك ابن جني ، وتبعه الواحدي . قال ابن جني : " كان الوجه أن يقول : والراكب جدودهم أماتها ؛ لأنه في معنى : الذين ركبت جدودهم أماتها ، كما تقول : مررت بالقوم القائم أخوهم ؛ أي : الذي قام أخوهم ، فقلت : القائم ؛ لأنك تقول : الذي قام ، وتقول : مررت بالقوم القائمين ؛ لأنك تقول : مررت بالقوم الذين قاموا ، فإذا أخليت الفعل من علامة التثنية والجمع وحّدت اسم الفاعل ، فإذا جئت بعلامة التأنيث والتثنية والجمع ثنيت اسم الفاعل وجمعته ، إلا أن هذا الذي قاله جاني على قول من قال : ذهبوا إخوانك ، وقاما أخواك ، فجاء بعلامة التثنية والجمع قبلهما .

(١) انظر التوطئة ١٦٤ .

(٢) انظر شرح التسهيل ١١٧/٢ ، الجني الداني ١٧١ .

وحكى سيبويه : أكلوني البراغيثُ ، وله نظائر كثيرة في كلام العرب ، وكأنه قال :
الذين ركبوا جدودهم أماتهم ... " (١).

وقال الواحدي : " كان الوجه أن يقول : والراكب جدودهم ؛ لأنه في معنى :
الذين ركب جدودهم ... " (٢).

القسم الثاني : ذهب إلى أن جمع اسم الفاعل (الراكبين) مع كونه رافعاً لفاعل ظاهر
(جدودهم) خاص بالضرورة الشعرية ، وأن الواجب أن يقال : والراكب جدودهم .
وهذا ما ذهب إليه ابن وكيع ، وأبو العلاء المعري ، وأبو المرشد المعري ، والعكبري .
قال ابن وكيع : " كان ينبغي أن يقول : (الراكب جدودهم أماتهم) ؛ لأنه في
معنى : الذين ركب جدودهم أماتهم ، كما تقول : مررت بالقوم الخارج أخوهم ؛ أي :
الذي خرج أخوهم ؛ ويقال : مررت بالقوم الخارجين ، كأنك تقول : الذي خرجوا ...
وله وجه ضعيف على لغة من قال : أكلوني البراغيث ، حكى ذلك سيبويه ، فكأنه قال :
الذين ركبوا جدودهم أماتهم ، ونحن نظن به القصد لذلك لضرورة الشعر وإقامة الوزن ، أو
عن غلط فتطلب له حيلة لم يردها ... " (٣).

وقال أبو العلاء المعري : " لو أن هذا الكلام منشور ، لكان الواجب أن يقال :
والراكب جدودهم ، على التوحيد ؛ لأن اسم الفاعل إذا تقدم جرى مجرى الفعل ، فيقال :
مررت بالراكب الخيل جدوده و جدودهم ، لأن الألف واللام تنوب عن الذي والذين
والذين ، وكذلك عن التي وتثنيتهما وجمعها فإذا جمعت أو ثنيت فهو على قول من قال : قمنَ
النساء ، وأكلوني البراغيثُ ، وقامتا أختاك " (٤). وتابعه أبو المرشد المعري ناقلاً كلامه (٥).

(١) الفسر المجلد الأول ٦٧٠/٢ - ٦٧١.

(٢) شرحه لديوان المتنبي ٢٧٩.

(٣) المنصف للسارق والمسروق منه.

(٤) اللامع العزيزي ٢٤٢/١ ، وانظر المآخذ ٦٧/٢.

(٥) انظر تفسير أبيات المعاني ٦٤.

وقال العكبري : " الإعراب : الراكبين جدودهم : يحتمل أن يكون على قول من قال : أكلوني البراغيث ؛ أي : الذين ركبوا جدودهم أمهاتهم ، والوجه : أن يكون (الراكب جدودهم) لو اتزن له ، ومعناه : الذين ركب جدودهم ... " ^(١).

موقف المهلي من شراح البيت

وافق المهلي ما ذهب إليه ابن جني والواحي من تجويز ما ورد في بيت المتنبي من جمع اسم الفاعل (الراكبين) ، مع كونه رافعاً لفاعل ظاهر (جدودهم) ، وخالف ما ذهب إليه أبو العلاء المعري من جعل هذا الاستخدام خاصاً بالضرورة الشعرية .
وعلل هذا التجويز بأن هذه اللغة واردة في القرآن الكريم وفي الشعر ، قال في مأخذه على شرح أبي العلاء : " فيقال له : هذا القول جائز مستعمل في القرآن الكريم والشعر الفصيح ؛ نحو : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ^(٢) ، و :

يعصرون السليط أقاربهم

وسواءً في ذلك المنشور وغيره . فإن قال : الواو في ﴿ أَسْرُوا ﴾ والنون في (يعصرون) حرفان موطنان أن الفاعل جمع ، أو أنهما اسمان و ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ و (أقاربه) بدل منهما ، قيل له : في (الراكبين) كذلك ؛ أي : الذين ركبوا جدودهم ، فيكون عائد (الذين) الضمير في (ركبوا) ، لا الضمير في (جدودهم) وهذا بين مذكور " ^(٣).

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق أن المهلي قد خالف أبا العلاء المعري فيما ذهب إليه من جعل ما ورد في بيت المتنبي من جمع اسم الفاعل الرفع لفاعل ظاهر خاصاً بالضرورة الشعرية ، وذلك عندما قال : " هذا القول جائز مستعمل في القرآن الكريم والشعر الفصيح ... وسواء في ذلك المنشور وغيره " .

^(١) التبيان ٢٩٩/١ .

^(٢) سورة الأنبياء : من الآية ٣ .

^(٣) ٦٨/٢ .

وهذا الخلاف بينهما في الحكم على ما وقع في بيت المتنبي لم يؤثر في معنى البيت ، إذ ظل دالاً على أن الخيل تعرفهم وهم يعرفونها ؛ لأنها من تناسلت عندهم ، فجدود الممدوحين قد ركبوا أمانات هذه الخيل .

ولعل الراجح في ذلك ما ذهب إليه أبو العلاء المعري من الحكم على جمع (الراكبين) مع كونها قد رفعت فاعلاً ظاهراً بالضرورة الشعرية ، وذلك للأسباب التالية :

١ - أن هذه اللغة مع الاعتراف بها وقبولها إلا أنه لا يقاس عليها .

٢ - أن قياس المهلب ما ورد في بيت المتنبي على ما ورد في القرآن الكريم والشعر

الفصيح غير سليم ؛ لأن ما ورد في بيت المتنبي وصف معرف بأل ، وهذا قد ذكر له النحويون حكماً خاصاً ، قال ابن السراج : " ولا يجوز أن تقول : (القائمان أبواهما أخواك) من أجل أن (القائم) قد عمل عمل الفعل وما تمت الألف واللام بعد بصلتهما ، وما لم يتم فلا يجوز أن يُثنى ، فإذا أعملت ما في صلة الألف واللام في فاعل امتنعت التثنية " ^(١) ، قال أبو حيان موضحاً كلام ابن السراج : " يعني أنه لما رفع اسم الفاعل (أخواك) صار الفاعل من تمامه ، فلا يجوز تثنيته لأنه لم يتم ، فعلى هذا لا يجوز : أقائمان أخواك ؟ على تقدير رفع (أخواك) على الفاعلية . وهذا الذي تقرر من أن هذا الوصف لا يثنى ولا يجمع نص عليه كثيرون من النحاة " ^(٢) .

وقال أبو حيان أيضاً : " ولم يأت في هذا التمثيل إلا نكرة ، فإن عرفت الوصف بأل فهل يجري هذا الوصف على لغة (أكلوني البراغيث) مجراه نكرة ، فيرفع الظاهر ، فيه خلاف ... وحكي عن ابن عصفور أيضاً أنه إذا عرّف هذا الوصف بأل لم يرفع الظاهر في هذه اللغة . وكأن علة ذلك - والله أعلم - أنه إذا عرّف بأل لم يقع موقع الفعل ؛ لأن الفعل نكرة " ^(٣) .

^(١) الأصول ٢٧٨/٢-٢٧٩ .

^(٢) التذييل والتكميل ٢٧١/٣ .

^(٣) المرجع السابق ٢٠٦/٦-٢٠٧ .

إعمال اسم المفعول المجرد من (أل) عمل الفعل

قال المتنبي :

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ إِنِّ بَرَزْتَ سَبْقاً غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ الْعَرَابُ^(١)

هذا البيت من قصيدة ارتجلها أبو الطيب في بدر بن عمار ، صاحب طبرية ، مطلعها قوله :

إِنَّمَا بَدْرُ بْنُ عَمَّارٍ سَحَابٌ هَاطِلٌ فِيهِ ثَوَابٌ وَعِقَابٌ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

بَاعِثُ النَّفْسِ عَلَى الْهَوْلِ الَّذِي مَا لِنَفْسٍ وَقَعَتْ فِيهِ إِيَابٌ

بِأَبِي رِيحِكَ لَا نَرْجِسُنَا ذَا وَأَحَادِيثُكَ لَا هَذَا الشَّرَابُ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " غير مدفوع عن السبق العراب " ، إذ وقع خلاف حول إعمال اسم المفعول .

موقف النحاة من هذه المسألة

يعمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول ، فيرفع نائب فاعل إذا كان فعله متعدياً لمفعول واحد ، وينصب مفعولاً أو مفعولين - مع رفعه لنائب الفاعل - إذا كان فعله متعدياً لمفعولين أو ثلاثة^(٢) ، وذلك نحو : (زيد مضروب غلامه) ، و (زيد مُعْطَى أبوه درهمًا) ، و (أُمُعَلِّمٌ زيدٌ أخاه مجتهداً) .

(١) البيت من الرمل ، وهو في المآخذ ١٥/٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٠٩/١ ، الأصول ١٢٣/١ ، التخمير ١١٤/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٦ ، شرح التسهيل ٨٨/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٤٠٨/٤ ، ارتشاف الضرب ٢٢٨٧/٥ ، همع الهوامع ٧٨/٣ .

ويشترط النحويون لاسم المفعول المجرد من (أل) حتى يعمل شروطاً ، هي شروط عمل اسم الفاعل المجرد من (أل) نفسها ، وهي :

الأول : أن يدل على الحال أو على الاستقبال ^(١) ، فإذا كان دالاً على الماضي فإنه لا يعمل ، نحو : (زيدٌ مضروبٌ غلامه أمس) ، وخالف الكسائي ، إذ أعمله مع دلالة على الماضي ^(٢) مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ وَكَلَبُوهُمْ بَسِطُ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ ^(٣) ، ولكن ردُّ استدلاله بالآية ؛ لأنها على حكاية الحال ^(٤).

الثاني : أن يكون مكبراً ، فإذا صُغِّر فإنه لا يعمل ^(٥) ؛ لأن التصغير من خواص الأسماء ، فيبعد شبهه بالفعل ، مما يضعف عمله ، وخالف الكوفيون حيث أجازوا إعمالهم مصغراً ^(٦).

الثالث : أن لا يكون موصوفاً ، فإذا وُصِف فإنه لا يعمل ^(٧) ؛ لأن الوصف من خواص الأسماء ، فيبتعد به عن الشبه بالفعل ^(٨).

الرابع : أن يكون معتمداً على ذي خبر ، أو موصوف ، أو موصول ، أو ذي حال ، أو استفهام ، أو نفي ، وهذا مذهب جمهور البصريين ^(٩) ، وذلك نحو : زيدٌ مضروبٌ غلامه ،

^(١) انظر الأصول ١٢٥/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٣٢/١ ، التخمير ١١٤/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٦ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦١/١ ، البسيط في شرح الجمل ٩٩٩/٢.

^(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦١/١ ، شرح الرضي على الكافية ٣٩١/٤ ، البسيط في شرح الجمل ٩٩٩/٢ ، همع الهوامع ٧٠/٣.

^(٣) سورة الكهف : من الآية ١٨.

^(٤) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦١/١.

^(٥) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٣٢/١ ، شرح التسهيل ٢٧٣/١ ، البسيط في شرح الجمل ١٠٠٠/٢ ، همع الهوامع ٦٩/٣ .

^(٦) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٥/١.

^(٧) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٣٢/١ ، شرح التسهيل ٢٧٣/١ ، البسيط في شرح الجمل ١٠٠٠/٢.

^(٨) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٥/١.

^(٩) انظر الكتاب ١٢٧/٢ ، الأصول ٦٠/١ ، أمالي ابن الشجري ٢٢٠/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٣١/١ ، التخمير ١١٤/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٦ ، التوطئة ٢٦٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٤/١ ، شرح التسهيل ٢٧٣/١ ، شرح الرضي على الكافية ٢١٩/١ ، ٣٩١/٤ ، ٤٠٨ ، البسيط ٩٩٩/٢ ، التذيل والتكميل ٢٧٢/٣ ، شرح ابن عقيل ١٨١/١ ، ائتلاف النصرة ٨٦ ، همع الهوامع ٦٨/٣.

ومررت برجلٍ مضروبٍ غلامُهُ ، وهذا المضروبُ غلامُهُ ، وجاء زيدٌ مضروباً غلامُهُ ،
وأَمْضروبٌ غلامٌ زيد ؟ ، وما مضروبٌ غلامٌ زيد .

وعلل ابن يعيش اشتراط الاعتماد لعمل اسم الفاعل واسم المفعول بكونهما ضعيفين
في العمل ، بخلاف الفعل فإنه لقوته في العمل لا يحتاج إلى اعتماد ^(١) ، فإذا اعتمدا على
شيء قوي فيهما جانب الفعلية ^(٢) .

وذكر الزبيدي أنه اشترط الاعتماد لعملهما كي لا يكون الفرع كالأصل ؛ لأنهما
فرعا الفعل ^(٣) .

ومنع سيبويه إعمال اسم الفاعل واسم المفعول من غير اعتماد ، وعده قبيحاً ^(٤) .
ووافقه في ذلك ابن السراج ^(٥) .

وخالف الأخفش جمهور البصريين ، حيث أجاز الإعمال من غير اعتماد على
شيء ، فيجيز : قائمٌ زيدٌ ^(٦) ، على أن يكون (زيد) فاعلاً لقائم ، والجمهور على جعل
(زيد) مبتدأ ، و(قائم) خبراً ^(٧) .

وذهب الكوفيون إلى ما ذهب إليه الأخفش من عدم اشتراط الاعتماد ^(٨) ، إلا أنهم
يجعلون (قائم) مرفوعاً بـ (زيد) ، و (زيد) مرفوعاً بـ (قائم) وفقاً لقاعدتهم ^(٩) .

^(١) انظر شرح المفصل له ٧٩/٦ .

^(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٥/١ ، البسيط في شرح الجمل ١٠٠٠/٢ .

^(٣) انظر ائتلاف النصر ٨٦ .

^(٤) انظر الكتاب ١٢٧/٢ .

^(٥) انظر الأصول ٦٠/١ .

^(٦) انظر أمالي ابن الشجري ٢٢٠/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٦ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٥/١ ،
شرح التسهيل ٢٧٣/١ ، شرح الرضي على الكافية ٢١٩/١ ، ٣٩٣/٤ ، البسيط في شرح الجمل ٩٩٩/٢ ،
التذيل والتكميل ٢٧٢/٣ ، شرح ابن عقيل ١٧٨/١ ، ١٨١ ، ائتلاف النصر ٨٦ ، همع الهوامع ٦٩/٣ .

^(٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٦ .

^(٨) انظر أمالي ابن الشجري ٢٢٠/٣ ، شرح التسهيل ٢٧٣/١ ، شرح الرضي على الكافية ٢١٩/١ ، التذيل والتكميل
٢٧٥/٣ ، شرح ابن عقيل ١٨١/١ ، ائتلاف النصر ٨٦ ، همع الهوامع ٦٩/٣ .

^(٩) انظر شرح التسهيل ٢٧٣/١ ، التذيل والتكميل ٢٧٥/٣ .

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بقول الشاعر :

فَنَحْنُ تَرَكْنَا تَعْلَبَ ابْنَةَ وائِلٍ كَمَضْرُوبَةٍ رِجْلَاهُ مُنْقَطِعِ الظَّهْرِ^(١)

فمضروبة اسم مفعول رفع (رجلاه) نائب فاعل دون أن يعتمد على شيء مما ذكر .
كما استدلوا أيضاً بقول الشاعر :

فَهْنٌ مِنْ بَيْنِ مَتْرُوكٍ بِهِ رَمَقٌ صَرَعَى وَآخِرُ لَمْ يُتْرَكْ بِهِ رَمَقٌ^(٢)

فمتروك اسم مفعول رفع (رمق) نائب فاعل دون أن يعتمد على شيء مما ذكر .
وردَّ استدلالهم بأنه وصف لمحذوف^(٣) ، فالتقدير للبيت الأول : كرجل مضروبة
رجلاه ، والتقدير للبيت الثاني : شيء متروك به .

وذكر ابن مالك أن اشتراط الاعتماد على الاستفهام أو النفي لعمل اسم الفاعل أو
اسم المفعول غير مقتصر على الهمزة وما ، بل هو شامل - عنده - أدوات الاستفهام حرفاً
أو اسماً ، وأدوات النفي حرفاً أو فعلاً أو اسماً . قال : " ولم أخص من الاستفهام همزة ولا
غيرها ؛ ليعلم أن أدوات الاستفهام كلها مستوية في تصحيح الابتداء بالوصف المذكور على
الوجه المذكور ، فكما يقال : أقائم الزيدان ؟ يقال : هل مُعْتَقُ العبدان ؟ وما صانع
العُمَرَان ؟ ومن خاطب البكران ؟ ومتى ذاهب العمران ... وكما أطلقت الاستفهام أطلقت
النفي ؛ ليتناول كل نافٍ يصلح لمباشرة الأسماء ، وذلك : ما ، ولا ، وإن ، وليس ... " ^(٤)
، وتابعه فيما ذهب إليه ابن عقيل^(٥) ، والسيوطي^(٦) .

(١) البيت من الطويل ، وهو منسوب لتميم بن أبي مقبل ديوانه ٩١ ، كما نسب للراعي النميري ديوانه ١١٧ ، وانظر

شرح التسهيل ٨٨/٣ ، ارتشاف الضرب ٢٢٨٧/٥ ، همع الهوامع ٧٨/٣ .

(٢) البيت من البسيط ، وهو غير معروف القائل ، انظر شرح التسهيل ٨٨/٣ .

(٣) انظر ائتلاف النصرة ٨٦ .

(٤) شرح التسهيل ٢٧٤/١ .

(٥) انظر شرحه للألفية ١٧٨/١ .

(٦) انظر همع الهوامع ٣٦٢/١ ، ٦٨/٣ .

وقد قصر الرضي ذلك على حروف الاستفهام وحروف النفي ، ومثّل عليها بـ :
هل ضارب الزيدان ، ولا ضارب أخواك ، ولا مضروب أبواك ، ولا ضارباً زيداً ، وإنّ قائم
أبواك ^(١).

وذكر أبو حيان أن الأحوط في ذلك أن لا يُقاس على همزة الاستفهام وما النافية
شيء من أدواتهما إلا ما ورد السماع به ^(٢).

أما (غير) فقد أجاز ابن مالك الاعتماد عليها لإعمال اسم الفاعل واسم المفعول ،
فيقال : غير قائم الزيدان ، إجراء لها مجرى : ما قائم الزيدان ، وذلك إذا قصد بها النفي ،
على أن تجعل (غير) مبتدأ وتضاف إلى الوصف ، ويرتفع ما بعد الوصف به فيسد مسد
الخبر ^(٣).

وقد تابعه في ذلك الرضي ^(٤) ، وأبو حيان ^(٥) ، وابن هشام ^(٦) ، وابن عقيل ^(٧) ،
والسيوطي ^(٨).

واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطْرَحَ اللَّهُ ——— وَ لَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمٍ ^(٩)

حيث رفع اسم الفاعل (لاه) فاعله (عداك) الذي سد مسد خبر (غير) ؛ وذلك لأن
(غير) دالة على النفي ، فكأنه قال : ما لاهٍ عداك . ومثلوا عليها بقول أبي نواس :

^(١) انظر شرحه على الكافية ٣٩٢/٤.

^(٢) انظر التذييل والتكميل ٢٧٥/٣-٢٧٦.

^(٣) انظر شرح التسهيل ٢٧٥/١.

^(٤) انظر شرحه على الكافية ٢٢٠/١.

^(٥) انظر التذييل والتكميل ٢٧٧/٣.

^(٦) انظر مغني اللبيب ٤٣٣/٢.

^(٧) انظر شرحه للألفية ١٧٨/١.

^(٨) انظر همع الهوامع ٣٦٢/١ ، ٦٨/٣.

^(٩) البيت من الخفيف ، غير معروف القائل ، انظر شرح التسهيل ٢٧٥/١ ، التذييل والتكميل ٢٧٧/٣ ، مغني اللبيب
٤٣٣/٢ ، شرح ابن عقيل ١٧٩/١.

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ^(١)

فالجار والمجرور (على زمن) في محل رفع نائب فاعل لـ (مأسوف) سد مسد خبر (غير) ، وكأنه قال : ما مأسوف على زمن .

كما أشار بعض النحويين إلى أن الاستفهام والنفي قد يكونان ظاهرين كما سبق ، وقد يكونان مؤولين ، فالاستفهام المؤول نحو : قائم الزيدان أم قاعدان ؟ ، والنفي المؤول نحو : إنما قائم الزيدان ؛ أي : ما قائم إلا الزيدان^(٢) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

ذكر ابن جني عند تفسيره لبيت المتنبي أن قوله : " غير مدفوع عن السبق العراب " محتمل لوجهين إعرابين لا يخلوان - عنده - من الضرورة :

الأول : أن تكون (العراب) مبتدأ مؤخرًا ، و (غير مدفوع) خبراً مقدماً .

الثاني : أن تكون (العراب) نائب فاعل سد مسد الخبر ، و (غير) المضافة إلى اسم المفعول (مدفوع) مبتدأ .

قال : " كان الوجه أن يقول : غير مدفوعة ؛ لأن التقدير : العراب غير مدفوعة عن السبق ، كما تقول : هند غير مضروبة ، ولكنه ذكر ضرورة ؛ لأنه يجوز أن تقول : لا تدفع العراب عن السبق ، ولا يدفع ، بالياء والتاء ، فحمل الأمر على هذا ، وتأول التأنيث

^(١) البيت من المديد ، وهو منسوب لأبي نواس وليس في ديوانه ، وهو ليس ممن يستشهد بكلامه ، انظر البيت في أمالي ابن الشجري ٤٧/١ ، شرح التسهيل ٢٧٥/١ ، شرح الرضي على الكافية ٢٢٠/١ ، ارتشاف الضرب ١٠٨٤/٣ ، التذيل والتكميل ٢٧٧/٣ ، مغني اللبيب ٢٦٨/١ ، شرح ابن عقيل ١٨٠/١ ، همع الهوامع ٣٦٢/١ ، خزانة الأدب ٣٣٧/١ . وقد ورد فيه ثلاثة أوجه : الأول : ما ذكر بعد البيت وهو توجيه ابن الشجري وابن مالك . الثاني : أن (غير) خبر مقدم ، والأصل : زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، ثم قدمت (غير) وما بعدها ، ثم حذف (زمن) دون صفته ، فعاد الضمير المجرور بعلی على غير مذكور ، فأتى بالاسم الظاهر مكانه ، وهذا توجيه ابن جني وابن الحاجب ، وفيه تكلف . الثالث : أن (غير) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : أنا غير ، ومأسوف ليس اسم مفعول بل مصدر أريد به اسم الفاعل والمعنى : أنا غير آسف على زمن ، وهذا توجيه ابن الخشاب ، وهو متكلف . انظر مغني اللبيب ٢٦٩/١ - ٢٧١ ، خزانة الأدب ٣٣٧/١ - ٣٣٨ .

^(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ٣٩٣/٤ ، همع الهوامع ٣٦٢/١ .

والتذكير في الجمع إنما يجوز لك مع الفعل خاصة ، نحو : قام الرجال ، وقامت الرجال ، ولا تقيسه في كل موضع ، فتقول : الهندات قائم ، كما تقول : قام الهندات ، لكنه اضطر وشبه شيئاً بشيء ^(١)... وأيضاً فقد كان يجوز له أن يقول : لا يدفع عن السبق العراب ، فأجرى (غير) مجرى (لا) ، وأجرى (مدفوع) مجرى (يُدفع) ضرورة ^(٢) .

إذا فابن جني جعل إعمال اسم المفعول (مدفوع) معتمداً على (غير) ضرورة .
أما التبريزي فقد ذكر الوجهين السابقين ، لكنه في الوجه الثاني عدَّ إعمال اسم المفعول (مدفوع) من غير اعتماد على شيء ، وهو جائز على مذهب أبي الحسن الأخفش .
قال : " وقوله : غير مدفوع ، الأجود لو كان الكلام منشوراً أن يقال : غير مدفوعة ؛ لأن (العراب) في تقدير مبتدأ ، و (غير مدفوع) خبر مقدم ، فلو قال قائل : العراب غير مدفوع عن السبق ، لم يكن ذلك بوجه الكلام ... ومن أجاز : قائم زيد ، على أن يكون (قائم) سد مسد خبر المبتدأ ، و (زيد) مرفوع بفعله ، حسن على مذهبه أن يكون قوله : (غير مدفوع) قد سد مسد الابتداء ، و (العراب) مرفوعة ؛ لأنها اسم ما لم يسم فاعله ، فكأنه قال : لا تُدفع عن السبق العراب " ^(٣) .

إذا فالتبريزي جعل إعمال اسم المفعول (مدفوع) من غير اعتماد على شيء ، فلم يعتد بـ (غير) ، ولم يجرها مجرى (ما) النافية .

موقف المهلي من شراح البيت

وافق المهلي ابن جني والتبريزي على الوجهين الإعرابين لقول المتنبي : " غير مدفوع عن السبق العراب " ، ولكنه ذهب في الوجه الثاني إلى أن اسم المفعول (مدفوع) عمل

^(١) مما أخذ الشراح على المتنبي أنه ذكر (مدفوع) ، وأن الوجه أن يقول : مدفوعة ، انظر المنصف للسارق والمسروق منه ٥٢٧ ، معجز أحمد ١٦٠/٢ ، التبيان ١٣٥/١ . وقد وافقهم المهلي في ذلك . ولم تدرس هذه المسألة لأنها لا تندرج ضمن فصول البحث .

^(٢) الفسر المجلد الأول ٤٥٣/٢ - ٤٥٤ .

^(٣) الموضح ٥٠/١ ب ، وانظر المآخذ ١٥/٣ حيث نقله بالمعنى .

معتمداً على (غير) ؛ لأن فيها معنى النفي ، قال في مأخذه على شرح التبريزي : " ذكر في رفع (العراب) وجهين :

أحدهما : أن تكون مبتدأ ، و (غير مدفوع عن السبق) خبره .

قال : إلا أن الأجود أن تقول : (مدفوعة) ، وهو كما قال .

والثاني : أن تكون (العراب) مرفوعة بـ (مدفوع) على قول من أعمل اسم الفاعل غير معتمد ، نحو : قائم زيد .

وأقول : إن هذا لا يشبه ذاك ؛ لأن (غير) فيها معنى النفي . تقول : زيد غير قائم ، كما تقول : زيد لا يقوم ، فإذا كانت كذلك ، فاسم الفاعل هنا — يقصد اسم المفعول — معتمد ، فكأنه قال : لا تُدفع العراب عن السبق " ^(١) .

أثر مأخذ المهلب في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق أن المهلب خالف التبريزي فيما ذهب إليه من جعل اسم المفعول (مدفوع) عاملاً من غير اعتماد ، وهذا واضح من قوله : " إن هذا لا يشبه ذاك " .

وهذا الخلاف بينهما لم يؤثر في معنى البيت ، فالمتنبى يقول : ليس من العجب أن تسبق الكرام وتبرز عليهم في مجدك ، كما أنه ليس بمنكر أن تسبق الخيل العراب غيرها .

ولعل الراجح في بيت المتنبى ما ذكره المهلب من أن اسم المفعول (مدفوع) قد عمل معتمداً على (غير) ، فرفع (العراب) نائب فاعل له ، وذلك لما ذكر النحاة من تجويز إجراء (غير) مجرى (ما) في الاعتماد عليها للإعمال ، فيجوز أن يقال : غير مضروب الزيدان ، كما يقال : ما مضروب الزيدان .

جاء في خزنة الأدب : " قال أبو حيان في تذكرته : ولم أر لهذا البيت — يقصد : غير مأسوف على زمن — نظيراً في الإعراب إلا بيتاً في قصيدة المتنبى يمدح بها بدر بن عمار الطبرستاني يقول فيها :

^(١) ١٦-١٥/٣ .

ليس بالمنكر أن برزت سبقا غير مدفوع عن السبق العرب

فـ(العرب) مرفوع بـ (مدفوع) ، ومن جعله مبتدأ فقد أخطأ ؛ لأنه يصير
التقدير : العرب غير مدفوع عن السبق ، والعرب جمع فلا أقل من أن يقول : غير
مدفوعة ؛ لأن خبر المبتدأ لا يتغير تذكيره وتأنيثه بتقديمه وتأخيرهِ " (١) .

(١) ٣٣٧/١ - ٣٣٨ .

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه

قال المتنبي :

يُغَيِّرُ أَلْوَانَ اللَّيَالِي عَلَى الْعِدَا بِمَنْشُورَةِ الرَّايَاتِ مَنْشُورَةَ الْجُنْدِ^(١)

هذا البيت من قصيدة يودع فيها ابن العميد عند مسيره إلى فارس ، وهو من قصيدة مطلعها قوله :

نَسِيتُ وَمَا أَنْسَى عِتَاباً عَلَى الصِّدِّ وَلَا خَفَرًا زَادَتْ بِهِ حُمَرُ الْخَدِّ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

فَتَى فَاتَتْ الْعَدَوَى مِنَ النَّاسِ عَيْنُهُ فَمَا أَرَمَدَتْ أَجْفَانُهُ كَثْرَةَ الرُّمْدِ

وَحَالَفَهُمْ خَلْقًا وَخُلُقًا وَمَوْضِعًا فَقَدْ جَلَّ أَنْ يُعْدَى بِشَيْءٍ وَأَنْ يُعْدِيَ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " بمنشورة الرايات " ، إذ وقع خلاف حول تحديد نوع المحذوف .

موقف النحاة من هذه المسألة

يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه بكثرة إذا كان معلوماً بدليل يدل عليه^(٢) ، وأمن بحذفه اللبس^(٣)، ومن الشواهد عليه قوله تعالى: ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَنْصِرَاتُ الطَّرَفِ عَيْنٌ ﴾^(٤)

(١) البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ٧٨/٤ .

(٢) انظر المقتضب ١٣٥/٢ ، المفصل ١٤٣ ، شرح التسهيل ٣٢٣/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٥٣/٣ ، توضيح

المقاصد ١٠١/٢ ، أوضح المسالك ٢٨٤/٣ ، التصريح ٣٩١/٣ .

(٣) انظر الأصول ٤٦٣/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٣ .

(٤) سورة الصافات : الآية ٤٨ .

؛ أي : حور قاصرات الطرف ^(١) . ومن قولهم : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ؛ أي : صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس ، ومسجد الموضع الجامع ^(٢) .

وقد وضع بعض النحويين المتأخرين ضوابط لحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ^(٣) ، ومنها :

أولاً : إذا كانت الصفة اسماً مفرداً صالحاً لمباشرة العامل ^(٤) ، وذلك في مواضع :

- ١- إذا تقدم ذكر الموصوف ، نحو : أعطني ماءً ولو بارداً ؛ أي : ولو ماءً بارداً ^(٥) .
- ٢- مصاحبة ما يعينه ^(٦) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلُ لَهُ الْحَدِيدُ ﴾ ^(٧) ، أن أَعْمَلَ سَبِغَتْ ^(٨) ، التقدير : دروعاً سابغات ^(٩) .
- ٣- إذا كانت الصفة خاصة بجنس الموصوف ، نحو : مررت بكاتب وحائض ، أي : برجل كاتب وامرأة حائض ^(٩) .
- ٤- إذا كانت الصفة مشعرة بالتعليل ، نحو : أكرم العالم وأهن الفاسق ^(١٠) .

^(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٣ ، مغني اللبيب ٣٥٦/٢ .

^(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٦٨/٢ . وهذا عند البصريين ، أما الكوفيون فيجعلونه من إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان . انظر الإنصاف ٤٣٧/٢ .

^(٣) أجاز المتقدمون من النحويين حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه دون أن يحددوا ضوابط لذلك ، أو يحكموا على ما خالفها بالضرورة . انظر الكتاب ٣٤٥/٢ - ٣٤٦ ، المقتضب ١٣٥/٢ - ١٣٧ .

^(٤) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٣/١ ، شرح التسهيل ٣٢٣/٣ ، توضيح المقاصد ١٠٢/٢ ، أوضح المسالك ٢٨٤/٣ ، التصريح ٣٩١/٣ .

^(٥) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٣/١ .

^(٦) انظر شرح التسهيل ٣٢٢/٣ ، توضيح المقاصد ١٠٢/٢ ، التصريح ٣٩١/٣ .

^(٧) سورة سبأ : من الآيتين ١١ و ١٠ .

^(٨) أمالي ابن الشجري ٦٩/٢ ، مغني اللبيب ٣٥٦/٢ .

^(٩) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٣/١ ، شرح التسهيل ٣٢٢/٣ ، توضيح المقاصد ١٠٢/٢ ، التصريح ٣٩١/٣ .

^(١٠) انظر همع الموامع ١٢٨/٣ .

- ٥- إذا قصد العموم ^(١) ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴾ ^(٢) .
- ٦- إذا كانت الصفة لمكان أو زمان ، نحو : جلست قريباً منك وصحبتك طويلاً ؛ أي : مكاناً قريباً وزمناً طويلاً ^(٣) .

ثانياً : إذا كانت الصفة جملة أو شبهها ، وكان الموصوف بعض ما قبله مجروراً بـ — (من) ^(٤) ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ تَحَرَّفُونَ الَّكَلِمَ عَنْ مَّوَاضِعِهِ ﴾ ^(٥) ، التقدير : قوم يحرفون الكلم ^(٦) ، ومنه أيضاً ما روى سيبويه قال : " وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهم مات حتى رأيتُه في حال كذا وكذا ، وإنما يريد : ما منهم واحدٌ مات " ^(٧) .

ومنه قول تميم بن مقبل :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْدَحُ ^(٨)

يريد : منهما تارة أُموت وأخرى ^(٩) .

^(١) انظر شرح التسهيل ٣/٣٢٣ .

^(٢) سورة الكهف : من الآية ٤٩ .

^(٣) انظر همع الهوامع ٣/١٢٨ .

^(٤) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٢١ ، شرح التسهيل ٣/٣٢٣ ، شرح الرضي على الكافية ٣/٥٤ ، توضيح المقاصد ٢/١٠٢ ، أوضح المسالك ٣/٢٨٤ ، التصريح ٣/٣٩١ .

^(٥) سورة النساء : من الآية ٤٦ .

^(٦) الكشف ٢٣٩ .

^(٧) الكتاب ٢/٣٤٥ .

^(٨) البيت من الطويل ، ديوانه ٢٤ ، وانظر الكتاب ٢/٣٤٦ ، الكشف ٢٣٩ ، شرح التسهيل ٣/٣٢٣ ، شرح الرضي على الكافية ٣/٥٤ ، لسان العرب (كدح) ، خزنة الأدب ٥/٥٥ .

^(٩) الكتاب ٢/٣٤٦ ، الكشف ٢٣٩ .

ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾^(١) التقدير : ما من ملائكتنا إلا ملك له مقام معلوم^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾^(٣) التقدير : ومنا قوم دون ذلك^(٤) .

وأجاز بعض النحويين أن يكون الجار (في) بدل (من) ، مشترطين القيد السابق^(٥) ، ومستدلين بقول الشاعر :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْئَمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ^(٦)

يريد : ما في قومها أحد يفضلها^(٧) .

وقد جعل ابن عصفور ذلك من الضرورة^(٨) ، لكن ابن مالك أجازته حتى في اختيار الكلام ، ومثل عليه بقولهم : ما في الناس إلا شَكَرَ وَكَفَرَ^(٩) .

هذه هي المواضع التي يجوز فيها حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، وقد لخصها ابن أبي الربيع وزاد عليها في قوله : " حذف الموصوف وإقامة الصفة مقام الموصوف ليس بالقوي إلا في خمسة مواضع :

أحدهما : أن يكون صفة لظرف زمان أو مكان ، نحو : فعلته قريباً ، تريد : زماناً قريباً .

(١) سورة الصفات : الآية ١٦٤ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٥٤/٣ .

(٣) سورة الجن : من الآية ١١ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٣ .

(٥) انظر الكتاب ٣٤٥/٢ ، معاني القرآن للفراء ١٩٨/١ ، شرح التسهيل ٣٢٣/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٥٤/٣ ، أوضح المسالك ٢٨٤/٣ ، التصريح ٣٩١/٣ .

(٦) البيتان من مشطور الرجز ، وهما منسوبان إلى أبي الأسود الحماني ، كما نسبنا إلى حكيم بن مُعِيَّة الرُّبَعي . انظر الكتاب ٣٤٥/٢ ، معاني القرآن للفراء ١٩٨/١ ، المفصل ١٤٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٢/١ ، شرح التسهيل ٣٢٣/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٥٥/٣ ، لسان العرب (أثم) ، توضيح المقاصد ١٠٢/٢ ، أوضح المسالك ٢٨٥/٣ ، التصريح ٣٩١/٣ ، خزانة الأدب ٦١/٥ ، والميسم : الجمال .

(٧) المفصل ١٤٦ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٢/١ .

(٨) انظر شرح جمل الزجاجي له ٢٢١/١ .

(٩) انظر شرح التسهيل ٣٢٣/٣ .

الثاني : أن تكون الصفة هي المقصودة ، نحو قوله سبحانه : ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ ^(١) ، وهذا كثير في القرآن .

الثالث : أن تكون الصفة موصوفة ، نحو : مررت بعاقل من الرجال .
الرابع : أن تكون الصفة قد استعملت استعمال الأسماء ، نحو : رأيت الأبطح ، وكذلك : الأبرق والأجرع وما جرى مجراهن . ^(٢)
الخامس : أن تكون الصفة مختصة ، نحو : مررت بعاقل ومررت بأحمق .
فإن خلت الصفة عن هذا كله قبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، وهو مع ذلك جائز " ^(٣) .

أما حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في غير تلك المواضع التي حددها النحاة فغير جائز ، وما ورد منه عُذٌّ من الضرورة ^(٤) ، من ذلك قول النابغة الذبياني :
كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رَجُلَيْهِ بِشَنٍّ ^(٥)
يريد : جمل من جماهم ^(٦) .

^(١) سورة هود : من الآية ١٨ .

^(٢) الأبطح : المكان المتسع . الأبرق : الجبل المختلط بالحجارة والرمل والطين . الأجرع : المكان السهل المستوي الذي لا ينبت . وما جرى مجراهن نحو : الأدهم : ويعني به القيد ، والأسود : ويعني به الحية ، والأخيل : ويعني به طائر الشقراق . ونص بعض النحويين على أن حذف الموصوف هنا واجب ؛ لأن أمره قد ظهر ظهوراً واضحاً حتى استغني عن ذكره البتة . انظر الفصل ١٤٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٣ ، شرح التسهيل ٣٢٣/٣ .
^(٣) الملخص في ضبط قوانين العربية ٥٦٠/١ - ٥٦١ .

^(٤) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٤٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٣/١ ، شرح الرضي على الكافية ٥٥/٣ .

^(٥) البيت من الوافر ، ديوانه ١٣٧ ، وانظر الكتاب ٣٤٥/٢ ، المقتضب ١٣٦/٢ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٥٠ ، الفصل ١٤٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٢٢/١ ، شرح الرضي على الكافية ٥٦/٣ ، خزانة الأدب ٦٦/٥ . يققع : يصدر صوتاً . الشن : القرية اليابسة .
^(٦) الفصل ١٤٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٣ .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

وجه شراح بيت المتنبي قوله : "منشورة الرايات " توجيهين مختلفين ، هما :
التوجيه الأول : أنه حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، وقدرُوا الموصوف بـ (جيوش)
منشورة الرايات أو (كتائب) أو (عساكر) ، وهذا ما لمس من شروحيهم .
قال ابن جني : " يقول : من عادة الليالي أن تكون سوداً ، فإذا سار فيها بعساكره
وأبْلَقَ بريقُ الحديد عليها بما يسايره من النيران ، إما للاستضاءة وإما لإحراق ديار أعدائه ،
انجابت الظلمة ... وقوله : " على العدا " ؛ أي : يقصد بجيوشه ديار عدوه " (١) .
وقال ابن الأفلح : " المنشورة الرايات : الجيوش ، ... " (٢) . وقال أبو العلاء المعري :
" يغير : أي يجعل سواد الليل بياضاً ، ويغيرها عليهم حتى يجعلها كالنهار ، بجيوش قد
نشروا راياتهم ونصرت جنودهم ... " (٣) .
وبتوجيههم قال ابن سيده (٤) ، والعكبري (٥) ، وابن المستوفي (٦) .

التوجيه الثاني : أنه حذف الموصول لكونه معلوماً ، والتقدير : التي هي منشورة الرايات .
وهذا ما ظهر من كلام الواحدي ، قال : " يغير على أعدائه ألوان الليالي وهي مظلمة ،
فيصيرها مشرقة ببريق سلاح عساكره التي هي منشورة الرايات منصورة الجند " (٧) .
وقد صرح الكندي بهذا التوجيه ، قال : " الليالي سود وتغيرها بالنيران في جيوشه ،
وبتألق السلاح من عساكره التي هي منشورة الرايات ، وحذف الموصول للعلم به " (٨) .

(١) الفسر المجلد الأول ١١٥٩/٢ - ١١٦٠ .

(٢) شرح شعر المتنبي ٢٤١/٤ .

(٣) معجز أحمد ٤١٥/٤ .

(٤) انظر شرح مشكل شعر المتنبي ٣٢٦ .

(٥) انظر التبيان ٦٦/٢ .

(٦) انظر النظام ٣٩٠/٧ .

(٧) شرحه لديوان المتنبي ٧٥٦ .

(٨) الصفوة ٤٧٧/٢ ، وانظر المآخذ ٧٨/٤ .

موقف المهلي من شراح البيت

ارتضى المهلي التوجيه الأول القائل بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، وقدره بكتيبة ، ورفض توجيه الكندي القائل بحذف الموصول ، قال في مأخذه على شرحه : " وأقول : لم يحذف الموصول ، وإنما حذف الموصوف ؛ أي : بكتيبة منشورة الرايات " ^(١) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد بدا مما سبق أن المهلي خالف الكندي فيما ذهب إليه من القول بحذف الموصول ، حيث خطأه في ذلك ، وهذا ظاهر في قوله : " لم يحذف الموصول " ، ورأى أن الصواب أن يوجه قول المتنبي : " بمنشورة الرايات " بحذف الموصوف . وعلى الرغم من اختلاف التوجيه بين الكندي والمهلي إلا أن ذلك لم يؤثر في معنى البيت ، إذ ظل دالاً على أن الممدوح يغير ألوان الليالي السود على أعدائه بجيوش كثيرة ، قد نشرت راياتها ، ونصر جنودها .

^(١) المأخذ ٤/ ٧٨ .

حكم الاسم الواقع بعد الواو

قال المتنبي :

مَا لَبِسْنَا فِيهِ الْأَكَالِيلَ حَتَّى لَبِسَتْهَا تِلَاعُغُهُ وَوَهَادُهُ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها أبو الطيب يمدح ابن العميد ويهنته بالنيروز ، مطلعها :
جَاءَ نَوْرُوزُنَا وَأَنْتَ مُرَادُهُ وَوَرَّتْ بِالَّذِي أَرَادَ زِنَادُهُ
والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :
نَحْنُ فِي أَرْضِ فَارِسٍ فِي سُرُورٍ ذَا الصَّبَاحِ الَّذِي يُرَى مِيلَادُهُ
عَظَّمَتْهُ مَمَالِكُ الْفُرسِ حَتَّى كُلُّ أَيَّامٍ عَامِهِ حُسَّادُهُ
والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " تلاعه ووهاده " ، حيث وقع خلاف في توجيهه
العطف .

موقف النحاة من هذه المسألة

الواو العاطفة تعطف جملة على جملة ومفرداً على مفرد ، ويشترط لصحة عطف المفرد على المفرد صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ، فيجوز : قام زيد وعمرو ؛ لأن المعطوف صالح لمباشرة العامل ، فيمكن أن يقال : قام عمرو ، كما يجوز قام زيد وأنا ، وإن لم يصح مباشرة المعطوف للعامل ؛ لأن (أنا) بمعنى التاء المضمومة ، فيصح أن يقال : قمتُ . والعلة في ذلك أن تقدير العامل بعد العاطف ليس شرطاً ، بل هو ممتنع في مواضع نحو : اختصم زيد وعمرو ، وعرفت ابنتي زيد وعمرو^(٢) .

(١) البيت من الخفيف ، وهو في المآخذ ٣٢١/٥ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣٧١/٣ .

وإذا لم تصح مباشرة المعطوف للعامل لعدم مناسبة المعنى^(١) امتنع عطف المفرد على المفرد مع بقاء العامل على معناه الأصلي ، ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى : ﴿ يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ ﴾^(٢) ؛ لأن الجلود لا تذاب إنما تجتمع على النار وتنكش^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾^(٤) ؛ لأن الإيمان لا يتبوء^(٥) .

وقول الشاعر عبد الله بن الزُّبَيْرِ :

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا^(٦)
فالرمح لا يتقلد^(٧) . وقال الراعي النميري :

إِذَا مَا الْعَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا^(٨)

(١) هناك أسباب أخرى تمنع مباشرة المعطوف للعامل غير المعنى منها : ما جاء في نحو : قم أنت وزيد ؛ لأن فعل الأمر لا يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب ، لذلك يقدر له عامل يناسب العامل الذي قبل الواو ، ويجعل من عطف الجمل . انظر شرح التسهيل ٣/٣٧١-٣٧٢ . ومنه أيضاً ما جاء في نحو : ما جاءني من امرأة ولا زيد ، فلا يجوز جر "زيد" لأن "من" لا تعمل في المعرفة .

(٢) سورة الحج : الآية ٢٠ .

(٣) البحر المحيط ٦/٣٣٤ .

(٤) سورة الحشر : من الآية ٩ .

(٥) انظر الدر المصون ٦/٢٩٥ .

(٦) البيت مجزوء الكامل . انظر ديوانه ٣٢ ، معاني القرآن للفراء ١/٣٤٠ ، المقتضب ٢/٥٠ ، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٦٧ ، إيضاح الشعر ٥٧١ ، المسائل الحليبات ٣٠١ ، الخصائص ٢/١٩٨ ، الإنصاف ٢/٦١٢ ، الإرشاد ٢٣٤ ، لسان العرب (زجج) ، ٣/٣٦٧ ، الدر المصون ١/١٠٧ ، الفصول المفيدة في السواو المزيودة ٢٠٢ ، الأشباه والنظائر ١/٢٠٩ ، خزانة الأدب ٢/٢٠٣ ، ٣/١٣٥ ، ٩/١٤٤ . يقال في اللغة : تقلد فلان سيفه ، ولكن لا يقال : تقلد رمح ، جاء في القاموس : " المُقَلَّد موضع نجاد السيف على المنكبين " (قلد) .

(٧) الإنصاف ٢/٦١٢ .

(٨) البيت من الوافر . انظر ديوانه ١٥٠ ، والرواية فيه : وهزة نشوة من حي صدق ... ، الخصائص ٢/١٩٩ ، الإنصاف ٢/٦١٠ ، شرح التسهيل ٣/٣٥٠ ، لسان العرب (زجج) ، أوضح المسالك ٢/٢١٧ ، مغني اللبيب ١/٥٧٢ ، الأشباه والنظائر ٢/١١٤ ، همع الهوامع ٣/١٨٩ ، خزانة الأدب ٩/١٤٣ . الغانيات : جمع غانية وهي المرأة الغنية بجماها عن الزينة . زججن : دققن الحواجب مع تطويلها . ولا يصح أن تكون هذه الواو قد عطفت " العيون " على " الحواجب " مع بقاء معنى " زججن " على معناها الأصلي .

والعيون لا تزجج^(١) . وقول الشاعر :

عَلَفْتُهَا تَبْتًا وَمَاءً بَارِدًا
حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا^(٢)
والماء لا يعتلف إنما يشرب^(٣) .

فالعامل في هذه الشواهد لا يصلح للعمل في الاسم الواقع بعد الواو لمانع معنوي ؛
لذلك وجه النحويون هذه الشواهد وأمثالهن مما يمنع فيهن عطف المفرد على المفرد مع بقاء
العامل على معناه الأصلي ، وجاءت توجيهاتهم على النحو التالي :

التوجيه الأول : أن يضمن فعل مناسب بعد الواو يعمل في الاسم الذي بعدها الرفع أو
النصب ، وهذا العطف من قبيل عطف الجمل ، وهذا توجيه جمهور النحويين : كالفراء^(٤) ،
وابن خالويه^(٥) ، وأبي علي الفارسي^(٦) ، وابن جني^(٧) ، وابن الشجري^(٨) ، وابن يعيش^(٩) ،
والكيشي^(١٠) ، والسيوطي^(١١) ، وغيرهم .

وقد قدرُوا فعلاً في الشواهد السابقة ، ففي آية الحج قدرُوا : وتشوى جلودهم^(١٢)

(١) الإنصاف ٦١١/٢ .

(٢) البيت من الرجز . وهو منسوب لذي الرمة انظر ملحق ديوانه ١٨٦٢/٣ ، معاني القرآن للفراء ٢١/١ ، ١٢٢/٣ ،
إيضاح الشعر ٥٧٣ ، الخصائص ١٩٨/٢ ، الإنصاف ٦١٣/٢ ، لسان العرب (زجج) البحر المحيط ٣٣٥/٦ ، الدر
المصون ١٠٧/١ ، أوضح المسالك ٢١٥/٢ ، مغني اللبيب ٣٦٧/٢ ، معجم الهوامع ١٨٩/٣ ، خزنة الأدب ١٣٢/٣ . المعنى :
قد أشبعت الدابة تبناً وأرويتها ماء حتى فاضت عيناها بالدموع من الشبع على عادة الدواب .

(٣) معاني القرآن للفراء ١٢٢/٣ .

(٤) انظر معاني القرآن له ٢٠/١ ، أوضح المسالك ٢١٨/٢ .

(٥) انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٦٧ .

(٦) انظر إيضاح الشعر ٥٧٠-٥٧٣ ، المسائل الحلبيات ٣٠١ ، المسائل الشيرازيات ٥٨/١ .

(٧) انظر الخصائص ١٩٨/٢ .

(٨) انظر أمالي ابن الشجري ٨٣/٣ .

(٩) انظر شرح المفصل له ٥٠/٢ .

(١٠) انظر الإرشاد ٢٣٤ .

(١١) الأشباه والنظائر ٢٠٩/١ ، ١١٤/٢ ، ١٠/٤ .

(١٢) تفسير الطبري ١٣٤/١٧ ، تفسير الثعلبي ١٤/٧ ، تفسير الواحدي ٧٣١/٢ .

أوتحرق الجلود^(١) .

وقدروا في آية الحشر : وقبلوا الإيمان^(٢) ، أو وأخلصوا الإيمان^(٣) ، أو واعتقدوا الإيمان^(٤) .
أما الشواهد الشعرية فكان تقديرها : وحاملاً رَحماً^(٥) ، وكحلنا العيون^(٦) ، وسقيتها ماءً^(٧) .

وأكد هؤلاء النحاة أن وقوع أمثال ذلك كثير في الشعر وسعة الكلام^(٨) ، قال
الفراء : " وإنما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع ويدل أوله على آخره ، كقولك : قد
أصاب فلان المال ، فبنى الدور والعبيد والإماء واللباس الحسن ، فقد ترى البناء لا يقع على
العبيد والإماء ولا على الدواب ولا على الثياب ، ولكنه من صفات اليسار ، فحسن
الإضمار لمّا عرف ... وهو كثير في كلام العرب وأشعارهم "^(٩) .

التوجيه الثاني : أن يضمن عامل الاسم المعطوف عليه معنى يصح به أن يتسلط على
المتعاطفين ، وبهذا يصبح العطف من عطف المفرد على المفرد ، وهذا توجيه أبي عبيدة^(١٠) ،

(١) البحر المحيط ٣٣٤/٦ ، الدر المصون ١٣٥/٥ .

(٢) تفسير الواحدي ١٠٨٣/٢ .

(٣) الكشف ١٠٩٥ ، التبيان ١٢١٦/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٣٥٠/٣ ، البحر المحيط ٢٤٥/٨ قال : " أي : واعتقدوا الإيمان وأخلصوا فيه قاله أبو علي " ، مغني
الليبي ٣٦٧/٢ ، همع الهوامع ١٨٩/٣ . وقال السمين في الدر ٢٩٥/٦ : " أي : واعتقدوا أو وألفوا أو وأحبوا " .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣٤٠/١ قال : " فنصبت الرمح بضمير الحمل ، غير أن الضمير صلح حذفه لأنهما سلاح
يعرف ذا بذا ، وفعل هذا مع فعل هذا " ، الحجة لابن خالويه ٦ ، الخصائص ١٩٨/٢ ، الإرشاد ٢٣٤ .

(٦) انظر الخصائص ١٩٩/٢ ، الدر المصون ١٣٦/٥ ، شرح ابن عقيل ٢٢٢/٢ .

(٧) انظر الخصائص ١٩٨/٢ ، الدر المصون ١٣٦/٥ ، مغني الليبي ٣٦٨/٢ .

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢٠/١ ، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٦٧ ، أمالي ابن الشجري ٨٣/٣ ، ارتشاف
الضرب ١٤٨٩/٣ .

(٩) معاني القرآن له ٢٠/١ .

(١٠) انظر مجاز القرآن ٦٨/٢ ، أوضح المسالك ٢١٨/٢ .

والأصمعي ، والجرمي ، واليزيدي ، والمازني^(١) ، والمبرد^(٢) .

وقد وجهوا آية الحشر بتضمين الفعل (تبوأ) معنى (لزوم) ، واللزوم قدر مشترك في الدار والإيمان ، وبهذا يصح العطف^(٣) ، كما وجهوا الأبيات الشعرية بتضمين (متقلداً) معنى (حاملاً)^(١) ، وتضمنين (زججن) معنى (حسن)^(٢) ، وتضمنين (علفتها)

(١) انظر أوضح المسالك ٢/٢١٨ .

(٢) انظر المقتضب ٢/٥٠ ، أوضح المسالك ٢/٢١٨ ، قال المقتضب : " لأن معنى المتقلد : حامل ، فلما خلط بينهما جرى عليهما لفظ واحد " . والمقصود بالتضمنين : " إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيعطى حكمه ، فتؤدي الكلمة مؤدى كلمتين " انظر مغني اللبيب ٢/٤٤٦ .

وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في قبول التضمنين ، حتى الذين قبلوه اختلفوا في حقيقته هل هو من المجاز أولاً ؟ ، كما اختلفوا في قياسيته . انظر التضمنين في العربية للدكتور أحمد حسن حامد ٣٧ وما بعدها ، و " التضمنين في النحو العربي " لمنيرة الحمد ، مجلة جامعة الملك سعود م ٥ ، الآداب (٢) ، ص ٤٣٩ وما بعدها .

(٣) انظر البحر المحيط ٨/٢٤٥ ، الدر المصون ٦/٢٩٥ .

وقد ذكر توجيهات أخرى للآية غير الإضمار و التضمنين وهي :

- ١- أنه لما كان الإيمان قد شملهم صار كالمكان الذي يقيمون فيه ، وهذا جمع بين الحقيقة والمجاز .
- ٢- أو أراد دار الهجرة ودار الإيمان فأقام لام التعريف في الدار مقام المضاف إليه وحذف المضاف من دار الإيمان ووضع المضاف إليه مقامه .
- ٣- أو سمي المدينة لأنها دار الهجرة ومكان ظهور الإيمان بالإيمان ، وهذه الأوجه الثلاثة قد ذكرهن الزمخشري في الكشف انظر ١٠٩٥ .

٤- أنه منصوب على المفعول معه ، أي : مع الإيمان ، ونسبناه إلى ابن عطية . ويلحظ على الزمخشري اعتماده على الفروض المجازية ، إذ أنه صاحب اليد الطولى في ذلك . انظر التفسير والمفسرون للدكتور محمد الذهبي ١/٣٨٣ ، ٤٤٧ .

وقد اختلف في وقوع المجاز في القرآن الكريم ، ومن أشار إلى هذا الخلاف الزركشي والسيوطي ، فقد ذكرا أن رأي الجمهور هو وقوع المجاز في القرآن ، انظر البرهان في علوم القرآن ٢/٢٥٥ ، الإتقان في علوم القرآن ٢/٩٧ ، لكن الذي عليه أهل العلم أن لا مجاز في القرآن انظر كتاب منع جواز المجاز في المنزل للتعب والإعجاز للشنقيطي ، وهو ملحق في آخر كتاب أضواء البيان .

معنى (أنلتها) أو أعطيتها^(٣) .

التوجيه الثالث : أن يضم عامل بعد الواو يكون معطوفاً على العامل المذكور ، على أن يجمع العاملين معنى واحد ، وهذا توجيه ابن مالك^(٤) ، وتابعه ابن هشام^(٥) ، وابن عقيل^(٦) ، ورأوا أن ذلك من خصائص الواو العاطفة والتي تنفرد بها عن بقية حروف العطف .

قال ابن مالك في توجيه آية الحشر : " فإن أصله : تبوأوا الدار واعتقدوا الإيمان ، فاستغنى بمفعول اعتقدوا عنه ، وهو معطوف على تبوأوا ، وجاز ذلك لأن في اعتقدوا وتبوأوا معنى لازم "^(٧) . وقال في توجيه بيت الراعي النميري : " فاستغنى بمفعول كحلن عنه ، وهو معطوف على زججن ، وجاز ذلك ؛ لأن في زجج وكحل معنى حسن ، وأمثال ذلك كثيرة "^(٨) .

ويلحظ أن توجيه ابن مالك ومن تابعه من النحويين إنما هو مزج بين التوجيهين السابقين ، قال السيوطي : " فركب ابن مالك من المذهبيين مذهباً ثالثاً "^(٩) ، فقد قدر عاملاً

وقد تحدث عبد القاهر الجرجاني عن ذلك في كتابه أسرار البلاغة ، وأشار إلى طائفتين : طائفة رفضت المجاز وتبرأت منه ، وطائفة أفرطت فيه فعدلت عن الظاهر وعمقت في التأويل ، وقد ذم كلا الطائفتين ودعا إلى التوسط بينهما ، انظر ٣٩١ .

(١) انظر المقتضب ٥٠/٢ .

(٢) انظر أوضح المسالك ٢١٨/٢ .

(٣) انظر أوضح المسالك ٢١٨/٢ ، مغني اللبيب ٣٦٨/٢ . وقد صدر ابن عقيل أوجه إعراب البيت بأن كلمة " ماء " منصوبة على المعية انظر شرحه للألفية ٥٤١/١ ، ولكن ابن هشام منع نصبه على أنه مفعول معه لانتفاء المعية فالناقة لا تشرب الماء وتأكل التبن في وقت واحد .

(٤) انظر شرح التسهيل ٣٥٠/٣ ، همع الهوامع ١٨٩/٣ .

(٥) انظر مغني اللبيب ٥٧٢/١ .

(٦) انظر شرحه للألفية ٢٢١/٢ .

(٧) شرح التسهيل ٣٥٠/٣ .

(٨) المرجع السابق . وقال ابن هشام : " أي : وكحلن العيون والجامع بينهما التحسين " مغني اللبيب ٥٧٣/١ .

(٩) همع الهوامع ١٨٩/٣ .

مضمراً ، ولكنه اشترط أن يكون بين العامل المضرر والعامل المذكور معنى جامع^(١).
وكما جمع ابن مالك في توجيهه بين التوجيهين السابقين بالمزج بينهما ، جمع أبو حيان كذلك بينهما دون مزج ، إذ يوجب إضمار العامل تارة ، وتارة يوجب التضمين ، وذلك حسب علاقة العامل المذكور بالاسم الذي يليه ، فإن صحت نسبة العامل للاسم الذي يليه حقيقة ، فالإضمار متعين في الثاني ؛ لأن الإضمار أكثر من التضمين ، وذلك نحو : " يجدع الله أنفه وعينه " أي : ويفقأ عينه ؛ لأن نسبة الجدع إلى الأنف حقيقة . وإن لم تصلح نسبة العامل للاسم الذي يليه حقيقة ، فالتضمين متعين في الثاني لتعذر الإضمار ، نحو : " علفت الدابة ماء وتبناً " أي : أطعمتها أو غذوتها ماءً وتبناً^(٢) .

ولعل التوجيهات السابقة للنحويين تعكس العلاقة التبادلية بين القاعدة النحوية والمعنى ، فالمتأمل للتوجيه الأول القائل بإضمار عامل مناسب للاسم الواقع بعد الواو يستطيع أن يلمح أثر المعنى في القاعدة النحوية ، فالمعنى هو المقتضي للحذف ، إذ أن العامل المذكور يحمل معنى لا يصح به أن يسلط على الاسم الواقع بعد الواو مما أدى إلى منع عطف الاسم الذي قبله وهذا ما دعا أصحاب هذا التوجيه إلى القول بإضمار العامل .
أما التوجيه الثاني القائل بالتضمين فليصح منه أثر القاعدة النحوية في المعنى ، فأصحاب هذا التوجيه عرفوا أن القاعدة النحوية تنص على أن من شروط عطف المفرد على المفرد أن يكون العامل حاملاً معنى يصح به أن يتسلط على المتعاطفين ، فلما رأوا أنها لا تنطبق على الشواهد السابقة قالوا بالتضمين . أي أن أصحاب التوجيه الأول آثروا تغيير التركيب دون المساس بالمعنى ، في حين لجأ أصحاب التوجيه الثاني إلى تغيير المعنى مع إبقاء التركيب دون تغيير .

(١) لعل اشتراط ابن مالك وجود معنى جامع بين العاملين نابع من اشتراط النحويين لصحة عطف جملة على أخرى أن يكون بينهما تناسب يقتضي المشاركة بالعطف ، فلا يحسن أن يقال : زيد قائم وعمرو شاعر لعدم المناسبة بينهما إلا أن يكون ذلك جواباً لمن أنكر هذين الحكمين أو شك فيهما فتكون قرينة كلامه المتقدم هي المقتضية لجواز العطف بين هاتين الجملتين ، ولذلك عيب على أبي تمام قوله : لا والذي هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم انظر الفصول المفيدة في الواو المزیدة ٥٥ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١٤٩١/٣ ، همع الهوامع ١٨٩/٣ - ١٩٠ .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

اعترض ابن جني لقول المتنبي : " لبستُها تلاعه ووهاده " ؛ لأنه عطف كلمة (وهاده) على كلمة (تلاعه) ، مع أن العامل (لبستها) ؛ أي : لبست الأكليل وهي التيجان التي تلبس على الرؤوس لا يناسب _ عنده _ أن يتسلط على (وهاده) وهي ما انخفض من الأرض ، فلا يقال : لبست الوهاد الأكليل . وقد حاول أن يصحح بيت المتنبي بأن أضمر فعلاً مناسباً بعد الواو وهو (التحفت) ليصبح العطف من قبيل عطف الجمل ، هذا ما ذكره ابن جني في قوله : " يريد المتنبي : أن الصحراء قد تكامل زهرها ، فجعله كالأكليل عليها ، ولم يجعله كالحلل لذكره الأكليل قبل . وقول أبي تمام :

حَتَّى تَعَمَّ صَلْعُ هَامَاتِ الرُّبَى مِنْ نَوْرِهِ وَتَأَزَّرَ الْأَهْضَامُ ^(١)

أسلم من بيت المتنبي ، لأنه جعل ما كان على الربى كالعمام لارتفاعها ، وما كان في الأهضام ، وهي المطمئنات كالمآزر ، وهذا جعل الإكليل على ما علا وما هبط جميعاً ، وليست العادة بجارية بهذا ، ووجه تخريجه أنه أراد : حتى لبستها تلاعه والتحفت بمثلها الوهاد ، يدل شيء على شيء ، كما قال الآخر :

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمَحاً ^(٢)

أي : ومعتقلاً رمحاً ، ولكنه لما كان التقلد والاعتقال جميعاً حملاً للسلاح اكتفى بذكر أحدهما من ذكر الآخر ، وكذلك العمام والمآزر جميعاً يشتمل عليها الالتباس بصاحبهما والإحاطة به ، فجاز الاكتفاء بذكر أحدهما من ذكر صاحبه ، وهذا تمحل لتصحيح قوله ، فلذلك كان بيت أبي تمام أسهل من هذا لزوال الاعتراض عنه ^(٣) .

وكما هو واضح من كلامه فقد عقد مقارنة بين أبي تمام والمتنبي فوصل إلى نتيجة مفادها أن بيت أبي تمام هو الأجود مستنداً على ما هو معهود بين الناس من أن الإكليل

(١) البيت من الكامل . ديوانه بشرح التبريزي ١٥١/٣ .

(٢) سبق تخريجه ص ٣١٨ .

(٣) الفسر المجلد الأول ١١١٣/٢ - ١١٤ .

يستعمل للأشياء المرتفعة دون المنخفضة ، ولأنه من أنصار المتنبي فقد حاول تبرير هذا الأمر بأن أضمر فعلاً مناسباً للأشياء المنخفضة ، فكان تقديره : حتى لبستها تلاعه والتحفت بمثلها الوهاد . وقد ذكر نظيراً لبيت المتنبي وهو قول الشاعر : متقلداً سيفاً ورمحاً ، وقدره بقوله : ومعتقلاً رمحاً ، وعلل جواز حذف هذا العامل بوجود دليل يدل عليه ، وهو أنه لما كان العاملان دالين على أمر واحد أغنى أحدهما عن ذكر الآخر ، إلا أن ابن جني لم يكن مقتنعاً تمام الاقتناع بما قاله ، حيث أشار في نهاية رأيه إلى أن ذلك تمحل لتصحيح قول المتنبي . وعلى الرغم من ذلك ، فقد تابعه جماعة من الشراح آخذين برأيه في بيت المتنبي ، حيث تابعه العروضي^(١) ، وأبو العلاء المعري^(٢) ، والواحدي^(٣) ، والتبريزي^(٤) ، والعكبري^(٥) ، وابن المستوفي^(٦) ، إذ ذكروا الاعتراض نفسه لبيت المتنبي ، وقارنوه ببيت أبي تمام ، ووجهوه توجيه ابن جني نفسه .

موقف المهلي من شرح البيت

خالف المهلي الشراح السابقين في توجيههم لبيت المتنبي ، إذ رفض التقدير الذي ذكروه وهو : حتى لبستها تلاعه والتحفت بمثلها الوهاد ، وعلل هذا الرفض بأن الأكاليل لا يلتحف بها ، وذكر توجيهاً آخر يصح به بيت المتنبي ، وهو ما ذكره في مأخذه على شرح الواحدي ، قال : " وأقول : هذا التقدير لا يصح في بيت أبي الطيب ، وذلك أن قوله : " لبستها تلاعه " راجع إلى الأكاليل فلا يجوز أن يقدر : " والتحفت بها وهاده " لأن الأكاليل لا يلتحق بها ، وإنما الأكاليل هنا هي الأزهار المنظومة ، والأكاليل استعارة فيها وكناية عنها ، لأنها تجعل على الرؤوس ، فصح أن يقال فيها :

لبستها تلاعه وهاده حتى

(١) انظر المستدرک على ابن جني فيما شرحه من شعر المتنبي المجلد ٤ / ١٤٧-١٤٨ .

(٢) انظر معجز أحمد ٢٩٢/٤ .

(٣) انظر شرحه لديون المتنبي ٧٤٢ ، المآخذ ٣٢١/٥ .

(٤) انظر الموضح ٣٨١/٢-٣٢٠ .

(٥) انظر التبيان ٤٨/٢ .

(٦) انظر النظام ٣٢٢/٧ .

ولا حاجة إلى إضمار فعل" ^(١).

اتضح من كلام المهلي أنه يرى أن كلمة (وهاده) معطوفة على كلمة (تلاعه) عطف مفرد على مفرد ؛ لأن العامل وهو ليس الأكاليل يحمل معنى يصح به أن يتسلط على المعطوف ، وذلك باللجوء إلى المجاز ^(٢) ، فالمتنبى لا يقصد بالأكاليل المعنى الحقيقي لها إنما يقصد الأزهار المنظومة ، وهذا على سبيل الاستعارة التصريحية ^(٣) ، والتي هي إحدى أنواع المجاز .

إذن المهلي اعتمد على طريقتين ليثبت صحة ما يقول :

- ١- رد على توجيه الواحدى بأن الفعل المضمر لا يصح إسناده إلى الأكاليل ، علاوة على أن في ذلك حاجة إلى الإضمار .
- ٢- عدل عن المعنى اللغوي للإكليل إلى المعنى المجازي ، إذ إن أبرز وجه لاستعمال الألفاظ في الشعر استعمالاً فنياً والتعامل معها على أنها لم يقصد بها إلى دلالاتها الحرفية أو المنصوص عليها في معاجم اللغة ، إنما هو اقتحام الشاعر بها مجازات المجاز ^(٤) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح من كلام المهلي أنه خطأ الواحدى في توجيهه لبيت المتنبى ، ذلك التوجيه الذي تابع فيه قول ابن جني ، مصرحاً بالتخطئة في قوله : " هذا التقدير لا يصح " ، و " فلا يجوز أن يقدر.." ، فهم قد أخذوا على المتنبى عدم مناسبة العطف ، ووجهوا بإضمار فعل مناسب للوهاد ، ليصبح التقدير : حتى لبستها تلاعه والتحفت بها وهاده ، مع أن هؤلاء

(١) المأخذ ٣٢٢/٥ .

(٢) عرف عبد القاهر الجرجاني المجاز بقوله : " وأما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول " ، وهذا هو المجاز اللغوي . أسرار البلاغة ٣٥١ .

(٣) وهي التي يحذف منها المشبه ويذكر المشبه به ، وسميت تصريحية لأنه صرح فيها بلفظ المشبه به . انظر البلاغة فنونها وأفنانها علم البيان والبدیع لفضل عباس ١٧٢ .

(٤) المتنبى والتجربة الجمالية عند العرب لحسين الواد ١٤٣ .

الشراح متفقون على أن المتنبي يقصد بالأكاليل الأزهار ، إلا أنهم لم يستحسنوا ما أورده في بيته من كون الوهاد تلبس الأكاليل ، لأنهم نظروا إلى المعنى الحقيقي للأكاليل ، وأنها تلبس في أعلى الرأس .

أما المهلي فقد قبل العطف الوارد في بيت المتنبي لأنه نظر إلى المعنى المجازي للأكاليل وهو الأزهار المنظومة ، ومن ثم فلا مانع أن تلبسها الوهاد ، ويصبح العطف حينئذ من عطف مفرد على مفرد .

ومع وجود هذا الاختلاف في التوجيه بين الواحدي والمهلي فإن المعنى لم يتأثر بهذا الاختلاف ، إذ ظل المعنى دالاً عن أن قدوم يوم النوروز يوافق أوائل فصل الربيع فتعم الأزهار مرتفعات بلاد فارس ومنخفضاتها .

ويبدو أن توجيه المهلي هو المقبول ؛ لأنه نابع من حس شاعري مرهف مدرك للغة الشعر ، عارف بمواطن الإشكال والالتباس ، دافع لها بما يوضحها ويزيل الحجب عنها . علاوة على أسباب أخرى أوجزها بما يلي :

١- أن التوجيه الذي ذكره ابن جني ووافقه عليه جماعة من الشراح لا يخلو من التكلف بشهادة أصحابه ، حيث ختم ابن جني توجيهه لبيت المتنبي بقوله : " وهذا تمحل لتصحيح قوله " .

٢- أن استعمال الإكليل مجازياً للمنخفض من الأرض أمر معروف ذكرته بعض كتب اللغة ، جاء في القاموس : " تكلل به أحاط ، وروضة^(١) مَكَلَّلَة مخفوفة بالنور^(٢) ، وجاء في تاج العروس : " وتكلل به أحاط واستدار وأحرق وهو مجاز ، ومن المجاز روضة مكللة أي : مخفوفة بالنور^(٣) .

(١) جاء في تهذيب اللغة : " التُّرعة الروضة تكون على المكان المرتفع خاصة ، فإذا كانت في المكان المظمن فهي روضة " (ترع) ، و " سميت روضة لاستراضة الماء فيها " (روض) ، وفي القاموس المحيط : " من الرمل والعشب مستنقع الماء لاستراضة الماء فيها " (روض) .

(٢) (كلل) .

(٣) (كلل) .

حذف همزة الاستفهام المعادلة لأم المتصلة

قال المتنبي :

شَدِيدُ الْخُنْزُورَانَةِ لَا يُيَالِي أَصَابَ إِذَا تَنَمَّرَ أَمُ أُصِيبَا^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها أبو الطيب في مدح علي بن محمد بن سيار بن مُكْرَم التميمي ، وكان يحب الرمي ويتعاطاه ، مطلعها :

ضُرُوبُ النَّاسِ عُشَّاقُ ضُرُوبَا فَأَعَذَرُهُمْ أَشَفُهُمْ حَبِيباً
والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

فَمَرَّتْ غَيْرَ نَافِرَةٍ عَلَيْهِمْ تَدُوسُ بِنَا الْجَمَاحِمَ وَالتَّرِيبَا
يُقَدِّمُهَا وَقَدْ خُضِبَتْ شَوَاهَا فَتَى تَرْمِي الْحُرُوبُ بِهِ الْحُرُوبَا
والشاهد في بيت المسألة هو قوله : (أصاب) ، إذ وقع خلاف حول حذف الهمزة المعادلة لـ (أم) في قوله : " أم أصيبا " .

موقف النحاة من هذه المسألة

(أم) المتصلة : هي المعادلة لهمزة التسوية أو لهمزة الاستفهام^(٢)، وتكون بمنزلة (أيهما) أو (أيهم)^(٣) .

وهمزة التسوية إنما هي همزة الاستفهام إلا أنها خرجت من معنى الاستفهام إلى معنى التسوية^(٤) ، أي أنها استفهام لفظي لا معنوي^(٥) ، وقد علل سيبويه مجيء التسوية بلفظ

(١) البيت من الوافر ، وهو في المآخذ ٣٣/١ ، ١٨/٣ ، ٣٦/٤ .

(٢) الباب ٤٢٨/١ ، الجنى الداني ٢٠٤-٢٠٥ .

(٣) الكتاب ١٦٩/٣ ، المقتضب ٢٨٦/٣ ، الأصول ٥٧/٢ ، اللع ٩٣ ، الأزهية ١٢٤ ، الباب ٤٢٩/١ ، شرح التسهيل ٣٥٩/٣ ، الجنى الداني ٢٠٥ .

(٤) انظر الجنى الداني ٣٢ ، مغني اللبيب ٢٩/١ .

(٥) الأشباه والنظائر ٧٠/٤ .

الاستفهام بقوله : " كما أن التسوية أجرت ما ليس باستخبار ولا استفهام على حرف
الاستفهام ؛ لأنك تسوي فيه كما تسوي في الاستفهام . فالتسوية أجرته على حرف
الاستفهام ... وذلك قولك : ما أدري أفعل أم لم يفعل : فجرى هذا كقولك : أزيد عندك
أم عمرو ، وأزيد أفضل أم خالد إذ استفهمت ؛ لأن علمك قد استوى فيها كما استوى
عليك الأمران في الأول "(١).

وتقع همزة التسوية بعد (سواء) ، و (ما أبالي) و (ما أدري) ، و (ليت شعري)
ونحوهن^(٢) ، وضابطها : أن تدخل على جملة يصح حلول المصدر محلها ، نحو : " ما أبالي
أقمت أم قعدت " فيصح قولك : ما أبالي بقيامك وعدمه^(٣).

و (أم) المعادلة لهمزة التسوية لا بد أن تتوسط جملتين في تأويل المفردين ، ويجوز أن
تكون الجملة التي دخلت عليها همزة التسوية والجملة المعطوفة عليها فعليتين ، نحو قوله
تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٤) أو اسميتين كقول
الشاعر :

ولستُ أبالي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكاً أَمَوْتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَقَعُ^(٥)

(١) الكتاب ٢/ ٢٣٢ ، وانظر ٣/ ١٧٠ ، المقتضب ٣/ ٢٨٨ ، التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/ ٢٢ ، الجني الداني ٣٢ ،
الدر المصون ١/ ١٠٥ .

(٢) انظر المقتضب ٣/ ٢٨٧ ، الأزهية ١٢٤-١٢٥ ، التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٢ ، الجني الداني ٣٢ ، مغني
الليبي ١/ ٢٩ . وجوز الخليل في غير " سواء " و " ما أبالي " أن يجري مجراها فيذكر بعده " أم " والهمزة نحو : لأضربه أقام
أم قعد ، مستدلاً بصحة قولك : لأضربه أي ذلك كان ؟ انظر شرح الرضي على الكافية ٦/ ١٨٠ .

(٣) انظر مغني الليبي ١/ ٢٩ .

(٤) سورة البقرة : من الآية ٦ ، (أ أنذرهم) وما بعده في قوة التأويل بمفرد هو الخبر والتقدير : سواء عليهم الإنذار
وعدمه الدر المصون ١/ ١٠٣ .

(٥) البيت من الطويل ، وقائله غير معروف ، انظر شرح التسهيل ٣/ ٣٦٠ ، أوضح المسالك ٣/ ٣٢٧ ، مغني
الليبي ١/ ٧٨ ، الأشباه والنظائر ٤/ ١٧ ، مع الهوامع ٣/ ١٩٧ ، وقيل : إنه يشبه بيتاً لمعمم بن نويرة في رثاء أخيه مالك ،
انظر حاشية شرح التسهيل ، وأوضح المسالك .

أو مختلفين^(١) كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾^(٢).

أما همزة الاستفهام فإنها تختلف عن همزة التسوية في ذلك ، إذ يجوز أن تقع (أم)
المعادلة لها بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ
السَّمَاءُ ﴾^(٣) ، وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين سواء أكانتا فعليتين أم اسميتين أم
مختلفتين ، وهذا من أبرز الفروق بينهما .

ومن الفروق بينهما أيضاً أن همزة التسوية لا تستحق جواباً ؛ لأن المعنى معها ليس على
الاستفهام ، فالكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ؛ لأنه خبر وهذا بخلاف همزة
الاستفهام^(٤).

ومن الأحكام المتعلقة بهمزة الاستفهام المعادلة لأم المتصلة _ سواء أكانت للاستفهام أم
للتسوية _ حكم حذفها ، إذ وقع خلاف بين النحويين في ذلك فنتج عنه ثلاثة مذاهب :
المذهب الأول : أجاز حذف همزة الاستفهام المعادلة لأم المتصلة في ضرورة الشعر ، وهذا
هو مذهب سيبويه^(٥) ، والمبرد^(٦) .

وقد نص سيبويه على هذا الرأي بقوله : " وزعم الخليل أن قول الأخطل :
كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاً ^(٧)

(١) انظر شرح التسهيل ٣/٣٦٠ ، مغني اللبيب ١/٧٧-٧٨ ، مع الهوامع ٣/١٩٧ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية ١٩٣ .

(٣) سورة النازعات : من الآية ٢٧ .

(٤) انظر مغني اللبيب ١/٧٧ ، مع الهوامع ٣/١٩٧ .

(٥) انظر الكتاب ٣/١٧٤ .

(٦) انظر المقتضب ٣/٢٩٤ .

(٧) البيت من الكامل . ديوانه ١/١٠٥ ، وانظر الجمل في النحو ٢٩٣ ، الكتاب ٣/١٧٤ ، المقتضب ٣/٢٩٥ ، شرح
أبيات سيبويه ٢/٦٣ ، الأزهية ١٢٩ ، اللباب ٣/١٣٣ ، لسان العرب ٦/١٥٦ مغني اللبيب ١/٨٤ ، خزانة
الأدب ١١/١٣٧ . كذبتك عينك : خيل إليك ، ثم قال : هل رأيت بواسط _ وهو موضع في نواحي الشام _ خيالاً ،
الرباب : اسم امرأة . قال سيبويه : " زعم الخليل أن قول الأخطل _ وذكر البيت _ كقولك : إنها لإبل أم شاء _ يريد
أنها منقطعة _ ... ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الألف " ٣ / ١٧٤ ، وتابعه في تجويز الوجهين _
أعني أن تكون (أم) منقطعة ، أو تكون عطفاً بعد استفهام مضمر فتصبح متصلة _ المبرد والمهروي ، انظر المقتضب
٣/٢٩٥ ، الأزهية ١٢٩-١٣٠ .

كقولك : إنها لإبل أم شاء .. ويجوز في الشعر أن يريد (بكذبتك) الاستفهام ويحذف الألف "(١).

وكذلك فعل المبرد ، إذ قال بعد حديثه عن (أم) المنقطعة : " فأما قول ابن أبي ربيعة :
لعمرك ما أذري وإن كنت دارياً
بِسَبْعِ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أم بِثَمَانٍ (٢)
فليس على الإضراب ، ولكنه أراد : أسبع ؟ فاضطر فحذف الألف ، و جعل (أم) دليلاً
على إرادته إياه ، إذ كان المعنى على ذلك "(٣).

وممن وافقهما في جواز حذف همزة الاستفهام المعادلة لأم المتصلة في ضرورة الشعر :
ابن جني(٤) ، وابن عصفور(٥) ، والرضي(٦) .

المذهب الثاني : منع حذف همزة الاستفهام المعادلة لأم المتصلة ، وهذا ظاهر كلام الفراء
الذي يتجلى بعد قوله تعالى : ﴿ أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ ۚ ﴾ (٧) ، حيث قال
: " هذه الألف استفهام ، فهي مقطوعة في القطع والوصل ؛ لأنها ألف استفهام ،
ذهبت الألف التي بعدها لأنها خفيفة زائدة تذهب في اتصال الكلام ، وكذلك قوله :

(١) الكتاب ٣/ ١٧٤ .

(٢) البيت من الطويل ، ديوانه ٢٦٦ ، وانظر الكتاب ٣/ ١٧٥ ، المقتضب ٣/ ٢٩٤ ، شرح أبيات سيبويه ٢/ ١١٣ ،
الأزهية ١٢٧ ، الفصل ٣٨١ ، شرح التسهيل ٣/ ٣٦١ ، الجني الداني ٣٥ ، مغني اللبيب ١/ ٢٣ ، همع الهوامع ٣/ ١٩٨ ، خزنة
الأدب ١١/ ١٢٨ .

(٣) المقتضب ٣/ ٢٩٤ .

(٤) انظر الخصائص ٢/ ٦٨ ، الفسر المجلد الأول ٢/ ٨٣ ، ٤٦٩ .

(٥) انظر ضرائر الشعر ١٥٨ .

(٦) انظر شرح الكافية له ٦/ ١٧٣ .

(٧) سورة سبأ : من الآية ٨ .

﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ أَسْتَكَبَّرْتَ ﴾ ^(٢) ، وقوله : ﴿ أَصْطَفَى

الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ ^(٣) ولا يجوز هنا أن تكسر الألف ها هنا ؛ لأن الاستفهام يذهب " ^(٤) . فهو يرى أن في هذه الآيات وأمثالها مما اجمعت فيها همزتان ، همزة الاستفهام وهمزة الوصل ، أن المحذوفة هي همزة الوصل وذلك لأن حذف همزة الاستفهام يؤدي إلى زوال معنى الاستفهام ، إذ لا دليل عليه ، هذا هو رأيه في حذف همزة الاستفهام سواء أكانت معادلة لأم المتصلة أم غير معادلة لها ، كما هو مفهوم من الآيات التي استشهد بها .

المذهب الثالث : أجاز حذف همزة الاستفهام المعادلة لأم المتصلة في الشعر والنثر ، ومن أصحاب هذا المذهب : الأخفش ^(٥) ، والزجاج ^(٦) ، والزمخشري ^(٧) ، والعكبري ^(٨) ، وابن مالك ^(٩) ، وأبو حيان ^(١٠) ، والمرادي ^(١١) ، والسمين الحلبي ^(١٢) ، وابن هشام ^(١٣) ، والسيوطي ^(١٤) .

(١) سورة المنافقين : من الآية ٦ . قال أبو حيان : " قرأ الجمهور (استغفرت) بهمزة التسوية التي أصلها همزة الاستفهام وطرح ألف الوصل " البحر المحيط ٢٦٩/٨ .

(٢) سورة ص : من الآية ٧٥ .

(٣) سورة الصافات : من الآية ١٥٣ .

(٤) معاني القرآن ٢/٣٠٨ .

(٥) انظر معاني القرآن له ٣٣/١ ، ١٦٠ ، الجني الداني ٣٤ ، خزنة الأدب ١١/١٢٩ .

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه ٨١/١ .

(٧) انظر المفصل ٣٨١ .

(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢١/١ .

(٩) انظر شرح التسهيل ٣/٣٦١ .

(١٠) انظر البحر المحيط ٧/٣٩٢ ، ٨/٢٥ ، ٢٦٩ .

(١١) انظر الجني الداني ٣٤-٣٥ .

(١٢) انظر الدر المصون ٥/٥٤٦ ، ٦/١٠٤ ، ٣٢٢ .

(١٣) انظر مغني اللبيب ١/٢٢-٢٦ .

(١٤) انظر همع الهوامع ٣/١٩٨ .

وقد ذكر المرادي المذهب القائل بجواز حذف همزة الاستفهام المعادلة لأم المتصلة في ضرورة الشعر ، ونسبه إلى سيبويه ، وذكر المذهب المجيز لحذف الهمزة في الشعر والنثر ، ونسبه للأخفش ، ثم قال بعد ذلك : " والمختار أن حذفها مطرد إذ كان بعدها (أم) المتصلة ؛ لكثرة نظمها ونثراً " (١) .

ومن الأدلة التي استدلووا بها قراءة ابن محيٍصن لقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ (٢) بـهمزة واحدة ، قال ابن النحاس : " رُوي عن ابن محيٍصن أنه قرأ بحذف الهمزة الأولى ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ فحذف لالتقاء الهمزتين ، وإن شئت قلت : لأن (أم) تدل على الاستفهام " (٣) .

ومن الأبيات الشعرية التي استدلووا بها قول عمران بن حِطّان :
فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعْشَرٍ أَتُونِي وَقَالُوا مِنْ رَبِّعَةٍ أَمْ مَضْرٌ (٤)

أي : آمن ربّعة أم مضر .

وقول امرئ القيس :

تَرْوُحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ وَمَاذَا عَلَيْكَ أَنْ تَنْتَظِرَ (٥)
أي : أتروح من الحي أم تبتكر .
وقول الأسود بن يعفر :

(١) الجنى الداني ٣٥ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ٦ ، وانظر هذه القراءة في إعراب القرآن لابن النحاس ٢٧/١-٢٨ ، مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٢ ، المحتسب ٥٠/١ ، التبيان ٢١/١ ، إتحاف فضلاء البشر ١٦٩ ، روح المعاني ١٢٩/١ قال الألوسي : " قراءة ابن محيٍصن من طريق الزعفراني ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ شاذة راوية فقط لا استعمالاً كما يفهم كلام ابن هشام ، فافهم هذا المقام ، فقد غلط فيه أقوام بعد أقوام " .

(٣) إعراب القرآن له ٢٧/١-٢٨ .

(٤) البيت من الطويل ، انظر الخصائص ٦٨/٢ ، شرح التسهيل ٣٦١/٣ ، ورواية البيت في الخصائص : ربّعة أو مضر .

(٥) البيت من المتقارب ، ديوانه ١٠٩ ، وانظر الجمل في النحو ٢٣٤ ، إعراب القرآن لابن النحاس ٢٨/١ ، الأزهية ٣٧ .

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ^(١)

أي : أشعث ابن سهم أم شعيث ابن منقر . وقول عمر ابن أبي ربيعة :

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ^(٢)

أي : أبسع رمين الجمر أم بثمان .

والذي سهل _ عندهم _ حذف الهمزة قوة الدلالة عليها ، وذلك بوجود (أم) التي تدل على الاستفهام .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

ذهب جماعة من شراح بيت المتنبي إلى أنه أراد : أأصاب ، لكنه حذف همزة التسوية المعادلة لأم المتصلة ، وهذا خاص بالضرورة الشعرية ، وهو رأي ابن جني ، قال : " وأراد : أأصاب ؟ فحذف همزة الاستفهام ضرورة "^(٣) ، ويقصد ابن جني بـهمزة الاستفهام همزة التسوية لكنه سماها بالاستفهام مراعاة للجانب اللفظي . واستدل على حذف الهمزة ببيت الأسود بن يعفر السابق .

وإلى ذلك ذهب التبريزي ، والكندي ، والعكبري ، وابن المستوفي ، قال التبريزي : " ومن روى (أم أصيباً) فلا بد له من أن يعتقد حذف ألف الاستفهام ، كقوله : بسبع رمين الجمر أم بثمان "^(٤) ، ولكنه ذكر رواية أخرى للبيت ، وهي (أو أصيباً) قال : " ومن

(١) البيت من الطويل ، ونسب للأسود بن يعفر التميمي وللعين المنقري . انظر ديوان الأسود ٣٧٥ ، والكتاب ١٧٥/٣ ، الكامل ٧٩٣/٢ ونسبه للعين المنقري ، المقتضب ٢٩٤/٣ ، شرح التسهيل ٣٦٠/٣ ، لسان العرب (شعث) ، أوضح المسالك ٣٣٠/٣ ، مغني اللبيب ٧٩/١ ، خزنة الأدب ١٣٤/١١ . والمعنى : ما أدري أي النسبين هو الصحيح ؟ وثبتت همزة ابن لأن التردد في نسب هذا الشخص لا في ذاته .

(٢) سبق تخريجه في هذه المسألة ص ٣٣١ .

(٣) الفسر المجلد الأول ٤٦٩/٢ ، وانظر المآخذ ٣٣/١٣٣ .

(٤) الموضح ٣٣٦/١ ، وانظر المآخذ ١٨ / ٣ .

روى (أو أصيبا) فيجوز ألا يذهب إلى الاستفهام ويجعل الماضي واقعاً موقع الحال ، كأنه يقول : لا يبالي في حالة أصابته عدوه ، ولا في حال إصابة عدوه إياه ^(١) .

وقد علل الكندي في شرحه حذف همزة الاستفهام بدلالة (أم) المتصلة عليها ^(٢) .

ووضح العكبري المعنى على ضوء ذلك ، قال : " أنه إذا غضب على العدو وأقدم عليهم فلا يبالي أقتل أم قُتل ، وأصاب : أراد الاستفهام ، فحذف حرفه وأعمله " ^(٣) .

ونقل ابن المستوفي كلام ابن جني في أن حذف الهمزة ضرورة ، ولكنه أشار أيضاً إلى الرواية الثانية التي ذكرها التبريزي وهي : (أو أصيبا) ، وخرجها التخريج نفسه ^(٤) .

أما أبو العلاء المعري فقد أظهر في شرحه اختلافاً بسيطاً عن هؤلاء الشراح ، حيث أجاز في قوله المتني (أصاب) وجهين :

- ١- أن تكون الهمزة المذكورة همزة استفهام ، ويكون الفعل (صاب) بمعنى (أصاب) .
- ٢- أن تكون همزة الاستفهام محذوفة ، لوجود دليل يدل على عليها وهو (أم) في قوله (أم أصيبا) .

ثم وضح معنى البيت بقوله : " يقول : هو شديد الكبرياء ؛ لفضله وشجاعته ، فإذا غضب في الحرب لا يبالي أيقتل أعداءه أم يقتلونه " ^(٥) .

ويتبين من شرح أبي العلاء المعري لهذا البيت أنه يخالف الشراح في الوجه الأول ، إلا أنه يوافقهم في الوجه الثاني .

موقف المهلبى من شراح البيت

خالف المهلبى الشراح القائلين بحذف همزة الاستفهام المعادلة لأم المتصلة في بيت المتني ، ورأى أن الصواب أن تكون الهمزة في قول المتني (أصاب) للاستفهام ، وأن الفعل

(١) الموضح ٣٣٦/١ ، وانظر المآخذ ٣ / ١٨ .

(٢) انظر الصفوة ٣٩١/١ .

(٣) التبيان ١٣٩/١ .

(٤) انظر النظام ١٨٠/٤ .

(٥) معجز أحمد ٣٣٧/٢ .

(صاب) لغة في (أصاب) ، فيكون المتنبي قد جمع بين اللغتين في بيته ، وهو بهذا الرأي موافق للوجه الأول الذي أجازه أبو العلاء المعري في شرحه .

قال في مأخذه على شرح ابن جني : " وأقول : ليس حذف الهمزة هنا بضرورة ، وليس هذا مثل البيت الذي استشهد به _ يعني بيت الأسود بن يعفر _ ، وذلك أنه يقال : أصاب وصاب بمعنى ، لغتان ، وقد قال أبو الطيب :

ورمى وما رمتا يدها فصابي (١)

فقد جمع في هذا بين اللغتين كما قال :

... .. أَسْرَتْ إِلَيْكَ وَلَمْ تَكُنْ تَسْرِي (٢) " (٣)

وقال في مأخذه على شرح التبريزي : " وأقول : لا يلزم ها هنا لأنه يقال :

أصاب وصاب... فتكون الهمزة للاستفهام ، ولا يحتاج إلى إضمار ويُجمع بين اللغتين في اللفظتين _ ثم ذكر بيت حسان السابق _ " (٤) .

وتبين من مأخذ المهلب أنه اعتمد على أدلة ليثبت صحة ما يرى ، وهي :

- ١- دليل لغوي ، فقد احتج بأن (صاب) و(أصاب) لغتان تحملان المعنى نفسه .
- ٢- أن القول بأن (أصاب) في بيت المتنبي إنما هي همزة استفهام مع الفعل (صاب) فيه سلامة من دعوى الحذف .
- ٣- أنه ورد استعمال كلمة (صاب) عند المتنبي في بيت آخر .
- ٤- أن الجمع بين لغتين للكلمة الواحدة مما جاء في استعمال العرب ، واستشهد بيت حسان بن ثابت .

(١) البيت من الكامل ، وعجزه : سَهْمٌ يُعَذَّبُ وَالسَّهَامُ تُرِيحُ ، والشاهد فيه كلمة " فصابي " ، وفي البيت شاهد آخر وهو " ما رمتا يدها " جاء على حد قولك : قاما أخواك ، وهذه لغة أكلوني البراغيث .

(٢) البيت من الكامل ، وهو لحسان بن ثابت ، انظر ديوانه ٥٢/١ ، صدره :

إِنَّ النُّصِيرَةَ رَبَّةَ الْخِذْرِ والشاهد فيه : استخدامه للغتين وهما : أسرى وسرى .

(٣) المأخذ ٣٤/١ .

(٤) المأخذ ١٨/٣ . وانظر أيضاً ٣٦/٤ .

وبتتبع بعض المعجمات اللغوية يثبت صحة ما قاله المهلي من أن (صاب) و (أصاب) لغتان لكلمة واحدة ، جاء في تهذيب اللغة : " ويقال صاب السهم الرمية يصوبها وأصابها إذا قصدها " ^(١) ، وقال ابن سيده في المحكم بعد أن أورد رواية ابن الأعرابي لقول الشاعر :

إذا ما أصاب الغيثُ لم يحم غيْثهم من الناس إلا محرم أو مكافل
: " هكذا أنشده : أصاب الغيث ، برفع الغيث ، وأراها لغة في صاب " ^(٢) ، وجاء في لسان العرب : " وصاب السهم القرطاس صيباً لغة في أصابه ... وصاب السهم يصيب كيصب أصاب وسهم صيوب " ^(٣) ، وفي مختار الصحاح : " وصاب السهم من باب باع لغة في أصاب " ^(٤) ، وفي تاج العروس : " صاب السهم القرطاس صيباً لغة في أصابه " ^(٥)

وعلاوة على ذلك ، فقد وردت اللغتان في كتاب (ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد) ، قال ابن خضرم الجواليقي : " صاب السهم وأصاب إذا وقع في الرمية ، وصاب السحاب الموضع وأصابه إذا أمطره " ^(٦) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

خطأ المهلي الشراح الذين رأوا أن همزة الاستفهام المعادلة لأم المتصلة محذوفة في بيت المتنبي ، وذلك بأن نفى حذف الهمزة في رده على الشراح مستخدماً الفعل (ليس) والحرفين (لا) و (لم) ، يتجلى هذا في قوله : " ليس حذف الهمزة هنا بضرورة ، وليس هذا مثل ... " ، وقوله : " لا يلزم ها هنا " ، وقوله : " إن الهمزة لم تحذف " .

(١) (صيب) .

(٢) (حرم) ، وانظر (كفل) .

(٣) (صوب) .

(٤) (صوب) .

(٥) (صوب) .

(٦) (صوب) .

إن مخالفة المهلي للشرح وتخطئته لهم لم تؤثر في معنى البيت ، فالمعنى عند الشراح وعند المهلي واحد ، وهو أن المتنبى وصف الممدوح علي بن محمد بن سيار بأنه شديد الكبرياء ، لفضله وشجاعته وأنه إذا غضب في الحرب استوى عندهم أن يكون قاتلاً أو مقتولاً .

والراجع في هذه المسألة ما ذهب إليه المهلي من القول بأن الهمزة المذكورة في قول المتنبى : (أصاب) هي همزة الاستفهام ؛ وذلك للأدلة التي اعتمد عليها ، ولأن أكثر المعجمات أكدت أن (صاب) و (أصاب) لغتان لكلمة واحدة . وعلاوة على ذلك كله ، فإن حذف همزة الاستفهام المعادلة لأم المتصلة مما يختص بالضرورة الشعرية ، وأما ما ذكره المهلي فإنه يخلو من الضرورة ، فكان أولى بالقبول .

حكم منع صرف اللقب

قال المتنبي :

يا وَجَهَ دَاهِيَةٍ الَّذِي لَوْلَاكَ مَا أَكَلَ الضَّنَى جَسْمِي وَرَضَّ الْأَعْظَمَا ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها وهو في المكتب ، يمدح إنساناً ، وأراد أن يستكشفه عن مذهبه ، مطلعها قوله :

كُفِّي أَرَانِي وَيَكْ لَوْمَكِ الْوَمَا هُمْ أَقَامَ عَلَى فُؤَادٍ أَنْجَمَا

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

وَحُفُوقُ قَلْبٍ لَوْ رَأَيْتَ لَهْيَهُ يَا جَنِّي لَطَنْتُ فِيهِ جَهَنَّمَا

وَإِذَا سَحَابَةٌ صَدَّ حُبٌّ أَبْرَقَتْ تَرَكْتُ حَلَاوَةَ كُلِّ حُبٍّ عَلَقَمَا

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " داهية " ، إذ وقع خلاف حول نوعها .

موقف النحاة من هذه المسألة

ينقسم العلم ثلاثة أقسام : اسم ، وكنية ، ولقب . فالكنية : كل مركب إضافي في صدره أب أو أم أو ابن أو بنت ، نحو : أبو بكر ، وابن عمر . واللقب : كل ما أشعر بمدح المسمى أو ذمه ، كالمصطفى وفخر الدين في المدح ، وكقُفَّة ^(٢) وأنف الناقة ^(٣) . والاسم

^(١) البيت من الكامل ، وهو في المآخذ ٢٦٥/١ ، ١٧/٥ .

^(٢) جاء في لسان العرب : " القُفَّة : الزبيل والقُفَّة القرعة اليابسة ... ويشبه به الشيخ والعجوز ، والقُفَّة : الرجل القصير القليل اللحم ، وقيل : القُفَّة الشيخ الكبير القصير القليل اللحم " . (قفف) .

^(٣) هو لقب جعفر بن قُرَيْع ، وسبب تلقيبه به أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه ، فبعثته أمه إلى أبيه ولم يبق إلا رأس الناقة ، فقال له أبوه : شأناك به ، فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يجره فلقب به ، وكان قومه يغضبون من هذا اللقب ، فلما مدحهم الخطيئة بقوله :

قَوْمٌ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يَسُوِي بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا

صار هذا اللقب مدحاً . انظر التصريح ٤٠٥/١ .

ماعداهما ، كزيد وعمرو ^(١) .

والفرق بين الاسم واللقب : أن الاسم يقصد بدلالته الذات المعينة ، واللقب يقصد به الذات مع الوصف ؛ ولذلك يختار اللقب عند إرادة المدح أو الذم ^(٢) .

أما الفرق بين اللقب والكنية فهو : أن اللقب يمدح بمعناه الملقب به أو يذم ، بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنى بمعناها ، بل بعدم التصريح بالاسم ، فإن بعض النفوس تأنف من أن تخاطب باسمها ^(٣) .

ويستعمل اللقب في الكلام مفرداً ، كما يستعمل مع الاسم أو مع الكنية أو معهما جميعاً ^(٤) .

ومن الأحكام التي تجري على الأعلام المنع من الصرف ، والممنوع من الصرف هو المعرب الذي لا يوجد فيه تنوين ولا جر إلا إذا أُضيف ، أو دخلت عليه (أل) فيجر ^(٥) .
ويمنع الاسم من الصرف إذا اجتمعت فيه علتان من العلل التسعة ، أو علة واحدة قائمة مقام علتين ، وهي : العلمية ، والتأنيث ، ووزن الفعل ، والوصفية ، والعدل ، والجمع ، والتركيب ، والعجمة ، والألف والنون الزائدتان ^(٦) .

وحكم الكنى والألقاب حكم الأسماء في المقصود بها ^(٧) ؛ لذلك فإنها تمنع من الصرف إذا اجتمع مع علميتها علة أخرى من العلل التسعة .

^(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٢١٤/٤ ، الإرشاد ٨٤ ، أوضح المسالك ١١٦/١ ، شرح قطر الندى ٩٧ ، شرح ابن عقيل ١١٤/١ ، التصريح ٤٠٥/١ ، همع الهوامع ٢٨٢/١ .

^(٢) انظر التصريح ٤٠٥/١ .

^(٣) انظر شرح الرضي على الكافية ٢١٤/٤ ، حاشية الشيخ يس ٤٠٤/١ .

^(٤) انظر همع الهوامع ٢٨٣/١ .

^(٥) ارتشاف الضرب ٨٥٢/٢ .

^(٦) انظر الأصول ٨٠/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٨٩٤/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠٨/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٨٨/١ ، البسيط في شرح الجمل ٢١٢/١ ، شرح المغني في النحو للجاربردي لمؤلفه محمد عبد الرحيم العمري ١٤/ب - ١٦/أ ، التصريح ٢٨٠/١ .

^(٧) انظر الكتاب ٩٧/٢ ، اللباب ٤٨٤/١ .

وقد أورد سيوييه في كتابه ألقاباً ممنوعة من الصرف ، نحو : قُفَّة وبَطَّة ، وذلك عندما قال : " إذا لُقبَت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب ، وهو قول أبي عمرو ، ويونس ، والخليل ، وذلك قولك : هذا سعيدٌ كُرُزٌ ، وهذا قيسٌ قُفَّةٌ قد جاء ، وهذا زيدٌ بَطَّةٌ ، فإنما جعلتُ (قُفَّة) معرفة لأنك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت : هذا قيسٌ ، فلو نونت قُفَّة صار الاسم نكرة ؛ لأن المضاف إنما يكون نكرة ومعرفة بالمضاف إليه ... " (١).

فقد مُنِع اللقبان (قُفَّة) و (بَطَّة) من الصرف للعملية وتاء التأنيث ، قال الزجاج : " كل ما دخلته هاء التأنيث وكان معرفة لم ينصرف " (٢).

ويعد اللقب أشهر من الاسم ؛ لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت (٣) ، قال ابن السراج : " اللقب مما يشتهر به الاسم حتى يكون هو الأعرف ، ويكون اسمه لو ذكر على أفرادهِ مجهولاً ، فصار اللقب علماً " (٤) . وقال الأعلم : " وهذه الألقاب متى لُقبَت بها شيئاً صار تعريفه بغير ألف ولام ، وخرج عن التعريف الذي كان له بالألف واللام ، فإذا سمي بها صار تعريفها بالتسمية " (٥) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

انقسم الشراح حول نوع كلمة (داهية) الواردة في بيت المتنبي قسمين :

القسم الأول : ذهب إلى أن كلمة (داهية) اسم امرأة ، وهذا ما ذهب إليه الوحيد ، وابن جني ، والواحدي .

قال الوحيد : " (داهية) : اسم غير مليح في الغزل ، وقوله : أكل الهوى جسماً ، أيضاً غزل جاف خشن " (٦) .

(١) الكتاب ٢٩٤/٣-٢٩٥.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ٥٠ .

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية ٢١٤/٤ ، همع الهوامع ٢٨٣/١.

(٤) الأصول ٩/٢.

(٥) النكت ٤٦٣.

(٦) الفسر المجلد الثالث ٤٤١/٤.

وقال ابن جني : " (داهية) : اسم التي شَبَّ بها " ^(١) .

وقد علل الواحدي جعل (داهية) اسم امرأة بأنها وردت في البيت ممنوعة من الصرف ، قال بعد أن ذكر كلام ابن جني وكلام ابن فورجة - الذي يرى أنها لقب وليست باسم - " والوجه قول ابن جني ؛ لترك صرفها في البيت ، ولو لم تكن علماً لكان الوجه صرفها " ^(٢) .

القسم الثاني : ذهب إلى أن كلمة (داهية) ليست باسم امرأة ، بل هي لقب لها ، وهذا ما ذهب إليه ابن فورجة ، وابن القطاع الصقلي .

قال ابن فورجة : " ليست باسم علم لها ، ولكن كنى بها عن اسمها على سبيل التضجر لعظيم ما حل به من بلائها ؛ أي أنها لم تكن إلا داهية عليّ " ^(٣) .

وقال ابن القطاع الصقلي : " يقول : يا وجه الحبيبة التي هي كالداهية ، وهي الأمر العظيم ، وإنما شبهها بها لما يلقاه من البلاء ، فيخاطب وجهها ويقول : لولاك ما أفنى الضنى جسمي ، وما دق عظمي " ^(٤) .

موقف المهلي من شراح البيت

وافق المهلي ابن فورجة فيما ذهب إليه من جعل (داهية) الواردة في بيت المتنبي لقباً لامرأة ، وليس باسم لها ، وعلل ذلك بأنه الأنسب في المعنى وفي الإعراب ، فالأنسب في المعنى أن يلقب هذه المرأة بالداهية ؛ لما حصل له من بلاء بسببها ، كما أن جعل (داهية) لقباً مناسباً للإعراب ، فالكلمة قد وردت ممنوعة من الصرف ، والألقاب من الأعلام ؛ لذلك تمنع من الصرف إذ اجتمع معها سبب آخر ، وقد اجتمع في كلمة (داهية) العلمية وتاء التأنيث .

^(١) الفسر المجلد الثالث ٤/٤٤١ .

^(٢) شرحه لديوان المتنبي ١٨ ، وانظر المآخذ ١٧/٥ .

^(٣) التجني على ابن جني ٢٣٣ .

^(٤) شرح المشكل من شعر المتنبي ٤٧/١ .

قال المهلي في مأخذه على الواحدي : " فيقال : إذا كُنِّي عن اسمها فقال : يا وجه داهية ، على التحقيق لما حل به منها ، لا : فلانة ، يريد : نحو عائشة وفاطمة . كيف يكون الوجه صرفها لولا قلة التأمل وكثرة التغفل ! فالوجه الذي ذكره ابن فورجة سائغ في المعنى وفي الإعراب ، غير خارج من حيز الصواب " ^(١) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد ظهر مما سبق أن المهلي قد خطأ الواحدي في جعل (داهية) اسم امرأة ، ورأى أن الصواب أن تكون (داهية) لقب لتلك المرأة . وهذا الاختلاف بينهما لم يؤثر في معنى البيت ، فالمتني يخاطب وجه الحبيبة ويقول : لولاك ما تسلط الهزال على جسدي ، وما دق عظمي . وبعد ، فإن الراجح في بيت المتني ما ذهب إليه ابن فورجة من جعل (داهية) لقباً لامرأة ، قال البرقوقي — بعد أن ذكر قول ابن جني وابن فورجة والواحدي — " أقول : الوجه ما ذهب إليه ابن فورجة ، وإنما هو كناية عن اسم الحبيبة نزلها منزلة العلم عليها ، فمنعها من الصرف لذلك " ^(٢) .

^(١) ١٧/٥ .

^(٢) شرح ديوان المتني له ١٤٤/٤ .

حكم صرف الممنوع من الصرف

قال المتنبي :

وَشَهْوَةٌ عَوْدٍ إِنَّ جُودَ يَمِينِهِ تُنَاءُ تُنَاءُ وَالْجَوَادُ بِهَا فَرْدٌ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح الحسين بن علي الهمداني ، مطلعها قوله :
لَقَدْ حَازَنِي وَجَدٌ بِمَنْ حَازَهُ بُعْدٌ فَيَا لَيْتَنِي بُعْدٌ وَيَا لَيْتَهُ وَجَدٌ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :
مَدَحْتُ أَبَاهُ قَبْلَهُ فَشَفَى يَدِي مِنْ الْعُدْمِ مَنْ تُشْفَى بِهِ الْأَعْيُنُ الرُّمْدُ
حَبَانِي بِأَثْمَانِ السَّوَابِقِ دُونَهَا مَخَافَةَ سَيْرِي إِنَّهَا لِلنَّوَى جُنْدُ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " تُنَاءُ تُنَاءُ " ، حيث وقع خلاف في حكم صرف الممنوع من الصرف .

موقف النحاة من هذه المسألة

انقسم النحويون حول حكم صرف الممنوع من الصرف قسمين :
القسم الأول : أجاز سيبويه^(٢) وجمهور النحويين^(٣) صرف الممنوع من الصرف للضرورة

(١) البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ٣/٣٨ .

(٢) انظر الكتاب ١/٢٦ .

(٣) انظر المقتضب ٣/٣٥٤ ، الأصول ٣/٤٣٦ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٠ ، الخصائص ٢/١٢٧ ، الإنصاف ٢/٤٨٩ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/٨٩٧ ، الباب ١/٥٢٢ ، شرح المفصل ١/٦٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٦٨ ، شرح الرضي على الكافية ١/٩٤ ، توضيح المقاصد ٢/٢٩٤ ، أوضح المسالك ٤/١٢٥ ، شرح ابن عقيل ٢/٣١١ ، التصريح ٤/١١٢ ، همع الهوامع ١/١٣١ .

الشعرية ، سواء أكان الممنوع أفعال التفضيل أم غيره ^(١) ، قال سيبويه : " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ؛ لأنها أسماء ، كما أنها أسماء " ^(٢) . وقال ابن السراج : " للشاعر أن يصرف في الشعر جميع ما لا ينصرف ، وذلك أن أصل الأسماء كلها الصرف " ^(٣) .

وقد عد ابن يعيش صرف الممنوع من الصرف من أحسن الضرورات ، قال : " فإن ضرورة الشعر تبيح كثيراً مما يحظره النثر واستعمال ما لا يسوغ استعماله في حال الاختيار والسعة ، فجميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين ، وهو من أحسن الضرورات ؛ لأنه رد إلى الأصل " ^(٤) .

وكما هو واضح من أقوالهم ، فإن الذي سوغ للشاعر هذه الضرورة هو أن الأصل في الأسماء الصرف ودخول التنوين عليها ، وإنما تمتنع من الصرف لعل تدخلها ، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى أصلها ^(٥) .

من ذلك قول النابغة الذبياني :

فَلْتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَلْيَرْكَبَنَّ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ ^(٦)

حيث صرف (قصائد) ، وهي ممنوعة من الصرف ؛ لأنها من الجمع المتناهي .

^(١) استثنى بعض النحاة ما آخره ألف التأنيث المقصورة ، فأروا أنه لا يجوز صرفه للضرورة ، وعللوه بأنه لا فائدة فيه؛ لأنه مستوٍ في الرفع والنصب والجر ؛ ولأنه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين ، فينقص بقدر ما يزيد ، وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقي الألف مع ساكن بعده ، فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول فينون ثم يكسر. انظر شرح المفصل ٦٧/١ ، ارتشاف الضرب ٨٩١/٢ ، همع الهوامع ١٣٢/١ ، حاشية الصبان ٢٠٧/٣ .

^(٢) الكتاب ٢٦/١ .

^(٣) الأصول ٤٣٦/٣ .

^(٤) شرح المفصل ٦٧/١ .

^(٥) انظر المقتضب ٣٥٤/٣ ، الأصول ٤٣٦/٣ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤١ ، الخصائص ١٢٧/٢ ، الإنصاف ٤٨٩/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧١/٢ .

^(٦) البيت الكامل ، ديوانه ٨٦ ، وانظر الكتاب ٥١١/٣ ، المقتضب ٣٥٤/٣ ، الأصول ٤٣٦/٣ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤١ ، الخصائص ١٢٧/٢ ، الإنصاف ٤٩٠/٢ ، خزنة الأدب ٣٠٨/٦ . القوادم : جمع قادمة وهي مقدم الرحل ، الأكوار : جمع كور وهو رحل الناقة .

ومنه أيضاً قول أبي كَبِير الهذلي :

مِمَّا حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلٍ^(١)

حيث صرف (عواقد) ، وهي ممنوعة من الصرف ؛ لأنها من الجمع المتناهي .

وكما جاز تنوين الممنوع من الصرف في ضرورة الشعر ، فإنه يجوز أيضاً أن يحجر بالكسرة ، قال أبو سعيد السيرافي : " واعلم أن ما لحقه التنوين في ضرورة الشعر لحقه الجر ؛ لأنه تُرد الكلمة إلى أصلها ، فيحركها بالحركة التي تنبغي لها ، كقول النابغة :

إِذَا مَا غَدَا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبٍ^(٢)

فخفض (عصائب) لما ردها إلى أصلها " ^(٣) .

وقد اجتمع التنوين والكسر في قول امرئ القيس :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الْوِيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي^(٤)

حيث نوّن (عنيزة) تنوين كسر ، وهي ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث .

إلى غير ذلك من الشواهد الشعرية التي ورد فيها صرف الممنوع من الصرف ، وهي شواهد كثيرة ، قال أبو البركات الأنباري : " إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة في أشعارهم " ^(٥) .

(١) البيت من الكامل، شرح أشعار الهذليين ١٠٧٢/٣، وانظر الكتاب ١٠٩/١ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٢، الإنصاف ٤٨٩/٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٩/٢، مغني اللبيب ٤٤٧/٢، خزانة الأدب ١٩٦/٨. يصف رجلاً شهيم الفؤاد ماضياً ، وعلة نجابته أن النساء حملن به وهن عواقد لنطقهن.

(٢) البيت من الطويل، ديوانه ٣٠، وانظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٦، شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٩/٢، لسان العرب (عصب)، التصريح ١١١/٤، خزانة الأدب ٢٦٨/٤. العصائب : الجماعة من الطير .

(٣) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٥-٤٦.

(٤) البيت من الطويل، ديوانه ٣٤، وانظر لسان العرب (عز) ، أوضح المسالك ١٢٥/٤، مغني اللبيب ٥٥٣/١، التصريح ١١١/٤، خزانة الأدب ٤١٥/٣، حاشية الصبان ٢٠٧/٣. عنيزة : اسم محبوبته وهي ابنة عمه ، وقيل : هو لقبها واسمها فاطمة .

(٥) الإنصاف ٤٩٠/٢.

وقال ابن عقيل : " وهو كثير أجمع عليه البصريون والكوفيون " ^(١).

القسم الثاني : وهم الكوفيون ^(٢) ، حيث فصل الكسائي ^(٣) ، والفراء ^(٤) ، وثعلب ^(٥) في هذه المسألة على النحو التالي :

أولاً : إذا كان الممنوع من الصرف (أفعل منك) ، فإنهم لا يجيزون صرفه في ضرورة الشعر ، واحتجوا بأمرين :

١ - أن (من) تقوم مقام الإضافة والألف واللام ، وكما لا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة والمحلى بالألف واللام ، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة والألف واللام ^(٦).

٢ - أن (من) لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به ، ولهذا أتى للمذكر والمؤنث وللتثنية والجمع بلفظ واحد ^(٧).

وقد أجب عنهما بما يلي :

١ - أجب عن الحجة الأولى بأنه لو كانت (من) تقوم مقام الإضافة والألف واللام لوجب أن يدخل (أفعل) الكسر في موضع الجر ، كما يحصل ذلك في الإضافة والمحلى بالألف واللام ، ولكن قد أجمع على أن (أفعل) لا ينصرف ، ويكون مجروراً بالفتحة كسائر ما لا ينصرف ^(٨).

^(١) شرحه للألفية ٣١١/٢.

^(٢) انظر نسبته للكوفيين في الإنصاف ٤٨٨/٢ ، الباب ٥٢٢/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٩/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٩٤/١ ، ارتشاف الضرب ٨٩١/٢ ، توضيح المقاصد ٢٩٥/٢.

^(٣) انظر ما يحمل الشعر من الضرورة ٤٣ ، شرح الرضي على الكافية ٩٤/١ ، ارتشاف الضرب ٢٣٨٠/٥.

^(٤) انظر المراجع السابقة.

^(٥) انظر ارتشاف الضرب ٨٩١/٢.

^(٦) انظر الأصول ٤٣٦/٣ ، الإنصاف ٤٨٨/٢ ، الباب ٥٢٢/١ ، شرح الرضي على الكافية ٩٤/١.

^(٧) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٣ ، الإنصاف ٤٨٨/٢ ، توضيح المقاصد ٢٩٥/٢.

^(٨) انظر الإنصاف ٤٩٢/٢.

٢- وأجيب عن الحجة الثانية بأنها باطلة ؛ لأن المؤثر في منع (أفعل) من الصرف الوصفية ووزن الفعل ، وليس لاتصاله بمن تأثير في المنع من الصرف ، والدليل على ذلك أنهم قالوا : " زيد خيرٌ منك ، وشرٌ منك " فصرفوهما مع اتصاليهما بمن ، وإنما صرفا لما زال وزن الفعل منهما ^(١) .

ثانياً : إذا كان الممنوع من الصرف غير (أفعل منك) فإنهم يجيزون صرفه مطلقاً ، شعراً ونثراً .

ومن الشواهد على ذلك قراءة الأعمش والأشهب العقيلي لقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ ^(٢) بتنوين ﴿ يَغُوثَ وَيَعُوقَ ﴾ ، مع كونهما ممنوعين من الصرف للعلمية ووزن الفعل إن كانا عربيين ، وإن كانا أعجميين فللعلمية والعجمة ، ولكن صرفاً للتناسب مع ما قبلهما وما بعدهما ^(٣) .

ومن الشواهد أيضاً قراءة نافع والكسائي وهاشم وأبي بكر لقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَكْسَلًا وَأَغْلَلًا وَسَلْعِيرًا ﴾ ^(٤) بتنوين ﴿ سَكْسَلًا ﴾ ، مع كونها ممنوعة من الصرف ؛ لأنها من الجمع المتناهي ، ولكن صرفت لتناسب ما بعدها ^(٥) .

وقد نسب الزجاجي ذلك إلى كثير من العرب ، قال : " وكثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ولا غيره إلا (أفعل منك) " ^(٦) .

(١) انظر الأصول ٤٣٧/٣ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٤٣ ، الإنصاف ٤٩١/٢ .

(٢) سورة نوح : الآية ٢٣ . انظر القراءة في معاني القرآن للفراء ١٩٠/٣ ، مختصر في شواذ القرآن ١٦٢ ، البحر المحيط ٣٣٦/٨ .

(٣) انظر الدر المصون ٣٨٦/٦ .

(٤) سورة الإنسان : الآية ٤ . انظر القراءة في معاني القرآن للفراء ٢١٦/٣ ، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٣٥٨ ، الحجة لأبي علي الفارسي ٣٤٨/٦ ، الكشف ١١٦٤ ، الإقناع في القراءات السبع ٤٧٩ ، البحر المحيط ٣٨٧/٨ ، الدر المصون ٤٣٩/٦ ، النشر في القراءات العشر ٢٩٥/٢ .

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية ٩٥/١ .

(٦) أماليه ٨٤ .

وذهب الأخفش إلى أن صرف جميع ما لا ينصرف لغة الشعراء ، تجوز لهم في شعرهم وفي كلامهم ؛ لأن ألسنتهم قد اعتادت على الضرائر ، لذلك يجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم ^(١).

وقد أنكر أصحاب المذهب الأول على الكوفيين تجويزهم صرف الممنوع من الصرف في النثر ، قال الرضي : " وقال هو - يعني الأخفش - والكسائي : إن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة قوم إلا (أفعل منك) ، وأنكره غيرهما ، إذ ليس بمشهور عن أحد في الاختيار نحو : جاءني أحمد وإبراهيم ، ونحو ذلك ، وأما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه " ^(٢) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

روى أبو العلاء المعري ^(٣) ، والتبريزي بيت المتنبي بمنع صرف (ثناء) الأولى وصرف (ثناء) الثانية ؛ أي (ثناء ثناء) ، وذهبوا إلى أن (ثناء) الأولى منعت من الصرف على ما يجب فيها ، لكونها صفة معدولة ^(٤).

أما (ثناء) الثانية فقد صرفت للضرورة الشعرية ، قال التبريزي : " (ثناء) لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة ، وكذلك أخواته من آحاد إلى عشار .

وردد (ثناء) مرتين ؛ لأنه أشد للمبالغة ، وأدل على تتابع العطاء . وترك صرف الأول على ما يجب ، وصرف الثاني ضرورة ؛ لأنه لو لم يصرفه لصار في البيت زحاف

^(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٧/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٩٤/١ ، توضيح المقاصد ٢٩٥/٢ ، التصريح ١١٢/٤ ، همع الهوامع ١٣٢/١ .

^(٢) شرحه على الكافية ٩٤/١ .

^(٣) انظر اللامع العزيزي ٣٨٢/١ .

^(٤) انظر شرح قطر الندى ٣١٦ .

يسمى القبض ^(١) ، وكان أبو الطيب يجتنبه " ^(٢) .

فهما يتبعان مذهب سيوييه وجمهور النحاة في تجويز صرف الممنوع من الصرف في ضرورة الشعر .

أما ابن المستوفي فقد ذكر أن الرواية الواردة في نسخته من ديوان المتنبي قد جاءت بمنع الكلمتين من الصرف ؛ أي (ثناء ثناء) ، وذهب إلى أن منع الكلمتين من الصرف - مع وقوع زحاف القبض - أفضل من اللجوء إلى الضرورة بصرفهما ، قال : " الذي في نسختي (ثناء ثناء) غير مصروف فيهما ، وكذلك هو في نسخة شيخي أبي الحرم - رحمه الله - ، وكذا قرأته عليه . واستعمال القبض الجائز خير من ارتكاب الضرورة الممنوع منها ، ما وجد عنها معدل " ^(٣) .

وقد وردت رواية أخرى للبيت في بعض الشروح ، وهي بصرف الكلمتين ؛ أي (ثناء ثناء) ^(٤) ، ولكن أصحابها لم يذكروا شيئاً حول صرفهما ، وهذا يدل على ارتضائهم صرف الممنوع من الصرف في ضرورة الشعر .

موقف المهلي من شراح البيت

ذهب المهلي إلى أن صرف الممنوع من الصرف لا يعد من الضرورة ، وعلل ذلك بكثرة وقوعه في أشعار العرب ، وهو بهذا يتبع مذهب الكوفيين الذي يجيز صرف الممنوع من الصرف في الشعر والنثر . قال في مأخذه على شرح التبريزي : " وأقول : إنه لا ضرورة

^(١) القبض : هو حذف الخامس الساكن ، ويدخل على فَعُولُنْ وَمَفَاعِيلُنْ فتصير فَعُولُ وَمَفَاعِلُنْ ، وسمي بذلك لقبض امتداد الصوت بعدما كان مبسوطاً.

^(٢) الموضح ١٥٦/١ أ. وانظر المأخذ ٣٩/٣.

^(٣) النظام ٢٠٥/٧. ومفهومه للضرورة هو مفهوم ابن مالك لها ، حيث عرفها بأنها : ما لا مندوحة للشاعر عنه بحيث لا يمكن الإتيان بعبارة أخرى. شرح التسهيل ٢٠٢/١.

^(٤) انظر الفسر المجلد الأول ١٠٢٧/٢ ، شرح مشكل شعر المتنبي لابن سيده ١٣٥ ، التبيان ٩/٢ ، شرح ديوان المتنبي للبرقوقي ١٠٩/٢.

في ذلك ؛ لأنه جاء كثيراً في أشعار العرب وغيرهم ، إلا أن يجعله ضرورة لما التزمه أبو الطيب - وهو غير لازم - في شعره " (١) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد ظهر مما سبق أن المهلي يخالف التبريزي في حكمه على صرف المنوع من الصرف بالضرورة ، وذلك عندما قال : " إنه لا ضرورة في ذلك " ، فهو يرى أن صرف المنوع من الصرف جائز شعراً ونثراً .

وهذا الاختلاف بينهما في الحكم على صرف المنوع من الصرف لم يؤثر في معنى البيت ، فالمتنبى يقول : أعطاني الممدوح أثمان الخيول دونها مخافة سيري بها ، وشهوة منه أن يعود إلى العطاء ؛ لأن جوده لا يقتصر على مرة واحدة ، بل هو مثنى مثنى ، وإن كان هو فرداً لا نظير له .

(١) المأخذ ٣/٣٩ .

حكم حذف (أن) الناصبة وبقاء عملها

قال المتنبي :

وَكَلَّمَا لَقِيَ الدِّينَارُ صَاحِبَهُ فِي مُلْكِهِ إِفْتَرَقَا مِنْ قَبْلِ يَصْطَحِبَا^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح المغيث بن علي العجلي ، مطلعها قوله :

دَمْعٌ جَرَى فَقَضَى فِي الرَّبْعِ مَا وَجَبَا لِأَهْلِهِ وَشَفَى أَنْى وَلَا كَرَبَا

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

وَتَغِبُ الْأَرْضُ مِنْهَا حَيْثُ حَلَّ بِهِ وَتَحْسُدُ الْخَيْلُ مِنْهَا أَيَّهَا رَكَبَا

وَلَا يَرُدُّ بَفِيهِ كَفٌّ سَائِلِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَيَرُدُّ الْجَحْفَلَ اللَّجَبَا

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " من قبل يصطحبا " ، حيث وقع خلاف حول

حكم حذف (أن) الناصبة وبقاء عملها .

موقف النحاة من هذه المسألة

يجوز أن تعمل (أن) ، فتنصب الفعل المضارع وهي مضمرة في عشرة مواضع ذكرها

النحاة ، خمسة منها يجب فيها إضمار (أن) ، وهي :

بعد (لام) الجحود ، وبعد (أو) التي بمعنى (حتى) أو (إلا) ، وبعد (حتى) ، وبعد

(فاء) السببية و (واو) المعية مسبوقتين بنفي أو طلب محضين .

^(١) البيت من البسيط ، وهو في المآخذ ٣٨/٢ ، ٨٠/٥ .

وخمسة منها يجوز فيها إضمار (أن) ، وهي : بعد (لام) التعليل ، وبعد أو ، والواو ، والفاء ، وثم إذا كان العطف على اسم ليس في تأول الفعل ^(١) .

أما حذف (أن) الناصبة وبقاء عملها في غير هذه المواضع العشرة فمختلف فيه ، ويمكن تناول هذا الخلاف من جانبين :

الجانب الأول : حكم حذفها .

الجانب الثاني : حكم بقاء عملها بعد الحذف .

أولاً : حكم حذفها :

ذهب جمهور النحويين إلى أنه يجوز حذف (أن) في غير المواضع العشرة ^(٢) ، ورأى ابن جني أن حذفها كثير ، قال : " على أن حذف (أن) قد كثر في الكلام حتى صار كلا حذف " ^(٣) .

وذهب جماعة من متأخري النحاة إلى أنه لا يجوز حذفها في غير المواضع العشرة لا مع العمل ولا مع الرفع ^(٤) ، من هؤلاء : ابن هشام الذي قال : " حذف (أن) الناصبة : هو مطرد في مواضع معروفة ، وشاذ في غيرها ... وإذا رفع الفعل بعد إضمار (أن) سهّل الأمر ، ومع ذلك فلا ينقاس " ^(٥) .

ثانياً : حكم بقاء عملها بعد الحذف :

إن جمهور النحويين الذي أجازوا حذف (أن) في غير المواضع العشرة قد اختلفوا في بقاء عملها ، وذلك على قولين :

^(١) انظر التخميم ٢/٢٢١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٤١-١٤٢ ، أوضح المسالك ٤/١٥٤-١٧٧ ، التصريح ٤/١٤٢-١٧٤ .

^(٢) انظر همع الهوامع ٢/٤٠٥ ، وسيأتي تفصيل هذا في الجانب الثاني .

^(٣) سر صناعة الإعراب ١/٢٨٨ .

^(٤) انظر نسبة هذا الرأي إلى متأخري النحاة في: البحر المحيط ١/٤٥١ ، التصريح ٤/١٧٥ .

^(٥) مغني اللبيب ٢/٣٧٩-٣٨٠ .

القول الأول :

أنه يجب إلغاء (أن) إذا حذفت في غير المواضع العشرة ، فيرفع الفعل المضارع بعدها ، وهذا قول البصريين ^(١) ، وعلى رأسهم : سيبويه ^(٢) ، والأخفش ^(٣) ، والمبرد ^(٤) . وقد تبعهم في هذا القول بعض الكوفيين ، كالفرء ^(٥) ، وثعلب ^(٦) . كما تبعهم كثير من النحويين ^(٧) .

وقد احتجوا بالسماع والقياس :

أما السماع فقد احتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ ءَايَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ ﴾ ^(٨) ، فالتقدير : أن يريكم ، فحذف (أن) ورفع الفعل ^(٩) . كما احتجوا بقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِيْٓ أَعْبُدْ ﴾ ^(١٠) ، فالتقدير : أن أعبد ، فحذف (أن) ورفع الفعل ^(١١) . أما القياس فاحتجوا بأمرين :

١ - أن (أن) حرف نصب من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ، لذلك ينبغي ألا تعمل إذا حذفت من غير بدل ^(١٢) .

^(١) انظر المقتضب ٨٢/٢ ، الإنصاف ٥٦٠/٢ ، التوطئة ١٤٤ .

^(٢) انظر الكتاب ٩٩/٣ .

^(٣) انظر معاني القرآن له ٤٧٤/٢ ، البحر المحيط ٤٥٠/١ ، التصريح ١٧٥/٤ .

^(٤) انظر المقتضب ٨٢/٢ ، ١٣٤ .

^(٥) انظر معاني القرآن له ٤٨/١ .

^(٦) انظر مجالس ثعلب ٣١٧/١ .

^(٧) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٦٢/١ ، أمالي ابن الشجري ١٢٤/١ ، التوطئة ١٤٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٤/٢ ، شرح التسهيل ٥٠/٤ ، شرح الرضي على الكافية ٨٣/٥ ، البحر المحيط ٤٥١/١ ، شرح ابن عقيل ٣٣٣/٢ ، التصريح ١٧٤/٤ .

^(٨) سورة الروم: من الآية ٢٤ .

^(٩) انظر الدر المصون ٣٧٥/٥ . والداعي لتقدير (أن) إن (من آياته) خبر مقدم ، و (يريكم) مؤول بمصدر مبتدأ مؤخر . انظر حاشية الدسوقي ٤٣٠/٣ .

^(١٠) سورة الزمر: من الآية ٦٤ .

^(١١) انظر الدر المصون ٢٢/٦ .

^(١٢) انظر الإنصاف ٥٦٢/٢ ، اللباب ٣١/٢ ، خزنة الأدب ١٣١/١ .

٢- أن (أن) الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت (أن) المشددة ، وإذا كانت (أن) المشددة - وهي الأصل المشبه به - لا تعمل مع الحذف ، فإن الفرع المشبه أولى ألا يعمل مع الحذف ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل ، وذلك لا يجوز ^(١).

القول الثاني :

أنه يجوز بقاء عمل (أن) إذا حذفت من غير المواضع العشرة ، فتنصب الفعل المضارع بعدها ، وهذا قول بعض الكوفيين ^(٢)، ووافقهم فيه الفارسي ^(٣)، وابن جني ^(٤) . وقد احتجوا بالسماع والقياس :

أما السماع فبقراءة قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ ^(٥) بحذف النون (لا تعبدوا) ، وهي قراءة أبي وابن مسعود ، والتقدير : أن لا تعبدوا ، فحذف (أن) ، وبقي عملها ^(٦) .

كما احتجوا بأقوال العرب ، منها قولهم : " تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ " ^(٧) بنصب (تسمع) ، والتقدير : أن تسمع . ومنها أيضاً قولهم : " خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَكَ " ^(٨)

(١) انظر الإنصاف ٥٦٣/٢ .

(٢) انظر المقتضب ٨٢/٢ ، الإنصاف ٥٥٩/٢ ، الباب ٣١/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٤/٢ ، شرح التسهيل ٥٠/٤ ، التصريح ١٧٥/٤ ، همع الهوامع ٤٠٦/٢ ، خزانة الأدب ١٣١/١ .

(٣) انظر الحجة لأبي علي الفارسي ٩٨/٦ .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ٢٨٥/١ ، ٢٨٨ .

(٥) سورة البقرة : من الآية ٨٣ .

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٤٨/١ ، الإنصاف ٥٦٠/٢ ، البحر المحيط ٤٥٠/١ .

(٧) المسائل الشيرازيات ١٨١/١ ، مجمع الأمثال ١٢٩/١ ، شرح الرضي على الكافية ٨٣/٥ ، مغني اللبيب ٣٨٠/٢ ، التصريح ١٧٤/٤ ، همع الهوامع ٣٠/١ . ويروى (تَسْمَعُ) و (أَنْ تَسْمَعُ) و (لَأَنْ تَسْمَعُ) ، وهو مثل يضرب لمن خبره خير من مرآه . والداعي لتقدير (أَنْ) أن (تسمع) مؤول بمصدر مبتدأ ، خبره (خير) . انظر حاشية الدسوقي ٤٣٠/٣ .

(٨) مجمع الأمثال ٢٦٢/١ ، شرح التسهيل ٥٠/٤ ، أوضح المسالك ١٧٨/٤ ، التصريح ١٧٥/٤ ، همع الهوامع ٤٠٥/٢ . والداعي لتقدير (أَنْ) أن الفعل (يأخذك) مسبوق بـ (قبل) ، وهو من الظروف المضافة ، والظروف لا تضاف للأفعال .

والتقدير : أن يأخذك . ومنها أيضاً قولهم : " مُرّه يحفرها " ، والتقدير : أن يحفرها ^(١) .

ومن الشواهد الشعرية التي احتجوا بها قول طرفة بن العبد :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي ^(٢)

وذلك على رواية نصب (أحضر) ، والتقدير : أن أحضر ، والدليل على صحة

هذا التقدير أنه عطف عليه (وأن أشهد) ، فدل على أنها تنصب مع الحذف ^(٣) .

ومن الشواهد الشعرية أيضاً قول الشاعر:

فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ ^(٤)

والتقدير : أن أفعله .

أما القياس فقد احتجوا على جواز إعمال (أن) وهي مضمرة في غير المواضع

العشرة بقياسها على إعمالها وهي مضمرة بعد (الفاء) و (الواو) و (اللام) و (حتى)

و (أو) وغيرها ^(٥) .

وقد تصدى البصريون للرد على حجج الكوفيين بما يلي :

١ - أن قراءة أبيّ وابن مسعود (لا تعبدوا) شاذة ، ولو سلّم بها فليست حجة ؛

لأن (تعبدوا) مجزوم بلا الناهية ، وعلامة الجزم والنصب في الأفعال الخمسة

^(١) الكتاب ٩٩/٣ وقد أوردها بالرفع ، المقتضب ٨٢/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٤/٢ ، مغني اللبيب ٣٧٩/٢ ، شرح ابن عقيل ٣٣٣/٢ ، همع الهوامع ٤٠٥/٢ .

^(٢) البيت من الطويل ، ديوانه ٢٧ ، وانظر الكتاب ٩٩/٣ ، المقتضب ٨٣/٢ ، الأصول ١٦٢/٢ ، المسائل الشيرازيات ٦٨/١ ، أمالي ابن الشجري ١٢٤/١ ، الإنصاف ٥٦٠/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٤/٢ ، شرح التسهيل ٥٠/٤ ، شرح الرضي على الكافية ٨٤/٥ ، لسان العرب (أنن) ، مغني اللبيب ٣٨٠/٢ ، شرح ابن عقيل ٣٣٣/٢ ، التصريح ١٧٤/٤ ، همع الهوامع ٣٠/١ ، خزانة الأدب ١٣١/١ ، ٥٠٩/٨ ، قال البغدادي : " وهذه رواية الكوفيين ، والرفع رواية البصريين " .

^(٣) انظر الإنصاف ٥٦٠/٢ ، خزانة الأدب ١٣١/١ .

^(٤) البيت من الطويل ، وهو لعامر بن جوين الطائي ، وقد نسب في الإنصاف لعامر بن الطُّفَيْل ، انظر الكتاب ٣٠٧/١ ، الإنصاف ٥٦٠/٢ ، ضرائر الشعر ١٥١ ، شرح التسهيل ٥٠/٤ ، لسان العرب (حبس) ، مغني اللبيب ٣٨٠/٢ ، التصريح ١٧٥/٤ ، همع الهوامع ٤٠٥/٢ . الخباسة : الغنيمة ، نهنت نفسي : كففتها وزجرتها .

^(٥) انظر الإنصاف ٥٦٢/٢ ، ضرائر الشعر ١٥١ .

واحدة^(١) . قال الزجاج بعد هذه الآية : " القراءة على ضريين : (تعبدون) و (يعبدون) بالياء والتاء ، وقد روي وجه ثالث لا يؤخذ به ؛ لأنه مخالف للمصحف ، قرأ ابن مسعود : (لا تعبدوا) ... ويجوز أن يكون رفعه على إسقاط (أن) ، على معنى (ألا تعبدوا) فلما سقطت (أن) رفعت ، وهذا مذهب الأخفش وغيره من النحويين " ^(٢) .

٢- أن ما روي من أقوال العرب السابقة شاذ لا يقاس عليه ^(٣) .

٣- أن بيت طرفة بن العبد قد روي برفع (أحضر) ^(٤) ، وهي الرواية الصحيحة ، أما من روى بالنصب فقد روى على مقتضى القياس عنده من إعمال (أن) وهي محذوفة ، أو رواها على توهم وجود (أن) ، فنصب على طريق الغلط ، وهذا مما لا يجوز القياس عليه ^(٥) .

٤- أن قول الشاعر : " كدت أفعله " قد أجيب عنه بأمرين :

الأول : ما ذكره ابن هشام من تخريج المبرد لهذا البيت ، قال : " وقال المبرد : الأصل (أفعلها) ، ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها ، وهذا أولى من قول سيبويه ^(٦) ؛ لأنه أضمر (أن) في موضع حقها أن لا تدخل فيه صريحاً وهو خبر (كاد) ، واعتدَّ بها مع ذلك بإبقاء عملها " ^(٧) .

الثاني : أنه نصب (أفعله) على طريق الغلط ، كأنه توهم أنه قال : " كدت أن أفعله " ؛ لأنهم قد يستعملونها مع (كاد) في ضرورة الشعر ^(٨) .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٤٨/١ ، الإنصاف ٥٦٤/٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٦٢/١ .

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٤/٢ ، أوضح المسالك ١٧٨/٤ ، شرح ابن عقيل ٣٣٣/٢ .

(٤) انظر خزانة الأدب ١٣١/١ . وقد رواها سيبويه بالرفع انظر الكتاب ٩٩/٣ .

(٥) انظر الإنصاف ٥٦٥/٢ . ويجاب عنه بأن رواية نصب (أحضر) رواها الفراء ، وهو ثقة . انظر معاني القرآن ٢٦٥/٣ .

(٦) قال سيبويه بعد البيت : " فحملوه على (أن) ؛ لأن الشعراء قد يستعملون (أن) ههنا مضطرين كثيراً " الكتاب ٣٠٧/١ .

(٧) مغني اللبيب ٣٨٠/٢ . وقد نسب أبو البركات الأنباري هذا التخريج إلى الفراء . انظر الإنصاف ٥٦٧/٢ .

(٨) انظر الإنصاف ٥٦٥/٢ .

٥ - أن قياسهم على إعمال (أن) المضمرة بعد الأحرف السابقة مردود ؛ لأن هذه الأحرف تدل عليها ، فتنزلت منزلة ما لم يحذف ، فعملت مع الحذف ، بخلاف هذا ، فإنه لا يوجد حرف يدل عليها ، لذلك لا تعمل ^(١).

وبعد ، فإن الراجح في هذه المسألة القول الأول - وهو قول البصريين - وهو أنه إذا حذفت (أن) في غير المواضع العشرة فإنها لا تعمل ، بل يكون الفعل بعدها مرفوعاً ، وما ورد من شواهد بخلاف هذا يقتصر فيها على السماع ، ولا يقاس عليها . ومما يقوي رأي البصريين ما قاله التبريزي بعد بيت طرفة بن العبد : " وقد روي ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى ، على إضمار (أن) ، وهذا عند البصريين خطأ ؛ لأنه أضمر ما لا يتصرف وأعمله ، فكأنه أضمر بعض الاسم " ^(٢) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

انقسم الشراح حول قول المتنبي : " من قبل يصطحبا " قسمين :
القسم الأول : ذهب إلى أن التقدير : من قبل أن يصطحبا ، فحذف (أن) وأبقى عملها ، فنصب الفعل المضارع ، وعلامة نصبه حذف النون . وقد أجاز ذلك ابن جني ، والواحدي ، والعكبري .

قال ابن جني : " أراد : من قبل أن يصطحبا ، فحذف (أن) وبقي عملها بحاله " ^(٣) . وابن جني - كما سبق - يتبع مذهب الكوفيين في جواز حذف (أن) وإعمالها في غير المواضع العشرة .

وقال الواحدي : " أراد : من قبل أن يصطحبا ، فأبقى عمل (أن) وهي محذوفة " ^(٤) .

(١) انظر الإنصاف ٥٧٠/٢ .

(٢) شرح القصائد العشر له ٨٢ .

(٣) الفسر المجلد الأول ٣٩٢/٢ .

(٤) شرحه لديوان المتنبي ١٥٧ .

وقال العكبري : " حذف النون من فعل الاثنين ؛ لأنه حذف (أن) وأعملها على مذهبه ، وقد بيناه في غير هذا الموضع ، وذكرنا حجتنا على البصريين " ^(١) .

القسم الثاني : ذهب إلى أن التقدير : من قبل أن يصطحبها ، ولكنه حذف (أن) وأعملها ، وهو من الضرورة . وهذا رأي أبي العلاء المعري ، وابن المستوفي .

قال أبو العلاء المعري : " جمع فيه بين ضرورتين ، حذف (أن) وإعمالها ، وذلك مفقود في الشعر الفصيح " ^(٢) ، فأبو العلاء المعري ممن لا يجوز حذف (أن) في غير المواضع العشرة ، ويترتب عليه أنه أيضاً لا يجوز إعمالها وهي محذوفة ؛ لذلك رأى أن المتنبى قد وقع في ضرورتين .

وقال ابن المستوفي : " ووجدته يروى (افترقا من قبل ما اصطحبا) ، وهذه الرواية تخرجه عن ارتكاب الضرورة في حذف (أن) وإعمالها " ^(٣) .

والذي دعا هؤلاء الشراح إلى تقدير (أن) هو أن الفعل المضارع (يصطحبها) جاء محذوف النون ، فلا بد من ناصب أو جازم ، كما أن الفعل (يصطحبها) قد سبق بالظرف (قبل) ، وهو من الظروف المضافة ، ولكنه لا يضاف إلى الأفعال ؛ لذلك لابد من تقدير (أن) تكون مع الفعل في تأويل مصدر .

موقف المهلي من شراح البيت

وافق المهلي الشراح السابقين في أن تقدير البيت : من قبل أن يصطحبها ، ولكنه خالف أصحاب القسم الأول في تجويز إعمال (أن) وهي محذوفة من غير المواضع العشرة ، كما خالف أبا العلاء المعري في جعل ما ورد في بيت المتنبى ضرورتين ، حذف (أن) وإعمالها بعد الحذف .

قال في مأخذه على شرح أبي العلاء : " فيقال له : ليس في هذا إلا ضرورة واحدة ، وهو أنه أعطى المحذوف المقدر حكم الثابت فنصب بأن محذوفة مقدرة ، كما ينصب بها ثابتة ، وذلك كإعمال حرف الجر محذوفاً مقدراً في القسم ، وبعد حرف العطف .

^(١) التبيان ١١٦/١ ، وقد بينه في ١١٤/١ .

^(٢) اللامع العزيزي ١٣٦/١ ، وانظر المآخذ ٣٨/٢ .

^(٣) النظام ١٢٧/٤ .

وقوله : "وذلك مفقود في الشعر الفصيح " .

فيقال له : قد جاء ذلك في قول طرفة :

أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعَى
... ..

فيمن رواه بنصب (أحضر) ، فهل عندك ذلك من الشعر الفصيح ؟ ^(١) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد ظهر مما سبق أن المهلي قد خالف أبا العلاء المعري في الحكم على ما وقع في بيت المتنبي بأنه جمع بين ضرورتين ، ورأى أن الصواب أن يكون ما وقع في بيت المتنبي ضرورة واحدة ، وهي إعمال (أن) محذوفة .

وهذا الخلاف بينهما لم يؤثر في معنى البيت ، فهو يدل على أن هذا الممدوح كريم معطاء ، فإذا التقى في ملكه ديناران افترقا قبل الاصطحاب ، فهما يلتقيان مجتازين لا مصطحبين .

وبعد ، فالمتنبي يتبع المذهب الكوفي في كثير من شعره ، وقد استعمل ما يجده جائزاً في مذهبهم ^(٢) ، لذلك حذف (أن) وأعملها في الفعل (يصطحب) .

أما أبو العلاء المعري فهو ممن لا يجوز حذف (أن) ولا إعمالها محذوفة ؛ لذلك رأى أن ما وقع في بيت المتنبي يعد جمعاً بين ضرورتين .

أما المهلي فإنه يتبع المذهب البصري الذي يجوز حذف (أن) ، ولكنه لا يعملها بعد الحذف ؛ لذلك رأى أن ما وقع في بيت المتنبي ضرورة واحدة .

فالاختلاف الواقع هنا امتداد للاختلاف بين المذهب البصري والمذهب الكوفي .

^(١) ٣٨/٢ .

^(٢) انظر الظواهر النحوية والصرفية في شعر المتنبي ٩٠-٩١ .

إقامة الواحد مقام الجمع بين الضرورة والتوسع

قال المتنبي :

أَتَاهُمْ بِأَوْسَعِ مِنْ أَرْضِهِمْ طَوَالَ السَّيِّبِ قِصَارَ الْعُسْبِ^(١)

هذا البيت من قصيدة يجب فيها سيف الدولة وقد استدعاه ، مطلعها قوله :
فَهِمْتُ الْكِتَابَ أَبْرَ الْكُتُبِ فَسَمِعَا لِأَمْرِ أَمِيرِ الْعَرَبِ
والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :
وَعَرَّ الدُّمُسْتُقَ قَوْلُ الْعُدَاةِ أَنَّ عَالِيًا ثَقِيلٌ وَصِيبٌ
وَقَدْ عَلِمَتْ خَلِيلُهُ أَنَّهُ إِذَا هَمَّ وَهَوَ عَلِيلٌ رَكِبُ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " طوال السَّيِّبِ " ، حيث وقع خلاف حول حكم إقامة الواحد مقام الجمع .

موقف النحاة من هذه المسألة

الأصل في اللفظ المفرد والمثنى والجمع أن يدل على ما وضع له ^(٢) ، وقد يخرج عن هذا الأصل ، فيقام أحدهم مقام الآخر ، من ذلك إقامة الواحد مقام الجمع ، وهو يعد من صور الحمل على المعنى ، قال ابن جني في فصل (في الحمل على المعنى) : " قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منشوراً ومنظوماً ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، ... " ^(٣) .

^(١) البيت من المتقارب ، وهو في المآخذ ٣٣/٢ .

^(٢) انظر مع الهوامع ١٩٤/١ .

^(٣) الخصائص ١٨٠/٢ .

ومن الشواهد عليه في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي ﴾ ^(١) ؛
 أي : ضيوفي ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ ^(٢) ؛ أي : أئمة ، وقوله
 تعالى : ﴿ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ﴾ ^(٣) ؛ أي : أعداء .

ومن شواهد الشعرية قول علقمة بن عبدة :

بِهَا جَيْفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلْبٌ ^(٤)
 فـ (جلدها) مفرد أريد به الجمع ؛ أي : جلودها .
 ومنها أيضاً قول الشاعر :

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِصٌ ^(٥)
 أراد : بعض بطونكم ، فاكتمى بالواحد عن الجمع ، ولعل الذي سهل هذا وحسنه أنه
 أضاف المفرد إلى ضمير الجماعة ، ومثله قول المسيب بن زيد مناة :

لَا تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا
 فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا ^(٦)

فاستعمل (حلقكم) مفرداً مراداً به الحلق ، وقد أضاف المفرد إلى ضمير الجماعة .

^(١) سورة الحجر: من الآية ٦٨ .

^(٢) سورة الفرقان: من الآية ٧٤ . وقيمة الحمل إلى المعنى هنا أن أئمة المتقين يكونون على طريقة واحدة ، لا يختلفون
 فكأنهم في الحقيقة إمام واحد . انظر الظواهر النحوية والصرفية في شعر المتنبي ٣٠٨ .

^(٣) سورة الكهف: من الآية ٥٠ .

^(٤) البيت من الطويل، ديوانه ٤٠ ، وانظر الكتاب ٢٠٩/١ ، المقتضب ١٧٠/٢ ، شرح أبيات سيوييه للسيرافي
 ٢١٨/١ ، النكت ١٤١ ، ضرائر الشعر ٢٥٢ ، البسيط في شرح الجمل ٥٢٣/١ ، ارتشاف الضرب ٢٤٤٣/٥ ،
 خزانة الأدب ٥٢٥/٧ . الحسرى: جمع حسير، وهي المعيبة يتركها أصحابها فتموت .

^(٥) البيت من الوافر، وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلها ، انظر الكتاب ٢١٠/١ ، معاني القرآن للفراء ٢٢٤/١ ،
 المقتضب ١٧٠/٢ ، الأصول ٣١٣/١ ، شرح أبيات سيوييه للسيرافي ٣٤١/١ ، المحتسب ٨٧/٢ ، النكت ١٤١ ،
 أمالي ابن الشجري ٤٨/٢ ، ٢١١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥ ، ٢١/٦ ، ضرائر الشعر ٢٥٢ ، شرح الرضي على
 الكافية ٣٢٨/٤ ، البسيط ٥٢٣/١ ، ارتشاف الضرب ٥٨٢/٢ ، همع الهوامع ١٩٥/١ ، خزانة الأدب ٥٢٥/٧ .

^(٦) البيتان من الرجز، انظر الكتاب ٢٠٩/١ ، المقتضب ١٧٠/٢ ، الأصول ٣١٣/١ ، المحتسب ٢٤٦/١ ، ٨٧/٢ ،
 النكت ١٤١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٦ ، ضرائر الشعر ٢٥٢ ، لسان العرب (شجا) ، خزانة الأدب ٥٢٦/٧ .

وتطرد إقامة الواحد مقام الجمع في الضمائر ^(١) ، والصفات ^(٢) ، فمثال الأول ما ذكره ابن جني ، قال : " ومن باب الواحد والجماعة قولهم : هو أحسن الفتیان وأجملهُ ، أفرد الضمير ؛ لأن هذا موضع يكثر فيها الواحد ، كقولك : هو أحسن فتى في الناس ، قال ذو الرُّمَّة :

ومِيَّة أحسن الثقلين وجهاً وسالفةً وأحسنه قذالاً ^(٣)

فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه ، وهذا يدل على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها ، ألا ترى أن الموضع موضع جمع ، وقد تقدم في الأول لفظ الجمع فترك اللفظ وموجب الموضع إلى الأفراد ؛ لأنه مما يؤلف في هذا المكان " ^(٤).

ومثال الثاني قوله تعالى : ﴿وَالْمَلَكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ ^(٥) ، فأخبر بالصفة المفردة و ﴿وَالْمَلَكَةُ﴾ جماعه .

وذكر بعض النحويين ضوابط لإقامة الواحد مقام الجمع ، وهي :

- ١- أن يكون في الكلام دليل يدل على الجمع ^(٦) ، كأن تسبق الكلمة المفردة بما يدل على إرادة الجمع ، أو تضاف إلى ضمير الجمع ، أو أن يكون من المعلوم أن المراد جمع ، وهذا ظاهر في الشواهد السابقة .
- ٢- أن يؤمن الوقوع في اللبس ^(٧).

(١) انظر الخصائص ١٨٧/٢ .

(٢) انظر الصاحي ٢١٧ ، البسيط في شرح الجمل ٥٢٣/١ .

(٣) البيت من الوافر ، ديوانه ٤٣٦ ، وانظر الخصائص ١٨٧/٢ ، المفصل ٢٧٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٦ ، لسان العرب (ثقل) ، همع الهوامع ٢٣٤/١ ، خزنة الأدب ٣٩٥/٩ . السالفة : أعلى العنق ، والقذال : مؤخرة الرأس . وهنا أفرد الضمير ؛ لأن أفعال التفضيل إذا أضيف جاز في المضاف إليه وجهان : الجمع والأفراد .

(٤) الخصائص ١٨٧/٢ .

(٥) سورة التحريم : من الآية ٤ .

(٦) انظر المقتضب ١٦٩/٢ .

(٧) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥ ، ٢٢/٦ ، همع الهوامع ١٩٦/١ .

٣- ذكر ابن عصفور أن شرط إقامة الواحد مقام الجمع أن يكون نكرة نحو :
عندي عشرون رجلاً ، فـ (رجلاً) واقع موقع رجال ؛ لأنه نكرة ، فإذا كان
معرفة لم يجوز ذلك ، وما ورد منه فهو ضرورة لا يلتفت إليها^(١).

وقد اختلف النحويون في حكم إقامة الواحد مقام الجمع ، ولهم فيه مذهبان :
المذهب الأول : ذهب أصحابه إلى أن إقامة الواحد مقام الجمع يعد من الضرورة الواقعة في
الشعر ، و التي لا يجوز وقوعها في الكلام.

ومن أصحاب هذا المذهب : سيبويه^(٢) ، والمبرد^(٣) ، وابن عصفور^(٤) ، وأبو
حيان^(٥).

قال سيبويه : " وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع ،
حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يُستعمل في الكلام " ^(٦).

ثم ذكر الشواهد الشعرية السابقة ، وذكر أنه واقع في الكلام ، قال : " ومثل ذلك
في الكلام قوله تبارك وتعالى : ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾ ^(٧) ، وقررنا به
عيناً ، وإن شئت قلت : أعيناً ، وأنفساً " ^(٨).

وقال المبرد : " وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة ، وجوازه في الشعر أننا نحمله على
المعنى ؛ لأنه في المعنى جماعة ، وقد جاز في الشعر أن تُفرد وأنت تريد الجماعة ، إذا كان في
الكلام دليل على الجمع " ^(٩).

(١) انظر شرح جمل الزجاجي له ٤٩٥/١-٤٩٦.

(٢) انظر الكتاب ٢٠٩/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٥٧/٢ قال : " وهذا عند سيبويه من قبيح الضرائر " .

(٣) انظر المقتضب ١٦٩/٢ .

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي له ٨٨/١ ، ٤٩٥ ، ٥٧٦ ، ٤٥٨/٢ ، ضرائر الشعر ٢٥١ .

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٢٤٤٣/٥ .

(٦) الكتاب ٢٠٩/١ .

(٧) سورة النساء: من الآية ٤ .

(٨) الكتاب ٢١٠/١ .

(٩) المقتضب ١٦٩/٢ .

المذهب الثاني : ذهب أصحابه إلى أن إقامة الواحد مقام الجمع جائز في الشعر والنثر.

ومن أصحاب المذهب : الفراء ^(١) ، الزجاج ^(٢) ، ابن جني ^(٣) ، ابن فارس ^(٤) ،
الزمخشري ^(٥) ، ابن الشجري ^(٦) ، ابن يعيش ^(٧) ، الرضي ^(٨) ، ابن أبي الربيع ^(٩) . ونُسب
إلى الكوفيين وابن مالك جعلهم ذلك قياساً ^(١٠) .

وذكر ابن جني أن إقامة الواحد مقام الجمع كثير الوقوع في الكلام ، قال : " وقد
شاع عنهم وقوع المفرد في موضع الجماعة ... وهو كثير " ^(١١) .

وقد عده ابن فارس من سنن العرب ، قال : " ومن سنن العرب ذكر الواحد والمراد
الجميع ، كقوله للجماعة (ضيف) و (عدو) " ^(١٢) .

وبعد ، فإن الراجح في هذه المسألة هو المذهب الثاني ، وهو جواز إقامة الواحد مقام
الجمع في الشعر والنثر ؛ وذلك لكثرة وقوعه في القرآن الكريم ، وكلام العرب المنشور
والمنظوم .

^(١) انظر معاني القرآن له ٢٢٤/١ .

^(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه له ٩٣/٥ .

^(٣) انظر الخصائص ١٨٧/٢ ، المحتسب ٨٧/٢ .

^(٤) انظر الصاحي ٢١٦ .

^(٥) انظر المفصل ٢٥٥ .

^(٦) انظر أمالي ابن الشجري ٤٨/٢ ، ٢١١ ، ١٢٣/٣ .

^(٧) انظر شرح المفصل ٢٢/٢ .

^(٨) انظر شرح الرضي على الكافية ٣٢٨/٤ .

^(٩) انظر البسيط في شرح الجمل ٥٢٣ .

^(١٠) انظر ارتشاف الضرب ٥٨٢/٢ ، همع الهوامع ١٩٦/١ .

^(١١) المحتسب ٨٧/٢ .

^(١٢) الصاحي ٢١٦ .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

ذكر الشراح أن ما ورد في بيت المتنبي ، من قوله : " طوال السبب " يعد من إقامة الواحد مقام الجمع ، فـ (السبب) مفرد أريد به الجمع ؛ أي : طوال السبائب .

ولكنهم اختلفوا في حكم ذلك ، فانقسموا قسمين :

القسم الأول : ذهب إلى جواز إقامة الواحد مقام الجمع ، وأن ما ورد في بيت المتنبي لا يعد من الضرورة .

وهذا ما ذهب إليه ابن جني ^(١) ، وتابعه العكبري ^(٢) ، وابن المستوفي ^(٣) .

قال ابن جني : " وقال (السبب) ولم يقل : الأُسبة ونحوها ، واكتفى بالواحد عند الجمع ، قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ تُخَرِّجُكُمْ طِفْلاً ﴾ ^(٤) ؛ أي : أطفالاً ... أي : أتاهم الدُّمُسْتُقُ بخيل موضعها من الأرض أوسع من أرضهم " ^(٥) .

القسم الثاني : ذهب إلى أن إقامة الواحد مقام الجمع يعد من الضرورة التي لا يجوز وقوعها في الكلام ؛ ولذلك حكم على ما وقع في بيت المتنبي بالضرورة .

وهذا ما ذهب إليه أبو العلاء المعري ^(٦) ، وتابعه التبريزي ^(٧) .

قال أبو العلاء : " وحَدَّ السبب هاهنا ضرورة ؛ لأنه كان ينبغي أن يقول : طوال السبائب " ^(٨) .

^(١) انظر الفسر المجلد الأول ٣٤٦/٢ .

^(٢) انظر التبيان ١٠١/١ .

^(٣) انظر النظام ٨٦/٤ .

^(٤) سورة غافر : من الآية ٦٧ .

^(٥) الفسر المجلد الأول ٣٤٦/٢ .

^(٦) انظر اللامع العزيزي ١٠٧/١ ، المآخذ ٣٣/٢ .

^(٧) انظر الموضح ٣٩/١ ب .

^(٨) اللامع العزيزي ١٠٧/١ ، وانظر المآخذ ٣٣/٢ .

موقف المهلي من شراح البيت

وافق المهلي ما ذهب إليه أصحاب القسم الأول من جواز إقامة الواحد مقام الجمع ، ورأى أن ذلك كثير الوقوع من غير ضرورة ، وذكر لذلك شواهد من الشعر .

قال في مأخذه على شرح أبي العلاء المعري : " فيقال : ليس إقامة الواحد مقام الجمع ضرورة ، ولكن توسعاً ، وقد جاء ذلك كثيراً على غير وجه الضرورة ، كقوله :

كلوا في بعض بطنكم تغفوا
فإن زمانكم زمن خميص
وقول الآخر :

بها جيف الحسرى فأما عظامها
فبيض وأما جلدتها فصليب
وكذلك يقال في إقامة الجمع مقام الواحد ^(١) في قوله :
فَشِيبَ أَيَّامُ الْفِرَاقِ مَفَارِقِي وَأَنْشَزْنَ نَفْسِي فَوْقَ حَيْثُ تَكُونُ ^(٢)
وقولهم : " بعيرٌ ذو عَثَانَيْنِ " ^(٣) ، وأشباه ذلك " ^(٤) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق أن المهلي قد خالف أبا العلاء المعري في جعله إقامة الواحد مقام الجمع من الضرورة ، وذلك ظاهر في قوله : " ليس إقامة الواحد مقام الجمع ضرورة " . وهذا الخلاف بينهما في الحكم لم يؤثر في معنى البيت ، فالمتنبى يصف جند الروم بالكثرة ، ثم يصف خيلهم بأنها من جياذ الخيل ؛ لأن طول شعر الذنب وقصر عظمه مما يستحب في الخيل .

^(١) انظر الكتاب ٤٨٤/٣ ، شرح التسهيل ١١١/١ ، ارتشاف الضرب ٥٨٣/٢ .

^(٢) البيت من الطويل ، وهو لجميل بن معمر العذري (جميل بثينة) ، ديوانه ١١٢ ، وانظر الأمازي لأبي علي القالي ١٦٣/١ ، أسرار البلاغة ٣٧٠ . والشاهد فيه : (مفارقي) فهو جمع أريد به المفرد ؛ أي : مفريقي .

^(٣) وإنما البعير له عثنون واحد ، والعثنون : شعيرات تحت حنك البعير . انظر الخصائص ١٨٩/٢ ، لسان العرب (عثن) ، خزنة الأدب ٢٧٦/٤ .

^(٤) المأخذ ٣٤/٢ .

المبحث الثاني : المسائل الصرفية

وفيه مسائل :

- ١- معاني (تَفَعَّلَ) .
- ٢- دخول التاء على (فعيل) بمعنى (مفعول) .
- ٣- إبدال الهمزة ياءً .
- ٤- همزة بين بين .
- ٥- اشتقاق كلمة (الاسم) .
- ٦- فك الإدغام .
- ٧- الخلاف في ميم (منجنيق) .

معاني (تَفَعَّلَ)

قال المتنبي :

تَمَثَّلُوا حَاتِمًا وَلَوْ عَقَلُوا لَكُنْتَ فِي الْجُودِ غَايَةَ الْمَثَلِ^(١)

هذا البيت ثاني أبيات قصيدة قالها في صباه ، وقد أهدي إليه هدية ، مطلعها قوله :
قَدْ شَغَلَ النَّاسَ كَثْرَةُ الْأَمَلِ وَأَنْتَ بِالْمَكْرُمَاتِ فِي شُغْلٍ
والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " تمثّلوا " ، إذ وقع خلاف حول هذا الفعل .

موقف النحاة من هذه المسألة

لـ (تَفَعَّلَ) معانٍ كثيرة ، منها :

- ١- مطاوعة (فَعَّلَ)^(٢) ، والمطاوعة : حصول الأثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله^(٣) ، وذلك نحو : كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ ، وَقَطَّعْتُهُ فَتَقَطَّعَ .
- ٢- الحرص على الإضافة ، أو ما يسمى بالتكلف^(٤) ، وقد عرفه سيبويه بقوله : " وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله ، فإنك تقول : تَفَعَّلَ ، وذلك تشجّع ، وتبصّر ، وتحلّم ، وتجلّد " ^(٥).

(١) البيت من المنسرح ، وهو في المآخذ ٢٥/٥ .

(٢) انظر الكتاب ٦٦/٤ ، المقتضب ٢١٦/١ ، النصف ١١١ ، الفصل ٣٣٣ ، الشافية ٢٠ ، المتع في التصريف ١٨٣/١ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٠٤/١ ، ارتشاف الضرب ١٧٢/١ ، شرح التصريف العزّي للفتازاني ٣٨ ، شذا العرف ٥٢ ، المغني في تصريف الأفعال ١٤٠ .

(٣) شرح التصريف العزّي للفتازاني ٣٨ .

(٤) انظر الكتاب ٧١/٤ ، المقتضب ٢١٦/١ ، الفصل ٣٣٣ ، شرح الملوكي لابن يعيش ٧٥ ، الشافية ٢٠ ، المتع في التصريف ١٨٣/١ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٠٤/١ ، ارتشاف الضرب ١٧٢/١ ، شرح الشافية للجاربردي ٤٩/١ ، شذا العرف ٥٣ .

(٥) الكتاب ٧١/٤ .

٣- موافقة (استَفْعَل)^(١) ، وذلك في معنيين :

الأول : الطلب ، نحو : تنجّزته واستنجزته ؛ أي : طلبت إنجازَه .

الثاني : الاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله ، نحو : تعظّمته ، واستعظّمته ؛ أي : اعتقدت فيه أنه عظيم^(٢) .

٤- موافقة (تَفَاعَلَ)^(٣) نحو : تجوّزت عنه وتجاوزت عنه .

٥- العمل المتكرر في مهلة (التدرّيج)^(٤) ، نحو : تجرّعته ، وتنقّصته .

٦- الخِثْل^(٥) ، وهو ما وضعه سيبويه بقوله : " وأما تعقّله فهو نحو تقعّده ؛ لأنه يريد أن يحتله عن أمر يعوقه عنه ، ويتملّقه نحو ذلك ؛ لأنه إنما يديره عن شيء " ^(٦) .

٧- التوقع^(٧) ، نحو : تخوّفته ؛ لأن مع التخوف توقع الخوف .

٨- موافقة (فَعَلَ) المجرد^(٨) ، نحو : تعجّب وعجّب ، وتبسّم وبسّم .

٩- الاتخاذ^(٩) ، والمراد به : الدلالة على أن الفاعل قد اتخذ المفعول فيما يدل عليه الفعل ، نحو : توسّد يده ؛ أي : اتخذها وسادة ، وتردّى الثوب : اتخذَه رداءً ، وهو متعدّ^(١٠) .

(١) انظر الكتاب ٧١/٤ ، الفصل ٣٣٣ ، شرح الملوكي لابن يعيش ٧٦ ، الشافية ٢١ ، المتع في التصريف ١٨٤/١ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٠٦/١ ، ارتشاف الضرب ١٧٢/١ .

(٢) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٠٦/١ ، المغني في تصريف الأفعال ١٤٢ .

(٣) انظر الكتاب ٧١/٤ .

(٤) انظر الكتاب ٧٢/٤ ، الفصل ٣٣٣ ، شرح الملوكي لابن يعيش ٧٦ .

(٥) انظر الكتاب ٧٢/٤ ، المتع في التصريف ١٨٤/١ ، ارتشاف الضرب ١٧٢/١ .

(٦) الكتاب ٧٢/٤ .

(٧) انظر الكتاب ٧٢/٤ ، المتع في التصريف ١٨٤/١ ، ارتشاف الضرب ١٧٢/١ .

(٨) انظر الكتاب ٧٢/٤ ، شرح الملوكي لابن يعيش ٧٧ ، المغني في تصريف الأفعال ١٤٣ .

(٩) انظر الفصل ٣٣٣ ، شرح الملوكي لابن يعيش ٧٦ ، الشافية ٢٠ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٠٥/١ ، شرح التصريف العزّي للتفتازاني ٣٨ ، شذا العرف ٥٢ .

(١٠) انظر المغني في تصريف الأفعال ١٤١ .

١٠ - الترك أو التجنب^(١) : وهو أن الفاعل جانب أصل الفعل^(٢)، نحو تحوَّب وتهجَّد ؛ أي : ترك الحَوَّبَ والمهجود .

١١ - الصيرورة^(٣) ، نحو: تأيَّمت المرأة ؛ أي : صارت أيماً ، وتحجَّر الطين ؛ أي : صار حجراً .

١٢ - التلبس بأصله^(٤) ، نحو : تقمَّص وتأزَّر وتدرَّع ؛ أي : لبس قميصاً وإزاراً ودرعاً .

و(تفَعَّل) من حيث التعدي واللزوم على ضريين :

الأول : متعدٍ ، نحو: تلقَّفته .

الثاني : لازم ، نحو : تحوَّب^(٥) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

ذهب الواحدي إلى أن الفعل (تمثل) في قول المتنبي : " تمثلوا حاتمًا " لازم ؛ ولذلك قدَّر حرف جر محذوف ، قال : " أراد : تمثلوا بحاتم ؛ أي : في الجود ، فحذف الباء ضرورة ، وذلك أن المثل في الجود يضرب بحاتم ، فيقال : أجود من حاتم^(٦) ، وأسخى من حاتم ، ولو نظروا بعين العقل لضربوا المثل بك ؛ لأنك الغاية في الجود"^(٧) . وقد وافقه العكبري فيما ذهب إليه^(٨) .

(١) انظر المفصل ٣٣٣ ، شرح الملوكي لابن يعيش ٧٧ ، الشافية ٢٠ ، الممتع في التصريف ١٨٤/١ ، شرح الشافية للجاربردي ٤٩/١ .

(٢) انظر شرح التصريف العزّي للفتازاني ٣٩ .

(٣) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٠٧/١ ، ارتشاف الضرب ١٧٢/١ .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ١٧٢/١ .

(٥) انظر المنصف ١١١ ، الممتع في التصريف ١٨٣/١ .

(٦) انظر مجمع الأمثال ١٨٢/١ .

(٧) شرحه لديوان المتنبي ٣٥ ، وانظر المآخذ ٢٦/٥ .

(٨) انظر التبيان ١٧٢/٣ .

موقف المهلي من شرح البيت

لقد خالف المهلي الواحدي فيما ذهب إليه من القول بأن الفعل (تمثل) في بيت المتنبّي لازم ، حيث رأى أن هذا الفعل متعدٍ إلى مفعول ، وهو بمعنى الاتخاذ ، فالمراد به : اتخذه مثلاً .

قال في مأخذه على شرح الواحدي : " ليس في هذا ضرورة بحذف الباء ، والفعل متعدٍ بنفسه ؛ لأن (تمثّل) بمعنى : اتخذت مثلاً ، و (تفعلّت) لاتخاذ الشيء كثير ، نحو : تدبّرت المكان ، وتوسّدت الرأي ؛ أي : اتخذت ذلك داراً ووسادة ، فتمثّلوا حاتمًا ؛ أي : اتخذه مثلاً تضرب به الأمثال ، فيقال : فلان في الجود مثل حاتم فهذه حقيقة المثل "(^١) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق أن المهلي قد خالف الواحدي فيما ذهب إليه من القول بلزوم الفعل (تمثّل) ، وذلك عندما قال : " ليس في هذا ضرورة " . وهذا الاختلاف بينهما لم يؤثر في معنى البيت ، فهو يدل على أنهم قد اتخذوا حاتمًا مثلاً في الجود ، ولو نظروا بعين العقل لضربوا المثل بالممدوح .

(١) ٢٦/٥ .

دخول التاء على (فَعِيل) بمعنى (مفعول)

قال المتنبي :

وَالْمَرْءُ يَأْمُلُ وَالْحَيَاةُ شَهِيَّةٌ وَالشَّيْبُ أَوْقَرُ وَالشَّيْبَةُ أَنْزَقُ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في صباه ، يمدح بها أبا المنتصر شجاع بن محمد الأزدي ،
مطلعها قوله :

أَرْقُ عَلَى أَرْقٍ وَمِثْلِي يَأْرَقُ وَجَوَى يَزِيدُ وَعَبْرَةٌ تَتَرَقُّ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

خُرْسٌ إِذَا نودُوا كَأَن لَّمْ يَعْلَمُوا أَنَّ الْكَلَامَ لَهُمْ حَالٌ مُطْلَقٌ

وَالْمَوْتُ آتٍ وَالنَّفْسُ نَفَائِسٌ وَالْمُسْتَعْرِ بِمَا لَدَيْهِ الْأَحْمَقُ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " شهية " ، إذ وقع خلاف حول حكم دخول التاء
على (فَعِيل) إذا كان بمعنى (مفعول) .

موقف النحاة من هذه المسألة

الأصل في دخول التاء على الاسم الفرق بين المذكر والمؤنث في الأوصاف المشتقة
المشتركة بينهما ، نحو : ضارب وضاربة^(٢) .

وهناك أوصاف مشتركة بين المذكر والمؤنث تُستثنى من دخول التاء

(١) البيت من الكامل ، وهو في المآخذ ٢٧/٥ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٦٣٧/٢ - وقد ذكر استخدامات أخرى لها - ، توضيح المقاصد ١٢/٣ ، أوضح المسالك
٢٥٨/٤ ، التصريح ٣٠٩/٤ ، شذا العرف ١١٣ .

عليها^(١) ، منها ما كان على (فَعِيل) بمعنى (مفعول) ، فإنه يستوي فيه لفظ المذكر والمؤنث فلا تلحقه التاء نحو : رأيت رجلاً قتيلاً وامرأة قتيلاً^(٢) . بخلاف (فَعِيل) بمعنى (فاعل) فإن التاء تلحقه ، نحو : رأيت امرأة رحيمة^(٣) .

والسبب في لحاق التاء (فعيلًا) بمعنى (فاعل) دون (فعيل) بمعنى (مفعول) التفرقة بينهما ، واختصت بـ (فعيل) بمعنى (فاعل) لجريانه على الفعل ؛ لأن الوصف من (رَحِمَ) و (ظَرَفَ) يأتي على (فعيل) اطراداً فصار كفاعل من فعل ، بخلافه بمعنى (مفعول) ، ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها^(٤) .

واشترط النحويون لتجريد (فعيل) بمعنى (مفعول) من التاء أن يُذكر موصوفه ، نحو : رأيت رجلاً أسيراً وامرأة أسيراً^(٥) . وربما لحقته التاء مع ذكر الموصوف^(٦) ، نحو : ملحفة جديدة ، وعده بعضهم شذوذاً^(٧) .

ويمكن أن تلحق التاء (فعيلًا) بمعنى (مفعول) في الحالات التالية :

(١) انظر توضيح المقاصد ١٢/٣-١٣ ، أوضح المسالك ٢٥٨/٤-٢٥٩ ، التصريح ٣٠٩/٤-٣١٢ ، حاشية الصبان ٦٩/٤ ، شذا العرف ١١٤ . وهذه الأوصاف هي : ١- فَعُول بمعنى فاعل نحو : صبور . ٢- مِفْعَال نحو : مكثار . ٣- مِفْعِيل نحو : معطير . ٤- مِفْعَل نحو : مغشم . ٥- فعيل بمعنى مفعول نحو : قاتل .

(٢) انظر الكتاب ٦٤٧/٣ ، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٨٦ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٤١/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٢٩٠/٤ ، توضيح المقاصد ١٣/٣ ، أوضح المسالك ٢٥٨/٤ ، شرح التصريف العزي للتفتازاني ٨٩ ، التصريح ٣١١/٤ ، حاشية الصبان ٧٠/٤ ، شذا العرف ١١٤ .

(٣) انظر توضيح المقاصد ١٣/٣ ، أوضح المسالك ٢٥٩/٤ ، التصريح ٣١١/٤ ، حاشية الصبان ٧٠/٤ .

(٤) انظر المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني ٦٦ ، التصريح ٣١١/٤ .

(٥) انظر الكتاب ٦٤٧/٣ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٤١/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٢٩٠/٤ ، توضيح المقاصد ١٤/٣ ، أوضح المسالك ٢٥٩/٤ ، شرح التصريف العزي للتفتازاني ٨٩ ، التصريح ٣١١/٤ ، حاشية الصبان ٧٠/٤ ، شذا العرف ١١٤ . ورد في حاشية الصبان أن الأفضل لو قيل : إذا عرف الموصوف ، بدل : إذا حذف الموصوف ؛ ليدخل نحو : رأيت قتيلاً من النساء . كما نقل عن ابن هشام أن المراد بالموصوف المعنوي وليس الصناعي ؛ لأنه في نحو : هند قاتل لا تلحقه التاء مع أن (قاتل) خبر لا وصف . انظر ٧٠/٤ .

(٦) انظر شذا العرف ١٠١ .

(٧) انظر أوضح المسالك ٢٥٨/٤ ، التصريح ٣١١/٤ ، ذكر الرضي أن (جديدة) فعيل بمعنى فاعل عند البصريين ، وبمعنى مفعول عند الكوفيين . انظر شرحه على الكافية ٢٩٠/٤ .

١- إذا حذف موصوف (فعيل) ، نحو: مررت بقتيلة فلان^(١) ، ولحقته التاء خشية الإلباس بين المذكر والمؤنث^(٢) ، ونقل المرادي عن أبي حاتم السجستاني أنه إذا ورد ما يدل على أنه مؤنث لم تلحقه التاء لأمن اللبس ، نحو : رأيت قتيلاً من النساء^(٣).

٢- إذا نقل من الوصفية إلى الاسمية ، نحو : الذبيحة ، والنطيحة ، والضحية ، والرمية^(٤) ، قال سيبويه : " وتقول : هذه ذبيحة فلان وذبيحتك . وذلك أنك لم ترد أن تُخبر أنها قد ذبحت ، ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حية ، فإنما هي بمنزلة ضحية ، وتقول : شاة رمي إذا أردت أن تُخبر إنها قد رميت . وقالوا : " بئس الرميّة الأرنب " ، إنما تريد : بئس الشيء مما يرمى ، فهذه بمنزلة الذبيحة "^(٥).

٣- قد تلحق التاء (فعلاً) بمعنى مفعول حملاً على (فعيل) بمعنى فاعل إذا كان بمعنى^(٦) ، قال سيبويه : " وقالوا : رجل حميد وامرأة حميدة ، يشبه بسعيد وسعيدة ، ورشيد ورشيدة ، حيث كان نحوهما في المعنى واتفق في البناء "^(٧). كما قد يحدث العكس ، وذلك بأن يتجرد (فعيل) بمعنى فاعل من التاء حملاً على (فعيل) بمعنى مفعول ، نحو : كتيبة خَصِيف ، وريح خَرِيق^(٨).

(١) انظر الكتاب ٦٤٧/٣ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٤١/٢ ، توضيح المقاصد ١٤/٣.

(٢) انظر أوضح المسالك ٢٥٩/٤ ، شرح التصريف العزي للتفتازاني ٨٩ ، التصريح ٣١١/٤.

(٣) انظر توضيح المقاصد ١٤/٣.

(٤) انظر الكتاب ٦٤٨/٣ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٤٢/٢-١٤٣ ، وذكر الرضي أن العلة في خروجها من الوصفية إلى الاسمية اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه .

(٥) الكتاب ٦٤٨/٣.

(٦) انظر الكتاب ٦٤٨/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٢٩٠/٤ ، توضيح المقاصد ١٤/٣.

(٧) الكتاب ٦٤٨/٣.

(٨) انظر الكتاب ٦٣٨/٣ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٣٩/٢ ، ارتشاف الضرب ٦٣٨/٢ ، توضيح المقاصد ١٣/٣. خصيف : التي خصفت من ورائها بخيل ؛ أي : أردفت . حريق : الريح الشديدة ، وقيل : الريح اللينة السهلة ، فهو ضد .

٤- قد تلحق التاء (فعلاً) بمعنى مفعول لتأكيد التأنيث ، قال أبو بكر الأنباري : " فإن وجدت نعتاً من باب (فعيل) ظاهراً صاحبه قد دخلته الهاء ، فهو من إخراج بيان التأنيث ، والاستيثاق منه ، كما قالوا : فرسة ، وعجوزة ، فأدخلوا الهاء لتحقيق التأنيث " (١) . وقال : " وربما مالوا إلى الاستيثاق فأدخلوا الهاء فقالوا : نعجة ذبيحة ونطيحة " (٢) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

ذهب شراح بيت المتنبي إلى أن كلمة (شَهِيَّة) الواردة في البيت (فعيلة) بمعنى مفعولة ، وهذا ما ذهب إليه الواحدي ، قال : " الشهية : المشتهاة الطيبة ، من شَهِيَ يَشْهَى ، وشَهَا يَشْهُو إذا انتهى الشيء ، فهي فعيلة بمعنى مفعولة " (٣) . وقد وافقه في ذلك العكبري (٤) .

موقف المهلب من شراح البيت

وجه المهلب نقده للواحد وللمتنبي أيضاً ، حيث ذهب إلى أنه لا يجوز أن تدخل التاء (فعيل) إذا كان بمعنى (مفعول) ، وما ورد منه بالتاء فله علل خاصة . قال في مأخذه على شرح الواحدي : " فيقال له ولأبي الطيب : لا يجوز دخول فعيلة الهاء إذا كانت بمعنى مفعولة بل يستوي فيها المذكر والمؤنث ، فيقال : رجل قتيل وامرأة قتيل . وأما

(١) المذكر والمؤنث ٤٥١ .

(٢) المرجع السابق ٤٥٦ .

(٣) شرحه لديوان المتنبي ٤٠ ، وانظر المآخذ ٢٧/٥ .

(٤) انظر التبيان ٣٣٦/٢ .

حميد وحميدة فمشبه رشيد ورشيدة . وأما الذبيحة والرَّميَّة من قولهم : بئست الرمية الأرنب ، فإنها دخلت في الأسماء ، ألا ترى أنها يقال لها ذلك ولم تدبح ولم ترم " (١).

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق أن المهلي قد خالف الواحد في جواز لحاق التاء (فعيلًا) إذا كان بمعنى مفعول مستثنياً ما لحقه التاء لعله معينة ، وذلك ظاهر في قوله : " لا يجوز " . وهذا الخلاف بينهما في لحاق التاء (فعيلًا) بمعنى مفعول لم يؤثر في معنى البيت ، فهو يدل على أن المرء يرجو الحياة لطيبها عنده ، والشيب أكثر له وقاراً من الشباب . وربما أدخل المتنبى التاء على (شهية) حملاً لها على (فعيل) بمعنى فاعل ، فشهوة في معنى لذينة ، أو أدخلها لتأكيد التأنيث .

(١) ٢٧/٥ .

إبدال الهمزة ياءً

قال المتنبي :

كَيْفَ أَكْفِي عَلَى أَجَلٍ يَدٍ مَنْ لَا يَرَى أَنَّهَا يَدٌ قَبْلِي^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في صباه ، وقد أهدى إليه عبيد الله بن خراسان هدية ،
مطلعها قوله :

قَدْ شَغَلَ النَّاسَ كَثْرَةُ الْأَمَلِ وَأَنْتَ بِالْمَكْرُمَاتِ فِي شُغْلٍ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

هَدِيَّةٌ مَا رَأَيْتُ مُهْدِيهَا إِلَّا رَأَيْتُ الْعِبَادَ فِي رَجُلٍ
أَقْلُ مَا فِي أَقْلِهَا سَمَكٌ يَسْبَحُ فِي بَرْكَةٍ مِنَ الْعَسَلِ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " أكافي " ، إذ وقع خلاف في همزته .

موقف النحاة من هذه المسألة

الهمزة حرف ثقیل ، يخرج من أقصى الحلق ، ولها نبرة كالتهوع^(٢) ، فلما كانت
كذلك خففت ، وتخفيفها يكون بإبدالها ، أو بجعلها بين بين^(٣) ، أو بحذفها^(٤) . والتخفيف
لغة أهل الحجاز والتحقيق لغة قيس وبني تميم^(٥) .

^(١) البيت من المنسرح ، وهو في المآخذ ١٠/٤ .

^(٢) انظر الكتاب ٥٤٨/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٩ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣١/٣ .

^(٣) أي : يجعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها ، وقد أفرد لهمزة بين بين مسألة مستقلة ، انظر ٣٨٣ .

^(٤) انظر التكملة ٢١٢ ، المفصل ٤١٦ ، أمالي ابن الشجري ٢٥/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٩ ، شرح شافية
ابن الحاجب للرضي ٣٠/٣ .

^(٥) انظر الكتاب ٥٤٢/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٩ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٢/٣ .

والإبدال من أحوال تخفيف الهمزة ، وهو أن تزيل نبرتها فتلين فحينئذٍ تصير إلى الألف والواو والياء على حسب حركتها وحركة ما قبلها^(١) ، ومن أوجه إبدالها أن تبدل ياءً ، وذلك إذا كانت ساكنة وقبلها كسرة ، نحو : بئر ، يقال فيه : بير^(٢) ، قال سيوييه : " وأن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياءً ، كما أبدلت مكانها واواً إذا كان ما قبلها مضموماً ، وألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً ، وذلك الذَّبُّ والمِثْرَةُ : ذِبٌّ ومِيرةٌ ، فإنما تبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذي منه الحركة التي قبلها ؛ لأنه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها "^(٣).

والهمزة الساكنة المتحرك ما قبلها لا تخفف إلا بإبدالها حرفاً من جنس حركة ما قبلها ، فلا تجعل بين بين ؛ لأنها ساكنة ولا يتأتى ذلك في الساكنة ، ولا تخفف بالحذف ؛ لأنه لا يبقى بعد حذفها ما يدل عليها^(٤).

وهذا الإبدال المذكور قياس مطرد^(٥)، يجوز في كل ما كان بهذه الصفة ولا يلزم إلا في حالة واحدة قال عنها ابن عصفور : " وأبدلت من الهمزة باطراد إذا كانت ساكنة وقبلها كسرة ، فتقول ذِبٌّ وبِئر ومِيرةٌ : ذيب وبير و ميرة ، ولا يلزم ذلك إلا أن يكون الحرف المكسور الذي قبل الهمزة الساكنة همزة أخرى ، نحو : إيمان وإيتاء في مصدر آمن وآتى ، وأصلهما : إئمان وإئتاء "^(٦).

وقد تبدل الهمزة ياءً على غير قياس ، وذلك إذا كانت مضمومة وقبلها كسرة نحو : يستهزئ ، يقال فيه : يستهزي^(٧) ، قال عبد الرحمن بن حسان :

(١) انظر المقتصد في شرح التكملة ٣٢٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٩ .

(٢) انظر الكتاب ٥٤٤/٣ ، الكامل ٦٢٥/٢ ، التكملة ٢١٢ ، التصريف الملوكي ٢٢ ، المفصل ٤١٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٩ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٢/٣ ، ارتشاف الضرب ٢٧٠/١ .

(٣) الكتاب ٤٥٥/٣ .

(٤) انظر الكتاب ٥٤٤/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٩ .

(٥) انظر المقتصد في شرح التكملة ٣٢٧/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٩ ، المتع ٣٧٩/١ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢١٠/٣ .

(٦) المتع ٣٧٩/١ .

(٧) انظر الكتاب ٥٥٣/٣ ، المقتضب ٢٩٤/١ .

وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتَدٍ بِقَاعٍ يُشَجُّ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي^(١)

أصلها : واجي بالهمزة ، فأبدلت الهمزة ياءً ، وقد اختلف توجيه النحاة لهذا البيت وأمثاله ، وانقسموا ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ذهب إلى أن إبدال الهمزة المضمومة التي قبلها كسرة ياءً يعد من الضرورة ، وهذا مذهب سيبويه^(٢) ، وجهور النحاة^(٣) ؛ وذلك لأن حقها أن تجعل بين بين ولا تبدل^(٤) .

القسم الثاني : ذهب إلى أن الهمزة المضمومة التي قبلها كسرة حقها أن تبدل ياءً ، وهذا مذهب الأخفش ، واحتج بأن الهمزة لو جعلت بين بين لكانت تشبه الساكن ، ولا يوجد في الكلام واو ساكنة قبلها كسرة^(٥) .

القسم الثالث : خالف جمهور النحاة ، حيث ذهب إلى أنه لا ضرورة في البيت ؛ لأن الهمزة ساكنة لأجل الوقف عليها ، والهمزة الساكنة التي قبلها كسرة تبدل ياءً ، وهذا مذهب ابن الحاجب^(٦) ، وتبعه الرضي^(٧) .

وقد ردّ الرضي على ما ذهب إليه الأخفش ، قال : " وأما الواو الساكنة فلا يستحيل مجيئها بعد الكسرة ، بل يستثقل ، وكذا الياء الساكنة بعد الضمة ، فلم يمنع مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسرة ، وشبه الياء الساكنة بعد الضمة " ^(٨) .

كما ردّ البغدادي على ما ذهب إليه ابن الحاجب ، قال : " وكأنه لم يقف على ما كتبه الزمخشري هنا من مناهيه على الفصل ، وهو قوله : " لا يقال : وقف على الهمزة في

(١) البيت من الوافر ، ديوانه ١٨ ، وانظر الكتاب ٥٥٥/٣ ، المقتضب ٣٠٣/١ ، المنصف ١٠٠ ، الفصل ٤١٦ ، شرح الفصل ١١٤/٩ ، الممتع ٣٨١/١ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤٩/٣ . والبيت الذي قبله : ولولا هُم لكنت كحوت بحر هوى في مظلم الغمرات داجي .

(٢) انظر الكتاب ٥٥٣/٣ .

(٣) انظر المقتضب ٣٠٣/١ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٦١ ، المنصف ٩٩ ، أمالي ابن الشجري ١٢٠/١ ، الممتع ٣٨١/١ .

(٤) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٦١ .

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ٤٩/١ ، المقتضب ٢٩٤/١ ، شرح الفصل لابن يعيش ١١٢/٩ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤٦/٣ .

(٦) انظر الإيضاح في شرح الفصل ٣٤١/٢ .

(٧) انظر شرح شافية ابن الحاجب له ٤٩/٣ .

(٨) المرجع السابق ٤٦/٣ .

(واجئ) ثم قلبها ياءً لكسرة ما قبلها ؛ لأنه لو وقف لوقف على الجيم الذي هو حرف الروي " (١) وهذا تحقيق منه وشرح لمراد سيبويه ؛ لأنه إنما منع الوقوف على الهمزة في (واجئ) ؛ لأنه كان يصير حرف الروي همزة ، فيختلف الرويان اختلافاً شديداً ... إنما يقال : أبدل منها إبدالاً محضاً ولا يخففها التخفيف القياسي ، فإن التخفيف القياسي هو إبدالها إذا سكنت بالحرف الذي منه حركة ما قبلها ، نحو : راس في رأس ، وإذا خففت تخفيفاً قياسياً كانت في حكم المحققة ، وإذا كانت في حكم المحققة اختلف الرويان ، ولذلك أبدلوا في الشعر ولم يحققوا ؛ خوفاً من انكساره ، ومن اختلاف رويه " (٢) . لذلك فإن الراجح مذهب الجمهور .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

انقسم الشراح حول توجيه قول المتنبي (أكافي) ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ذهب إلى أن (أكافي) في الأصل مهموز ، فأصله : أكافئ ، لكن الهمزة أبدلت ياءً على غير قياس ، وهذا ما ذهب إليه ابن جني ، قال : " (أكافي) في الأصل مهموز ، إلا أنه أبدل الهمزة على غير قياس " (٣) . وقد تبعه ابن وكيعة (٤) ، والعكبري ، الذي جعل ذلك من إجراء الوصل مجرى الوقف (٥) .

القسم الثاني : ذهب إلى أن كلمة (أكافي) مهموزة في الأصل إلا أنها خففت ، دون الإشارة إلى حكم هذا التخفيف ، وهو ما يسمى في اصطلاح الصرفيين (البدل الاعتباري) ؛ أي : الذي لا يخضع لتعليل ، وهذا ما ذهب إليه أبو العلاء المعري ، قال : " (أكافي)

(١) قال البغدادي شارحاً كلام الزمخشري : " يريد أنه إذا أدى الأمر إلى أن تقلب الهمزة ياءً صار (واجئ) كقاضي ، وحكم الوقف على المنقوص المنون في الرفع والجر في الاختيار حذف الياء والوقف على الحرف الذي قبلها ، نحو : هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ " شرح شواهد شرح الشافية ٣٤٣/٤ .

(٢) شرح شواهد شرح الشافية له ٣٤٢/٤ .

(٣) الفسر المجلد الثالث ٧٣/٤ .

(٤) انظر المنصف ١٣٩ .

(٥) انظر التبيان ١٧٣/٣ .

أصله الهمز فخففه ، وروي (أجازي) ، ولا همز فيه ^(١) ، وقد تبعه الواحدي ^(٢) .
القسم الثالث : ذهب إلى أن (أكافي) مهموز في الأصل ، إلا أن الهمزة حذفت منه ، وهذا ما ذهب إليه الكندي ، قال : " (أكافي) محذوف الهمزة ؛ أي : لا يَعْتَدُ أجلَّ نعمة له عندي نعمة ، احتقاراً لها في جنب منزلي عنده ، فكيف أكافئه ؟ " ^(٣) .

موقف المهلي من شراح البيت

وافق المهلي أصحاب القسم الثاني من الشراح الذين ذهبوا إلى أن كلمة (أكافي) مهموزة في الأصل ، إلا أن الهمزة أبدلت ياءً ، ولم يحكم على هذا الإبدال ، لكنه علله بسكون الهمزة وانكسار ما قبلها ، وربما يعد ذلك تجويز منه لهذا الإبدال . قال في مأخذه على شرح الكندي : " وأقول : لم يحذف الهمزة وإنما قلبها ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها " ^(٤) .

أثر مأخذ المهلي على معنى البيت

لقد اتضح مما سبق أن المهلي قد خطأ الكندي فيما ذهب إليه من القول بحذف همزة (أكافي) ، ورأى أن الصواب أن تكون الهمزة قد أبدلت ياءً . وهذا الخلاف بينهما لم يؤثر في معنى البيت ، فالمتنبى يقول : كيف أجازي الممدوح على أجل نعمة له عندي ، وهو يستصغر العظيم من أياديه ولا يعتد بها ، ولا يراها نعمة عندي ، فلا يمكنني القيام بشكره .

وبعد ، فإن المتنبى سكن همزة (أكافئ) للهروب من حبن التفعيلة الثانية في البيت ، وهي (مَفْعَلَات) ، وفي تسكين الهمزة إجراء للوصول مجرى الوقف ، ثم أبدل الهمزة ياءً ؛ لسكونها بعد كسر .

^(١) معجز أحمد ٨٧/١ .

^(٢) انظر شرحه لديوان المتنبى ٣٦ .

^(٣) الصفوة ٤٤/١ ، وانظر المأخذ ١٠/٤ .

^(٤) ١٠/٤ .

همزة بين بين

قال المتنبي :

أَظْمَتِي الدُّنْيَا فَلَمَّا جِئْتُهَا مُسْتَسْقِيًا مَطَرَتْ عَلَيَّ مَصَائِبَا ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح علي بن منصور الحاجب ، مطلعها قوله :
بِأَبِي الشُّمُوسُ الْجَانِحَاتُ غَوَارِبَا اللَّابِسَاتُ مِنَ الْحَرِيرِ جَلَابِيبَا

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :
أَوْحَدَنِي وَوَجَدَنَ حُزْنًا وَاحِدًا مُتْنَاهِيَا فَجَعَلَنَاهُ لِي صَاحِبَا
وَنَصَبَنِي غَرَضَ الرُّمَةِ نُصَيْبِي مَحَنُ أَحَدٌ مِنَ السُّيُوفِ مَضَارِبَا

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " أظمتني " ، إذ وقع خلاف حول تعليل إبدال
الهمزة ألفاً .

موقف النحاة من هذه المسألة

من أحوال تخفيف الهمزة أن تجعل بين بين ، وقد عرفها سيبويه بقوله : " كل همزة
تُقَرَّبُ من الحرف الذي حركتها منه " ^(٢) ، كما عرفها الرضي بقوله : " أن تأتي بين الهمزة
وبين حرف حركتها ، وتجعل الحركة عليها مُخْتَلَسَةً سهلة بحيث تكون كالساكنة وإن لم
تكنها " ^(٣) ، فإن كانت الهمزة مفتوحة فهي بين الهمزة والألف نحو : سأل ، وإن كانت
مضمومة فهي بين الهمزة والواو نحو : لؤم ، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء نحو

^(١) البيت من الكامل ، وهو في المأخذ ١٤/٣ .

^(٢) الكتاب ٥٤٢/٣ .

^(٣) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤٥/٣ .

: سَمَّ (١)، وفيها قول آخر ، وهو أن تكون بين الهمزة وبين حرف حركة ما قبلها ، وهذا لا يكون في كل المواضع ، بل في مواضع معينة ، نحو : سَيْلٌ ، ومستَهْزِئُونَ (٢) .
وهذه الهمزة ضعيفة ؛ لأنه ليس لها تمكن الهمزة المحققة ، ولا خلوص الحرف الذي من حركتها ، ومن هنا جاءت تسميتها بين بين (٣) .

وقد اختلف النحويون في همزة بين بين أمتحركة أم ساكنة ؟ في ذلك قولان :

القول الأول : ذهب البصريون ومن وافقهم إلى أنها متحركة (٤)، وقد احتجوا بأمرين :

١- أنها تقع في الشعر وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت (٥)، ومن ذلك قول الأعشى :

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضَرَ بِهِ رَيْبُ الزَّمَانِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلٌ (٦)

فالنون في (أَنْ) ساكنة وقبلها همزة بين بين ، فعلم أنها متحركة ؛ لأنه يستحيل التقاء الساكنين في هذا الموضع (٧) .

٢- أنك تعتدها في العروض حرفاً متحركاً (٨) ؛ لذلك أبدلت ألفاً في قول الفرزدق :

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبَغَالِ عَشِيَّةٌ فَارَعِي فَزَارَةَ لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ (٩)

(١) انظر المفصل ٤١٦ ، أمالي ابن الشجري ٣٦٨/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٩ .

(٢) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣١/٣ ، شرح الشافية لثقة كار ١٧٢/٢ .

(٣) انظر سر صناعة الإعراب ٤٩/١ .

(٤) انظر الكتاب ٥٤٢/٣ ، المقتضب ٢٩٣/١ ، الحجة لأبي علي الفارسي ٢٨٥/١ ، سر صناعة الإعراب ٤٨/١ ، الإنصاف ٧٢٦/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٩ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤٥/٣ .

(٥) انظر الكتاب ٥٤٥/٣ ، أمالي ابن الشجري ٥٩/٢ ، شرح المفصل ١١٤/٩ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤٥/٣ .

(٦) البيت من البسيط ، ديوانه ٤٢ ، وانظر الكتاب ٥٥٠/٣ ، المقتضب ٢٩٢/١ ، الحجة لأبي الفارسي ٢٨٦/١ ، الإنصاف ٧٢٧/٢ ، شرح المفصل ١١٣/٩ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤٥/٣ ، شرح قصيدة كعب بن زهير

(بانت سعاد) لابن هشام ٥٤ ، شرح شواهد شرح الشافية ٣٣٢/٤ .

(٧) انظر الإنصاف ٧٢٨/٢ .

(٨) انظر سر صناعة الإعراب ٤٨/١ .

(٩) البيت من الكامل ، ديوانه ٤٠٨/١ ، وانظر الكتاب ٥٥٤/٣ ، المقتضب ٣٠٣/١ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة

١٦٠ ، الخصائص ٣٧٥/٢ ، المفصل ٤١٦ ، أمالي ابن الشجري ١٢٠/١ ، شرح المفصل ١١٣/٩ ، المتع ٤٠٥/١ ،

شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤٧/٣ ، شرح شواهد شرح الشافية ٣٣٥/٤ .

حيث أبدل همزة (هناك) ألفاً ، والقياس أن تجعل بين بين ، لكنه لم يتزن له البيت بحرف متحرك ؛ لذلك أبدلها ألفاً ضرورة^(١).

القول الثاني : ذهب الكوفيون إلى أنها ساكنة^(٢)، وقد احتجوا بأنها لا تقع مبتدأة ، ولو كانت متحركة لجاز أن تقع مبتدأة ، فلما امتنع ذلك دل على أنها ساكنة ؛ لأن الساكن لا يبتدأ به^(٣).

وقد أجاب أبو البركات الأنباري عن حجة الكوفيين بأن منع الابتداء بها لا يقتضي سكونها ؛ لأنها إذا جعلت بين بين اختلست حركتها ، وأصبحت قرية من الساكن ، والابتداء إنما يكون بما تمكنت فيه حركته ، لكنها إذا جعلت بين بين زال ذلك التمكن ، وقربت من الساكن ، وكما لا يجوز الابتداء بالساكن فكذلك لا يجوز الابتداء بما قرب منه^(٤).

وقد ذكر النحويون مواضع همزة بين بين ، وهي^(٥):

- ١ - إذا كانت الهمزة متحركة بعد فتح مطلقاً ، نحو : سأل ، وسئم ، ولؤم .
 - ٢ - إذا كانت الهمزة مضمومة بعد ضم أو كسر ، نحو : رؤوس ، ويستهزئ .
 - ٣ - إذا كانت الهمزة مكسورة بعد ضم أو كسر ، نحو : سئل ، ومئين^(٦).
- وهمزة بين بين في المواضع السابقة لم تحذف ؛ لتحرك ما قبلها ، ولم تبدل ألفاً أو واواً أو ياءً ؛ لأن أصلها الهمزة ، فكرهوا أن يخرجوا الحرف عن جوهره ، لذلك جعلوها

(١) انظر شرح المفصل ١١٣/٩ .

(٢) انظر الإنصاف ٧٢٦/٢ ، شرح المفصل ١١٣/٩ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤٥/٣ ، شرح الشافية لثقرة كار ١٧٣/٢ .

(٣) انظر الإنصاف ٧٢٦/٢ .

(٤) انظر المرجع السابق ٧٣٠/٢-٧٣١ .

(٥) انظر الكتاب ٥٤١/٣-٥٤٢ ، المقتضب ٢٩٢/١-٢٩٣ ، شرح المفصل ١١١/٩-١١٢ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤٤/٣-٤٥ .

(٦) بقي من الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها المفتوحة المكسور ما قبلها نحو : مئر ، والمفتوحة المضموم ما قبلها نحو : جُون ، فإنها تقلب ياءً خالصة وواواً خالصة ، انظر الكتاب ٥٤٣/٣ ، المقتضب ٢٩٣/١ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤٥/٣ .

بين بين ، ليعلم أن أصلها الهمزة ^(١).

ولكن إذا اضطر شاعر أبدل همزة بين بين ألفاً أو واواً أو ياءً ^(٢) ، قال سيبويه : " واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز ، وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين ، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً ، والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً ، والواو إذا كان ما قبلها مضموماً ، وليس ذا بقياس مُتَلَبِّ ، نحو ما ذكرنا ، وإنما يحفظ عن العرب ... فمن ذلك قولهم : مُنْسَأَةٌ ، وإنما أصلها مُنْسَأَةٌ ، وقد يجوز في ذا كله البديل حتى يكون قياساً متلبباً إذا اضطر الشاعر ، قال الفرزدق :
رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبَغَالِ عَشِيَّةٌ فَارْعَى فَرْزَارَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ
فأبدل الألف مكانها ، ولو جعلها بين بين لانكسر البيت " ^(٣) .

موقف شراح البيت مما جاء في المتنبي شاهداً على هذه المسألة

اتفق شراح البيت على أن أصل (أظمتني) : أظمأتني بالهمزة ، وأنها أبدلت ألفاً ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، ولكنهم اختلفوا في تعليل إبدالها ألفاً ، فذكر ابن جني أن حقها أن تكون همزة بين بين ولكنها أبدلت ألفاً للضرورة الشعرية ^(٤).

وخالفه أبو العلاء المعري والتبريزي اللذين ذكرا أن إبدال الهمزة ألفاً محمول على الوقف على (أظماً) فسكنت الهمزة ، وإذا سكنت وقبلها فتحة قلبت ألفاً قياساً ، قال أبو العلاء : " أراد : أظمأتني فخفف الهمزة ، وإنما يحمل ذلك على أن يقال (أظماً) في الوقف فتسكن الهمزة ، فإذا سكنت وقبلها فتحة جاز أن تجعل ألفاً كما فعلوا ذلك في (رأس) و (بأس) ، فإذا صارت إلى ذلك حذفت مع تاء التأنيث ، ومنهم من يرى ذلك مطرداً ،

^(١) انظر الكتاب ٥٤٢/٣ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤٥/٣ .

^(٢) انظر المقتضب ٣٠٣/١ ، ما يحمل الشعر من الضرورة ١٦١ ، المتع ٤٠٤/١ ، وقد سبق دراسة هذه الجزئية في المسألة السابقة ص ٣٧٨ .

^(٣) الكتاب ٥٥٣/٣-٥٥٤ ، وقد ذكر شواهد شعرية أخرى .

^(٤) انظر الفسر المجلد الاول ٤١٦/٢ ، وقد سبق أن تناول هذا الموضوع في ١٣١/٢ .

ومنهم من يجعله مسموعاً^(١). في حين اكتفى بعض الشراح بالإشارة إلى أن الهمزة أبدلت ألفاً ثم حذفت دون تعليل لهذا الإبدال^(٢).

موقف المهلي من شراح البيت

أيد المهلي التعليل الذي ذكره ابن جني ، وهو أن أصلها همزة بين بين لكنها أبدلت ألفاً للضرورة الشعرية ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، وحكم على تعليل التبريزي بأنه غير سائغ .

قال في مأخذه على شرح التبريزي : " وأقول : إن هذا التعليل غير سائغ ، والصحيح ما قاله سيوييه ، وهو أنهم حملوا ذلك على الهمزة التي تجعل بين بين فقلبوها ألفاً للفتحة قبلها ؛ لأنها صارت لضعفها بمنزلة الهمزة الساكنة ، كقولهم : منساة وكقوله :

فَارْعَيْ فَزَارَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

ويدل ذلك على ، أن همزة بين بين لا يكون ما قبلها إلا متحركاً ؛ لئلا يلتقي ساكنان إلا الألف ، فإنها جاز معها ذلك في نحو : (هباءة) لزيادة المد فيها فأشبهت المتحرك فقلبوها في (منساة) و (أظمائي) ونحو ذلك تشبيهاً لها بهمزة (سأل) و (قرأ) ثم حذفوها إذا لقيها ساكن بعدها ؛ لأنها قربت من الساكن^(٣).

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق أن المهلي قد خطأ التبريزي فيما ذهب إليه من تعليل إبدال الهمزة ألفاً بأنه محمول على الوقف ، وهذه التخطئة واضحة في قوله : " إن هذا التعليل غير سائغ " . وهذا الخلاف بينهما لم يؤثر في معنى البيت ، فهو يقول : أظمأني الدنيا بما أصابتي من محنها ، فلما سألتها أن تكشف عني بالراحة والرضا زادني بلاءً ، فأمرت علي المصائب .

(١) اللامع العريزي ١/١٢٠ ، وقد نقل التبريزي كلامه بنصه انظر الموضح ١/٤٧ ب ، وانظر المأخذ ٣/١٤ . كيف يوقف على الهمزة في (أظمأني) وهي ليست بمتطرفة ؟ ربما أنه حمل الوصل على الوقف .

(٢) انظر شرح ديوان المتنبي للواحي ١٧٣ ، التبيان ١/١٢٤ ، النظام ٤/١٤٩ .

(٣) ٣/١٤-١٥ .

اشتقاق كلمة (اسم)

قال المتنبي :

أَشَارُوا بِتَسْلِيمٍ فَجُودْنَا بِأَنْفُسٍ تَسِيلُ مِنَ الْآمَاقِ وَالسَّمِّ أَدْمُعُ^(١)

هذا البيت هو البيت الثاني من قصيدة قالها في صباه يمدح بها علي بن أحمد الخراساني ،
مطلعها :

حُشَاشَةُ نَفْسٍ وَدَعَتْ يَوْمَ وَدَّعُوا فَلَمْ أَدْرِ أَيَّ الظَّاعِنِينَ أَشْعِيْعُ
والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " السم " ، إذ وقع خلاف حول أصلها .

موقف النحاة من هذه المسألة

اختلف النحويون في اشتقاق كلمة (اسم) ، ولهم فيه مذهبان :

المذهب الأول : ذهب البصريون إلى أن (الاسم) مشتق من السمو ، وهو العلو^(٢) .

وقد احتجوا على ذلك بما يلي :

- ١ - أنه يجمع جمع تكسير على (أَسْمَاء) ، وهذا يدل على أنه من مشتق من السمو^(٣) .
- ٢ - أنه يصغر على (سُمَيَّ) ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، فدل ذلك على أنه من السمو^(٤) .
- ٣ - ذكر ابن جني أنهم يسندونه إلى الفاعل فيقولون (سَمَّيْتُ) بمنزلة (دَمَّيْتُ)^(٥) .

^(١) البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ٢٨/٥ .

^(٢) انظر الكتاب ٤٥٤/٣ ، التصريف الملوكي ٤١ ، المنصف ٨٤ ، الصحاح (سما) ، مشكل إعراب القرآن ٦٦/١ ، الإنصاف ٦/١ ، التبيين ١٣٢ ، ائتلاف النصر ٢٧ .

^(٣) انظر الكتاب ٤٥٥/٣ ، الصحاح (سما) ، مشكل إعراب القرآن ٦٦/١ .

^(٤) انظر المقتضب ٢٢٠/١ ، الصحاح (سما) ، مشكل إعراب القرآن ٦٦/١ .

^(٥) انظر المنصف ٨٤ .

- ٤- أن السمو في اللغة يعني العلو ، يقال : سما يسمو سموً إذا علا ، ومنه سميت السماء سماء لعلوها ، والاسم يسمو على المسمى ، ويدل على ما تحته من المعنى ، فلما سما الاسم على مسماه وعلا على ما تحته من معناه دل على أنه مشتق من السمو^(١) .
- ٥- أن الاسم قد سما على الفعل والحرف بكونه قد يستغني بنفسه عنهما ، نحو : الله ربنا ، فاشتقاقه من السمو مطابق للمعنى^(٢) .

المذهب الثاني : ذهب الكوفيون إلى أن (الاسم) مشتق من الوسم ، وهو العلامة^(٣) . وقد احتجوا على ذلك بأن الوسم في اللغة هو العلامة ، والاسم وسم على المسمى وعلامة له يعرف به^(٤) .

ورد البصريون على حجة الكوفيين بما يلي :

- ١- أن الاسم لو كان مشتقاً من الوسم لوجب أن يجمع جمع تكسير على (أوسام) و (أواسيم) ، فلما لم يحز أن يجمع إلا على (أسماء) دل على أنه مشتق من السمو لا الوسم^(٥) .
- ٢- أنه لو كان مشتقاً من الوسم لوجب أن يصغر على (وُسَيْم) ، فلما لم يحز أن يصغر إلا على (سُمَيَّ) دل على أنه مشتق من السمو لا الوسم^(٦) .
- ٣- أنه لو كان مشتقاً من الوسم لقل عند إسناده للفاعل : وَسَمْتُ ، فلما لم يقل فيه إلا سَمَيْتُ دل على أنه مشتق من السمو لا الوسم^(٧) .

(١) انظر الإنصاف ٦/١ ، التبيين ١٣٧ ، ائتلاف النصرة ٢٧ .

(٢) انظر المراجع السابقة .

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن ٦٦/١ ، الإنصاف ٦/١ ، التبيين ١٣٢ ، ائتلاف النصرة ٢٧ .

(٤) انظر الإنصاف ٦/١ ، التبيين ١٣٧ ، ائتلاف النصرة ٢٧ .

(٥) انظر المنصف ٨٤ ، الإنصاف ١٤/١ ، التبيين ١٣٣ ، ائتلاف النصرة ٢٧ .

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن ٦٦/١ ، الإنصاف ١٣/١ .

(٧) انظر الإنصاف ١٠/١ ، التبيين ١٣٣ .

٤- أن الهمزة في أوله همزة التعويض ، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضاً عن حذف اللام لا عن حذف الفاء ، والقياس فيما حذفت منه لامه أن يعوض بالهمزة في أوله ، وفيما حذفت منه فاؤه أن يعوض بالهاء في آخره^(١).

٥- أنه قد جاء عند العرب أنهم قالوا في اسم : سُمَى ، على مثال عُلى ، والأصل فيه سُمُو ، إلا أنهم قلبوا الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها^(٢). وبعد فإن الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون ، وهو أنه مشتق من السمو ، لقوة حججهم ، وإن كان المعنى الذي ذكره الكوفيون صحيحاً ، قال مكّي القيسي : " قولهم أقوى في المعنى ، وقول البصريين أقوى في التصريف " ^(٣) ، وقال الزبيدي : " فكان ما قاله البصريون هو القياس والصحيح نقلاً ودليلاً " ^(٤) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

ذكر ابن جني أن كلمة (السَّم) الواردة في بيت المتنبي يريد بها الاسم ، وهي إحدى لغات هذه الكلمة ، قال : " والسَّم يريد به الاسم ، يقال : اسْمٌ وسِمٌ وسُمَى ، مثل : هُدَى ، حكاها أبو علي عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي ... وقد حكى (أُسْمٌ) بضم الهمزة ، وليست قوية في سماع ولا قياس " ^(٥) ، ووافقه في ذلك التبريزي^(٦) ، والعكبري^(٧). أما الواحدي فإنه جعل كلمة (سِم) أصل كلمة (الاسم) ، قال : " وأصل الاسم : سِمٌ ، بكسر السين ، ويقال سُمٌ أيضاً ... " ^(٨).

(١) انظر الإنصاف ٨/١.

(٢) انظر المرجع السابق ١٥/١ . قال ابن جني : " وحدثنا أبو علي عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي أنه يقال : سُمَى بوزن هُدَى " المنصف ٨٤ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٦٦/١ .

(٤) ائتلاف النصرة ٢٨ .

(٥) الفسر المجلد الثاني ٣/٣٥٢-٣٥٣ .

(٦) انظر الموضح ٥٩/٢ ب.

(٧) انظر التبيان ٢/٢٣٥ .

(٨) شرحه لديوان المتنبي ٤٢ ، وانظر المآخذ ٥/٢٨ .

وقد ذكر العلماء أن لكلمة (اسم) أربع لغات : إسم وأسم وسيم وسُم^(١) ، وزاد ابن جني سُمى^(٢) ، قال الكسائي : " إن العرب تقول تارة إسم بكسر الألف وأخرى بضمه ، فإذا طرخوا الألف قال الذين لغتهم كسر الألف : سيم ، وقال الذين لغتهم ضم الألف : سُم " ^(٣).

موقف المهلي من شراح البيت

وافق المهلي ما ذكره ابن جني من أن كلمة (سيم) هي لغة من لغات (الاسم) ، وخالف ما ذكره الواحدي من جعلها أصل للاسم ، أنما أصل (الاسم) : سيمو ، وهذا موافق لمذهب جمهور البصريين .

قال في مأخذه على شرح الواحدي : " فيقال له : لقد ضعف تفسيرك وشعرك وتصريفك ! ... وأما الاسم فأصله : سيمو ؛ لأن كل مركب على حرفين فإنما أصله ثلاثة ، نحو : يد ، ودم ، وفم . وفيه لغات : اسم بالحذف وبالتعويض ، وسيم وسُم بلا تعويض ، وسُمًا على الأصل من غير حذف " ^(٤).

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد تبين مما سبق أن المهلي خطأ الواحدي فيما ذهب إليه من أن أصل كلمة (الاسم) : سيم ، وإنما الصواب أن أصلها : سيمو ، وهذه التخطئة ظاهرة في قوله : " لقد ضعف تفسيرك وشعرك وتصريفك " .

وهذا الاختلاف بينهما في أصل كلمة (الاسم) لم يؤثر في معنى البيت ، فالمتني يقول : أشاروا إلينا بالسلام فجدنا عليهم بأرواح سالت من الآماق واسمها دموع .

^(١) انظر إصلاح المنطق ١٣٤ ، الصحاح (سما) ، لسان العرب (سما) .

^(٢) انظر المنصف ٨٤ .

^(٣) التنبيهات على أغاليط الرواة ٣٤٠ .

^(٤) ٢٩-٢٨/٥ .

فك الإدغام

قال المتنبي :

وَلَا يُبْرَمُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ حَالٍ وَلَا يُحَلُّ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ مُبْرَمٌ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح عمر بن سليمان ، وهو يومئذ يتولى الفداء بين العرب والروم ، مطلعها قوله :

تَرَى عِظْمًا بِالْبَيْنِ وَالصَّدُّ أَعْظَمُ وَتَتَّهِمُ الْوَاشِينَ وَالْدَّمَعُ مِنْهُمْ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

يَجِلُّ عَنِ التَّشْبِيهِ لَا الْكَفُّ لُجَّةٌ وَلَا هُوَ ضِرْغَامٌ وَلَا الرَّأْيُ مِخْذَمٌ

وَلَا جُرْحُهُ يُؤَسَى وَلَا غَوْرُهُ يُرَى وَلَا حَادُّهُ يَنْبُو وَلَا يَتَثَلَّمُ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " حَالٍ ويحلل " ، إذ وقع خلاف حول حكم فكهما .

موقف النحاة من هذه المسألة

الإدغام في اللغة : إدخال الشيء في الشيء ، يقال أدغمتُ اللجام في فم الدابة ؛ أي : أدخلته فيه^(٢) .

والإدغام في الاصطلاح : رفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة ، والوضع بهما موضعاً واحداً^(٣) ، وهو لا يكون إلا في المثليين أو المتقاربين ، نحو : قطع ، وامحى .

(١) البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ٢٧٣/١ .

(٢) انظر الصحاح (دغم) ، لسان العرب (دغم) .

(٣) انظر المقتضب ٣٣٣/١ ، أسرار العربية ٣٥٨ ، المتع ٦٣١/٢ ، ارتشاف الضرب ٣٣٧/١ . وقد عرفه علي الجرجاني بقوله : " إسكان الحرف الأول وإدراجه في الثاني ، يسمى الأول مدغماً والثاني مدغماً فيه ، وقيل : هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين " التعريفات ٢٩ .

وإذا التقى حرفان متماثلان متحركان وجب الإدغام ، وذلك إذا توفر أحد عشر شرطاً ، وهي^(١) :

أحدها : أن يكونا في كلمة ، نحو : شَدَّ ، أصلها شَدَدَ ، فإن كانا في كلمتين ، نحو : جَعَلَ لَكَ ، كان الإدغام جائزاً .

الثاني : أن لا يتصدر أولهما كما في دَدَن .

الثالث : أن لا يتصل أولهما بمدغم ، نحو : جُسَّس ، جمع جاسّ .

الرابع : أن لا يكونا في وزن ملحق ، نحو : قَرَّدَد .

الخامس والسادس والسابع والثامن : أن لا يكونا في اسم على وزن (فَعَلَ) كطَلَّل ،

أو (فُعِلَ) كذُلِّل ، أو (فَعِلَ) كِلِمَم ، أو (فُعِلَ) كدُرَّر .

التاسع : أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة ، نحو ، اكْفَفِ الشر .

العاشر : أن لا يكون المثلان ياءين لازماً تحريك ثانيهما ، نحو حَيَّي .

الحادي عشر : أن لا يكون المثلان تاءين في افتعل ، نحو : اسْتَتَرَ .

فإذا توفرت هذه الشروط وجب إدغام المثلين وامتنع الفك ، وما ورد مخالفاً لذلك فهو شاذ ، منه قولهم : لَحِجَتْ عَيْنُهُ ؛ أي : التصقت ، وَلِلَّ السَّقَاء ؛ أي : تغيرت ريجه ، وَضَبَّ البلد إذا كثر ضبابه ، فهذا مما لا يعتد به ولا يقاس عليه . وعلل ابن جني فك الإدغام في هذه الأمثلة ونحوها بالرجوع إلى الأصل تنبيهاً عليه^(٢) ، وإيداناً بأصول ما كان مثله^(٣) .

فإذا اضطر شاعر إلى فك الإدغام جاز له ذلك^(٤) ، وقد ورد في الشعر كثيراً^(٥) ، قال

^(١) انظر المقتضب ٣٣٣/١ ، الخصائص ١٨٨/١-١٩٠ ، المقتصد في شرح التكملة ١٦١٣/٢ ، المتع ٦٣٥/٢-٦٤٩ ، ارتشاف الضرب ٣٣٩/١-٣٤٠ ، أوضح المسالك ٣٦٣/٤-٣٦٤ .

^(٢) انظر درة الغواص ١٠٣ ، ارتشاف الضرب ١ / ٣٣٨ .

^(٣) انظر الخصائص ١٩٠/١ - ١٩١ ، ٢٧٣ ، ١٢٧/٢ .

^(٤) انظر الكتاب ٥٣٥/٣ ، المقتضب ٢٧٩/١ ، ٣٥٤/٣ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٣ ، الخصائص ١٢٧/٢ ،

اللباب ٩٩/٢ ، المتع ٦٤٣/٢ ، ٦٤٩ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٤١/٣ ، أوضح المسالك ٣٦٦/٤ .

^(٥) انظر الكتاب ٥٣٥/٣ ، الخصائص ١٢٨/٢ .

سيبويه : " واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل "(١) . من ذلك قول أبي النجم العجلي :

الحمد لله العليّ الأجلّ (٢)

حيث فك الإدغام في (الأجل) لضرورة إقامة الوزن ، والقياس (الأجلّ) .

ومنه أيضاً قول العجاج :

يَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ (٣)

فقد فك الإدغام في (أظلل) ضرورة ، والقياس (أَظْلَّ) .

ومنه أيضاً قول قَعْنَب بن أم صاحب :

مهلاً أعاذِلَ قد جَرَّبْتَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضُنُّوا (٤)

حيث فك الإدغام في (ضننوا) ضرورة ، والقياس : (ضُنُّوا) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

اتفق شراح بيت المتنبي على أن قوله : (حالل) و (يحلل) قد فك الإدغام فيها

للضرورة الشعرية ، قال ابن جني : " وأظهر التضعيف ضرورة ، مثل قول الراجز :

يَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ

يريد الأظْلَّ ... " (٥) .

(١) الكتاب ٣/٥٣٥ .

(٢) البيت من الرجز ، انظر المقتضب ١/٢٧٩ ، ٣٨٨ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٤ ، الخصائص ٢/١٢٧ ، اللباب ٢/٩٩ ، المتع ٢/٦٤٩ ، لسان العرب (جلل) ، أوضح المسالك ٤/٣٦٧ ، خزانة الأدب ٢/٣٤٤ .

(٣) البيت من الرجز ، ديوانه ١٥٥ ، وانظر الكتاب ٣/٥٣٥ ، المقتضب ١/٣٨٧ ، ٣/٣٥٤ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٤ ، الخصائص ١/١٨٩ ، الصحاح (ظلل) ، المتع ٢/٦٥٠ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/٢٤٤ ، لسان العرب (ظلل) . الأظْلَّ : باطن خف البعير .

(٤) البيت من البسيط ، انظر الكتاب ٣/٥٣٥ ، المقتضب ١/١٨٠ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٣ ، الخصائص ١/١٨٩ ، الصحاح (ضنن) ، اللباب ٢/١٠٠ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/٢٤١ ، لسان العرب (ضنن) .

(٥) الفسر المجلد الثالث ٤/٥٢١ ، وانظر المآخذ ١/٢٧٣ - ٢٧٤ .

وقال الوحيد : " لعمرى إنه قد جاء في الشعر مثله من إظهار التضعيف ، والمحدثون أضيق عذراً فيه من متقدمي العرب ؛ لأن المحدثين قد فرّوا وعرفوا عيوب الشعر ، وما يجب أن يجتنب ، ولا يحسن بمن يشار إليه أن يركب شيئاً من هذا ، يُحَوِّجُ إلى الاعتذار له ، وقد كان في الكلام له متسع ومندوحة ، وأما قوله :

... .. وَلَا يُحَلِّلُ الْأَمْرَ الَّذِي هُوَ مُبْرَمٌ

فقد أدخل فيه في موضعين :

أحدهما : أنه أفرد ما فيه التضعيف ظاهراً ، وكان يمكنه أن يقول : يُنْقَضُ الأمر الذي هو مبرم ، فيأتي بالكلام على تشاكل ، فلم يفعل .

و[الثاني]^(١) : ليس (حل) نقيض (أبرم) وإن كان بمعناه ، ولكن يقال أبرم ونقض ، وكان المتنبي يعتمد على المعنى فيقيمه ، وصناعته في الكلام فيها إخلال ، وهذا منها ، وإنما أُورِدَ مثل هذا ليتجنبه من يريد إحكام صناعة الشعر^(٢) .
وقد وافقهما على ذلك أغلب الشراح^(٣) .

موقف المهلبى من شراح البيت

وافق المهلبى الوحيد في أن فك الإدغام يعد من الضرورة الشعرية ، إذا لم يكن للشاعر عنه مندوحة ، وعليه فإن ما قام به المتنبي في بيته من فك إدغام (حالل) و (يحلل) لم يكن مضطراً إليه ؛ لأنه كان يمكنه أن يقول (ناقض) و (ينقض) فيسلم من الضرورة .

قال المهلبى في مأخذه على شرح ابن جني : " فيقال له : ليس في هذا ضرورة لأنه كان يمكنه أن يقول :

وَلَنْ يُبْرَمَ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ نَاقِضٌ وَلَنْ يُنْقَضَ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ مُبْرَمٌ

^(١) أضفتها لحاجة السياق إليها .

^(٢) الفسر المجلد الثالث ٤ / ٥٢١ - ٥٢٢ .

^(٣) انظر معجز أحمد ٤٦/٢ ، شرح ديوان المتنبي للواحدى ١٧٩ ، التبيان ٨٥/٤ .

فيخرج من الضرورة ويأتي بالطباق الصحيح ، وذلك أن النقض يضاد الإبرام ، والحل إنما يضاد العقد ، ولكنه يجب أن يأتي بما يقع فيه الكلام ، للإيهام بمعرفة جواز ذلك والإعلام ، وركوب الضرورة لذلك مقصد فاسد وسنن عن الصواب حائد ... " (١).

ويبدو أن مفهوم الضرورة عند ابن مالك موافق لمفهوم الضرورة عند الوحيد والمهلي ، وهي ما لا مندوحة للشاعر عنه بحيث لا يمكن الإتيان بعبارة أخرى (٢)، وفي ضوء هذا المفهوم للضرورة كانت مؤاخذه الوحيد للمتنبي .

أما مفهوم الضرورة عند ابن جني فهو : ما أتى في الشعر على خلاف ما يجوز في النشر وإن كان عنه مندوحة ، وفي ضوء هذا المفهوم للضرورة كان حكم ابن جني على البيت بأنه ضرورة .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد تبين مما سبق أن المهلي قد خالف ابن جني في أن المتنبي لم يضطر إلى فك الإدغام في (حالل) و (يحلل) ، وذلك واضح في قوله : " ليس في هذا ضرورة " .

وهذا الاختلاف بينهما لم يؤثر في معنى البيت ، فالمعنى يدل على أن هذا الممدوح إذا أحكم أمراً ، لا يقدر أحد على حله ، وإذا حل أمراً ، لا يحكمه أحد ؛ أي : أنه لا يُخالف فيما أراد .

وبعد ، فإن المتنبي وإن كان قد ارتكب ما عده النحاة مخالفاً للقياس ، إلا أنهم أجازوه للضرورة الشعرية ، ويكفي ما قاله ابن جني عن فك الإدغام : " فإذا جاز هذا للعرب عن غير حصر ولا ضرورة قول ، كان استعمال الضرورة في الشعر للمولدين أسهل ، وهم فيه أعذر " (٣).

(١) ٢٧٤/١ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٢٠٢/١ .

(٣) الخصائص ٣٣٠/١ .

الخلاف في ميم (مَنْجَنِيْق)

قال المتنبي :

تُصِيبُ الْمَجَانِيْقُ الْعِظَامُ بِكَفِّهِ دَقَائِقَ قَدْ أَعَيْتُ قِسِيَّ الْبَنَادِقِ ^(١)

هذا البيت من قصيدة يمدح بها سيف الدولة ، ويذكر إيقاعه بقبائل العرب ، مطلعها
قوله :

تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعُذَيْبِ وَبَارِقِ مَجَرَّ عَوَالِينَا وَمُجَرَّى السَّوَابِقِ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

أَعَدُّوا رِمَاحاً مِنْ خُضُوعٍ فَطَاعَنُوا بِهَا الْجَيْشَ حَتَّى رَدَّ غَرْبَ الْفَيْالِقِ
فَلَمْ أَرَأِ أَرْمَى مِنْهُ غَيْرَ مُحَاتِلٍ وَأُسْرَى إِلَى الْأَعْدَاءِ غَيْرَ مُسَارِقِ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " المجانيق " ^(٢) ، إذ وقع خلاف حول ميمها .

موقف النحاة من هذه المسألة

اختلف العلماء في ميم (مَنْجَنِيْق) من حيث أصالتها وزيادتها ، ولهم فيها قولان :
القول الأول : إن الميم أصلية ، والنون الأولى زائدة ، وأصلها (مَجْنَق) على وزن
(فَعْلَل) ، ثم زيدت النون بعد الميم ، والياء قبل الأخير ، فأصبحت (مَنْجَنِيْق) على
وزن (فَنَعْلِيل) ، وهو من أبنية الرباعي المزيد فيه حرفان متفرقان .

^(١) البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ١٠٠/٢ .

^(٢) المنجنيق : أداة من أدوات الحرب ترمى بها الحجارة . انظر الصحاح (جنق) ، لسان العرب (مجنق) .

وهذا قول سيويه^(١) ، والمازني^(٢) ، وابن قتيبة^(٣) ، وابن جني^(٤) ، والثمانيني^(٥) ، وابن يعيش^(٦) ، وابن عصفور^(٧) ، والرضي^(٨) .

وقد احتجوا على أن الميم أصلية بما يلي :

١ - أنه متى كانت الميم أول اسم وبعدها أربعة أصول فلا تكون إلا أصلاً ، يدل على ذلك قولهم (مَرَزَجُوش)^(٩) ، فالميم فيه أصل ؛ لأن بعدها أربعة أصول ، وفي (منجنيق) إذا جُعِلَت النون الأولى أصلاً ، فلا تكون الميم زائدة ؛ لأن بعدها أربعة أصول^(١٠) .

٢ - أنه ثبت زيادة النون الأولى ، بدليل أن (منجنيق) تجمع جمع تكسير على (مجانيق) بحذف النون ، ولو كانت أصلية لقليل : (مناجيق)^(١١) ، كما أنها تُصَغَّر على (مُجَنِّيق) بحذف النون^(١٢) ، فحذف النون في جمع التكسير وفي التصغير دليل على زيادتها ، فإذا ثبتت زيادة النون ثبتت بذلك أصالة الميم ؛ لأنه لو كانت الميم زائدة والنون بعدها زائدة أيضاً لأدى ذلك إلى اجتماع

(١) انظر الكتاب ٤/٢٩٣ ، ٣٠٩ .

(٢) انظر المنصف لابن جني ١٣٥ .

(٣) انظر أدب الكاتب ٤٩٥ .

(٤) انظر المنصف ١٥٣ .

(٥) انظر شرح التصريف له ٢٥٢ .

(٦) انظر شرح الملوكي له ١٥٥ .

(٧) انظر المتن ٢٥٣/١ .

(٨) انظر شرح شافية ابن الحاجب له ٢٦٢/١ .

(٩) وهو نبت . انظر لسان العرب (مرزجش) .

(١٠) انظر الكتاب ٤/٣٠٩ ، شرح التصريف للثمانيني ٢٥٢ .

(١١) انظر الكتاب ٤/٣٠٩ ، شرح التصريف للثمانيني ٢٥٢ ، شرح الملوكي ١٥٤ ، المتن ٢٥٣/١ .

(١٢) انظر الصحاح (جنق) ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٦١/١ .

زيادتين في أول الكلمة ، وذلك لا يوجد إلا في الأفعال ، نحو : استخرج ، وفي الأسماء المشتقة ، نحو : منطلق ، و (منجنيق) ليست بفعل ولا مشتق^(١).

قال سيبويه : " وأما (منجنيق) فالميم منه من نفس الحرف ؛ لأنك إذا جعلت النون فيه من نفس الحرف فالزيادة لا تلحق بنات الأربعة أولاً ، إلا الأسماء من أفعالها نحو : (مُدَحَّرَج) ، وإن كانت النون زائدة فلا تزداد الميم معها ؛ لأنه لا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأفعال المزیدة في أولها حرفان زائدان متواليان ، ولو لم يكن في هذا إلا أن الهمزة التي هي نظيرتها لم تقع بعدها الزيادة لكانت حجة^(٢) ، فإنما (منجنيق) بمنزلة (عَنَتْرِيْس) ، و (مَنَجْنُون) بمنزلة (عَرَطْلِيل) ، فهذا ثبت ، ويقوي ذلك (مجانيق) ، و (مناجين)^(٣).

القول الثاني : إن الميم والنون الأولى زائدتان ، وأصلها : (جَنَقَ) على وزن (فَعَلَ) ، ثم زيدت الميم والنون والياء قبل الأخير ، فأصبحت (مَنَجْنِيْق) على وزن (مَنَفْعِيل) ، وهو من أبنية الثلاثي المزد في ثلاثة أحرف . وهذا قول بعض علماء اللغة^(٤).
وقد احتجوا على زيادة الميم بما حكاه الفراء من قولهم : " جَنَقُوهم بالمجانيق "^(٥) ، وما حكاه أبو عبيدة قال : سألت أعرابياً عن حروب كانت بينهم فقال : " كانت بيننا حروبٌ

(١) انظر الكتاب ٣٠٩/٤ ، شرح التصريف للثمانيني ٢٥٢ ، شرح الملوكي ١٥٤ ، المتع ٢٥٣/١ .

(٢) شرح الأعلام عبارة سيبويه بقوله : " يعني : أنه لو لم يكن في هذا من الحجة إلا أن الهمزة التي هي نظير الميم في زيادتها لم توجد زائدة وبعدها حرف زائد ، لكان حجة على أن النون لما كانت زائدة لم يجوز أن تكون الميم زائدة " النكت ٦٤٨ .

(٣) الكتاب ٣٠٩/٤ .

(٤) من أصحاب هذا القول ابن دريد ، وابن منظور انظر جمهرة اللغة (جنق) ، ولسان العرب (مجنق) . ومن أشار إلى هذا القول العين (مجنق) ، المنصف ١٥٣ .

(٥) انظر المنصف ١٥٣ ، شرح الملوكي ١٥٥ ، المتع ٢٥٤/١ .

عونٌ ، تُفَقَّأُ فِيهَا الْعَيُونُ ، فَتَارَةٌ تُجَنَّقُ ، وَأُخْرَى تُرَشَّقُ ^(١) ، فَقَوْلُهُ (نَجَنَّقُ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمِيمَ زَائِدَةٌ ، إِذْ لَوْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً لَوَجِبَ أَنْ يَقُولَ : (نُمَجَنَّقُ) ^(٢) .

وقد ردَّ أصحاب القول الأول القول الثاني بما يلي :

١- أن القياس أن يقال عند الاشتقاق من (المنجنق) : (مَجَنَّقُوهُمْ) و (نُمَجَنَّقُ) ، ولكن كلمة (منجنق) أعجمية ، والعرب قد تخلط في اشتقاقها من الأعجمي ؛ لأنه ليس من كلامهم فاجترعوا عليه فغيروه ^(٣) ، ونظير ذلك قوله في تصغير (إبراهيم) : بُرَيْهَمٌ وَبُرَيْهٌ ، فحذفوا الهمزة تارة ، والهمزة والميم أخرى ، تخليط في الكلمة ؛ لأنها أعجمية خارجة عن أصول كلامهم ^(٤) .

٢- لو قيل : إن (جنقوهم) و (نجنق) لم يخلط فيه ، لأدى ذلك إلى أن يكون وزن (منجنق) على (منفعيل) ، وهذا غير موجود في الكلام ^(٥) .

٣- أنه لما كان (المنجنق) مما يُنْقَلُ ويعمل به ، وكانت ميمه قد ورد فيها الكسر ، توهمها زائدة ، نحو : مِطْرَقَةٌ مِرْوَحَةٌ ، فحذفوها عند اشتقاق الفعل ^(٦) .

٤- أنه لا يمتنع أن يكون للكلمة عبارتان يوجد في إحداها بعض حروف الأخرى ، ولا تكون إحداها أصلاً للأخرى ، نحو : (دَمِثٌ) و (دِمَثْرٌ) ، فمعناها واحد وهو : السهل ، كذلك (سَبَطٌ) و (سَبْطَرٌ) ، معناهما : طويل ، و (لُؤْلُؤٌ) و (لَلَّالٌ) ، و (لَلَّالٌ) على وزن (فَعَّالٌ) ، و (فَعَّالٌ) إنما يبنى من الثلاثة لا من الأربعة ، و (لُؤْلُؤٌ) رباعي ، فهذه الكلمات ليست مشتقة من نظيرها وإن كان فيها بعض حروفها ، فكذلك (جَنَّقَ) لا يكون مشتقاً من (منجنق) وإن كان فيه بعض حروفه ^(٧) .

(١) انظر جوهرة اللغة (جنق) ، المنصف ١٥٣ ، الصحاح (جنق) ، المحكم (جنق) ، لسان العرب (جنق) .

(٢) انظر المتع ٢٥٤/١ .

(٣) انظر المنصف ١٥٣ ، المتع ٢٥٤/١ .

(٤) انظر المنصف ١٥٤ .

(٥) انظر المرجع السابق .

(٦) انظر المرجع السابق .

(٧) انظر شرح التصريف للثمانيني ٢٥٣ ، شرح الملوكي ١٥٥ .

وقد افترض ابن عصفور اعتراضاً للقول الأول وأجاب عنه ، قال : " فإن قيل : فهلا قلتهم إن قولهم في الجمع (مجانيق) بحذف النون من قبيل ما خُلط فيه ! فالجواب أن قولهم (مجانيق) يؤدي إلى أن يكون وزن الكلمة (فنعليلاً) كما تقدم ، وهو من أبنية كلامهم . وقولهم (نُجْنَق) و (جَنْقُوهم) يؤدي إلى كون الميم والنون زائدتين ، فيكون وزن الكلمة (منفعيلاً) والزيادتان لا تلحقان الأسماء من أولها ، إلا أن تكون جارية على الأفعال كما تقدم "(^١) .

وبعد ، فإن الراجح في هذه المسألة القول الأول ، وهو أن (منجنيق) الميم فيها أصلية ، والنون الأولى زائدة ؛ وذلك لقوة الحجج التي احتجوا بها لإثبات صحة قولهم .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

ذهب ابن جني إلى أن كلمة (المجانيق) الواردة في بيت المتنبي مفردها (منجنيق) ، وأن الميم فيها أصلية ، والنون الأولى زائدة ، واحتج على ذلك بما احتج به أصحاب القول الأول من أن كلمة (منجنيق) تجمع على (مجانيق) بحذف النون . قال : " واحد (المجانيق) : منجنيق بفتح الميم ، وحكي فيها الكسر ، ومن العرب من يسميها (منجنوقاً) ، كما قالوا : منجنيق ومنجنون ، والنون الأولى في (منجنيق) زائدة ، والميم أصل ، ويدل على زيادة النون قولهم في الجمع : مجانيق ... فأما ما حكاه الفراء من قولهم : " جَنْقُوهم بالمجانيق " فشاذ ، وهو من تخليط أهل الكوفة ، وحكى أبو عبيدة أن بعض العرب سئل عن حرب فقال : " كانت بيننا حروبٌ عونٌ تفقاً فيها العيون ، فتارة نُجْنَق وأخرى نُرْشَق " ، فإن كانت هذه الحكاية صحيحة ، فهو من فعل العرب ؛ لأنهم إذا اشتقوا من الأعجمي خلطوا فيه ، وقد ذكرتُ هذا في كتابي في تفسير التصريف عن أبي عثمان ... "(^٢) .

وقد خالفه في ذلك أبو العلاء المعري ، الذي ذكر أنه لا يوجد مانع يجعل الميم زائدة ، واحتج لرأيه بقوله : " عند قوم أن ميم (منجنيق) أصلية ، وأن نونها زائدة ، يدل على

(^١) المتع ٢٥٥/١ .

(^٢) الفسر المجلد الثاني ٥٣٠/٣ .

زيادتها حذفها في الجمع ، والقياس لا يمنع من أن تكون الميم زائدة ؛ لأنك إذا حذف النون ، رجع الأصل إلى (مَجْنَق) ، والميم كثيرة الزيادة في (مَفْعَل) حتى أوجب ذلك أن يحكم عليها بالزيادة كما يحكم على همزة (أَفْعَل) . وقد روى بعضهم كلام العرب : كانت بيننا حروبٌ عونٌ تفقاً فيها العيون ، بنحق تارة ونرشق أخرى ^(١) .

موقف المهلي من شرح البيت

وافق المهلي ما ذهب إليه ابن جني من القول بأصالة ميم (منجنيق) وزيادة نونها الأولى ، وخالف ما ذهب إليه أبو العلاء المعري من القول بزيادة الميم ، واستدل على قوله بما استدل به النحاة من أصحاب القول الأول .

قال في مأخذه على شرح أبي العلاء المعري : " فيقال له : إذا ثبت زيادة النون بسقوطها في الجمع ، لم يجوز أن يحكم بزيادة الميم ؛ لأن الزيادتين لا تكون في شيء من الأسماء أولاً ، إلا في الأسماء الجارية على أفعالها ، وما روي من (ينجق) و (جنقونا) كقولهم : (لَأَل) لبائع اللؤلؤ ، ففي (جنقونا) بعض حروف (منجنيق) وليس منه ، وكذلك (لَأَل) فيه بعض حروف لؤلؤ ^(٢) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق أن المهلي قد خطأ أبا العلاء المعري فيما ذهب إليه من القول بزيادة ميم (منجنيق) ، حيث ذهب إلى أن الصواب أن تكون أصلية . وهذا الاختلاف بينهما في بيان نوع ميم (منجنيق) لم يؤثر في معنى البيت ، فالمعنى يدل على أن الممدوح يقدر على ما لا يقدر عليه غيره حتى يصيب بالمنجنيق ما لا يصيب غيره بالقسي التي ترمى بها البنادق .

^(١) اللامع العزيزي ١٢٤ / أ ، وانظر المآخذ ١٠٠ / ٢ .

^(٢) ١٠١ / ٢ .

الفصل الثالث

المسائل التي ادعى فيها المهلبى رجحان ما يذهب إليه

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : المسائل النحوية .

المبحث الثاني : المسائل الصرفية .

المبحث الأول : المسائل النحوية

وفيه مسائل :

- ١- وضع المظهر موضع المضمَر .
- ٢- نوع (ما) في قوله " ما طلي " .
- ٣- نوع (ما) في قوله " ما منع " .
- ٤- إعراب (خمرٌ) في البيت .
- ٥- رفع الاسم على الاستئناف .
- ٦- حكم دخول (لا) المشبهة بليس على المعارف .
- ٧- الفعل (ترى) بين البصرية والعلمية .
- ٨- إسناد الفعل إلى غير فاعله الحقيقي .
- ٩- الحال شبه الجملة .
- ١٠- حكم تقديم التمييز على عامله .
- ١١- اللام الزائدة لتقوية العامل .
- ١٢- معنى (الباء) في البيت .
- ١٣- معنى (على) في البيت .
- ١٤- الوصف بالمصدر .
- ١٥- العطف على معمولي عاملين مختلفين .
- ١٦- حكم حذف (يا) النداء إذا كان المنادى اسم إشارة .
- ١٧- اقتران جواب (لو) المثبت باللام .

وضع المظهر موضع المضمير

قال المتنبي :

غَصَبَ الدَّهْرَ وَالْمُلُوكَ عَلَيْهَا فَبَنَاهَا فِي وَجْنَةِ الدَّهْرِ خَالاً^(١)

هذا البيت من قصيدة يذكر فيها نهوض سيف الدولة إلى ثغر " الحدث " لما بلغه أن الروم قد أحاطت به ، ومطلعها :

ذِي الْمَعَالِي فَلْيَعْلُونْ مَنْ تَعَالَى هَكَذَا هَكَذَا وَإِلَّا فَلَا لَا

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

مَا لِمَنْ يَنْصِبُ الْحَبَائِلَ فِي الْأَرْ ضٍ وَمَرْجَاةٍ أَنْ يَصِيدَ الْهَلَالَ
إِنْ دُونََ الَّتِي عَلَى الدَّرْبِ وَالْأَحْ سَدَبِ وَالتَّهْرِ مِخْلَطاً مِزِيَالاً
والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " وجنة الدهر " ، حيث وقع خلاف حول حكم تكرار الدهر .

موقف النحاة من هذه المسألة

إن من الخروج عن مقتضى ظاهر الكلام أن يوضع الظاهر موضع المضمير والمقام مقام إضمار ، ومن المواضع التي يكون المقام فيها مقام إضمار أن يذكر اسم ظاهر ، ثم يحتاج إلى تكراره ، فيذكر مضمراً ، لكونه حاضراً في ذهن السامع^(٢) .
وقد يُعاد ذكر الاسم مظهراً ، وله حالتان :

(١) البيت من الخفيف ، وهو في المآخذ ١ / ٢١٦ ، ٥ / ٢٧١ .

(٢) ومن المواضع أيضاً أن يستخدم المضمير رابطاً ، كأن يربط بين جملة الصفة والموصوف بها ، أو بين جملة الصلة والموصول بها ، وغيرها ، انظر مغني اللبيب ٢ / ١٨٣ ، وما بعدها فقد ذكر الأشياء التي تحتاج إلى رابط ، وذكر أن جملة الصفة لا تربط إلا بالمضمير ، أما جملة الصلة فالغالب فيها أن تربط بالمضمير ، وقد تربط بالظاهر على خلاف بين النحويين في جوازه ، ومن ذلك قول الشاعر : فيا ربّ ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمعُ
تقديره : في حرمة .

أن يقع في غير تلك الجملة ، أو يقع فيها .

الحالة الأولى :

إذا أعيد ذكر الاسم مظهراً في غير تلك الجملة التي ذكر فيها فإن ذلك جائز حسن^(١) .
ولهذا اختار سيبويه الرفع في قولنا : " ما زيدٌ ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ " برفع (محسن) ، قال :
" وتقول : ما زيدٌ ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ ، الرفع أجود وإن كنت تريد الأول ؛ لأنك لو قلت
: ما زيدٌ منطلقاً زيدٌ لم يكن حدّ الكلام ، وكان هاهنا ضعيفاً ، ولم يكن كقولك : ما زيدٌ
منطلقاً هو ؛ لأنك قد استغنيت عن إظهاره وإنما ينبغي لك أن تضمّره ... فلما كان هذا
كذلك أُجرى مجرى الأجنبي واستؤنف على حاله حيث كان هذا ضعيفاً فيه "^(٢) .

فسيبويه اختار رفع (محسن) بجعله خبراً مقدماً لزيد ، لتكون هذه الجملة مستأنفة ، ويكون
تكرار (زيد) في جملة ثانية^(٣) ، وهذا هو شرط جواز وضع الظاهر موضع الضمير عنده .

ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾^(٤) وقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾^(٥) .

وقال الزركشي معللاً حسن إعادة الاسم مظهراً في جملتين : " إن كان في جملتين حسن
الإظهار والإضمار ؛ لأن كل جملة تقوم بنفسها ، كقولك : جاء زيد وزيد رجل فاضل ،

(١) انظر الكتاب ٦٢/١ ، النكت للأعلم ٧٣ ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ٤٨٨/١ ، شرح
جمل الزجاجي لابن خروف ٩٣١/٢ ، البحر المحيط ١٠٠/٢ ، ٢٩/٣ .

(٢) الكتاب ٦٢/١ .

(٣) انظر النكت ٧٣ .

(٤) سورة البقرة : من الآية ١٩٧ . قال أبو حيان : " كرر في الحج فقال : (في الحج) ولم يقل " فيه " جرياً على
عادة العرب في التأكيد في إقامة المظهر مقام المضمّر ... وهو في الآية أحسن ، لبعده من الأول ، ولجئته في جملة غير
الجملة الأولى ، وإزالة توهم أن يكون الضمير عائداً على " من " لا على " الحج " أي : في فريض الحج . البحر المحيط
١٠٠/٢ .

(٥) سورة آل عمران : الآية ١٠٩ . قال أبو حيان : " والتكرار في لفظ " الله " ، ومحسنه أنه في جمل متغايرة المعنى ،
 والمعروف في لسان العرب إذا اختلفت الجمل أعادت المظهر لا المضمّر " البحر المحيط ٢٩/٣ .

وإن شئت قلت : وهو رجل فاضل ، وقوله : ﴿ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ ﴾ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ
تَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴿ (١) (٢) .

وكلما طال الكلام ازداد حسن وضع الظاهر موضع الضمير ؛ كيلا ينشغل ذهن
السامع في البحث عن مرجع الضمير فيفوته معنى الكلام (٣) .
الحالة الثانية :

أن يعاد ذكر الاسم مظهراً في جملة واحدة وقد اختلف في حكمه بعض النحويين .
إذا منعه سيبويه ، وخصه بالضرورة الشعرية (٤) .

واستشهد عليه بقول الفرزدق :
لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكٍ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنُ وَلَا مُتَيْسِّرٍ (٥)

رواه سيبويه برفع (منسى) ورأى أن الرفع أجود ، حتى تكون جملة (منسى معن) جملة
أخرى من مبتدأ وخبر .

كما استشهد بقول النابغة الجعدي :
إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظُلَلَاتِهَا سَوَاقِطٌ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَ (٦)

(١) سورة الأنعام : من الآية ١٢٤ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٤٨٤/٢ فيما نقله عن ابن السيد .

(٣) انظر المرجع السابق ٥٠٢/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٦٢/١-٦٣ ، شرح الرضي على الكافية ٢٣٦/١ .

(٥) البيت من الطويل . ديوانه ٣١٠/١ ، وانظر الكتاب ٦٣/١ ، الأمالي لأبي علي القالي ٧٥/٣ ، شرح أبيات سيبويه
٢٤٩/١ ، كشف المشكلات ٢٤٠/١ ، شرح الرضي على الكافية ٢٣٦/١ ، همع الهوامع ٤٦٧/١ ، خزانة
الأدب ٣٦٢/١ . منسى : يؤخر المدين بدينه . متيسر : يتساهل مع مدينه . والشاهد : " ولا منسى معن " حيث جر
منسى بالعطف على " بتارك " ورفع " معن " الثانية بمنسى وأظهره مع أنه قد تقدم ذكره في الجملة نفسها .

(٦) البيت من الطويل . ديوانه ٧٤ ، وانظر الكتاب ٦٣/١ ، المحكم ٢٢٣/٦ ، النكت ٧٣ ، الحماسة البصرية لعلي بن
الحسن البصري ٦/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٩٢/٢ . ظللتها : جمع ظلة ، وهو ما يستظل به . أظهر :
صار في وقت الظهيرة . والشاهد : " ضم الوحش " حيث أعاد " الوحش " مظهراً في جملة واحدة . قال الأعلام في
النكت : " الوحش الأول مرفوع بفعل مضمر هذا الظاهر تفسيره ، كأنه قال : إذا ضم الوحش ضمه سواقط ، فهما
في جملة واحدة لأن الأول لا يستغني بنفسه ، فكان ينبغي أن يضم ولا يظهر " ٧٣ .

واستشهد أيضاً بقول الشاعر :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَعَّصَ الْمَوْتَ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا ^(١)

ومن وافق سيبويه الفراء ^(٢) ، وابن خروف ، حيث قال في شرحه جمل الزجاجي : " فإذا جاء مثل قولهم : " زيد ضربت أبا زيد " وأبو زيد أبوه ، لم يجوز إلا في الشعر " ^(٣) .

ومع أن سيبويه منع إعادة ذكر الاسم مظهراً في جملة واحدة وخصه بالضرورة الشعرية ، فقد اشترط له أن يكون بلفظ الأول ، كما في الأبيات السابقة ، ولم يجوز إعادة الاسم مظهراً بغير لفظه ، قال : " وإذا قلت : ما زيدٌ منطلقاً أبو عمرو ، وأبو عمرو أبوه ، لم يجوز ؛ لأنك لم تُعرفه به ولم تذكر له إضمراً ولا إظهاراً فيه ، فهذا لا يجوز ؛ لأنك لم تجعل له فيه سبباً " ^(٤) .

وخالفه الأخفش ، إذا أجاز إعادة الاسم مظهراً وإن لم يكن بلفظه في الشعر كان أو في غيره ^(٥) ، فأجاز نحو : زيد قام أبو طاهر ، إذا كان زيد يكنى بأبي طاهر ، واستدل عليه

بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكَتَبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ

الْمُصْلِحِينَ ﴾ ^(٦) ، ويقول الشاعر :

(١) البيت من الخفيف . وهو منسوب لعدي بن زيد ، وقيل : لابنه سواده بن عدي ، والصحيح الأول انظر ديوانه ٦٥ . وانظر البيت في الكتاب ٦٢/١ ، إعراب القرآن لابن النحاس ١/١٤٤ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٣٣ ، الخصائص ٢/٢٩١ ، النكت ٧٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/٩٣٢ ، الأملاني لابن الحاجب ١١٢/١ ، شرح الرضي على الكافية ١/٢٣٦ ، لسان العرب (نغص) ، مغني اللبيب ٢/١٧٩ ، خزنة الأدب ١/٣٦٥ . والشاهد "يسبق الموت" كان حقه أن يقول : يسبقه ؛ لأنه كرر في جملة واحدة ، فجملة " يسبق الموت " في محل نصب المفعول الثاني لأرى .

(٢) انظر معاني القرآن ١/٣١٥ .

(٣) ٢/٩٣٢ .

(٤) الكتاب ١/٦٣ .

(٥) انظر الخصائص ٢/٢٩١ ، شرح الرضي على الكافية ١/٢٣٦-٢٣٧ ، مغني اللبيب ٢/١٧٩ ، خزنة الأدب ١/٣٧١ .

(٦) سورة الأعراف : الآية ١٧٠ . ذكر السمين الحلبي في الآية وجهين : ١- أن يعرب (الذين) مبتدأ ، وخبره إما جملة (إنا لا نضيع أجر المصلحين) ، والرباط حينئذ ضمير محذوف والتقدير : المصلحين منهم ، أو تكرار المبتدأ بمعناه

إذا المرء لم يخش الكريهة أو شكّت
حبال الهوين بالفق أن تقطعا^(١)

ومن النحويين من توسط بين مذهب سيويه ومذهب الأخفش ، فلم يمنع إعادة ذكر الاسم مظهراً في جملة واحدة ويخصه بالضرورة الشعرية ، ولم يحز وقوع ذلك مطلقاً . ومن هؤلاء : المبرد^(٢) ، وابن النحاس^(٣) وأبو سعيد السيرافي^(٤) ، والأعلم^(٥) ، وابن الشجري^(٦) ، وابن الحاجب^(٧) .

قال ابن النحاس بعد البيت المنسوب لعدي بن زيد : " وهذا جيد حسن ؛ لأنه لا إشكال فيه ، بل يقول النحويون الحذاق : إنَّ في إعادة الذكر في مثل هذا فائدة وهي أنَّ فيه معنى التعظيم "^(٨) .

وأكثر ورود وضع الظاهر موضع الضمير في مقام تفخيم الكلام والتنبية على عظم المعنى

ونسبه للأخفش ، أو العموم في (المصلحين) ، وإما أنه محذوف تقديره : والذين يمسون مأجورون ، وتكون جملة (إنا لا نضيع أجر) اعتراضية .

٢- أن يكون (الذين) في محل جر عطفاً على (الذين يتقون) ، ونسبه للزمخشري . انظر الدر المنثور ٣/٣٦٧-٣٦٨ . وقد ذكر ابن هشام أنه قد رُدَّ على استدلال الأخفش بهذه الأوجه ، انظر معني اللبيب ٢/١٧٩ .

(١) البيت من الطويل . وقد نسب للكلبة والبربوعي ، كما نسب أيضاً للأسود بن يعفر . انظر المفضليات ٣٢ ، الخصائص ٢/٢٩٠ ، شرح الرضي على الكافية ١/٢٣٦ ، لسان العرب (وشك) ، خزنة الأدب ١/٣٧١ . الهويني : الرفق والراحة . والشاهد : إعادة لفظ " المرء " مظهراً بغير لفظه إنما بلفظ " الفتى " .

(٢) فرق المبرد بين الأجناس والأعلام في ذلك ، فالأجناس كالموت والوحش يستوي فيهما الإظهار والإضمار ، وإنما يكره في الأعلام كزيد قام زيد ، لئلا يتوهم أن الثاني خلاف الأول ، وهذا لا يتوهم في الأجناس . انظر النكت للأعلام ٧٣ ، خزنة الأدب ١/٣٦٦ .

(٣) انظر إعراب القرآن له ١١٩/٢-١٢٠ .

(٤) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٣٢-٢٣٣ .

(٥) انظر النكت ٧٢-٧٤ .

(٦) انظر الأمالي له ١/٢٤٣ .

(٧) انظر الأمالي له ٤/١١٢ .

(٨) إعراب القرآن له ١١٩/٢-١٢٠ .

، وهو حينئذٍ جائز قياساً عند جماعة من النحويين ، كابن جني^(١) ، والرضي^(٢) ، وأبي حيان^(٣) ، وابن هشام^(٤) وغيرهم ؛ وذلك لأن العرب إذا عظمت الشيء كررته بالاسم الذي تقدم له^(٥) .

ومن مواضع التفخيم أن يقترن بالاسم الثاني أداة استفهام ، كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ ﴿١﴾ مَا الْحَاقَّةُ ﴾^(٦) ، وقوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴾^(٧) ، والتقدير : ما هي ؟ ، لكنه كرر تفخيماً لشأنها^(٨) ، والإظهار في هذا الموضوع أولى من الإضمار^(٩) .

ولوضع الظاهر موضع الضمير أغراض عديدة^(١٠) ، أوصلها بعض العلماء إلى سبعة عشر غرضاً^(١١) ، وعلى رأسها التفخيم والتعظيم ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴿١﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ﴿٢﴾ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾^(١٢) ،

(١) انظر الخصائص ٢/٢٩١ .

(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ١/٢٣٥ .

(٣) انظر البحر المحيط ٥/٣٢٧ .

(٤) انظر مغني اللبيب ٢/١٧٩ .

(٥) انظر البحر المحيط ١/٤٩٠ .

(٦) سورة الحاقة : الآيتان ١ ، ٢ .

(٧) سورة القارعة : الآيتان ١ ، ٢ .

(٨) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/٧٥٣ ، كشف المشكلات ٢/١٤٧٦ ، البرهان في علوم القرآن ٢/٤٨٦ .

(٩) انظر البرهان في علوم القرآن ٢/٤٨٤ ، خزانة الأدب ١/٣٦٦ .

(١٠) انظر الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ٧٣-٧٤ ، الجنى الداني في علم المعاني للدكتور إبراهيم الجعلي

١٤٦-١٤٨ ، علم المعاني للدكتور درويش الجندي ١٥٦-١٥٩ .

(١١) انظر البرهان في علوم القرآن ٢/٤٨٥-٤٩٩ .

(١٢) سورة القدر : الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ، قال الكرمانى بعدها : " فصرح به وكان حقه الكناية رفعاً لمنزلتها ، فإن الاسم قد يذكر بالتصريح في موضوع الكناية تعظيماً وتخويفاً " أسرار التكرار في القرآن ٢٢٢ .

ومنها الإهانة والتحقير ، كقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ ۚ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ ﴾ ^(١) ، ومنها إزالة اللبس ، وذلك إذا كان الضمير يوهم أنه غير المراد كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ ﴾ ^(٢) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

وجه الوحيد نقداً لبيت المتنبي _ شاهد المسألة _ ، حيث أخذ عليه ذكره لكلمة (الدهر) مرتين في بيت واحد ، ورأى أن هذا التكرار يؤثر على جودة النظم .
وقد صرح الوحيد بهذا الرأي بعد قول ابن جني : " وما أحسن استعارته في قوله :
في وجنة الدهر خالا ، ونصب (خالا) على الحال " ^(٣) ، فقال الوحيد : " المعنى لعمري حسن _ كما قال _ ولكنه إن كان قال في صدر البيت :
غصب الدهرَ والملوكَ عليها
ثم قال :

... ..
فبناها في وجنة الدهر خالا
كان المعنى مدخولاً ؛ لأنه غصب الدهر حتى بنى في وجهه ما يزينه فبعيد ، وإن كان بني في وجه الدهر ما يشينه فهو هجو (للحدّث) ولو قال في صدر البيت : غمّ الدهرَ ، لصح المعنى وحسن النظم عند عدم تكرير الدهر مرتين في بيت " ^(٤) .

موقف المهلي من شراح البيت

(١) سورة المجادلة : من الآية ١٩ .

(٢) سورة المزمل : من الآية ١٤ .

(٣) الفسر المجلد الثالث ٣٤/٤ .

(٤) الفسر المجلد الثالث ٣٤/٤-٣٥ ، كما ذكر المهلي تعليق الوحيد بمعناه دون أن ينسبه إليه ، إنما اكتفى بقوله : " وقد قيل في هذا ما معناه ... " انظر المآخذ ٢١٥/١ .

دافع المهلي عن المتنبي فيما أخذه عليه الوحيد من تكرار لكلمة (الدهر) في بيت واحد ، فذكر أن ما فعله المتنبي في بيته إنما هو من باب وضع المظهر موضع المضمير ، وهذا لا يؤثر على نظم الكلام ولا يخل بجودته ؛ لأنه مستعمل في كلام العرب بكثرة ؛ ولأنه يحقق الغرض البلاغي الذي يصبو إليه . جاء ذلك في قول المهلي : " وأما تكرار لفظ الدهر فإنه وضع المظهر موضع المضمير ، وهو كثير ، منه قوله :
 لا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَعَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا
 أو أظهر لتعظيم الدهر والموت وتفخيمهما "(١) .
 فالمهلي إذن يميز وضع الظاهر موضع الضمير ، ولا يرى فيه إخلالاً بجودة الكلام .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

كما هو واضح من مأخذ المهلي على نقد الوحيد لبيت المتنبي فإنه رجح جودة بيت المتنبي وعدم تأثره بتكرار كلمة الدهر ، بل على العكس ، فقد كان لهذا التكرار أثر في تفخيم الكلام والتنبيه على عظم المعنى .

والراجع في هذه المسألة ما ذهب إليه المهلي وذلك للأسباب التالية :

- ١- أن وضع الظاهر موضع الضمير قد ورد في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعراً ونثراً ، وكانت شواهد كثيرة كما نص على هذا غير عالم^(٢) .
- ٢- أن ما ورد في بيت المتنبي من تكرار لكلمة (الدهر) إنما وقع في جملتين ، وقد كرر كلمة (الدهر) بلفظها ، وهذا مما يميزه النحويون ويحكمون بحسنه وجودته ، قال الأعلام :
 " وإذا أعدت ذكره في غير تلك الجملة حسن إعادة ظاهره ، كقولك : مررت بزيد وزيد "

(١) المأخذ ١/٢١٦ .

(٢) انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ٤/٥٢٥ ، التفسير الكبير للرازي ٧/١٨٠ ، إملأ ما من به الرحمن ٤/٥٤ ، الأمالي لابن الحاجب ٤/١١٢ .

رجل صالح " ^(١) ، وقال ابن عطية : " فلو تكررت جمل كثيرة على هذا الحد لحسن فيها كلها إظهار الاسم ، وليس التعرض بالضمير في ذلك بعرف " ^(٢) .

٣- أن الغرض من تكرار كلمة (الدهر) في بيت المتنبي التفخيم والتعظيم ، وإذا كان الأمر كذلك فهو جائز قياساً ، وموافق لاستعمال العرب في كلامها ، قال ابن النحاس : " فإن قيل : ما معنى التكرار ؟ فالجواب : أن فيه التعظيم هكذا كلام العرب كما قال :

لا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَعَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا ^(٣)

وقال أبو حيان : " والمعروف في لسان العرب إذا اختلفت الجمل أعادت المظهر لا المضمّر ؛ لأن في ذكره دلالة على تفخيم الأمر وتعظيمه " ^(٤) .

(١) النكت ٧٣ .

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٤٨٨/١ .

(٣) إعراب القرآن له ١٩٤/٥ .

(٤) البحر المحيط ٢٩/٣ .

نوع (ما) في قوله " ما طلبي "

قال المتنبي :

ذَكَرْتُ جَسِيمَ مَا طَلَبِي وَأَنَا نَخَاطِرُ فِيهِ بِالْمُهَجِ الْجَسَامِ^(١)

هذا البيت الثاني من قصيدة قالها بعد أن عدله أبو عبدالله معاذ على ما يشاهده من

تهوره و عظم همته ، مطلعها :

أَبَا عَبْدِ إِلَهِ مُعَاذُ إِنِّي خَفِيٌّ عَنْكَ فِي الْهَيْجَا مَقَامِي

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " ما طلبي " ، إذ وقع خلاف حول نوع (ما) .

موقف النحاة من هذه المسألة

وردت بعض الحروف النحوية زائدة في الكلام ، ومنها : ما ، وإن ، والباء ، ومن ، ولا^(٢) ، واختلف في عددها ، حيث عدها الزمخشري ستة ، قال : " حروف الصلة وهي : إن ، وأن ، وما ، ولا ، ومن ، والباء "^(٣) ، وتابعه في ذلك ابن يعيش^(٤) ، بينما ذكر الزركشي أنها سبعة ، إذ زاد (اللام) عليها ، وهناك حروف أخرى وردت زائدة كالكاف والفاء وغيرهما^(٥) .

ويهمنا في هذا المقام (ما) ، فقد اختلفت مصطلحات البصريين والكوفيين ، فالبصريون يسمونها بمصطلح (الزيادة) أو (اللغو) ، أما الكوفيون فيطلقون عليها

^(١) هذا البيت من الوافر ، وهو في المآخذ ١ / ٢٦٦ .

^(٢) انظر الأصول ٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩ .

^(٣) المفصل ٣٧١ ، وانظر الأشباه والنظائر ١ / ٢٣٢ .

^(٤) انظر شرح المفصل ٨ / ١٢٨ .

^(٥) انظر البرهان في علوم القرآن ٣ / ٧٥ قال : " وحروف الزيادة سبعة : إن ، وأن ، ولا ، وما ، ومن ، والباء ، واللام ... ثم ليس المراد حصر الزوائد فيها فقد زادوا الكاف وغيرها ، بل المراد أن الأكثر في الزيادة أن تكون بها " ، وقد عدها السيوطي في الإتقان خمسة عشر حرفاً انظر ٢ / ١٧٦ .

(الصلة) أو (الحشو)^(١)، فهذا سيبويه يسمي (ما) في كتابه لغواً ، يقول : " وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ ^(٢) ، إنما هي : لجميع ، و (ما) لغو " ^(٣) ، وكذلك الأمر عند ابن السراج الذي تحدث عن (ما) الزائدة في كتابه وهذا تحت باب " الزيادة والإلغاء " ^(٤) . أما الفراء فكان يسمي (ما) صلة ، قال : " العرب تجعل (ما) صلة فيما ينوي به مذهب الجزاء " ^(٥) .

ولعل من المهم إيضاح مفهوم الزيادة عند النحاة على اختلاف مصطلحاتها ، فما مقصودهم بما الزائدة أو اللغو أو الصلة أو غيرها من المسميات ؟ أن مما يعين على معرفة مقصود النحاة بالزيادة الاعتراف من أقوالهم ، وإنعام النظر فيها ، ومن ذلك قول سيبويه : " وقال الله عز وجل : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ ^(٦) وهي لغو في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهي توكيد للكلام " ^(٧) ، وقال ابن السراج - بعد قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ - " لو كان (لما) موضع من الإعراب ما عملت الباء في (نقضهم) ، وإنما جيء بها زائدة للتأكيد... وحق الملقى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يلغى من الجميع ، وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد " ^(٨) .

^(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٨ ، الأزهية ٧٩ ، البرهان في علوم القرآن ٧٠،٧٢/٣ وأضاف مصطلح " المقحم " ، الأشباه والنظائر ٢٣٢/١ . وهناك من جمع بين مصطلح البصريين والكوفيين انظر الأزهية ٧٨ " صلة " ، ٨١ " زائدة " ، وانظر كشف المشكلات ٢٨/١ .

^(٢) سورة يس : الآية ٣٢ .

^(٣) ١٣٩/٢ ، وانظر أيضاً ٢٨٦/٢ ، ٥٩/٣ ، ٧٦ ، ١١٨ ، ١٤٠ ، ٢٢١/٤ .

^(٤) انظر الأصول ٢٥٧/٢ . ومن النحاة الذين سموا (ما) بالزائدة الزجاجي انظر حروف المعاني والصفات ٦٠ ، وأبو علي الفارسي انظر المسائل الشيرازيات ٥٠٥/٢ ، وابن جني انظر الخصائص ٢٩٧/١ ، ٦٩/٢ ، والمرادي انظر الجني الداني ٣٣٢ ، ٣٣٥ ، وابن هشام انظر مغني اللبيب ٤٩٨/١ - ٥١٠ .

^(٥) معاني القرآن ١٩٠/٣ ، وانظر أيضاً ٢٦/١ ، ١٧٩ .

^(٦) سورة النساء : من الآية ١٥٥ ، وسورة المائدة : من الآية ١٣ .

^(٧) الكتاب ٢٢١/٤ .

^(٨) الأصول ٢٥٨/٢ - ٢٥٩ .

وقال الزجاجي في حديثه عن (ما) : " وتكون زائدة في موضعين : أحد الموضعين لا يخلّ فيه بإعراب ولا معنى... والموضع الآخر تغيير الإعراب " ^(١).

وقال ابن جني : " ومعنى قولي "زيدت" أنها إنما جيء بها تأكيداً للكلام ، ولم تحدث معنى ، كما أن (ما) من قوله عز اسمه : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾ ، و ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ ^(٢) ، و ﴿ مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ ﴾ ^(٣) إنما تقديره : فبنقضهم ، وعن قليل ، ومن خطيئاتهم " ^(٤).

وذكر المرادي أن لما الزائدة أربعة أقسام ، وبين القسم الأول بقوله : " أن تكون زائدة لمجرد التوكيد ، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها " ^(٥).

وقال السيوطي فيما نقله عن غيره : "معنى كون هذه الحروف زوائد أنك لو حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الأصلي، وإنما قلنا لم يتغير عن معناه الأصلي لأن زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد ، ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة ، لأن التوكيد معنى صحيح ؛ لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى " ^(٦).

وهكذا يتبين لنا مقصود النحاة بما الزائدة وغيرها من الحروف الزائدة ، أن أصل المعنى حاصل بدونها ، لكن بوجود هذه الحروف تحصل فائدة التوكيد ، لذلك حكم أغلب النحاة بوجود الزيادة في اللغة عامة ، وفي القرآن خاصة .

وإذا نظرنا إلى بعض أحكام النحاة بالزيادة في اللغة والقرآن الكريم ، وجدنا أن السبب فيها غالباً هو الاحتكام إلى القواعد النحوية ، والنظر إلى المعنى النحوي في النظم من خلالها ^(٧).

^(١) حروف المعاني والصفات ٦٠ ، ويقصد بالموضع الآخر (ما) الكافة.

^(٢) سورة المؤمنون : من الآية ٤٠ .

^(٣) سورة نوح : من الآية ٢٥ .

^(٤) سر صناعة الإعراب ١/١٣٣ .

^(٥) الجني الداني ٣٣٢ .

^(٦) الأشباه والنظائر ١/٢٣٣ .

^(٧) أثر المعنى النحوي في تفسير القرآن الكريم بالرأي لبشيرة العشيبي ٤٠٥ .

كما ذكر النحاة أن زيادة (ما) كثيرة في القرآن الكريم وفي غيره^(١)، لكن بعضهم يرى أن زيادة الحروف وإن كانت كثيرة إلا أنها خارجة عن القياس ، وعلل ابن جني هذا بأن الحروف إنما جيء بها اختصاراً وإيجازاً ، فتكون زيادتها نقضاً لهذا الغرض^(٢).

وإذا كان الأعم الأغلب من النحاة وغيرهم من العلماء من المفسرين والفقهاء^(٣) قد أجازوا وقوع الزائد في الكلام عامة وفي القرآن الكريم خاصة فإن بعض العلماء أنكر ذلك ، ومنهم : عبد القاهر الجرجاني^(٤)، وابن الأثير .

فقد ذهب ابن الأثير إلى أنه لا زيادة في القرآن الكريم ، قال : " إن هذه اللفظة لو كانت زائدة لكان ذلك قدحاً في كلام الله تعالى ، وذلك أنه يكون قد نطق بزيادة في كلامه لا حاجة إليها والمعنى يتم بدونها وحينئذ لا يكون كلامه معجزاً "^(٥)، وقد أغلظ القول على النحاة القائلين بوقوع الأحرف الزائدة في القرآن الكريم ، وهذا عندما قال في نهاية حديثه : " وهذه دقائق ورموز لا تؤخذ من النحاة لأنها ليست من شأنهم "^(٦).

وقد أشار الزركشي إلى هذا الخلاف ، مبيناً أن المبرد وثعلب من النحاة الذين أنكروا وقوع الزائد في القرآن ، ولكنه أكد على أن الدهماء من العلماء والفقهاء والمفسرين أثبتوا

(١) انظر المسائل الشيرازيات ٥٠٧/٢ ، الخصائص ٦٩/٢ .

(٢) انظر الخصائص ٦٧،٧١/٢ . وقد نظر لكثرة زيادة الحروف مع أنها خارجة عن القياس بحذف المضاف، فإن حذفه كثير مع أن الأخفش نص على ترك القياس عليه.

(٣) خذ مثلاً على المفسرين الزمخشري في الكشف، وأبو حيان في البحر المحيط، وعلى الفقهاء شهاب الدين القرافي في الذخيرة، قال : " كل حرف يزداد في كلام العرب فهو للتأكيد قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى والتأكيد أرجح مما ذكرتموه من التبعيض فإنه مجمع عليه " ٢٦٠/١ وذلك في معرض حديثه عن نوع الباء في قوله تعالى: ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ [سورة المائدة : من الآية ٦]، ومن علماء أصول الفقه علاء الدين الحنبلي في كتابه التحرير قال موضعاً طرق التأكيد : " ويكون بالحروف الزائدة في القرآن وغيره " ٣٧٨/١ .

(٤) انظر دلائل الإعجاز ٥٣٣-٥٣٤ .

(٥) المثل السائر ١٥٣/٢ .

(٦) المرجع السابق .

ذلك ، علاوة على كثرة وجود الزائد بصورة لا يسعنا إنكارها^(١).

وشاركه السيوطي في الرد على المنكرين بدليلين :

الدليل الأول : مجيء الأحرف الزائدة في القرآن والشعر بصورة لا تخصي .

الدليل الثاني : أن القول بالزيادة لا يعني أنه دخل لغير معنى البتة ، بل أفاد التأكيد ، والتأكيد يعد معنى صحيحاً^(٢)؛ لذلك رفض بعض النحاة تسمية الحروف الزائدة بهذا الاسم أو تسميتها بالصلة أو باللغو، وإنما يسمونها بالتوكيد لئلا يظن ظان أنها دخلت لغير معنى البتة^(٣).

ومن الإنصاف أن نقول ، إن ما ذهب إليه النحاة من الحكم بالزيادة في اللغة والقرآن الكريم وإن كان هو الرأي الراجح فإنه يؤخذ على بعضهم حصر فائدة (ما) الزائدة وغيرها من الزوائد في التوكيد ، صحيح أن التوكيد هو الفائدة العظمى والغرض الغالب من الزيادة ، لكن قد يقترن معه فائدة أخرى ، بل قد تكون الزيادة لغير التوكيد . ومصادقاً لذلك أشير إجمالاً إلى بعض فوائد زيادة (ما) وأغراضها^(٤)، وهي على النحو التالي :

١. توكيد المعنى وتقريره في النفس ، فإن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى يقول ابن جني :
" كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى وبأبها الحروف والأفعال "^(٥). وقد كثر زيادة (ما) توكيداً حتى قيل : " زيادة (ما)

^(١) انظر البرهان في علوم القرآن ٣/٧٢-٧٤. وقال : " سئل بعض العلماء عن التوكيد بالحرف ومعناه إذ إسقاط الحرف لا يخل بالمعنى ؟ فقال : هذا يعرفه أهل الطباع إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد لا يجدونه بإسقاط الحرف ".

^(٢) انظر الأشباه والنظائر ١/٢٣٢.

^(٣) انظر الأزهية ٧٩، الأشباه والنظائر ١/٢٣٢. ولنا أن نسمي (ما) الزائدة وغيرها من الحروف الزوائد بما شئنا من المصطلحات التي ذكرها العلماء إلا إن وردت في القرآن الكريم فتأدياً معه نسميها "صلة" أو "توكيداً".

^(٤) بعض الفوائد عام ومعروف، وبعضها الآخر يحتاج للتوصل إليه إلى التأمل في التراكيب، خذ مثلاً قول الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا ﴾ {القصص: ١٩} قيل : إن "أن" تدل على أن موسى - عليه السلام - لم تكن مسارعته إلى قتل الرجل الثاني كما كانت مسارعته إلى قتل الرجل الأول بل كان عنده إبطاء. انظر المثل السائر ٢/١٥٣.

^(٥) انظر قول ابن جني في البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣/٧١.

مؤذنة بإرادة شدة التأكيد^(١).

ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢)، وقوله تعالى:

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾^(٣).

٢. تغيير الإعراب^(٤)، وتسمى حينئذ بما الكافة، وهي ثلاثة أنواع: الكافة عن عمل الرفع، والكافة عن عمل الرفع والنصب، والكافة عن عمل الجر^(٥)، قال سيبويه: "وقد تغير الحرف حتى يصير يعمل لمحيئها غير عمله الذي كان قبل أن تجيء، وذلك نحو قوله: إنما، وكأنا، ولعلما: جعلتهن بمنزلة حروف الابتداء"^(٦).

٣. الدلالة على معنى القصر، وهذا عندما تدخل (ما) على (أن)^(٧)، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾^(٨).

٤. التنبيه على وصف لائق، وهي ثلاثة أقسام: قسم للتعظيم نحو: لأمر ما يسود من يسود، وقسم للتحقير نحو: هل أعطيت إلا أعطية ما؟ وقسم للتنويع نحو: ضربته ضرباً ما^(٩).

٥. المجازاة، وهذا عندما تدخل (ما) على (حيث)، أشار إلى ذلك سيبويه، عندما قال: "حيثما صارت لمحيئها بمنزلة أين"^(١٠).

(١) انظر الإتيان في علوم القرآن ٥١٤/١.

(٢) سورة البقرة: من الآية ٨٨، ذكر الزركشي أن (ما) زائدة لتقوية الكلام، وإن المعنى يكون: قليلاً بعد قليل انظر البرهان في علوم القرآن ٧٧/٣-٧٨.

(٣) سورة آل عمران: من الآية ١٥٩، قال الزمخشري بعدها: "ما مزيدة للتوكيد والدلالة على أن لينه لهم ما كان إلا برحمة من الله" الكشف ٢٠٢، فقد أكدت (ما) المصدر "رحمة".

(٤) انظر حروف المعاني والصفات ٦٠.

(٥) انظر الجني الداني ٣٣٣، مغني اللبيب ٤٩٨/١-٥٠٦.

(٦) الكتاب ٢٢١/٤. وسيتم - بإذن الله - إيضاح هذه الأنواع في مواضع زيادة (ما).

(٧) انظر مغني اللبيب ٥٠١/١.

(٨) سورة النساء: من الآية ١٧١.

(٩) انظر الجني الداني ٣٣٤.

(١٠) الكتاب ٢٢١/٤. وقال السيرافي بعدها: يعني صارت حيث لمحيء (ما) مما يجازى به، فتقول: حيثما تكن أكن، كما تقول: أين تكن أكن. وتسمى (ما) المسلطة.

٦. التحضيض ، فعندما تدخل (ما) على (لو) تكسبها هذا المعنى الجديد^(١)، نحو: لوما تحضر فأكرمك ، وتسمى (ما) المغيرة .

٧. وقد تفيد فائدة لفظية ، يقول السيوطي عن ذلك : " فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح ، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيناً لاستقامة وزن الشعر أو حسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية... وإنما سميت أيضاً حروف الصلة لأنه يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع "^(٢).

هذه قبسات من فوائد زيادة (ما) ، وهذا مصداقاً لما اعتقده القدماء من أن الكلمة لا تخلو من فائدة ، قال عبد القاهر الجرجاني : " إنَّ الكلمة لا تعرى من فائدة ما ولا تصير لغواً على الإطلاق "^(٣) . وهناك فوائد أخرى تبرز حسب السياق الذي تزد فيه (ما) ، وهذا يدل على أن مواضع زيادتها عديدة^(٤)، منها :

- أن تزد بعد أفعال ثلاثة وهي : (قل) ، و (طال) ، و (كثر) ، فتكفها عن عمل الرفع ، نحو : قلما يقول ذلك أحد .

- أن تزد بعد إنَّ وأخواتها ما عدا (عسى) و (لا) فإنها لا تدخل عليهما ، وإذا زدت بعد هذه الأحرف كفتها عن العمل ، وهياتها للدخول على الجملة الفعلية ، لذا تسمى

المهيئة ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾^(٥) ، وقوله تعالى :

﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾^(٦) ، وتخالفها في هذا (ليت) ،

فإن زيادة (ما) بعدها لا تزيل اختصاصها بالجملة الاسمية ؛ لهذا أجاز إعمالها وإهمالها، وقد روي بهما قول النابغة الذبياني :

^(١) انظر الأزهية ٩٩ .

^(٢) الأشباه والنظائر ٢٣٤/١ .

^(٣) أسرار البلاغة ٤١٩ .

^(٤) انظر المسائل الشيرازيات ٥٠٥-٥٠٧ ، الأزهية ٧٨-٩٩ ، الجنى الداني ٣٣٢-٣٣٦ ، مغني اللبيب ١/٤٩٨-

٥١٠ ، البرهان في علوم القرآن ٣/٧٦-٧٨ .

^(٥) سورة الأنفال : من الآية ٦ .

^(٦) سورة الأنبياء : من الآية ١٠٨ .

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ^(١)

- أن تزداد بعد الجار حرفاً كان أو اسماً ، فالأحرف خمسة : من، وعن، والكاف ، ورب ، والباء ، والأسماء نحو: بعد ، وبين ، وأي ، وغير ، وإذا ، ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾^(٢) ، وقول العرب : " غضبت من غير ما جرم "^(٣)، وقول عنترة :

يا شاة ما قنصٍ لمن حلَّت له حرمت عليّ وليتها لم تحرم^(٤)

- أن تزداد بعد أدوات الشرط جازمة كانت نحو قوله تعالى: ﴿ أَيَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾^(٥) ، أو غير جازمة نحو قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَجُلُودُهُمْ ﴾^(٦). قال الفراء : " إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بما مثل قوله : أينما ، ومتى ما ، وأي ما ،... كانت جزاء ولم تكن استفهاماً "^(٧) ؛ لذلك تسمى المسلطة .

^(١) هذا البيت من البسيط، ديوانه ١٤، والكتاب ١٣٧/٢، الأزهية ٨٩، مغني اللبيب ١/٥٠٠. قد : اسم فعل مضارع بمعنى يكفي . قال سيبويه : "وأما ليتما زيداً منطلقاً فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان رؤية بن العجاج ينشد هذا البيت رفعاً، وقال ابن هشام : " فمن نصب الحمام وهو الأرجح عند النحويين في نحو " ليتما زيداً قائم " فما : زائدة غير كافة ، وهذا اسمها ، ولنا الخبر " .

^(٢) سورة القصص : من الآية ٢٨ .

^(٣) الكتاب ٢٢١/٤، الأزهية ٧٨ .

^(٤) هذا البيت من الكامل. ديوانه ٢١٣، والأزهية ٧٩، شرح التسهيل ٢١٦/١، التذيل والتكميل ١٢٤/٣، مغني اللبيب ٢٣٥/١. روي في الثلاثة الأخيرة : يا شاة من قنص، لكن ابن هشام قال بعده: " فيمن رواه بمن دون ما، وهو خلاف المشهور "، والتقدير : يا شاة قنصٍ .

^(٥) سورة النساء : من الآية ٧٨ .

^(٦) سورة فصلت : من الآية ٢٠ .

^(٧) معاني القرآن ١/٧٠ .

- أن تزداد بين المتبوع وتابعه نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾^(١)، على خلاف فيها ، وقد ذكر الزجاج أن الاختيار عند جميع البصريين أن تكون (ما) صلة للتأكيد^(٢)، ويؤيد هذا سقوطها في قراءة ابن مسعود ، وبعبارة بدل .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

اختلف الشراح في نوع (ما) الواردة في بيت المتنبي ، فانقسموا قسمين :
القسم الأول : ذهب إلى أن (ما) زائدة والغرض من زيادتها هو التوكيد ، ومن هؤلاء : ابن جني الذي قال : " أراد جسيم طلي ، فزاد (ما) توكيداً "^(٣).

ووافق ابن سيده الذي نص على زيادة (ما) بقوله : " أراد جسيم طلي ، و (ما) زائدة ، والعظام ها هنا : كناية عن العز والشرف . أي يقول : أنت إنما تخاطر في طلب الملك بالمهج العزيزة التي لا خلف منها إذا فُقدت "^(٤).

ومن نص على هذا الرأي أيضاً الواحدي إلا أنه أثر تسمية (ما) بالصلة ، يقول :
"عابتني على طلب الأمور العظيمة ومخاطرتنا فيها بالأرواح ، و (ما) صلة "^(٥).
ومن سار على هذا الرأي أيضاً ابن القطّاع الصقلي ، لكنه لم يصرح به إنما فهم من تفسيره لمعنى البيت ، قال : " يقول : لمتني على طلي الأمر الجسيم ، وذكرت مخاطرتنا -

(١) سورة البقرة : من الآية ٢٦ .

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٧٠/١-٧١ . وانظر الأوجه فيها في معاني القرآن للفراء ٢٦/١-٢٧ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧٠/١-٧١ ، معاني الحروف ٦٣ ، كشف المشكلات ٢٨/١ ، مغني اللبيب ٥٠٩/١ .

(٣) الفسر المجلد الثالث ٤/٤٦٢ ، وانظر المآخذ ٢٢٦/١ وزاد بعدها : " وإنما جعل (ما) زائدة هاهنا ولم يجعلها بمعنى "الذي" لأن "طلي" لا يكون بانفراده صلة" وربما كانت هذه الزيادة إحدى التعليقات الموجودة في نسخة من نسخ الفسر التي اعتمد عليها المهلي .

(٤) شرح مشكل شعر المتنبي ٦٠ ، وقال "العظام" لأنه رواه : نخاطر فيه بالمهج العظام.

(٥) شرحه لديوان المتنبي ٨٤ .

معاشر المقاتلين - في الحروب ، وبذلنا أرواحنا ، ولم تعلم أن مجدنا يصمنا عن العذل على
مثيل هذا الفعل ^(١).

أما العكبري فقد ذكر وجهين لما : الأول منهما : أنها زائدة ، والثاني منهما : أن
تكون بمعنى (الذي) أو نكرة ؛ لذلك يضمن بعدها "هو" — أي : جسيم الذي هو طلي
— ، ويبدو أن الراجح عنده أن تكون زائدة بدليل تقديم هذا الوجه ، وتفسير المعنى على
ضوئه ^(٢).

القسم الثاني : ذهب إلى أن (ما) موصولة بمعنى (الذي) ، وقدر لها عائداً عند
شرحه لمعنى البيت ، وهذا رأي أبي العلاء المعري الذي يلمح من قوله : " يقول : ذكرت
عظيم ما أطلبه من الأمور ، وأنا نخاطر في جسيم ما تطلبه بالمهج والأرواح العظام ، ولم
تعرف أنا لا نبالي باللوم والملام ^(٣) .

وهكذا تبين أن في (ما) وجهين :

الأول : أن تكون زائدة ، وهذا رأي ابن جني ، وابن سيده ، والواحدي ، وابن القطّاع
الصقلي ، والعكبري .

الثاني : أن تكون موصولة ، وهذا رأي أبي العلاء المعري .

موقف المهلي من شراح البيت

رجح المهلي الرأي الثاني لما - وهو رأي المعري - القائل بأن (ما) موصولة ، دون
أن يرفض الرأي الأول ، ولكون الأسماء الموصولة تحتاج إلى عائد وهذا غير متوفر في بيت
المتنبي ، قدر لما عائداً محذوفاً ، قال : " فيقال له : لم لا تكون بمعنى (الذي) ويكون الجزء

^(١) التكملة وشرح الأبيات المشككة من ديوان أبي الطيب المتنبي (للمحقق أنور أبو سويلم) ١٣٢/١ .

^(٢) انظر التبيان ٤٥/٤ .

^(٣) معجز أحمد ٢٠١/١ .

الأول من الصلة محذوفاً مقدراً ؟ أي : الذي هو طلبي ، كقوله تعالى : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾^(١) — عند من قرأ برفع أحسن — أي : الذي هو أحسن وذلك جائز^(٢).

واستدل المهلبى على جواز حذف العائد المرفوع وإن لم تطل الصلة بقوله تعالى : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ ، على قراءة من رفع (أحسن) ، وهي قراءة يحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق ، والحسن ، والأعمش^(٣) ، ويكون التقدير : الذي هو أحسن ، ثم قال بعدها : " وذلك جائز " أي أن حذف العائد المرفوع من غير طول الصلة جائز على مذهب الكوفيين ، وهو المذهب الذي رجحه في هذه المسألة . أما ابن جني وهو بصري المذهب فقد اتبع المذهب البصري الذي يشترط لحذف العائد المرفوع طول الصلة^(٤).

أثر مأخذ المهلبى في معنى البيت

يتضح من مأخذ المهلبى على شرح ابن جني لبيت المتنبي أنه لا يخطئه فيما ذهب إليه من القول بزيادة (ما) ، لكنه رجح الرأي القائل بأن (ما) موصولة . يتجلى ذلك من السؤال الذي أثاره المهلبى في بداية مأخذه على شرح ابن جني لهذا البيت ، فالمهلبى لم يصرح برفضه كون (ما) زائدة لكنه ذكر رأياً آخر يرى رجحانه ، وهو أن تكون (ما) موصولة . وسواءً أكانت (ما) زائدة وفقاً للرأي الأول أم كانت موصولة وفقاً للرأي الثاني فإن المعنى لا يتغير ، غير أن القول بموصولية (ما) يفقد الكلام معنى التوكيد الذي يعطيه الشعر مزيداً من حسن الأثر في نفس السامع .

^(١) سورة الأنعام : من الآية ١٥٤ .

^(٢) المأخذ ١/٢٦٦ .

^(٣) انظر المحتسب ١/٢٣٤ ، إتحاف فضلاء البشر ١/٢٧٧ .

^(٤) سبق ذكر الخلاف بين المذهبين في مسألة (نوع) (ما) في قوله " ماوقى " (صفحة ، وانظر الاحتمالات التي ذكرها ابن هشام في هذه الآية مغني اللبيب ٢/٢٧٢ .

ولعل الراجح في هذه المسألة -والله أعلم- كون (ما) في بيت المتنبي زائدة ، وأن الغرض من زيادتها هو التوكيد ، وهذا الترجيح معتمد على الأسباب التالية :

١- أن (ما) في بيت المتنبي زيدت بين المضاف والمضاف إليه ، وهذا من مواضع زيادة (ما) ، سواء أكان المضاف ظرفاً كـ (بعد) و (قبل) و (بين) و (إذا) وغيرهن ، أم كان غير ظرف كقول عنترة :

يا شاة ما قنصٍ لمن حَلَّتْ له حُرْمَتِ عليٍّ وليتها لم تحُرِّم^(١)

٢- أن القول بموصولية (ما) يستلزم تقدير عائد محذوف ، أما القول بزيادة (ما) ففيه سلامة من دعوى الحذف .

٣- أن حذف العائد المرفوع من غير طول الصلة يرفضه البصريون ويحكمون بشذوذ القراءة التي أجاز الكوفيون القياس عليها .

٤- أن القول بزيادة (ما) يوافق ما ذهب إليه أغلب الشراح .

٥- أن الشراح أجمعوا على أن (جسيم) في البيت صفة مضافة لما بعدها ، وأن الموصوف هو (طلبي) ، وعلى ذلك فإن القول بزيادة (ما) هنا يفيد توكيد إضافة

الصفة للموصوف بها ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ

لَهُمْ ﴾^(٢) ، والمقام يستدعي التوكيد ؛ لأنه مقام عتاب ، إذ إن الغرض من هذه

القصيدة التي ورد فيها بيت المتنبي شاهد المسألة الرد على عدل معاذ بن إسماعيل اللاذقي وعتابه للمتنبي على إقدامه في الحروب ، فأكد له أن إقدامه على الأمور العظيمة ، ومخاطرته فيها بروحه إنما هي طلبه في الحياة ، وهذا يناسب شخصية المتنبي وما عرف عنه من الاعتداد بنفسه .

^(١) سبق تخريجه ص ٤٢١ ، وانظر شواهد أخرى ذكرها ابن هشام في مغني اللبيب ١/٥٠٥-٥٠٦ .

^(٢) سورة آل عمران : من الآية ١٥٩ ، إذ في زيادة (ما) تأكيد على أن لين الرسول — صلى الله عليه وسلم — لصحابته سببه رحمة الله .

في حين أن القول بموصولية (ما) يؤدي إلى إضافة الصفة إلى اسم مبهم تفسره
صلته التي منها الموصوف ، فالتقدير : جسيم الذي هو طلي ، وهذا مما لا طائل من
ورائه .

نوع (ما) في قوله " ما منع "

قال المتنبي :

الحُبُّ ما مَنَعَ الكلامَ الألسُّنا وألذُّ شَكوى عاشِقٍ ما أَعْلَنَّا^(١)

هذا البيت مطلع قصيدة قالها بعد أن سار بدر بن عمار ، صاحب طبرية ، إلى الساحل ولم يسر معه أبو الطيب فبلغه أن الأعور بن كروّس كتب إلى بدر يقول : إنما تخلف عنك أبو الطيب رغبة عنك ورفعاً لنفسه عن المسير معك ، ثم عاد بدر إلى طبرية فضربت له بها قباب عليها أمثلة من تصاوير فقال أبو الطيب هذه القصيدة يمدحه و يعتذر عن تخلفه .
والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " ما منع " ، إذ وقع خلاف حول نوع (ما) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

تباينت آراء شراح بيت المتنبي ونقاده في تحديد نوع (ما) في قوله : " ما منع " ، وأدى هذا إلى اختلاف توجيه معنى البيت .

ولقد نتج عن هذا الاختلاف ثلاثة آراء :

الرأي الأول : ذهب أصحابه إلى أن (ما) موصولة بمعنى (الذي) ، ومن هؤلاء : القاضي الجرجاني ، وابن وكيع ، وأبو المرشد المعري ، والعكبري .

فقد ذكر القاضي الجرجاني في كتابه " الوساطة بين المتنبي وخصومه " عند حديثه عن سرقات المتنبي بيتين من الشعر، نسب الأول منهما إلى الجنون ، وهو :

^(١) هذا البيت من الكامل . وهو في المآخذ ١١٧/٥ .

ولا شوق حتى يُلصَقَ الجِلْدُ بالحِشَا وتَصُمْتُ حَتَّى لَا تُجِيبَ الْمُنَادِيَا^(١)

ونسب الثاني منهما إلى قيس بن ذريح ، وهو :
وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأَبْهَتُ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ^(٢)

وذكر بعدهما بيت المتنبي شاهد المسألة^(٣)، وهذا يعني أنه يرى أن معنى بيت المتنبي يشبه معنى البيتين السابقين ، فالحب هو الذي يمنع صاحبه من الكلام ، وهذا يدل على أن (ما) موصولة .

وشاركه الرأي ابن وكيع الذي قال في كتابه : " النصف الأول من قول القائل :
قالت عَيْتَ عن الشَّكْوَى فَقُلْتُ لَهَا حَدُّ الشَّكَايَةِ أَنْ أَعْيَا عَنْ الْكَلِمِ

وعجزه من قول أبي العتاهية :
ما خَيْرُ حُبٍّ يُخْفِيهِ صَاحِبُهُ لَا خَيْرَ فِي الْحُبِّ دُونَ أَنْ يَظْهَرَ

^(١) البيت من الطويل ، وهو لمجنون ليلى قيس بن الملوح ، والبيت في ديوانه موزع على بيتين :
ويأخذك الوسواس من لاعج الهوى وتخرس حتى لا تجيب المناديا
فقال شفاء الحب أن تلصق الحشا بأحشاء من تهوى إذا كنت خاليا
(ديوانه ٢٩٨) ، ورواه الواحدي في شرحه لديوان المتنبي ٢٣٢ ، والعكبري في التبيان ١٩٥/٤ :
فما الحب حتى يلصق الجلد بالحشا وتخرس حتى لا تجيب المناديا
وانظر خزانة الأدب للحموي ٤٢٤/١ ، المستطرف في كل فن مستظرف ٣٨٤-٣٨٥ .

^(٢) البيت من الطويل ، واختلف في نسبته ، حيث نسب إلى عروة بن حزام انظر ديوانه ٢٨ ، الأغاني ١٣٢/٢٤ ، ديوان المعاني لأبي هلال العسكري ٢٨٢/١ ، الفصل ٣٠١ ، ذم الهوى لأبي الفرج الجوزي ٤٠٨ ، خزانة الأدب للبغداد ٢٠٣/٣ ، ٥٦٢/٨ . ونسب إلى الأحوص انظر الأغاني ٢٤٤/٤ ، ٨٠/٩ ، خزانة الأدب للبغداد ١٦/٢ . ونسب إلى قيس بن ذريح انظر الوساطة ٢٥٧ ، شرح ديوان المتنبي للواحدي ٢٣٢ ، تفسير أبيات المعاني لأبي المرشد المعري ٢٧٩ ، التبيان ١٩٥/٤ . ونسب إلى كثير عزة انظر معجز أحمد ١٨٢/٢ . وبلا نسبة في الكتاب ٥٤/٣ ، أساس البلاغة (بهت) ، روضة المحبين لابن قيم الجوزية ٣٥ ، ٢٧٣ . الفجاءة : البغته ، أهت : أدهش وأتعجب .

^(٣) ٢٥٧-٢٥٨ .

وقول البحري :

وما الحبُّ ما ورَّيتَ عنه تَسْتُرًا ولكنَّه ما ملَّتَ فيه إلى الجَهْرِ
وقد استوفى أبو الطيب اللفظ الطويل في الموجز القليل ^(١).

وتابعهما أبو المرشد المعري الذي رأى أن (ما) في قول المتنبي : " ما منع " موصولة ، حيث ظهر ذلك من خلال توجيهه لمعنى البيت ، قال : " أثبت في المصراع الأول أن الحب هو الذي يمنع الألسن من الكلام ، ومنعه إياها يحتمل وجهين أحدهما : أن يبلغ المحب إلى حال لا يستطيع معها الكلام ، والآخر : أن المحب يجب عليه كتمان ما هو فيه ؛ لأن ذلك أجمل بمن يجب ، وهذا الوجه أشبه من الأول ؛ لأن بقية البيت دال عليه ، وهو قوله : " وألذ شكوى عاشق ما أعلننا " فهو ضد لما يجب عليه أن يفعله ، وهو الكتمان ^(٢).

لقد فسر بيت المتنبي على أساس أن (ما) موصولة ، وأن الحب يستلزم الكتمان . وسار العكبري على هذا الرأي ، حيث فسر معنى بيت المتنبي كما فسر من سبقه ، واستشهد على هذا المعنى ببيت قيس بن ذريح ، وبيت مجنون ليلي اللذين سبق ذكرهما ^(٣).

الرأي الثاني : ذهب أصحابه إلى أنه يجوز في (ما) وجهان : أن تكون موصولة بمعنى (الذي) ، أو تكون نافية ، وقاموا بتوجيه معنى البيت وفقاً لهذين الوجهين ، إلا أنهم أبدوا ميلاً نحو الوجه الأول مرجحين له .

ومن هؤلاء : أبو العلاء المعري ، وابن فورجة .

فأما أبو المعري فقد صرح بجواز الوجهين قائلاً : " (ما) يجوز أن تكون بمعنى (الذي) ، ويجوز أن تكون للنفي ^(٤) ، ثم قام بتوضيح معنى البيت على ضوء هذين الوجهين

^(١) المنصف للشارق والمسروق منه ٥٣٨ .

^(٢) تفسير أبيات المعاني ٢٧٩ .

^(٣) انظر التبيان ١٩٥/٤ .

^(٤) معجز أحمد ١٨٢/٢ ..

الوجهين قال : " يقول على الأول : الحب هو الذي يمنع الكلام من أن يعلن بنطق ما في قلبه ، وإذا لم يكن كذلك فليس بالحب الحقيقي . وتم الكلام ها هنا ، وهذا مثل قول كثير عزة :

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأَبْهَتُ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ^(١)

ثم قال : (وألذ شكوى عاشق ما أعلن) أي : ألذ الشكوى للعاشق ما باح بها لكل أحد — أي أن العجز كلام مستأنف — كقول أبي نواس :
فَبَحَّ بِاسْمٍ مِنْ تَهْوَى وَدَعْنِي مِنَ الْكُنَى فَلَا خَيْرَ فِي اللَّذَاتِ مِنْ دُونِهَا سِتْرُ^(٢)

وقيل : إن أحد المصراعين متعلق بالآخر ، ومعناه : الحب الحقيقي ما منع الألسن أن تبوح ، في حال يتلذذ العاشق فيها بالشكوى ، فيدرك الإبقاء على حبيبه والخوف من إغراء العذال به فيدع ما يشتهي مراعاة للحبيب كما قال الشاعر :
وَلَسْتُ بِوَاصِفٍ أَبَدًا حَبِيْبًا أَعْرَضُّهُ لَأَهْوَاءِ الرَّجَالِ^(٣)
وقوله : وألذ شكوى على هذا في موضع الحال...

وعلى الثاني : الحب لم يمنع الألسن من الكلام ، كأنه يحسن عند نفسه الشكوى ؛ لأن في ذلك راحته ، وقوله : ألذ شكوى تأكيد للمعنى الأول ، وتعليل له "^(٤) .
فالمعري ذكر توجيهين لمعنى البيت ، توجيه إذا كانت (ما) موصولة ، وتوجيه إذا كانت (ما) نافية ، وهذا بدوره أثر على إعراب الشطر الثاني من البيت .

^(١) سبق تخريجه ص ٤٢٨ .

^(٢) البيت من الطويل ، ديوانه ١٤١ ، الوساطة ٢٥٨ ، الفتح على فتح أبي الفتح ٣٣٠ ، شرح ديوان المتنبي للواحدي ٢٣٢ ، تفسير أبيات المعاني ٢٧٩ ، التبيان ١٩٥/٤ .

^(٣) انظر البيت في محاضرات الأدباء ٢٥٧/٢ ونسبه للحكيم بن نسير ، وديوان المعاني ٢٨٥/١ ، وروضة الحبيبين ٣١٣ ونسبه لعلي بن عيسى الرافقي .

^(٤) معجز أحمد ١٨٢/٢ .

وأما ابن فورجة فذكر أن (ما) موصولة ، وفسر المعنى بأن الحب الصادق ما يمنع الكلام الألسن تحيراً وتبلداً ، ثم افترض أن قائلاً يقول : إنَّ (ما) نافية ، وإن المعنى : الحب لا يمنع الشكوى ، وحكم على هذا القول بأنه غير ممتنع . وخلص في النهاية إلى أن المتنبى أراد أن يقول : إنَّ شكوى الحب مما يستلذ ، فإذا بلغ من شدة الحب ألا ينطق فذلك لمن النهاية^(١).

الرأي الثالث : رأى صاحبه جواز أن تكون (ما) موصولة ، وأن تكون نافية ، لكنه رجح كونها نافية ، وهذا هو رأي الواحدي ، فقد ذكر في شرحه أن (ما) موصولة ، وفسر المعنى على ضوء ذلك ، ومثل له بيت مجنون ليلي ، وبيت قيس بن ذريح السابقين ، ثم قال : " الظاهر أن (ما) نفي ؛ لأن المصراع الثاني حث على إعلان العشق ، وإنما يعلن من قدر على الكلام ، وهو معنى قول أبي نواس :

فَبُحْ بِاسْمِ مَنْ تَهْوَى وَدَعْنِي مِنَ الْكُنَى فلا خَيْرَ في اللذاتِ من دُونِها سِترُ

وقول عليّ بن الجهم :

... .. وَقَلَمًا يَطِيبُ الْهَوَى إِلَّا لِمُنْهَتِكِ السِّتْرِ^(٢)

وقول الموصلي :

ظَهَرَ الْهَوَى وَتَهَتَّكَتْ أَسْتَارُهُ وَالْحُبُّ خَيْرُ سَبِيلِهِ إِظْهَارُهُ
أَعْصِي الْعَوَازِلَ فِي هَوَاهُ جَهَارَةً فَأَلْذُ عَيْشِ الْمُسْتَهَامِ جِهَارُهُ^(٣)

(١) انظر الفتح على فتح أبي الفتح ٣٢٩.

(٢) صدر هذا البيت : تَهْتَكُ وَبِحِ الْعَشْقِ جَهْرًا فَقَلَمًا. انظر ديوانه ١٤٥ ، الفسر المجلد الثالث ٤/٦٥٦ ، الفتح على فتح أبي الفتح ٣٣٠ ، تفسير أبيات المعاني ٢٧٩ ، التبيان ٤/١٩٥ .

(٣) شرح ديوان المتنبى للواحدى ٢٣٢ .

هذه هي الآراء الثلاثة في بيت المتنبي ، فرأي جعل (ما) موصولة ، ولم يذكر احتمالاً
آخر، ورأي جوز في (ما) أن تكون موصولة ، أو أن تكون نافية لكنه رجح الموصولية ،
ورأي جوز الوجهين أيضاً إلا أنه رجح كون (ما) نافية .

موقف المهلي من شراح البيت

تابع المهلي الرأي الثاني القائل بجواز جعل (ما) في قول المتنبي : " ما منع " موصولة
أو نافية إلا أنه رجح الموصولية ، ويكون بهذا قد خالف الواحد في الترجيح ، يكشف لنا
عن ذلك قوله في مأخذه على شرح الواحدي : " وأقول : بل الظاهر هو المعنى الأول -
يعني الموصولية - " ^(١) ، وذكر توجيه معنى البيت بناءً على جعل (ما) موصولة ، قال :
" وقيل فيه وجهان :

أحدهما : ما ذَكَرَ من أن يكون الحب قد بلغ بالعاشق إلى حال لا يقدر فيه على الكلام من
النحول والضعف .

والثاني ، وهو المختار: أن يكون الحب ما أوجب على العاشق الكتمان ، ويكون في النصف
الأول مُضَادَّةٌ للنصف الثاني وهي قوله :

وَأَلَذَّ شَكْوَى عَاشِقٍ مَا أَعْلَنَّا

كأنه يقول : العاشق بين أمرين متضادين : الحب يوجب الكتمان ، ولذة العشق
تقتضي الإعلان ، فالعاشق حائر بينهما " ^(٢) .
والذي قال هذين الوجهين أبو المرشد المعري ^(٣) .

^(١) ١١٧/٥ .

^(٢) ١١٨-١١٧/٥ .

^(٣) سبق ذكر رأيه بنصه ص ٤٢٩ .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

ظهر من مأخذ المهلي على شرح الواحدي لبيت المتنبي موافقته للواحدى في تجويز الوجهين ، ولكنه اختلف معه في الترجيح ، فالواحدى رجح كون (ما) نافية ، بينما رجح المهلي كون (ما) موصولة .

ولا يخفى على أحد ما بين (ما) النافية ، و (ما) الموصولة من فرق ، فالموصولة ليس فيها دلالة على النفي ، وهذا ألقى بظلاله على معنى البيت وأثر فيه أيما تأثير ، إذ نتج عن هذين الوجهين لما معنيان متضادان :

الأول منهما : يدل على أن الحب لا يمنع الألسن من الكلام .
والثاني منهما : يدل على أن الحب هو الذي يمنع صاحبه من الكلام ، بينما تقتضي لذة العشق الإعلان عنه ، وهذا ما يجعل العاشق في حيرة ، وكان هذا المعنى هو المختار عند المهلي .

والصواب في هذه المسألة ما ذكره أصحاب الرأي الأول من كون (ما) موصولة ، وذلك للأسباب التالية :

١ - أن (ما) النافية لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها^(١)، وعليه تنقطع كلمة (الحب) عما بعدها من جهة الإعراب عند من قال : إنَّ (ما) نافية في بيت المتنبي ، وهذا يعني أن الجملة المنفية بـ (ما) وقعت خبراً ، كما يعني وجود ضمير يعود على (الحب) ، وهذا مما لم يقل به أحد . لذلك وجب أن يكون البيت بمنأى عن الخلاف ؛ لضرورة القول بموصولية (ما) في البيت .

^(١) انظر الأصول ٢٣٤/٢ ، الإنصاف ١٧٢/١-١٧٣ ، شرح شذور الذهب ٤٧٣ ، مغني اللبيب ١٦٨/١-١٦٩ قال: " فإن (ما) لها الصدر مطلقاً بإجماع البصريين " ، ٥١٢ ، شرح ابن عقيل ٢٥٦/١ ، حاشية الصبان ٧٣/٢-٧٤ .

٢ - أن المتنبى قال في قصيدة أخرى :

كَتَمْتُ حُبَّكَ حَتَّى عَنْكَ تَكْرِمَةٌ ثُمَّ اسْتَوَى فَيْكَ إِسْرَارِي وَإِعْلَانِي^(١)

فهو يرى كتمان الحب ، وإذا طبق هذا المعنى على بيت المتنبى شاهد المسألة كانت (ما) موصولة .

٣ - أن أغلب الشراح والنقاد قد رجح الموصولية على النافية ، بل أن بعضهم لم يذكر في بيان نوع (ما) إلا كونها موصولة .

٤ - ما ذكره ابن قيم الجوزية في كتابه (طريق المهجرتين) ، قال : " فإن الغيرة من أوصاف المحبة ، والغيرة تأبى إلا التستر والاختفاء ، وكل من بسط لسانه بالعبارة عنها والكشف عن سرها فليس له منها ذوق وإنما حركة وجدان الرائحة ، ولو ذاق منها شيئاً لغاب عن الشرح والوصف ، فإن المحبة لا تظهر على الحب بلفظه ، وإنما تظهر عليه بشمائله ونحوه... ولهذا قيل : المحبة كتمان الإرادة وإظهاره الموافقة .

وهذه الطائفة رأت أن كمال المحبة بكتماها لأسباب عديدة :
أحدها : أن الحب كلما كان مكتوماً كان أشد وأعظم سرياناً وسكوناً في أجزاء القلب كلها ، كما قيل الحب أقتله أكتمه ، فإذا أفشاه الحب وأظهره وباح به ونادى عليه ضعف أثره وصار عرضة للزوال .

الثاني : أن الحب كنز من الكنوز بل هو أعظم الكنوز المودعة في سر العبد وقلبه ، فلا طريق للصوص إليه ، فإذا باح به ونادى عليه فقد دل قطاع الطريق واللصوص على موضع كنزه

^(١) انظر الفسر المجلد الثالث ٤/٦٥٣ .

وعرضه لسلبه منه ، فإن النفوس غيارة مغيرة تغار على المحبوب أن يشاركها في حبه فانتزعت منه...

الثالث : أن المحبة التامة تستدعي شغل القلب بالمحبوب وعدم تفرغه للشرح والوصف ، فلو صدقت محبته لاستغرق فيها عن شرح حاله ووصفه " (١).

(١) ٤٦١-٤٦٣ .

إعراب (خمر) في البيت

قال المتنبي :

مِنْ كُلِّ أَحْوَرَ فِي أَنْيَابِهِ شَنْبٌ خَمْرٌ يُخَامِرُهَا مِسْكٌ تُخَامِرُهُ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في صباه ، مطلعها قوله :

حَاشَى الرَّقِيبَ فَخَانَتْهُ ضَمَائِرُهُ وَغِيْضَ الدَّمْعِ فَانْهَلَتْ بَوَادِرُهُ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

لَوْ لَا ظُبَاءُ عَدِيٍّ مَا شُقِيتُ بِهِمْ وَصَاحِبُ الدَّمْعِ لَا تَخْفَى سَرَائِرُهُ
أَقَلُّ فَعَالِي بَلَهَ أَكْثَرُهُ مَجْدُ وَلَا يَرَبْرِبُهُمْ لَوْ لَا جَاذِرُهُ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " خمر " ، حيث وقع خلاف بين الشراح في إعرابها .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

انقسم الشراح حول إعراب كلمة (خمر) في بيت المتنبي قسمين :

القسم الأول : ذهب ابن جني إلى أن كلمة (خمر) تعرب بدلاً من كلمة (شنب) ، وفسر المعنى بقوله : " و (خمر) : بدل من (شنب) ، كأنه قال : في أسنانه خمر ، و (مخامرها) : مخالطها . تقول العرب : رجل مخامر داء ؛ أي : مخالطه . يقول : الخمرة خالطت المسك

^(١) البيت من البسيط ، وهو في المآخذ ٣٤/٥ .

، والمسك قد خامرها ^(١).

وقد تبعه العكبري - وذلك فيما يظهر من المعنى الذي ذكره - قال بعد أن ذكر رأي ابن جني وأعقبه برأي الواحدي : " المعنى : يقول : قتلي من كل أحوار في أنيابه خمر يخالطها مسك ، وعذوبة في ريقه ، وبرْد في أسنانه " ^(٢).

القسم الثاني : ذهب ابن فورجة إلى أن كلمة (خمر) تعرب مبتدأ ، وخبرها الجملة الاسمية (مخامرها مسك) ، ورفض إعراب ابن جني لكلمة (خمر) على أنها بدل من (شنب) ، قال : " الهاء في (مخامرها) عائد إلى الخمر ، و (خمر) رفع بالابتداء ، و (مخامرها) ابتداء ثانٍ ، و (مسك) خبره ، و (مخامرها) مع (مسك) جملة من مبتدأ وخبر محلها الرفع . والهاء في (تخامره) ضمير الشنب ، يعني : أن خمرًا قد خامرها المسك يخامر ذلك الشنب ، هذا مقنع في تفسير البيت ، وقد ركب أبو الفتح في تفسير هذا البيت مركباً صعباً فلم يحل بطائل ، قال : (خمر) بدل من (شنب) ؛ كأنه قال : في أنيابه خمر ، ثم قال : يقول : قد خالطها المسك ، والمسك قد خامرها ، فانظر من كم نوع قد تكلف ، ومن كم وجه بعيد قد تمحل ، والمعنى أقرب إليه من اليد إلى الفم ، وألا يعلم أنه إذا أراد أن الخمر قد خالطت المسك ، والمسك قد خامرها يجب أن ينشد : خمر مخامرها مسك يخامره ؛ لأن (المسك) مذكر ، و (الخمر) مؤنثة ... " ^(٣).

وقد تبعه الواحدي في إعراب البيت وفي معناه ، كما تبعه أيضاً في رفضه إعراب ابن جني ، وقد أشار إلى أن البيت يروى بروايتين : (مخامرها مسك) و (يخامرها مسك) - وهي رواية ابن جني - ، وذكر توجيهاً لكل منهما ، قال : " الشنب : صفاء الأسنان ورقة مائها ، وسئل ذو الرمة عن الشنب ، فأخذ حبة رمان فقال : هذا الشنب ؛ إشارة إلى صفائها ورقة مائها . وقال ابن جني : (خمر) بدل من (شنب) ، كأنه قال : في أنيابه

(١) الفسر المجلد الثاني ١٠٢/٣ .

(٢) التبيان ١١٦/٢ .

(٣) الفتح على فتح أبي الفتح ١٤٥ .

خمر قد خالطت المسك ، والمسك قد خالطها ، وهذا قول جميع من فسر هذا الديوان ...
ويبعد إبدال (الخمر) من (الشنب) ؛ لأنه ليس في معنى الخمر ، والقول فيه أن (خمر)
في معنى الابتداء ، و (مخامرها) ابتداء ثانٍ ، و (مسك) خبره ، وهما في محل الرفع بالخبر
عن (خمر) ، والهاء في (تخامره) ضمير الشنب ، يعني : أن خمرأ قد خامرها المسك تخامر
ذلك الشنب .

وعلى رواية من روى : (يخامرها مسك) هذه الجملة صفة للنكرة التي هي (خمر)
، وخبره قوله : تخامره " (١) .

موقف المهلي من شراح البيت

ذهب المهلي إلى أن إعراب ابن جني لكلمة (خمر) على أنها بدل من كلمة
(شنب) مقبول ؛ لما بين الكلمتين من تقارب في المعنى ، ثم وجه اعتراضات لإعراب
الواحد ، وأخيراً ذهب إلى أنه يجوز أن تعرب رواية (مخامرها مسك) بالإعراب نفسه
الذي ذكره الواحدي لرواية (يخامرها مسك) ، وهو أن تكون جملة (مخامرها مسك) في
محل رفع صفة لـ (خمر) ، و (تخامره) الخبر . قال في مأخذه على شرح الواحدي :
" وأقول : إذا كان قد فسر الشنب برقة ماء الأسنان ، فكيف استبعد أن تُجعل الخمر بدلاً
منه ، كناية عن طيب النكهة ولذاذة الريق ؟

وكيف جاز أن يجعل (خمر) وهي نكرة مبتدأ ولم يصفها ؟
ولم جعل (مخامرها) مبتدأ ثانياً خبراً عنها ، ولم يجعله صفة لها ؟
وما اضطره إلى ذلك وقد قال : ومن روى : (يخامرها مسك) جعل الجملة صفة
للنكرة و (تخامره) الخبر ؟

فيقال : وكذلك إذا قال : (مخامرها مسك) فهذا جائز حسن " (٢) .

(١) شرحه لديوان المتنبي ٦١ ، وانظر المآخذ ٣٤/٥ - ٣٥ .

(٢) ٣٥/٥ .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق أن المهلي لم يخالف الواحدي في إعراب كلمة (خمر) مبتدأ وخبره الجملة الاسمية (مخامرها مسك) ، لكنه ذهب إلى أنه لا مانع من إعراب (مخامرها مسك) صفة لـ (خمر) ، و(تخمره) هي الخبر - وهو الإعراب نفسه الذي ذكره الواحدي لرواية (يخامرها مسك) .

ويبدو أن المعنى قد تأثر بهذا الاختلاف في إعراب كلمة (خمر) ، فالمعنى على إعراب (خمر) بدلاً من (شنب) - والبدل على نية طرح المبدل منه - يكون : أن بلائي من كل أحور في أنيابه خمر قد خالطت المسك ، والمسك قد خالطها .
والمعنى على إعراب (خمر) مبتدأ يكون : أن خمرأ قد خالطها المسك تخامر ذلك الشنب .

ولعل الراجح في إعراب كلمة (خمر) أن تعرب مبتدأ ، والذي سوغ الابتداء بها وهي نكرة أنها موصوفة بجملة (مخامرها مسك) - على هذه الرواية - ، وعلى رواية (يخامرها مسك) تكون موصوفة بجملة فعلية ، و(تخمره) هي خبر المبتدأ .
كما يجوز أن تكون (مخامرها مسك) هي الخبر ، وتكون جملة (تخمره) في محل رفع صفة لـ (خمر) .

أما إعراب كلمة (خمر) بدلاً من (شنب) فهو مستبعد ؛ لاختلافهما في المعنى .

رفع الاسم على الاستئناف

قال المتنبي :

فَأَكْبَرُوا فِعْلَهُ وَأَصْغَرَهُ أَكْبَرُ مِنْ فِعْلِهِ الَّذِي فَعَلَهُ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها أبو الطيب في مدح أبي العشائر ، مطلعها قوله :

لَا تَحْسَبُوا رَبْعَكُمْ وَلَا طَلْلَهُ أَوَّلَ حَيٍّ فِرَاقُكُمْ قَتْلَهُ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

وَفَارِسَ الْأَحْمَرِ الْمَكْلَلِ فِي طَيِّءِ الْمُشْرِعِ الْقَنَا قَبْلَهُ
لَمَّا رَأَتْ وَجْهَهُ خِيُولُهُمْ أَقْسَمَ بِاللَّهِ لَا رَأَتْ كَفْلَهُ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : (أكبر) ، إذ وقع خلاف حول توجيه رفعه .

موقف النحاة من هذه المسألة

الاستئناف في اللغة : الابتداء . جاء في مقاييس اللغة : " الهمزة والنون والفاء أصلان منهما يتفرع مسائل الباب كلها ، أحدهما : أخذ الشيء من أوله... " ^(٢) . وجاء في لسان العرب : " استأنفت الشيء إذا ابتدأته ، وفعلت الشيء آنفاً ، أي : في أول وقت يقرب مني " ^(٣) .

والاستئناف في علم البيان : الجملة التي تكون جواباً عن سؤال مقدر في الكلام السابق

^(١) البيت من المنسرح ، وهو في المآخذ ١٢/١ ، ١٦٥/٥ .

^(٢) (أنف) .

^(٣) (أنف) .

عليها^(١). نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾^(٢)، فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره: فماذا قال لهم ؛ ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها .

أما الاستئناف في النحو: فهو الجملة المنقطعة عما قبلها سواء أكانت جواباً عن سؤال مقدر أم لا . وعلى هذا فالاستئناف النحوي أعم من الاستئناف البياني^(٣). والاستئناف النحوي نوعان^(٤):

أحدهما : الجملة المفتتح بها الكلام ، كقولك ابتداءً : زيد قائم ، ومنه الجمل المفتتح بها سور القرآن الكريم ، ويسمى هذا النوع الاستئناف التام .

والثاني : الجملة المنقطعة عما قبلها ، والمراد بانقطاعها عما قبلها : عدم تعلقها بها تعلقاً صناعياً بإتباع أو إخبار أو حالية سواء أكان الانقطاع لفظاً ومعنى أم لفظاً فقط .

ومن هذا النوع إعادة اسم ما استؤنف عنه ، نحو : أحسنت إلى زيد ، زيد حقيق بالإحسان ، أو إعادة صفته ، نحو : أحسنت إلى زيد ، صديقك القديم أهل لذلك^(٥). ومن هذا النوع أيضاً جملة العامل الملغى لتأخره ، نحو: زيد قائم أظن .

ومن الأحكام المتعلقة بالاستئناف أن الجملة المستأنفة إذا كانت فعلية فعلها مضارع فإن النحاة يقدرّون مبتدأ، وذلك لقصد إيضاح الاستئناف أو لأنه لا يستأنف إلا على هذا

^(١) انظر دلائل الاعجاز ٢٣٥، المثل السائر ٧٧/٢، الإيضاح في علوم البلاغة ١٥٩، مغني اللبيب ١٦/٢، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٤٩. وعرفه الكفومي بقوله: "فالاستئناف هو أن يكون الكلام المتقدم بحسب الفحوى مورداً للسؤال فيجعل ذلك المقدر كالحقق ويحاج بالكلام الثاني، فالكلام مرتبط بما قبله من حيث المعنى وإن كان مقطوعاً لفظاً، والقطع كون الكلام مقطوعاً عما قبله لفظاً ومعنى، والاستئناف عند أهل المعاني: ترك الواو بين جملتين نزلت أولاهما منزل السؤال وتسمى الثانية استئنافاً" الكليات ١٠٦ .

^(٢) سورة الذاريات : الآيتان ٢٤ ، ٢٥ .

^(٣) انظر حاشية الدسوقي ٣٩٨/٢ .

^(٤) انظر مغني اللبيب ١٥/٢، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٤٨ .

^(٥) انظر المثل السائر ٧٧/٢-٧٨، الإيضاح في علوم البلاغة ١٦١ .

التقدير^(١). قال سيويه : " وتقول : ائتني آتك ، فتجزم على ما وصفنا ، وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلقاً بالأول ولكنك تبدئه وتجعل الأول مستغنياً عنه ، كأنه يقول : ائتني أنا آتيك "^(٢).

وذكر الرمخسري عند قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرُكُمْ ﴾^(٣) أن جملة (يَعْلَمُ) مستأنفة ؛ أي : هو يعلم^(٤).

وقال الرضي : " وقد يستأنف بعد الواو من غير معنى الجمعية ، كقولك : دعني ولا أعود ؛ أي : وأنا لا أعود على كل حال "^(٥).

وقد استشكل هذا الحكم بعض المتأخرين ، فذكروا أنه لا حاجة إلى تقدير مبتدأ ، لأن الجملة الفعلية صالحة للابتداء من غير تقدير مبتدأ^(٦).

ومن الكلام ما يحتمل الاستئناف وغيره ، وهذا على نوعين^(٧):

أحدهما : ما إذا حمل على الاستئناف لزم تقدير محذوف ، نحو: (زيد) من قولك : " نَعَمْ الرجلُ زيد " ، فإن جعلَ (زيد) مبتدأ و ما قبله خبراً لم يكن لفظ (زيد) مستأنفاً ، وإن جعلَ (زيد) خبراً لمبتدأ محذوف ؛ أي : هو زيد كان مستأنفاً ، وهو مما حذف منه صدر الاستئناف .

الثاني : ما لا يحتاج فيه إلى تقدير محذوف ؛ لكونه جملة تامة ، وذلك كثير ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفَىٰ صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنِ

^(١) انظر مغني اللبيب ٧٦/٢ ، خزانة الأدب ٥٣١/٨ .

^(٢) الكتاب ٩٥/٣ - ٩٦ .

^(٣) سورة الأنعام : من الآية ٣ .

^(٤) انظر الكشف ٣١٩ . وقال التفتازاني في شرح التلويح : " وهكذا صرح جار الله في الكشف و المفصل بتقدير المبتدأ في جميع ما هو من هذا القبيل " ٢٣٩/١ .

^(٥) شرح الرضي على الكافية ٧٥/٥ .

^(٦) منهم التفتازاني . انظر شرح التلويح ٢٣٩/١ .

^(٧) انظر مغني اللبيب ١٩/٢ .

كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١﴾ ، قال الزمخشري : " فإن قلت : كيف موقع هذه الجملة ؟ قلت : يجوز أن يكون (لا يألونكم) صفة للبطانة ، وكذلك (قد بدت البغضاء) ، كأنه قيل : ببطانة غير آليكم خبالاً بادية بغضاؤهم ، وأما (قد بينا) فكلام مبتدأ ، وأحسن منه وأبلغ أن تكون مستأنفات كلها على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة " (٢).

ومن الكلام ما وقع فيه خلاف ، هل هو مستأنف أو لا ؟ ومن أمثلته (٣) :

١- مُذُّ وَمُنْذُ وما بعدهما في نحو : " ما رأيته مذ يومان " ، فذكر الجمهور أنها جملة مستأنفة ؛ لأنها في التقدير جواب سؤال مقدر مفهوم من الجملة المتقدمة خبراً (٤) فتقديره : ما بينك وبين لقائه ؟ ، وعلى ذلك تكون هذه الجملة قد جمعت بين استئنافين ، فجملة " ما رأيته " استئناف نحوي ، وجملة " مذ يومان " استئناف بياني . وخالف السيرافي الجمهور ، حيث رأى أن جملة " مذ يومان " في محل نصب حال ، ورد رأي ابن هشام لعدم وجود رابط فيها كما هو معهود في جملة الحال (٥).

٢- جملة أفعال الاستثناء (ليس) و (لا يكون) و (خلا) و (عدا) و (حاشا) ، نحو : قام القوم ما خلا زيدا ، فأجاز السيرافي أن تكون في موضع نصب حال ؛ أي : قام القوم خالين عن زيد ؛ لأن الجمل بعد المعارف أحوال ، وجوز أيضاً أن لا يكون لها موضع من الإعراب بل هي مستأنفة ، وأوجب ابن عصفور النصب على الحال إذا دخلت ما المصدرية

(١) سورة آل عمران : الآية ١١٨ .

(٢) الكشف ١٩١ ، وزاد السمين الحلبي وجهاً ثالثاً على قوله تعالى : (لا يألونكم) و (قد بدت البغضاء) وهو أنهما في محل نصب حال ، ولكنه ذكر أن الوجه الأحسن هو الاستئناف . انظر الدر المصون ١٩٤/٢ .

(٣) انظر مغني اللبيب ١٩/٢-٢١ ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٥٠-٥٣ .

(٤) من النحاة الذين أعربوا " مذ ومنذ " مبتدأ : المبرد وابن السراح والفارسي ، ومن النحاة الذين أعربوها خبراً : الأخفش والزجاج والزجاجي . انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٨/٢ ، مغني اللبيب ٥٤٢/١ ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٥٠ ، قال المبرد : " أما (مذ) فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى ، ومخفوضاً على معنى . فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره ، غير أنها لا تقع إلا في الابتداء لقلّة تمكّنها ، وأما لا معنى لها في غيره " المقتضب ٣٠/٣ . وقد نسب أبو البركات الأنباري إلى البصريين إعرابهما اسمين مبتدئين انظر الإنصاف ٣٨٢/١ .

(٥) انظر مغني اللبيب ٢٠/٢ .

على (خلا) و (عدا) فإن المصدر المقدر من (ما) مع الفعل في موضع نصب على الحال ، ولا يجوز غير ذلك ^(١).

وجملة أفعال الاستثناء على رأي من جوز فيها الاستثناء تشمل على نوعي الاستثناء ، فجملة " قام القوم " استثناء نحوي ، وجملة " خلا زيدا " استثناء بياني ؛ لأنها في التقدير جواب عن سؤال ، فكأنه لما قيل : قام القوم ، قيل : هل دخل زيد فيهم ؟ فأجيب : خلا زيدا .

٣_ الجملة بعد (حتى) الابتدائية كقول جرير :

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءٍ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ ^(٢)

فيرى الجمهور أنها مستأنفة ، وخالفهم الزجاج وابن درستويه ، حيث ذكرا أنها في موضع جر بحتى .

ويلجأ إلى الاستثناء - وخاصة الاستثناء البياني - لأغراض عديدة ، منها : تنبيه السامع على موقع السؤال المقدر ، أو لإغناؤه أن يسأل ، أو لئلا يسمع منه شيء ، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه ، أو لقصد تكثير المعنى بتقليل اللفظ ، وهو تقدر السؤال وترك العاطف ، أو لغير ذلك ^(٣).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

اتفق شراح البيت على أن كلمة (أكبر) مرفوعة ، لكنهم ذكروا توجيهات لرفعها.

^(١) شرح جمل الزجاجي ٢/٢٦٥. وابن عصفور يجوز في "خلا" و"عدا" و"حاشا" إذا كانت أفعال، وفي (ليس) و"لا يكون" الوجهين.

^(٢) البيت من الطويل . ديوانه ٣٦٧ . وانظر حروف المعاني والصفات ٦٨ ، لسان العرب (تحت) ، مغني اللبيب ١/٢١٣ ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٥٢ ، خزانة الأدب ٩/٤٨٠ . الأشكل عند العرب : اللونان المختلطان ، ودم أشكل إذا كان فيه بياض وحمرة .

^(٣) انظر الإيضاح في علوم البلاغة ١٥٩ ، الكليات ١٠٦ .

فرأى ابن جني أن كلمة (أكبر) مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو أكبر ، يعود على الممدوح ، وتكون هذه الجملة مستأنفة قد حذفت منها صدرها. قال ابن جني : " أي : استكبروا فعله واستصغره هو ، فتم الكلام هاهنا ، ثم استأنف فقال : أكبر من فعله الإنسان الذي فعله ، أي : هو أكبر من فعله " (١).

ووافق ابن سيده الذي قال : " أي : أعظموا فعل أبي العشائر وأصغره هو ؛ أي : استصغره ؛ لأنه صغير بالإضافة إليه ، كما هو عظيم بالإضافة إليهم ، ثم قطع فقال : أكبر من فعله الذي فعله ؛ أي : الفاعل أكبر من الفعل المنفصل عنه " (٢).

هذا هو الرأي الأول في بيت المتنبي ، والذي يرى أن جملة " أكبر من فعله الذي فعله " مستأنفة حذفت منها صدرها ، وأن (أكبر) خبر لذلك المبتدأ المحذوف ، والمعنى : أن الممدوح أكبر من فعله .

أما الرأي الثاني فيمثله أبو العلاء المعري ، وأبو المرشد المعري ، والتبريزي ، حيث ذكر أبو العلاء المعري أن بيت المتنبي يحتمل وجهين :

الوجه الأول : أن يكون في (أصغر) ضمير يعود إلى الممدوح ، فيكون الكلام قد تم ، ويكون (أكبر) خبر مبتدأ مقدم ، كأنه قال - لما تم الكلام في النصف الأول - الذي فعله أكبر من فعله . وهذا الوجه مشابه لرأي ابن جني من حيث إن النصف الثاني جملة مستأنفة ، وإن (أكبر) تعرب خبراً ، ومخالف له من حيث إن جملة الاستئناف لم يحذف صدرها ، فأكبر خبر لمبتدأ مذكور وهو (الذي) .

(١) الفسر المجلد الثالث ٢٢٦/٤ ، وانظر المآخذ ١٣/١ .

(٢) شرح مشكل شعر المتنبي ١٤٩ .

الوجه الثاني : أن يكون (أكبر) فاعلاً للفعل (أصغره) ، والتقدير : استصغر الفعل رجل أكبر من فعله ، ويكون قوله : " الذي فعله " نعتاً لـ (فِعْله) ، وعلى هذا لا يكون النصف الثاني مستأنفاً^(١) . ووافقه في ذلك أبو المرشد المعري^(٢) ، والتبريزي^(٣) .

ويخلص من ذلك أن في رفع (أكبر) ثلاثة توجيهات :

- ١ - أنه خبر لمبتدأ محذوف .
- ٢ - أنه خبر لمبتدأ مذكور . وعلى هذا الوجه وسابقه تكون الجملة مستأنفة .
- ٣ - أنه فاعل للفعل (أصغره) .

ولقد استدرك العروضي على ابن جني تفسيره للبيت ، ورأى أن المعنى الذي ذكره وهو أن الممدوح أكبر من فعله لا يعد مدحاً ؛ لأن من المعلوم أن كل فاعل أكبر من فعله ؛ لذلك فإن معنى البيت عنده : أن الناس استكبروا فعله واستصغره هو ، فكان استصغاره لما فعل أحسن من فعله^(٤) .

موقف المهلي من شراح البيت

جمع المهلي بين الرأي الأول الذي يمثله ابن جني ، والرأي الثاني الذي يمثله أبو العلاء المعري ، حيث استحسّن الوجه الذي ذكره ابن جني وهو أن (أكبر) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو أكبر فتكون الجملة مستأنفة ، ثم ذكر احتمالاً آخر ذكره غير ابن جني ، وهو الوجه الثاني الذي ذكره أبو العلاء المعري .

^(١) انظر معجز أحمد ٥٢٨/٢ .

^(٢) انظر تفسير أبيات المعاني ٢١٨-٢١٩ .

^(٣) انظر الموضح ٣٠/٣ أ .

^(٤) انظر المستدرك على ابن جني المنشور في مجلة المورد المجلد ٤ ، العدد ٤ ، ١٥٢-١٥٣ . وانظر أيضاً : شرح ديوان المتنبي للواحدي ٣٦٦ ، التبيان ٢٧٢/٣ ، المآخذ ١٦٦/٥ .

قال المهلبى فى مأخذہ على شرح ابن جنى : " وأقول : هذا وجه حسن ، وثمَّ وجه آخر قد ذكره غيره ، وهو أن يكون " أكبر من فعله " فاعلاً العامل فيه (أصغره) ، كأنه قال : وأصغره رجلٌ أو فارسٌ أكبر من فعله " (١).

كما أخذ المهلبى على العروضى استدراكه على ابن جنى ، حيث أيد المعنى الذى ذكره ابن جنى ، وهو أن الممدوح أكبر من فعله ، ورأى أن فى هذا المعنى مدحاً .
قال المهلبى : " وقوله : " لا يكون مدحاً " فيقال : لم لا يكون إذا قال فعله عظيم ، وهو أعظم منه مدحاً له وهذا معنى قوله :

أعظم من فعله الذى فعله (٢)

إذن المهلبى يجوز وجهين :

- ١- أن يكون (أكبر) خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هو أكبر ، فتكون الجملة مستأنفة . وهو بذلك يوافق ابن جنى .
- ٢- أن يكون (أكبر) فاعلاً للفعل (أصغره) ، وعليه لا تكون الجملة مستأنفة . وهو بذلك يوافق الوجه الثانى من رأى أبى العلاء المعري .

أثر مأخذ المهلبى فى معنى البيت

فكما هو واضح من كلام المهلبى السابق ، فإنه لم يخالف ابن جنى فيما ذهب إليه ، بل استحسنته بقوله : " هذا وجه حسن " ، لكنه أخذ عليه الاقتصار على هذا الوجه ، لذلك رجح أن يكون هناك أكثر من وجه فى رفع كلمة (أكبر) .

(١) المأخذ ١/١٣ .

(٢) المرجع السابق ٥/١٦٦ .

وعلى أي حال ، فإن هذه التوجيهات لرفع كلمة (أكبر) في بيت المتنبي لم تؤثر على معناه ، إذ ظل يحمل المعنى نفسه عند الشراح السابقين ، وهو أن الناس استكبروا فعل هذا الممدوح واستصغره هو ، وأنه رجل أكبر من فعله . فكلمة (أكبر) في بيت المتنبي تمثل ظاهرة ثبات المعنى مع تعدد الأعراب الجائزة .

حكم دخول (لا) المشبهة بليس على المعارف

قال المتنبي :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها يمدح كافور الأخشيدي ، مطلعها قوله :

كَفَى بِكَ دَاءً أَنْ تَرَى الْمَوْتَ شَافِيَا وَحَسْبُ الْمَنِيَا أَنْ يَكُنَّ أَمَانِيَا

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْبَيْنَ يُشَكِّكَ بَعْدَهُ فَلَسْتُ فُؤَادِي إِنْ رَأَيْتُكَ شَاكِيا

فَإِنَّ دُمُوعَ الْعَيْنِ غُذِرَ بِرَبِّهَا إِذَا كُنَّ إِثْرَ الْغَادِرِينَ جَوَارِيَا

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا " ، حيث وقع خلاف حول توجيهه عمل (لا) الداخلة على المعارف .

موقف النحاة من هذه المسألة

اشترط من أجاز إعمال (لا) المشبهة بليس ^(٢) شروطاً عديدة :

١ - ألاّ يتقدم خبرها على اسمها ^(٣).

^(١) البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ٣٠٦/١ .

^(٢) في إعمال (لا) عمل (ليس) ثلاثة مذاهب :

١ - يرى جمهور النحاة أنها تعمل عمل (ليس) ، ولكن عملها قليل ، وهذا مذهب سيبويه ، وابن السراج ، وأبي

علي الفارسي ، والأعلم ، والزمخشري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وغيرهم .

٢ - منع الفراء والأخفش إعمال (لا) عمل (ليس) ، ووافقهما الرضي ، ونسب المنع أيضاً إلى المبرد ، لكنه في

المقتضب يرى جواز إعمالها - انظر ٣٨٢/٤ .

٣ - يرى الزجاج أن (لا) تعمل عمل (ليس) في الاسم دون الخبر .

^(٣) انظر التذييل والتكميل ٢٨٥/٤ ، شرح شذور الذهب ٢٥١ ، شرح ابن عقيل ٢٩١/١ .

- ٢ - ألاّ يتقدم معمول خبرها على اسمها^(١).
- ٣ - ألاّ يفصل بينها وبين ما عملت فيه^(٢).
- ٤ - أن تستمر في الدلالة على النفي ، فلا ينتقض بإلا ، فلو قيل : لا رجلٌ إلاّ أفضل منك ، لبطل عملها^(٣).
- ٥ - ألاّ تكون نصاً في نفي الجنس ؛ لأنها إن نصت على هذا وجب إعمالها عمل (إن)^(٤).
- ٦ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين^(٥)، وقد أوجب ذلك جمهور النحاة ، منه قول الشاعر :

تَعَزَّ فلا شَيْءٌ على الأرضِ بَاقِيَا ولا وَزَرَ مما قَضَى اللهُ وَأَقْيَا^(٦)

ومنعوا عملها في المعرفة ، قال سيويو : " وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا) في أنها في موضع ابتداء ، وأنها لا تعمل في معرفة... لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً " ^(٧) وقال المبرد : " وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلا في النكرة ، فتقول : لا رجلٌ أفضل منك " ^(٨)، وقال ابن السراج : " واعلم

^(١) انظر شرح شذور الذهب ٢٥١.

^(٢) انظر المقتضب ٣٨٢/٤، الأصول ٣٩٨/١، النكت ٣٠٩، التذيل والتكميل ٢٨٥/٤، مع الهوامع ٤٥٧/١.

^(٣) انظر التذيل والتكميل ٢٨٥/٤، شرح قطر الندى ١٤٥، شرح ابن عقيل ٢٩٢/١.

^(٤) انظر شرح الرضي على الكافية ٢٩١/١.

^(٥) انظر المقتضب ٣٥٩-٣٦٢، ٢٨٣، الأصول ٣٩٨/١، النكت ٣٠٩، المفصل ٤٤، الإنصاف ٣٧٠/١، شرح الرضي على الكافية ٢٥٩/٢، التذيل والتكميل ٢٨٥/٤، مغني اللبيب ٣٩٧/١، شرح ابن عقيل ٢٨٨/١، التصريح ١٢/٢، مع الهوامع ٤٥٧/١.

^(٦) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل، انظر شرح التسهيل ٣٧٦/١، التذيل والتكميل ٢٨٢/٤، شرح قطر الندى ١٤٤، مغني اللبيب ٣٩٦/١، شرح ابن عقيل ٢٨٩/١، مع الهوامع ٤٥٦/١.

^(٧) الكتاب ٢٩٦/٢، وانظر ٣٠٠/٢.

^(٨) المقتضب ٢٨٣/٤، وانظر ٣٥٩/٤.

واعلم أن (لا) إذا جعلت كليس لم تعمل إلا في نكرة ^(١)، وقال الزمخشري : " ولم تدخل (لا) إلا على النكرة ، فقيل : لا رجل أفضل منك ، وامتنع لا زيداً منطلقاً ^(٢) .

وعللوا عملها في النكرة دون المعرفة بأن (لا) ضعيفة في العمل ؛ لأنها إنما تعمل بحكم الشبه لا بحكم الأصل في العمل ، والنكرة ضعيفة ، فلذلك لا يعمل العامل الضعيف إلا في النكرات ، كقولك : عشرون رجلاً ، ولي مثله فرساً ، وزيداً أحسنهم أدباً ، فلما كانت (لا) أضعف العاملين والنكرة أضعف الممولين خصوا الأضعف بالأضعف ^(٣) .
وخالف ابن جني ^(٤) وابن الشجري ^(٥) جمهور النحاة ، حيث أجازا عمل (لا) المشبهة بليس في المعارف ، واستشهدا بقول النابغة الجعدي :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا ^(٦)
حيث أعمل (لا) في الضمير المنفصل (أنا) ونصب الخبر (باغياً) ، ومما جاء على مثال بيت النابغة قول الشاعر :

أُنْكِرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا لَا الدَّارُ دَاراً وَلَا الْجِرَانُ جِيرَانَا ^(٧)

^(١) الأصول ٣٩٨/١ .

^(٢) الفصل ٤٤ .

^(٣) انظر شرح المغني في النحو للجاربردي لمؤلفه محمد عبد الرحيم العمري ٢٥/ب ، الأشباه والنظائر ٢٣٠/٤ .

^(٤) انظر أمالي ابن الشجري ٤٣١/١ ، التذييل والتكميل ٢٨٦/٤ قال : "وقد أجاز ابن جني إعمال (لا) في المعرفة ذكر ذلك في كتاب التمام" ، توضيح المقاصد ١٩٠/١ ، مغني اللبيب ٣٩٧/١ ، همع الهوامع ٤٥٧/١ .

^(٥) انظر أمالي ابن الشجري ٤٣١/١ ، التذييل والتكميل ٢٨٧/٤ ، مغني اللبيب ٣٩٧/١ ، الأشباه والنظائر ٢٣٠/٤ - ٢٣٢ .

^(٦) البيت من الطويل . ديوانه ١٧١ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٤٣٢/١ ، شرح التسهيل ٣٧٧/١ ، الموشح في شرح الكافية لأبي بكر الخبيصي ٢٩/ب ، توضيح المقاصد ١٩٠/١ ، مغني اللبيب ٣٩٧/١ ، شرح ابن عقيل ٢٩٠/١ ، الأشباه والنظائر ٢٣١/٤ ، همع الهوامع ٤٥٧/١ ، خزنة الأدب ٣١٦/٣ قال : "وروي : لا أنا مبتغ سواها وعليه لا شاهد فيه" .

^(٧) البيت من البسيط ، وهو مجهول القائل ، انظر الجمل في النحو ٤٨ ، البحر المحيط ٩٧/٢ ، التذييل والتكميل ٢٨٧/٤ ، شرح شذور الذهب ٢٥٦ .

وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال :

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرَزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْمَجْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا^(١)

وقد حمل المانعون هذه الشواهد على الشذوذ أو التأويل^(٢)، وبينوا أنها لو حملت على ظاهرها فإنها قليلة جداً بحيث لا تبنى عليها القواعد^(٣).

يرز ذلك جلياً في ردهم على بيت النابغة ، حيث قال ابن مالك : " وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي... "^(٤).

وأوله بعضهم بوجهين :

الوجه الأول : أن الأصل : " لا أرى باغياً " فلما حذف الفعل برز الضمير المستتر وانفصل ، وأعرّب نائب فاعل ، وتكون (باغياً) حال^(٥).

الوجه الثاني : أن يكون الضمير (أنا) مبتدأ ، و (باغياً) حال من نائب فاعل الفعل المحذوف ، والتقدير : " لا أنا أرى باغياً " ، وتكون الجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ^(٦).

كما رُدّ عليه برواية أخرى وهي : " لا أنا مبتغ سواها " ، وعلى هذه الرواية لا يكون هناك شاهد^(٧).

^(١) البيت من الطويل، انظر شرح التسهيل ٣٧٧/١، البحر المحيط ٣٢٢/١، التذييل والتكميل ٢٨٦/٤، شرح شذور الذهب ٢٥٧، شرح قطر الندى ١٤٥، مغني اللبيب ٣٩٨/١، التصريح ١٢/٢، الأشباه والنظائر ٢٣٠/٤. وله رواية أخرى: "فلا الحمد".

^(٢) انظر البحر المحيط ٣٢٣/١، ٩٧/٢، توضيح المقاصد ١٩٠/١، همع الهوامع ٤٥٧/١، خزنة الأدب ٣١٦/٣.

^(٣) انظر البحر المحيط ٩٧/٢. وقد علق الشيخ خالد على بيت النابغة وبيت المتنبي بأنهما من النوادر انظر التصريح ١٣/٢.

^(٤) شرح التسهيل ٣٧٧/١

^(٥) انظر التذييل والتكميل ٢٨٦/٤، همع الهوامع ٤٥٧/١، خزنة الأدب ٣١٦/٣.

^(٦) انظر خزنة الأدب ٣١٦/٣. وقد ذكر الشيخ يس في حاشيته وجه آخر وهو أن يكون الأصل: لا مثلي باغياً، فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه، فأتى به منفصلاً مرفوعاً، ولكنه علق على هذا الوجه بأنه خلاف الظاهر. انظر ١٤/٢.

^(٧) انظر خزنة الأدب ٣١٦/٣

أما بيت المتنبي فقد حكم عليه بعض النحويين باللحن والغلط^(١)، ولكن ابن مالك قال : " وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال :
إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْمَجْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا
والقياس على هذا شائع عندي "^(٢).

وهذا القول يبين اختلاف ابن مالك في حكم إعمال (لا) المشبهة بليس في المعارف ، فمرة يحكم عليه بالشذوذ ، ومرة يميز القياس عليه^(٣).

وحاول ابن الشجري توجيه الرواية الأخرى لبيت النابغة ، وهي : " لا أنا مبتغ سواها " ، فذكر أن (لا) الأولى تحتل الإعمال أو الإلغاء ، فإن كانت معاملة (فمبتغ) خبرها ، وكان حقه أن ينصب ولكنه أسكن الياء في موضع النصب ، وعلى هذا يكون قوله (متراخياً) منصوب عطفاً على موضع (مبتغ) ، والتقدير : " لا أنا مبتغياً سواها ولا متراخياً عن حبها " ، وإن كانت (لا) الأولى ملغاة كان قوله : أنا مبتغ مبتدأ وخبراً ، ووجب إعمال (لا) الثانية ، فيكون اسمها محذوفاً ، تقديره : " ولا أنا عن حبها متراخياً " ، وحسن حذفه لتقدم ذكره^(٤).

ولم يقتصر موقف جمهور النحويين الرافض لإعمال (لا) المشبهة بليس في المعارف على ذلك ، بل ذهبوا إلى منع دخولها على المعارف ولو لم تكن عاملة ما لم تكرر، نحو: لا

^(١) انظر البحر المحيط ٣٢٣/١ ، شرح قطر الندى ١٤٥ ، مع أن ابن هشام قال في شرح شذور الذهب: "وربما عملت في اسم معرفة كقوله: أنكرتها بعد...، وعلى ذلك قول المتنبي" ٢٥٦ ، وهذا القول لا يدل على أنه يميز إعمال (لا) المشبهة بليس في المعارف، ولعله إشارة منه إلى مذهب المجيزين؛ لأنه أكد في شرح قطر الندى ١٤٥ وفي مغني اللبيب ٣٩٧/١ أن (لا) لا تعمل في النكرات.

^(٢) شرح التسهيل ٣٧٧/١.

^(٣) ومن نبه على ذلك ابن عقيل انظر شرحه على الألفية ٢٩١/١.

^(٤) انظر أماليه ٤٣٢/١ ، الأشباه والنظائر ٢٣٢/٤ . وقال ابن الشجري بعد توجيه هذه الرواية: " وحدث بعد انقضاء هذه الأمالي في كتاب عتيق يتضمن المختار من شعر الجعدي "لا أنا باغياً سواها" فهذه الرواية تكفيك تكلف الكلام على مبتغ".

زيد في الدار ولا عمرو ، وخصوا دخولها على المعارف دون تكرار بالضرورة الشعرية^(١) ،
كقول الشاعر :

بَكَتْ جَزَعًا واسترجعتْ ثم أَذْنَتْ رَكائبُها أن لا إلينا رُجوعُها^(٢)
وخالف المبرد^(٣) وابن كيسان^(٤) جمهور النحويين ، إذ أجازا دخول (لا) على
المعارف دون تكرار (لا) .

وإذا انتقلنا إلى معنى لا المشبهة بليس ، وأثرها على الجملة ، وجدنا أنها تفيد مطلق
النفي^(٥) ، ويكون المنفي محتملاً أمرين : فإما أن تنفي الخبر عن الجنس كله فرداً فرداً ، وإما
أن تنفي الخبر عن فرد واحد إن كان اسمها مفرداً ، أو عن فردين إن كان اسمها مثنى ، أو
عن مجموعة من الأفراد إن كان اسمها جمعاً ، أي أن دلالتها على نفي الخبر محتملة أحد
الأمرين وليست نصاً في أحدهما ، وقد توجد قرينة تساعد في التعيين لواحد منهما^(٦) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

اتفق معظم شراح بيت المتنبي على أنه أعمل (لا) الأولى والثانية ، حيث رفعت
اسميتها (المجد) و (المال) ، ونصبت خبريها (مكسوباً) و (باقياً) ، وإنما عملت هذا
العمل لمشابهتها (ليس) .

^(١) انظر الكتاب ٢/٢٩٨ ، الأصول ١/٣٩٢-٣٩٣ ، النكت ٣١٠ ، المفصل ١٠٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور
٢/٢٧٥ ، شرح الرضي على الكافية ١/٢٩٠ ، همع الهوامع ١/٥٣٤ .

^(٢) البيت من الطويل ، لا يعرف قائله ، انظر الكتاب ٢/٢٩٨ ، المقتضب ٤/٣٦١ ، الأصول ١/٣٩٣ ، النكت ٣١٠ ،
المفصل ١٠١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٧٥ ، التذييل والتكميل ٤/٢٨٣ ، همع الهوامع ١/٥٣٤ ، خزانة
الأدب ٤/٣٢ . والشاهد فيه وقوع المعرفة "رجوعها" بعد (لا) وفصلها عنها دون تكرار ضرورة ، ورجوعها: مبتدأ ،
والخبر محذوف تقديره: موجود أو واقع .

^(٣) انظر المقتضب ٤/٣٦٠ ، المفصل ١٠٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٧٥ ، التذييل والتكميل ٤/٢٨٣ ،
همع الهوامع ١/٥٣٤ ، خزانة الأدب ٤/٣٢ .

^(٤) انظر همع الهوامع ١/٥٣٤ ، خزانة الأدب ٤/٣٢ .

^(٥) انظر الإرشاد ١٦٢ .

^(٦) انظر شرح الرضي على الكافية ١/٢٩١ ، مغني اللبيب ١/٣٩٩ ، التصريح ٢/١٣ ، النحو الوافي ١/٤٤٦ .

قال ابن جني في الفسر : " شبه (لا) بليس فنصب الخبر ، قال سعد بن مالك :

مَنْ فَرَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ^(١)

أي : ليس عندي براح ، فحذف الخبر " ^(٢) .

وتابعه أبو العلاء المعري الذي قال بعد بيت المتنبي : " شبه (لا) بليس في نصب الخبر ، فلهذا نصب (مكسوباً) و (باقياً) " ^(٣) .

كما تابعه أيضاً الواحدي^(٤) ، والعكبري^(٥) ، إذ صرحا بإعمال (لا) في بيت المتنبي عمل (ليس) .

وهكذا يتبين من آراء هؤلاء الشراح أنهم متفقون على إعمال (لا) تشبيهاً لها بليس دون أن يأخذوا على المتنبي أو يلحنوه بإعماله (لا) في المعرفة — كما فعل بعض النحويين — وكأنهم بهذا قد ارتضوا مذهب ابن جني المحيز لعمل (لا) في المعارف .

موقف المهلي من شراح البيت

وافق المهلي شراح بيت المتنبي في أمر وخالفهم في آخر ، حيث وافقهم في إعمال (لا) الواردة في البيت برفعها الاسم (المجد) و (المال) ، ونصبها الخبر (مكسوباً) و (باقياً) ، دون أن يخطئ المتنبي أو يلحنه في إعماله (لا) في المعرفة ، متتبعاً في ذلك مذهب ابن جني .

بيد أنه خالفهم في أن (لا) إنما عملت هذا العمل تشبيهاً لها بليس ، فرأى أن (لا) إذا عملت في النكرة فهي حينئذ مشبهة بليس ، وإذا عملت في المعرفة — كما هو واقع في

^(١) البيت من مجزوء الكامل ، وهو لسعد بن مالك من بني قيس ، انظر الكتاب ٢/٢٩٦ ، المقتضب ٤/٣٦٠ ، الأصول ٩٦/١ ، المفصل ٤٤ ، الإنصاف ٣٦٧/١ ، الباب ١/١٧٨ ، شرح التسهيل ١/٣٧٦ ، لسان العرب (برح) ، التذيل والتكميل ٤/٢٨٣ ، أوضح المسالك ١/٢٥٥ ، الأشباه والنظائر ٤/٢٣١ ، خزنة الأدب ١/٤٤٥ . والرواية التي ذكرها المهلي في المآخذ — وهي الرواية المشهورة — هي : " من صد " .

^(٢) المجلد الثالث ٤/٧٧٧ ، وانظر المآخذ ١/٣٠٦ .

^(٣) معجز أحمد ٤/٢٠ .

^(٤) انظر شرحه ديوان المتنبي ٦٢٤ .

^(٥) انظر التبيان المنسوب له ٤/٢٨٣ .

بيت المتنبي - فهي حينئذ مشبهة بما . هذا ما يتجلى في قوله : " فيقال له : نعم ، هي مشبهة بليس إذا وليتها النكرة ، وهاهنا وليتها المعرفة ، وإنما حملت - ها هنا - (لا) على (ما) في دخولها على المعرفة لنفي الحال كما حملت عليها في نفي الماضي المقرب من الحال في قوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ ^(١) ، وقوله :
فَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعَلَهُ ^(٢) ^(٣) .

وحاول المهلي أن يستدل على رأيه فلجأ إلى القياس ، حيث رأي أن الذي أجاز دخول (لا) على المعرفة هو شبهها بما النافية للمعرفة ، والذي سوغ ذلك - عنده - حمل (لا) على (ما) في نفي الفعل الماضي المقرب من الحال . واستند في قياسه هذا على السماع حيث استشهد بالآية وبيت من الرجز على أن (لا) فيهما قد نفت الفعل الماضي لفظاً والمضارع معنى ، وأنها في ذلك بمعنى (ما) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

ظهر من مأخذ المهلي على شرح ابن جني أنه لا يخطئه في تشبيهه (لا) بليس في العمل، لكنه ذكر رأياً انفرد به وهو أن الأولى أن تشبه (لا) بليس إذا وليتها النكرة ، وأن تشبه بما إذا وليتها المعرفة ، وحاول أن يستدل بأدلة ليثبت صحة ما يدعيه .
وهذا الاختلاف في توجيه عمل (لا) في بيت المتنبي تشبيها لها بليس تارة - كما هو رأي ابن جني ومن تابعه - ، وتارة تشبه بما - كما ذكره المهلي - لم يؤثر على معنى

^(١) سورة القيامة : الآية ٣١ .

^(٢) البيت من الرجز المشطور، وهو منسوب لشهاب بن العيف العبدي ، كما نسب إلى أخيه عامر بن العيف ، ونسبه صاحب اللسان إلى العفيف العبدي ، انظر الجمل في النحو ٣٠٤ ، إصلاح المنطق ١٥٣ ، المفصل ٣٦٤ ، الإنصاف ٧٧/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/١ ، شرح الرضي على الكافية ٦٧/٦ ، لسان العرب (زناً) ، مغني اللبيب ٤٠٥/١ ، خزنة الأدب ٩٧/١٠ ، ومعناه: ما ترك أمراً ذميماً إلا ارتكبه. ووجه الاستشهاد به عند كثير من النحاة أن عدم تكرار (لا) في الماضي خاص بالشعر بدليل أنه لا يجوز في غير الدعاء والقسم: لا قام زيد.

^(٣) المأخذ ٣٠٦/١ .

البيت، إذ ظل دالاً على أن الجود إذا لم يتخلص من المن به ، لم يبق المال ، ولم يحصل الحمد ؛ لأن المال يذهب الجود ، والأذى يذهب الحمد^(١).

ولعل الصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن جني من أن (لا) عملت في المعرفة تشبيهاً لها بليس ، أما ما ذهب إليه المهلب فلعله اجتهد منه لم يكن موفقاً فيه ؛ وذلك للأسباب الآتية :

١- لم يذكر رأيه أحد من النحويين المعتبرين ، كما لم يذكره من أجاز إعمال (لا) في المعرفة — وهما ابن جني وابن الشجري — ، فعند كلاهما عن جواز عمل (لا) في المعرفة ذكراً أنها تشبه (ليس)^(٢).

٢- لم يحمل النحاة (لا) في العمل على (ما) الحجازية ؛ لأن (ما) فرع في العمل عن (ليس) ، والأصل فيها الإهمال ، وهو القياس لأنها حرف مشترك في الدخول على الأسماء والأفعال ، ولهذا أهملها بنو تميم . وإنما أعملها أهل الحجاز لمشابقتها (ليس) من أربعة أوجه : النفي ، ونفي الحال ، والدخول على المبتدأ والخبر ، ودخول الباء في خبرها^(٣). وحملوا (لا) في العمل على (ليس) ؛ لأنها أصل في العمل .

٣- لا يوجد مسوغ للعدول عن تشبيه (لا) بليس إذا وليتها المعرفة إلى تشبيهها بما ، مع أن (ليس) هي الأصل في العمل ، كما أنها تفيد النفي ، وتدخل على المعارف .

٤- نص عدد من النحاة على أن (لا) إذا نفت الفعل الماضي فإنها بمعنى (لم) ، قال ابن الشجري : " والثامن — من ضروب (لا) — : أنهم استعملوها بمعنى (لم) فألزموها الماضي ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾^(٤) ؛ أي : لم يصدق ولم يصل ، ومثله : ﴿ فَلَا أَقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾^(٥) ... ومن ذلك قول الآخر :

(١) التبيان ٢٨٣/٤-٢٨٤ بتصرف.

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٤٣١/١.

(٣) انظر الإرشاد ١٥٩.

(٤) سورة البلد : الآية ١١.

لَا هُمْ إِنْ الْحَارِثَ بْنَ جَبَلَةَ
زَنَّا عَلَى أَبِيهِ ثُمَّ قَتَلَهُ
وَكَانَ فِي جَارَاتِهِ لَا عَهْدَ لَهُ
فَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعْلَهُ"^(١).

وقال أبو البركات الأنباري متحدثاً عن (لولا) : " و (لا) معها بمعنى (لم) ؛
لأن (لا) مع الماضي بمنزلة (لم) مع المستقبل... "^(٢) ثم ذكر الشواهد السابقة ، وقال ابن
يعيش : " وربما نفوا بها الماضي نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ أي : لم
يصدق ولم يصل ، ومنه قوله تعالى أيضاً ﴿ فَلَا أَقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾ أي : لم يقتحم ،
وكذلك قوله : فَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَعْلَهُ

حملوا (لا) في ذلك على (لم) إلا أنهم لم يغيروا لفظ الفعل بعد (لا) كما
غيروه بعد (لم) ؛ لأن (لا) غير عاملة ، و (لم) عاملة فلذلك غيروا لفظ الفعل إلى
المضارع ليظهر فيه أثر العمل "^(٣).

٥ - الشاهدان اللذان اعتمد عليهما المهلبى ليدلل على أن دخول (لا) على الفعل الماضي
محمول على (ما) قد استدلل بها كثير من العلماء على أن (لا) بمعنى (لم) وليست بمعنى
(ما) ، فأما الآية فقد قال ابن السراج : " وقد جاءت (لا) نافية مع الماضي في غير خبر
كما جاءت (لم) وذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ ^(٤) . وأما بيت
الرجز فقد قيل أنه بمعنى : لم يفعله ^(٥) .

وعليه فلا يصح استدلال المهلبى بهما على أن (لا) إنما دخلت على الفعل الماضي حملاً
على (ما) .

^(١) أماليه ٥٣٦/٢ ، وانظر ٣٢٣/٢ - ٣٢٤ .

^(٢) الإنصاف ٧٦/١ .

^(٣) شرح المفصل ١٠٨/٨ - ١٠٩ .

^(٤) الأصول ٦٠/٢ . وانظر أيضاً مشكل إعراب القرآن لمكي ٧٩٩/٢ ، المحرر الوجيز ٤٠٦/٥ ، التفسير الكبير
٢٠٦/٣٠ ، البحر المحيط ٣٨١/٨ ، الدر المصون ٤٣٢/٦ ، البرهان في علوم القرآن ٣٥٥/٤ .

^(٥) انظر الجمل في النحو ٣٠٤ ، الإنصاف ٧٧/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/١ ، خزانة الأدب ٩٧/١٠ .

الفعل (ترى) بين البَصَرِيَّة والعلمية

قال المتنبي :

هَـا فَانْظُرِي أَوْ فَظُنِّي بِي تَرَيَّ حُرْقًا مَن لَّمْ يَذُقْ طَرْفًا مِنْهَا فَقَدْ وَآلَا^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في صباه ، وهو من قصيدة مطلعها قوله :

أَحْيَا وَأَيْسَرُ مَا قَاسَيْتُ مَا قَتَلَا وَالْبَيْنُ جَارٌ عَلَيَّ ضَعْفِي وَمَا عَدَلَا

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

إِلَّا يَشِبُّ فَلَقَدْ شَابَتْ لَهُ كَبِدٌ شَيْبًا إِذَا خَضَبَتْهُ سَلَوَةٌ نَصَلَا

يُجَنُّ شَوْقًا فَلَوْلَا أَنَّ رَائِحَةَ تَزْوَرُهُ فِي رِيَّاحِ الشَّرْقِ مَا عَقَلَا

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " تَرَيَّ " ، إذ وقع خلاف حول نوع هذا الفعل .

موقف النحاة من هذه المسألة

يستعمل الفعل (رأى) في الكلام ويراد منه معان عديدة ، أشهرها ثلاثة^(٢) :

الأول : رأى البَصَرِيَّة ، وهي التي يراد بها إدراك حاسة البصر^(٣) ، ومصدرها (رؤية) ، جاء في تهذيب اللغة : " ويقال رأيته بعيني رُؤْيَةً "^(٤) ، وتكون بمعنى أبصر ، يقال : رأيت

(١) البيت من البسيط ، وهو في المآخذ ١٨٤/١ ، ٩١/٣ .

(٢) انظر المسائل الحلبيات ٦٣-٧١ ، الصحاح ٦/٢٣٤٧ ، مقاييس اللغة ٢/٤٧٢ قال : " الرء والهزمة والياء أصل يدل على نظر وإبصار بعين أو بصيرة " ، الأفعال ٢/٧٣ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٣٦٤ ، اتفاق المباني وافتراق المعاني ٢٠٨-٢١٠ ، شرح التسهيل ٢/٨١ ، التذييل والتكميل ٦/٣٧-٣٨ ، همع الهوامع ١/٥٤٣ ، حاشية الصبان ١٧/١٨ . ومن معاني رأى أيضاً قولهم : رأيت الصيد بمعنى أصبته في رثته . انظر الأفعال ٢/٧٣ ، شرح التسهيل ٢/٨١ ، التذييل والتكميل ٦/٣٧ ، همع الهوامع ١/٥٤٣ ، حاشية الصبان ١٨/٢ .

(٣) انظر المسائل الحلبيات ٦٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٨١ .

(٤) ٢٢٧/١٥ .

زيداً ، أي : أبصرته ، وهي متعدية إلى مفعول واحد^(١) ، قال سيويه : " وإن قلت : رأيت فأردت رؤية العين ، أو وجدت فأردت وجدان الضالة ، فهو بمنزلة ضربت " ^(٢).

ومن الشواهد عليها قوله تعالى : ﴿ وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ ^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ لَتَرُونَ الْجَحِيمَ ﴾ ^(٤) ثُمَّ لَتَرُونَهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ﴿٧﴾ ^(٥).

وإذا جاء بعد (رأى) التي بمعنى (أبصر) اسمان منصوبان ، فإن الاسم الثاني ينتصب على الحال إن كان نكرة ، نحو رأيت زيداً ضاحكاً ؛ أي : أبصرته في حالة الضحك ، أما إن كان معرفة ، ولم يأت على جهة البدل من الأول ، فإن (رأى) تكون قد ضمنت معنى (علم) ، فتعدت إلى مفعولين ^(٦).

الثاني : بمعنى الرأي والاعتقاد والمقصود بها : الاعتقاد الناشئ عن اجتهاد^(٦) ، ومصدرها (الرأي) جاء في الصحاح : " ورأى رأياً ورؤية ورأه ، مثل راعة. والرأي معروف ، وجمعه آراء وآراء " ^(٧).

واختلف النحويون في تعديته ، فانقسموا قسمين :

القسم الأول : ذهب إلى أن (رأى) التي بمعنى الاعتقاد تتعدى إلى مفعول واحد ، نحو : رأيت رأي فلان ، أي : اعتقدته ، وهذا مذهب الفارسي ^(٨) ، وابن مالك ^(٩).

(١) انظر المسائل الحلبيات ٦٣ ، الفصل ٣١٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣٦٤/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٧ ، البسيط في شرح الجمل ٤٤٥/١ ، همع الهوامع ٥٤٣/١ .

(٢) الكتاب ٤٠/١ .

(٣) سورة الأعراف : من الآية ١٩٨ .

(٤) سورة التكاثر : الآيتان ٦-٧ .

(٥) انظر البسيط في شرح الجمل ٤٤٥/١-٤٤٦ .

(٦) حاشية الصبان ١٨/٢ .

(٧) ٢٣٤٧/٦ . آراء : أفعال ، وآراء : أعفال .

(٨) انظر المسائل الحلبيات ٦٩ ، التذيل والتكميل ٣٨/٦ ، همع الهوامع ٥٤٣/١ .

(٩) انظر شرح التسهيل ٨١/٢ ، التذيل والتكميل ٣٨/٦ ، همع الهوامع ٥٤٣/١ .

القسم الثاني : ذهب إلى أن (رأى) تتعدى تارة إلى مفعولين ، وتارة إلى مفعول واحد ، نحو : رأى أبو حنيفة كذا حالاً ، ورأى أبو حنيفة حلّ كذا ، ففي المثال الثاني نصبت (رأى) مفعولاً واحداً هو مصدر المفعول الثاني — في المثال الأول — مضافاً إلى المفعول الأول ، وهذا ما ذهب إليه الرضي ، والدمايني ^(١) ، كما أشار إلى هذا المذهب دون نسبة أبو حيان ^(٢) ، والسيوطي ^(٣) .

الثالث : رأى القلبية : وهي من الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر فتتصبهما على المفعولية ، وذلك إذا قصد بها الشك أو اليقين ^(٤) ، وتسمى أفعال القلوب ^(٥) ، والمصدر منها (الرأي) ، جاء في كتاب الأفعال : " ورأيت الشيء رؤية وفي العلم والأمر رأياً وفي النوم رؤياً " ^(٦) .

ورأى القلبية من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ^(٧) ، ولها معنيان :
الظن واليقين ^(٨) ، واستعمالها بمعنى اليقين كثير ، لكن استعمالها بمعنى الظن قليل ^(٩) ، فمن استعمالها لليقين قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ ^(١٠) ، وقوله

(١) انظر حاشية الصبان ١٨/٢ .

(٢) انظر التذييل والتكميل ٣٨/٦ .

(٣) انظر همع الهوامع ٥٤٣/١ .

(٤) انظر الأصول ١٨٠/١ ، المفصل ٣١١ .

(٥) انظر همع الهوامع ٥٤٤/١ .

(٦) ٧٣/٢ .

(٧) انظر الكتاب ٣٩/١ ، المسائل الحلييات ٧١ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٣٦٤/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٧ ، البسيط في شرح الجمل ٤٤٦/١ .

(٨) انظر اتفاق المباني وافتراق المعاني ٢٠٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨١/٧ ، شرح التسهيل ٨١/٢ ، التذييل والتكميل ٣٧/٦ .

(٩) انظر حاشية الصبان ١٧/٢-١٨ .

(١٠) سورة الكهف : من الآية ٣٩ . المفعول الأول (باء المتكلم) والمفعول الثاني (أقل) ، و (أنا) ضمير فصل ، ومن قرأ برفع (أقل) فعلى كونها خبر الضمير ، والجملة الاسمية في محل نصب مفعول ثان .

تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ ^(١) ،

وقول خدّاش بن زهير :

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُوداً ^(٢)

وقد اجتمعت دلالتها على الظن واليقين في قوله تعالى : ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَنَرَاهُ

قَرِيبًا﴾ ^(٣) ؛ أي : يظنونهم ممتنعاً ونعلمه واقعاً ؛ لأن العرب تستعمل البعد في الانتفاء

والقرب في الحصول ^(٤).

وذهب الرضي إلى أن (رأى) القلبية ليست للظن واليقين ، بل لمعنى آخر وهو ما عبر عنه بقوله : " وإما للاعتقاد الجازم في شيء أنه على صفة معينة ، سواء كان مطابقاً أو لا ، وهو (رأى) فإذا كان بالمعنى المذكور ووليته الاسمية المجردة عن (أن) نصب جزأيهما ، نحو : رأيت زيداً غنياً ، سواء كان في نفس الأمر غنياً أولاً " ^(٥).

وألحقت (رأى) الحُلُمِيَّة بـ (رأى) القلبية في دخولها على المبتدأ والخبر ونصبهما

مفعولين لها ^(٦) ؛ لأن كل منهما إدراك بالباطن ^(٧) ، من ذلك قوله تعالى : ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي

سَجْدِينَ﴾ ^(٨) ، وقول عمرو بن أحمَر الباهلي :

(١) سورة سبأ : من الآية ٦. المفعول الأول (الذي) والمفعول الثاني (الحق)، و(هو) ضمير فصل، ومن قرأ برفع (الحق) فعلى كونها خبر الضمير، والجملة الاسمية في محل نصب مفعول ثان.

(٢) البيت من الوافر ، انظر المقتضب ٩٧/٤ ، المسائل الحلييات ٧١ ، شرح قطر الندى ١٧٠ ، حاشية الصبان ١٨/٢ . المفعول الأول اسم الجلالة (الله) والمفعول الثاني (أكبر).

(٣) سورة المعارج : الآيتان ٦، ٧ .

(٤) انظر حاشية الصبان ١٨/٢ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ١٦١/٥ . وذلك عند حديثه عن ضرب أفعال القلوب ، والتي ذكر منها : ١- أفعال للظن فقط ٢- أفعال لليقين فقط ٣- أفعال للظن واليقين ٤- أفعال للاعتقاد الجازم في شيء أنه على صفة معينة.

(٦) انظر شرح التسهيل ٨٣/٢ ، شرح الرضي على الكافية ١٦١/٥ ، مع الهوامع ٥٤٥/١ .

(٧) انظر مع الهوامع ٥٤٥/١ .

(٨) سورة يوسف : من الآية ٤ .

أَرَاهُمْ رُفَقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأُنْخَزَلَ انْخِرَالاً
إِذَا أَنَا كَالَّذِي أَجْرِي لِوَرْدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالاً^(١)

موقف شرح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

ظهر من تفسير ابن جني لمعنى بيت المتنبي أنه جعل (ترى) قلبية ، وهي بمعنى (تعلمي) ، قال : " أي : إن لم تريني أهلاً أن تنظري إليّ ففكري فيّ تَرَيّ من أمري كَيْتَ وكَيْتَ... " ^(٢) .

فعلى قوله يكون المفعول الأول (حرقاً) ، والمفعول الثاني محذوف تقديره : من أمري ^(٣) . وعلى قوله أيضاً يكون الفعل (تري) جواباً للأمر (فظني) .

وتابع التبريزي ابن جني فيما ذهب إليه ناقلاً كلامه بنصه ^(٤) .

(١) البيتان من الوافر ، ديوانه ١٣٠ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٢٠٧/١ ، شرح التسهيل ٨٣/٢ ، التذييل والتكميل ٤٥/٦ ، همع الهوامع ٥٤٥/١ . أراهم رفقتي: أي أراهم رفقتي في المنام. انخزل: انقطع. وقد رفض أبو حيان الاستدلال بهذا البيت معللاً ذلك بأن قوله (أراهم رفقتي) يحتمل أن تكون (رأى) متعدية لمفعول واحد وهو الضمير ، و(رفقتي) في موضع الحال ، وهو وإن كان معرفة في الظاهر فإنه نكرة في المعنى ، لأن معنى رفقة : رفقاء ، فرفيق بمعنى مُرافق ، فهو بمعنى اسم الفاعل فتكون إضافته غير محضة . انظر التذييل والتكميل ٤٥/٦ .

(٢) الفسر المجلد الثالث ٦١/٤ ، وانظر المآخذ ٢٢٥/١ .

(٣) أجاز النحويون حذف أحد المفعولين في باب ظن وأحوالها اختصاراً لا اقتصاراً ، وذلك إن دل عليه دليل . انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١٨/١ ، شرح التسهيل ٧٢/٢ ، البسيط في شرح الجمل ٤٣١/١ ، التذييل والتكميل ١٤/٦ ، همع الهوامع ٥٥٠/١ ، ومما جاء على ذلك قول الشاعر :

مَنْ رَأَى مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ يَحْيَى إِذَا مَا التَّسْعُ طَالَ عَلَى الْمَطِيَّةِ

انظر المسائل الحلبيات ٤٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١٨/١ ، التذييل والتكميل ١٥/٦ . والتقدير: من را مثل معدان بن يحيى في الوجود أو في الناس . و(را) بمعنى (علم) ؛ لأن العرب لا تحذف همزة (رأى) إلا إذا كانت بمعنى (علم) . انظر المسائل الحلبيات ٤٧ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١٩/١ ، التذييل والتكميل ١٥/٦ .

(٤) انظر الموضح ١١٧٩/٢ .

كما وافقه أيضاً العكيري - فيما ظهر من كلامه - ، لكنه ذكر أن (تري) جواباً للأمر دون أن يحدد المقصود بالأمر ، هل هو (فانظري) أو (فظني) ؟. قال : " تري : جواب الأمر ، وقوله (فقد وألا) : جواب الشرط... المعنى : يقول : ها أنا ذا فانظري إليّ ، أو فكري في إن لم تنظري ؛ أي : استعملي نفسك في الرؤية والروية ، تري من أمري ما يسوءك ، فعسى أن ترحمني لما ترين بي من حرق حبك ، من لم يجد القليل منها فقد نجح من بلاء الحب " (١) .

أما أبو العلاء المعري فقد جعل (تري) تارة من رؤية البصر فتكون جواباً لـ (فانظري) ، وتارة من رأى القلبية فتكون جواباً لـ (فظني) ، قال : " يقول لمحبوته : انظري إليّ لترى ما بي من الحزن ، فإن لم تريني أهلاً للنظر فظني بي تري حرقاً ، من لم يذق بعضاً منها فقد وأل ؛ أي : نجح من البلاء " (٢) .

موقف المهلي من شراح البيت

تبع المهلي ما ذهب إليه أبو العلاء المعري من القول بأن (تري) تحتل كونها رأى البصرية ، كما تحتل كونها رأى القلبية ، قال في مأخذه على شرح ابن جني : " وأقول : هذا ليس بشيء ! وإنما يقول : تنبهي فانظري - من النظر الذي هو طلب الرؤية - أو فظني - من الظن الذي هو اليقين... و (تري) : يحتل أن تكون من رؤية العين ، ويكون جواب فانظري ؛ أي : فانظري تري . وأن يكون أيضاً جواب فظني . ويحتل أن يكون من رؤية القلب ، ويكون أيضاً جواباً لهما " (٣) .

(١) التبيان ١٦٥/٣ .

(٢) معجز أحمد ٦١/١ .

(٣) ٢٢٦/١(٣) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد ظهر مما سبق أن المهلي يرجح احتمال كون (تري) من رؤية البصر، وكونها من رؤية القلب ، بينما جعلها ابن جني من رؤية القلب فقط .

وهذا بدوره قد أثر في معنى البيت ، فإذا كان معنى البيت عند ابن جني دالاً على مخاطبة المتنبّي محبوبته وطلبه منها التفكير فيه عندما لا تراه أهلاً للنظر ، لأنها ستعلم من أمره كيت وكيت . فإن معنى البيت عند المهلي محتمل لأمرين :

الأول : طلب المتنبّي من محبوبته النظر إليه أو اليقين به لتبصر ما به من الحرقه .

الثاني : طلب المتنبّي من محبوبته النظر إليه أو اليقين به لتعلم من أمره ما أصابه من الحرقه .

ولعل الراجح في هذا ما ذهب إليه ابن جني من جعل (تري) قلبية ، أما ما ذهب إليه أبو العلاء المعري ووافق فيه المهلي من جعل (تري) محتملة للبصرية و القلبية فليس مما يتلاءم مع الصنعة ؛ لأن (تري) جواب لأحد الأمرين : (انظري) أو (فظني) ، ولا يكون جواباً لهما معاً ، وجعلها جواباً لـ (ظني) هو ما يقصد إليه المتنبّي ؛ لأنه لما علم أنها لا تنظر إليه أضرب بـ (أو) ^(١) عن الفعل (انظري) ، إذ لو كان المحبوبان يتبادلان النظر ما أصاب القلب حريقُ الهوى .

وشيء آخر يضعف كلام أبي العلاء المعري وكلام المهلي ، وهو ما معنى (أو) فيما ذهبوا إليه ؟

أما التخيير فمرفوض ؛ لأن النظر يريد القلب ، فإذا حدث النظر منها جرّها ذلك إلى التفكير فيه بالضرورة ، وأما الإباحة فلا تتلاءم مع حرقه إهماله ، فهي يقيناً لا توليه نظراً ، فلم يبق إلا الإضراب عن الفعل (انظري) إلى غاية أخرى يتمناها ، وهي أن تفكر فيه .

(١) ذكر ابن هشام في مغني اللبيب أن من معاني (أو) الإضراب كبّل ، وأن سيويه قد أجاز به بشرطين ، أما الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان فقد أجازوه مطلقاً . انظر ١١٦/١ .

إسناد الفعل إلى غير فاعله الحقيقي

قال المتنبي :

بِلَادُ إِذَا زَارَ الْحَسَانَ بَغَيْرِهَا حَصَى ثَرْبَهَا ثَقْبَنَهُ لِلْمَخَانِقِ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها يذكر فيها إيقاع سيف الدولة ببني عقيل وقشير وعجلان وكلاب لما عاثوا في نواحي أعماله ، وقصده إياهم ، وإهلاك من أهلكه منهم ، وعفوه عن عفا عنه ، مطلعها :

تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعُذِيبِ وَبَارِقِ مَجَرَّ عَوَالِينَا وَمُجَرَّى السَّوَابِقِ
والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

وَصُحْبَةَ قَوْمٍ يَذْبَحُونَ قَنِيصَهُمْ بَفَضَلَاتٍ مَا قَدْ كَسَّرُوا فِي الْمَفَارِقِ
وَلَيْلًا تَوَسَّدْنَا الثَّوِيَّةَ تَحْتَهُ كَأَنَّ ثَرَاهَا عَنَبٌ فِي الْمَرَاثِقِ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " زار الحسان بغيرها حصى تربها " ، إذ وقع خلاف حول تحديد فاعل الفعل (زار) ومفعوله .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة^(٢)

انقسم شراح بيت المتنبي حول توجيه قوله : " زار الحسان بغيرها حصى تربها " قسمين :
القسم الأول : ذهب إلى أن فاعل الفعل (زار) هو (حصى تربها) ، وأن كلمة (الحسان) منصوبة على أنها المفعول به ، وهذا يعد من المجاز العقلي أو ما يسمى بالإسناد

(١) هذا البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ١/١٧١ ، ٥/٢٥٣ .

(٢) لم أذكر موقف النحاة من هذه المسألة اكتفاءً بذكره في مسألة (الوصف الواقع خبراً عن معنى) ص ٩٨ ؛ لأنهما يندرجان ضمن الإسناد المجازي ، الذي يعد من قبيل اتساع العرب في كلامها .

المجازي^(١) ، حيث أسند الفعل (زار) إلى غير فاعله الحقيقي ، لكن يقع على المجاز والتوسع .

ومن ذهب إلى ذلك من الشراح : ابن جني^(٢) ، وابن الأفليلي^(٣) ، وأبو العلاء المعري^(٤) ، وابن سيده^(٥) ، والواحدي^(٦) ، والتبريزي^(٧) ، والعكبري^(٨) ، فهؤلاء الشراح قبلوا المجاز العقلي الواقع في بيت المتنبي ، فلم يلجأوا إلى تغيير الإعراب لمطابقة المعنى الحقيقي .

قال ابن جني : " أي إذا حمل من هذه الأرض إلى النساء الحسان بأرض غيرها ثقبته لمخانقهن لحسنه ونفاسته ، و (الحصى) مرفوع بفعله ، وهو : زار " ^(٩) ، فجماله سبب للزيارة ، وهم يجعلون الشيء فاعلاً إذا كان سبباً في الفعل . وزاد ابن سيده الإسناد المجازي الواقع في بيت المتنبي توضيحاً عندما قال : " يقول : فإذا زير به الحسان في غيرها من البلاد استحسنته ، فثقبته ووضعنه في مخانقهن ، وليس الحصى هو الزائر في الحقيقة ؛ لأن الزيارة إنما هي لمن يعقل ، والحصى جماد ، وإنما أراد : زير به الحسان ، فاتسع بأن جعل الفعل له " ^(١٠) . لقد ذكر ابن سيده تقدير الكلام وهو : زير به الحسان ، فالفاعل الحقيقي

(١) عرّف عبد القاهر الجرجاني المجاز العقلي بقوله : " وحدّه : أن كل جملة أخرجت الحكم المفادَ بها عن موضعه من العقل لضرب من التأويل ، فهي مجاز " ، وضرب مثلاً عليه بقولهم : (فَعَلَ الربيعُ) و (أنبت الربيعُ) ، وذكر أن إثبات الإنابت للربيع خارج عن موضعه من العقل ؛ لأن إثبات الفعل لغير القادر لا يصح عقلاً إلا أن ذلك على سبيل التأويل ، وعلى العرف الجاري بين الناس في جعلهم الشيء إذا كان سبباً في وجود الفعل من فاعله كأنه فاعل . انظر أسرار البلاغة ٣٨٥ .

(٢) انظر الفسر المجلد الثاني ٣ / ٥٠٢ ، والمآخذ ١ / ١٧١ .

(٣) انظر شرح شعر المتنبي لابن الأفليلي ١ / ٢ / ٢٨٠ .

(٤) انظر معجز أحمد ٣ / ٤٤٧ .

(٥) انظر شرح مشكل شعر المتنبي لابن سيده ٢٤٥ .

(٦) انظر شرح ديوان المتنبي للواحدي ٥٦٠ ، والمآخذ ٥ / ٢٥٣ .

(٧) انظر الموضح ٢ / ٩٦ ب .

(٨) انظر التبيان ٢ / ٣١٨ .

(٩) الفسر المجلد الثاني ٣ / ٥٠٢ ، وانظر المآخذ ١ / ١٧١ .

(١٠) شرح مشكل شعر المتنبي لابن سيده ٢٤٥ .

للفعل (زار) محذوف وقد ناب عنه المفعول به (الحسان) ، والمعنى : زار أشخاص الحسان مصطحبين الحصى معهم .

القسم الثاني : نظر إلى الحقيقة فوجد أنه لا يمكن صدور فعل الزيارة من (الحصى) ، لذلك حاول أن يغير الإعراب مراعاةً للحقيقة ، يمثل هذا القسم ابن المستوفي الذي قال : " الحسان : مفعول به لزار ، ويجوز رفعه فاعلاً ، قال المبارك بن أحمد : وهو أولى لوجود الحقيقة " ^(١).

موقف المهلي من شرح البيت

تبع المهلي ما ذكره ابن المستوفي من جواز وجه آخر ، وهو أن تعرب كلمة (الحصى) مفعولاً به ، وتكون كلمة (الحسان) مرفوعة على الفاعلية ، وحكم على هذا الرأي بأنه أرجح من قول ابن جني والشرح الآخرين ، وهو أن تكون كلمة (الحصى) مرفوعة بالفعل (زار) على المجاز والتوسع ، وقد علل هذا الترجيح بأنه الأبلغ في تأدية المعنى .

قال في مأخذه على شرح ابن جني : " وأقول : ويجوز أن يكون منصوباً بأنه مفعول ، ويكون مزوراً لنفاسته ، وهو أبلغ من الأول " ^(٢). وقال في مأخذه على شرح الواحدي : " وأقول : ويحتمل أن يكون (الحصى) فاعلاً ومفعولاً ، وكذلك النساء بأن تكون مزورات له وزائرات لنفاسته " ^(٣).

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد ظهر مما سبق أن المهلي لم يخطئ ابن جني فيما ذهب إليه من إعراب (الحصى)

(١) النظام ٢/٢١١ .

(٢) ١/١٧١ .

(٣) ٥/٢٥٣ .

فاعلاً و (الحسان) مفعولاً به ، ولكنه تبع ابن المستوفي في ترجيح أن يعرب (الحصى) مفعولاً به للفعل (زار) ، و (الحسان) فاعلاً ، ورأى أن هذا الرأي أرجح ، وذلك عندما قال : " وهو أبلغ من الأول " .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أن هناك فرقاً بين دلالة الفاعلية ودلالة المفعولية ، وهذا الفرق بينهما قد أثر في معنى البيت . فالمعنى عند جعل (الحصى) فاعلاً و (الحسان) مفعولاً به يفيد : أن حصى هذه البلاد إذا حمل إلى النساء الحسان في بلاد أخرى ثقبته لعقودهن .

أما المعنى عند جعل (الحصى) مفعولاً به و (الحسان) فاعلاً فإنه يفيد : أن النساء الحسان إذا زرن حصى هذه البلاد ثقبته لعقودهن ، وهذه الدلالة عند المهلبى أبلغ من الدلالة الأولى ؛ لأن الحصى يكون مزوراً وليس زائراً ، وهذه إشارة إلى نفاسته .

والأرجح في بيت المتنبي ما ذهب إليه ابن جني والشرح الآخرون من إعراب (الحصى) فاعلاً للفعل (زار) و (الحسان) مفعولاً به ، وذلك للأسباب التالية :
١- أن الإسناد المجازي واقع في اللغة ، وهو من اتساعات العرب في كلامها ، وقد وردت منه شواهد عديدة ، قال سيبويه في باب (هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار) : " ومن ذلك قولهم : أكلت أرض كذا وكذا وأكلت بلدة كذا وكذا ، إنما أراد : أصاب من خيرها وأكل من ذلك وشرب . وهذا الكلام كثير ، منه ما مضى ، وهو أكثر من أحصيه " (١) .

ومنه أيضاً ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في كتابه أسرار البلاغة ، قال : " ونوع منه : أهلك الناس الدينار والدرهم ، جعل الفتنة هلاكاً على المجاز ، ثم أثبت الهلاك فعلاً للدينار والدرهم ، وليس مما يفعلان ، فاعرفه " (٢) .

(١) الكتاب ٢١٤/١-٢١٥ .

(٢) ٣٧٢ . وفي ذلك إشارة إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (إنما أهلك من كان قبلكم هذا الدينار والدرهم وهما مهلكاهم) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٤١/٧ .

٢- نص على كثرة وقع الإسناد المجازي جماعة من النحويين ، قال أبو البركات الأنباري : " والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى " (١) ، وقال ابن عصفور : " قال تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرٌ آلِيلٌ وَالنَّهَارِ ﴾ (٢) والليل والنهار لا يمكن أن ، وإنما يمكن فيهما ، فجعلنا ماكرين لذلك مبالغة ، وهذا كثير في كلام العرب " (٣) .

٣- أشار إلى هذه القضية أبو سعيد السيرافي ، قال : " اعلم أن الشاعر ربما يضطر حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه ، ويزيله عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره ، ويعكس الإعراب ، فيجعل الفاعل مفعولاً ، والمفعول فاعلاً ، وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه ، فمن ذلك قول الأخطل :

أَمَّا كُلَيْبُ بْنُ يَرْبُوعٍ فَلَيْسَ لَهَا عِنْدَ الْمَفَاخِرِ إِرَادٌ وَلَا صَدْرُ
مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجْرُ (٤)

أراد : بلغت نجران سواتيهم أو هجر ، وذلك وجه الكلام ؛ لأن السوات تنتقل من مكان فتبلغ مكاناً آخر ، والبلدان لا ينتقلن ، وإنما يُبلغن ولا يُلغَن ، ... ولو قال قائل : إنَّ التقديم والتأخير فيما ذكرناه ليس من الضرورة لم يكن عندي بعيداً ؛ لأنها أشياء قد فهم معانيها ، وليست بأبعد من قولهم : أدخلتُ القلنسوةَ في رأسي ، والخاتم في إصبعي " (٥) .

٤- أن رواية بيت المتنبي جاءت بنصب (الحسان) ، فكيف يكون (حصى ترها) مفعولاً ؟ ولو أن المهلب ذكر أن البيت يروى برفع (الحسان) لكان لرأيه وجه . لذلك لا يعدل عن الرواية إلى افتراض آخر ، بل يبحث عن المعنى الملائم لرواية البيت .

(١) الإنصاف ١/٢٤٤ .

(٢) سورة سبأ : من الآية ٣٣ .

(٣) شرح جمل الزجاجي له ٧٢/٢ .

(٤) البيتان من البسيط ، ديوانه ١/٢٠٨-٢٠٩ ، وانظر الأصول ٣/٤٦٤ ، أمالي ابن الشجري ١٣٦/٢ ونقل عن الأخفش قوله : " جعل هَجَرَ كأنها هي البالغة ، وهي المبلوغة في المعنى " ، لسان العرب (نجر) ، مغني اللبيب ٢/٤٦٦ . والشاهد فيه : إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه وهذا جائز عند أمن اللبس . هداجون : الهدج المشي الضعيف ، السوات : الفواش والقبايح .

(٥) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٠٩-٢١٥ .

٥- أن رفع (الحصى) فاعلاً مما يكسب الجماد حياة ، تحمل العقل على التفكير في تصور كيفية حدوثها ، وهذا فيه إثراء للصور الذهنية التي تكسب الشعر طعماً خاصاً به .
أما رفع (الحسان) فاعلاً فليس فيه ما يضيف على الشعر روعة ؛ لأن فيه تسطيح للمعنى .

لذلك فإن العدول عن رواية نصب (الحسان) يشير إلى عدم وضوح مبدأ الاتساع في لغة العرب عند هؤلاء العلماء .

٦- أن أغلب شراح بيت المتنبيذكروا أن كلمة (حصى) مرفوعة بالفعل (زار) ، ولم يسيروا إلى وجه آخر .

الحال شبه الجملة

قال المتنبي :

إِذَا مَا اسْتَحِينَ الْمَاءَ يَعْزِضُ نَفْسَهُ كَرَعْنَ بِسَبْتٍ فِي إِنْاءٍ مِنَ الْوَرْدِ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في ابن العميد عند خروجه إلى بلاد فارس ، إذ يودعه فيها
سنة ٣٥٤هـ ، وهو من قصيدة مطلعها قوله :

نَسِيتُ وَمَا أَنْسَى عِتَاباً عَلَى الصَّدِّ وَلَا خَفَرًا زَادَتْ بِهِ حُمَرَةُ الْخَدِّ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

يَمُرُّ مِنَ الْمَوْتِ الْوَحْيُ بِعَاجِزٍ وَيَعْبُرُ مِنَ أَفْوَاهِهِنَّ عَلَى دُرْدٍ

كَفَانَا الرِّبْعُ الْعَيْسَ مِنْ بَرَكَاتِهِ فَجَاءَتْهُ لَمْ تَسْمَعْ حُدَاءَ سِوَى الرَّعْدِ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " استحين... بسبت " ، إذ وقع خلاف في رواية البيت .

موقف النحاة من هذه المسألة

يقع الحال شبه جملة كما يقع مفرداً وجملة ، ويقصد بشبه الجملة : الجار والمجرور ، نحو
قوله تعالى : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾^(٢) ، والظرف نحو : " رأيت الهلال بين
السحاب " ^(٣) . ويشترط لوقوع الجار والمجرور والظرف حالين أن يكونا تامين ^(٤) ،

^(١) البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ٩٢/١ .

^(٢) سورة القصص : من الآية ٧٩ .

^(٣) انظر أوضح المسالك ٣٠٣/٢ ، التصريح ٦٦٢/٢ .

^(٤) انظر التصريح ٦٦٢/٢ .

والمقصود بالتمام : ما يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به ^(١) ، ولو وردا ناقصين لم يجز أن يكونا حالين ، فلا يقال : هذا زيدُ اليومَ ، ولا فيك ^(٢) .

وإذا وقع الحال شبه جملة وجب تعلقه بمحذوف ؛ لكونه كوناً مطلقاً ^(٣) ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ﴾ ^(٤) ، فقوله : (في النار) في موضع الحال من الضمير المجرور بعلی ، وهو متعلق بمحذوف ، والتقدير : ومما يوقدون عليه ثابتاً أو كائناً في النار ^(٥) . أما قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ ﴾ ^(٦) فقد قيل : إن المتعلق (مستقراً) قد ظهر ، والصواب هو أن المقصود بالاستقرار عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول ؛ لذلك يعد كوناً خاصاً ^(٧) .

واختلف في تقدير المتعلق الواجب الحذف ، وذلك على قولين : القول الأول : أن الأولى أن يقدر فعلاً ؛ لأنه الأصل في العمل ، فيقدر : كان أو استقر ، أو مضارعهما . وهذا القول هو قول الأكثرين . القول الثاني : أن الأولى أن يقدر وصفاً ؛ لأن الأصل في الحال الأفراد ، ولأن الفعل في ذلك لابد من تقديره بالوصف ، فيقدر : كائن أو مستقر .

والصحيح في ذلك أنه لا يترجح تقديره فعلاً ولا وصفاً ، بل يكون حسب المعنى ^(٨) . والمقصود بتقدير المتعلق الواجب الحذف حسب المعنى أن يقدر كوناً مطلقاً وهو كائن أو مستقر أو ماضيهما إن أريد الماضي ، أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال ، وإذا

^(١) شرح التسهيل ٣١٨/١ .

^(٢) انظر التصريح ٦٦٢/٢ .

^(٣) انظر أوضح المسالك ٣٠٣/٢ ، مغني اللبيب ١٠٥/٢ ، التصريح ٦٦٢/٢ .

^(٤) سورة الرعد : من الآية ١٧ .

^(٥) انظر كشف المشكلات ٦٢٩/١ ، الدر المصون ٢٣٨/٤ . ذكر السمين الحلبي أن هذا الوجه قال به مكّي وغيره ، وقد منعوا تعلقه بـ (يوقدون) ؛ لأنه لا يوقد على شيء إلا وهو في النار ، وذكر وجهاً آخر ، وهو أن يتعلق بـ (يوقدون) ، ونسبه إلى الفارسي والحوفي والعكبري .

^(٦) سورة النمل : من الآية ٤٠ .

^(٧) انظر مغني اللبيب ١٠٥/٢ ، التصريح ٦٦٢/٢ .

^(٨) انظر مغني اللبيب ١٠٨/٢ ، حاشية الدسوقي ٥٤٤/٢ .

جُهل المعنى قُدِّر المتعلّق وصفاً ؛ لأن الوصف صالح في الأزمنة كلها . ولا يجوز تقدير المتعلّق كوناً خاصاً إلا بدليل لفظي أو معنوي ، ويصبح حذفه من الحذف الجائر لا الواجب ^(١) ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ دَعَا لِحَبِيْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا ﴾ ^(٢) فالجار والمجرور (لِحَبِيْبِهِ) في موضع الحال ، وهو متعلق بالفعل (دعانا) ، والتقدير : دعانا مضطجعاً ^(٣) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

وردت روايتان لبيت المتنبي :

الرواية الأولى : إذا مَا اسْتَحَيْنَ الماءَ ... كَرَعْنَ بِسَبْتٍ ...

الرواية الثانية : إذا مَا اسْتَجَبْنَ الماءَ ... كَرَعْنَ بِشَيْبٍ ...

وكانت الرواية الأولى رواية ابن جني في شرحه للديوان ، وقد فسر المعنى على ضوءها ، قال : " إذا مرت هذه الإبل بالمياه التي غادرها السيول ، فلكثرتها صارت كأنها تعرض أنفسها على الإبل ، فتشرب منها ، كأنها مستحيية منها لكثرة عرضها نفوسها عليها ، وإن كان لا عرض هناك ولا استحياء في الحقيقة ، ولكنه جرى مثلاً ، و (كرعن) : شربن ، أصله من إدخال أكارع الشاربة في الماء للشرب ، ويعني بـ (السبْت) : مشافرها لئنها ونقائها ، وجعل الموضوع المتضمن للماء لكثرة الزهر فيه كإناء من ورد " ^(٤) .

وتبع ابن جني في روايته للبيت ابنُ الأفلح ^(٥) ، وأبو العلاء المعري ^(٦) ، وابنُ سيده ^(٧) ، وأبو المرشد المعري ^(٨) ، والتبريزي ^(٩) ، وفسروا البيت بما فسرته .

(١) انظر مغني اللبيب ١٠٩/٢ - ١١٠ .

(٢) سورة يونس : من الآية ١٢ .

(٣) انظر الكشف ٤٥٨ ، كشف المشكلات ٥٣١/١ .

(٤) الفسر المجلد الأول ١١٥٠/٢ ، وانظر المآخذ ٩٣/١ .

(٥) انظر شرح شعر المتنبي له ٢٣٥/٤ .

(٦) انظر معجز أحمد ٣١٣/٤ .

(٧) انظر شرح مشكل شعر المتنبي ٣٢٥ - ٣٢٦ .

(٨) انظر تفسير أبيات المعاني ١٠٧ .

(٩) انظر الموضح ٣٣٨/٢ .

وقد كان اعتمادهم هذه الرواية مستنداً إلى ما يلي :

١- المعنى : حيث فسروا معنى هذا البيت وفقاً لهذه الرواية ، فذكروا أن المتنبّي يصف كثرة مياه الأمطار ، وأنه أينما ذهب رأى الماء ، فكأنه يعرض نفسه على الإبل ، والإبل تستحي منه لكثرة عرضه نفسه عليها ، فتكرع فيه بمشافر كأنها السبت ، والأرض قد أنبتت الأزهار ، فكأنها إناء من ورد .

٢- أن كلمة (استحين) في معنى كلمة (استحيين) ^(١).

٣- أن الكرع في الماء بالسبت أحسن ؛ لأن مشافر الإبل تشبه في صحتها ولينها بالسبت ، والسبت : جلود تدبغ من القرظ فتلين ^(٢) .

أما الرواية الثانية فإنها رواية أبي الفضل العروضي ، ذكرها بعد أن رفض رواية ابن جني وعدها تصحيفاً منه ، ثم ذكر معنى البيت على ضوء الرواية الصحيحة عنده ، قال : " ... والاستجابة بالعرض أشبه وأوفق في المعنى ؛ أي : هذا يعرض نفسه وذلك يجب ، والكرع بالشيب : أن ترشف الإبل الماء ، وحكاية صوت مشافرها عند شرب الماء " ^(٣) .
وتبع أبا الفضل العروضي في روايته وفي تخطيطه رواية ابن جني الزوزني ^(٤) ، وابن المستوفي ^(٥) .

قال الزوزني عن رواية ابن جني : " في هذه الرواية خطيئتان فاحشتان :

إحدهما : (استحين) وهو (استجبن) لا غير .

والثانية : (بسبت) وهو (بشيب) لا غير " ^(٦) .

^(١) انظر تفسير أبيات المعاني ١٠٧ ، الموضح ٣٣٨/٢ .

^(٢) انظر شرح ديوان المتنبّي للواحدي ٧٥٣ ، الموضح ٣٣٨/٢ .

^(٣) المستدرك على ابن جني ١٤٨ .

^(٤) انظر قشر الفسر ١٥٤/١ - ١٥٥ .

^(٥) انظر النظام ٣٧٩/٧ .

^(٦) قشر الفسر ١٥٤/١ - ١٥٥ .

وقد كان اعتمادهم هذه الرواية مستنداً إلى ما يلي :

١- ذكر الرواة : قال أبو الفضل العروضي : " وقد صحت روايتنا عن جماعة منهم : محمد بن العباس الخوارزمي ، وأبو محمد بن القاسم الحرطي ، وأبو الحسن الرُّخَّجِي ، وأبو بَكْر الشَّعراني وعدة يطول ذكرهم رَوَوْا (إذا ما استجبن الماء يعرض نفسه كرعن بشَّيب ...)^(١) .

٢- المعنى : حيث رأوا أن استجابة الإبل لعرض الماء أنسب في المعنى^(٢) .

٣- ما قاله ابن المستوفي : " رأيت في الدرج بخط المتني (استجبن) مقيداً ، وهو أحسن من (استحين) " ^(٣) .

٤- إن استعمال (الشَّيب) في وصف شرب الإبل كثير ، قال الزوزني : " والشَّيب كثير في وصف شرب الإبل ، كما قال ذو الرُّمَّة :

تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَثَلِّمٍ جَوَائِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلَامٍ^(٤)
في نظائر لها كثيرة " ^(٥) .

أما الواحدي فإنه وإن روى البيت برواية تخالف رواية ابن جني ، حيث روى (إذا ما استجبن) مكان (إذا ما استحين) ، وروى (كرعن بسبت) كما هي ، إلا أنه رجح رواية ابن جني ، قال بعد أن ذكر رواية ابن جني وتفسيره لمعنى البيت وما قاله أبو الفضل العروضي : " وليس ما قاله ابن جني يبعد عن الصواب ، والكرع في الماء بالسبت أحسن ؛ لأن مشفر الإبل يشبه في صحته ولينه بالسبت " ^(٦) . ثم ضعف الرواية الثانية بأن ذكر اعتراضاً لها ، وهو أنه لا يقال : كرعَت الإبلُ في الماء بشَّيب .

^(١) المستدرك على ابن جني ١٤٨ .

^(٢) انظر المرجع السابق ، قشر الفسر ١٥٥/١ .

^(٣) النظام ٣٧٩/٧ .

^(٤) البيت من الطويل . ديوانه ٦٠٩ .

^(٥) قشر الفسر ١٥٥/١ .

^(٦) شرحه لديوان المتني ٧٥٣ .

كما ضعف أصحاب الرواية الثانية الرواية الأولى بذكر اعتراضات لها :
الأول : أن ابن جني لم يسمع من المتنبّي مدحه لابن العميد وما بعده ؛ لأنه لم يكن معه عند توجهه إليه ، ولم يلتق به بعد رحيله عنه ؛ فلا يؤخذ عليه ذلك من جانب الرواية ^(١) .
الثاني : أن الإبل لا يتصور منها الحياء ، قال الزوزني : " فكيف يُتصور الاستحياء من الإبل ؟ ولم إذا عرض الماء نفسه وجب أن تستحي منه هذا الاستحياء ؟ ومن أين يلزم استحياء الإبل من الماء ؟ وأين الإبل من الاستحياء ! " ^(٢) .

موقف المهلبّي من شراح البيت

كان المهلبّي ممن قوى رواية أبي الفضل العروضي لبيت المتنبّي (إذا ما استجبن ...
كرعن بشيّب) ، وحكم على رواية ابن جني (إذا ما استجبن ... كرعن بسبّت)
بالضعف ، وقد اعتمد حكمه هذا على الأسباب التالية :

١- أن (استجبن) أصلها : استحيين ، فوقع فيها حذف من غير علة ، لكن (استجبن)
ليس فيها حذف ، والمعنى معها صحيح ، قال في مأخذه على شرح ابن جني :
" وأقول : إنه نقص في الإعراب ، وذلك أن (استجبن) أصله : (استحيين) ،
يقال : استَحْيَا يَسْتَحْيِي فهو مُسْتَحْيٍ ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ
يَضْرِبَ مَثَلًا ﴾ ^(٣) ، فيقع الحذف لغير علة . و (استجبن) ليس فيه حذف والمعنى معه
صحيح مستقيم فكان هو الصواب ، ويكون (استجبن) بمعنى (أجبن) " ^(٤) .

٢- أن (بشيّب) يمكن أن تعرب حالاً ، وتكون متعلقة بمحذوف ، والتقدير : كرعن
مصوّتة بشيّب ، وإعراب شبه الجملة (بشيّب) حالاً مجيز لرواية (كرعن بشيّب)

^(١) انظر قشر الفسر ١/١٥٥ .

^(٢) المرجع السابق . بيت المتنبّي مستشهد به في الكشف عند تفسير قوله تعالى : (إن الله لا يستحي) [سورة البقرة :
من الآية ٢٦] على أن الحياء قد استعير فيما لا يصح فيه ، انظر ٦٥ .

^(٣) سورة البقرة : من الآية ٢٦ .

^(٤) ٩٣/١ .

التي ضعفها الواحدي . قال المهلي : " وضعف الرواية (بشيب) وقال : لا يقال :
كرعت الإبل في الماء بشيب . فيقال له : ولم لا يقال : كرعن بشيب ؟ إذا جعله في
مكان الحال ، والعامل في الجار والمجرور محذوف ، كأنه قال : كرعن مصوطة بشيب ،
فإن ذلك جائز حسن . وإذا قيل : كرعن بسبت ، كان الجار والمجرور في مكان
المفعول به والعامل فيه الفعل " ^(١).

٣- أن ابن جني لم يسمع من المتنبي هذه القصيدة ولا ما بعدها ؛ لأنه لم يكن معه ، ولم
يلتق به بعد ذلك ، قال المهلي : " إن ابن جني لم يقرأ على أبي الطيب مديح ابن
العميد ومديح عضد الدولة ؛ لأنه لم يكن معه في حال توجهه إليهما ، ولم يجتمع به
بعد رحيله عنهما ، وذلك أنه رجع من شيراز يريد الكوفة فقتل في الطريق ، فلا يؤخذ
عليه ذلك من جانب الرواية ، مع أن التصحيف لا يحسن بمثله لعلو قدره واشتهار
فضله " ^(٢).

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

يظهر مما سبق أن المهلي رجع رواية أبي الفضل العروضي لبيت المتنبي على رواية ابن
جني ، وهذا يلمس من قوله : " ولم لا يقال : كرعن بشيب ... " .
وكما هو واضح ، فإن المعنى قد تأثر باختلاف الروايتين ، فعلى الرواية الأولى (إذا ما
استحين .. كرعن بسبت) يكون المعنى : أن المتنبي يصف كثرة مياه الأمطار ، وأنه أينما
ذهب رأى الماء ، فكأنه يعرض نفسه على الإبل فتستحي منه لكثرة عرضه نفسه عليها ،
فتكرع فيه بمشافر كأنها السبت .

^(١) ٩٤/١ .

^(٢) ٣٢٩/٥ .

وعلى الرواية الثانية (إذا ما استجب ... كرعن بشيب) يكون المعنى : أن الإبل تستجيب للماء بعد عرضه نفسه عليها ، فتكرع في الماء بشيب ، وهو صوت مشافر الإبل عند الشرب .

ولعل الراجح في بيت المتنبي هو قبول كلا الروایتين ، وذلك للأسباب التالية :

١- أن ابن جني عالم كبير ، ثقة فيما يقول ، ثقة فيما يروي ، وروايته لديوان المتنبي تعد أصح الروايات وأوثقها ، كما أن أبا الفضل العروضي نص على أسماء الرواة الذين سمع منهم رواية بيت المتنبي .

٢- أن كلا الروایتين تتناسب مع معنى البيت .

٣- مناسبة كلا الروایتين للفظ البيت ، حيث أعرب المهلب قوله (بسبت) في محل المفعول به ، وأعرب قوله (بشيب) في محل الحال .

٤- أن ما ذكره المهلب من أن (استحين) وقع فيها الحذف من غير علة غير صحيح ؛ لأن (يستحي) و (يستحيي) لغتان ، جاء في لسان العرب : " وقد حيي منه حياءً واستحيا واستحي حذفوا الياء الأخيرة كراهية التقاء الياءين ، والأخيرتان تتعديان بحرف وبغير حرف ، يقولون : استحيا منك واستحياك ، واستحي منك واستحاك ... للعرب في هذا الحرف لغتان : يقال استحي الرجل يستحي بياء واحدة ، واستحيا فلان يستحي بياءين ، والقرآن نزل بهذه اللغة الثانية في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا ﴾ ^(١) " ^(٢) ، وجاء في القاموس المحيط : " حيي منه حياءً واستحيا منه واستحي منه واستحياه " ^(٣) ، فغياب جانب من اللغة حمل المهلب على تضعيف رواية ابن جني .

^(١) سورة البقرة : من الآية ٢٦ ، قال الزمخشري : " وقرأ ابن كثير في رواية شبل : يستحي بياء واحدة " الكشف

٦٥ . وكلمة (يستحي) بياء واحدة هي لغة تميم وبكر بن وائل ، انظر إعراب القرآن لابن النحاس ٣٩/١ .

^(٢) مادة (حيي) .

^(٣) مادة (حيي) .

حكم تقديم التمييز على عامله

قال المتنبي :

بَغِيرِكَ رَاعِيًا عَبَثَ الذِّئَابُ وَغَيْرِكَ صَارِمًا ثَلَمَ الضَّرَابُ^(١)

هذا البيت مطلع قصيدة قالها المتنبي يمدح بها سيف الدولة لما ظفر ببني كلاب ،
والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " راعياً وصارماً " ، إذ وقع خلاف حول إعرابهما .

موقف النحاة من هذه المسألة

يرد عامل التمييز على خمسة أنواع^(٢) :

- ١- الاسم الجامد ، نحو: عندي عشرون درهماً ، واشتريتُ صاعاً قمراً .
- ٢- الفعل المتصرف ، متعدياً نحو : زرعتُ البستان عنباً ، ولزماً نحو : امتلأ الإناء ماءً ،
طاب زيدٌ نفساً ، وضقتُ به ذرعاً .
- ٣- الفعل غير المتصرف ، نحو: ما أحسنه رجلاً .
- ٤- اسم التفضيل ، نحو : محمد أحسن الناس خلقاً .
- ٥- الصفة المشبهة ، نحو : محمد حسنٌ وجهاً .

وقد أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفاً^(٣)،
واختلفوا في حكم تقديمه على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً ، ولهم فيه قولان :

(١) هذا البيت من الوافر ، وهو في المآخذ ٤٧/٢ .

(٢) انظر أوضح المسالك ٣١٨/٢ ، ٣٢١ ، التصريح ٦٨٥/٢ ، ٧٠٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، توضيح المقاصد ٣٤٣/١ ، أوضح المسالك ٣٢٤/٢-٣٢٥ .

القول الأول : منع تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً ، وهذا قول جمهور النحويين من البصريين والكوفيين^(١)، حيث منعه سيبويه^(٢)، والفراء^(٣)، والزجاج^(٤)، وابن السراج^(٥)، والزجاجي^(٦)، وابن جني^(٧)، وعبد القاهر الجرجاني^(٨)، وأبو البركات الأنباري^(٩)، والعكبري^(١٠)، وابن يعيش^(١١)، وابن عصفور^(١٢)، وابن الناطم^(١٣)، وابن هشام^(١٤)، والشيخ خالد^(١٥).

وقد استدلووا على قولهم بما يلي :

١ - استدل سيبويه على منع ذلك بوجهين :

الوجه الأول : أن الفعل اللازم الذي لا يتعدى إلى مفعول أنفذ إلى التمييز فعمل فيه ، وهو مع ذلك لا يصل إلى قوة الفعل المتعدي ، وإذا كان الأمر كذلك فإن تقديم معموله عليه يزيد في إضعافه ويجعله جديراً ألا يعمل ، فحمل ما يجوز تقديمه لكون العامل فيه فعلاً متعدياً على ما لا يجوز تقديمه لكون العامل فيه فعلاً لازماً ؛ ليترد الباب على وتيرة واحدة .

(١) انظر توضيح المقاصد ٣٤٤/١.

(٢) انظر الكتاب ٢٠٥/١.

(٣) انظر معاني القرآن له ٦٧/١.

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٩١/٢.

(٥) انظر الأصول ٢٢٣/١.

(٦) انظر الجمل في النحو ٢٤٣.

(٧) انظر الخصائص ١٥٩/٢.

(٨) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٩٥/٢.

(٩) انظر الإنصاف ٨٢٨/٢.

(١٠) انظر التبيين ٣٩٤.

(١١) انظر شرح المفصل له ٧٤/٢.

(١٢) انظر شرح جمل الزجاجي له ٢٩١/٢.

(١٣) انظر شرحه للألفية ٣٥١.

(١٤) انظر مغني اللبيب ١٢٩/٢.

(١٥) انظر التصريح ٧٠٣/٢.

الوجه الثاني : أنه قاسه على منع تقديم معمول الصفة المشبهة عليها ، فالفعل اللازم في باب التمييز لا ينصب إلا نكرة ، فهو أضعف من باب الصفة المشبهة ، وكما لا يجوز تقديم معمول الصفة المشبهة عليها ، فلا نقول : " (زيد وجهاً حسنٌ) ، فإن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً لازماً أولى بالامتناع^(١).

٢- أنه كما لا يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان غير فعل ، فكذلك لا يجوز تقديمه على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً ، فكما لا يجوز : (عندي درهماً عشرون) فكذلك لا يجوز : (نفساً طاب زيدٌ)^(٢)؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة .

٣- أن من التمييز ما هو فاعل في المعنى ، وذلك أن قولك : (طاب زيدٌ نفساً) معناه : طابت نفسُ زيد ، وقولك : (تصببت عرقاً) معناه : تصبب عرقي ، فلما كان التمييز هو الفاعل في المعنى لم يحز تقديمه ؛ لأن الفاعل لا يتقدم على فعله^(٣).

٤- أن التمييز كالنعت في الإيضاح ، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه^(٤).

٥- ما ذكره ابن عصفور من أن المانع من تقديم التمييز كون العامل فيه لا يكون فعلاً ، فإذا كان فعلاً ، فإنما العامل فيه تمام الكلام ، فكما جاز أن تنصب تمييز عشرين بعد تمام الكلام فكذلك تمييز غيره ينتصب بعد تمام الكلام^(٥).

٦- ما ذكره الرضي من أن الأصل في التمييز أن يكون موصوفاً بما انتصب عنه ، فنحو : (طاب زيدٌ نفساً) أصلها : لزيد نفسٌ طابت ، وخولف هذا الأصل لقصد الإبهام ، حتى يكون أوقع في النفس ، وأيضاً إذا فسرت به بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالاً وتفصيلاً ، وتقديمه مما يخل بهذا المعنى^(٦).

(١) انظر الكتاب ٢٠٥/١.

(٢) انظر الأصول ٢٢٤/١، التبيين ٣٩٤-٣٩٥.

(٣) انظر الخصائص ١٦٠/٢، الإنصاف ٨٣٠/٢، التبيين ٣٩٥، شرح أنموذج الزمخشري للأردبيلي ١٩/١، شرح جمل الزجاني لابن عصفور ٢٩١/٢، شرح الرضي على الكافية ١١٦/٢، الوافية في شرح الكافية لابن شرف شاه ٥٨/أ، ائتلاف النصرة ٣٨، التصريح ٧٠٣/٢.

(٤) انظر شرح جمل الزجاني لابن عصفور ٢٩١/٢، التصريح ٧٠٣/٢.

(٥) انظر شرح جمل الزجاني له ٢٩١/٢. ذكر ذلك بعد أن رفض الاستدلال بكون التمييز فاعلاً في المعنى ، كما رفض كونه كالنعت.

(٦) انظر شرح الرضي على الكافية ١١٧/٢.

القول الثاني : أجاز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً ، وهذا قول الكسائي^(١) ، والمازني^(٢) ، والمبرد^(٣) ، وارتضاه ابن مالك في بعض كتبه^(٤) ، وصححه أبو حيان^(٥) ،

وابن جماعة^(٦) . كما نسب هذا القول إلى الجرمي^(٧) .

وقد استدلوا على قولهم بالسماع والقياس :

أما السماع فيقول الشاعر :

أَتَهَجُرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيْبُ^(٨)

فقد قدم التمييز (نفساً) على عامله الفعل (تطيب) ، والأصل : تطيب نفساً .

ومن الشواهد على ذلك أيضاً قول الشاعر :

أَنْفَساً تَطِيْبُ بَنِيْلِ الْمَنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جَهَاراً^(٩)

(١) انظر شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، شرح الرضي على الكافية ١١٦/٢ ، توضيح المقاصد ٣٤٤/١ ، أوضح المسالك ٣٢٥/٢ .

(٢) انظر المقتضب ٣٦/٣ ، الأصول ٢٢٣/١ ، الإنصاف ٨٢٨/٢ ، شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، توضيح المقاصد ٣٤٤/١ ، أوضح المسالك ٣٢٥/٢ ، ائتلاف النصرة ٣٩ .

(٣) انظر المراجع السابقة .

(٤) انظر شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، شرح عمدة الحفاظ ٤٧٦ .

(٥) انظر ارتشاف الضرب ١٦٣٥/٤ .

(٦) انظر شرح الكافية له ١٦٨ .

(٧) انظر توضيح المقاصد ٣٤٤/١ . المعروف عنه منع تقديم الحال على عامله تشبيهاً له بالتمييز . انظر ارتشاف الضرب ١٥٨١/٣ .

(٨) البيت من الطويل ، وهو للمخبل السعدي انظر ديوانه ٥٨ ، وقد نسب البيت لغير شاعر ، فقد نسب لأعشى همدان ، ولقيس بن الملوح ، ولقيس بن معاذ ، انظر المقتضب ٣٧/٣ ، الأصول ٢٤٤/١ ، الخصائص ١٦٠/٢ ، الإنصاف ٨٢٨/٢ ، التبيين ٣٩٦ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٩١/٢ ، شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، لسان العرب (حب) ، شرح ابن عقيل ٦٠٧/١ ، ائتلاف النصرة ٣٩ .

حيث قدم التمييز (نفساً) على عامله الفعل (تطيب) ، والأصل : أتطيب نفساً .
ومنها أيضاً قول الشاعر :

ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِي اشْتَعَلَا^(٢)
فقد قدم التمييز (شيباً) على عامله الفعل (اشتعلا) ، والأصل : ورأسي اشتعل شيباً .

أما القياس فمن أوجه :

الوجه الأول : قاسوا التمييز على الحال ؛ لأنهما يشتركان في دفع الإبهام وكون العامل فيهما فعلاً متصرفاً ، لذلك يتقدم على عامله^(٣) .

الوجه الثاني : أن العامل في التمييز فعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة ، فالفعل لما كان متصرفاً في نحو قولك : (ضرب زيداً عمراً) جاز تقديم معموله عليه ، نحو : (عمراً ضرب زيداً)^(٤) .

الوجه الثالث : قاسوا التمييز على سائر الفضلات المنصوبة ، فإنه يجوز تقديمها على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً^(٥) .

وقد رد المانعون لتقديم التمييز على عامله المتصرف أدلة المجيزين بما يلي :

١ - رد المانعون ما استشهد به المجيزون من شواهد شعرية بثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن هذه الشواهد التي جاء فيها التمييز مقدماً على عامله المتصرف تعد من الضرورة الشعرية^(٦) ، وهذا لأنه لم يسمع ذلك إلا في الشعر ، فلا يكون فيه حجة^(١) .

(٩) البيت من المتقارب ، وهو لرجل من طيء ، انظر شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، توضيح المقاصد ٣٤٤/١ ، أوضح المسالك ٣٢٥/٢ ، مغني اللبيب ١٣٠/٢ ، التصريح ٧٠٣/٢ .

(١) البيت من البسيط ، وهو غير معروف القائل ، انظر شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، شرح ابن عقيل ٦٠٨/١ .

(٢) انظر المقتضب ٣٧/٣ ، الخصائص ١٦٠/٢ ، شرح التسهيل ٣٩٠/٢ .

(٣) انظر الإنصاف ٢٨٣/٢ ، التبيين ٣٩٦ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، التصريح ٧٠٣/٢ . المفعول معه في نحو : سرتُ وسورَ المدينة فضلة منصوب ومع ذلك لا يجوز تقديمه على عامله سواء أكان الفعل أو الواو .

(٥) انظر الإنصاف ٨٣١/٢ ، التبيين ٣٩٧ ، شرح الألفية لابن الناظم ٣٥٣ ، مغني اللبيب ١٣٠/٢ ، التصريح ٧٠٣/٢ .

الوجه الثاني : وردت رواية أخرى للبيت ، وهي : وما كان نفسي بالفراق تطيب ، وهذه الرواية منسوبة إلى أبي إسحاق الزجاج ، والزجاجي ^(٢) ، وعليها لا يكون في البيت شاهد ؛ لأن (نفسي) اسم كان و (تطيب) خبرها .

الوجه الثالث : أنه لو سلمنا بالرواية التي ذكرها المجيزون ، فإن (نفساً) ليست منصوبة على التمييز ، بل منصوبة إما على إضمار فعل تقديره : أعني نفساً ^(٣) ، وإما لكونها خبراً لـ (كان) ؛ أي : ما كان حبيبها نفساً يطيب بالفراق ^(٤) .

٢- أن قياسهم التمييز على الحال مردود ؛ لأن هناك فرقاً بينهما ، فالحال ليست هي الفاعل في الأصل كما كان التمييز ، لأنك إذا قلت : تصبب زيد عرقاً ، فالفعل للعرق لا غير ، أما إذا قلت : جاء زيد راكباً ، فالفعل لزيد على الحقيقة ، و (راكباً) إنما هي تابعة له ^(٥) . علاوة على ذلك ، فإن من احتج بتقديم الحال على العامل فيها لا يقول به ، ولا يجيزه ، فكيف يستدل على الخصم بما لا يعتقد صحته ؟ ^(٦)

٣- أن قولهم : إن العامل في التمييز فعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفية غير صحيح ؛ لأن هناك فرقاً بينهما ، فالمنصوب في نحو : (ضرب زيداً عمرأ) منصوب في اللفظ دون المعنى ؛ لأنه في المعنى فاعل ^(٧) .

كما رد المجيزون لتقديم التمييز على عامله المتصرف أدلة المانعين بما يلي :

١- رد المبرد على قولهم : إنه كما لا يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان غير فعل ،

(٦) انظر الإنصاف ٨٣١/٢ .

(١) انظر الخصائص ١٦٠/٢ ، الإنصاف ٨٣١/٢ ، التبيين ٣٩٦ ، شرح أنموذج الزمخشري للأردبيلي ١٩/أ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٩٢/٢ ، ائتلاف النصرة ٣٩ .

(٢) انظر الإنصاف ٨٣١/٢ ، التبيين ٣٩٧ ، التصريح ٧٠٣/٢ .

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٩١/٢ .

(٤) انظر الخصائص ١٦٠/٢ ، الإنصاف ٨٣٠/٢ .

(٥) انظر الإنصاف ٨٣٢/٢ .

(٦) انظر المرجع السابق ٨٣١/٢ .

فكذلك لا يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً ، بقوله : " واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه ، لتصرف الفعل ، فقلت : تَفَقَّاتُ شَحْماً ، وَتَصَبَّيْتُ عِرْقاً ، فإن شئت قدمت فقلت : شَحْماً تَفَقَّاتُ وعِرْقاً تَصَبَّيْتُ . وهذا لا يجيزه سيبويه ؛ لأنه يراه كقولك : عشرون درهماً ، وهذا أفرهُهم عبداً ، وليس هذا بمنزلة ذلك ؛ لأن (عشرين درهماً) إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل . ألا ترى أنه يقول : هذا زيد قائماً ، ولا يجيز : قائماً هذا زيد ؛ لأن العامل غير فعل ، وتقول : راكباً جاء زيد ؛ لأن العامل فعل ^(١) .

٢- أن منعهم تقديم التمييز بحجة كونه فاعلاً في المعنى مردود ؛ لأن ذلك مقتصر على بعض الصور ، فالتمييز قد يكون مفعولاً في المعنى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ^(٢) . واقتصار هذه العلة على بعض الصور دليل على ضعفها ^(٣) .

علاوة على ذلك ، فإنه ربما يخرج الشيء عن أصله ، ولا يراعي ذلك الأصل ، كمفعول ما لم يسم فاعله ، فإنه لما كان منصوباً جاز أن يتقدم على الفعل ، فلما ناب عن الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل ^(٤) ، وكذلك التمييز المحول عن الفاعل ؛ لأن الفاعل لا يتقدم على فعله ، فلما عدل باللفظ عن الفاعلية إلى التمييز لم يراع أصلها ، وجاز تقديمها على الفاعل .

٣- أن منعهم تقديم التمييز بحجة كونه كالنعت مردود ؛ لإجماعهم على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدماً ، نحو : طاب نفساً زيداً ، لكن النعت لا يجوز تقدمه على المنعوت ^(٥) .

(١) المقتضب ٣/٣٦ .

(٢) سورة القمر : من الآية ١٢ .

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٩١ ، شرح التسهيل ٢/٣٩٠ ، شرح الرضي على الكافية ٢/١١٧ .

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/١١٧ .

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٩١ ، التصريح ٢/٧٠٣ .

ولعل الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور النحويين من منع تقديم التمييز على عامله المتصرف ، وذلك للأسباب التالية :

- ١- إن تقديم التمييز على عامله المتصرف لم يرد إلا في شواهد شعرية ، ولم يرد في النثر ، كما لم يرد في القرآن الكريم ، وحتى هذا الشواهد الشعرية لم تصل إلى حد الكثرة.
- ٢- إن الغرض من التمييز إزالة الإبهام والغموض ، فإذا تقدم التمييز على عامله اختل هذا المعنى ، لأن المفسر لا يتقدم على المفسر^(١).
- ٣- إن العامل في التمييز — كما ذكر ابن عصفور — هو تمام الكلام ، وتقديم التمييز مناقض لذلك .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

أجاز ابن جني نصب (راعياً) و (صارماً) على التمييز أو الحال ، ولم يرجح أحد الوجهين ، قال : " نصب (راعياً) و (صارماً) على التمييز ، وإن شئت على الحال "^(٢)، وقد أخذ بتوجيهه أبو العلاء المعري^(٣)، وأبو المرشد المعري^(٤)، والتبريزي^(٥)، والعكبري^(٦)، وابن المستوفي^(٧).

قال أبو العلاء المعري في (اللامع) : " يجوز أن يكون نصب راعٍ وصارمٍ على التمييز

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ١١٧/٢ . تقول د. سناء البياطي في كتابها (قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم) : " ويدل على أن السبب في قلة مجيء التمييز مقدماً في الجملة هو أن وظيفة التمييز إزالة الإبهام والغموض عن الإسناد أو ما تعلق بالإسناد ، وعموماً لا يرفع المتكلم الإبهام والغموض قبل وقوعه " ٢١٥ .

(٢) الفسر المجلد الأول ٢٦٣/٢ ، أجاز ابن جني نصب (راعياً) و (صارماً) على التمييز مع كونه لا يجيز تقديم التمييز على عامله المتصرف . قال في الخصائص ١٥٩/٢ : " ومما يقبح تقديمه الاسم المميز ، وإن كان الناصبة فعلاً متصرفاً . فلا نجيز شحماً تفقأت ، ولا عرفاً تصببت ... " .

(٣) انظر اللامع العزيزي ٨٠/١ ، معجز أحمد ٤٠٥/٣ ، المآخذ ٤٧/٢ .

(٤) انظر تفسير أبيات المعاني ٣٨ .

(٥) انظر الموضح ٢٨/١ ب .

(٦) انظر التبيان ٧٥/١ .

(٧) انظر النظام ١٦/٤ .

وعلى الحال "(١)"، لكنه في (معجز أحمد) خص كلمة (راعياً) بهذا الإعراب ، أما كلمة (صارماً) فإنه أجاز فيها وجهين : أن تكون نعتاً ، أو تكون مفعولاً ، قال : " وراعياً : نصب على الحال من الضمير في قوله : غيرك ، وقيل : على التمييز ، والراعي : الحافظ ، وسمي الأمير راعياً لحفظه الناس . وغيرك : مفعول مقدم ، نصبه (ثَلَمَ) ، و(صارماً) نعت له ، وقيل : المفعول (صارماً) و(غير) نصب على الحال ، فيكون التقدير : وثَلَمَ الضرابُ صارماً غيرك ، فلما تقدم نعت النكرة عليها انتصب على الحال " (٢) .

أما الواحدي فإنه اقتصر عند ذكره معنى البيت على الحال دون التمييز ، قال : " يريد : عبث الذئب بغيرك في حال رعيه وسياسيته وثلم الضراب غيرك في حال قطعه ... " (٣) .

موقف المهلي من شراح البيت

وافق المهلي الشراح السابقين في إعرابهم (راعياً) و (صارماً) نصباً على التمييز أو على الحال ، بيد أنه ذهب إلى أن الأرجح إعرابهما حالين ، ورأى أن السبب في ذلك تقدم (راعياً) و (صارماً) على العامل فيهما ، والتمييز _ على قول الجمهور _ لا يجوز تقدمه على عامله المتصرف ، في حين يجوز تقدم الحال على عامله المتصرف ، وفي هذا دلالة على أن المهلي أخذ برأي الجمهور المانعين للتقديم ، قال في مأخذه على شرح أبي العلاء المعري : " وأقول : الجيد أن يكون (راعياً) و(صارماً) نصباً على الحال ، لا على التمييز ، لتقدمهما على العامل فيهما . وأجاز ذينك المازني والمبرد(٤) ، ولم يجز سيويوه والخليل ذلك (٥) ، إلا في الحال وأنشد على صحة ذلك :

أتهجر سلمى للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

(١) ٨٠/١ ، وانظر المأخذ ٤٧/٢ .

(٢) ٤٠٥ / ٣ .

(٣) شرحه لديوان المتنبي ٥٤٣ .

(٤) يقصد أجاز المازني والمبرد تقديم التمييز والحال على العامل فيهما . انظر المقتضب ٣٦/٣ ، ١٦٨/٤ ، ٣٠٠ .

(٥) انظر الكتاب ١٢٢/٢ - ١٢٥ .

ودفعت رواية (نفساً) ، وقيل : إنما هي (نفسي) . ولو صحت رواية (نفساً) في البيت لم يكن حجة في الكلام ؛ لأن الشعر موضع ضرورة لإقامة الوزن ، وليس كذلك في النثر"^(١).

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

يلحظ مما سبق أن المهلي لم يخطئ أبا العلاء المعري في إعرابه (راعياً) و (صارماً) نصباً على الحال أو على التمييز ، لكنه رجح إعراب الحال على إعراب التمييز ، وذلك عندما قال : " والجيد أن يكون ... " ، وقد كان ترجيحه ذلك معللاً بما يدعمه ؛ لأن الجمهور — ومن بينهم سيبويه والخليل — يمنعون تقديم التمييز على عامله المتصرف ، كما أن الشواهد التي استشهد بها المحيزون — ومن بينهم المازني والمبرد — دفعت على اختلاف الرواية أو على الضرورة الشعرية . وعلى أي حال ، فإن إعرابهما نصباً على الحال أو التمييز لم يؤثر في معنى البيت ، فإنه ظل دالاً على مدح المتني لسيف الدولة بأنه الراعي الذي لا تعبت ذئاب المخالفين برعيته ، وأنه الصارم الذي لم يكسره الضرب .

ولعل الراجح في بيت المتني إعراب (راعياً) و (صارماً) نصباً على التمييز ، وهما تمييز ذات رافع لإبهام كلمة (غير) ؛ لأنها كلمة شديدة الإبهام ، ولا يصح إعرابهما حالين من الكاف في (غيرك) ؛ لأن مجيء الحال من المضاف إليه مشروط بأن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه نحو : أعجبتني وجهها مسفرة ، أو كبعضه نحو قوله تعالى : ﴿ أَتَّبِعْ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾^(٢) ، أو أن يكون المضاف إليه في الأصل معمولاً للمضاف نحو : أعجبتني انطلاقك منفرداً^(٣).

وكلمة (غير) ليست واحدة من الأنواع الثلاثة حتى يجيء الحال من المضاف إليها ، وهو كاف الخطاب .

(١) ٤٧/٢ .

(٢) سورة النحل : من الآية ١٢٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٤٢/٢ ، أوضح المسالك ٢٨٤/٢ .

اللام الزائدة لتقوية العامل

قال المتنبي :

إِذَا لَمْ تُنْطَبِ بِضَيْعَةٍ أَوْ وَلايَةٍ فَجُودُكَ يَكْسُونِي وَشُغْلُكَ يَسْلُبُ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح كافور الأخشيدي ، وقد حمل إليه ست مائة دينار ،
ويذكر مسيره إليه ، وكان مطلع هذه القصيدة هو قوله :

أُغَالِبُ فِيكَ الشَّوْقَ وَالشَّوْقُ أَغْلَبُ وَأَعْجَبُ مِنْ ذَا الْمَجْرِ وَالْوَصْلُ أَعْجَبُ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

أَبَا الْمِسْكِ هَلْ فِي الْكَاسِ فَضْلٌ أَنَالُهُ فَإِنِّي أُغْنِي مِنْذُ حِينَ وَتَشْرَبُ
وَهَبْتَ عَلَى مِقْدَارِ كَفِّي زَمَانَنَا وَنَفْسِي عَلَى مِقْدَارِ كَفِّيكَ تَطْلُبُ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " شغلك " ، إذ وردت آراء حول حرف الجر
الأجود والأنسب في تعديته .

موقف النحاة من هذه المسألة

من أنواع اللام الجارة اللام الزائدة^(٢) ، والمقصود بالزيادة : ما كان زائداً من جهة
الإعراب لا من جهة المعنى^(٣) .

وزيادة اللام على ضريين :

(١) هذا البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ٤٠/٢ .

(٢) انظر المقتضب ٣٦/٢ ، منازل الحروف ٢١ ، سر صناعة الإعراب ١٢٠/١ ، ٣٣٢ ، شرح المقدمة المحسبة ٣٧٠/٢ ،
شرح التسهيل ١٤٨/٣ ، الجنى الداني ١٠٥ .

(٣) انظر الحروف النحوية الزائدة وقيمتها في اللغة ٩ . وقد ذكر ابن السيد البطليوسي أربعة أسباب لزيادة حرف الجر
وهي : ١ - تأكيد المعنى وتقوية عمل العامل . ٢ - الحمل على المعاني . ٣ - الضرورة الشعرية . ٤ - حدوث زيادة
معنى لم تكن في الكلام . انظر الاقتضاب ٣٠٨/٢ .

الأول : زيادة غير مطردة : وهي اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله المؤخر عنه ، كما في قول ابن ميادة :

وَمَلَكَتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدٍ^(١)
يريد أجار مسلماً . أو المقحمة بين المتضايين نحو : لا أبالك ، ويا شناعة للجهل ، ويا
بؤس للحرب^(٢) ، وفائدتها التوكيد وتقوية المعنى دون العامل^(٣).

الثاني : زيادة مطردة : وهي اللام التي تزداد مع المفعول به^(٤) بشرطين :

الشرط الأول : أن يكون العامل متعدياً إلى مفعول واحد^(٥).

الشرط الثاني : أن يكون العامل ضعيفاً عن العمل ، فتأتي هذه اللام لتقويته ؛ لذلك
تسمى بلام التقوية ، أو اللام المقوية .

وهذا الضعف يحصل للعامل بأحد السببين :

السبب الأول : تأخر العامل عن المعمول ، سواء أكان العامل المتأخر فعلاً أم غيره ، ومن
ذلك قوله تعالى : ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾^(٦) ، وقوله تعالى : ﴿ إِن
كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ ﴾^(٧) ، قال الزمخشري بعد هذه الآية : " اللام في قوله : (للرؤيا)

(١) البيت من الكامل. ديوانه ١١٢، الأغاني ٢/٢٨٨، الجني الداني ١٠٧، أوضح المسالك ٣/٢٧، مغني اللبيب ١/٣٥٩، البرهان في علوم القرآن ٣/٨٥، مع الهوامع ٢/٤٥٥، شرح الأثني ٣/٢٣٨، حاشية الصبان ٢/٢٢٢.

(٢) انظر المقتضب ٢/٣٦، سر صناعة الإعراب ١/٣٣٢، رصف المباني ١/٢٤٤، الجني الداني ١٠٥، أوضح المسالك ٣/٢٧، شرح ابن عقيل ٢/٢٢.

(٣) انظر حاشية الصبان ٢/٢٢٢.

(٤) انظر المقتضب ٢/٣٦، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٨٢٨، شرح التسهيل ٣/١٤٨، شرح المكودي ١٣٨، رصف المباني ٢٦٤، البحر المحيط ٥/٣١١، الجني الداني ١٠٥، مغني اللبيب ١/٣٦١، شرح ابن عقيل ٢/٢٢، مع الهوامع ٢/٤٥٥.

(٥) انظر شرح التسهيل ٣/١٤٨، الجني الداني ١٠٥، مغني اللبيب ١/٣٦٢، حاشية الصبان ٢/٢٢٢.

(٦) سورة الأعراف : من الآية ١٥٤.

(٧) سورة يوسف : من الآية ٤٣.

إما أن تكون للبيان كقوله ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾^(١)، وإما أن تدخل ؛ لأن العامل إذا تقدم عليه معموله لم يكن في قوته على العمل فيه مثله إذا تأخر عنه فعضد بها كما يعضد بها اسم الفاعل إذا قلت : هو عابر للرؤيا ؛ لانحطاطه عن الفعل في القوة^(٢).

لقد وضح الزمخشري سبب دخول اللام على المفعول المتقدم ، وهو أن العامل إذا تأخر ضعف فيحتاج إلى تقوية ، فإذا تقدم العامل على معموله كان في أقوى أحواله ، فلم يحتج إلى تقويته^(٣)؛ لذلك منع بعض النحويين دخول اللام على المفعول إذا كان متأخراً عن عامله ، ومنهم : أبو البقاء العكبري^(٤)، وابن عصفور^(٥)، وابن أبي الربيع^(٦). على أن هناك من النحويين من أجاز دخول اللام الزائدة على المفعول المؤخر عن عامله^(٧)، لكن بعضهم رأى أن عدم زيادتها في هذه الحالة أفضل ، يتجلى هذا في قول المبرد : " وتقول : لزيد ضربت ، ولعمرو أكرمت إذا قدمت المفعول... فإن أخرته فالأحسن ألا تدخلها... وحذفه أحسن ؛ لأن جميع القرآن عليه^(٨).

(١) سورة يوسف : من الآية ٢٠ .

(٢) الكشف ٥١٧ .

(٣) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٢٨/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٢٤/١ .

(٤) انظر المتبع في شرح اللمع ٣٧٩/١ .

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي له ٥٢٤/١ ، المقرب ١١٥/١ ، وقد خرج ما ورد منها على الضرورة .

(٦) انظر البسيط في شرح الجمل ٨٥٨/٢ .

(٧) منهم : الأخفش انظر معاني القرآن له ٣١١/٢ ، ٤٣١ ، والمبرد انظر المقتضب ٣٦/٢ ، وابن بابشاذ انظر شرح المقدمة المحسبة ٣٧٠/٢ ، وعبد القاهر الجرجاني انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٢٨/٢ ، والرضي انظر شرح الكافية له ٣١/٦ وغيرهم .

(٨) المقتضب ٣٦/٢ .

السبب الثاني : كون العامل فرعاً في العمل عن الفعل ، كالمصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة^(١)، فهي ضعيفة في العمل ؛ لأن عملها ليس بالأصالة كالفعل ، وإنما تعمل بالحمل عليه نظراً للمشابهة ؛ لذلك تقوى على العمل باللام^(٢).

ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى : ﴿وَأَمِنُوا بِمَا آتَيْنَاكَ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾^(٣)، وقوله تعالى : ﴿سَمْعُوتَ لِلْكَذِبِ أَكَلُونَ لِلسُّحْتِ﴾^(٤)، وقوله تعالى : ﴿وَلَا مُسْتَغْنِينَ لِحَدِيثٍ﴾^(٥)، وقوله تعالى : ﴿نَزَّاعَةَ لِلشَّوَى﴾^(٦)، ومثاله مع المصدر قولنا : أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ لِزَيْدٍ .
وقد يجتمع السببان - أعني التأخر والفرعية - نحو قوله تعالى : ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾^(٧).

ولام التقوية تؤدي دوراً مهماً يبرز في تقوية العامل الضعيف عن العمل ؛ لذلك تعد زيادتها مقيسة^(٨).

وهذه اللام ليست زائدة محضة ؛ لما في العامل من ضعف عن العمل فأصبح بمنزلة القاصر، كما أنها ليست معدّية محضة ؛ لأنه لا يمكن حذفها دون تأثر في المعنى ، فهي بين

(١) انظر أمالي ابن الشجري ٣١٠/١، شرح التسهيل ١٤٨/٣، شرح المكوذي ١٣٨، شرح الألفية لابن الناطم ٢٦٢.

الجنى الداني ١٠٦، أوضح المسالك ٢٩/٣، مغني اللبيب ٣٦١/١، همع الهوامع ٤٥٥/٢، حاشية الصبان ٢٢٢/٢.

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ٣١٠/١. وهو ما عبر عنه الزمخشري بـ " انحطاطه عن الفعل في القوة ".

(٣) سورة البقرة : من الآية ٤١.

(٤) سورة المائدة : من الآية ٤٢.

(٥) سورة الأحزاب : من الآية ٥٣.

(٦) سورة المعارج : من الآية ١٦.

(٧) سورة الأنبياء : من الآية ٧٨.

(٨) انظر شرح التسهيل ١٤٨/٣، الجنى الداني ١٠٦.

المنزلتين^(١)؛ لذلك تعلقت بالعامل الذي قوّته ، وهذا بخلاف الزائدة المحضة التي لا تتعلق بشيء^(٢).

ومن جانب آخر ، فإن زيادة لام التقوية مختصة بمفعول العامل المتعدي إلى واحد دون الاثنين ؛ لأنها لو زيدت في المفعولين لأدى إلى تعدية العامل إلى مفعولين بحرف واحد وهذا لا يصح ، ولو زيدت في أحدهما لزم ترجيح من غير مرجح . وهذا رأي ابن مالك^(٣)، ووافقه عليه المرادي^(٤)، والسيوطي^(٥).

واعترض ابن هشام لقول ابن مالك : " ترجيح من غير مرجح " بأنه إذا تقدم أحد المفعولين ، فإن هذا التقديم مرجح لزيادة اللام^(٦). وأجاب الدماميني عن ابن مالك بحمل كلامه على ما يذكر فيه من المفعولان معاً ، مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه^(٧).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

وإذا انتقلنا إلى شرح أبي العلاء المعري لبيت المتنبي - شاهد المسألة - وجدناه يعدي المصدر (شُعْلُكَ) بحرف الجر (عن)^(٨)، قال : " إذا لم تنط بي ضيعة تقطعني إياها ، فجودك يكسوني ، وشغلك عني يسلبني تلك الكسوة "^(٩).

(١) انظر أوضح المسالك ٣/٣٠، مغني اللبيب ٩٧/٢، الأشباه والنظائر ١/٣٣٩، همع الهوامع ٣/١١٥، حاشية الصبان ٢/٢٢٢.

(٢) انظر مغني اللبيب ٩٧/٢، همع الهوامع ٣/١١٥، حاشية الصبان ٢/٢٢٢.

(٣) انظر شرح التسهيل ٣/١٤٨، شرح الكافية الشافية ٢/٨٠٣-٨٠٤.

(٤) انظر الجني الداني ١٠٥، ١٠٦.

(٥) انظر همع الهوامع ٢/٤٥٥.

(٦) انظر مغني اللبيب ١/٣٦٢.

(٧) انظر حاشية الصبان ٢/٢٢٢.

(٨) انظر اللامع العزيزي ١/١٩١.

(٩) المرجع السابق .

وقد وافقه صاحب التبيان^(١). ويبرز أثر هذا الرأي على معنى البيت ، فمعناه : أن كافور الأخشيدي - وهو المخاطب في هذا البيت - قد انشغل عن المتني مما أذهب عنه تلك العطايا . وقد أسهمت دلالة (عن) في تحديد هذا المعنى ؛ لأن معناها الأصلي : المجاوزة^(٢)، وهو ما وضحه ابن مالك بقوله : " ولذلك عدى بها رغب ومال ونحوهما إذا قصد ترك المتعلق به نحو : رغب عن اللهو ، وملت عن التواني "^(٣).

موقف المهلي من شراح البيت

أما المهلي فقد ذكر رأياً آخر يرى أنه أجود و أرجح من رأي أبي العلاء المعري ، وهو أن المصدر (شَغْلُكَ) معدى باللام ، وهذه اللام هي اللام الزائدة المقوية للعامل الضعيف ، وقد ضعف العامل هنا بسبب كونه فرعاً في العمل عن الفعل ؛ لأن (شَغْلُكَ) مصدر. قال : " وأقول : الأجود أن لا يكون المصدر معدى بعن ، ولكن معدى باللام ؛ أي : وشغلك لي يحبسني ويمنعني من التصرف بنفسي ، فأنفق ما تعطيني إياه وذلك يسلبني . ويدل على ذلك الرواية بفتح الشين : وشغلك "^(٤).

واعتمد المهلي لإثبات جودة رأيه على أمرين :

الأمر الأول : مناسبة المعنى لما ذكره ، فقد أضفت اللام دلالة جديدة على البيت مغايرة لدلالة (عن) ، وهي : أن كافور الاخشيدي قد أشغل المتني بما منعه من التصرف بنفسه ، فأنفق ما أعطاه إياه ، وفي هذا سلب له .

الأمر الثاني : الرواية الأخرى للبيت بفتح الشين : وشغلك .

(١) انظر ١/١٨٣.

(٢) انظر الكتاب ٤/٢٢٦، ٢٢٧، معاني الحروف ٧٦، الفصل ٣٤٣، الباب ١٥٧، الجني الداني ٢٤٥، مغني اللبيب ١/٢٤٥، المطالع السعيدة ٤٠٢، همع الهوامع ٢/٤٤٣، حاشية الصبان ٢/٢٣٠، ٢٣١.

(٣) شرح التسهيل ٣/١٥٨، وانظر الجني الداني ٢٤٥.

(٤) المآخذ ٢/٤٠.

وبالمقارنة بين الروايتين (شُعْلُك) و (شَعْلُك) نجد أن كلمة (شُعْل) و (شَعْل) لغتان ضمن لغات كلمة واحدة ، تحمل نفس المعنى المعجمي ، وقد أشار إلى هذا غير معجم^(١). قال ابن منظور : " شغل : الشَّغْل والشَّغْل والشُّغْل كله واحد"^(٢)، وقال محمد ابن أبي بكر الرازي : شُعْل : بسكون الغين وضمها و (شَعْل) بفتح الشين وسكون الغين وبفتحتين فصارت أربع لغات"^(٣)، وقال الفيروز آبادي : " الشُّغْل : بالضم وبضميتين وبالفتح وفتحتين ضد الفراغ"^(٤).

وقد قرى بهذه اللغات الأربع لكلمة (شغل) في الآية التي وردت فيها^(٥)، وهي قول الله عز وجل : ﴿ إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَكِهِونَ ﴾^(٦).

يقول السمين الحلبي ناسباً القراءات لأصحابها : " وقرأ الكوفيون وابن عامر بضميتين ، والباقون بضم وسكون ، وهما لغتان للحجازيين قاله الفراء . ومجاهد وأبو السَّمال بفتحتين ، ويزيد النحوي وابن هُبَيْرَة بفتحة وسكون وهما لغتان أيضاً"^(٧).

ومن جانب آخر ، فإن الرواية الثانية التي بفتح الشين (وشَعْلُك) تتعدى باللام فتدل على إشغال كافور للمتنبي ، في حين أن الرواية الأولى يمكن أن تتعدى بعن أو باللام ، لكن باختلاف في المعنى ، فإذا تعدى المصدر بعن دل البيت على انشغال كافور عن المتنبي ، أما إذا تعدى المصدر باللام فإن دلالة البيت تكون موافقة للدلالة مع الرواية الثانية ؛ وهذا الذي جعل المهلبي يرجح ما ذهب إليه .

(١) انظر معجم العين (شغل) ، تهذيب اللغة (شغل) ، مقاييس اللغة (شغل) ، لسان العرب (شغل) ، مختار الصحاح (شغل) ، القاموس المحيط (شغل) ، المعجم الوسيط (شغل) .

(٢) لسان العرب (شغل) .

(٣) مختار الصحاح (شغل) .

(٤) القاموس المحيط (شغل) .

(٥) انظر إعراب القرآن لابن النحاس ٢٧١/٣ ، إملاء ما من به الرحمن ٤٤٧ ، الدر المنصون ٤٨٨/٥ - ٤٨٩ .

(٦) سورة يس : الآية ٥٥ .

(٧) الدر المنصون ٤٨٨/٥ - ٤٨٩ . وانظر التيسير في القراءات السبع لأبي عمر الداني ١٤٩ ، والإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر الأنصاري ٤٤٩ ، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني للكرماني ٣٤٦ ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٦٥/٢ .

أثر مأخذ المهلبى فى معنى البيت

يتجلى بوضوح من مأخذ المهلبى على شرح أبى العلاء المعرى أنه لم يرفض ما ذهب إليه ، من كون المصدر (شُعْلُك) معدى (بعن) ، ولكنه ذكر رأياً آخر يرى أنه أجود و أرجح من رأيه ، وهو أن المصدر (شُعْلُك) معدى باللام ، وهذه اللام هى اللام الزائدة المقوية للعامل الضعيف ، وقد ضعف العامل هنا بسبب كونه فرعاً فى العمل عن الفعل ؛ لأن (شُعْلُك) مصدر.

هذا وبعد ، فإن الراجح فى هذه المسألة ما ذهب إليه المهلبى ؛ لما أورد من أمور تقوي رأيه ، ولما سبق الإشارة إليه من أن زيادة اللام المقوية مقيسة ؛ لأهميتها فى تقوية العامل الضعيف ، و (شُعْلُك) عامل ضعيف بكونه مصدراً .

معنى (الباء) في البيت

قال المتنبي :

شِمُّ اللَّيَالِي أَنْ تُشَكَّكَ نَافِئِي صَدْرِي بِهَا أَفْضَى أُمِّ الْبَيْدَاءِ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها يمدح أبا عليّ هارونَ بنَ عبد العزيز الأوارجيّ الكاتب ،
مطلعها قوله :

أَمِنْ أَزْدِيَارِكَ فِي الدُّجَى الرُّقَبَاءُ إِذْ حَيْثُ كُنْتُ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

أنا صخرة الوادي إذا ما زُوحِمتُ فإذا نَطَقْتُ فَلِئَنِّي الْجَوَازُ
وإذا خفيتُ على الغبيّ فعاذر أَنْ لَا تَرَانِي مَقْلَةً عَمِيَاءُ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " بها " ، إذ وقع خلاف حول معنى (الباء) .

موقف النحاة من هذه المسألة

أصل معاني الباء الإلصاق^(٢) ، وهو تعليق الشيء بالشيء^(٣) ، فإذا قلت : مررت بزيد ، فقد علقـت المرور به ، والإلصاق أشهر معاني الباء ، ولهذا نص عليه سيبويه بقوله : " وباء الجر إنما هي للإلحاق والاختلاط ، وذلك قولك : خرجت بزيد ، ودخلت به ، وضربته بالسوط : ألزقت ضَرْبَكَ إياه بالسوط . فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله "^(٤) .

(١) هذا البيت من الكامل ، وهو في المآخذ ٨/٣ ، ١٠٣/٥ .

(٢) انظر الكتاب ٢١٧/٤ ، المقتضب ١٧٧/١ ، ١٤٢/٤ ، أصول ابن السراج ٤١٢/١ ، حروف المعاني والصفات ٥٤ ، اللمع ٧٤ ، المقتصد في شرح الإيضاح ٨٢٤/٢ ، المفصل ٢٨٥ ، الجنى الداني ٣٦ ، مغني اللبيب ١٧٢/١-١٧٣ ، البرهان في علوم القرآن ٢٥٢/٤ ، المطالع السعيدة ٣٩٥ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول ٣/٢ .

(٣) مواهب الأديب في شرح مغني اللبيب لحمد . محمد وحي زاده ٣/أ .

(٤) الكتاب ٢١٧/٤ .

ومعنى قول سيبويه " فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله " أي أن الإلصاق أو الإلحاق - كما سماه سيبويه - هو المعنى الأصلي لحرف الباء ، وهناك معانٍ أخرى تندرج تحت هذا المعنى ، ولكن الإلصاق هو أصل هذه المعاني^(١).

والإلصاق ضربان : حقيقي ومجازي ، فالحقيقي نحو: " أمسكتُ الحبل بيدي " ^(٢). قال ابن جني : " أي : ألصقتها به " ^(٣) والمجازي نحو: مررت بزيد ، ومعناها عند الزمخشري : " التصق مروري بموضع يقرب منه " ^(٤).

وتتجلى فائدة الباء التي للإلصاق في نحو قولك : " أمسكت زيدا " ، فيحتمل الكلام أن تكون باشرته نفسه ، كما يحتمل أن تكون منعه من التصرف من دون مباشرة له ، فإذا قلت : " أمسكت بزيد " فإنه يدل على أنك باشرته بنفسك^(٥).

ونجد أن مجيء الباء بمعنى الإلصاق أكثر في استعمال العرب من مجيئها بمعانٍ أخرى ، هذا ما عبر عنه المالقي بقوله : " وهذا المعنى في كلام العرب في الباء أكثر من غيره فيها ، حتى أن بعض النحويين قد ردوا أكثر معاني الباء إليه ، وإن كان على بعد ، والصحيح التنويع " ^(٦).

ومن الشواهد على هذا المعنى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ ﴾ ^(٧) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ ﴾ ^(٨) ، وقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ ^(٩) ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَطَّلِقُ مَرَّتَانٍ فَلِإِمْسَاكِ مَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَنٍ ﴾ ^(١٠) الباء فيهما للإلصاق .

(١) الباء دراسة نحوية صرفية د. عبد العزيز محمد فاحر ٦.

(٢) الجنى الداني ٣٦ بتصرف .

(٣) اللمع ٧٤.

(٤) المفصل ٢٨٥.

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٨ ، مغني اللبيب ١/١٧٣.

(٦) رصف المباني ١٤٣-١٤٤.

(٧) سورة البقرة : من الآية ٤٢ ، ذكر أبو حيان في البحر المحيط أن الباء للإلصاق ١/٣٣٤.

(٨) سورة البقرة : من الآية ١٥٥ ، الباء للإلصاق انظر البحر المحيط ١/٦٢٣.

(٩) سورة البقرة : من الآية ١٨٥ ، قال العكبري في إملاء ما من به الرحمن : " الباء هنا للإلصاق " ٧٩.

(١٠) سورة البقرة : من الآية ٢٢٩ ، نص على أنهما للإلصاق أبو حيان في البحر المحيط ٢/٢٠٥.

كما ذكر بعض النحويين أن للباء معانٍ عديدة منها : الظرفية ، أو ما يسمى بموافقة (في) ، وقد ألح إليها سيبويه بقوله : " وتقول : ظننتُ به ، جعلته موضعَ ظنِّك كما قلت : نزلتُ به ونزلت عليه . ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله عز وجل (كفى بالله) لم يجوز السكت عليها ، فكأنك قلت : ظننتُ في الدار . ومثله شككت فيه "(١).

ومن النحويين الذين نصوا على هذا المعنى : الفراء^(٢) ، والأخفش^(٣) ، وابن قتيبة^(٤) ، والمبرد^(٥) ، وابن السراج^(٦) ، والرماني^(٧) ، وابن فارس^(٨) ، والهروي^(٩) ، والجرجاني^(١٠) ، وابن الشجري^(١١) ، والجزولي^(١٢) ، وابن الحاجب^(١٣) ، وابن عصفور^(١٤) ، وابن مالك^(١٥) ، والاسفراييني^(١٦) ، والرضي^(١٧) ، والمالقي^(١٨) ، والإربلي^(١٩) ، وأبو حيان^(٢٠) ، والمرادي^(٢١) ،

(١) الكتاب ٤١/١ .

(٢) معاني القرآن له ٣١٠/١ .

(٣) معاني القرآن له ٤٠٨/٢ .

(٤) أدب الكاتب ٤٠٨-٤٠٩ .

(٥) المقتضب ٣٣٠/٢ .

(٦) الأصول ٤١٤/١ .

(٧) معاني الحروف المنسوب له ٥ .

(٨) الصاحي ١٠٧-١٠٨ .

(٩) الأزهية ٢٨٦ .

(١٠) المقتصد في شرح الإيضاح ٨٢٧/٢ .

(١١) أمالي ابن الشجري ٤٧١/٢ ، ٥٥١ ، ٦١٥ .

(١٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٢٩/٢ .

(١٣) شرح الرضي على الكافية ٢٦/٦ .

(١٤) شرح جمل الزجاجي ٥٠٣/١ .

(١٥) شرح التسهيل ١٥١/٣ .

(١٦) اللباب ١٥٢ .

(١٧) شرح الكافية له ٢٦/٦ .

(١٨) رصف المباني ١٤٥ .

(١٩) جواهر الأدب ٤٠ .

(٢٠) ارتشاف الضرب ١٦٩٦/٤ .

(٢١) الجنى الداني ٤٠ .

وابن هشام^(١)، والشيخ خالد^(٢)، والسيوطي^(٣)، والأشموني^(٤).

وقد أكد جماعة من النحويين على أن (الباء) و (في) قد تقاربت معانيهما حتى أن العرب تقيم إحداهما مقام الأخرى ، قال الفراء بعد قوله تعالى : ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾^(٥) : " والباء هاهنا بمنزلة (في) كما تقول : ضاقت عليكم الأرض في رُحْبها وبرُحْبها "^(٦)، وقال الأخفش : " تقول : هو بالبصرة ، وهو في البصرة "^(٧)، وقال المبرد : " كما تقول فلان في الموضع وبالموضع ، فيدخل الباء على (في) "^(٨)، وقال ابن السراج : " واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني ، فمن ذلك الباء ؛ تقول : فلان بمكة وفي مكة ، وإنما جازا معاً لأنك إذا قلت : فلان بموضع كذا وكذا فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع ، وإذا قلت : في موضع كذا فقد خبرت بـ (في) عن احتوائه إياه وإحاطته به ، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة... وقد حكى : كنت بالمال حرباً وفي المال حرباً ، وهو يستعلي الناس بكفه وفي كفه "^(٩).

وعلاوة الباء الدالة على الظرفية أن يحسن موضعها (في)^(١٠)؛ لذلك تدخل على اسم من ظروف الزمان أو المكان أو ما في معناهما .

(١) مغني اللبيب ١/١٧٦.

(٢) التصريح ٣/٣٩.

(٣) المطالع السعيدة ٣٩٦.

(٤) شرح الأشموني ٣/٢٧٢.

(٥) سورة التوبة : من الآية ٢٥.

(٦) معاني القرآن له ٤٠٨/٢ .

(٧) معاني القرآن له ٣٠٦/٢ .

(٨) المقتضب ٢/٣٣٠.

(٩) الأصول ١/٤١٤-٤١٥.

(١٠) انظر شرح التسهيل ٣/١٥١، الجني الداني ٤٠، المطالع السعيدة ٣٩٦، مواهب الأديب في شرح مغني اللبيب لمحمد بن محمد وحي زاده ١٤/أ .

كما تمتاز الباء التي بمعنى الظرفية بدخولها على المعرفة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾^(١)، وعلى النكرة ، نحو قوله تعالى : ﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾^(٢) كما أشار إلى ذلك الزركشي^(٣).

ونتيجة لهذا التقارب بين (الباء) و (في) كثر مجيء الباء للظرفية في الكلام^(٤)، ومن الشواهد عليها قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾^(٥)، وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾^(٦)، وقوله تعالى : ﴿ إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى ﴾^(٧)، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾^(٨)، وقوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾^(٩)، وقول الشاعر :

إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رِزْيَةَ مِثْلُهَا أَخَوَايَ إِذْ قُتِلَا بِيَوْمٍ وَاحِدٍ^(١٠)
وقول الشماخ :
وَهْنٌ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بَضَاحِي عَذَاةٍ أَمْرُهُ وَهُوَ ضَامِرٌ^(١١)

(١) سورة الذاريات : آية ١٨ .

(٢) سورة القمر : من الآية ٣٤ .

(٣) انظر البرهان في علوم القرآن ٢٥٦/٤ .

(٤) انظر الجني الداني ٤٠ .

(٥) سورة البقرة : من الآية ٢٧٤ . وانظر البحر المحيط ٣٤٤/٢ .

(٦) سورة آل عمران : من الآية ١٢٣ . وانظر البرهان في علوم القرآن ٢٥٦/٤ .

(٧) سورة الأنفال : من الآية ٤٢ .

(٨) سورة لقمان : من الآية ٣٤ وانظر البحر المحيط ١٩٠/٧ .

(٩) سورة الزمر : من الآية ٦٧ وانظر الخصائص ٤٥٤/٢ .

(١٠) البيت غير منسوب انظر الأزهية ٢٨٦، أمالي ابن الشجري ٢٧١/٢ .

(١١) سبق تخريجه ص ١٥٩ .

وقول زهير بن أبي سلمى:

بِهَا الْعَيْنُ وَالْأَرَامُ يَمْشِينَ خَلْفَةً وَأَطْلَاؤُهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْتَمٍ^(١)

إلى غير ذلك من الشواهد التي وردت فيها الباء للظرفية ، لكن البصريين أنكروا هذا المعنى للباء وسائر معانيها ، وجعلوا لها معنى واحداً وهو الإلصاق ، وخرجوا هذه الشواهد وغيرها إما بتأويل يناسب اللفظ ، وإما بتضمين الفعل معنى فعل آخر ، وإما حكموا عليه بالشذوذ^(٢).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

أما شاهد المسألة - وهو بيت المتنبي - فقد اختلفت حوله آراء الشراح ، فهذا ابن جني يقول مفسراً معنى البيت : " من عادة الليالي أن توقع لناقتي الشك والشبهة أصدري أوسع أم البیداء ؟ لما ترى من سعة قلبي وبعد طلبي "^(٣). ويتبين من قوله أنه لم يشر إلى معنى الباء في قول المتنبي " بها أفضى " لا تصريحاً ولا تلميحاً ، كما لم يذكر مرجع الضمير ، أهو راجع إلى الليالي أم إلى الناقة ، فمعرفة مرجع الضمير تساهم في تحديد معنى الباء في بيت المتنبي .

ولقد اعترض الواحدي لتفسير ابن جني لهذا البيت ، معللاً هذا الاعتراض بوجود (بها) في البيت ، وهذا لا يؤدي إلى صحة المعنى ، وذكر أن الضمير في (بها) يعود على الليالي ، فالمعنى عنده هو : " صدري بالليالي وحوادثها وما تورده عليّ من مشقة الأسفار ، وقطع المفاوز أوسع من البیداء ، وناقتي تشاهد ما أقاسي من السفر ، وصبري عليه ، فيقع لها الشك في أن صدري أوسع أم البیداء "^(٤).

(١) البيت من الطويل، ديوانه ٧٥، رصف المباني ١٤٥. العين: البقر الوحشية، الآرام: جمع رئم وهو الظبي الأبيض ، خلفه : يخلف بعضها بعضاً ، الأطلاء : جمع الطلا وهو ولد البقرة .

(٢) انظر الجني الداني ٤٦ .

(٣) الفسّر المجلد الأول ٨٢/٢-٨٣ .

(٤) شرحه لديوان المتنبي ١٩٣ ، وانظر المآخذ ١٠٣/٥-١٠٤ .

ويلمح من كلام الواحدي أن الباء للإلصاق ، فسعة صدره متعلقة بالليالي وحوادثها .
وكان رأي الواحدي هو المرجح عند صاحب التبيان ، وذلك بعد أن ذكر رأي ابن جني
بنصه ، ثم أشار إلى رأي ثالث لم ينسبه وهو : أن الضمير يعود على الناقة والمعنى : أن ناقتي
قوية نجبية يضمن بمثلها ولا تهزل في السفر ، وهي ترى إتعاي إياها واستنادي عليها في
الأسفار فتقول : صدره أوسع بي حيث طابت نفسه بإهلاكي أم البيداء^(١) .

موقف المهلي من شراح البيت

وخالف المهلي صاحب التبيان ، وذلك بتفضيله قول ابن جني على قول الواحدي
قائلاً : " وأقول : لا يطل ما قال ابن جني برد الكناية إلى الليالي وقوله أحسن من
قولك "^(٢) . ثم ذكر معنيين للبيت :

المعنى الأول : " من عادات الليالي أن توقع لناقتي الشك ، أصدرني أوسع أم البيداء ؟ أي :
شيمتها الجور عليّ وإحواجي إلى السير الطويل في الفلاة الواسعة ، فتشك ناقتي : أصدرني
أوسع بها ، أي بسيرها وإعمالها ، أم البيداء ؟ "^(٣) . وكما هو واضح من هذا المعنى فالمهلي
يرى أن الباء للإلصاق وأن الضمير يعود على الناقة . وكان هذا الرأي هو الراجح عنده ؛
لأنه قال بعده : " فهو أولى من غيره "^(٤) .

المعنى الثاني : وهو معنى تكون فيه (الباء) بمعنى (في) ، والضمير عاد إلى الليالي ، " أي :
لما تشاهده في الليالي من سعة الفلاة ، وسعة صدري تشك أيهما أوسع "^(٥) .

(١) انظر التبيان ١/١٦ .

(٢) ١٠٤/٥ .

(٣) المأخذ ١٠٤/٥ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق .

أثر مأخذ المهلبى فى معنى البيت

وكما هو واضح من مأخذ المهلبى على شرح الواحدى ، فإنه فضل رأى ابن جنى على رأى الواحدى ، وهذا عندما قال : " وقوله أحسن من قولك " ، كما يلحظ من خلال تفسيرهما لبيت المتنبي اتفاقهما على أن معنى (الباء) هو الإلصاق ، لكن اختلفا فى مرجع الضمير فى (بها) ، فالواحدى ذكر أن الهاء تعود على الليالى ، وفسر المعنى وفقاً لهذا ، بينما المهلبى رجح أن تعود الهاء على الناقة ، وهذا الخلاف بينهما أدى إلى خلاف فى توجيه بيت المتنبي .

والراجع فى هذا البيت ما ذكره المهلبى من احتمال الباء للمعنيين - أعنى الإلصاق والظرفية - اعتماداً على مرجع الضمير ، فإن كان الضمير راجعاً إلى الناقة فالباء للإلصاق ، وإن كان الضمير راجعاً إلى الليالى فالباء للظرفية ؛ لأن الغالب فى الباء التى للظرفية أن تدخل على اسم من ظروف الزمان أو المكان .

معنى (على) في البيت

قال المتنبي :

مَضَى اللَّيْلُ وَالْفَضْلُ الَّذِي لَكَ لَا يَمْضِي ورؤياك أحلى في العيون من الغمض
على أنني طوّقتُ منك بنعمة شهيداً بما بغضي لغيري على بغضي^(١)

هذان البيتان مطلع قصيدة قالها في مدح بدر بن عمار بن إسماعيل . والشاهد في البيت قوله : " على أنني " ، إذ وقع خلاف حول معنى (على) .

موقف النحاة من هذه المسألة

ذكر جماعة من النحويين أن حرف الجر (على) يأتي بمعنى التعليل ، أو ما يسميه بعضهم بموافقة اللام^(٢) ، ولكن المرادي فرق بين التعليل وموافقة اللام ، حيث ذكر التعليل أثناء بيانه لمعاني (على) ، وبعد أن انتهى أشار إلى أن بعضهم زاد على معاني (على) موافقة اللام ، واستشهد عليه بقوله تعالى : ﴿ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٣) .^(٤)

واستدلوا على مجيء (على) للتعليل بقوله تعالى : ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْنَاكُمْ ﴾^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا ذُبَحَ عَلَى النُّصْبِ ﴾^(٦) ، وقوله تعالى

^(١) البيتان من الطويل ، وهما في المآخذ ١/١٣٢ ، ٣/٦٤ ، ٥/١٢١ .

^(٢) انظر أدب الكاتب ٤٠١ ، المخصص ١٤/٦٦ ، شرح التسهيل ٣/١٦٢ ، ١٦٤ ، الجنى الداني ٤٧٧ ، مغني اللبيب ١/٢٣٩ ، شرح الأشموني ٣/٢٧٨ ، حاشية الصبان ٢/٢٢٩ .

^(٣) سورة المائدة : من الآية ٥٤ .

^(٤) انظر الجنى الداني ٤٨٠ .

^(٥) سورة البقرة : من الآية ١٨٥ .

^(٦) سورة المائدة : من الآية ٣ .

: ﴿ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْكُمْ ﴾^(١)، أي هدايته إياكم ، وقول

عمر بن معد يكرب :

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ^(٢)

وقول الآخر :

عَلَىٰ مَوَثِرَاتِ الْمَجْدِ تُحْمَدُ فَاقْفُهَا وَدَعْ مَا عَلَيْهِ ذِمٌّ مَنْ كَانَ قَدْ ذَمَّ^(٣)

وقول ضريب بن أسد القيسي :

عَلَامَ قُلْتَ: نَعَمْ ؟ حَتَّىٰ إِذَا وَجَبَتْ أَلْحَقْتَ " لَا " بِنَعَمْ ، مَا هَكَذَا الْجَوْدُ^(٤)

ولقد خرج بعض النحويين هذه الشواهد على غير النياية ، فقد ذكر الزمخشري في تفسير

قوله تعالى : ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْكُمْ ﴾ أنه عدى فعل

التكبير بعلى لكونه متضمناً معنى الحمد ، كأنه قيل : ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم^(٥).

واعترض أبو حيان على هذا التقدير وبين أنه تفسير معنى لا إعراب ، وأن تقدير الإعراب في هذه الآية هو : ولتحمدا الله بالتكبير على ما هداكم^(٦). كما صرح السمين الحلبي بأن (على) في هذه الآية فيها قولان : أحدهما : أنها على بابها من الاستعلاء ، والثاني : أنها بمعنى لام العلة ، ولكنه رجع القول الأول معللاً هذا الترجيح بأن المجاز في الحرف ضعيف^(٧).

أما قوله تعالى : ﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَىٰ النُّصُبِ ﴾ فإن (على) محتملة لأحد الأمرين :

(١) سورة الحج : من الآية ٣٧.

(٢) البيت من الطويل . ديوانه ٥٥ ، شرح التسهيل ١٦٤/٣ ، لسان العرب (قول) ، مغني اللبيب ٢٣٩/١ ، شرح الأشموني ٢٧٨/٣ ، خزنة الأدب ٣٨٦/٢ . والعائق : ما بين المنكب والعنق .

(٣) البيت من الطويل ، غير منسوب في شرح التسهيل ١٦٤/٣ .

(٤) البيت من البسيط ، انظر محاضرات الأدباء ٦٥١/١ وفيه (أتبع) مكان (ألحقت) شرح التسهيل ١٦٤/٣ .

(٥) الكشف ١١٣ بتصرف .

(٦) انظر البحر المحيط ٥١/٢ .

(٧) انظر الدر المصون ٤٧٠/١ .

أحدهما : أن تكون للاستعلاء ، والثاني : أن تكون بمعنى اللام ، وهذا مترتب على الاختلاف في معنى " النصب " ، فمن قال : إنها الحجارة التي يذبح عليها ، فإن (على) للاستعلاء ، ومن قال : أنها الأصنام ، تكون (على) بمعنى اللام ؛ أي : وما ذبح لأجل الأصنام^(١).

كما فسر ابن السيد البطليوسي قول الراعي النميري :
رَعَتْهُ أَشْهَرًا وَخَلَا عَلَيْهَا فَطَارَ النَّيُّ فِيهَا وَاسْتَعَارَا^(٢)
على التضمين ، إذ قال معلقاً عليه : " كان الوجه أن يقول : وخلا لها ، كما قال الآخر :
دار لقابله الغرانيق ما بها إلا الوحوشُ خَلَتْ له وخلا لها
ولكن قوله : وخلا لها ، يفيد ما يفيد قوله : إنه وقف عليها " ^(٣).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

ذكر ابن حني رأيين لعل في بيت المتنبي ، فالأول منهما : أن (على) جاءت بمعنى اللام ، ويكون تقدير الكلام : أمدحك وأثني عليك على ما طوقتنه من نعمك ، أي : أفعل هذا الفعل لها ، وكما هو واضح فقد اعتمد على تقدير محذوف وهو : أمدحك وأثني عليك . والثاني منهما : أن (على) جاءت للاستعلاء ، وقدر المعنى بتقديرين :
١ - مضى الليل على هذه الحال ؛ أي : على أنني ملتبس بنعمتك ، فهو بهذا لم يقدر محذوفاً إنما ربط البيت بما قبله .

٢ - على أنني طوقت بنعمتك أهدي إليك سلاماً وتحية^(٤) ، ويكون بهذا التقدير قد ربط البيت بما بعده وهو :

(١) انظر الدر المصون ٤٨٦/٢ .

(٢) البيت من الوافر ، انظر ديوانه ٦٧ ، أدب الكاتب ٤٠١ ، الاقتضاب ٢٦٨/٢ ، ٣٥٤/٣ ، لسان العرب (خلا) ، خزانة الأدب ١٥٣/١٠ . يصف ناقة رعت هذا الموضع أشهر الربيع وخلا لها ، فلم يكن لها فيه منازع ، فسمنت ، والني : الشحم ، ومعنى طار : أسرع ظهوره .

(٣) الاقتضاب ٢٦٨/٢ .

(٤) انظر الفسر المجلد الثاني/ ٣١٣ .

سَلامَ الَّذِي فَوْقَ السَّمَاوَاتِ عَرْشُهُ تُخَصُّ بِهِ يَا خَيْرَ مَا شِ عَلَى الْأَرْضِ
قال المهلبى ناقلاً عن ابن جني : " قال : أمدحك وأثني عليك على ما طَوَّقْتَنِيهِ مِنْ
نعمك ؛ أي أفعلُ هذا الفعل لها ، فحذف أول الكلام للدلالة عليه . وإن شئت كان
تقديره : مضى الليل على هذه الحال ؛ أي : على أنني ملتبس بنعمتك... " ^(١) .
وقد تبعه في هذا التبريزي ^(٢) .

وقد خالفهما الواحدى ، فقد رأى أن (على) جاءت بمعنى (مع) مقدراً المعنى بقوله
" يريد : أنصرف عنك مع أنك قلدتني نعمة يشهد بها بعضى على بعضى " ^(٣) ، فقدر
محذوفاً وهو : أنصرف عنك .

أما صاحب التبيان فقد أورد رأى ابن جني في بيت المتنبي ورأى الواحدى أيضاً دون أن
يعلق عليهما أو يرجح أحدهما ^(٤) .

موقف المهلبى من شراح البيت

يظهر من تعقب المهلبى لآراء شراح المتنبي في هذه المسألة أنه استعرض جملة من المعاني
لـ (على) وكل منها يتوجه للبيت معنى على أساسه :
١ - أنها بمعنى التعليل للمعنى المفهوم من البيت السابق ، وهو ما ذهب إليه ابن جني ،
فيكون في الكلام حذف ، لكنه حذف لمعنى مفهوم ، ومع ذلك لم ينشط المهلبى لهذا
المعنى وجود غيره .

^(١) المآخذ ١/١٣٣ .

^(٢) انظر المآخذ ٣/٦٤-٦٥ .

^(٣) شرحه لديوان المتنبي ٢٤١ .

^(٤) انظر التبيان ٢/٢١٩ .

٢ - أنها بمعنى الاستعلاء — وهو أحد توجيهي ابن جني ووافقه التبريزي — وهذا التوجيه اعتمد على ربط البيت بالبيت الذي قبله أو الذي بعده على حسب التقديرين اللذين قدرهما ابن جني .

٣ - أنها بمعنى المصاحبة لمعنى مقدر وهو : " أنصرف عنك " وهو توجيه الواحدي ، فيكون في المعنى حذف ، لكن المعنى المقدر بعيد ، ولذلك رفضه المهلي معللاً هذا الرفض بأنه إذا أمكن عدم تقدير محذوف فلا يلجأ إلى تقدير محذوف ^(١) . قال المهلي في مأخذه على الواحدي : " قال : يريد : أنصرف عنك مع أنك قلدتني نعمة يشهد بها بعضي على بعضي .

وأقول : لا يُقدَّر محذوف في الكلام إذا استقل بالمعنى من غير تقدير محذوف " ^(٢) .

٤ - أنها بمعنى التعليل للفضل المذكور في البيت الذي قبله ، وهو ما جوده المهلي استدراكاً على ابن جني ، قال المهلي : " وأقول : الأجود في هذا أن يكون (على) بمعنى اللام كقول الراعي :

رَعَتْهُ أَشْهُرًا وَحَلَا عَلَيَّهَا فَطَارَ النَّيُّ فِيهَا وَاسْتَعَارَا" ^(٣)

فالمهلي اختلف مع ابن جني في توجيه المعنى ، فقد اعتمد ابن جني — كما مر سابقاً — على تقدير محذوف ، لكن المهلي لم يلجأ إلى ذلك وإنما جعل بيت المتنبي تعليلاً للبيت الذي يسبقه ، والتعليل الذي أشار إليه المهلي إنما هو بمعنى التفسير ، فهو تفسير للفضل لا تعليل له ، انظر إلى قول المهلي : " ويكون هذا تعليلاً لما قبله من قوله :

... والفضل الذي لك لا يمضي ...

أي : لتطويقك أي أي " ^(٤) .

^(١) انظر المآخذ ١٢١/٥ .

^(٢) المرجع السابق .

^(٣) المرجع السابق ١٣٣/١ .

^(٤) المرجع السابق .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

ويتبين من مأخذ المهلي على ابن جني أنه لم يخطئه فيما ذهب إليه ، إنما رجح قوله الأول : وهو أن (على) بمعنى اللام ، لكنه اختلف معه في تقدير المعنى ، فابن جني - كما ذكر - لجأ إلى تقدير محذوف ، بينما المهلي جعل هذا البيت تعليلاً لقول المتنبى في البيت الذي يسبقه : والفضل الذي لك لا يمضي .

والراجع في هذه المسألة ما ذهب إليه المهلي للأسباب الآتية :

١ - أن القول بمجيء (على) بمعنى اللام هو الأنسب لمعنى البيت ؛ لأن (على) إذا كانت للاستعلاء فالغالب فيها أن تستعمل فيما يكره ، في حين تستعمل اللام فيما يؤثر ، هذا ما صرح به ابن جني بقوله : " ألا تراهم يقولون : هذا لك وهذا عليك ؛ فتستعمل اللام فيما تؤثره ، وعلى فيما تكره ، قالت :

سَأَحْمِلُ نَفْسِي عَلَى آلَةٍ فَأَمَّا عَلَيْهَا وَإِمَّا لَهَا ^(١)

والمتنبى في بيته السابق يعلل عظم فضل الممدوح عليه - وهو بدر بن عمار بن إسماعيل - بما طوقه من نعم ، وكما هو معلوم فإن التفضيل والإنعام والعطاء مما جبلت النفوس على محبته .

٢ - أن ما ذهب إليه المهلي يخلو من تقدير محذوف ، وإذا أمكن عدم تقدير محذوف فهو أولى من تقديره .

٣ - أن فيما ذهب إليه المهلي ربطاً للبيت بما قبله - وهي سمة من سمات منهج المهلي - وهذا الربط يجعل من القصيدة وحدة متماسكة وليست مجزأة .

(١) الخصائص ٢/٦٠ .

الوصف بالمصدر

قال المتنبي :

فَلَيْتَ هَوَى الْأَحْبَةِ كَانَ عَدْلًا فَحَمَلَ كُلَّ قَلْبٍ مَا أَطَاقَا^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها يمدح بها سيف الدولة ، وقد أمر له بفرس وجارية ، وهو من قصيدة مطلعها قوله :

أَيُّدِي الرَّبْعِ أَيُّ دَمٍ أَرَاكَ وَأَيُّ قُلُوبٍ هَذَا الرِّكْبِ شَاقَا

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

لَنَا وَلِأَهْلِهِ أَبَدًا قُلُوبٌ تَلَاقَى فِي جُسُومٍ مَا تَلَاقَى

وَمَا عَفَتِ الرِّيحُ لَهُ مَحَلًّا عَفَاهُ مَنْ حَادٍ بِهِمْ وَسَاقَا

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " كان عدلاً " ، إذ وقع خلاف حول تأويل المصدر الواقع خبراً لكان .

موقف النحاة من هذه المسألة

يوصف بالمصدر كما يوصف بالمشتقات ، فيقال : هذا رجلٌ عدلٌ وفضلٌ وصومٌ ، كما يقال : هذا رجلٌ عادلٌ وفاضلٌ وصائمٌ ، وقد أقر النحويون بكثرة وقوعه في اللغة^(٢) ، فهو ثابت في فصيح الكلام شعراً ونثراً ، ومن الشواهد على وقوعه قوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا

^(١) البيت من الوافر ، وهو في المآخذ ٧٥/٢ .

^(٢) انظر شرح التسهيل ٣١٥/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٢١/٣ ، شرح ابن عقيل ١٨٦/٢ ، شرح المكودي ١٩٣ ، حاشية الخضري ٥٣/٢ .

عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ^(١) ، ف (كذب) مصدر وقع صفة لـ (دم) ، وقوله تعالى : ﴿لَأَسْقَيْنَهُمْ مَّاءً غَدَقًا﴾^(٢) ، ف (غدقاً) مصدر وقع صفة لـ (ماء) .

ومع كثرة الوصف بالمصدر في كلام العرب ، إلا أن النحاة عدوه خلاف الأصل^(٣) ، وقصروه على السماع فلم يقيسوا عليه^(٤) ، قال ابن مالك : " بخلاف النعت بالمصدر وما ذكر بعده — يقصد العدد والقائم بمسماه معنى لازم — فإن السماع فيه متبوع واطراده ممنوع " ^(٥).

والعلة من اعتبار الوصف بالمصدر خلاف الأصل ، وقصره على السماع ، أن المصدر جامد ، وحق الجامد ألا يوصف به^(٦) ؛ لأنه يدل على معنى دون ذات^(٧) ، والوصف لا بد فيه من دلالة على معنى وذات ، وهذا ما يتوفر في المشتقات دون الجوامد .

وقد وضع النحويون شروطاً لوقوع المصدر صفة ، وهذه الشروط إنما هي لضبط ما سمع لا القياس عليها^(٨) ، وهي :

١ - أن يكون المصدر مفرداً مذكراً ، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، يقال : رجل عدل ، ورجلان عدل ، ورجال عدل ، وامرأة عدل ، وامرأتان عدل ، ونساء عدل^(٩) ، وإذا ورد ما هو بخلاف ذلك حكم عليه بالشذوذ والندرة^(١٠) .

(١) سورة يوسف : من الآية ١٨ .

(٢) سورة الجن : من الآية ١٦ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل ١٨٦/٢ ، شرح المكودي ١٩٣ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٣٢٨/٢ .

(٥) المرجع السابق ٣١٥/٣ .

(٦) انظر توضيح المقاصد ٩٤/٢ ، حاشية الخضري ٥٤/٢ .

(٧) انظر شرح ابن عقيل ١٨٦/٢ .

(٨) انظر حاشية الخضري ٥٣/٢ .

(٩) انظر الكتاب ١٢٠/٢ ، الأصول ٣١/٢ ، أوضح المسالك ٢٧٩/٣ ، شرح المكودي ١٩٣ ، حاشية الخضري ٥٣/٢ .

(١٠) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠١/١ .

- ٢- ألا يكون بمعنى الأمر أو الدعاء ، نحو : (سقياً له) ، فإنه لا يُوصف ؛ لأنه بدل من اللفظ بالفعل ، ولا يوصف به ؛ لأنه طلب ^(١) .
- ٣- أن يكون المصدر غير مبدوء بميم زائدة ، فلا يوصف بنحو : مضرب ، وميسر ^(٢) .
- ٤- أن يكون مصدراً لفعل ثلاثي أو بزنة مصدر الفعل الثلاثي ، فالأول كعدل وزور ، والثاني كفطر ، فإنه اسم مصدر فعله أفطر ^(٣) .
- ٥- أن يكون المصدر صريحاً لا مؤولاً .
- ٦- أن يكون المصدر نكرة ^(٤) .

وقد اضطر النحويون إلى تأويل الشواهد التي سمع فيها الوصف بالمصدر والتي كانت مخالفة لأقيستهم ، فنتج عن ذلك ثلاثة توجيهات :

الأول : أن يكون المصدر الواقع صفة مؤولاً بالمشق ، فيكون معنى قولهم : رجل عدل وفضل وصوم ، رجل عادل وفاضل وصائم ، وهذا توجيه الكوفيين ^(٥) ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ^(٦) ، والمبرد ^(٧) . واختار هذا المذهب ابن السيد البطليوسي ^(٨) .

الثاني : أن يكون المصدر الواقع صفة مؤولاً على حذف مضاف ، فقولهم : (رجل عدل) بمعنى : رجل ذو عدل ، وهذا توجيه البصريين ^(٩) ، والزجاج ^(١٠) ، وابن السراج ^(١١) .

^(١) انظر شرح التسهيل ٣/٣٢١ .

^(٢) انظر توضيح المقاصد ٢/٩٥ ، حاشية الخضري ٢/٥٣ .

^(٣) انظر حاشية الخضري ٢/٥٣ .

^(٤) انظر المرجع السابق .

^(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٨ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٠١ ، توضيح المقاصد ٢/٩٥ ، أوضح

المسالك ٣/٢٧٩ ، ائتلاف النصرة ٧٤ .

^(٦) انظر الكتاب ٤/٤٣ .

^(٧) انظر المقتضب ٤/٣٠٤ .

^(٨) انظر الاقتضاب ٣/٣٦٩ .

^(٩) انظر أوضح المسالك ٣/٢٧٩ ، ائتلاف النصرة ٧٤ .

^(١٠) انظر معاني القرآن وإعرابه له ٣/٩٦ .

^(١١) انظر الأصول ٢/٣١ .

وقد استدلو على ما يرون بأن الشواهد التي سمع فيها الوصف بالمصدر جاء فيها المصدر مفرداً ومذكراً على اختلاف حالات موصوفة ، كما لو صرح بـ (ذي)^(١) .

الثالث : أن يكون المصدر الواقع صفة على سبيل المبالغة في الوصف ، ففي قولهم : (رجل عدل) كأنهم جعلوا الرجل نفس العدل لكثرة حصوله منه ، وهذا التوجيه الذي اختاره صدر الأفاضل الخوارزمي^(٢) ، وابن يعيش^(٣) ، والرضي^(٤) .

ومثل هذه التوجيهات تمثل محاولة لإثبات دلالة الذات المفقودة في المصدر الواقع صفة ؛ لأنه لا يدل إلا على المعنى^(٥) .

ومن الشواهد التي وردت فيها هذه التوجيهات قوله تعالى : ﴿ فَأَضْرِبْ لَهُمُ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا ﴾^(٦) ، فإن شئت كان التقدير : (طريقاً ذا ييس) ، أو (طريقاً يابساً) ، أو جعل (الطريق) نفس (اليبس)^(٧) .

وعلل ابن جني انصراف العرب في بعض الأحوال عن الوصف بالصفة الصريحة إلى الوصف بالمصدر فقال : " وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين : أحدهما صناعي ، والآخر معنوي . أما الصناعي فليزيدك أنساً بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها ، كما أوقعت الصفة موقع المصدر ، في نحو قولك : أقائماً والناس قعود (؛ أي : تقوم قياماً والناس قعود) ونحو ذلك .

وأما المعنوي فلأنه إذا وُصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل ؛ وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه " ^(٨) .

^(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠١/١ ، أوضح المسالك ٢٧٩/٣ .

^(٢) انظر التخمير ٩١/٢ .

^(٣) انظر شرح المفصل له ٥٠/٣ .

^(٤) انظر شرح الرضي على الكافية ٢١/٣ .

^(٥) انظر الشكل والدلالة لعبد السلام حامد ١٢٠ .

^(٦) سورة طه : من الآية ٧٧ .

^(٧) انظر كشف المشكلات ٨٤٣/٢ ، الدر المصون ٤٣/٥ .

^(٨) الخصائص ٤٦١/٢ .

ولعل الراجح في هذه المسألة أن الوصف بالمصدر قياسي بالشروط التي ذكرها النحاة ، وهذا ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة ^(١) ؛ وذلك لأن وروده في فصيح الكلام بكثرة يدل على اطراده .

ولهذا فإن الأولى في المصدر الواقع صفة أن يحمل على ظاهره لقصد المبالغة في وصف الموصوف حتى كأنه المصدر نفسه ؛ لكثرة حصوله منه ، قال الرضي - بعد أن ذكر التوجيهات الثلاثة - : " والأولى أن يقال : أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كأنهما من كثرة الفعل تجسّما منه " ^(٢) . وإنما التزم في المصدر الأفراد والتذكير مراعاة لأصله ، فإن المصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث .

أما التوجيه القائل بأن المصدر الواقع صفة على التأويل بالمشتق فإنه إخراج للمصدر عن أصله ، وإذا أمكن إبقاؤه على أصله ، فهو الأولى . ومما يدل على بقاءه على أصله أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما كان قبل أن يوصف به ^(٣) .

وأما التوجيه القائل بأن المصدر الواقع صفة على التأويل بحذف مضاف فإن ابن الحاجب ضعفه بأمرين :

الأول : أنه يلزمه أن يوصف بجميع المصادر على هذا النحو .

الثاني : أنه يلزمه حذف مضاف في كل موضع وصف فيه بالمصدر ^(٤) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

ذهب شراح بيت المتنبي إلى أن كلمة (عدل) في قوله : " كان عدلاً " مصدر قد وقع خبراً لكان ، واختلفوا في توجيهه على النحو التالي :

^(١) انظر القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة لخالد العصيمي ٢٤٤ .

^(٢) شرح الرضي على الكافية ٢١/٣ .

^(٣) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠١/١ .

^(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل له ٤٤٣/١ .

١- ذهب أبو العلاء المعري إلى أن المصدر مؤول على حذف مضاف ، والتقدير : ذو عدل ، قال : " وهذا يحتمل على حذف مضاف كأنه قال : ذو عدل . ومن هذا الباب : رجلٌ ضيف ، ويقال للجميع ، وفي الكتاب العزيز : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ ^(١) فجاء بالضيف موحداً ، ثم جاء بالنعت على الجميع ، والقياس يوجب أن يقال : امرأة ضيف ، إلا أن الشاعر قال :

لَقَى حَمَلَتَهُ أُمُّهُ وَهِيَ ضَيْفَةٌ فَجَاءَتْ بَيْتِنِ لِلضَّيْفَةِ أَرْشَمًا ^(٢) " ^(٣)

٢- ذهب الواحدي والتبريزي إلى أن المصدر مؤول باسم الفاعل ، والتقدير : كان عادلاً ، قال الواحدي : " أي : ليت هوى الأوبة كان عادلاً في فعله ، فكان يحمل على كل قلب بقدر طاقته ... " ^(٤) ، وقال التبريزي : " ذكر أن الحب جائر ، وتمنى أن يكون عادلاً في الحكم ، فيحمل كل محب على حسب طاقته ... " ^(٥) .

موقف المهلبى من شراح البيت

ذهب المهلبى إلى أن الأجود في المصدر الواقع صفة أن يحمل على المبالغة ، فيجعل الموصوف كأنه المصدر ، وهذا أفضل - عنده - من تقدير مضاف محذوف ، وذهب إلى أن وقوع المصدر صفة أمر جائز على التوسع والمجاز ، وقاسه بجواز وقوع الصفة موقع المصدر ، كما في قولهم : قم قائماً ؛ أي : قياماً .

^(١) سورة الذاريات : الآية ٢٤ .

^(٢) البيت من الطويل ، وهو للبعيث الجاشعي ، ديوانه ٢٣ ، وانظر لسان العرب (ضيف) ، القاموس المحيط (ضيف) .

^(٣) اللامع العزيزي ١١٦ / أ ، وانظر المآخذ ٧٥/٢ - ٧٦ .

^(٤) شرحه لديوان المتنبي ٤٢٤ .

^(٥) الموضح ٨٧/٢ ب .

قال في مأخذه على شرح أبي العلاء : " فيقال : الأحسن في المصدر إذا وقع موقع
الصفة ، أن لا يقدر فيه حذف مضاف ؛ لأن الحذف على خلاف الأصل . فإذا قيل :
رجل عدل ، أو صوم أو فطر ، فكأنما جعل الأول كأنه الثاني على وجه المبالغة ، كأن
الرجل خلق من عدل أو صوم ، ومن ذلك قول الخنساء :

... ..
فإنما هي إقبال وإدبار ^(١)

ويجوز أن يقع المصدر موقع الصفة توسعاً ومجازاً ، وقد جاء في الحال في قولهم : قتله
صبراً ، وجاء ركضاً ^(٢) ، كما وقعت الصفة موقع المصدر في قولهم : قم قائماً :
... ..
ولا خارجاً من في زور كلام ^(٣)

وأما قول الشاعر : " وهي ضيفة " فأنث المصدر ، فإنما ذلك لإجرائه مجرى الصفة
الجارية على الفعل ، في نحو : قائمة وقاعدة " ^(٤) .

وقد وجه المهلب تأنيث المصدر في قوله : " وهي ضيفة " بأن المصدر الواقع صفة دخل
في حيز الصفات ، فأجرى مجراها في التفريق بين المذكر والمؤنث . وقد سبقه إلى هذا الرأي
ابن جني ، وابن يعيش .

^(١) البيت من البسيط ، ديوانها ٤٨ ، صدره : ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت ، انظر الكتاب ٣٣٧/١ ، معاني
القرآن للأخفش ٧٣/١ ، المقتضب ٢٣٠/٣ ، الخصائص ٨/٢ ، المحتسب ٤٦/٢ ، ٤٣ ، دلائل الإعجاز ٣٠٠ ، أمالي
ابن الشجري ١٠٦/١ ، لسان العرب (قبل) ، خزانة الأدب ٤١١/١ ، وردت فيه ثلاثة توجيهات : ١ - مقبلة
ومدبرة . ٢ - ذات إقبال وإدبار . ٣ - هي نفسها الإقبال والإدبار على سبيل المبالغة .

^(٢) ذكر النحاة أن المصدر يقع حالاً كما يقع صفة ، لكنه مقصور على السماع ، انظر الكتاب ٣٧٠/١ ، الفصل
٧٩ ، التوطئة ٢١٢ ، شرح التسهيل ٣٢٨/٢ . وتوجيه البصريين والكوفيين المصدر الواقع صفة مخالف لتوجيههم
المصدر الواقع حالاً ، فكل فريق أخذ توجيه الآخر ، حيث وجه البصريون المصدر الواقع حالاً في نحو : أتيت ركضاً
بالمشتق (راكضاً) ، لكن الكوفيين وجهوه بحذف مضاف (ذا ركض) . انظر حاشية الصبان ٤٩/٣ .

^(٣) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق ، ديوانه ٧٦٩ ، صدره : على قس لا أشتم الدهر مسلماً ، انظر الجمل في
النحو ٦٩ ، الكتاب ١٧٣/١ ، المقتضب ٢٦٩/٣ ، الفصل ٧٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٢ ، لسان العرب (
خرج) ، مغني اللبيب ٤٧/٢ ، خزانة الأدب ٢٢٣/١ ، الشاهد قوله : " ولا خارجاً " حيث نصبه لوقوعه موقع
المصدر الموضوع موضع الفعل ، والتقدير : ولا يخرج خروجاً .

^(٤) المأخذ ٧٦/٢ .

حيث أجاب ابن جني عمّا سمع من العرب من قولهم : رجل عدل ، وامرأة عدلة ، وفرس طَوْعة القياد بقوله : " هذا مما خرج على صورة الصفة ؛ لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع الفرق فيه بين مذكره ومؤنثه ، فجرى هذا في حفظ الأصول ، والتلفت إليها للمباقة لها والتنبيه عليها مجرى إخراج بعض المعتل على أصله ، نحو استحوذ ... " ^(١) وذكر شواهد على بعض المصادر المجموعة ، ثم ذكر علة تأنيث المصدر في الأصل بقوله : " علة جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره أن المصادر أجناس للمعاني ، كما غيرها أجناس للأعيان ؛ نحو : رجل ، وفرس ، وغلام ، ودار ، وبستان . فكما أن أسماء الأجناس قد تأتي مؤنثة الألفاظ ، ولا حقيقة تأنيث في معناها ؛ نحو : غرفة ، ومَشْرُفة ، وعَلِيّة ، ومِروحة ، ومِقْرَمة ؛ كذلك جاءت أيضاً أجناس المعاني مؤنثاً بعضها لفظاً لا معنى ؛ وذلك نحو : المحمّدة ، والموجّدة ، والرشاقة ، والجبّاسة ، والضئولة ، والجهومة .

نعم ، وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدرية غير موصوف به ، لم يكن تأنيثه وجمعه ، وقد ورد وصفاً على المحل الذي من عادته أن يفرق فيه بين مذكره ومؤنثه ، وواحده وجماعته ، قبيحاً ولا مستكرهاً ؛ أعني ضيفة وخصّمة ، وأضيافاً وخصوماً ؛ وإن كان التذكير والإفراد أقوى في اللغة ، وأعلى في الصنعة " ^(٢).

كما علل ابن يعيش ورود بعض المصادر مؤنثة أو مجموعة بكثرة وقوع هذا المصدر صفة ، حتى دخل ضمن حيز الصفات ، مما سوغ تأنيثه وجمعه ^(٣) .

وخالفهما ابن عصفور الذي أكد على أن المصدر الواقع صفة لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، وأن ما ورد مخالفاً لهذا يعد شاذاً ومقصوراً على السماع ، قال : " ومما يبين أنه باق على أصليته أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما كان قبل أن تصف به إلى ما حكى شاذاً ، فقد حكى : فرس طَوْعة القياد ، بتأنيث طوع ... وقد حكى أيضاً : أضياف

^(١) الخصائص ١٠/٢ .

^(٢) المصدر السابق ١١/٢ .

^(٣) انظر شرح المفصل له ٥٠/٣ .

وضيوف وضيغان في ضَيْف ، وهو في الأصل مصدر أضافه يُضَيِّفُهُ ضيفاً . ومثل هذا موقوف على السماع " (١) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد ظهر مما سبق أن المهلي لم يرفض ما ذهب إليه أبو العلاء المعري من توجيه وقوع المصدر خبراً لكان على حذف مضاف ، ولكنه ذهب إلى أن الأجود في مثل ذلك ألا يقدر مضاف محذوف ، بل يحمل على ظاهره لقصد المبالغة ، وهذا ظاهر من قوله : " الأحسن في المصدر ... " .

وهذا الاختلاف بينهما في توجيه قول المتنبى " كان عدلاً " أثر في معنى البيت ، فتوجيه المهلي قد أضفى نوعاً من المبالغة المحمودة على المعنى ، تلك المبالغة التي نتجت من تمني اتصاف الهوى بالعدل في حكمه لدرجة أن يكون الهوى العدل نفسه مبالغة لكثرة حصوله منه ، فيكون حظ كل عاشق منه قدر ما يطيقه .

(١) شرح جمل الزجاجي له ٢٠١/١ . وقد ورد في القرآن الكريم مصدر مثني وذلك في قوله تعالى : ﴿ هَذَا

خَصَمَانٍ آخَتَصَمُوا فِي رَيْبٍ ﴾ . سورة الحج : من الآية ١٩ .

العطف على معمولي عاملين مختلفين

قال المتنبي :

مُتَعَوِّدًا لُبْسَ الدُّرُوعِ يَخَالُهَا فِي الْبَرْدِ خَزًّا وَالْهَوَاجِرِ لَاذَا^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها أبو الطيب يمدح مُسَاوِرَ بن مُحَمَّدَ الرُّومِيَّ ، مطلعها :
أَمْسَاوِرُ أَمَّ قَرْنُ شَمْسٍ هَذَا أَمَّ لَيْثُ غَابٍ يَقْدُمُ الْأُسْتَاذَا
والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :
لَمْ يَلِقَ قَبْلَكَ مَنْ إِذَا اخْتَلَفَ الْقَنَا جَعَلَ الطَّعَانَ مِنَ الطَّعَانِ مَلَاذَا
مَنْ لَا تُوَافِقُهُ الْحَيَاةُ وَطَيْبُهَا حَتَّى يُوَافِقَ عَزْمُهُ الْإِنْفَاذَا
والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " في البرد خزاً والهواجر لاذا " ، حيث وقع خلاف
حول توجيه ما ظاهره العطف على معمولي عاملين مختلفين .

موقف النحاة من هذه المسألة

لقد أجاز النحويون العطف على معمولي عامل واحد ، نحو : إِنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ وَعَمْرًا
جَالِسٌ ، كما أجازوا العطف على معمولات عامل واحد ، نحو : أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا بَكْرًا
جَالِسًا وَأَبُو بَكْرٍ خَالِدًا سَعِيدًا مُنْطَلِقًا ، وهذا مما أجمعوا على جوازه^(٢) .
أما العطف على معمولي عاملين مختلفين ، نحو : إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ وَالْحَجْرَةِ عَمْرًا ،
وذلك بعطف (الحجرة) على (الدار) و (عمراً) على (زيداً) ، فإنه مختلف فيه بين
العلماء على مذاهب :

(١) البيت من الكامل ، وهو في المآخذ ٦٥/٥ .

(٢) انظر مغني اللبيب ١٦٢/٢ ، حاشية اللاري على الفوائد الضيائية للجامي ١٣٤/ب .

المذهب الأول : يرى منع العطف على معمولي عاملين مختلفين ، وهذا مذهب سيويه^(١) ، وهشام الضرير^(٢) ، والمبرد^(٣) ، وابن السراج^(٤) ، وأبي علي الفارسي^(٥) ، وابن جني^(٦) ، والعكبري^(٧) ، وابن يعيش^(٨) ، وابن عصفور^(٩) ، وابن مالك^(١٠) ، الذي نقل الإجماع على المنع مستثنياً حالة واحدة ، قال : " وأجمعوا على منع العطف على عاملين^(١١) إن لم يكن أحدهما جاراً ، وكذا إن كان أحدهما جاراً وفصل المعطوف من العاطف بغير (لا) ، فإن كان أحدهما جاراً واتصل المعطوف بالعاطف أجاز الأخفش العطف عليهما نحو : في الدار زيدٌ والحجرة عمرو ، والخيل لـ خالد وسعيد الإبل... " ^(١٢) . فقد اتصل المعطوف بالعاطف في كلا المثالين .

واحتجوا لهذا المنع بأمور منها :

١- أن الواو تنوب عن العامل وتغني عن إعادته ، فلو نابت عن عاملين أحدهما ناصب والآخر جار في نحو : إنَّ زيداً في الدار والحجرة عمراً لأصبحت ناصبة جارة في الوقت نفسه ، وهذا لا يصح^(١٣) .

(١) انظر الكتاب ٦٣/١ - ٦٦ .

(٢) انظر مغني اللبيب ١٦٢/٢ .

(٣) انظر المقتضب ١٩٤/٤ - ١٩٦ .

(٤) انظر الأصول ٦٩/٢ - ٧٥ .

(٥) انظر إيضاح الشعر ٤٧٨ .

(٦) انظر المحتسب ٢٨١/١ .

(٧) انظر الباب ٤٣٣/١ - ٤٣٦ .

(٨) انظر شرح المفصل له ٢٧/٣ .

(٩) انظر شرح جمل الزجاجي له ٢٥٩/١ .

(١٠) انظر شرح التسهيل ٣٧٨/٣ .

(١١) قال ابن هشام : " وقولهم على عاملين فيه تجوز " مغني اللبيب ١٦٢/٢ .

(١٢) شرح التسهيل ٣٧٨/٣ . وقد رد ابن هشام على نقل ابن مالك الإجماع بقوله : " بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة " مغني اللبيب ١٦٢/٢ .

(١٣) انظر الأصول ٦٩/٢ ، الدر المصون ١٢٣/٦ .

٢- أنه لو جاز العطف على عاملين مختلفين لجاز على أكثر من عاملين ، وهذا ممتنع بالإجماع^(١).

٣- أن حرف العطف نائب عن العامل وليس من قوته أن ينوب عن اثنين ، فلذلك لا يصح إظهارهما بعده^(٢).

٤- أن العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمعد واحد ، وهذا لا يجوز^(٣).

المذهب الثاني : يرى جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين إذا كان أحد العاملين جاراً وتقدم المعطوف المجرور ، نحو : إن في الدار زيداً والحجرة عمراً ، وإن زيداً في الدار والحجرة عمراً ، وهذا رأي الكسائي^(٤) ، والفراء^(٥) ، والأخفش^(٦) ، والزجاج^(٧) . واحتجوا لهذا الجواز بشواهد من أشهرها :

١- قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ ءَايَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ ءَايَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾ ، قرأ حمزة والكسائي ويعقوب بكسر تاء (ءَايَاتٍ) الثانية والثالثة على النصب

(١) انظر الأصول ٧٥/٢ ، توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب للرماني ١٤١ ، الباب ٤٣٤/١ ، الدر المصون ١٢٣/٦ مع الهوامع ٢٢٢/٣ .

(٢) انظر الباب ٤٣٤/١ ، الدر المصون ١٢٣/٦ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٧٨/٣ ، الدر المصون ١٢٣/٦ ، مع الهوامع ٢٢٢/٣ .

(٤) انظر إعراب القرآن لابن النحاس ٩٣/٤ ، مغني اللبيب ١٦٢/٢ .

(٥) انظر معاني القرآن له ٤٤/٣ ، إعراب القرآن لابن النحاس ٩٣/٤ ، مغني اللبيب ١٦٢/٢ .

(٦) انظر المقتضب ١٩٥/٤ ، الأصول ٦٩/٢ ، إعراب القرآن لابن النحاس ٩٣/٤ ، توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ١٤١ ، الباب ٤٣٣/١ ، شرح التسهيل ٣٧٨/٣ ، حاشية اللاري على الفوائد الضيائية للحامي ١٣٥/أ .

(٧) انظر معاني القرآن وإعرابه ٤٣١/٤ ، مغني اللبيب ١٦٢/٢ .

(٨) سورة الجاثية : الآيات ٣-٥ .

، وقرأ الباقون بالرفع^(١) ، وقد استدل بالقراءتين في (ءَايَتِ) الثالثة على المسألة^(٢) ، قال الزمخشري : " وأما قوله : (ءَايَتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) فمن العطف على عاملين سواء نصبت أو رفعت ، فالعاملان إذا نصبت هما (إِنَّ) و (فِي) أقيمت الواو مقامهما فعملت الجر في (وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ) والنصب في (ءَايَتِ) ، وإذا رفعت فالعاملان الابتداء و (فِي) عملت الرفع في (ءَايَتِ) والجر في (وَأَخْتَلَفَ) " ^(٣) ، وقال أبو حيان : " فمن نصب (ءَايَتِ) بالواو عطفت (وَأَخْتَلَفَ) على المجرور بفي قبله وهو (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ) ، وعطف (ءَايَتِ) على (ءَايَتِ) ، ومن رفع فكذلك ، والعاملان أولهما (إِنَّ) و (فِي) وثانيهما الابتداء و (فِي) " ^(٤) .

٢- قول العرب : " ما كلُّ سوداءَ تمرّة ولا بيضاءَ شحمة " ^(٥) ، حيث عطفت (بيضاء) على (سوداء) ، وعطفت (شحمة) على (تمرّة) ، والعامل في (سوداء) هو (كل) والعامل في (تمرّة) هو ما الحجازية .

٣- قول الشاعر : أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِينٌ أَمْرًا وَنَارٌ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا ^(٦)

(١) انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ٥٩٤ ، التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ١٦١ ، الإقناع في القراءات السبع لابن خلف الأنصاري ٤٦٠ ، النشر في القراءات العشر ٢٧٨/٢ ، إتخاف فضلاء البشر ٥٠١ . واحتج الكسائي لقراءة النصب بقراءة أبي (لآيات) باللام في المواضع الثلاثة ، فاستدل بهذا على أنه معطوف على ما قبله ، انظر إعراب القرآن لابن النحاس ٩٢/٤ ، كما قوى الفراء قراءة النصب للسبب نفسه انظر معاني القرآن له ٤٤/٣ .

(٢) انظر البحر المحيط ٤٣/٨ ، مغني اللبيب ١٦٣/٢ .

(٣) الكشف ١٠٠٤ . قال ابن هشام " واعلم أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور " ١٦٤/٢ ولكن ما ذكره الزمخشري في توجيه الآية يخالف ما نسب له ابن هشام .

(٤) البحر المحيط ٤٣/٨ . وانظر الدر المصون ١٢٢/٦-١٢٣ فقد ذكر هذا الوجه ضمن أوجه النصب .

(٥) الكتاب ٦٥/١ ، الأصول ٧٠/٢ ، جمهرة الأمثال ٢٢٦/٢ ، مجمع الأمثال ٢٨١/٢ ، المستقصى في أمثال العرب ٣٢٨/٢ ، المفصل ١٣٠-١٣١ ، شرح التسهيل ٢٧٠/٣ . يضرب في اختلاف أخلاق الناس وطباعهم .

(٦) البيت من التقارب ، لأبي دؤاد الأيادي ، وقيل : هو لعدي بن زيد ملحقات ديوانه ١٩٩ . وانظر الكتاب ٦٦/١ ، الأصول ٧٠/٢ ، ٧٤ ، إعراب القرآن لابن النحاس ٩٣/٤ ، إيضاح الشعر ٥٤٧٨ ، ٥٦٥ ، التكملة ٢٤٠ ، المفصل ١٣١ ، شرح التسهيل ٢٧٠/٣ ، أوضح المسالك ١٥١/٣ ، خزنة الأدب ٥٠٨/١٠ .

فكلمة (نار) الأولى معطوفة على (امرئ) المخفوض بكل ، و (نار) الثانية معطوفة على (امرأ) المنصوبة ، والتقدير : وتحسين كل نار ناراً .

٤- وقول الأعور الشنّي :

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنْ الْأُمُورُ بِكَفٍّ إِلَاهٍ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِآتِيكَ مِنْهَيْئُهَا وَلَا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا^(١)

فقد نقل الرماني توجيه الأخفش لإعراب (قاصر) بالجر ، قال : " وذهب الأخفش إلى إجازة الجر أيضاً ، ولكن على ما يراه من مذهبه من العطف على عاملين ، فقال : عطفت على قوله (ولا قاصر عنك مأمورها) المرفوع على المرفوع ، والمجرور على المجرور ، وجعلت حرف العطف نائباً عن الرافع والجار في حالة واحدة "^(٢) .

وقال ابن هشام في توجيه جر (قاصر) : " لأن قاصر عطف على مجرور الباء ، فإن كان مأمورها عطفاً على مرفوع (ليس) لزم العطف على معمولي عاملين... "^(٣) .

المذهب الثالث : يرى جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين ، وهذا مذهب الأعلام الشنتمري^(٤) ، ووافقه ابن هشام^(٥) ، فيجوز عندهم نحو :
إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا وَالْحَجْرَةَ عَمْرًا ، ويمتنع : إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ وَالْحَجْرَةَ عَمْرًا ، وَإِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا وَعَمْرًا الْحَجْرَةَ .

(١) البيت من المتقارب ، انظر الكتاب ١/٦٤ ، المقتضب ١٩٦ ، الأصول ٦٩/٢ ، توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ١٣٨-١٣٩ ، مغني اللبيب ١٦٣/٢-١٦٤ ، خزانة الأدب ١٢٦/٤ ذكر أن "قاصر" رويت بالرفع والجر وهذا كثير .

(٢) توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ١٤١ .

(٣) مغني اللبيب ١٦٤/٢ .

(٤) انظر تحصيل عين الذهب ٩٠ ، مغني اللبيب ١٦٢/٢-١٦٣ ، همع الهوامع ٢٢٣/٣ .

(٥) انظر مغني اللبيب ١٦٥/٢ .

وحجتهم في اشتراط هذا الشرط أن الشواهد المسموعة عن العرب تقدم فيها المجرور في المتعاطفين ، ولأن هذا الشرط يؤدي إلى تعادل المتعاطفات ، كما أن تأخير المجرور يؤدي إلى الفصل بين الجار والمجرور ، أي : الفصل بين الواو التي نابت مناب الجار والاسم المجرور^(١) .

المذهب الرابع : يرى جواز ذلك مطلقاً سواء أكان أحد العاملين جاراً أم لم يكن كذلك ، وهذا مذهب الكافيجي^(٢) ، واستدل على هذا الجواز بأن جزئيات الكلام إذا افادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى النقل والسماع ، وإلا توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه^(٣) .

وقد أجاب المانعون عن أدلة المجيزين بما يلي :

أما بالنسبة لآيات سورة الجاثية فقد خرجت قراءة النصب على أوجه :

١- أن (في) مضمرة فالعمل لها ، والتقدير : وفي اختلاف الليل ، ويؤيد هذا التصريح بفي في قراءة عبد الله بن مسعود : (وفي اختلاف الليل)^(٤) ، والذي حسن حذفها تقدم ذكرها مرتين ، وتكون (ءَايَاتٍ) منصوبة عطفاً على لفظ اسم (إِنَّ) وهو قوله : (يَتَّيْتُ)^(٥) ، وعلى هذا فالواو نابت مناب عامل واحد وهو (إِنَّ) .

٢- أن يكون قوله تعالى : (وَأَخْتَلَفِ اللَّيْلِ) معطوفاً على قوله : (وَفِي خَلْقِكُمْ) ، فلا

(١) انظر تحصيل عين الذهب ٩٠ ، مغني اللبيب ١٦٣/٢ .

(٢) انظر شرح قواعد الإعراب ٨٦ ، همع الهوامع ٢٣٣/٣ قال : " جوزه شيخنا الكافيجي وشرذمة مطلقاً من المجرور وغيره " . وقد نسب السمين الحلبي للفراء انظر الدر المصون ١٢٤/٦ ، وذكر ابن هشام أن الفارسي نقل الجواز مطلقاً عن جماعة وقيل أن منهم الأخفش انظر مغني اللبيب ١٦٢/٢ .

(٣) انظر شرح قواعد الإعراب ٨٦ ، همع الهوامع ٢٢٣/٣ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٤٤/٣ ، البحر المحيط ٤٣/٨ ، الدر المصون ١٢٢/٦ .

(٥) انظر الحجة لأبي علي ١٧٠/٦ ، مشكل إعراب القرآن لمكي ٦٥٩/٢ ، الكشف ١٠٠٤ ، شرح التسهيل ٣٧٨/٣ ، البحر المحيط ٤٣/٨ ، الدر المصون ١٢٢/٦ ، مغني اللبيب ١٦٣/٢ .

يكون هناك إضمار لفي ، وتنصب (ءَايَتِ) على التوكيد للأولى^(١)، قال ابن السراج :
" فأما من ظن أن من جر (ءَايَتِ) في الآية فقد عطف على عاملين فغلط منه ، وإنما نظير
ذلك قولك : إنَّ في الدار علَّامةً للمسلمين والبيتَ علَّامةً للمؤمنين ، فإعادة (علامة) تأكيد
وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام ، كما تعاد (إنَّ) إذا طال الكلام ... فأيات
الأخيرة هي الأولى "^(٢) .

٣- أن تكون (ءَايَتِ) منصوبة على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفاً على ما قبله ،
وهذا توجيه الزمخشري^(٣) .

٤- أن يكون على إضمار (إنَّ) و (في) ، والتقدير : وإنَّ في اختلاف الليل ، وقد ضعف
ابن هشام هذا الوجه بقوله : " وإضمار إنَّ بعيد "^(٤) .

ومما ينبغي الإشارة إليه أن المبرد قد ردَّ قراءة النصب بقوله : " وقد قرأ بعض القراء _
وأورد قراءة النصب _ فعطف على (إنَّ) وعلى (في) وهذا عندنا غير جائز " ^(٥) ، وقد
نسب ابن النحاس للمبرد هذا بقوله : " وردَّ هذا بعضهم ولم يجز العطف على عاملين ،
وقال : من عطف على عاملين أجاز : في الدار زيدٌ والحجرة عمروٌ ، وقائل هذا القول ينشد
(وناراً) بالنصب ، ويقول : من قرأ الثالثة (ءَايَتِ) فقد لَحَنَ ، وممن قال هذا محمد بن

(١) انظر الأصول ٢/٧٤-٧٥ ، الحجة لأبي علي ١٧١/٦ ، مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/٦٦٠ ، كشف المشكلات
١٢٢٦/٢ ، الباب ٤٣٤/١ ، البحر المحيط ٨/٤٣ ، الدر المصون ٦/١٢٢ ، مغني اللبيب ١٦٣ ، إتحاف فضلاء
البشر ٥٠١ .

(٢) الأصول ٢/٧٤-٧٥ .

(٣) انظر الكشف ١٠٠٤ ، الدر المصون ٦/١٢٤ .

(٤) مغني اللبيب ١٦٣/٢ .

(٥) المقتضب ٤/١٩٥ .

يزيد " (١).

كما خرجت قراءة الرفع على أوجه :

١- أن تكون (ءَايَت) معطوفة على موضع (إِنَّ) ومعمولها وهو الابتداء ، ولابد من إضمار (في) (٢).

٢- أن ترفع (ءَايَت) على أنها مبتدأ ، ويكون (وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلِ) هو الخبر ، وهي حينئذٍ من باب عطف الجمل (٣) .

٣- أن ترفع (ءَايَت) على أنها خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هي آيات (٤) ، وعلى الوجهين الثاني والثالث فليست (في) مقدرة .

٤- أن ترفع (ءَايَت) على أنها تأكيد للتي قبلها كما كانت في قراءة النصب (٥) .

وعلاوة على ذلك ، فإن القائل بجواز العطف على معمولين يستضعفه ، والأحسن عنده

(١) إعراب القرآن ٩٣/٤ . القراءة سنة متبعة لايردها فشو لغة ولا قياس ، وعليه فلا يصح لأحد أن يرد قراءة متواترة متصلاً سندها بالرسول _ صلى الله عليه وسلم _ وقد ذكرت كتب القراءات اتصال أسانيد قراءة حمزة والكسائي بالرسول من طرق عديدة ، بل قد روي عن حمزة أنه قال : ما قرأت حرفاً من كتاب الله إلا بأثر . وقد أجمع أهل الصنعة على أن القراءات العشر متواترة متصلة السند ؛ لذلك لا يجوز ردها أو وصفها بأوصاف نائية . انظر الإقناع في القراءات السبع ٩٢-٧٥ ، البرهان ٣٢٢/١ ، النشر في القراءات العشر ١٥/١ ، ١٢٧-١٣٩ ، الإتيان في علوم القرآن ٢٠٤/١ . ويقول أحد الحديثين وهو محمد عبد العظيم الزرقاني في كتابه مناهل العرفان في علوم القرآن ٢٩١/١-٢٩٢ : " إن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى وكلام رسوله وكلام العرب ، فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قعدوا من قواعد ، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة لنحكمها فيه وإلا كان ذلك عكساً للآية وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية " ، وقد ناقش هذه القضية الدكتور حسن هندأوي في كتابه مناهج الصرفيين ومذاهبهم ٩٢-١٤٣ .

(٢) انظر إعراب القرآن لابن النحاس ٩٣/٤ ، مشكل إعراب القرآن لمكي ٦٦١/٢ ، الدر المصون ١٢٤/٦ ، إتحاف فضلاء البشر ٥٠١ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٤٤/٣ ، إعراب القرآن لابن النحاس ٩٣/٤ ، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٣٢٥ ، الدر المصون ١٢٤/٦ ، إتحاف فضلاء البشر ٥٠١ .

(٤) انظر الدر المصون ١٢٤/٦ ، مغني اللبيب ١٦٣/٢ .

(٥) انظر الأصول ٧٥/٢ ، اللباب ٤٣٥/١ ، الدر المصون ١٢٤/٦ . وأجاز الفراء رفع (اختلاف) و (آيات) يجعل الاختلاف هو الآيات ، ولكنه أكد على أنه لم يسمع أحداً من القراء قرأ بذلك . انظر معاني القرآن ٤٤/٣ .

ألا يجوز فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله^(١) .
 أما قول العرب : " ما كلُّ سوداءَ ثمرةً ولا بيضاءَ شحمةً " فحمله سيبويه على حذف
 المضاف ، والتقدير : ولا كلُّ بيضاءَ ، وتابعه كثير من النحويين^(٢) .
 وكذلك الأمر في بيت أبي دؤاد الإيادي ، فالتقدير فيه : وكل نار^(٣) ، وعلل سيبويه
 حذف (كل) بقوله : " فاستغنيت عن تشنية (كل) لذكرك إياه في أول الكلام ، ولقلة
 التباسه على المخاطب "^(٤) .
 أما بيت الأعور الشَّنيّ فيروى برفع (قاصر) وبنصبه وبجره ، ورواية الجر التي ذكرها
 سيبويه هي التي احتج بها المجيزون ، ولكن خرجت على حذف حرف الجر ، والتقدير : ولا
 بقاصر ، أو تكون (مأمورها) مرفوعة بقاصر ، وجاز تأنيث الضمير مع أنه عائد على اسم
 ليس (منهيها) ؛ لأن المنهي مضاف إلى مؤنث هو بعضه ، وهذا جائز كما جاز : ذهبت
 بعض أصابعه^(٥) .

ولعل الصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه من النحويين من منع
 العطف على معمولي عاملين مختلفين للأدلة التي ذكروها ، وتؤول الشواهد التي احتج بها
 المجيزون للعطف على معمولي عاملين مختلفين وكان أحدهما حرف جر بحرف جر مضمّر
 كما فعل سيبويه ، وهو وإن عورض بأن أعمال حرف الجر مضمراً ضعيفاً ، فإنه يجاب عن
 ذلك :
 بأنه لما تقدم ذكر الحرف في اللفظ قويت الدلالة عليه فكأنه ملفوظ به^(٦) . قال ابن مالك

(١) انظر الأصول ٧٥/٢ ، الدر المصون ١٢٣/٦ .

(٢) انظر الكتاب ٦٥/١-٦٦ ، الأصول ٧٤/٢ ، المفصل ١٣١ ، شرح التسهيل ٢٧١/٣ .

(٣) انظر الكتاب ٦٦/١ ، الأصول ٧٤/٢ ، المفصل ١٣١ ، الباب ٤٣٦/١ ، شرح التسهيل ٢٧١/٣ ، الدر
 المصون ١٢٣/٦ .

(٤) الكتاب ٦٦/١ .

(٥) انظر الكتاب ٦٤/١ ، المقتضب ١٩٦/٤ ، الأصول ٧٠/٢-٧٤ ، توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ١٣٩-١٤٢ ،
 الباب ٤٣٥/١-٤٣٦ ، مغني اللبيب ١٦٤/٢ .

(٦) انظر الدر المصون ١٢٣/٦-١٢٤ .

عن ذلك : " أن الوجه في استعمالها أن يجعل الجر بعد العاطف بحرف محذوف مماثل لما تقدم ، وحذف ما دل عليه دليل من حروف الجر وغيرها مجمع على جوازه والحمل عليه أولى من العطف ، فإنه مختلف فيه والأكثر على منعه وموافقة الأكثر أولى " (١) .
ويكفي ما ذكره ابن السراج عن العطف على معمولين بأنه خطأ في القياس غير مسموع من العرب (٢) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

رأى ابن جني أن المتنبي قد وقع في العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك في بيته _ شاهد المسألة _ ، بعطفه (الهواجر) على (البرد) ، و (لاذاً) على (خزاً) ، والعاملان هما (يخال) و (في) ، وهذا لا يجوز عنده قال في الفسر : " عطف فيه على عاملين مختلفين ؛ لأنه عطف (الهواجر) على (البرد) و (اللاذ) على (الخز) ، وهذا لا يجوز إلا على قول الأخفش ، على أنه قد حكى عن أبي الحسن الرجوع عما أجازته من ذلك . وحكى أبو بكر أنه إجماع أنه لا يجوز أن تقول : مرّ زيدٌ بعمروٍ وبكرٌ خالدٍ (٣) " (٤) .
وعني ابن جني بقوله : " وهذا لا يجوز إلا على قول الأخفش " أن العطف على معمولي عاملين مختلفين مع كون أحدهما جاراً وقد تقدم المعطوف المجرور جائز عند الأخفش .

(١) شرح التسهيل ٣/٣٧٨ .

(٢) الأصول ٢/٧٥ .

(٣) قال أبو بكر السراج : " قد أجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول : مرّ زيدٌ بعمروٍ وبكرٌ خالدٍ ، فتعطف على الفعل والباء ، ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا ، واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو فأجاز الأخفش ومن ذهب مذهبه : مرّ زيدٌ بعمروٍ وخالدٍ بكرٌ " الأصول ٢/٦٩ . كما نقل ابن مالك أيضاً الإجماع على منع العطف على معمولين لعاملين إذ لم يكن أحدهما جار _ انظر نصه في أول المسألة _ ، ولعل نقلهما لهذا الإجماع مع وجود من أجاز ذلك مطلقاً _ كما ذكر ابن هشام في رده هذا الإجماع بأن الفارسي نقل عن جماعة الجواز مطلقاً وذكر منهم الأخفش _ من قبيل عدم الاعتداء بالمخالف نظراً لضعف رأيه ، أما الكافيحي الذي أجاز العطف مطلقاً فإنه متأخر عنهما ، إذ توفي عام ٨٧٩هـ .

(٤) الفسر المجلد الثاني ٣/١٧ .

وتابعه فيما رأى الواحدي^(١) ، والتبريزي^(٢) ، والعكبري^(٣) ، فهؤلاء الشراح متفقون على منع العطف على معمولين ، وعلى أن المتنبي قد ارتكب هذا العطف في بيته .

موقف المهلي من شرح البيت

اتفق المهلي مع الشراح السابقين في أمر وخالفهم في آخر : اتفق معهم على منع العطف على معمولين متبعاً في هذا مذهب سيبويه ، ولكنه خالفهم في توجيه بيت المتنبي . فبعد أن صرح بعدم جواز بيت المتنبي لما وقع فيه من العطف المذكور ، ذكر رأياً آخر يجعل بيت المتنبي جائزاً وهو أنه أضمر حرف جر مماثل للحرف المذكور ، والتقدير : وفي الهواجر ، وبهذا يتخلص من دعوى وقوع العطف على معمولين في بيت المتنبي بالطريقة التي استخدمها سيبويه في الشواهد التي ظاهرها العطف في معمولين لعاملين مختلفين ، ويصبح العطف من باب العطف على عامل واحد . نرى ذلك مثلاً في مأخذ المهلي على شرح الواحدي الذي قال فيه : " وأقول : إن مثال البيت لا يجوز لا على قول الأخفش ولا غيره . وهو كما قال ابن السراج ، وإنما الخلاف إذا جعلوا المخفوض يلي الواو كقول الأعور الشَّئْنِيّ :

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ	بَكَفٍّ إِلَهٍ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتَيْكَ مِنْهَيْهَا	وَلَا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا ^(٤)

على أنه يحتمل أن يكون أضمر حرف الجر الذي هو (في) كأنه قال : وفي الهواجر ، وهو مذهبه ؛ لأنه كان كوفي النسب والأدب ، ويكون مثل قولهم : ما كلُّ سوداءَ ثمرةً ولا بيضاءَ شحمةً . قال سيبويه : كأنك أظهرت (كل) فقلت : ولا كلُّ بيضاءَ شحمةً ، وكذلك قول أبي دُوَاد :

(١) انظر شرحه لديوان المتنبي ١١٥ ، والمأخذ ٥/٦٥ .

(٢) انظر الموضح ١/١٨٠ أ .

(٣) انظر التبيان ٢/٨٥ .

(٤) سبق تخريجه ص ٥٢٥ .

أَكُلْ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(١)
فعلى هذا لا يكون عَطَفَ على عاملين^(٢).

وما وقع في بيت المتنبي من العطف جائز على قول الأخفش ؛ لأن أحد العاملين جار ،
وقد تقدم المعطوف المجرور ، وهذا مدار الخلاف بين النحويين ، وعليه فلا يكون بيت المتنبي
غير جائز على مذهب الأخفش كما ذكر ذلك المهلي .
أما قوله : " وهو مذهبه " فيشير إلى أن ما ذكره من احتمال حذف حرف الجر مع
إبقاء عمله جائز على مذهب الكوفيين ، ممتنع عند البصريين إلا في مواضع محددة^(٣) ،
ووقع ذلك في بيت المتنبي غير مستغرب ؛ لأنه كوفي المذهب .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

يلحظ أن المهلي في مأخذه السابق لم يخطئ الشراح فيما ذهبوا إليه من القول بوقوع
العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، لكنه ذكر رأياً آخر لتوجيه البيت يرى رجحانه ،
وهو إضمار حرف الجر بعد العاطف ، وهذا يلمس من قوله : " على أنه يحتمل " ، واحتج
لهذا الرأي الذي ذكره بالمذهب الكوفي الذي يجيز حذف حرف الجر مع إبقاء عمله ، كما
احتج بكلام سيبويه عند توجيهه للشواهد التي ظاهرها وقع العطف الممنوع بإضمار جار
مماثل للجار المذكور .

وإذا انتقلنا إلى معنى البيت ألفيناه غير متأثر بهذا الاختلاف في التوجيه ، إذ المعنى واحد
عند من قال بوقوع العطف على معمولي عاملين مختلفين ، وعند من أضمر حرف جر ،
وهو أن الممدوح قد اعتاد لبس الدروع التي يظنها في برد الشتاء خزاناً وهي ثياب تعمل من
الحريز ، كما يظنها في شدة الحر لاذاً ، وهي ثياب رقيقة تعمل من الكتان يُلاذ بها من
الحر .

(١) سبق تخريجه ٥٢٤ .

(٢) ٦٦/٥ .

(٣) انظر الإنصاف ٣٩٣/١ ، ائتلاف النصرة ١٤٦ .

ولعل الصواب في بيت المتنبي ما ذكره المهلي من إضمار حرف الجر بعد العاطف متبعاً
في هذا مذهب سيويه ، وذلك للأدلة التي سبق ذكرها .

حكم حذف (يا) النداء إذا كان المنادى اسم إشارة

قال المتني :

هَـذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَتْ رَسِيْسَا ثُمَّ انصَرَفَتْ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسَا^(١)

هذا البيت مطلع قصيدة يمدح بها محمد بن زريق الطرسوسي ، والشاهد فيه هو قوله : " هذي " ، حيث وقع خلاف حول حكم حذف (يا) النداء إذا كان المنادى اسم إشارة.

موقف النحاة من هذه المسألة

نص النحويون على أن (يا) النداء يجوز أن تحذف مع كل منادى لا يجوز أن يكون وصفاً لـ (أي)^(٢) ، وذلك نحو : زيدٌ أقبَلُ .

أما حذفها إذا كان المنادى اسم إشارة - وهو مما يكون وصفاً لـ (أي) - فقد وقع خلاف بين النحويين في حكم حذفها ، وذلك على مذهبين :

المذهب الأول : ذهب جمهور النحويين إلى أنه لا يجوز حذف (يا) النداء إذا كان المنادى اسم إشارة^(٣) ، فلا يقال : هذا أقبَلُ ، وأنت تريد ، يا هذا ، وقد نُسب هذا المذهب للبصريين^(٤) .

(١) البيت من الكامل ، وهو في المآخذ ١/١٢٥ ، ٥١/٥ .

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٣٠ ، المقتضب ٤/٢٥٨ ، المفصل ٦٠ ، التخمير ١/٣٥٤ ، شرح أنموذج الزمخشري للأردبيلي ١٦/ب ، الوافية في شرح الكافية لابن شرف شاه ٤٦/أ . جاء في التخمير ١/٣٥٤ : " الأسماء التي لا يوصف بها (أي) : العلم ، والمضاف إضافة معنوية ، ومنْ ، والذي يوصف به (أي) : اسم الجنس ، واسم الإشارة " .

(٣) انظر الكتاب ٢/٢٣٠ ، المقتضب ٤/٢٥٨ ، الأصول ١/٣٢٩ ، إعراب القرآن لابن النحاس ١/٦٥ ، المفصل ٦٠ ، أسرار العربية ٢٠٨ ، الباب ١/٢٤٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٥ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٨٧ ، شرح الرضي على الكافية ١/٤٢٢ ، مغني اللبيب ٢/٣٨١ ، همع الهوامع ٢/٤٢ .

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية ١/٤٢٣ ، ارتشاف الضرب ٤/٢١٨٠ ، ائتلاف النصرة ٥٧ ، همع الهوامع ٢/٤٢ ، حاشية الخضري ٢/٧٢ .

قال أبو بكر السراج : " وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء إلا في المبهم والنكرة ، فلا يحسن أن تقول : هذا ، وأنت تريد : يا هذا ، ولا رجل ، وأنت تريد : يا رجل " ^(١).

واحتج البصريون بحجج قياسية ، منها :

١- احتج سيبويه - واختارها أكثر النحويين - بأن اسم الإشارة يجوز أن يكون نعتاً لـ (أيّ) نحو : يا أيُّ هذا أقبلُ ، فإذا قلت : يا هذا ، فقد حذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه ، فلو حذفت (يا) فقلت : هذا أقبلُ ، لكنت قد أجمعت بالاسم إذ حذفت الموصوف وحرف النداء ^(٢) .

٢- احتج المازني بأن الأصل في اسم الإشارة أن يشير به الواحد إلى غيره ، فإذا ناديته ذهب منه تلك الإشارة ، فوجب تعويضه بالتنبيه ، وهو (يا) النداء بسبب هذا النقص الذي حصله له ، وهو نزع الإشارة ، ولا يحذف العوض ^(٣) .

٣- أنه لو حذفت (يا) النداء لالتبس النداء بالإشارة ؛ لأن الأصل في اسم الإشارة أن يشير به المتكلم إلى غير المخاطب ، فإذا قصدت النداء صارت الإشارة إلى المخاطب ، فلا بد من (يا) ليعلم المخاطب أنك لا تشير إلا إليه ^(٤) .

٤- أن اسم الإشارة مبهم ، ولشدة إبهامه احتاج إلى مخصص ، فلو حذف المخصص لبقى على إبهامه ، و (يا) النداء هي المخصص هنا ^(٥) .

^(١) الأصول ٣٢٩/١ .

^(٢) انظر الكتاب ٢٣١/١ ، الفصل ٦٠ ، أسرار العربية ٢٠٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٨٧/٢ .

^(٣) انظر شرح السيرافي ٦٠/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢ .

^(٤) انظر شرح السيرافي ٦٠/٣ ، التخمير ٣٥٤/١ ، شرح الرضي على الكافية ٤٢٣/١ .

^(٥) انظر اللباب ٣٤٠/١ .

قال ابن يعيش : " وفي الجملة حذف الحروف مما يأباه القياس ؛ لأن الحروف إنما جيء بها اختصاراً ونائبة عن الأفعال ، فـ (ما) النافية نائبة عن أنفي ، وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم ، وحروف العطف عن أعطف ، وحروف النداء نائبة عن أنادي ، فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر ، وهو إجحاف " ^(١) .

المذهب الثاني : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف (يا) النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ، وهو عندهم قياس مطرد ^(٢) ، وقد وافقهم ابن مالك ^(٣) ، وابن عقيل ^(٤) .

واحتج الكوفيون بالسماع ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٥) ، التقدير : يا هؤلاء ^(٦) .

ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر :

إِنَّ الْأَلَىٰ وَصُفُوا قَوْمٍ لَهُمْ فَبِهِمْ هَذَا عَتَصِمٌ تَلَقَّ مِنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا ^(٧)

حيث حذف (يا) النداء مع اسم الإشارة ، والتقدير : يا هذا .
ومنها أيضاً قول الشاعر :

ذَا ارْعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرِّ أَسِ شَيْئًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلٍ ^(٨)

حيث حذف (يا) النداء مع اسم الإشارة ، والتقدير : يا ذا .

^(١) شرح المفصل ١٥/٢ .

^(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٤٢٣/١ ، توضيح المقاصد ١٦٤/٢ ، أوضح المسالك ١٥/٤ ، شرح التصريح ٥٤١/٣ ، ائتلاف النصرة ٥٦ ، حاشية الخضري ٧٢/٢ .

^(٣) انظر شرح التسهيل ٣٨٦/٣ .

^(٤) انظر شرحه على الألفية ٢٣٤/٢ .

^(٥) سورة البقرة : من الآية ٨٥ .

^(٦) انظر إعراب القرآن لابن النحاس ٦٥/١ ، الدر المصون ٢٨٤/١ ، شرح ابن عقيل ٢٣٤/٢ .

^(٧) البيت من البسيط ، غير معروف القائل ، انظر شرح التسهيل ٣٨٦/٣ ، البحر المحيط ٤٥٨/١ ، الدر المصون ٢٨٤/١ ، حاشية الصبان ١٠٤/٣ .

^(٨) البيت من الخفيف ، غير معروف القائل ، انظر شرح التسهيل ٣٨٧/٣ ، شرح ابن عقيل ٢٣٥/٢ ، حاشية الصبان ١٠٥/٣ .

ومن ذلك أيضاً قول ذي الرمة :

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي
بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامٌ^(١)

فقد حذف (يا) النداء مع اسم الإشارة ، و التقدير : بمثلك يا هذا .

وقد رد البصريون على أدلة الكوفيين بما يلي :

أولاً : أن استدلالهم بالآية الكريمة مردود ؛ لأنه لا حجة فيها ، فقد خرجت عدة تخريجات لا شاهد للكوفيين فيها هنا ، منها :

١- أن (هؤلاء) منصوب على الاختصاص بإضمار (أعني) ، ويكون (أنتم) مبتدأ و (تقتلون) الخبر^(٢) .

٢- أن (أنتم) مبتدأ ، و (هؤلاء) خبره ، و (تقتلون) حال العامل فيها اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل ، وهذا التخريج هو المختار عند أغلب النحويين^(٣) .

٣- أن (أنتم) مبتدأ ، و (هؤلاء) موصول بمعنى الذين ، و (تقتلون) صلته ، وهو خبر عن (أنتم) ؛ أي : أنتم الذين تقتلون^(٤) .

ثانياً : أن الشواهد الشعرية التي استدلت بها الكوفيون تخرج على الشذوذ والضرورة^(٥) .

(١) البيت من الطويل، ديوانه ٥٦٣، وانظر شرح التسهيل ٣/٣٨٦، توضيح المقاصد ٢/١٦٥، مغني اللبيب ٢/٣٨١، اثتلاف النصرة ٥٧، شرح التصريح ٣/٥٤٢، همع الهوامع ٢/٤٢، حاشية الصبان ٣/١٠٤.

(٢) انظر إعراب القرآن لابن النحاس ١/٦٥، شرح المفصل ٢/١٦، الدر المصون ١/٢٨٤. وقد ردَّ هذا التخريج ؛ لأن النحويين قد نصوا على أن الاختصاص لا يكون بالنكرات ولا أسماء الإشارة . انظر الدر المصون ١/٢٨٤.

(٣) انظر كشف المشكلات ١/٦٦، شرح الرضي على الكافية ١/٤٢٣، البحر المحيط ١/٤٥٨، الدر المصون ١/٢٨٣، همع الهوامع ٢/٤٣، حاشية الخضري ٢/٧٢.

(٤) انظر كشف المشكلات ١/٦٥، شرح المفصل ٢/١٦، الدر المصون ١/٢٨٤، حاشية الخضري ٢/٧٢. ومجيء اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول هو قول الكوفيين.

(٥) انظر المقتضب ٤/٢٥٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٨٧، توضيح المقاصد ٢/١٦٤، ارتشاف الضرب ٤/٢١٨٠، مغني اللبيب ٢/٣٨١، شرح التصريح ٣/٥٤٢، همع الهوامع ٢/٤٣، حاشية الصبان ٣/١٠٤.

والراجح في هذه المسألة مذهب البصريين ، وهو منع حذف (يا) النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ؛ وذلك لقوة أدلتهم ، ولأن الحذف لم يرد إلا في الشعر – فالآية مؤولة كما مر – ، قال المرادي : " والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرتة نظماً ونثراً ، وقصر اسم الإشارة على السماع ؛ إذ لم يرد إلا في الشعر ، وأما نحو ﴿ تُمْ أَنْتُمْ هَتُولَاءِ ﴾ فمتأول " (١) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

اتفق شراح بيت المتنبي على منع حذف (يا) النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ، ولكنهم اختلفوا في توجيه البيت ، وذلك على قسمين :

القسم الأول : ذهب إلى أن تقدير قول المتنبي : " هذي برزت " : يا هذي ولكنه حذف (يا) النداء ، وهذا يعد من الضرورة الشعرية ، يمثل هذا القسم ابن جني (٢) ، والقاضي الجرجاني (٣) ، وابن وكيع (٤) .

قال ابن جني : " هذي " ؛ أي : يا هذي ، ناداها وحذف حرف النداء ضرورة ؛ لأن (هذي) تصلح أن تكون وصفاً لأي ، ألا تراك تقول : يا أيُّهذي ، كما تقول : يا أيُّها الرجل ... فلما كان كذلك كرهوا حذف (أي) و (يا) جميعاً ، إلا أن ذلك قد يجوز في ضرورة الشعر ، قال الراجز :

جَارِي لَا تَسْتَنَكِرِي عَزِيرِي (٥)

(١) توضيح المقاصد ١٦٥/٢ .

(٢) انظر الفسر المجلد الثاني ٢٤٦/٣-٢٤٨، المآخذ ١٢٥/١ .

(٣) انظر الوساطة ٣٨٥ .

(٤) انظر المنصف ٢٤٤ .

(٥) البيت من الرجز ، وهو للعجاج ، ديوانه ٢٢٧ ، وانظر الكتاب ٢٣١/٢ ، المقتضب ٢٦٠/٤ ، الأصول ٣٦١/١ ، النكت ٢٨٨ ، الفصل ٦٠ ، أمالي ابن الشجري ٣١٥/٢ ، التخمير ٣٥٥/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢ ، لسان العرب (عذر) ، خزنة الأدب ١٠٩/٢ .

أراد : يا جارية ، فحذف (يا) ... وقال بعضهم في قوله عز وجل : ﴿ قَالَ يَتَقَوَّمُ
هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ ^(١) ، قال : أراد يا هؤلاء ، وهذا غير جائز عندنا في
القرآن ، وإنما يجوز في ضرورة الشعر " ^(٢).

وذكر ابن وكيع علة المنع ، قال : " حذف حرف النداء من المبهمات لحن عند
البصريين ؛ لأنه لا إعراب له يدل على إرادتك كما يدل قولك : زيد أقبل على المحذوف ،
وهو في المبهمات التي لا إعراب لها لا يدل على مرادك ويشكل . ولا يجوز إلا في رواية
شاذة غير موثوق بها ولا معمول عليها " ^(٣).

القسم الثاني : ذهب إلى جواز أن يكون التقدير : يا هذي ، فحذف حرف النداء ضرورة ،
وأجاز وجهاً آخر - وهو المرجح عنده - يسلم معه بيت المتنبي ، إذ لا ضرورة فيه ، وهو
أن يكون اسم الإشارة (هذي) موضوع موضع المصدر ، والتقدير : هذي البرزة برزت
لنا ، فيعرب مفعولاً مطلقاً.

وهذا هو رأي أبي العلاء المعري ^(٤) ، وقد تبعه جماعة من الشراح ، وهم : ابن
فورجة ^(٥) ، والواحدي ^(٦) ، وأبو المرشد المعري ^(٧) ، والتبريزي ^(٨) ، والكندي ^(٩) ،
والعكبري ^(١٠) ، وابن المستوفي ^(١١).

(١) سورة هود : من الآية ٧٨ .

(٢) الفسر المجلد الثاني ٢٤٦/٣ - ٢٤٨ ، وانظر المآخذ ١/١٢٥ .

(٣) المنصف ٢٤٤ .

(٤) انظر اللامع العزيزي ٨٩/أ .

(٥) انظر الفتح على فتح أبي الفتح ١٦٢ .

(٦) انظر شرحه لديوان المتنبي ٩٣ .

(٧) انظر تفسير أبيات المعاني ١٣٤ .

(٨) انظر الموضح ٢٩/٢ ب .

(٩) انظر الصفوة ١/١٢٥ .

(١٠) انظر التبيان ٢/١٩٣ .

(١١) انظر النظام ٩/٣٥٥ .

قال أبو العلاء المعري : " (هذي) : أشبه ما يقال فيه أنه أراد : هذي البرزة برزت لنا ، أو هذي المرة ، أو نحو ذلك . ويكون موضع (هذي) نصباً على الظرف ؛ لأنها مشار بها إلى ما يحتمل أن ينصب كنصب الظرف " (١) .

وقد نقل بعض الشراح الكلام السابق لأبي العلاء المعري بنصبه (٢) ، في حين نقل بعضهم كلاماً آخر نسبوه إلى أبي العلاء ، قالوا : " قال أبو العلاء : (هذي) موضوعة موضع المصدر ، وإشارة إلى البرزة الواحدة ، كأنه يقول : هذه البرزة برزت لنا ، كأنه يستحسن تلك البرزة " (٣) ، وزاد بعضهم : " وهذا تأويل حسن لا حاجة معه إلى اعتذار " (٤)

وهذا ما نبه عليه ابن المستوفي قال - بعد أن نقل النصين - : " الذي ذكرته أول هو الذي حكاه عنه أبو زكريا التبريزي . ونصب (هذي) على ما أوله أبو العلاء بالظرف غير صحيح ، والصحيح : ما أورده الواحدي عنه " (٥) .

موقف المهلي من شراح البيت

وافق المهلي القسم الثاني من الشراح الذين أجازوا أن يكون اسم الإشارة (هذي) موضوع موضع المصدر ، فيكون التقدير : هذي البرزة برزت لنا ، وهو رأي أبي العلاء المعري الذي تابعوه فيه .

قال المهلي في مأخذه على شرح ابن جني : " وأقول : قال أبو العلاء : (هذي) موضوعة موضع المصدر ، وإشارة إلى البرزة الواحدة ، كأنه يقول : هذه البرزة برزت لنا ،

(١) اللامع العزيري ٨٩/أ.

(٢) انظر تفسير أبيات المعاني ١٣٤ ، الموضح ٢٩/ب ، النظام ١١٤/٢ ب.

(٣) انظر شرح ديوان المتنبي للواحدي ٩٣ ، التبيان ١٩٣/٢ . وهو قريب من النص الوارد في معجز أحمد ٢٠٩/١ .

(٤) انظر الفتح على فتح أبي الفتح ١٦٢ ، الصفوة ١٠١ .

(٥) النظام ٣٥٧/٩ .

كأنه يستحسن تلك البرزة ... وهذا التأويل يُخرج قول أبي الطيب من الضرورة في الشعر إلى الجائز في الكلام " (١).

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد رجح المهلي رأي أبي العلاء المعري في جعل (هذي) موضوعة موضع المصدر ، وذهب إلى أنه أفضل من رأي ابن جني ، الذي قدر حرف نداء محذوف قبل (هذي) ؛ وذلك لأن رأي أبي العلاء يسلم معه بيت المتنبي من الضرورة الحاصلة من القول برأي ابن جني .

وهذا الاختلاف في توجيه البيت قد أثر في معناه ، فالمعنى على حذف حرف النداء : أن المتنبي يقول لمحبوته : يا هذي برزت لنا فهيجت لنا الهوى ثم انصرفت عنا ولم تشفِ بقية نفوسنا التي أبقيت لنا . والمعنى على جعل (هذي) موضوعة موضع المصدر : أنه يقول لمحبوته : هذه البرزة الواحدة التي برزت لنا كفيلة بأن هيجت لنا الهوى ، ثم لما انصرفت عنا لم تشفِ بقية نفوسنا التي أبقيت لنا ، ففي هذا المعنى إشارة إلى استحسان تلك البرزة .

وقد ورد بيت المتنبي في كتب بعض النحويين ، واختلفوا في توجيهه :

التوجيه الأول : أن تكون (هذي) موضوعة موضع المصدر ، وهذا توجيه جامع العلوم الباقولي (٢) ، وابن هشام (٣) ، والصبان (٤).

قال جامع العلوم الباقولي بعد أن أورد بيت المتنبي : " أي : يا هذي ، فحذف (يا) . واستضعفه أكثرهم ، لأن (هذا) يوصف بها (أيها) فيقال : يا أيُّ هذا الرجل .

والوجه في البيت أن تكون (هذي) إشارة إلى المصدر ؛ أي : هذه البرزة برزت ، وإنما ذكرنا هذا البيت لأنه كثيراً ما يُمتحن به أولو الخبرة " (٥).

(١) ١٢٥/١-١٢٦. وما نقله عن أبي العلاء لم يرد نصاً في اللامع ، ولكنه موجود بنصه عند الواحدي، والعكبري.

(٢) انظر كشف المشكلات ٦٦/١.

(٣) انظر مغني اللبيب ٣٨٢/٢.

(٤) انظر حاشيته ١٠٥/٣.

(٥) كشف المشكلات ٦٦/١.

وقال ابن هشام : " ولحن بعضهم المتنبي في قوله :

هذي برزت لنا فهجت رسيسا ثم اثنت وما شفيت نسيسا

وأجيب بأن (هذي) مفعول مطلق ؛ أي : برزت هذه البرزة " ^(١).

التوجيه الثاني : أن المتنبي قد حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة ، متبعاً في هذا مذهب الكوفيين الذي يميل إليه كثيراً ، وهذا ما ذكره ابن يعيش ^(٢).

التوجيه الثالث : أن المتنبي قد وقع في اللحن ؛ لحذفه حرف النداء قبل اسم الإشارة ، وهذا ما ذكره ابن عصفور ^(٣) ، والمرادي ^(٤) ، والسمين الحلبي ^(٥) .
وبعد فإن الراجح في بيت المتنبي هو جعل (هذي) موضوعة موضع المصدر ، وذلك ليسلم بيت المتنبي من الضرورة .

^(١) مغني اللبيب ٣٨٢/٢ . وقد ذكر ابن هشام أن ابن مالك قد ردّ هذا التوجيه بأنه لا يشار إلى المصدر إلا منعوتاً بالمصدر المشار إليه كضربته ذلك الضرب ، ولكن ابن هشام رد عليه بقوله : " ويرده بيت أنشده هو ، وهو قوله :

يا عمرو إئتكَ قد مِلَّتْ صَحَابِي وصَحَابِيَّتْكَ إِخَالُ ذَاكَ قَلِيلُ "

كما أجاب الصبان عن اعتراض ابن مالك بأن هذا الشرط لم يذكره إلا هو . انظر حاشيته ١٠٥/٣ .

^(٢) انظر شرح المفصل ١٦/٢ .

^(٣) انظر شرح جمل الزجاجي له ٨٧/٢ .

^(٤) انظر توضيح المقاصد ١٦٥/٢ .

^(٥) انظر الدر المصون ٢٨٤/١ .

اقتران جواب (لو) المثبت باللام

قال المتنبي :

عَقَدْتُ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا عَثِيرًا لَوْ تَبَتَّغِي عَنَقًا عَلَيْهِ أَمَكْنَا^(١)

هذا البيت من قصيدة يمدح بها بدر بن عمار ويعتذر إليه ، مطلعها قوله :

الْحُبُّ مَا مَنَعَ الْكَلَامَ الْأَلْسُنَا وَالَّذُ شَكْوَى عَاشِقٍ مَا أَعْلَنَا

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

طَرَبْتُ مَرَاكِبُنَا فَخَلْنَا أَنَّهَا لَوْلَا حَيَاءُ عَاقِهَا رَقَصَتْ بِنَا

أَقْبَلْتُ تَبَسُّمُ وَالْجِيَادُ عَوَابِسُ يَخْبُئْنَ بِالْحَلَقِ الْمُضَاعَفِ وَالْقَنَا

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " أمكنا " ، حيث وقع جواباً لـ (لو) ، ولم

يقترن باللام .

موقف النحاة من هذه المسألة

من حروف الشرط غير الجازم (لو) ، وهو حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع

غيره ؛ أي : امتناع الثاني لامتناع الأول^(٢) . وقد عبر عنه سيبويه بقوله : " لما كان سيقع لوقوع غيره " ^(٣) .

(١) البيت من الكامل ، وهو في المآخذ ١١٩/٥ .

(٢) انظر حروف المعاني والصفات ٢٠ ، معاني الحروف ١٠٠ ، شرح التسهيل ٩٥/٤ ، شرح الرضي على الكافية

٢٢٤/٦ ، ارتشاف الضرب ١٨٩٨/٤ ، الجني الداني ٢٧٢ ، مغني اللبيب ٤٢٣/١ ، شرح ابن عقيل ٣٥٣/٢ ،

التصريح ٢١٦/٤ ، مع الهوامع ٥٦٨/٢ . نقل ابن هشام في المغني أن الشلوبيني وابن هشام الخضراوي ذهبا إلى أن

(لو) لا تفيد الامتناع ، بل تفيد التعليق في الماضي .

(٣) الكتاب ٢٢٤/٤ .

وذكر أكثر النحويين أن جواب (لو) على ثلاثة أنواع ^(١) :

١- أن يكون فعلاً ماضياً مثبتاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ ءَامَنُوا

وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ ^(٢) .

٢- أن يكون فعلاً ماضياً منفيّاً بما ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ حَيَرًا مَّا سَبَقُونَا

إِلَيْهِ ﴾ ^(٣) .

٣- أن يكون فعلاً مضارعاً منفيّاً بلم ، نحو : لو قام زيدٌ لم أقم .

وإذا كان جوابها فعلاً ماضياً مثبتاً فالأكثر اقترانه باللام ، ويجوز بقلة تجرده منها ^(٤) ،

فمن الأول قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا ﴾ ^(٥) ، ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ لَوْ

نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ ^(٦) .

وذكر الرضي أن اللام يكثر حذفها من جواب (لو) في موضعين ^(٧) :

١- إذا وقعت (لو) وما بعدها صلة ، نحو : جاء الذي لو ضربته شكرني ؛ وذلك

لطولها .

^(١) انظر شرح التسهيل ١٠٠/٤ ، شرح الرضي على الكافية ٢٢٩/٦ ، ارتشاف الضرب ١٩٠١/٤ ، الجنى الداني

٢٨٣ ، مغني اللبيب ٤٤٧/١ ، شرح ابن عقيل ٣٥٦/٢ ، التصريح ٢١٦/٤ ، همع الهوامع ٥٧٢/٢ . وقد زاد

بعضهم نوعاً رابعاً وهو الجملة الاسمية ، وهذا النوع مختلف فيه بين النحويين .

^(٢) سورة المائدة : من الآية ٦٥ .

^(٣) سورة الأحقاف : من الآية ١١ .

^(٤) انظر اللامات للزجاجي ١٣٦ ، شرح التسهيل ١٠٠/٤ ، ارتشاف الضرب ١٩٠١/٤ ، الجنى الداني ٢٨٣ ، الدر

المصون ٣٨١/٣ ، مغني اللبيب ٤٤٧/١ ، شرح ابن عقيل ٣٥٧/٢ ، التصريح ٢٢٥/٤ ، همع الهوامع ٥٧٢/٢ . وإذا

كان جوابها فعلاً ماضياً منفيّاً بما قل اقترانه باللام ، ويمتنع اقترانه باللام إذا كان فعلاً مضارعاً منفيّاً بلم .

^(٥) سورة الواقعة : من الآية ٦٥ .

^(٦) سورة الواقعة : من الآية ٧٠ .

^(٧) انظر شرحه على الكافية ٢٢٩/٦ .

٢- إذا طال الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ

وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَنْحَارٍ مَا نَفَذْتَ كَلِمَتُ اللَّهِ ﴾ ^(١).

وهذه اللام هي لام جواب (لو) ، وهي لام غير عاملة ^(٢) ، وقد علل بعض النحويين حذفها بأن الحرف إذا كان في مكان وعرف واشتهر في ذلك المكان جاز حذفه لشهرته ، واللام علم لارتباط جملة الجواب بالشرط ، فجاز حذفها استغناءً بمعرفة السامع ^(٣) ، وهو ما عبر عنه الزجاجي بقوله : " اعلم أن (لو) تليها الأفعال ، ومعناها أن الشيء ممتنع لامتناع غيره ، وتستقبل باللام جواباً لها ، وربما أضمرت اللام ؛ لأنه قد عرف موقعها " ^(٤).

وقد ورد في فائدة هذه اللام قولان :

الأول : أنها تفيد التوكيد ؛ ولهذا دخلت في آية المطعوم ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا ﴾ ^(٥) ، وحذفت في آية المشروب ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ ^(٦) ؛ وذلك للتأكيد على أن أمر المطعوم مقدم على أمر المشروب ، وأن الوعيد يفقده أشد وأصعب ، من قبل أن المشروب يحتاج إليه تبعاً للمطعوم ^(٧).
الثاني : أنها تفيد التسوية ؛ لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط ، وتراخيه عنه ، لذلك فإنها إذا حذفت دل المعنى على التعجيل ؛ أي أن الجواب يقع عقيب

^(١) سورة لقمان : من الآية ٢٧ ، وقد جاء الجواب هنا فعلاً ماضياً منفيّاً ، ويكثر فيه تجرده من اللام.

^(٢) انظر مغني اللبيب ٣٨٨/١. وقد نقل عن ابن جني أن اللام بعد (لو) و (لولا) و (لوما) لام جواب قسم مقدر ، ورد عليه.

^(٣) انظر الكشف ١٠٧٩ ، البحر المحيط ٢١١/٨ ، الدر المنصون ٢٦٤/٦ ، البرهان في علوم القرآن ٨٩/٣.

^(٤) اللامات ١٣٦.

^(٥) سورة الواقعة : من الآية ٦٥.

^(٦) سورة الواقعة : من الآية ٧٠.

^(٧) انظر الكشف ١٠٧٩ ، البحر المحيط ٢١١/٨ ، الدر المنصون ٢٦٤/٦ ، البرهان في علوم القرآن ٨٩/٣.

الشرط بلا مهلة ؛ ولهذا دخلت في قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا ﴾ ^(١) ، وحذفت في قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا ﴾ ^(٢) ، والفائدة في تأخير جعله حطاماً وتعجيل جعله أجاجاً تشديد العقوبة ؛ أي إذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الأطماع جعلناه حطاماً ^(٣) .

موقف المهلي من بيت المتنبي^(٤)

ذهب المهلي إلى أنه من الأفضل أن يقترن جواب (لو) في بيت المتنبي (أمكنا) باللام ، قال - موجهاً النقد للمتنبي - : " أقول : لو أتى باللام في قوله (أمكنا) لكان أحسن من وجهين : أحدهما : أنه جواب (لو) .

والثاني : قولك : " عليه مال " أحسن من قولك : " عليه مال " لما ذكره أبو علي " ^(٥) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق أن المهلي لم يخطئ المتنبي في حذفه اللام من (أمكنا) ، ولكنه ذهب إلى أن الأرجح الإتيان بها ؛ وذلك لأنها جواب (لو) . وذكر اللام في الجواب أو حذفها منه لم يؤثر في معنى البيت ، فالمعنى يدل على أن سنابك الخيل - وهي أطراف مقدمات حوافرها - قد علاها غبار كثيف ، لو طلب عليه السير لأمكن من كثافته .

^(١) سورة الواقعة : من الآية ٦٥ .

^(٢) سورة الواقعة : من الآية ٧٠ .

^(٣) التصريح ٢٢٥/٤ ، حاشية الصبان ٢٩/٤ بتصرف .

^(٤) لم أذكر موقف الشراح لسببين : ١ - لم أجد عندهم موقفاً لهذه المسألة في بيت المتنبي . ٢ - لأن المهلي قد وجه نقده للمتنبي مباشرة .

^(٥) ١١٩/٥ .

المبحث الثاني : المسائل الصرفية

وفيه مسائل :

- ١- (فَعِيل) بمعنى فاعل أو مفعول .
- ٢- صياغة (أفعل) التفضيل من الفعل المبني للمفعول .
- ٣- تحريك الساكن الذي يكون قبل آخر الكلمة .
- ٤- حذف الياء من الاسم المنقوص مع وجود الألف واللام .

(فَعِيل) بمعنى فاعل أو مفعول

قال المتنبي :

فَإِنَّ الْحُسَامَ الْخَضِيبَ الَّذِي قَتَلْتُمْ بِهِ فِي يَدِ الْقَاتِلِ ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح سيف الدولة ، مطلعها قوله :

إِلَامَ طَمَاعِيَّـةُ الْعَـاذِلِ وَلَا رَأْيَ فِي الْحُبِّ لِلْعَاقِلِ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

خُذُوا مَا أَتَاكُمْ بِهِ وَاعْزِرُوا فَإِنَّ الْغَنِمَةَ فِي الْعَاجِلِ

وَأِنْ كَانَ أَعْجَبَكُمْ عَامُكُمْ فَعُودُوا إِلَى حِمَصٍ مِنْ قَابِلِ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " الخضيب " ، إذ وقع خلاف حول معناه .

موقف النحاة من هذه المسألة

وردت صيغة (فَعِيل) بمعنى فاعِل ، نحو : شريف ، وظريف ، وسميع ، وعليم ،

وقدير ، وعظيم ، وشفيع ^(٢) ، ومن وروده في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ أَوَلَقِيَ السَّمْعَ

وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ ^(٣) ، قال الفراء : " وهو شهيد ؛ أي : شاهد " ^(٤) .

^(١) البيت من المتقارب ، وهو في المآخذ ١/١٩٩ ، ٣/١٠١ .

^(٢) انظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٨٨ ، شرح التسهيل ٣/٨٨ ، شرح الرضوي على الكافية ٤/٢٩٠ ، ارتشاف الضرب ١/٥١٠ ، توضيح المقاصد ٣/١٣ ، أوضح المسالك ٣/٢٢١ ، شرح التصريف العزّي للتفتازاني ٨٩ ، حاشية الصبان ٤/٧٠ ، شذا العرف ٩٥ .

^(٣) سورة ق : من الآية ٣٧ .

^(٤) معاني القرآن ٣/٨٧ .

كما وردت صيغة (فَعِيل) بمعنى مفعول ، نحو : طريح ، وجريح ، وكليم ، ولدغ ، وأسير ، وقتيل ، وصريع ، وكحيل ، ودهين ، وخضيب^(١) ، ومن وروده في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَالنَّحْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ ﴾^(٢) ، قال الفراء : " وهو نضيد ؛ أي : منضود "^(٣).

وقد ترد صيغة (فَعِيل) محتملة معنى فاعل أو مفعول^(٤) ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ ﴾^(٥) ، فيجوز في ﴿ حَفِيظٌ ﴾ أن تكون بمعنى (حافظ) أو (محفوظ) ، حيث لا مانع من وصف الكتاب بأنه محفوظ من الشياطين والتغيير ، أو أنه حافظ لما كُتِبَ فيه^(٦).

وورد (فَعِيل) بمعنى مفعول كثيراً في كلام العرب ، ولكنه — مع كثرته — محصور على السماع ، فلا يقاس عليه^(٧) ، وجعله بعضهم مقيساً فيما ليس له (فعيل) بمعنى فاعل ، نحو : قتيل^(٨) ؛ وذلك لأمن اللبس^(٩).

وذكر أحد الباحثين المعاصرين ثلاثة فروق بين صيغة (فعيل) بمعنى مفعول وصيغة (مفعول) ، وهي^(١٠):

(١) انظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٨٨ ، شرح التسهيل ٨٨/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٢٩٠/٤ ، توضيح المقاصد ١٣/٣ ، أوضح المسالك ٢٢١/٣ ، شرح التصريف العزّي للفتازاني ٨٩ ، التصريح ٧٢/٣ ، حاشية الصبان ٣٢٢/٢ ، شذا العرف ٩٦.

(٢) سورة ق : الآية ١٠.

(٣) معاني القرآن ٧٤/٣.

(٤) انظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٨٨.

(٥) سورة ق : من الآية ٤.

(٦) انظر الكشف ١٠٤٣ ، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم للدكتور عبد الحميد هندواي ١٤٠.

(٧) انظر شرح التسهيل ٨٨/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٢٩٠/٤ ، توضيح المقاصد ٣١/٢ ، أوضح المسالك ٢٢١/٣ ، التصريح ٢٧٢/٣.

(٨) انظر شرح التسهيل ٨٨/٣ ، أوضح المسالك ٢٢١/٣.

(٩) انظر حاشية الصبان ٣٢٣/٢.

(١٠) انظر معاني الأبنية في العربية للدكتور فاضل السامرائي ٦٠-٦٣.

١- أن صيغة (فَعِيل) أبلغ من صيغة (مفعول) ؛ لأنها تدل على أن الوصف قد وقع على صاحبه بحيث أصبح سجية له أو كالسجية ، بخلاف صيغة (مفعول) الدالة على الحدوث ، فقولنا : " كف خضيب " أبلغ من " كف مخضوب " ؛ لأن خضيباً يدل على أن الخضاب أصبح في صاحبه كأنه خلقة .

فـ (خضيب) أفاد معنى المفعولية ومعنى المبالغة ، وهذا ما أسماه الدكتور عبد الحميد هندراوي بـ " التراكم الصيغي " ^(١).

٢- لا يطلق وصف (فَعِيل) إلا إذا اتصف به صاحبه ، فلا يقال : (أسير) إلا إذا أُسر ، ولا (جريح) إلا إذا جُرح ، قال سيبويه : " وتقول شاة رمي إذا أردت أن تخبر أنها قد رميت " ^(٢) ، لكن (مفعولاً) قد يطلق على ما اتصف به صاحبه أو لم يتصف . بمعنى أنه سيتصف به ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾ ^(٣) ؛ أي : ستثبر .

٣- أن صيغة (فَعِيل) تدل على الشدة ؛ ولهذا لا يقال لمن جرح في أَمَلته جريح بل مجروح ^(٤).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

وردت كلمة (الخضيب) في بيت المتنبي ، وهي على وزن (فَعِيل) ، وقد اختلف الشراح حول معناها ، فنتج عن ذلك رأيان :

الرأي الأول : أن كلمة (الخضيب) تعني : الذي من شأنه أن يخضب ، فتكون صيغة (فَعِيل) بمعنى فاعل . وهذا هو رأي ابن جني ، قال : (الخضيب) : الذي من شأنه أن

^(١) انظر الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم ١٠٦ .

^(٢) الكتاب ٦٤٨/٣ .

^(٣) سورة الإسراء : من الآية ١٠٢ .

^(٤) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٤٤٢ .

يخضب . وهذا مثل قول الآخر :

كَذَبْتُمْ وَالَّذِي رَفَعَ الْمَعَالِي وَلَمَّا يَخْضِبُ الْأَسْلُ الْخَضِيبُ^(١) " (٢)

وذكر في الفتح الوهبي أن المراد بالحسام : سيف الدولة^(٣) . وقد وافقه في ذلك كله التبريزي^(٤) .

الرأي الثاني : أن كلمة (الخضيب) تعني : الذي خُضِبَ بدمائكم ، فتكون صيغة (فاعيل) بمعنى مفعول . وهذا هو رأي الوحيد ، قال : " إنما يريد : الذي خضبه من دمائكم " (٥) ، ووافقه ابن الأفيلي ، قال : " ثم قال : فإن السيف الخضيب بدمائكم ، المسلول لقتلكم ، في يد الذي قتل جماعتكم ، وأذل عزكم ، وأذهب نخوتكم " (٦) .

وذكر أبو العلاء المعري أن المقصود بقوله : " في يد القاتل " سيف الدولة ، وهذا يختلف عما ذكره ابن جني ، قال : " يقول : السيف المخضب بدمائكم في يد القاتل ، وهو سيف الدولة ، فمتى شتمم فتعالوا إليه . وقال ابن جني : أراد بالسيف سيف الدولة . والخضيب : هو الخاضب اللحى بالدماء . والقاتل : هو الخليفة الذي ينصر سيف الدولة ويقاتل عنه " (٧) .

كما وافقهم على هذا الرأي جماعة من الشراح^(٨) .

(١) البيت من الوافر ، وهو غير معروف القائل .

(٢) الفسر المجلد الثاني ٧٠٦/٣ . وانظر المآخذ ٢٠٠/١ .

(٣) انظر ١٠٢ .

(٤) انظر الموضح ٨٤/٤ ، وانظر المآخذ ١٠١/٣ .

(٥) الفسر المجلد الثاني ٧٠٦/٣ (هـ) ٣ .

(٦) شرح شعر المتنبي ٢١٠/١/١ .

(٧) معجز أحمد ٦٥/٣ .

(٨) انظر قشر الفسر ٢٢٩ ، شرح ديوان المتنبي للواحدي ٣٩٩ ، التبيان ٢٩/٣ .

موقف المهلي من شرح البيت

وافق المهلي ما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني من القول بأن (الخضيب) فعيل بمعنى مفعول ، ورأى أن هذا القول أفضل من قول ابن جني ، وهو أن يكون (الخضيب) فعيل بمعنى فاعل .

قال في مأخذه على شرح ابن جني : " وأقول : إنه يحيد عن الظاهر الحسن إلى الجافي البعيد الغريب لبيت نادر يقع إليه ، فيعول في المَهْم عليه ! وأسهل من هذا أن يكون (الخضيب) بمعنى المخضوب ، إلا أنه لما ظفر بذلك البيت استشهاداً على قوله ، ترك المألوف المعروف ميلاً إلى الإغراب ، وتركاً للصواب ، ولم يذكر هذا الوجه وهو بادٍ لفظه للفهم سافر ، وافٍ معناه في الصحة وافر"^(١).

وقال في مأخذه على شرح التبريزي : " قلت : ويكون على هذا التفسير القاتل هو الله ، وسيف الدولة سيفه في يده يضرب به أعداءه ... ويحتمل معنى آخر ، وهو أن يكون (الخضيب) بمعنى المخضوب ، ويكون صفة سيف الدولة ، وهو هاهنا القاتل ؛ أي : سيفه مُعدٌّ لكم ، إن عدتم كما عهدتم"^(٢).

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد تبين مما سبق أن المهلي ذهب إلى أن كلمة (الخضيب) بمعنى المخضوب أرجح مما ذهب إليه ابن جني ، وهو أن تكون كلمة (الخضيب) بمعنى الخاضب .

وهذا الاختلاف بينهما قد أثر في معنى البيت ، فالمعنى — على رأي ابن جني — : أن سيف الدولة يخضب أعداءه بدمائهم ، والمعنى — على الرأي المرجح عند المهلي — : أن سيف الدولة يحمل سيفاً مخضوباً بدماء الأعداء .

وبعد ، فإن رأي ابن جني ، وهو أن يكون (الخضيب) فعلاً بمعنى فاعل ، صيغة مبالغة — لأنه من فعل متعدي — أرجح من رأي الوحيد ، وهو أن يكون (الخضيب) فعلاً بمعنى مفعول ؛ لأن في الرأي الأخير إضاعة للمبالغة التي ينشدها الشاعر قاصداً بها المدح .

(١) ٢٠٠/١ .

(٢) ١٠١/٣ .

صياغة (أفعل) التفضيل من الفعل المبني للمفعول

قال المتنبي :

كُفِّي أَرَانِي وَيَكْ لَوْمَكِ أَلُومًا هَمُّ أَقَامَ عَلَى فُؤَادٍ أَنْجَمًا^(١)

هذا البيت مطلع قصيدة قالها في صباه ، يمدح إنساناً وأراد أن يستكشفه عن مذهبه ،
والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " ألوما " ، إذ وقع خلاف حول صياغته .

موقف النحاة من هذه المسألة

اختلف النحويون حول صياغة (أفعل) التفضيل من الفعل المبني للمفعول ، وفي ذلك
مذهبان :

المذهب الأول : ذهب أصحابه إلى أنه لا يجوز أن يصاغ (أفعل) التفضيل من الفعل المبني
للمفعول مطلقاً ، فلا يقال : هو أضرب من فلان ، ويكون مضروباً^(٢) .

وما ورد من كلام العرب من نحو : " أَرْهَى مِنْ دِيكِ"^(٣) ، و " أَشْغَلَ مِنْ ذَاتِ

(١) البيت من الكامل ، وهو في المآخذ ٢٦٣/١ .

(٢) انظر الصحاح (جنن) ، مجمع الأمثال ٨٠/١ ، المفصل ٢٧٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٦ ، شرح جمل
الزجاجي لابن عصفور ٥٨٨/١ ، شرح الرضي على الكافية ٤٣٣/٤ ، الإرشاد ١٤٣ ، ارتشاف الضرب
٢٠٨١/٤ ، أوضح المسالك ٢٥٧/٣ ، شرح ابن عقيل ١٦٤/٢ ، التصريح ٣٣٨/٣ ، همع الهوامع ٣١٦/٣ ، حاشية
الصبان ٣٣/٣ ، شذا العرف ١٠٥ .

(٣) من (زهي) بمعنى : تكبر . انظر المثل في مجمع الأمثال ٣٢١/١ ، المستقصى في أمثال العرب ١٥١/١ ، شرح المفصل
لابن يعيش ٩٥/٦ ، شرح التسهيل ٤٥/٣ ، الإرشاد ١٤٣ ، أوضح المسالك ٢٥٧/٣ . جاء في الصحاح (زها) : "
وفيه لغة أخرى حكاه ابن دريد : زَهَا يَرْهُو زهواً ؛ أي : تكبر " ، وجاء في التصريح ٣٣٨/٣ : " فعلى ما حكاه
ابن دريد لا شدوذ فيه لأنه من المبني للفاعل " .

النَّحِيْنِ" ^(١) ، فهو شاذ ، يحفظ ولا يقاس عليه ، وهذا هو مذهب الجمهور ^(٢) .

وقد احتجوا بما يلي :

١ - أنه إذا صيغ (أفعل) التفضيل من الفعل المبني للمفعول أوقع ذلك في لبس بينه وبين المبني للفاعل ^(٣) .

٢ - قال الميداني : " وذلك أن المفعول لا تأثير له في الفعل الذي يحل به حتى يتصور فيه الزيادة والنقصان " ^(٤) .

٣ - أن التفضيل إنما يكون مما يكثر حتى يصير كالغريزة له ، والفعل يصح كونه كالغريزة للفاعل الذي أوقعه ، ولا يصح كونه كالغريزة للمفعول ؛ لأنه لا دور له في إيقاع الفعل ، فلا يصير فعل غيره غريزة له ^(٥) .

المذهب الثاني : ذهب أصحابه إلى أنه يجوز أن يصاغ (أفعل) التفضيل من الفعل المبني للمفعول بشرط أمن اللبس .

وهذا هو مذهب خطَّاب الماردي ^(٦) ، وابن مالك ^(٧) ، وابنه ^(٨) . قال ابن مالك : " وقد تقدم كلامي في التعجب أن بناء فِعْلِهِ و (أفعل) التفضيل من فعل المفعول لا يحكم

^(١) من (شُغِل) والمراد : أكثر مشغولية. انظر المثل في مجمع الأمثال ٣٧٦/١ ، المستقصى في أمثال العرب ١/١٩٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٦ ، شرح التسهيل ٥٢/٣ ، الإرشاد ١٤٣ ، أوضح المسالك ٢٥٧/٣ . نحى: الزَّق الذي يجعل فيه السمن خاصة. وذات النحيين هي امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن في الجاهلية ، ولها مع حوَّان بن جبير الأنصاري قصة. وذكر الصبان في حاشيته ٣٣/٣ أن (شغل) استعمل له البناء للفاعل والبناء للمفعول ، وأشار إلى أن ما ذكره ابن الناظم من أنه خاص بالبناء للمفعول غير مسلم .

^(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢٠٨٢/٤ .

^(٣) انظر النكت ٥٧٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٦ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٨٩/١ ، شرح الرضي على الكافية ٤٣٣/٤ ، همع الهوامع ٣١٦/٣ ، شذا العرف ١٠٥ .

^(٤) مجمع الأمثال ٨٠/١ .

^(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٦ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٨٩/١ ، الإرشاد ١٤٣ .

^(٦) انظر ارتشاف الضرب ٢٠٨١/٤ ، همع الهوامع ٣١٧/٣ .

^(٧) انظر شرح التسهيل ٤٥/٣ ، ٥٢ .

^(٨) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٤٧٩ .

بشذوذه إلا فيما يلبس فيه قصد المفعول بقصد الفاعل ، وذلك إذا كان الفعل مستعملاً بالبناءين كثيراً ، ولم يقارن (أفعل) ما يمنعه من أن يراد به الفاعلية كقولك : هذا أضرب من ذلك ، وأنت تريد أن الضرب الواقع به أشد من الواقع بغيره ، فإن هذا لا يجوز ؛ لأن المراد به لا دليل عليه ، بل السابق إلى ذهن من يسمعه التفضيل في الفاعلية .

فإن اقترن بما يمنع قصد الفاعلية جاز ، ومنه قولهم : " أكسى من بَصَلَة " ^(١) ، و " أشغل من ذات النحيين " ^(٢) .

وقد احتجوا بما يلي :

- ١ - أن اللبس — الذي ذكره أصحاب المذهب الأول — مأمون ^(٣) ، بأنه لم يستعمل له فعل مبني للفاعل ، أو استعمل له لكن قارنه ما يمنع قصد الفاعلية ^(٤) .
- ٢ - أن في كلام العرب نظائر كثيرة له ^(٥) ، نحو : هذا أحصر من كذا ، وأشهر منه ، وأعنى به .

وقد ذكر الجوهري أن هذه الأفعال التي لم تُستعمل إلا بالبناء للمفعول ، هي بالمعنى للفاعل ، قال : " وللعرب أحرف لا يتكلمون بها إلا على سبيل المفعول به ، وإن كان بالمعنى فاعل ، مثل قولهم : زُهي الرجل ، وعُني بالأمر " ^(٦) . ويمكن الاستفادة من كلامه في التماس وجه صحيح لما سمع من العرب مما بني فيه (أفعل) التفضيل من المبني للمفعول . كما حاول أيضاً ابن يعيش أن يلتبس وجهاً صحيحاً للمسموع من العرب ، قال : " والذي سهل ذلك أنها وإن كانت مشغولة فهي ذات شغل ، ويجوز أن يكون المراد : أشغل من ذات النحيين ليديها ، فلا يكون حينئذٍ شاذاً ، وكذلك سائر ما ذكر من قوله : " أزهى من ديك " ، وهو أعذر منه ، وألوم ، وأشهر . ألا ترى أنه ذو زهو ، وذو عذر ،

(١) من (كُسي) . انظر المثل في مجمع الأمثال ١٦٩/٢ ، شرح التسهيل ٥٢/٣ . يضرب لمن لبس الثياب الكثيرة.

(٢) شرح التسهيل ٥٢/٣ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٢٠٨١/٤ ، همع الهوامع ٣١٧/٣ .

(٤) انظر شرح التسهيل ٤٥/٣ ، ٥٢ .

(٥) انظر المرجع السابق .

(٦) الصحاح (زها) .

وذو لوم ، وذو اشتهار ، وكذلك البقية فاعرفه ^(١).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

انقسم الشراح حول قول المتنبي : " ألوما " ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ذهب إلى أن أفعل التفضيل (ألوما) مصوغ من الفعل المبني للمفعول (لِيُم) ، فالمراد به الملوَم .

وهذا ما ظهر من كلام ابن جني ، قال : " يقول : أراني هذا همُّ لومك إياي أحقُّ بأن يُلام مني " ^(٢).

وقد وافقه في ذلك ابن بسام ^(٣) ، والعكبري ^(٤).

القسم الثاني : ذهب إلى أن أفعل التفضيل (ألوما) يجوز فيه وجهان :

١- أن يكون مصوغاً من الفعل المبني للفاعل ، فيراد به اللائم .

٢- أن يكون مصوغاً من الفعل المبني للمفعول ، فيراد به الملوَم .

وهذا ما ذهب إليه أبو العلاء المعري ، قال : " النصف الأول يحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون مستغنياً بنفسه ، يقول : كفي لومك فإني أراني ألوم منك ؛ أي : ألومك أكثر من لومك إياي...

والوجه الآخر من الوجهين الجائزين في النصف الأول : أن يكون متعلقاً بالنصف الثاني ، ويكون (همُّ) مرفوعاً بقوله : " أراني " ، كأنه قال : أراني لومك ألوم همُّ أقام على فؤاد أنجم ... فيكون قوله (ألوما) أي : أحق باللائمة مني . وإذا حمل على القول

^(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٦ .

^(٢) الفسر المجلد الثالث ٤/٤٤٠ ، وانظر المآخذ ١/٢٦٣ . وقد ذكر ابن الشجري معنى البيت بقوله " والمعنى : أعلمني همُّ مقيم على فؤادي أن لومك لي أحق باللوم مني ؛ أي : أنت في لومك لي أحق بأن تلامي " أماليه ٢/١٨٥ . وهو المعنى الذي سبقه إليه ابن جني .

^(٣) انظر سرقات المتنبي ومشكل معانيه ١١٣ .

^(٤) انظر التبيان ٤/٢٧ .

الأول فـ(هم) مرفوع بابتداء مضمر ، أو فعل ، أو خبر مقدم ، كأنه قال : هذا همُّ أو أصابني همُّ أو بي همُّ " (١).

وقد وافقه في ذلك ابن القطاع الصقلي (٢).

القسم الثالث : ذهب إلى أن أفعل التفضيل (ألوما) مصوغ من الفعل المبني للفاعل ، وأن ما ذهب إليه ابن جني غير صحيح .

وهذا ما ذهب إليه ابن فورجة ، قال — بعد أن ذكر كلام ابن جني — : " وهذا أيدك الله من باب اللغة والتصريف... على أي غير واثق بأن تقول : فلان ألوم من فلان (٣)، يعني هو أحق بأن يلام ؛ لأن (أفعل) يبني من فعل الفاعل ، فتقول : زيد أضرب من عمرو ، والسيف أقتل من الرمح ، ولا يبني ذلك من فعل المفعول به ، ألا ترى أنك لا تقول : زيد أضرب من عمرو ، وتريد أن الضرب أوقع به من عمرو ، وهذا ما لا خلاف فيه بين أهل العربية إلا في الشاذ الذي لا يقاس عليه .

والمعنى عندي أنه يقول لعاذلته : كفي لومك ، أراي ألوم منك ؛ أي : أرى نفسي أقدر على اللوم منك... " (٤).

وقد وافقه — في مخالفة ابن جني — الواحدي (٥).

موقف المهلي من شراح البيت

ذهب المهلي إلى أن (أفعل) التفضيل لا يكون إلا من الفاعل ، وأن ما سمع من العرب مما ورد فيه (أفعل) التفضيل مصوغاً من الفعل المبني للمفعول ، إنما هو للمفعول في

(١) اللامع العزيري ٢١٢/أ.

(٢) انظر شرح المشكل من شعر المتنبي ٤٦/١.

(٣) ورد في بعض المعجمات اللغوية : " يقال أنت ألوم من فلان ؛ أي : أحق بأن تلام " انظر جمهرة اللغة (لوم) ، أساس البلاغة (لوم) ، تاج العروس (لوم) ، المعجم الوسيط (لام). وقد ذكر ابن مالك والرضي أن من المستعمل عند العرب (ألوم). انظر شرح التسهيل ٤٥/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٤٣٤/٤ .

(٤) الفتح على فتح أبي الفتح ٢٩٨-٢٩٩.

(٥) انظر شرحه لديوان المتنبي ١٧.

اللفظ وللفاعل في المعنى ، وكذلك ما ورد في بيت المتنبي .

قال في مأخذه على شرح ابن جني : " وقيل له : على قولك هذا يكون (أفعل) مبنياً من المفعول لا الفاعل ، فـ (ألوم) من المعلوم لا من اللائم ، وهذا قليل شاذ .

وأقول : قد جاء عنهم : هو ألوم منه ، مخالفاً للكثير المقيس عليه ، ولم يصل إلى معنى اختصاص (أفعل) ببنائه من الفاعل دون المفعول . والذي عندي فيه أن (أفعل) صفة مبالغة في مدح أو ذم ، وإذا كان كذلك ، فلا يكون إلا من الفاعل ؛ لأن الرجل إنما يُحمد أو يُذم على ما يفعل ، لا على ما يفعل به . وما جاء عنهم مبنياً من المفعول ، نحو : " أزهي من ديك " ، و " أشغل من ذات النّحيين " ، و " همّ بشأنه أعنى " ^(١) ، ففي ذلك معنى إضافة الفعل إلى الفاعل ، ألا ترى أن الزهو من فعله وإن كان قد حُمِلَ عليه ، والشغل من فعلها ، والعناية من فعلهم ، وفـ (زُهي) و (شُغِلت) ليس كضُرب وقُتلت مما ذكر فاعله ولكن بني على المفعول المتروك فاعله تشبيهاً ببنائه على الفاعل . فلذلك جاز أن يبنى من المفعول في اللفظ والمعنى للفاعل ، ولهذا حسن الذم على الزهو والشغل ، والحمد على العناية بالشأن . وكذلك قولهم : هو أحمد منه وأرجى ، كأنه بجوده فعَلَ الحمد والرجاء . و (ألوم) من قول المتنبي مبني من الفاعل لا من المفعول ، كأنه أراد : " لوم لائم " على المبالغة ، كما قالوا : شعر شاعر ، وشغل شاغل ، ثم بناه على (أفعل) للزيادة في المبالغة ^(٢)

أثر مأخذ المهلب في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق أن المهلب ذكر رأياً يرى رجحانه ، وهو أن (أفعل) التفضيل يمكن أن يكون للمفعول لفظاً ، وللفاعل معنى .

وهذا بدوره قد أثر في معنى البيت ، بما أضفاه من تلك المبالغة المحمودة التي ذكرها المهلب .

^(١) لم أعتز على هذا المثل فيما رجعت له من مصادر . وربما أنه إشارة إلى كلام سيبويه : " كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم يبيانه أعنى " الكتاب ٣٤/١ .

^(٢) ٢٦٣/١ - ٢٦٤ . والرأي الذي ذكره المهلب هو رأي الجوهري في الصحاح - كما مر - .

تحريك الساكن الذي يكون قبل آخر الكلمة

قال المتنبي :

إِنْ تَرْمِي نَكَبَاتُ الدَّهْرِ مِنْ كَثَبٍ تَرْمِ امْرَأً غَيْرَ رَعِيدٍ وَلَا نَكَسٍ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في صباه يمدح بها عبيد الله بن خراسان ، مطلعها قوله :
أَظْيَةُ الْوَحْشِ لَوْ لَا ظَبْيَةُ الْأَنْسِ لَمَّا غَدَوْتُ بِجَدٍّ فِي الْهَوَى تَعْسِ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

خَرِيدَةٌ لَوْ رَأَتْهَا الشَّمْسُ مَا طَلَعَتْ وَلَوْ رَأَتْهَا قَضِيبُ الْبَانِ لَمْ يَمَسِ
مَا ضَاقَ قَبْلَكَ خَلْخَالٌ عَلَى رَشَأٍ وَلَا سَمِعَتْ بِدِيَاكِجٍ عَلَى كَنْسِ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " نكس " ، إذ وقع خلاف حول تحريك الكاف .

موقف النحاة من هذه المسألة

إذا كان الحرف الذي قبل آخر الكلمة ساكناً ، واحتيج إلى تحريكه فإنه يحرك
بطريقتين :

١ - النقل .

٢ - الإتياع .

أولاً : النقل :

والمراد منه : نقل حركة الحرف الأخير إلى الساكن قبله عند الوقف^(٢) ، نحو : هذا
بَكْرٌ ، ومررت ببَكْرٍ .

^(١) البيت من البسيط ، وهو في المآخذ ١/ ١٢٤ .

^(٢) انظر الكامل ٢/ ٦٩٢ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٢ ، الخصائص ٢/ ١١٢ ، همع الهوامع ٣/ ٤٣٣ .

وتكون الحركة المنقولة ضمة أو كسرة ، ولا تكون فتحة ، وهذا مذهب البصريين ، وخالفهم الكوفيون حيث أجازوا نقل الفتحة ^(١) ، قال سيبويه : " هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك لكرهيتهم التقاء الساكنين وذلك قول بعض العرب : هذا بَكْرٌ ، ومن بَكْرٌ ، ولم يقولوا : رأيت البَكْرَ ؛ لأنه في موضع التنوين ، وقد يلحق ما يبين حركته ، والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم " ^(٢) .
والوقف بنقل الحركة من مذاهب العرب المطردة في الشعر ^(٣) ، ومن وروده في الشعر قول الراجز :

أنا ابنُ ماوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقْرُ ^(٤)

أراد : النَّقْرُ ، فوقف بنقل حركة الراء إلى القاف .

ثانياً : الإتياع :

والمراد منه : تحريك الحرف الساكن بحركة ما قبله إتياعاً له ^(٥) ، قال سيبويه :
" وقالوا هذا عِدْلٌ وفِسلٌ ، فأتبعوها الكسرة الأولى " ^(٦) .
وذكر بعض النحويين أن الإتياع يكون في المضموم والمكسور ولا يكون في المفتوح ^(٧) ، ولكن ابن السراج وأبا سعيد السيرافي ذكرا شواهد شعرية على وقوع الإتياع في المفتوح ^(٨) ، من ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

^(١) انظر الإنصاف ٧٣١/٢ .

^(٢) الكتاب ١٧٣/٤ .

^(٣) انظر الكامل ٦٩٢/٢ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٢ .

^(٤) البيت من الرجز ، وهو منسوب لبعض السعديين ، كما نسب إلى عبيد بن معاوية الطائي ، انظر الكتاب ١٧٣/٤ ، الكامل ٦٩٣/٢ ، المقتصد في شرح التكملة ٢٠٧/١ ، الإنصاف ٧٣٢/٢ ، لسان العرب (نقر) ، همع الهوامع ٤٣٣/٣ .

^(٥) انظر الكامل ٦٩٢/٢ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٥٨ .

^(٦) الكتاب ١٧٣/٤ .

^(٧) انظر الكتاب ١٧٤/٤ ، النكت ٥٩٩ قال : " لا يحرك الساكن الأول بالفتح في حال من الأحوال لا بإلقاء فتحة ما بعده عليه ، ولا بإتياع فتحة ما قبله ، لا تقول : رأيت البَكْرَ ، ولا هذا البَكْرُ " .

^(٨) انظر الأصول ٤٤٩/٣ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٥٨-٦١ .

ثُمَّ اسْتَمَرُّوا وَقَالُوا إِنَّ مَوْعِدَكُمْ مَاءٌ بِشَرْقِيٍّ سَلْمَى فَيَدُ أَوْ رَكْكَ^(١)

قال أبو سعيد السيرافي : " واسم الماء فيما ذكروا (رَكُّ) ، فاضطر الشاعر إلى تحريك الكاف الأولى بحركة الراء " ^(٢) . ووجه ابن جني هذا الشاهد وغيره من الشواهد التي ظاهرها الإتيان بالفتح بأن الشاعر حين احتاج إلى تحريكه بناه على (فَعَلَ) ، وهذا التوجيه نقله عن أستاذه المازني ^(٣) .

ومن الشواهد على الإتيان قول عبد مناف الهذلي :

إِذَا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ ضَرْبًا أَلِيمًا بِسَبْتٍ يَلْعَجُ الْجِلْدَا^(٤)

يريد : الجلد ، فكسر اللام إتياناً لكسرة الجيم .

وقد ذهب بعض النحويين إلى أن الإتيان خاص بالضرورة الشعرية ^(٥) ، قال ابن السراج : " وقد ذكرنا في القوافي ما يجوز تحريك الساكن فيه للقافية فما يجوز في الشعر ولا يكون في غيره فمنه أن يكون الاسم على ثلاثة أحرف ، مسكن الأوسط ، فتحركه بالحركة التي للحرف الأول ، وذلك أن يكون على (فَعَلَ) أو (فَعْل) أو (فُعْل) فتحرك للضرورة " ^(٦) .

وقد عدَّ ابن جني تحريك الساكن بالنقل أو بالإتيان من أضرب الحركة غير اللازمة ^(٧) ، وذكر شاهداً يحمل عليهما ، قال : " وأما قول الآخر :

^(١) البيت من البسيط ، ديوانه ٤٨ ، وانظر المقتضب ٣٣٦/١ ، الأصول ٤٠٧/٣ ، ٤٤٩ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٠ ، المنصف ٥٣٠ ، لسان العرب (فيد) (ركك) .

^(٢) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٠ .

^(٣) انظر المنصف ٥٣٠ .

^(٤) البيت من البسيط ، شرح أشعار الهذليين ٦٧٢/٢ ، وانظر الكامل ٦٩٢/٢ ، الأصول ٤٤٩/٣ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٦٠ ، المنصف ٥٢٩ ، لسان العرب (لعج) ، همع الهوامع ٢٨١/٣ ، خزانة الأدب ٤٢/٧ . النوح : جمع نائحة ، السبت : الجلد المدبوغ يتخذ منه النعال ، يلعج : يخرق .

^(٥) انظر الكامل ٦٩٢/٢ ، الأصول ٤٤٩/٣ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٥٨ ، المنصف ٥٣٠ .

^(٦) الأصول ٤٤٩/٣ .

^(٧) انظر الخصائص ١١٢/٢ - ١١٣ .

عَلَّمْنَا أَخْوَالَنَا بَنُو عِجْلٍ
الشَّغْزَبِيِّ وَاعْتَقَالًا بِالرَّجْلِ^(١)

فِيَكُونُ إِتْبَاعًا ، وَيَكُونُ نَقْلًا " (٢).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

أورد المتنبي في بيته كلمة (نَكِس) ، ويريد بها : الساقط الفسل من الرجال ، وأصلها (نَكُس) ، ولم يخطئه ابن جني على هذا الاستعمال ، بل عده لغة ، قال : " و (النَّكِس) و النَّكُس : الساقط الفسل ، وأصله أن السهم يرمى به فينكسر فيُنكس ؛ أي : يُجعل رأسه أسفله ، وجمعه أنكاس " (٣) .

وخالفه الواحدي ، قال : " ولم أرَ النَّكِس بمعنى النَّكُس إلا في هذا البيت " (٤) ، حيث رأى أن الصواب (النَّكُس) بكسر النون ، وتابعه في ذلك ابن القطاع الصقلي ، ولكنه وجه تحريك الكاف ، قال : " أنشد هذا البيت كل من روى شعره (نكس) بفتح النون ، وهو خطأ محض ؛ لأن أصل الكلمة (نَكُس) وهو اللثيم من الرجال ، والأصل فيه

(١) البيتان من الرجز ، غير معروف في القائل ، انظر الجمل في النحو للخليل ٢٠٦ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٦١ (وقد عده من النقل دون الإتياع) ، الخصائص ١١٥/٢ ، الإنصاف ٧٣٤/٢ ، لسان العرب (عجل) ، وروي :

علمنا إخواننا بنو عِجْلٍ

شرب النبيذ واصطفافاً بِالرَّجْلِ

الشغزبي : ضرب من المصارعة . والشاهد قوله : " عجل " و " بالرجل " حيث كسر الجيم فيهما إتياعاً لكسرة ما قبلهما ، أو نقل كسرة اللام إلى الجيم .

(٢) الخصائص ١١٥/٢ .

(٣) الفسر المجلد الثاني ٢٣٥/٣ ، وانظر المأخذ ١٢٤/١ . ورجعت إلى بعض المعجمات فلم أجد فيها أن (النَّكِس)

بمعنى (النَّكُس) ، انظر جمهرة اللغة (نكس) ، تهذيب اللغة (نكس) ، الصحاح (نكس) ، القاموس المحيط

(نكس) ، تاج العروس (نكس) .

(٤) شرحه لديوان المتنبي ٩٠ .

من النَّكْس ، وهو السهم الذي انكسر فوقه فنكس في الكنانة ، وأبو الطيب لما احتاج إلى حركة الكاف ليقوم بها الوزن حركها بالكسر ، كما قال عبد مناف الهذلي :
 إذا تجاوب نوح قامتما معه ضربا أليما بسبت يلعج الجلد
 يريد : الجلد : ، فحرك اللام بالكسر لكسر ما قبله " (١) .
 وقد وافقه في ذلك العكبري (٢) ، كما وافقه أيضاً ابن المستوفي الذي ذكر أنه اطلع على نسخة أخرى للديوان ورد فيهما (نِكْس) بكسر النون والكاف إتباعاً للنون (٣) .

موقف المهلي من شراح البيت

وافق المهلي الشراح السابقين في أن الصواب في نون (النَّكْس) أن تكون مكسورة ، ولكنه ذكر توجيهاً آخر لتحريك الكاف ، قال في مأخذه على شرح ابن جني : " وأقول : إن لم يُسمع النَّكْس بفتح النون فينبغي أن يكون بكسرهما ، ويكون أصله (نِكْس) بسكون الكاف ، فنقلت الكسرة التي على اللام إلى العين وحمل الوصل على الوقف ، كقوله :

بِإِزِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ (٤)

ويكون مثل قوله :

علمنا أخواننا بنو عجل
 شرب النبيذ واصطفافاً بالرجل (٥) .

(١) شرح المشكل من شعر المتنبي ٢٥٣ .

(٢) انظر التبيان ١٨٨/٢ .

(٣) انظر النظام ٣٤٠/٩ .

(٤) البيت من الرجز ، وهو لمنظور بن مرثد الأسدي ، انظر الكتاب ١٧٠/٤ ، الأصول ٤٥٢/٣ ، المنصف ٤٠ ، الممتع ١١١/١ ، لسان العرب (عهل) ، خزائن الأدب ٤٤٩/٤ . والشاهد فيه تشديد لام عيهل مع وصل اللام بحرف الإطلاق .

(٥) ١٢٥-١٢٤/١ .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد تبين مما سبق أن المهلي وافق الشراح في أن الصواب هو كسر النون (نكس) ، لكنه ذكر توجيهاً آخر لتحريك الكاف بالكسر ، يرى أنه هو الراجح ، وهو أن يكون المتنبى قد نقل كسرة السين إلى الكاف مع وصل السين بحرف الإطلاق ؛ وذلك إجراء للوصل مجرى الوقف .

واختلاف توجيه حركة الكاف عند الشراح والمهلي لم يؤثر في معنى البيت ، فهو يقول : إن رماني الدهر بشدائد من قريب ، يعني من حيث لا يخطئ ، فإني غير جبان ولا ساقط دنيء ، يعني لا أخاف ذلك ولا أجبن منه .

وبعد ، فإن الراجح في بيت المتنبى قبول كلا التوجيهين ، فيجوز أن تكون كسرة الكاف في (نكس) محمولة على الإتياع - كما ذكر الشراح - ، أو تكون محمولة على النقل ويكون من إجراء الوصل مجرى الوقف - كما ذكر المهلي - ، خاصة إنهما مما يقعان في الشعر كثيراً .

حذف الياء من الاسم المنقوص مع وجود الألف واللام

قال المتنبي :

وَهُنَّ مَعَ الْغَزْلَانِ فِي الْوَادِ كُـمِّنٌ وَهُنَّ مَعَ الْعِقْبَانِ فِي النَّيْقِ حُومٌ ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح سيف الدولة ، مطلعها قوله :

إِذَا كَانَ مَدْحُ فَالْتَّسِيبُ الْمُقَدَّمُ أَكُلُّ فَصِيحٍ قَالَ شِعْرًا مُتَمِّمٌ ؟

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

يَطَّانَ مِنَ الْأَبْطَالِ مَنْ لَا حَمَلَنَهُ وَمِنْ قَصَدِ الْمُرَّانِ مَا لَا يُقَوِّمُ
فَهُنَّ مَعَ السَّيِّدَانِ فِي الْبَرِّ غُسْلٌ وَهُنَّ مَعَ النَّيْنَانِ فِي الْمَاءِ عُومٌ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " الواد " ، إذ وقع خلاف حول حذف ياء المنقوص .

موقف النحاة من هذه المسألة

الاسم المنقوص هو : الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها ^(٢) ، وإذا لحقت المنقوص الألف واللام ثبتت ياءؤه ^(٣) ، نحو القاضي والداعي ، وقد ورد بحذفها ، وهذا ما اختلف النحويون في حكمه ، فلهم فيه مذهبان :

المذهب الأول : ذهب أصحابه إلى أن المنقوص إذا لحقته الألف واللام ثبتت ياءؤه ، ولم تحذف إلا في الضرورة الشعرية ، ومن أصحاب هذا المذهب : سيبويه ^(٤) ،

^(١) البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ١٦٩/٢ ، ١٣٩/٣ . والنَّيْقُ : " أرفع موضع في الجبل " القاموس المحيط (نيق) .

^(٢) انظر شرح قطر الندى ٥٦ ، التصريح ٣٣٣/٤ ، شذا العرف ١١٩ .

^(٣) انظر المقصور والممدود لنفطويه ٢٦ ، المسائل الشيرازيات ٩٧/١ .

^(٤) انظر الكتاب ٢٨/١ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٢٣ .

وابن السراج^(١) ، وابن النحاس^(٢) ، والأعلم^(٣) ، وابن الشجري^(٤) ، وابن عصفور^(٥) .

ومن الشواهد على حذفها قول الأعشى :

وَأَخُو الْعَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمُهُ وَيَعْدُنْ أَعْدَاءَ بُعِيدٍ وَدَادٍ^(٦)

أراد : الغواني فحذف الياء ضرورة .

ومنها أيضاً قول الشاعر :

سَيِّفِي وَمَا كُنَّا بَنَجْدٍ وَمَا قَرَقَرُ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ^(٧)

أراد : الوادي فحذفها الياء ضرورة .

وقد استثنى سيبويه ما يقع في الفواصل والقوافي ، فإنه يجوز فيهما حذف ياء المنقوص ، قال : " وجميع ما لا يحذف في الكلام ، وما يختار فيه أن لا يحذف ، يحذف في الفواصل والقوافي ، فالفواصل قول الله عز وجل ... ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾^(٨) و ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(٩) " (١٠) .

(١) انظر الأصول ٤٥٦/٣ .

(٢) انظر إعراب القرآن له ١٥٥/٤ ، ١٩٣ ، ١٣٨/٥ .

(٣) انظر النكت ٣٩ .

(٤) انظر أماليه ٢٨٩/٢ .

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي له ٥٩٧/٢ ، ضرائر الشعر ١١٩ .

(٦) البيت من الكامل ، ديوانه ٩٨ ، انظر الكتاب ٢٨/١ ، الأصول ٤٥٧/٣ ، المنصف ٣٤١ ، الإنصاف ٣٨٧/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٤٤٩/١ ، ضرائر الشعر ١٢٠ ، لسان العرب (غنا) ، ارتشاف الضرب ٢٤٠٧/٥ ، همع الهوامع ٢٨٣/٣ ، خزنة الأدب ٢٣٩/١ .

(٧) البيت من السريع ، وهو منسوب لأبي عامر جد العباس بن مرداس ، كما نسب إلى أبي الرئيس التغلبي ، انظر

المنصف ٣٤٢ ، الصحاح (ودي) ، أمالي ابن الشجري ٢٩٠/٢ ، الإنصاف ٣٨٨/١ ، لسان العرب (قمر) ، (ودي) . قرقر : صَوْتُ ، قُمْرُ : ضرب من الحمام . وهو مرتبط ببيت قبله وهو :

لا صلح بيني فاعلموه ولا بينكم ما حملت عاتقي .

(٨) سورة غافر : من الآية ٣٢ .

(٩) سورة الرعد : من الآية ٩ .

(١٠) الكتاب ١٨٤/٤ - ١٨٥ .

ووافقه في ذلك ابن الشجري ، قال : " ومن حذف اللام على الشذوذ ما جاء من حذف الياء اكتفاءً بالكسرة و ذلك في غير الفواصل والقوافي " ^(١).

المذهب الثاني : ذهب أصحابه إلى أن المنقوص إذا لحقته الألف واللام فإنه يجوز حذف يائه من غير ضرورة ، سواء أكان واقعاً في الفواصل والقوافي أم لم يقع ، ومن أصحاب هذا المذهب : الفراء قال : " وليست تَهَيَّبُ العرب حذف الياء من آخر الكلام إذا ما قبلها مكسوراً ، من ذلك : ﴿ اَلْمُنَادِ ﴾ ^(٢) و ﴿ اَلدَّاعِ ﴾ ^(٣) وهو كثير ، يكتفى من الياء بكسرة ما قبلها " ^(٤) . وقد وافقه في ذلك نفطويه ولكنه اختار إثبات الياء ^(٥) ، كما وافقه أبو علي الفارسي حيث عدّ ذلك لغة لبعض العرب ^(٦) ، كما وافقه أيضاً ابن جني الذي رأى أن وقوع مثل ذلك كثير في الكلام ، وهو جائز مستحسن ^(٧).

واستدل هؤلاء على صحة مذهبهم بأنه قد ورد في القرآن الكريم كثيراً حذف ياء المنقوص الذي لحقته الألف واللام في غير رؤوس الآيات ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضِلِّ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴾ ^(٨) ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ ﴾ ^(٩) ، وقوله تعالى : ﴿ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُرُ

^(١) أماليه ٢/٢٨٩. وانظر حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي ١/١٨٤ .

^(٢) سورة ق : من الآية ٤١ . والآية : ﴿ وَأَسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾ .

^(٣) سورة القمر : من الآية ٦ . والآية : ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكْرٍ ﴾ .

^(٤) معاني القرآن له ١/٧٣ . وقال أبو العلاء المعري عن هذا المذهب : " هذا عند الكوفي جائز من غير ضرورة ، بل يجعله لغة للعرب " عبث الوليد ١٢٨ .

^(٥) انظر المقصور والممدود له ٢٦ .

^(٦) انظر المسائل الشيرازيات ١/٩٧ .

^(٧) انظر المنصف ٣٤١ .

^(٨) انظر المسائل الشيرازيات ١/٩٧ .

^(٩) سورة القصص : من الآية ٣٠ .

بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿٦٠﴾^(١) ، وما جاء مثله في القرآن الكريم لم يدخل في ضرورة الشعر^(٢).

وقد وضع أبو سعيد السيرافي مراد سيبويه في هذه المسألة ، قال : " والذي أَراده سيبويه عندي غير ما ذَهَبَ إليه ، وذلك أن حذف الياء في مثل ما ذكرنا يتكلم به بعض العرب [وهم هُذَيْل وفَزارة] ، والأكثر على إثباتها ... وإنما أراد سيبويه أن الذين لغتهم إثبات الياء قد يحذفونها للضرورة تشبيهاً بالتنوين ، إذا كانت الألف واللام والتنوين يتعاقبان " ^(٣).

وعلل النحويون حذف ياء المنقوص الذي لحقته الألف واللام بما يلي :

- ١- أنه يكفي من الياء بكسرة ما قبلها ^(٤).
- ٢- أن الياء قد حذفت من المنقوص في حال الإضافة والألف واللام تشبيهاً لهما بما عاقبهما وهو التنوين ، فحكم لكل واحد منهما بحكم ما عاقبه ^(٥) .
- ٣- أن الحرف الضعيف لا يتحمل الحركة الزائدة عليه ، مما يدعو إلى حذفه ^(٦).

وبعد ، فإن الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني من جواز حذف ياء المنقوص الذي لحقته الألف واللام ، ولا يقصر على الضرورة الشعرية ؛ لوروده بكثرة في القرآن الكريم مما يصعب وصفه بالضرورة .

(١) سورة النازعات : الآية ١٦ .

(٢) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٢٤ ، ضرائر الشعر ١٢١ .

(٣) ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٢٤-١٢٥ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٧٣/١ ، المنصف ٣٤٢ ، الصحاح (ودي) ، أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٩ .

(٥) انظر الأصول ٤٥٦/٣ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٢٥ ، المسائل الشيرازيات ٩٨/١ ، سر صناعة الإعراب ٧٧٢/٢ ، النكت ٣٩ ، ضرائر الشعر ١٢٢ .

(٦) انظر الخصائص ٧٨/٢-٧٩ ، المحكم (ودي) ويلحظ أن ابن جني جمع العلل الثلاث في كتبه .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

انقسم شراح البيت حول حذف ياء المنقوص من كلمة (الوادي) الواردة في بيت المتنبي قسمين :

القسم الأول : ذهب إلى جواز حذفها ، ولم يقصره على الضرورة الشعرية ، موافقين بذلك المذهب الثاني عند النحاة ، وهذا هو رأي ابن جني ، قال : " أراد : الوادي فاكتفى بالكسرة من الياء . قال الله عز وجل : ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾ ^(١) ، وقال الشاعر :

سَيِّفِي وَمَا كُنَّا بَنَجِدٍ وَمَا قَرَقَرُ قَمَرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ " ^(٢)

وقد وافقه في ذلك العكبري ^(٣) .

القسم الثاني : ذهب إلى أن الأجود إثبات ياء المنقوص مع الألف واللام ، وحذفها يكون في الفواصل والقوافي ، وهذا قريب من المذهب الأول عند النحاة ، ومن الشراح الذي ذهبوا هذا المذهب : أبو العلاء المعري ، قال : " كثر الوادي في كلامهم حتى حذفوا منه الياء ، والأجود إثباتها مع الألف واللام ... وأما قولهم :

إنك لو ذُقتَ الكُشَى بالأكْبَادِ

لما تركتَ الضَّبَّ يعدو بالوَادِ ^(٤)

فإنما حذفوا الياء للقافية " ^(٥) .

وقد وافقه في ذلك التبريزي ^(٦) .

^(١) سورة الرعد : من الآية ٩ .

^(٢) الفسر المجلد الثالث ٣٥٧/٤ - ٣٥٨ .

^(٣) انظر التبيان ٣٥٤/٣ .

^(٤) البيتان من الرجز ، غير منسوبين ، انظر أدب الكاتب ١٦٨ ، مقاييس اللغة (كشى) ، لسان العرب (كشى) .

^(٥) اللامع العزيزي ١٨٣/ب . وانظر المآخذ ١٧٠/٢ .

^(٦) انظر الموضح ٤٥/٣ ب ، المآخذ ١٣٩/٣ .

موقف المهلي من شراح البيت

وافق المهلي القسم الأول من الشراح الذين أجازوا حذف ياء المنقوص مع الألف واللام ولم يقصروه على الضرورة الشعرية ، بل ذهب إلى أن الأجود في بيت المتنبي حذف ياء (الوادي) لأجل التناسب بين كلمات البيت .

قال في مأخذه على شرح أبي العلاء : " وأقول : الأجود حذفها في بيت أبي الطيب ، وإن لم تكن في قافية ؛ لأجل الموازنة بين (الواد) و (الماء) ، و (الغزلان) و (النينان) ، و (كمن) و (عوم)^(١) . وقد جاء حذفها في القرآن الكريم في الفاصلة كقوله تعالى : ﴿ وَثُمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ﴾^(٢) ، وفي غير الفاصلة كقوله : ﴿ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾^(٣) ، وفي قول الشاعر - في غير القافية - :

... .. وما قرقر قمر الواد بالشاهق " ^(٤)

وقال في مأخذه على شرح التبريزي : " ... إلا أنهم قد يُعنون بتحسين الألفاظ كما يعنون بتحسين المعاني ، وذلك إنما يكون في ازدواج ألفاظ ، أو في سجع ، كقولهم : " الغدايا والعشايا " ، و (أرجعن مأزوراتٍ غيرَ مأجورات) ^(٥) ، وقولهم : " شهرٌ ثرى وشهرٌ ترى " ، والمقابلة والموازنة بهذه المثابة لأن فيها تحسين الألفاظ " ^(٦) .

^(١) خلط المهلي بين بيت المسألة والبيت الذي سبقه ، فجعل عجز كل واحد منهما للآخر .

^(٢) سورة الفجر : الآية ٩ .

^(٣) سورة النازعات : الآية ١٦ .

^(٤) ١٧٠/٢ .

^(٥) أخرجه ابن ماجة في سننه في كتاب الجنائز باب ماجاء في اتباع النساء الجنائز برقم ١٥٧٨ (٥٠٢/١) ، والبيهقي

في سننه في كتاب الجنائز باب ماورد في نهي النساء عن اتباع الجنائز برقم ٦٩٩٣ (٧٧/٤) .

^(٦) ١٣٩/٣ .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق أن المهلي لم يخالف أبا العلاء المعري فيما ذهب إليه ، وحذف الياء من كلمة (الوادي) في بيت المتنبي ضرورة كشف المهلي عن حسنها ، وذلك عندما قال : " الأجود حذفها في بيت أبي الطيب ، وأن لم تكن في قافية ؛ لأجل الموازنة " . وهذا الاختلاف بينهما في حكم حذف ياء (الوادي) لم يؤثر في معنى البيت ، فهو يصف خيل جيش سيف الدولة ، فهي كمن مع الغزلان في الأودية ، وهي أيضاً مع العقبان في أعالي الجبال ، وفي ذلك إشارة إلى أن سيف الدولة لقوة عزائمه قد استوى عند جيشه البر والبحر والسهل والوعر .

الفصل الرابع

المسائل التي لم يتضح لي فيها فرق بين الرأيين

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : المسائل النحوية .

المبحث الثاني : المسائل الصرفية .

المبحث الأول : المسائل النحوية

وفيه مسائل :

- ١- معنى (في) في البيت .
- ٢- حذف المضاف .
- ٣- الرابط بين جملة النعت والمنعوت .
- ٤- (أم) المحتملة للاتصال والانقطاع .

معنى (في) في البيت

قال المتنبي :

حَمَى أَطْرَافَ فَارِسَ شَمَرِيٍّ يَحُضُّ عَلَى التَّبَاقِي فِي التَّفَانِي^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها يمدح أبا شجاع عضد الدولة ، ويذكرُ في طريقه إليه شِعْبَ بَوَّانٍ ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

مَغَانِي الشَّعْبِ طَيْباً فِي الْمَغَانِي بِمَنْزِلَةِ الرَّبِيعِ مِنَ الزَّمَانِ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

رُقَاهُ كُلُّ أَيْضَ مَشْرِفِيٍّ لِكُلِّ أَصَمٍّ صِلَ أَفْعُوانِ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " في التفاني " ، إذ وقع خلاف حول معنى (في) .

موقف النحاة من هذه المسألة

من حروف الجر العاملة (في) ، ومعناه الأصلي الظرفية^(٢) ، أو كما عبر عنه سيبويه بالوعاء ، قال : " وأما (في) فهي للوعاء ، وتقول : هو في الجراب ، وفي الكيس ، وهو في بطن أمه ، وكذلك هو في العُلِّ ؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له . وكذلك : هو في القبة ، وفي الدار . وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا ، وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله "^(٣) .

(١) هذا البيت من الوافر ، وهو في المآخذ ٢/ ٢٣٠ ، ٤/ ٨٥ .

(٢) انظر المقتضب ٤/ ١٣٩ ، حروف المعاني والصفات ٢٧ ، معاني الحروف ٨١ ، الصاحي ١٦١ وسماه " التضمن " ، المفصل ٣٣٩ ، شرح التسهيل ٣/ ١٥٥ ، الباب ١٥٤ ، رصف المباني ٣٨٨ ، الجني الداني ٢٥٠ ، معني اللبيب ١/ ٢٨٤ ، المطالع السعيدة ٤٠٣ ، حاشية الصبان ٢/ ٢٢٥ .

(٣) الكتاب ٤/ ٢٢٦ . وتبعه على هذه التسمية المالقي ، قال : " ومعناه الوعاء حقيقة ومجازاً " رصف المباني ٣٨٨ .

ويفهم من كلام سيويه أن (في) تدل على الظرفية حقيقة أو مجازاً ، وقد قال بهذا غير نحوي ^(١) ، فالظرفية الحقيقية نحو قوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ ^(٢) ، والمجازية نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ ^(٣) . وقد وضع الصبان في (حاشيته على شرح الأشموني) المراد بالحقيقة والمجاز ، فقال : " قوله حقيقة : أي بأن يكون للظرف احتواء ، وللمظروف تحيز ، فإن فقدنا ، نحو (في علمه نفع) أو الاحتواء ، نحو (زيد في سعة) أو التحيز ، نحو (في صدر زيد علم) فمجاز " ^(٤) .

والظرفية إما مكانية وإما زمانية ، وقد اجتمعنا في قوله تعالى : ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾ ^(٥) في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون ﴿ في بضع سنين ﴾ ^(٦) . ولقد كثرت الشواهد التي وردت فيها (في) للظرفية كثرة مستفيضة ؛ لأن هذا المعنى هو الأصل فيها ^(٦) ، حتى أن البصريين لم يثبتوا غيره ^(٧) . وذكر بعض النحويين أن (في) تأتي بمعنى (الباء) ^(٨) ، أو ما سماه بعضهم بموافقة الباء ، والمقصود بها باء الإلصاق حقيقة أو مجازاً ^(٩) ، قال الفراء : " وقد وجدنا من العرب من يجعل (في) موضع الباء فيقول : أدخلك الله بالجنة يريد : في الجنة .

^(١) انظر المقتضب ١٣٩/٤ ، معاني الحروف ٨١ - لم ينصا على ذلك لكن يفهم من كلامهما - ، شرح التسهيل ١٥٥/٣ ، رصف المباني ٣٨٨ ، الجنى الداني ٢٥ ، مغني اللبيب ٢٨٤/١ ، المطالع السعيدة ٤٠٣ .

^(٢) سورة البقرة : من الآية ٢٠٣ .

^(٣) سورة البقرة : من الآية ١٧٩ .

^(٤) ٢٢٥/٢ .

^(٥) سورة الروم : الآيات ٢، ٣، ٤ .

^(٦) شرح التسهيل ١٥٥/٣ .

^(٧) الجنى الداني ٢٥٠ .

^(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٥٩/٢ ، أدب الكاتب ٤٠٠ ، الخصائص ٩٦-٩٦/٢ ، الأزهية ٢٧١ ، شرح التسهيل ١٥٧/٣ ، رصف المباني ٣٩٠ ، ارتشاف الضرب ١٧٢٦/٤ ، الجنى الداني ٢٥١ ، مغني اللبيب ٢٨٥/١ ، المطالع السعيدة ٤٠٤ ، حاشية الصبان ٢٢٦/٢ .

^(٩) انظر حاشية الصبان ٢٢٦/٢ .

قال : وأنشدني بعضهم :

وَأَرْغَبُ فِيهَا عَنْ لَقَيْطٍ وَرَهْطِهِ وَلَكِنِّي عَنْ سِنْبِسٍ لَسْتُ أَرْغَبُ^(١)
فقال : أرغب فيها يعني بنتاً له . أي أني أرغب بها عن لقيط " ^(٢).

ومن الشواهد القرآنية على مجيء (في) بمعنى (الباء) قوله تعالى : ﴿ كَلَّمَآ أَضَاءَ

لَهُمْ مَّشَوْأ فِيهِ ﴾ ^(٣)، وقوله تعالى : ﴿ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴾ ^(٤)، وقوله تعالى : ﴿ فَرَدُّوْاْ
أَيْدِيَهُمْ فِيْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ ^(٥) ذكر الفراء أن فيها عدة أقوال منها : أن (في) بمعنى الباء ^(٦).

ومن الشواهد الشعرية قول رجل من طيء :

نُلُوذُ فِي أُمِّ لَنَا مَا تُعْتَصَبُ
مِنَ الْغَمَامِ تَرْتَدِي وَتَتَّقِبُ^(٧)

أي بأم . وقول الأفوه الأودي :

أَعْطَوْا غَوَاتِهِمْ جَهْلًا مَقَادَتَهُمْ وَكُلُّهُمْ فِي حِبَالِ الْعَيِّ مُنْقَادُ^(٨)
أي: بحبال .

(١) البيت من الطويل . وهو غير منسوب انظر معاني القرآن للفراء ٥٩/٢، شرح التسهيل ١٥٨/٣، شرح أبيات مغني اللبيب ٧٢/٤.

(٢) معاني القرآن له ٥٩/٢.

(٣) سورة البقرة : من الآية ٢٠.

(٤) سورة البقرة : من الآية ٢١٠.

(٥) سورة إبراهيم : من الآية ٩.

(٦) انظر معاني القرآن له ٥٩/٢.

(٧) البيتان من الرجز . شعر طيء وأخبارها في الجاهلية والإسلام ٧٨٢، أدب الكاتب ٤٠٠، الخصائص ٩٧/٢، الاقتضاب ٢٧٥/٢، رصف المباني ٣٩٠. يعني بالأم : سلمى أحد حبلي طيء وجعله أمماً لهم لأنه كان يضمهم ويؤويهم .

(٨) البيت من البسيط . شرح التسهيل ١٥٧/٣، شرح أبيات مغني اللبيب ٧٢/٤.

وقول الشاعر :

وَحَضَخَضْنَ فِينَا الْبَحْرَ حَتَّى قَطَعْنَهُ
على كُلِّ حَالٍ مِنْ غِمَارٍ وَمِنْ وَحَلٍّ^(١)
أي : خضخضن بنا .

وقول زيد الخيل :

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوعِ فِيهَا فَوَارِسٌ
بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى^(٢)

على أن هناك من النحويين من خرّج بعض هذه الشواهد على غير التناوب ، ففي البيت الأول اعتمد ابن جني على التأويل لتعليل استعمال (في) مكان (الباء)^(٣)، وتبعه في ذلك ابن السيد البطليوسي^(٤) . أما المالقي فقد اعتمد على طريقة أخرى في تخريج هذا البيت وهي القول بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فيكون التقدير: في أمر أم لنا ، فتظل (في) على باهما من الظرفية المجازية^(٥) .

كما خرج ابن جني البيت الثالث على حذف مضاف ، والتقدير : خضخضن في سيرنا^(٦)، وشاركه في هذا التخريج المالقي قائلاً : " وهذا أيضاً متأول بإضمار بعد (في) أي : خضخضن في جوارنا أو في قطعنا "^(١) .

(١) البيت من الطويل . وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ٤٠٠ ، الخصائص ٩٦/٢ ، الأزهية ٢٧٢ ، الاقتضاب ٢٦٣/٢ ، ٢٦٧ ، ٣٥٢/٣ قال : هذا بيت لا أعلم قائله وأحسبه يصف سفناً ، أمالي بن الشجري ٦٠٨/٢ ، شرح التسهيل ١٥٨/٣ ، رصف المباني ٣٩٠ ، لسان العرب (وحل) ، شرح أبيات مغني اللبيب ٧٢/٤ ، خضخضن : حركن ، وغمار : جمع غمر وهو معظم الماء .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لزيد الخيل انظر ديوانه ٢٧ ، أدب الكاتب ٤٠٠ ، الأزهية ٢٧١ روى : تركب ، الاقتضاب ٢٦٧/٢ ، ٣٥٢/٣ وقد ذكر أنه لزيد الخيل من قصيدة يخاطب بها كعب بن زهير ، أمالي ابن الشجري ٦٠٧/٢ ، شرح التسهيل ١٥٨/٣ روى : تركب ، الجني الداني ٢٥١ روى : منا ، مغني اللبيب ٢٨٥/١ روى : منا ، حاشية الصبان ٢٢٦/٢ روى : منا ، وقد عقد الألوسي فصلاً تحدث فيه عن هذا البيت مبيناً أن استعمال حرف مكان حرف من الضرورة انظر الضرائر ١٥٣ . الروع : الفزع وقد يأتي بمعنى الحرب ، الأباهر : جمع أهر وهو عرق في الظهر يموت صاحبه بقطعه .

(٣) انظر الخصائص ٩٧/٢ .

(٤) انظر الاقتضاب ٢٧٥/٢ .

(٥) انظر رصف المباني ٣٩٠ .

(٦) انظر الخصائص ٩٦/٢ .

وقد خرج ابن السيد البطليوسي وابن عصفور بيت زيد الخيل على التضمنين ، إذ ذكرا أن معنى " بصيرون في طعن الأباهر " : متحكمون فيها^(٢).
فهذا الخلاف في تخريج هذه الشواهد ناشئ من الخلاف في تجويز القول بتناوب حروف الجر فيما بينها عند النحويين .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

وإذا انتقلنا إلى بيت المتنبي وجدنا الخلاف واقعاً فيه أيضاً ، فابن جني وإن لم يذكر معنى (في) في البيت إلا أنه صرح بأن المعنى : " يقول لأصحابه : افنوا أنفسكم ليقى ذكركم ، فإنكم ببقائه باقون ، وهذا معنى مطروق "^(٣).

وقد رفض هذا التفسير أبو الفضل العروضي ، ووصفه بأنه ظاهر الاستحالة ، وذكر أن معنى البيت " حمى فارس بقتل الخرباب واللصوص فاعتبر غيرهم فلم يؤذوا الناس ولم يستحقوا القتل فبقوا ، يعني أنه إذا قتل أهل الفساد كان في ذلك زجر لغيرهم فيصير ذلك حثاً لهم على اغتنام التباقي وهو من قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾^(٤) " ^(٥).
فالمفهوم من كلامه أن (في) بمعنى (الباء) .

(١) رصف المباني ٣٩٠.

(٢) انظر الاقتضاب ٢٦٧/٢ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٢٢/١.

(٣) الفسر المجلد الثالث ٧٣٨/٤.

(٤) سورة البقرة : من الآية ١٧٩.

(٥) المستدرك على ابن جني فيما شرحه من شعر المتنبي ١٥٥ ، نشر في مجلة المورد المجلد الرابع العدد الرابع .

وتبع أبو العلاء المعري أبا الفضل العروضي في تفسيره لبیت المتنبي ، وكان هذا رأيه الأول ، قال : " يحض : يحث ، ويجب أن يكون " على التباقي بالتفاني " بالباء ؛ أي : يحض على ترك الناس القتل بالقتل " ^(١) . واستدل عليه بنفس الآية التي استدل بها أبو الفضل ، وأيده بما تقول العرب ، وهو " القتل أنفى للقتل " ^(٢) ، وهو من الأمثال التي قالتها العرب . ثم ذكر احتمالاً آخر ، وهو أن (في) في بيت المتنبي للظرفية ، والمعنى : أنه يحض على التباقي في الدار التي فيها التفاني وهي الدنيا ، قال : " ... وإن رُويت " في التفاني " فله معنى يؤدي المعنى الأول . ويحتمل أن يريد : على التفاني في الدار التي فيها التفاني ^(٣) ؛ إما من تفاني الناس بالقتل ، وإما من تفانيهم بالموت " ^(٤) . وقد تبعه في رأيه الأول الكندي ^(٥) .

موقف المهلي من شراح البيت

لقد أيد المهلي ما ذكره أبو العلاء المعري في تفسيره بيت المتنبي ، من خلال إيراد رأي المعري مرجحاً الأول _ وهو مجيء (في) بمعنى الباء _ لأنه معنى القرآن الكريم وكلام العرب ، واصفاً الرأي الثاني بأنه " مظلم " دون أن يبين السبب . يقول في مأخذه على أبي العلاء المعري : " وأقول : إنه ذكر وجهين الأول ظاهر سائع ، وهو المقدر بالباء... والثاني مظلم، وهو المقدر بفي... " ^(٦) .

(١) المأخذ ٢٣٠/٢-٢٣١ .

(٢) مجمع الأمثال ١/١٠٥ ، وهذا المثل حكى عن أزدشير _ وهو من ملوك الفرس في العصر الجاهلي _ وترجمه بعض البلغاء انظر الإعجاز والإيجاز للثعالبي ، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي ١٧٨ وذلك في ترجمته لسيرة أزدشير . وقد أورد جماعة من العلماء مقارنة بين قوله تعالى : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ) وهذا المثل ؛ للكشف عن إعجاز القرآن انظر كتاب الصناعتين ١٧٥ ، المثل السائر ١١٧/٢ .

(٣) نص كلام المعري في شرحه : " ويحتمل أن يريد ، أنه يحض على التباقي في الدار التي فيها التفاني " .

(٤) المأخذ ٢٣١/٢ .

(٥) انظر الصفوة ٢/٥٠٣ .

(٦) المرجع السابق ٢٣٠/٢-٢٣١ .

أما في مأخذه على الكندي ، فلقد صرح بأن ما ذكره الكندي تفسيراً لبيت المتنبي صحيح ويقبله ظاهر البيت ، لكنه غير المعنى الذي قصده المتنبي ، وذكر معنى للبيت يعتقد صحته ، وهو معنى قريب جداً من المعنى الذي ذكره ابن جني ، وقد استدل المهلي على صحة هذا المعنى بأبيات أخرى قالها المتنبي تحمل معنى قريب لبيت المتنبي المختلف فيه وهي قوله :

ضَرَبَتْهُ بِصُدُورِ الْخَيْلِ حَامِلَةً قَوْمًا إِذَا تَلَفُوا قُدَمًا فَقَدْ سَلِمُوا

وقوله :

كَأَنَّكَ بِالْفَقْرِ تَبْغِي الْغِنَى وبالموتِ فِي الْحَرْبِ تَبْغِي الْخُلُوداً^(١)

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

وإذا انتقلنا إلى مأخذ المهلي على شرح أبي العلاء المعري نلاحظ أنه لم يأت بجديد ، إنما ذكر رأيي المعري مرجحاً الأول ؛ لأنه معنى القرآن الكريم وكلام العرب ، واصفاً الرأي الثاني بأنه " مظلم " دون أن يبين السبب .

والراجع في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو الفضل العروضي والمعري في رأيه الأول والكندي ، من أن معنى (في) في بيت المتنبي هو معنى (الباء) ، وأن تفسير بيت المتنبي وفقاً لهذا يكون كما فسروه ، من أن الممدوح وهو عضد الدولة يحث الناس على اغتنام التباقي بقتل أهل الفساد من اللصوص و المجرمين فينزجر غيرهم . وهذا الترجيح معتمد على الأسباب الآتية :

- ١- أن هذا المعنى موافق لما ورد في القرآن الكريم وكلام العرب .
- ٢- أن جماعة من النحويين أكدوا تقارب معاني (الباء) و (في) لدرجة أن العرب تقيم إحداهما مقام الأخرى^(٢) .

(١) انظر المأخذ ٨٦/٤ .

(٢) قد سبق الإشارة إلى هذا راجع ص ٥٠١ .

وهناك ملمح في التقارب الاستعمالي لحرفي (الباء) و (في) ، وهو أن (في) التي تسد مسد (الباء) تتميز في الغالب بأمرين :

الأول: أنها تنوب غالباً عن الباء التي بمعنى الأداة ، وهي التي تعني الاستعانة ، ومنه قول الشاعر :

أَعْطَوْا غَوَاتَهُمْ جَهْلًا مَقَادَتَهُمْ وَكُلُّهُمْ فِي حَبَالِ الْغَيِّ مُنْقَادُ
ويحمل عليه قول المتنبي المذكور .

الثاني : أنها يظل فيها معنى الظرفية ، فقول الشاعر السابق فيه معنى الظرفية أيضاً ، فكأنها أدت معنى الاستعانة مع دلالتها على الظرفية المجازية ، فإن حبال الغي محيطة بهم إحاطة الوعاء . وكذلك في قوله تعالى : ﴿ كَلَّمَآ أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْآ فِيهِ ﴾^(١) فهم يمشون بواسطة هذا الضوء ويمشون فيه أي داخله .

والنتيجة المستنتجة من هذا هي أن القول بنباية (في) عن (الباء) في المواضع التي تحتفظ فيها بظرفيتها حقيقة أو مجازاً ليست من باب الإنابة المحضة وهي انتقال المعنى ، وإنما هي ما يمكن أن نطلق عليه إشتمام الحرف معنى الحرف ، أي : إشمام (في) معنى (الباء) ، وذلك لأن بعض الأدوات المستعان بها هي في نفسها ظرف كالضوء في الآية والحبلى في البيت السابق ، وهذا يجعل القول بنبابتها عن (الباء) في بيت المتنبي أوقع وأكثر قبولاً .

وهذا المعنى مطابق للمعنى الذي في بيت المتنبي ، وهو قوله :

... .. يحض على التباقي في التفاني

فالحرف (في) ناب عن (الباء) ، وفي الوقت نفسه بقي فيه معنى الظرفية المجازية ، فحمل البيت معنى الآية الكريمة ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾^(٢) وهو المعنى الذي التفت إليه أبو الفضل العروضي وتبعه أبو العلاء .

٣- أن المعنى الذي ذكره هو المناسب لمعنى ما قبله من الأبيات ولما بعده أيضاً ، فالمتنبي في هذه القصيدة يمدح عضد الدولة ، وكانت الأبيات الستة قبل هذا البيت تتحدث عن

^(١) سورة البقرة : من الآية ٢٠ .

^(٢) سورة البقرة : من الآية ١٧٩ .

أرض المدوح وما تتميز به من ملازمة الأمان لها ، فلا يعبت فيها أحد ولا يفسدها ؛
هيبة له وخوفاً منه ، لدرجة أن هذه الأرض تحمي التجار من اللصوص والجناة ، بل إن
ودائع التجار لو تركوها في أرض المدوح من غير حافظ لأمنوا عليها ، وذلك لأنه يدفع
للصوص بسيفه كما تدفع الأفاعي بالرقى^(١). ثم قال بعد هذه الأبيات مباشرة :

يَحُضُّ عَلَى التَّبَاقِي فِي التَّفَانِي	حَمَى أَطْرَافَ فَارِسَ شَمَّرِي
سِوَى ضَرْبِ الْمَثَلِثِ وَالْمَثَانِي	بِضَرْبِ هَاجٍ أَطْرَابَ الْمَنَايَا
كَسَا الْبُلْدَانَ رِيَشَ الْحَيْقُطَانِ	كَأَنَّ دَمَ الْجَمَاجِمِ فِي الْعَنَاصِي
لَمَّا خَافَتْ مِنَ الْحَدَقِ الْحَسَانِ	فَلَوْ طُرِحَتْ قُلُوبُ الْعِشْقِ فِيهَا

^(١) انظر الأبيات الستة ومعانيها في الفسر المجلد الثالث ٧٣٥-٧٣٨ ، التبيان ٢٥٧/٤-٢٥٩.

حذف المضاف

قال المتنبي :

قَطَفَ الرَّجَالُ الْقَوْلَ قَبْلَ نَبَاتِهِ وَقَطَفْتَ أَنْتَ الْقَوْلَ لَمَّا نَوَّرَا^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح أبي الفضل ، محمد بن الحسين بن العميد ، مطلعها قوله :

بَادٍ هَوَاكَ صَبَرْتَ أَمْ لَمْ تَصْبِرْ وَبُكَاءُكَ إِن لَمْ يَجِرْ دَمْعُكَ أَوْ جَرَى

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

يَا مَنْ إِذَا وَرَدَ الْبِلَادَ كِتَابُهُ قَبْلَ الْجُيُوشِ ثَنَى الْجُيُوشَ تَحَايُرًا

أَنْتَ الْوَحِيدُ إِذَا ارْتَكَبْتَ طَرِيقَةً وَمَنْ الرَّدِيفِ وَقَدْ رَكِبْتَ غَضَنَفَرًا

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " قبل نباته " ، حيث حذف منه المضاف .

موقف النحاة من هذه المسألة

أجاز جمهور النحويين حذف المضاف^(٢) ، قال سيبويه : " وتقول إذا نظرت في الكتاب : هذا عمرو ، وإنما المعنى هذا اسم عمرو ، وهذا ذكر عمرو ، ونحو هذا ، إلا أن هذا يجوز على سعة الكلام ، كما تقول : جاءت القرية " ^(٣) . وخالفهم أبو الحسن الأخفش ، فقد نقل عنه ابن جني^(٤) ، وابن يعيش^(٥) أنه قصر حذف المضاف على ما ورد مسموعاً ، ولم يجز القياس عليه .

(١) البيت من الكامل ، وهو في المآخذ ٣١٩/٥ .

(٢) انظر الكتاب ٢١٥/٢ ، ٢٦٩/٣ ، معاني القرآن للفراء ٥٤/١ ، المقتضب ٢٣٠/٣ ، إيضاح الشعر ٣٦٨ ، الفصل ١٢٨ ، أمالي ابن الشجري ٢٢/٢ ، شرح التسهيل ٢٦٥/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٣٢٢/٢ ، ارتشاف الضرب ١٨٣٦/٤ ، مغني اللبيب ٣٥٢/٢ .

(٣) الكتاب ٢٦٩/٣ .

(٤) انظر الخصائص ٧١/٢ ، ١٤٢ .

(٥) انظر شرح المفصل له ٢٤/٣ .

وحذف المضاف كثير الوقوع في كلام العرب شعراً ونثراً ، فقد نص على كثرته جماعة من النحويين ، قال سيبويه عند حديثه عما يضاف إلى الآباء والأمهات ، من نحو : هذه بنو تميم ، وهذه بنو سلول : " فإذا قلت : هذه تميم ، وهذه أسد ، وهذه سلول ، فإنما تريد ذلك المعنى ، غير أنك إذا حذفته حذف المضاف تخفيفاً ، كما قال عز وجل : ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾ ^(١) ، ويطؤونهم الطريق ، وإنما يريدون : أهل القرية ، وأهل الطريق ، وهذا في كلام العرب كثير " ^(٢) .

وقال الفراء عند قوله تعالى : ﴿ وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ ^(٣) : " أراد : حُبَّ العجل ، ومثل هذا مما تحذفه العرب كثيراً " ^(٤) .
وقال ابن الشجري : " وقد كثر حذف المضاف جداً ، مما يشهد فيه ما أبقى على ما أُلقي " ^(٥) .

وقد يحذف مضافان أو أكثر ^(٦) ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ ^(٧) يريد : دوراناً كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت ، ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ ^(٨) ، يريد : فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين .

(١) سور يوسف : من الآية ٨٢ .

(٢) الكتاب ٢٤٧/٣ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ٩٣ .

(٤) معاني القرآن له ٥٤/١ .

(٥) أماليه ٢٢/٢ . ومن نص على كثرته أيضاً ابن جني انظر الخصائص ٧١/٢ ، ١٤٢ ، وابن يعيش انظر شرح المفصل ٢٣/٣ .

(٦) انظر شرح التسهيل ٢٦٨/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٣٢٦/٢ ، ارتشاف الضرب ١٨٣٨/٤ ، مغني اللبيب ٣٥٤/٢ .

(٧) سورة الأحزاب : من الآية ١٩ .

(٨) سورة النجم : الآية ٩ . وهذا تقدير الزمخشري انظر الكشف ١٠٥٨ ، مغني اللبيب ٣٥٤/٢ .

وأشترط لجواز حذف المضاف أن يكون معلوماً بدليل يدل عليه ، فلا يقع بحذفه لبس ^(١) ، أما إذا وقع لبس بحذفه فإن هذا الحذف غير جائز ، من ذلك لو قيل : (ضربتُ زيداً) ، والمراد (ضربتُ غلامَ زيدٍ) ، لم يجوز ؛ لصلاحيّة وقوع الضرب على زيد ^(٢) . وقد ورد ذلك في الشعر قليلاً ، وحمل على الضرورة ^(٣) ، منه قول ذي الرمة :

عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبُ ^(٤)

يريد : ابن هوبر ، فحذف المضاف بلا دليل يدل عليه ، وإنما عرف هذا من غير البيت ^(٥) .

وإذا حذف المضاف فإن للمضاف إليه حكمين إعرابين :

الحكم الأول : أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف فيعرب بإعرابه ، وهذا هو المشهور ^(٦) ، وهو على نوعين ^(٧) :

الأول : مقيس ، وذلك إذا كان المضاف إليه القائم مقام المضاف المحذوف لا يصح استبداده بالحكم الإعرابي في المعنى ، ومن الشواهد عليه قوله تعالى : ﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ ^(٨) ؛ التقدير : حب العجل ، حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه قياساً ؛ لأن (العجل) لا يصلح أن يكون مشرباً في القلوب .

^(١) انظر المقتضب ٢٣٠/٣ ، المفصل ١٢٨ ، أمالي ابن الشجري ٢٢/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٣ ، شرح التسهيل ٢٦٥/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٣٢٢/٢ ، ارتشاف الضرب ١٨٣٦/٤ .

^(٢) انظر المفصل ١٢٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٣ ، شرح التسهيل ٢٦٦/٣ .

^(٣) انظر ارتشاف الضرب ١٨٣٦/٤ .

^(٤) البيت من الطويل ، ديوانه ٢٣٥ ، وانظر المفصل ١٢٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٣ ، لسان العرب (هبر) ، ارتشاف الضرب ١٨٣٦/٤ ، خزنة الأدب ٣٤١/٤ .

^(٥) انظر ارتشاف الضرب ١٨٣٦/٤ .

^(٦) انظر شرح التسهيل ٢٦٥/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٣٢٢/٢ ، ارتشاف الضرب ١٨٣٦/٤ ، أوضح المسالك ١٤٩/٣ .

^(٧) انظر شرح التسهيل ٢٦٦/٣ ، ارتشاف الضرب ١٨٣٧/٤ .

^(٨) سورة البقرة : من الآية ٩٣ .

الثاني : مسموع ، وذلك إذا كان المضاف إليه القائم مقام المضاف المحذوف يصح استبداده بالحكم الإعرابي في المعنى ، و من الشواهد عليه قول عمر بن أبي ربيعة :

لا تَلْمَنِي عَتِيقُ حَسِيبي الذي بي إِنَّ بي يا عَتِيقُ ما قد كَفَّانِي^(١)

أراد : لا تلمني يا ابن أبي عتيق ، حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه سماعاً ؛ لأن (عتيق) يصلح أن يكون مقصوداً بالنداء .

الحكم الثاني : أن يبقى المضاف إليه مجروراً ، فلا يخلف المضاف في إعرابه ، بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مثله لفظاً ومعنى^(٢) ، من ذلك قول العرب : " ما كلُّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة " ^(٣) ؛ أي : ولا كلُّ بيضاء ، ومنه أيضاً قول الشاعر :

أَكَلَّ امرئٍ تحسّينَ امرأً ونارٍ توقّدُ بالليلِ ناراً^(٤)

يريد : وكلّ نارٍ .

وقد ورد بقاء المضاف إليه مجروراً بعد حذف مضافه دون عطف ، من ذلك ما حكاه الكسائي عن العرب : " أَطْعَمُونَا لَحْماً سَمِيناً شَاةً ذَبَحُوهَا " ^(٥) ؛ أي : لحم شاة ، وهذا ما يجيزه الكوفيون ، ويمنعه البصريون ، إذ يحكمون عليه بالشذوذ^(٦) .

وحكم ابن يعيش على بقاء المضاف إليه على جره بعد حذف مضافه بأنه ضعيف في القياس قليل في الاستعمال وذلك لوجهين :

(١) البيت من الخفيف ، ديوانه ٢٩١ ، وانظر شرح التسهيل ٢٦٧/٣ ، ارتشاف الضرب ١٨٣٧/٤ .

(٢) انظر الفصل ١٣٠-١٣١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٣ ، شرح التسهيل ٢٧٠/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٣٢٢/٢ ، ارتشاف الضرب ١٨٣٩/٤ ، أوضح المسالك ١٥٠/٣ .

(٣) سبق تخريجه في ص ٥٢٤ .

(٤) سبق تخريجه في ص ٥٢٤ .

(٥) ارتشاف الضرب ١٨٣٩/٤ .

(٦) انظر المرجع السابق ١٨٤٠/٤ .

الأول : أن المضاف نائب عن حرف الجر وخلف عنه ، فإذا قلت : غلام زيد ، فإن أصله : غلام لزيد ، وإذا قلت : ثوب خز ، فإن أصله : ثوب من خز ، فحذف حرف الجر وبقي المضاف نائباً عنه ، فإذا حذفه فقد أجهف بحذف النائب والمنوب عنه .

الثاني : أن المضاف يعمل في المضاف إليه الجر ، ولا يحسن حذف الجار وبقاء عمله ^(١) .

ومن الأحكام المترتبة على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مراعاة التذكير والتأنيث ، فهل يراعى المضاف إليه المذكور أو المضاف المحذوف ؟ في ذلك اعتباران ^(٢) :
الأول : أن يراعى المضاف إليه المذكور تذكيراً وتأنيثاً فتجري الأحكام على لفظه ، وهذا هو الاعتبار الأكثر .

الثاني : أن يراعى المضاف المحذوف ، فيراعى ما يعود عليه .

ومن الشواهد على الاعتبار الأول قوله تعالى : ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ ^(٣) ، حيث أعاد الضمير على لفظ ﴿ الْقَرْيَةَ ﴾ ، ومن شواهد الاعتبار الثاني قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَظُلُمْتِ فِي نَحْرٍ لَّجِيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ﴾ ^(٤) ، حيث أعاد الضمير في ﴿ يَغْشَاهُ ﴾ على المضاف المحذوف ، والتقدير : أو كذا ظلمات ، ومنه أيضاً قول حسان بن ثابت :
يَسْقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيصِ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يَصْفُقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ ^(٥)
يريد : ماء بردى ، وراعى (الماء) المذكور ؛ لذلك قال (يصفق) .

(١) انظر شرح المفصل له ٢٦/٣ .

(٢) انظر المفصل ١٢٩-١٣٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٣ ، شرح التسهيل ٢٦٥/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٣٢٤/٢ ، ارتشاف الضرب ١٨٣٦-١٨٣٧ ، البرهان في علوم القرآن ١٥٠/٣ .

(٣) سورة يوسف : من الآية ٨٢ .

(٤) سورة النور : من الآية ٤٠ . وانظر ارتشاف الضرب ١٨٣٧/٤ ، الدر المصون ٢٢٣/٥ ، البرهان في علوم القرآن ١٥٠/٣ .

(٥) البيت من الكامل ديوانه ١٢٢ ، وانظر المفصل ١٣٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٣ ، شرح التسهيل ٢٦٦/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٣٢٥/٢ ، لسان العرب (برد) ، خزنة الأدب ٣٥١/٤ . البريص وبرد : نهران بدمشق ، تصفيق الشراب : تحويله من إناء إلى آخر ، الرقيق : صفوة الخمر ، السلسل : الخفيف العذب .

ومما جاء فيه مراعاة الاعتبارين قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا
بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ ^(١) ، التقدير : وكم من أهل قرية ، فأعاد الضمير في
﴿ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ على لفظ ﴿ قَرْيَةٍ ﴾ ، وأعاده في ﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ على لفظ (أهل).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

ذهب شراح بيت المتنبي إلى أن قوله : " قبل نباته " قد حذف منه المضاف ،
وتقديره : قبل تمام نباته . وهذا ما ذهب له ابن الأفليلي ، والواحدي ، والعكبري .
قال ابن الأفليلي : " القطف : القطع والاجتناء . فيقول وهو يخاطب المدح :
تناول الرجال القول من قبل وقته ، وقصدوه من غير وجهه ، وتناولته أنت وقد نور
وحسن ، وتكامل وتمكن ... " ^(٢) .

وقال الواحدي : " يقول : أقوال الناس كالثمر تقطف قبل ينعها وإدراكها ، وقولك
كالنبات المتناهي في نبتة ، يعني أنه تام بالغ في عذب الكلام ، والنبات إذا نور فهو غاية في
تمامه . ومعنى قوله : قبل تمام نباته ، فحذف المضاف ، ويروى (وقت نباته) " ^(٣) .

وقال العكبري : " المعنى : يقول : أخذ الرجال الكلام قبل بلوغه وانتهائه ، كالثمرة
تقطف قبل ينعها وإدراكها ، فقولهم لا فائدة فيه ، وأخذت القول لما أزهو وانتهى كماله ،
فصار كلامك يُنتفع به ، والنبات إذا نور كان غاية تمامه . وقوله : " قبل نباته " ؛ أي : قبل
تمامه " ^(٤) .

^(١) سورة الأعراف : الآية ٤ .

^(٢) شرح شعر المتنبي له ١٨٧/٤ .

^(٣) شرحه لديوان المتنبي ٧٣٦ ، وانظر المآخذ ٣١٩/٥ . وعلى الرواية التي ذكرها الواحدي لا يكون هناك حذف
مضاف .

^(٤) التبيان ١٦٧/٢ .

وبذلك يتبين من هذه الأقوال أنهم يرون أن المضاف محذوف ، وأن المتنبي قد شبه أقوال الناس بالثمر الذي يقطف قبل نضجه .

موقف المهلي من شراح البيت

تابع المهلي الشراح السابقين في أن المضاف في قول المتنبي : " قبل نباته " محذوف ، وقدره بما قدروه ، فقدره بـ (قبل تمام نباته) ، ولكنه خالف الواحد في تشبيهه أقوال الناس بالثمر ، ورأى أن الصواب أن يكون المشبه به الزهر لا الثمر .

قال في مأخذه على شرح الواحدي : " وأقول : لم يرد بالقطف هاهنا الثمر ، ولكن أراد الزهر ، وإنما غره ذكر القطف فظن أنه للثمر وحده ، والقطف يستعمل فيهما كليهما ، ولهذا قال :

وقطفت أنت القول لما نورا

وتفسيره : " قبل نباته " بقوله : " قبل ينعه " ويريد به الثمر خطأ ، بل يريد قبل تمام نباته كما ذكر ، وذلك يدل على الزهر " ^(١) .

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق من قول الواحدي ومن رد المهلي أنه ليس هناك فرق بينهما ، فقد اتفقا على أن المضاف في البيت محذوف ، وأن تقديره : قبل تمام نباته . ولكنهما اختلفا في المشبه به ، فالواحد يرى أنه الثمر ، والمهلي يرى أنه الزهر ، والقطف يكون للثمر كما يكون للزهر ، والمهلي نفسه أكد على هذا ؛ لذلك يمكن أن يكون المتنبي قد شبه أقوال الناس بالثمر قبل نضجه ، أو شبهها بالزهر قبل تمامه ، مع أن المعنى الغالب للقطف يكون للثمر ، قال ابن فارس : " القاف والطاء والفاء أصل صحيح يدل على أخذ ثمرة من شجرة " ^(٢) ، وقال ابن منظور : " القطف : ما قطف من الثمر " ^(٣) .

(١) ٣٢٠/٥ .

(٢) مقاييس اللغة (قطف) .

(٣) لسان العرب (قطف) .

الرابط بين جملة النعت والمنعوت

قال المتنبي :

يُشْتَاقُ مِنْ يَدِهِ إِلَى سَبَلٍ شَوْقاً إِلَيْهِ يَنْبُتُ الْأَسَلُ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها يمدح عَضُدَ الدولة أبا شُجاعٍ ، وقد ورد عليه الخبر بانهمزام
وَهَشْوَذَانَ ، وهو من قصيدة مطلعها قوله :

إِثْلِثْ فَإِنَّا أَيُّهَا الطَّلَلُ نَبْكِي وَتُرْزَمُ تَحْتَنَا الْإِبِلُ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

فَلِشُكْلِهِمْ فِي خَيْلِهِ عَمَلٌ وَلِعُقْلِهِمْ فِي بُخْتِهِ شُعْلٌ

تُمْسِي عَلَى أَيْدِي مَوَاهِبِهِ هِيَ أَوْ بَقِيَّتُهَا أَوْ الْبَدَلُ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " شَوْقاً إِلَيْهِ " ، إذ وقع خلاف حول ما يعود إليه
الضمير .

موقف النحاة من هذه المسألة

الأصل في النعت الإفراد ، ويقع جملة اسمية أو فعلية^(٢) ، ويشترط في الجملة الواقعة نعتاً
أن تشتمل على ضمير يعود على المنعوت ويطابقه^(٣) ، والسبب في اشتراط الضمير في الجملة
الواقعة نعتاً حصول الربط بين النعت والمنعوت ، مما ينتج عن هذا الربط اتصاف المنعوت
بمضمون النعت ، فيحصل له تخصص أو تعرف^(٤) .

(١) البيت من الكامل ، وهو في المآخذ ١٦١/٢ ، ٣٤٥/٥ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣١٠/٣ .

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٩٦/١ ، شرح الرضي على الكافية ٢٧/٣ ، توضيح المقاصد ٩٢/٢ ،
أوضح المسالك ٢٧٥/٣ ، مغني اللبيب ١٨٤/٢ .

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية ٢٧/٣ .

ولا يكون الرابط في جملة النعت إلا ضميراً^(١)، خلافاً للزمخشري الذي أجاز اقترانها بالواو زيادة في الارتباط بالمنعوت ، وقد رد عليه ابن مالك بقوله : " وأجاز الزمخشري اقتران الواقعة نعتاً بالواو ، زاعماً تأكيد الارتباط بالمنعوت ، وهذا من آرائه الواهية ، وزعماته المتلاشية ؛ لأن النعت مكمل للمنعوت ، ومجموع معه كشيء واحد ، فدخل الواو عليه يوهم كونه ثانياً مغايراً له ؛ لأن حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه ، وهذا منافٍ لما زعم من تأكيد الارتباط " ^(٢) .

كما أجاز ابن مالك إغناء الألف واللام عن الضمير في جملة النعت ، واستدل عليه بقول الشنفرى :

كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجَسِهَا عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الْغَارَ مُطْنِفٌ^(٣)
والتقدير : أخطأ غارها ، فحذف الضمير ، وجعل الألف واللام عوضاً منه ^(٤) .

وذكر المرادي أن ما ذهب إليه ابن مالك ممنوع ، وأن البيت الذي استدل به مؤول على الحذف ؛ أي : الغار منها ^(٥) .

وهذا الضمير الرابط بين جملة النعت والمنعوت قد يكون ظاهراً نحو قوله تعالى : ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾^(٦) ، وقد يكون محذوفاً^(٧) ، وحذفه للعلم به كثير ^(٨) ، وحكمه في الحذف والإثبات كحكم الضمير العائد على الموصول إلا أن يكون مرفوعاً ، فإنه لا يجوز حذفه ^(٩) .

^(١) انظر مغني اللبيب ١٨٤/٢ .

^(٢) شرح التسهيل ٣١٠/٣ ، كما نفى المرادي ما ذكر الزمخشري انظر توضيح المقاصد ٩٣/٢-٩٤ .

^(٣) البيت من الطويل ، ديوانه ٥٤ ، انظر شرح التسهيل ٣١٠/٣ ، لسان العرب (طنف) ، توضيح المقاصد ٩٣/٢ .

النبل : السهام ، عجس القوس : مقبضها ، عوازب : بعيدة ، المطنف : الذي يعلو الطنف ، وهو رأس الجبل وأعلاه .

^(٤) انظر شرح التسهيل ٣١٠/٣ .

^(٥) انظر توضيح المقاصد ٩٣/٢ .

^(٦) سورة البقرة : من الآية ٢٨١ .

^(٧) انظر أوضح المسالك ٢٧٥/٣ ، مغني اللبيب ١٨٤/٢ .

^(٨) انظر شرح التسهيل ٣١٠/٣ ، توضيح المقاصد ٩٣/٢ .

^(٩) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٩٦/١ ، شرح التسهيل ٣١١/٣ .

وإنما شبه النعت بالصلة ؛ لأنه يوضح المنعوت كما توضح الصلة الموصول ؛ ولأنه لا يعمل في المنعوت كما لا تعمل الصلة في الموصول ؛ ولأنه لا يتقدم على المنعوت كما لا تتقدم الصلة على الموصول ؛ ولأن العامل في النعت والمنعوت واحد كما أن العامل في الصلة والموصول كذلك ، فلذلك حذفوا العائد من جملة النعت كما حذفوه من جملة الصلة ^(١)، وإن كان حذفه من الصلة أقيس ^(٢) وأكثر ^(٣).

ومن الشواهد على حذف العائد المنصوب من جملة النعت قول الحارث بن كَلْدَةَ الثقفي :

فَمَا أَذْرِي أَغْيَرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا ^(٤)

فجملة (أصابوا) في محل رفع نعت لـ (مال) ، والعائد محذوف تقديره : أصابوه .
ومنها أيضاً قول جرير :

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ مُسْتَبَاحٍ ^(٥)

فجملة (حميت) في محل رفع نعت لـ (شيء) ، والرباط محذوف تقديره : حميته .
أما العائد المجرور ، فإنه يحذف إذا كان مجروراً بواحد من حرفين ، هما : (في) و (من) . فأما حذف العائد المجرور ففي وإنما يجوز حذفه إذا كان المنعوت اسم زمان ^(٦)، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ ^(٧)، واختلفوا في تقدير المحذوف على ثلاثة أقوال :

^(١) انظر أمالي ابن الشجري ١ / ٥ ، ١٤١ .

^(٢) انظر المرجع السابق ٥ / ١ .

^(٣) انظر شرح التسهيل ٣ / ٣١٠ ، همع الهوامع ٣ / ١٤٧ .

^(٤) البيت الوافر . انظر الكتاب ١ / ٨٨ ، ١٣٠ ، أمالي ابن الشجري ٦ / ١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٨٩ ، الدر

المصون ١ / ٢١٥ ، شرح ابن عقيل ٢ / ١٨٣ .

^(٥) سبق تخريجه ص ٢٦٠ .

^(٦) انظر شرح التسهيل ٣ / ٣١٢ ، توضيح المقاصد ٢ / ٩٣ .

^(٧) سورة البقرة : من الآية ٤٨ ، ١٢٣ .

الأول : يجوز أن يكون المحذوف الجار والمجرور (فيه) ، كما يجوز أن يكون المحذوف العائد أولاً ثم يعدى الفعل ويحذف الضمير ثانياً ؛ أي أن الأصل : لا تجزى فيه ، ثم لا تجزى ، ثم لا تجزى ، وتجويز الوجهين قول سيويه ^(١) ، والأخفش ^(٢) ، والزجاج ^(٣) ، ونسبه ابن الشجري لأكثر أهل العربية ^(٤) .

الثاني : يجب أن يكون المحذوف العائد أولاً ، ثم يعدى الفعل ويحذف الضمير ثانياً ، وهذا قول الكسائي ^(٥) ؛ لأنه كان لا يجوز إضمار حروف الجر في الصلات ^(٦) ، وهذا القول هو الأقيس عند ابن الشجري ^(٧) .

الثالث : يجب أن يكون المحذوف الجار والمجرور (فيه) ، وهو قول الفراء وبعض البصريين ^(٨) ؛ وذلك لأن الظروف يُتسع فيها ما لا يتسع في غيرها .

وأما حذف العائد المجرور بـ (من) ، فإنما يجوز حذفه إذا كان عند الحذف لا يحتمل إلا وجهاً واحداً ، سواء كان المنعوت اسم زمان ، نحو : هذا شهر صمت يوماً مبارك ؛ أي : صمت يوماً منه ، أو لم يكن اسم زمان ، نحو : عندي برٌّ إردب بدينارين ؛ أي : إردب منه بدينارين ^(٩) .

^(١) انظر الكتاب ٣٨٦/١ ، أمالي ابن الشجري ٦/١ ، مغني اللبيب ١٨٥/٢ .

^(٢) انظر معاني القرآن له ٩٢/١-٩٣ ، أمالي ابن الشجري ٦/١ ، مغني اللبيب ١٨٥/٢ .

^(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه له ١٢٨/١ .

^(٤) انظر أماليه ٦/١ .

^(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣٣/١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٨/١ ، أمالي ابن الشجري ٦/١ ، توضيح المقاصد ٩٣/٢ .

^(٦) انظر معاني القرآن للفراء ٣٣/١ .

^(٧) انظر أماليه ٧/١ .

^(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٣٣/١ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٨/١ ، أمالي ابن الشجري ٦/١ ، مغني اللبيب ١٨٤/٢ .

^(٩) انظر شرح التسهيل ٣١٢/٣ .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

اتفق السواد الأعظم من شراح بيت المتنبي على أن معنى البيت يدل على أن الناس مشتاقون إلى عطاء يد المدح كمن تنبت الرماح شوقاً إلى عطاء يده ، ولكنهم مختلفون في تحديد المقصود بعطاء اليد ، فذهبوا فيه ثلاثة مذاهب :

الأول : أن المقصود بعطاء يد المدح الطعن في الحروب ، وهذا ما تشتاق الرماح له .

الثاني : أن المقصود به الحكم ، وما يتصرف به في الحرب والسلام .

الثالث : أن المقصود به الجود .

هذا ما يلمس من شروحهم ، قال ابن جني : " السَّيْلُ : المطر ؛ أي : يشتاق كل أحد إلى عطائه حتى أن الأسل ، وهي الرماح ، إنما تنبت شوقاً إلى يده ؛ ليحمل الرمح فيلاقي قبض كفه ، ويباشر خضبل راحته " ^(١) .

وقال في الفسر : " يقول : كأن الرماح إنما تنبت شوقاً إلى أن تباشر يده " ^(٢) .

وقال ابن الأفلح : " فيقول : يشتاق إلى سبل يده التي تنسكب بالنعم ، وتفيض بالآلاء والمنن ، وينبت الأسل رغبة فيما يتصل بذلك السبل من الحكم ، وما يتصرف به في الحرب والسلام " ^(٣) .

وقال أبو العلاء المعري : " يقول : يشتاق من يده إلى مطر ينبت الأسل _ أي : الرماح - شوقاً إليه لأنه يطعن به الأعداء " ^(٤) . وقد أشار في معجز أحمد إلى رأيين ، قال : " السبل : المطر ، يريد به هنا الحرب ، والأسل : الرماح . يشتاق هو إلى قتل أعدائه وإراقة دمائهم ، والرماح إنما تنبت شوقاً إلى ذلك السبل ، لأنه يعملها في حروبه ، ويريق بها دماء أعدائه ، وقيل : أراد بالسبل جود يده " ^(٥) .

^(١) الفتح الوهبي ١٣٣ .

^(٢) المجلد الثالث ٢٧٥/٤ .

^(٣) شرح شعر المتنبي له ٣٢٠/٤ .

^(٤) اللامع العزيزي ١٧٦/أ . وانظر المآخذ ١٦١/٢ .

^(٥) ٣٥٧/٤ .

كما ذكر ابن سيده رأيين أيضاً ، قال : " يقول : يشتاق إلى نداه حتى إن الأسل لا ينبت إلا لياشر راحته ، فيروى بنائلها كريحه بالسحاب بل أكثر . وإن شئت جعلت حظ الأسل من نائل كفه ما يسقيها من الدم . وقوله (شوقاً إليه ينبت الأسل) جعله في موضوع الصفة لسبل " ^(١).

وقال الواحدي في شرحه : " يقول : الناس يشتاقون إلى عطاء يده ، والرماح تنبت شوقاً إلى أن تباشر يده ؛ أي : ليطعن بها ويستعملها في الحرب ، وتقدير اللفظ : ينبت الأسل شوقاً إليه ؛ أي : إلى الممدوح ، ولكنه قدم وأخر ، والبيت مختل النظم " ^(٢) .
وقال العكبري : " يقول : الناس مشتاقون إلى عطاء يده ، والرماح تنبت شوقاً إلى أن يباشرها ويستعملها في الحرب ، وفي البيت تقديم وتأخير . يريد : ينبت الأسل شوقاً إلى الممدوح ، يريد : إلى مباشرتها بيده ، يعني : يشتاق إلى سبل يده التي تنسكب بالنعم ، وتفويض بالآلاء والمنن ، وينبت الأسل ، رغبة فيما يتصل بذلك السبل من الحكم ، وما يتصرف به في الحرب والسلم ، وفيه تنبيه على أنه جواد شجاع " ^(٣) .
لقد تبين من الأقوال السابقة أن الشراح يرون أن الهاء في (إليه) تعود إليه الممدوح ، وهم يقصدون يده ، ويريدون عطاء يده .

موقف المهلي من شراح البيت

ذهب المهلي إلى أن جعل الهاء في (إليه) عائدةً إلى الممدوح غير صحيح ، بل هي _ عنده _ عائدة إلى (سبل) ؛ ورأى أن السبب في ذلك أن جملة (شوقاً إليه ينبت الأسل) صفة لـ (سبل) ، لذلك لا بد من ضمير يربط جملة الصفة بالموصوف .

^(١) شرح مشكل شعر المتنبي ٣٣٧ .

^(٢) ٧٧٧ . وانظر المآخذ ٣٤٥/٥ .

^(٣) التبيان ٣٠٥/٣ .

قال في مأخذه على شرح أبي العلاء : " وأقول : الصحيح أن الضمير في (إليه) عائد على السبل ، وأراد بذلك المبالغة . يقول : إن الممدوح يشتااق من يده إلى جود ينبت القنا شوقاً إليه ، فما ظنك بالناس في الاشتيااق !... فقلوه : إنما تنبت الرماح شوقاً إليه ؛ لأنه يطعن به الأعداء ، وجعل طعنه الأعداء سبباً لنبتها وشوقها إليه غير صحيح ؛ لأن غيره أيضاً يطعن بها الأعداء ، وإنما شوق الأسل إلى ما في يده من السبل ، والطعن في قول من علل شوقها بالطعن " ^(١).

وقال في مأخذه على شرح الواحدي : " وأقول : إن جعل الضمير في (إليه) راجعاً إلى الممدوح غير صحيح ، بل هو راجع إلى (سبل) ؛ لأن تقدير الكلام : يشتااق الناس من يده إلى سبل تنبت الرماح شوقاً إليه ، فجعل السبل يشتااق إلى ما يشتااق إليه الناس في يده من السبل ، فما بعد (سبل) صفة له ، فلا بد من ضمير يرجع إليه " ^(٢).

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق من أقوال الشراح ومن رد المهلي أنه ليس هناك فرق بين من قال إن (الهاء) في (إليه) تعود إلى الممدوح ، ومن قال إنها تعود إلى (سبل) ؛ لأن من قال أنها عائدة إلى الممدوح ، يقصد يده ؛ أي : عطاء يده ، وإنما قولهم هذا تفسير معنى لا تفسير إعراب . وكذلك من قال إنها عائدة إلى (سبل) ، فإنه يقصد به عطاء يد الممدوح . وهذا التقارب في الأقوال ظاهر في كلام العكبري ، وذلك عندما قال : " والرماح تنبت شوقاً إلى أن يباشرها ويستعملها في الحرب ، وفي البيت تقديم وتأخير . يريد : ينبت الأسل شوقاً إلى الممدوح ، يريد : إلى مباشرتها بيده ؛ يعني : يشتااق إلى سبل يده التي تنسكب بالنعم ، وتفيض بالآلاء ... " ^(٣).

^(١) ١٦١/٢ .

^(٢) ٣٤٥/٥ .

^(٣) التبيان ٣٠٥/٣ .

(أم) المحتملة للاتصال والانقطاع

قال المتنبي :

أَحَادُ أَمِ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ لُيْلَتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِي^(١)

هذا البيت مطلع قصيدة قالها يمدح عليّ بن إبراهيم التَّنُوخِيّ . والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " أحاد أم سداس " ، إذ وقع خلاف حول نوع (أم) .

موقف النحاة من هذه المسألة

تأتي (أم) في الاستفهام على وجهين : متصلة ، ومنقطعة^(٢) .

أما (أم) المتصلة : فهي المعادلة لهمزة التسوية أو لهمزة الاستفهام^(٣) ، وتكون معهما بمنزلة (أيهما) أو (أيهم)^(٤) ، قال سيبويه : " هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم . وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو ، و أزيداً لقيت أم بشراً ؟ فأنت الآن مدع أن عنده أحدهما ؛ لأنك إذا قلت : أيهما عندك ، وأيهما لقيت ؟ فأنت مدع أن المسئول قد لقي أحدهما ، إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو ... ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيداً لقيت أم عمراً ، وسواء عليّ أبشراً كلمت أم زيداً ، كما تقول : ما أبالي أيهما لقيت "^(٥) .

(١) البيت من الوافر ، وهو في المآخذ ٦٥/١ ، ٣١/٣ .

(٢) انظر الكتاب ١٦٩/٣ ، المقتضب ٢٨٦/٣ ، الأصول ٥٧/٢ .

(٣) اللباب ٤٢٨/١ ، الجنى الداني ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٤) الكتاب ١٦٩/٣ ، المقتضب ٢٨٦/٣ ، الأصول ٥٧/٢ ، اللمع ٩٣ ، الأزهية ١٢٤ ، اللباب ٤٢٩/١ ، شرح التسهيل

٣٥٩/٣ ، الجنى الداني ٢٠٥ .

(٥) الكتاب ١٦٩/٣ - ١٧٠ .

وسميت متصلة لاتصال ما قبلها بما بعدها فلا يُستغنى بأحدهما عن الآخر ، ولا تحصل الفائدة إلا بهما^(١) ، وسميت أيضاً معادلة لأنها جعلت الاسم الثاني عدل الأول في وقوع الهمزة على الأول و (أم) على الثاني^(٢) .

وإنما خصت همزة الاستفهام بمعادلة (أم) دون غيرها من أدوات الاستفهام لما تمتاز به الهمزة من كونها أوسع تصرفاً ، إذ أنها تستعمل في الإثبات توبيخاً نحو : ألباً وأنت شيخ ، بخلاف (هل) التي لا تستعمل هذا الاستعمال^(٣) . كما أن الهمزة هي أم باب الاستفهام ، فالسؤال بها استفهام بسيط مطلق غير مقيد بوقت ولا حال بينما الاستفهام بغيرها مركب مقيد إما بوقت كمتى أو بمكان كأين ، ولأن الهمزة أيضاً من بين حروف الاستفهام تكون للتقرير والإثبات نحو : ألم أحسن إليك ؟ فإذا قلت : أعندك زيد أم عمرو ؟ فأنت مقر بأن أحدهما عنده ومثبت لذلك وطالب تعيينه ؛ لذلك أتوا بالهمزة التي تكون للتقرير^(٤) .

و (أم) المتصلة حرف من حروف العطف عند جمهور النحويين^(٥) خلافاً لمحمد بن مسعود الغزني ، الذي نفى كونها حرف عطف متابعاً في ذلك ما ذهب إليه أبو عبيدة من أن (أم) بمعنى الهمزة ، فهي استفهامية على مذهبه^(٦) .

وتقع أم المتصلة بين المفردين ، ويتوسط ما لا يسأل عنه بين المعطوف والمعطوف عليه كثيراً ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَهْمَ خَيْرُ أُمَّ قَوْمٍ تُبْعِ ﴾^(٧) ، وقد يتأخر عن المعطوف عليه ، وجاء ذلك في آية واحدة في القرآن وهي قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا

(١) انظر شرح التسهيل ٣/٣٥٩ ، مغني اللبيب ١/٧٧ .

(٢) انظر الأزهية ١٢٤ ، مغني اللبيب ١/٧٧ .

(٣) انظر المقتضب ٣/٢٨٩ ، الباب ١/٤٢٩-٤٣٠ .

(٤) انظر المقتضب ٣/٢٨٩-٢٩٠ ، بدائع الفوائد ١/٢٠٩-٢١٠ . والقول بمعادلة "أم" لهمزة الاستفهام خاصة هو قول الجمهور ، وخالفهم المالقي الذي أجاز معادلة "أم" لـ "هل" أيضاً انظر رأيه في رصف المباني ٩٤ .

(٥) انظر الأزهية ١٢٤ ، شرح التسهيل ٣/٣٥٩ ، الجني الداني ٢٠٥ .

(٦) انظر ارتشاف الضرب ٤/١٩٧٨-١٩٧٩ ، الجني الداني ٢٠٥ ، همع الهوامع ٣/١٩٦ .

(٧) سورة الدخان : من الآية ٣٧ . وانظر شرح التسهيل ٣/٣٦٢ .

تُوعَدُونَ ﴿١﴾ ، ووقوع أم المتصلة بين المفردين خاص بالمعادلة لهمزة الاستفهام دون همزة التسوية . كما تقع بين الجملتين ، وتكونان فعليتين كقوله تعالى : ﴿ أَيْمَسْكُهُ عَلَيَّ هُونٍ أَمَّ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ﴾ (٢) ، واسميتين كقول الشاعر :

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا شُعَيْثُ ابْنِ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنِ مَنَقَرٍ (٣)

ومختلفتين كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ ﴾ (٤) . (٥)

وإذا عادت (أم) المتصلة همزة الاستفهام فإنها تحتاج إلى جواب ، ويكون جوابها بالتعيين ، فإذا قيل : أزيد جاء أم عمرو ؟ أجيب بزيد أو عمرو ، والأجود في السؤال تقديم الاسم لأنك عنه تسأل ، ويجوز تقديم الفعل فتقول : أجداء زيد أم عمرو ؟ ، أما إذا قلت : أضربت زيدا أم قتلته ؟ فالأحسن أن تبدأ بالفعل ؛ لأنه المسئول عنه (٦) .

ولعل أكثر الأدوات مشابهة لـ (أم) المتصلة (أو) ، حيث يشتبهان في الحرفية والعطفية ، وكونهما لأحد الشيئين أو الأشياء (٧) ، ولكنهما يفترقان من وجوه (٨) :

١- (أم) لا يكون الكلام بها إلا استفهاماً بينما (أو) تكون في الخبر والاستفهام .

٢- (أو) تثبت أحد الشيئين مبهماً ، أما (أم) فتطلب تعيين ذلك المبهم .

(١) سورة الأنبياء : من الآية ١٠٩ . وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول ٣٠٣-٣٠٤ .

(٢) سورة النحل : من الآية ٥٩ .

(٣) سبق تخريجه ص ٣٣٤ .

(٤) سورة الأنبياء : من الآية ٥٥ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٣/٣٦٠ ، أوضح المسالك ٣/٣٢٧-٣٣٢ ، مغني اللبيب ١/٧٧-٨٠ ، الأشباه والنظائر ٧٢/٤ .

(٦) انظر الكتاب ٣/١٦٩ ، المقتضب ٣/٢٩٣ ، الأصول ٢/٢١٣ ، الأزهية ١٢٤ .

(٧) انظر الأشباه والنظائر ٢/٢٤٦ .

(٨) انظر الكتاب ٣/١٦٩ ، الأصول ٢/٢١٣-٢١٥ ، الأزهية ١٣٤-١٣٨ ، معاني الأدوات والحروف ٢٨٩ ، الفصل ٣٦٣ ، الباب ١/٤٣٠ ، الأشباه والنظائر ٢/٢٤٦-٢٤٧ .

- ٣- أن (أو) مع الهمزة تقدر بأحد ، وأم مع الهمزة المعادلة تقدر بأي .
 ٤- أن جواب الاستفهام مع (أو) بلا أو نعم ، وجوابه مع (أم) التعيين .
 ٥- أن (أو) تكون للتخيير ، بينما (أم) لا تكون له .

أما (أم) المنقطعة : فهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين^(١) — أعني همزة التسوية وهمزة الاستفهام — ، وتمتاز بأنها تعطف كلاماً تاماً على كلام تام يصلح السكوت عليه ، وتأتي بعد الخبر والاستفهام ، إلا أنها في الاستفهام لا يقدر الكلام معها بأي^(٢) ، ويجب عنها بنعم أو لا^(٣) .

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ، فما قبلها منقطع عما بعدها ، وما بعدها قائم بنفسه غير متعلق بما قبله^(٤) ، لذلك لا يليها إلا الجملة ظاهرة الجزأين نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو ؟ ، أو مقدراً أحدهما نحو : إنها لإبل أم شاء^(٥) ، أي أم هي شاء^(٦) .

وترد (أم) المنقطعة في الكلام على ثلاث صور^(٧) :
 الصورة الأولى : أن تسبق بخبر محض ، نحو قوله تعالى : ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٨) أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ^(٩) .

(١) الجني الداني ٢٠٥ .
 (٢) انظر الكتاب ١٧٢/٣ ، المقتضب ٢٩٤/٣ ، الأزهية ١٢٨ ، اللباب ٤٢٩/١ ، شرح التسهيل ٣٦٠/٣ ، ارتشاف الضرب ٢٠٠٧/٤ .
 (٣) انظر الأشباه والنظائر ٧٤/٤ .
 (٤) انظر الأزهية ١٢٧ ، أمالي ابن الشجري ١٠٧/٣ .
 (٥) الكتاب ١٧٢/٣ ، الأصول ٢١٣/٢ ، حرف المعاني والصفات ٥٥ ، اللمع ٩٤ ، الأزهية ١٢٨ ، اللباب ٤٣٠/١ ، مغني اللبيب ٨٤/١ ، الأشباه والنظائر ٧٣/٤ .
 (٦) انظر شرح الرضي على الكافية ١٧٧/٦ .
 (٧) عددها ابن هشام في مغني اللبيب ٨٣/١ . وانظر الكتاب ١٧٢/٣ ، المقتضب ٢٨٨/٣ ، ٢٩٤ ، الأصول ٥٨/٢ ، اللمع ٩٤ ، الأزهية ١٢٨ ، شرح التسهيل ٣٦٠-٣٦١ ، الأشباه والنظائر ٧٤/٧٠ .

الصورة الثانية : أن تسبق بهمزة لغير الاستفهام ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ
الْفُرْعَانَ ﴾ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴿٢٤﴾^(١) فلهمزة للإنكار .

الصورة الثالثة : أن تسبق باستفهام بغير همزة ، كأن تسبق بـ " مَنْ (أو) ما (أو) كيف
(أو) هل " أو غيرهن مع أدوات الاستفهام^(٣) ، ومن ذلك قولنا : هل زيد عندك أم عمرو
في الدار؟.

وقد وقع خلاف في معنى (أم) المنقطعة ، حيث ذهب جمهور البصريين إلى أنها تكون
بمعنى (بل) وهمزة الاستفهام معاً^(٤) ومن هؤلاء : أبو علي الفارسي^(٥) ، وابن بابشاذ^(٦) ،
وابن الشجري^(٧) ، وأبو البركات الأنباري^(٨) ، والعكبري^(٩) ، وأبو علي الشلوبيني^(١٠) .
واستدلوا على ذلك بدليلين :

١ - قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ ﴾^(١١) فلو كانت (أم)
بمعنى (بل) وحدها لكان التقدير : بل له البنات ولكم البنون ، وهذا كفر محض ، فدل
على أنها بمنزلة (بل) والهمزة^(١٢) .

-
- (١) سورة السجدة : الآية ٢-٣ . وأكثر مواقع " أم المنقطعة في القرآن الكريم إنما كان بعد غير الاستفهام . دراسات
لأسلوب القرآن الكريم ٣١٠/١ .
- (٢) سورة محمد : الآية ٢٤ .
- (٣) انظر همع الهوامع ٢٠١/٣ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٠٨/١-٣١٠ .
- (٤) انظر أمالي ابن الشجري ١٠٨/٣ فقد نقل إجماع البصريين عليه ، أسرار العربية ٢٧٠ ، الجني الداني ٢٠٥ ، مغني
الليبيب ٨٤/١ ، ائتلاف النصرة ١٥٧ ، همع الهوامع ٢٠٠/٣ .
- (٥) انظر الإيضاح العضدي ٢٩٢/١ .
- (٦) انظر ائتلاف النصرة ١٥٧ .
- (٧) انظر أمالي ابن الشجري ١٠٨/٣ ، ائتلاف النصرة ١٧٥ .
- (٨) انظر أسرار العربية ٢٧٠ .
- (٩) انظر اللباب ٤٣٠/١ .
- (١٠) انظر التوطئة ١٩٩ .
- (١١) سورة الطور : الآية ٣٩ .
- (١٢) انظر أسرار العربية ٢٧٠ ، بدائع الفوائد ٢١٢/١ ، مغني الليبيب ٨٤/١ .

٢- أن (أم) المنقطعة تسبق بأدوات الاستفهام ما عدا الهمزة ، وهذا دليل على أنها بمعنى (بل) والهمزة ، إذ لو كانت (أم) بمعنى (بل) وحدها لجاز أن تسبق بـهمزة الاستفهام كما سبقت (بل) بها في نحو قولك : أقام زيد بل أقام عمرو^(١) .
وخالفهم الكوفيون إذ ذهبوا إلى أن (أم) المنقطعة تفيد معنى (بل) وهو الإضراب ، وقد نسب هذا الرأي إلى الكسائي ، وهشام الضرير^(٢) .

كما رأى الكوفيون أن (أم) المنقطعة قد تدل - مع دلالتها على الإضراب - على الاستفهام الحقيقي أو الإنكاري^(٣) ، واستدلوا على مجيء (أم) بمعنى الإضراب فقط بقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ۗ ﴾^(٤) وغيرها من الشواهد التي جاء بعد (أم) استفهام ، ووجه الدلالة من هذه الشواهد أنه وقع بعد (أم) استفهام ، فلو كانت (أم) مفيدة معنى الاستفهام لدخل استفهام على استفهام وهذا لا يجوز^(٥) . وقد رجح ابن هشام مذهب الكوفيين قائلاً : " والذي يظهر لي قولهم^(٦) " ، وتابعه في هذا الترجيح الزبيدي الذي قال : " وهذا هو الأصح وأشار ابن هشام إلى ترجيحه فليعتمد "^(٧) .

وانفرد أبو عبيدة برأي خاص ، وهو أن (أم) المنقطعة تأتي بمعنى الاستفهام المجرد من الإضراب^(٨) ، واستدل على ما يرى بقوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ۙ ﴾^(٩) .

وقول الأخطل :

(١) انظر مع الهوامع ٢٠١/٣ .

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ١٠٨/٣ ، ارتشاف الضرب ٢٠٠٨/٤ ، مغني اللبيب ٨٤/١ ، مع الهوامع ٢٠٠/٣ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٢٠٠٨/٤ .

(٤) سورة الرعد : من الآية ١٦ . ومن علامات دلالتها على الإضراب فقط أن يليها استفهام .

(٥) انظر أوضح المسالك ٣٣٣/٣-٣٣٤ وتعليق المحقق في الهامش ، مغني اللبيب ٨٤/١ .

(٦) مغني اللبيب ٨٤/١ .

(٧) ائتلاف النصرة ١٥٧ .

(٨) انظر مجاز القرآن ٥٩/١ ، ٧٢ ، مغني اللبيب ٨٤/١ .

(٩) سورة البقرة : من الآية ١٠٨ .

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ
غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاً^(١)

وقد رُد على رأي أبي عبيدة بأمرين :

- ١ - أنها لو كانت بمعنى الهمزة لوقعت في أول الكلام ، وذلك لا يجوز منها .
- ٢ - مجيئ الاستفهام بعدها^(٢) .
- ٣ - أن (أم) في الآية للإضراب الانتقالي ، وبذلك لا تخرج عما أجمع عليه النحاة من دلالة (أم) المنقطعة على الإضراب سواء أكان إبطالاً أم انتقالياً .

قال السمين الحلبي عن هذه الآية : " قد تقدم أن (أم) هذه يجوز أن تكون متصلة معادلة لقوله : (ألم تعلم) وأن تكون منقطعة وهو الظاهر ، فتقدر بيل والهمزة ، ويكون إضراب انتقال من قصة إلى قصة . قال أبو البقاء : أم هنا منقطعة إذ ليس في الكلام همزة تقع موقعها ومع أم : أيها ، والهمزة من قوله : (ألم تعلم) ليست من أم في شيء ، والمعنى : بل أتريدون فخرج من كلام إلى كلام ... وقيل (أم) للاستفهام ، وهذه الجملة منقطعة عما قبلها ، وقيل : هي بمعنى بل وحدها ، وهذان قولان ضعيفان " ^(٣).

ويُلاحظ من هذا الخلاف أن النحاة ما عدا أبا عبيدة متفقون على إفادة (أم) المنقطعة معنى (بل) وهو الإضراب ، لكن الخلاف حول دلالتها مع الإضراب على الاستفهام أو لا .

ومما ينبغي الإشارة إليه أن الفرق بين (بل) و (أم) يتمثل في أن ما بعد (بل) متحقق ، وأما ما بعد (أم) فيكون مشكوكاً فيه ، مسئولاً عنه^(٤) .

(١) سبق تخريجه في ص ٣٣٠ .

(٢) انظر مع الهوامع ٢٠١/٣ .

(٣) الدر المصون ٣٣٩/١ - ٣٤٠ .

(٤) انظر المقتضب ٢٨٩/٣ ، الأصول ٥٨/٢ ، اللمع ٩٤ .

كما وقع خلاف بين النحويين أيضاً في (أم) المنقطعة هل يعطف بها أولاً ؟
فذهب المغاربة من النحويين إلى أنها ليست بعاطفة لا في مفرد ولا في جملة^(١) ، ومن
هؤلاء ابن عصفور^(٢) ، والمالقي^(٣) ، وأبو حيان^(٤) ، وما ذهبوا إليه هو قول جمهور النحاة .

وقد أعلن ابن مالك مخالفته لهم عندما صرح بأن (أم) المنقطعة إذا جاء بها مفرد فهي
عاطفة ، مستدلاً على ما ذهب إليه بدليل وهو ما وضحه بقوله : " وإن ولي المنقطعة مفرد
فهو معطوف بها على ما قبلها ، كقول بعض العرب : إنها لإبل أم شاء ، فأم هنا لمجرد
الإضراب ، عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، كما كان يكون بعد بل ، فإنها بمعناها . وزعم
ابن جني أنها بمنزلة الهمزة وبل ، وأن التقدير : بل أهى شاء . وهذا دعوى لا دليل
عليها ، ولا انقياد إليها ، وقد قال بعض العرب : إن هناك إبلاً أم شاء ، فنصب ما بعد أم
حين نصب ما قبلها ، وهذا عطف صريح مقوٍ لعدم الإضمار قبل المرفوع " ^(٥) .

وقد تصدى ابن هشام للرد على ما قاله ابن مالك حين أكد أن القول بأن (أم)
المنقطعة ليست بعاطفة هو قول الجمهور ، وأن ما استدل به من قول بعض العرب : إن
هناك إبلاً أم شاء ، فإنه وإن صحت روايته فالأولى تقدير ناصب لشاء ، ويكون التقدير : أم
أرى شاء^(٦) .

(١) انظر الجني الداني ٢٠٦ .

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي له ٢٤٠/١ ، الأشباه والنظائر ٧٤/٤ .

(٣) انظر رصف المباني ٩٥ .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٢٠١١/٤ .

(٥) شرح التسهيل ٣٦٢/٣ .

(٦) انظر مغني اللبيب ٨٦/١ .

وبعد هذه الدراسة الشاملة لـ (أم) المتصلة والمنقطعة تجدر الإشارة إلى أنهما تقتربان من بعضهما لدرجة ورود شواهد جاءت فيها (أم) محتملة للاتصال والانقطاع^(١) ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ تُخْلَفَ اللَّهُ عَهْدُهُ ﴾^ط أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢﴾ حيث ذكر الزمخشري أن (أم) في هذه الآية يجوز أن تكون متصلة كما يجوز أن تكون منقطعة^(٣) ، وتابعه أبو حيان الذي قال : " قوله : ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾ معادل لقوله : ﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا ﴾ فصارت هذه الجملة بين هاتين اللتين وقع بينهما التعادل جملة اعتراضية فلا يكون لها موضع من الإعراب ، وكأنه يقول : أي هذين واقع ألتخاذكم العهد عند الله أم قولكم على الله ما لا تعلمون ، وأخرج ذلك مخرج المتردد في تعيينه على سبيل التقرير ، وإن كان قد علم وقوع أحدهما .. وقيل : أم منقطعة فيقدر بيل و الهمزة كأنه قال : بل أتقولون على الله ما لا تعلمون ، وهو استفهام إنكار^(٤) .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ أَتَّخَذْنَاهُمْ سِحْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ ﴾^(٥) جاء في النشر في القراءات العشر : " فقرأ البصريان وحمزة الكسائي وخلف بوصل همزة ﴿ أَتَّخَذْنَاهُمْ ﴾ على الخبر ، والابتداء بكسر الهمزة . وقرأ الباكون بقطع الهمزة مفتوحة على الاستفهام^(٦) " وذكر المبرد أن (أم) في هذا الآية متصلة^(٧) ، وتابعه أبو علي الفارسي الذي خرج قراءة من وصل الهمزة مفتوحة على أن (أم) معادلة لجملة محذوفة والتقدير :

(١) انظر مغني اللبيب ١/٨٦-٨٨ ، البرهان في علوم القرآن ٤/١٨٣-١٨٥ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣١٦-٣٢٢ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ٨٠ .

(٣) انظر الكشاف ٨٤ .

(٤) البحر المحيط ١/٤٤٥ ، وانظر الدر المصون ١/٢٧٢- ٢٧٣ ، مغني اللبيب ١/٨٦ .

(٥) سورة ص : الآية ٦٣ .

(٦) ٢/٢٧٠-٢١٧ .

(٧) انظر المقتضب ٣/٢٨٦ .

أمفقودون هم أم زاعت عنهم الأبصار ، ونسب هذا الرأي إلى الأخفش^(١). أما أبو حيان فقال : " (أم) إن كان ﴿ أَتَّخَذْنَهُمْ ﴾ استفهاماً إما مصرحاً بـهمزته كقراءة من قرأ كذلك ، أو مؤولاً بالاستفهام وحذفت الهمزة للدلالة فالظاهر أنها متصلة ، لتقدم الهمزة ، والمعنى : أي الفعلين فعلنا بهم : الاستسحار منهم أم ازدراؤهم وتحقيرهم وأن أبصارنا كانت تعلقو عنهم... وإن كان ﴿ أَتَّخَذْنَهُمْ ﴾ ليس استفهاماً فأم منقطعة ، ويجوز أن تكون منقطعة أيضاً مع تقدم الاستفهام ، ويكون كقولك : أزيد عندك أم عندك عمرو ، استفهمت عن زيد ثم أضربت عن ذلك واستفهمت عن عمرو ، فالتقدير : بل أزاغت عنهم الأبصار"^(٢).

ومن الشواهد الشعرية على ذلك بيت الأخطل الذي مر بنا آنفاً وهو :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاً^(٣)
حيث أجاز سيبويه والمبرد والمرووي وجهين في (أم)^(٤) :

١- أن تكون منقطعة ، وذلك بأن يكون ابتداء " كذبتك عينك " مخبراً ، ثم أدركه الشك في أنه قدر رأى ، فاستفهم مستتباً ، وهذا الوجه الذي نقله سيبويه عن الخليل ، قال سيبويه : " زعم الخليل أن قول الأخطل _ وذكر البيت _ كقولك : إنها لإبل أم شاء " ، قال السيرافي معلقاً على قول سيبويه : " يريد أن أم في البيت منقطعة مما قبلها ؛ لأنها استفهام بعد مضي جملة هي ابتداء وخبر ، واستؤنف بها الاستفهام من غير أن يتقدم قبله استفهام"^(٥).

٢- أن تكون متصلة ، وذلك بجعل (أم) عاطفة بعد استفهام مضمّر ، والتقدير : أكذبتك عينك .

(١) انظر المسائل الحلييات ١٥٣.

(٢) البحر المحيط ٣٨٩/٧. وانظر الكشف ٩٣٠، كشف المشكلات ١١٥٤/٢-١١٥٥ ، تفسير القرطبي ٢٢٥/١٥ ، تفسير البيضاوي ٥٣/٥ ، تفسير أبي السعود ٢٣٣/٧.

(٣) سبق تخريجه ص ٣٣٠.

(٤) انظر الكتاب ١٧٤/٣ ، المقتضب ٢٩٥/٣ ، الأزهية ١٢٩-١٣٠.

(٥) شرح أبيات سيبويه ٦٣/٢. وانظر في نقل هذين الوجهين خزنة الأدب للبغدادى ١٢٩/١١ ، ١٣٧.

ومن الشواهد الشعرية أيضاً قول المتنبي _ وهو شاهد المسألة _ :
أَحَادٌ أَمِ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ لَيْلَتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِي
فقد أورده ابن هشام ضمن الشواهد التي وردت فيها (أم) محتملة للاتصال والانقطاع ، قال بعد البيت : " فإن قدرتها فيه متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة فشك أوأحدة هي أم ستُ اجتمعت في واحد فطلب التعيين ، وهذا من تجاهل العارف كقوله :
أَيَا شَجَرَ الْخُبُورِ مَالِكٌ مُورِقاً كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفٍ^(١)
وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل (أحاد) ، ويكون تقديم الخبر وهو (أحاد) على المبتدأ وهو (ليلتنا) تقديماً واجباً ؛ لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس ، إذ شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ، يلي (أم) المعادل الآخر ؛ ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه... وإن قدرتها منقطعة فالمعنى أن أخبر عن ليلته أنها ليلة واحدة ، ثم نظر إلى طولها فشك ، فجزم بأنها ست في ليلة فأضرب ، أو شك هل هي ست في ليلة أم لا فأضرب واستفهم ، وعلى هذا فلا همزة مقدرة ، ويكون تقديم (أحاد) ليس على الوجوب ، إذ الكلام خبر "^(٢) ، وبعد أن فصل ابن هشام في الوجهين المحتملين لـ (أم) رجح الأول فقال : " وأظهر الوجهين الاتصال ، لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون سداس خبر عنه في وجه الانقطاع ، كما لزم الجمهور في " إنها لإبل أم شاء " ومن الاعتراض بجملة " أم هي سداس " بين الخبر وهو أحاد والمبتدأ وهو ليلتنا ، ومن الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة ، فإن ذلك معلوم لا فائدة فيه ، ولك أن تعارض الأول بأنه يلزم في الاتصال حذف همزة الاستفهام ، وهو قليل ، بخلاف حذف المبتدأ "^(٣) .

هذا هو رأي ابن هشام في بيت المتنبي ، فماذا عن آراء الشراح فيه .

(١) البيت من الطويل ، وهو لليلى بن طريف التغلبية ترثي أباها الوليد. انظر العقد الفريد ٣/٢٣٢ ، الأمازي لأبي علي القالي ٢/٢٧٨ ، تهذيب اللغة (خبر) ، الصناعتين ١٦٥ ، المحكم (خبر) ، خزنة الأدب للحموي ١/٢٧٨ .

(٢) مغني اللبيب ١/٨٧-٨٨ .

(٣) المرجع السابق . ولعل هذه الشواهد وغيرها مما احتملت فيها (أم) للاتصال و الانقطاع تدعو إلى معرفة الفروق بين النوعين ، وهذا ما سبق الإشارة إليه ، وقد فصل السيوطي في ذكر الفروق بينهما انظر الأشباه والنظائر ٢/٤٠٤ ، ٢/٦٩ .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

لقد بدا من قراءة مجموعة من الشروح أن السواد الأعظم من أصحابها يرى أن (أم) في قول المتنبي : " أحاد أم سداس " متصلة ، إلا ما كان من ابن فورجة الذي يدل ظاهر كلامه على أنه يرى أن (أم) منقطعة .

هذه النتيجة نراها ماثلة في أقوالهم ، فلنستمع إليهم وهم يوضحون معنى البيت ، قال الحاتمي محاوراً المتنبي : " قلت : ما أردت ؟ فقال : أردت أليلة واحدة أم ست ليالٍ في ليلة استطالة لها واستبعاداً لمداها.. " ^(١) ، وقال ابن جني : " كأنه قال : أواحدة ليلتنا أم ست ؛ لأن ستاً في واحدة ست ... وحذف همزة الاستفهام ضرورة ؛ لأنه يريد : أحاد؟ " ^(٢) ، وقال أبو العلاء المعري : " أراد الاستفهام كأنه قال : أحاد ، فحذف الهمزة لدلالة قوله : أم سداس " ^(٣) ، وقال الزوزني : " وعندي أنه يقول : أهذه الليلة واحدة أم ست مع واحدة لتمام أسبوع ؟ " ^(٤) ، وقال ابن سيده : " أي : أواحدة ليلتنا هذه أم ست في واحدة " ^(٥) ، وقال الواحدي : " وأراد همزة الاستفهام في (أحاد) فحذفها ضرورة " ^(٦) ، ونقل أبو المرشد المعري والتبريزي كلام أبي العلاء المعري ^(٧) ، وقال ابن القطّاع الصّقْلِيّ : " والمعنى : أواحدة هذه الليلة أم ليالٍ مجموعة في واحدة ؟ " ^(٨) ، وقال ابن بسام النحوي : " تشكك فيها لطولها فاستفهم أهى واحدة أم ست ؟ " ^(٩) ، وقال العكبري : " الإعراب : قوله

(١) الرسالة الموضحة ٩٨ .

(٢) الفسر المجلد الأول ٩٣٦/٢ - ٩٤٠ ، وانظر أيضاً الفتح الوهي ٥٤ .

(٣) معجز أحمد ٢٩٨/١ . وانظر اللامع العزيزي ٣٣٣/١ .

(٤) قشر الفسر ١٣١ .

(٥) شرح مشكل شعر المتنبي ٧٣ .

(٦) شرح ديوان المتنبي له ١٣٧ .

(٧) انظر تفسير أبيات المعاني ٨٦ ، الموضح ١٩٢/٢ .

(٨) شرح مشكل شعر المتنبي له ١٩٤/١ .

(٩) سرقات المتنبي ومشكل معانيه المنسوب له ٣٠ .

(أحاد) يريد : أحاد ؟ فحذف همزة الاستفهام ، وليس هو بالفصح ، وإنما يقع في الشعر ضرورة ، ولا يقال : زيد أبوك أم عمرو ؟ ^(١) .

وبذلك يعرف اتفاقهم على أن (أم) متصلة ؛ لأنهم قدروا همزة استفهام محذوفة ، ظهر ذلك في تصريح بعضهم بحذف همزة الاستفهام بينما اكتفى بعضهم بأن قدرها عند توضيح المعنى .

أما ابن فورجة فقد قال في كتابه (الفتح على فتح أبي الفتح) : " يريد : واحدة هذه الليلة أم ستة جمعهن في واحدة " ^(٢) ، وإذا تأملنا ما قاله نجده لم يصرح بحذف همزة الاستفهام

، ولم يقدرها عند توضيحه للمعنى ، إنما جعل ما قبل (أم) كلاماً خبرياً ، وهذا يدل على أنه عدّ (أم) في بيت المتنبي منقطعة .

موقف المهلي بيت من شرح البيت

أورد المهلي بيت المتنبي في مأخذه على شرح ابن جني ، فقد عقب على كلامه بأن هذا البيت قد كثر الاختلاف فيه ، ولكنه رجح ما قاله الواحدي ، وقال في تفسير معنى البيت : " فكأنه قال لما استطال ليلته : أهذه الليلة واحدة أم أيام الأسبوع التي تدور أبداً فهي متصلة بيوم القيامة " ^(٣) ، كما أورد هذا البيت أيضاً في مأخذه على شرح التبريزي ، ورد عليه بما رد على ابن جني حيث قال : " ذكر فيها أقوالاً معانيها لا تطابق اللفظ ، والصحيح ما قاله الواحدي ، وهو أنه استفهم فقال : أو واحدة هذه الليلة أم ست في واحدة ؟ " ^(٤) ، وتبين من أقواله أنه وافق الشراح في جعل (أم) متصلة ، بأن قدر همزة استفهام محذوفة ، وهذا ما قاله الشراح .

(١) النبيان ٣٥٣/١ .

(٢) ٣٨ .

(٣) ٦٥/١ .

(٤) ٣١/٣ .

أقول : ولا مانع عندي من الأخذ برأي ابن فورجة ، إذ أن الاستفهام ثابت مع (أم)
المنقطعة ، وبذلك يخرج البيت من الضرورة .

المبحث الثاني : المسائل الصرفية .

وفيه مسائل :

- ١ - صياغة اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي .
- ٢ - حكم إثبات ألف (أنا) .
- ٣ - قصر الممدود .
- ٤ - إبدال الهمزة ألفاً .

صياغة اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي

قال المتنبي :

بَمَوْلُودِهِمْ صَمْتُ اللِّسَانِ كَغَيْرِهِ وَلَكِنَّ فِي أَعْطَافِهِ مَنْطِقَ الْفَضْلِ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها يرثي أبا الهيجاء عبد الله بن سيف الدولة ، مطلعها قوله :
بِنا مِنْكَ فَوْقَ الرَّمْلِ ما بَكَ في الرَّمْلِ وَهَذَا الَّذِي يُضِنِّي كَذَاكَ الَّذِي يُيْلِي

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

وَمِثْلُكَ لا يُيْكِي عَلَى قَدْرِ سِنِّهِ وَلَكِنْ عَلَى قَدْرِ الْمَخِيلَةِ وَالْأَصْلِ
أَلَسْتَ مِنَ الْقَوْمِ الْأُولَى مِنْ رِمَاحِهِمْ نَدَاهُمْ وَمِنْ قَتْلَاهُمْ مُهْجَةُ الْبُخْلِ

والشاهد يتعلق ببيت رواه ابن جني لا بيت المتنبي .

موقف النحاة من هذه المسألة

يعرف اسم الفاعل بأنه : ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث^(٢) ، أما اسم المفعول فهو : ما اشتق من فعل لمن وقع عليه^(٣).

ويصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي — رباعياً كان أو خماسياً أو سداسياً — على وزن مضارعه ، مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة سواء أكان أول مضارعه مضموماً نحو : يُكْرَمُ فهو مُكْرَمٌ ، أم مفتوحاً نحو : يَنْطَلِقُ فهو مُنْطَلِقٌ ، ويكسر ما قبل آخره ، سواء

(١) البيت من الطويل ، وهو في المآخذ ٢٠٢/١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣٨٨/٤ .

(٣) المرجع السابق ٤٠٦/٤ .

أكان مكسوراً في المضارع نحو : يستخرج فهو مُستخرج ، أم مفتوحاً نحو : يتدحرج فهو مُتدحرج^(١).

وربما كسرت الميم اتباعاً لكسرة العين ، أو ضمت العين اتباعاً لضمة الميم ، قالوا في مُنْتِن : مُنْتِن ومُنْتِن^(٢).

ويصاغ اسم المفعول من غير الثلاثي بلفظ اسم فاعله ، ولكن يفتح ما قبل الآخر نحو : مُكْرَم ، ومُستخرج^(٣).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

قال ابن جني : " الصَّمتُ والصُّمات مصدر صَمَتَ ، قال بعض الأعراب يذكر إبلاً :

ما إنْ رأيتُ منْ مُغْنِيَاتِ

ذَوَاتِ آذَانٍ وَجُمُجُمَاتِ

أصْبَرَ مِنْهُنَّ عَلَى الصُّمَاتِ^(٤)

قالوا : غناؤها : صريفها بأنياها^(٥).

موقف المهلبى من شراح البيت

وجه المهلبى نقده إلى ما أنشد ابن جني من الرجز ، ولم يتطرق إلى بيت المتنبي . قال في مأخذه على شرح ابن جني : " وأقول : ينبغي أن تكون الرواية على ما ذكر . ولم تتبين

(١) انظر شرح التسهيل ٧١/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٣٨٩/٤ ، همع الهوامع ٣٢٧/٣ ، شذا العرف ٩٤ .

(٢) انظر الممتع في التصريف ٧٨/١ ، شرح التسهيل ٧١/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٣٨٩/٤ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٨٨/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٤٠٨/٤ ، أوضح المسالك ٢٢١/٣ ، همع الهوامع ٣٢٧/٣ ، شذا العرف ٩٦ .

(٤) الأبيات من الرجز ، غير معروفة القائل ، انظر تهذيب اللغة (صمت) ، لسان العرب (صمت) ، تاج العروس (صمت) .

(٥) الفسر المجلد الثاني ٧٣٠/٣ ، وانظر المأخذ ٢٠٢/١ .

له بكسر العين من (مُغْنِيَات) وفتحها — اسم فاعل أو اسم مفعول — فإذا كان اسم فاعل فقد جعلها تُغْنِي مع أنها لا تتكلم ، يعني بالصراف ، وذلك عجب منه ... وإذا كانت اسم مفعول فقد جعلها صابرة لا تَأْوُهُ وَتَوَجَّعُ كما يفعل ذلك الذي يسمع الغناء ؛ أي : لا ترغو في حال السير للكلال والإعياء ... وذلك أيضاً غريب "(١).

أثر مأخذ المهلب في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق من كلام ابن جني ، ومن رد المهلب أنه لا يوجد فرق بينهما ، فالمهلب شرح معنى كلمة (مغنيات) باعتبارها اسم فاعل من الفعل (غنّى) ، وباعتبارها اسم مفعول منه .

(١) ٢٠٣-٢٠٢/١ .

حكم إثبات ألف (أنا)

قال المتنبي :

وَتُنْكِرَ مَوْتَهُمْ وَأَنَا سُهَيْلٌ طَلَعْتُ بِمَوْتِ أَوْلَادِ الزَّنَاءِ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح الحسين بن إسحاق التنوخي ، وكان قوم قد هجوه ونخلوا المهجاء أبا الطيب ، فكتب إليه يعاتبه ، فكتب إليه أبو الطيب قصيدة مطلعها :

أَتُنْكِرُ يَا ابْنَ إِسْحَاقٍ إِخْثَائِي وَتَحْسَبُ مَاءَ غَيْرِي مِنْ إِنَائِي

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

وَهَاجِي نَفْسِهِ مَنْ لَمْ يُمَيِّزْ كَلَامِي مِنْ كَلَامِهِمُ الْهَرَاءِ

وَأِنْ مِنْ الْعَجَائِبِ أَنْ تَرَانِي فَتَعْدِلَ بِي أَقْلٌ مِنَ الْهَبَاءِ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " أنا " ، إذ وقع خلاف حول حكم إثبات ألفه .

موقف النحاة من هذه المسألة

يعد الضمير (أنا) من ضمائر الرفع المنفصلة ، ولا خلاف في إثبات ألفه في حال الوقف^(٢) ، أما في حال الوصل فقد وقع خلاف بين علماء العربية في حكم إثبات ألفه ، وفي ذلك مذهبان :

^(١) البيت من الوافر ، وهو في المأخذ ٨/٢ .

^(٢) انظر الكتاب ١٦٤/٤ ، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٩٩ ، البحر المحيط ٢/٢٩٩ .

المذهب الأول : ذهب البصريون ومن وافقهم إلى أن ألف (أنا) في الوصل تحذف ولا تثبت إلا في ضرورة الشعر^(١) ، قال سيبويه : " ومن ذلك قولهم : أنا ، فإذا وصل قال : أن أقول ذاك " ^(٢).

واحتجوا على ما ذهبوا إليه بما يلي :

- ١- أن الضمير هو الهمزة والنون المفتوحان فقط ، والألف زائدة لبيان حركة النون في حال الوقف ؛ لأنه لولا (الألف) لسقطت الفتحة فيحصل لبس بـ (أن) الحرفية ، أما في الوصل فتحذف لزوال اللبس^(٣).
- ٢- أن هاء السكت وردت معاقبة لألف (أنا) ، فقد ذكر الرضي أن بعض طيء يقف عليه بالهاء مكان الألف فيقول : أنه^(٤) ، من ذلك قول حاتم : " هذا فصدي أنه " ^(٥) ، وكما أن هذه الهاء تسقط عند الوصل فكذلك ألف (أنا) تسقط عند الوصل^(٦).
- ٣- أن لغة جمهور العرب إثبات ألف (أنا) في الوقف ، وحذفها في الوصل ، وهذه اللغة هي أجود اللغات وأفصحها^(٧).
- ٤- أن جمهور القراء حذفوا الألف في حال الوصل ، قال الرازي : " أجمع القراء على إسقاط ألف (أنا) في الوصل في جميع القرآن ، إلا ما روي عن نافع من إثباته عند استقبال الهمزة " ^(٨).

^(١) انظر الكتاب ١٦٤/٤ ، الكامل ٥٥١/٢ ، الأصول ٤٥٤/٣ ، إعراب القرآن لابن النحاس ١٢٧/١ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٨٤ ، الحجة لأبي علي الفارسي ٣٥٩/٢ ، المنصف ٣٨ ، الصحاح (أنن) ، النكت ٣٦ ، ضرائر الشعر ٤٩ ، ارتشاف الضرب ٢٣٨١ / ٥ ، همع الهوامع ٢٣٦/١ .

الكتاب ١٦٤/٤ .

^(٢) انظر الكامل ٥٥١/٢ ، إعراب القرآن لابن النحاس ١٢٧/١ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٨٤ ، الصحاح (أنن) ، توضيح المقاصد ٩١/١ ، همع الهوامع ٢٣٦/١ .

^(٤) انظر شرح شافية ابن الحاجب له ٢٩٤/٢ .

^(٥) قال ذلك حاتم بعد أن عقر ناقته لضييف فقيل له : هلّا فصدتها وأطعمته دمه مشوياً ، فقال تلك المقولة ، وفصد الناقة أو البعير : أن يجرحه فيسيل منه الدم فيشوى ويؤكل ، وروي : " هذا فزدي أنه " . انظر مجمع الأمثال ٣٩٤/٢ ، شرح التسهيل ١ / ١٤١ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢ / ٢٩٤ ، لسان العرب (فصد) ، توضيح المقاصد ٩١ / ١ .

^(٦) انظر الحجة لأبي علي الفارسي ٣٦٠/٢ ، المنصف ٣٨ ، توضيح المقاصد ٩١/١ .

^(٧) انظر توضيح المقاصد ٩١/١ ، همع الهوامع ٢٣٦/١ .

^(٨) التفسير الكبير ٢٢/٧ .

٥- أن من العرب من ينطقه (أن) بحذف الألف وتسكين النون وقفاً ووصلاً ، فيقولون :
أن فعلت^(١).

المذهب الثاني : ذهب الكوفيون إلى جواز إثبات ألف (أنا) في الوصل ، يستوي في ذلك النثر والنظم ، وهذا ناشئ من مذهبهم في أن الضمير هو الهمزة والنون والألف ، فالألف عندهم أصلية تثبت وقفاً ووصلاً^(٢) ، وتابعهم في هذا المذهب ابن مالك ، قال :
" والصحيح أن (أنا) بثبوت الألف وقفاً ووصلاً هو الأصل " ^(٣).
واحتجوا على ما ذهبوا إليه بما يلي :

١- احتجوا بالسمع ، حيث وردت شواهد تثبت فيها ألف (أنا) في الوصل ، من ذلك قراءة نافع لقوله تعالى : ﴿ أَنَا أَحْيَاءُ وَأُمَيَّتٌ ﴾^(٤) بإثبات الألف ، وكان يثبتها في كل موضع بعدها همزة^(٥).

ومن الشواهد الشعرية قول الأعشى :

وكيفَ أَنَا وَاتَّحَالِي الْقَوَا فِي بَعْدِ الْمَشْيِبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا^(٦)

ومنها أيضا قول الشاعر :

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فاعرفوني حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّامَا^(٧)

(١) انظر شرح التسهيل ١٤١/١ ، مغني اللبيب ٥٢/١.

(٢) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٢٩٤ ، توضيح المقاصد ٩١/١ ، مع الهوامع ٢٣٦/١.

(٣) شرح التسهيل ١٤١/١.

(٤) سورة البقرة : من الآية ٢٥٨.

(٥) انظر إعراب القرآن لابن النحاس ١٢٧/١ ، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٩٩ ، الحجة لأبي علي الفارسي

٣٥٩/٢ ، التيسير في القراءات السبع للداوي ٧٠ ، البحر المحیط ٢٩٩/٢ ، النشر في القراءات العشر ١٧٣/٢.

(٦) البيت من المتقارب ، ديوانه ٨٤ ، وانظر الأصول ٤٥٤/٣ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٨٥ ، الحجة لأبي علي

الفارسي ٣٦٥/٢ ، ضرائر الشعر ٤٩ ، لسان العرب (نحل) ، ارتشاف الضرب ٢٣٨٢/٥.

(٧) البيت من الوافر ، وهو لحميد بن بجدل الكلبي ، ونسب إلى حميد بن ثور ، انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٨٤

، المنصف ٣٨ ، الصحاح (أنن) ، النكت ٣٧ ، إيضاح الوقف والابتداء ٤١١/١ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي

٢٩٥/٢ ، لسان العرب (أنن) ، خزانة الأدب ٢٣٨/٥.

- ٢- أن الألف في (أنا) أصلية تثبت وقفاً ووصلاً ، قال ابن خالويه : " فالحجة لمن أثبتها : أنه أتى بالكلمة على أصلها وما وجب في الأصل لها ؛ لأن الألف في (أنا) كالتاء في (أنت) " ^(١) .
- ٣- أن إثبات ألف (أنا) وقفاً ووصلاً لغة لبني تميم ^(٢) ، وهم من فصحاء العرب المحتج بلغتهم ، كما نسبت إلى بعض قيس وربيعة ^(٣) .

وقد رد البصريون حجج الكوفيين بما يلي :

- ١- أن ما ورد من شواهد أثبتت فيها ألف (أنا) في الوصل تحمل على إجراء الوصل بجرى الوقف ^(٤) ، قال أبو سعيد السيرافي : " فإن قيل : كيف يكون هذا ضرورة وفي القراء من يثبت هذه الألف في الوصل فيقرأ : ﴿ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخَفَيْتُمْ ﴾ ^(٥) وما كان في القرآن مثله لا يقال له ضرورة ، قيل له : يجوز أن يكون هذا القارئ وصل في نية الوقف " ^(٦) .
- ٢- إن ما نقل عن نافع من إثباته ألف (أنا) في الوصل إذا كان بعدها همزة فقد أجاب عنه أبو علي الفارسي ، قال : " أما ما روي عن نافع من إثباته الألف في (أنا) إذا كانت بعد الألف همزة ، فإني لا أعلم بين الهمزة وغيرها من الحروف فصلاً ، ولا شيئاً يجب من أجله إثبات الألف التي حكمها أن تثبت في الوقف ، بل لا ينبغي أن تثبت الألف التي حكمها أن تلحق في الوقف وتسقط في الوصل قبل الهمزة ، كما لا تثبت قبل غيرها من الحروف في شيء من المواضع " ^(٧) .

^(١) الحجة في القراءات السبع له ٩٩ .

^(٢) انظر شرح التسهيل ١/١٤١ ، ارتشاف الضرب ٥/٣٨١ ، توضيح المقاصد ١/٩٢ ، معجم المومع ١/٢٣٦ .

^(٣) انظر ارتشاف الضرب ٥/٢٣٨١ .

^(٤) انظر الكامل ٢/٥٥٢ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٨٦ ، المنصف ٣٨ ، النكت ٣٧ ، ضرائر الشعر ٥٠ .

^(٥) سورة الممتحنة : من الآية ١ .

^(٦) ما يحتمل الشعر من الضرورة ٨٦ .

^(٧) الحجة له ٢/٣٦٤-٣٦٥ .

٣- أن المبرد روى بيت الأعشى :

فكيف يكون انتحالي

وعلى هذه الرواية لا يكون في البيت شاهد^(١).

٤- أن إثبات ألف (أنا) في الوصل لغة لبعض العرب ، خالفوا بها جمهور العرب ، وقيل عنها : أنها لغة رديئة^(٢).

كما رد الكوفيون ومن تابعهم حجج البصريين بما يلي :

١- أن ألف (أنا) لو كانت زائدة للزم سكون الحرف الثاني من الكلمة مثل (منْ) (عنْ) ، والحركة جاءت على سبيل الشذوذ ؛ لذلك لا يلزم الحفاظ عليها في الوقف بزيادة الألف ، فإذا كان كذلك دل على أن الألف أصلية حقها الثبات وصلأ ووقفأ ، قال ابن مالك : " ولو كان وضع (أنا) في الأصل من همزة ونون فحسب لكانت النون ساكنة ؛ لأنها آخر مبني بناء لازماً وقبلها حركة ، وما كان هكذا فحقه السكون كمنْ وعنْ وأنْ ولنْ ، ولو حُرِّك على سبيل الشذوذ لم يعبأ بحركته بحيث يلزم صونها في الوقف بزيادة ألف أو هاء سكت ، فإذا قيل : إن الألف أصل وحذفها عارض ، وأبقيت الفتحة دليلاً عليها ، سلم من مخالفة النظر وتكلف التقدير ، لكون (أنا) في تخفيفه بحذف ألفه وبقاء الفتحة دليلاً مُذَكِّراً بِرَدِّ ما يوقف عليه ، نظير (أما) حين قيل : أمَ والله ، ونظير (ما) الاستفهامية إذا حذف ألفها في الجر فقيل : لِمَ فعلت ؟ " ^(٣) .

٢- أن الهاء في قول حاتم : " هذا فصدي أنه " ليست هاء سكت ، بل هي بدل من الألف^(٤) .

٣- أن ما روي عن بعض العرب من قولهم : أن فعلتُ ، بحذف الألف وتسكين النون شاذ لا يحتاج به^(٥) .

^(١) انظر الكامل ٥٥٢/٢ ، الأصول ٤٥٥/٣ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٨٦ .

^(٢) انظر الصحاح (أنن) ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣ .

^(٣) شرح التسهيل ١٤١/١ .

^(٤) انظر جمع الهوامع ٢٣٦/١ .

^(٥) انظر شرح التسهيل ١٤١/١ .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

ورد في بيت المتنبي ضمير المتكلم (أنا) ، وذلك في قوله : " وأنا سهيل " ، وقد أثبت ألفه في الوصل ، فرأى ابن جني أن ذلك من إجراء الوصل مجرى الوقف ؛ لأن الوقف تثبت الألف ، وهو بذلك موافق لمذهب البصريين ، قال : " وأما إثباته الألف بعد النون في (أنا) في الوصل ؛ فلأنه أجراه مجرى الوقف ^(١) ، وقد وافقه في ذلك العكبري ^(٢) .

أما أبو العلاء المعري فقد أشار إلى المذهبين ، البصري والكوفي ، في إثبات ألف (أنا) في الوصل ، قال : " إثباته الألف في (أنا) هو عند بعض الناس ضرورة ؛ لأن هذه الألف لا تثبت إلا في الوقف . وكان محمد بن يزيد يتشدد في ذلك ، ولا يجيزه وقد جاء في مواضع كثيرة ، ومن ذلك قول الأعشى :

فكيف أنا وانتِ حالي القوا في بعد المشيب كفى ذاك عاراً

وقول حميد بن بحدل :

أنا زَيْنُ الْعَشِيرَةِ فاعرفوني حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا " ^(٣)

وقد وافقه في ذلك أبو المرشد المعري ^(٤) ، والتبريزي ^(٥) .

موقف المهلي من شراح البيت

ارتضى المهلي مذهب الكوفيين القائل بجواز إثبات ألف (أنا) في الوصل ، واستدل عليه بوروده في القرآن الكريم على قراءة بعض القراء ؛ لذلك رأى أن قول أبي العلاء : " إثبات الألف في (أنا) هو عند بعض الناس ضرورة " قد يكون صواباً ، وقد يكون خطأ .

^(١) الفسر المجلد الأول ٦٧/٢ .

^(٢) انظر التبيان ١٢/١ .

^(٣) اللامع العزيزي ٢٣/١ - ٢٤ ، وانظر المآخذ ٨/٢ - ٩ .

^(٤) انظر تفسير أبيات المعاني ٢٠ .

^(٥) انظر الموضح ٥/١ ب .

قال في مأخذه على شرح أبي العلاء : " وأقول : قول الشيخ : " إثبات الألف عند بعض الناس ضرورة " ، إن كان يريد ببعضهم الآخر ، إثباتها من غير ضرورة فصواب ، وإن كان يريد أن إثباتها لا يجوز ، لا في الكلام ولا في الشعر فذلك خطأ على خطأ ، وذلك أنها قد جاءت في القرآن في قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ ^(١) بحذف الهمزة من (أنا) والإدغام وإثبات الألف ، وهي قراءة ابن عامر ^(٢) . وفي قوله تعالى : ﴿ أَنَا أُحْيِي ﴾ ^(٣) بإثبات الألف من (أنا) . فكيف لا يميز المبرد إثباتها في الشعر ^(٤) وهو موضع ضرورة ، وقد جاءت فيما لا ضرورة فيه ؟ " ^(٥) .

أثر مأخذ المهلب في معنى البيت

لقد اتضح مما سبق من كلام أبي العلاء المعري ومن رد المهلب عليه أنه لا يوجد فرق بينهما ؛ لأن أبا العلاء يريد من قوله : " إثبات الألف في (أنا) هو عند بعض الناس ضرورة " المذهب البصري ، والبعض الآخر هو المذهب الكوفي وهو إثباتها من غير ضرورة — كما تبين من موقف النحاة في هذه المسألة — ؛ لذلك لا وجه لمؤاخذه المهلب لأبي العلاء . ولم يتأثر معنى البيت بهذه المؤاخذه ، فالمتنبى يشير إلى ما يعتقده العرب قديماً من أن سهيلاً إذا طلع وقع الوباء في الأرض وماتت البهائم ، لذلك عدّ أعداءه لجهلهم بهائم ، وجعل نفسه سهيلاً ، يقع بطلوعه موتهم ، يقول : طلوعي ضرر على أولاد الزنا ، يريد : من انتسب إلى الفضل وليس منه ، كما انتسب أولاد الزنا إلى آباء ليسوا منهم . وبعد ، فإن المتنبى لم يرتكب ضرورة في إثباته ألف (أنا) في الوصل ؛ لأنه استعمل لغة منقولة عن بعض القبائل العربية ، كما وردت في بعض القراءات القرآنية .

^(١) سورة الكهف : من الآية ٣٨ .

^(٢) انظر التيسير في القراءات السبع للداني ١١٧ ، إيضاح الوقف والابتداء ٤٠٨/١ ، النشر في القراءات العشر ٢٣٣/٢

^(٣) سورة البقرة : من الآية ٢٥٨ .

^(٤) لم ينص المبرد على عدم جواز إثبات ألف (أنا) في الشعر ، إنما قال : " قال أبو الحسن : قوله : " أنا لك عبد " فوصل بالألف ، فهذا إنما يجوز في الضرورة ، والألف تثبت في الوقف لبيان الحركة ، فإذا وصلت بانت الحركة فلم يحتاج إلى الألف ، ومن أثبتها في الوصل قاسه على الوقف للضرورة ... وأنشدوا قول الأعشى : فكيف أنا وانتحالي ... الرواية الجيدة : فكيف يكون انتحالي ... " الكامل ٥٥١/٥ - ٥٥٢ .

^(٥) ٩/٢ .

قصر الممدود

قال المتنبي :

خُذْ مِنْ ثَنَائِي عَلَيْكَ مَا أَسْطِيعُهُ لَا تُلْزِمَنِي فِي الثَّنَاءِ الْوَاجِبَا^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح علي بن منصور الحاجب ، مطلعها قوله :
بَأْيِي الشُّمُوسُ الْجَانِحَاتُ غَوَارِبَا اللَّابِسَاتُ مِنَ الْحَرِيرِ جَلَابِيبَا
والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :
تَدْبِيرُ ذِي حُنْكَ يُفَكِّرُ فِي غَدٍ وَهُجُومٌ غِرٌّ لَا يَخَافُ عَوَاقِبَا
وَعَطَاءٌ مَالٍ لَوْ عَدَاهُ طَالِبٌ أَنْفَقْتُهُ فِي أَنْ تُتْلِقَنِي طَالِبَا

والشاهد قوله : " ثنائي " ، إذ وقع خلاف حول ما روي عن المتنبي أنه قال : " ليس في شعري قصر ممدود إلا في هذا الموضع " ، يعني كلمة (ثنائي) .

موقف النحاة من هذه المسألة

يعرّف الممدود بأنه : الاسم المعرب الذي آخره همزة بعد ألف زائدة^(٢) ، نحو :
وضاء ، وحمراء ، ودعاء . وسمي ممدوداً لأن الصوت يمتد عند النطق به^(٣) .
والمقصود بقصر الممدود : أن يؤتى بالألف فقط^(٤) ، وفصل ابن عصفور في ذلك ،
حيث قال : " فـ (البطحا) و (ورا) ، و (صنعا) ممدوات وقد قصرت للضرورة بحذف

(١) البيت من الكامل ، وهو في المآخذ ٥٣/٢ .

(٢) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٢٥/٢ ، همع الهوامع ٣٤٧/٣ ، شذا العرف ١١٩ .

(٣) انظر المقصور والممدود لأبي علي القالي ٣١٢ .

(٤) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٢٦/٢ .

الألف التي قبل الهمزة ؛ لأنها زائدة لغير معنى ، فلما حذفت الألف رجعت الهمزة في (بطحا) و (صنعا) إلى أصلها ؛ لأنها مبدلة من ألف التانيث ، وإنما كانت قلبت همزة لاجتماعها مع الألف التي كانت قبلها . وأما الهمزة في (ورا) فإنها أصل ، وإنما صارت ألفاً بعد القصر ؛ لأنهم سهلوها بإبدالها ألفاً " (١) .

وقد اختلف النحويون في حكم قصر الممدود ، فانقسموا قسمين :
القسم الأول : ذهب جمهور النحويين إلى جواز قصر الممدود مطلقاً للضرورة الشعرية (٢) .
واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس .

أما السماع فقد ورد قصر الممدود بكثرة في الشعر ، قال ابن السراج : " وهو في الشعر كثير " (٣) ، ومن ذلك قول شُمَيْتِ بن زُبَاع :
وَلَكِنَّمَا أَهْدِي لِقَيْسٍ هَدِيَّةً بَفِيٍّ مِنْ أَهْدَاها لَكَ الدَّهْرَ إِثْلَبُ (٤)
حيث قصر كلمة (اهداها) ، وأصلها (إهدائها) .

ومنه أيضاً قول الشاعر :
وَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مِنَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ (٥)
حيث قصر كلمة (الأطبا) ، وأصلها (الأطباء) .

ومنه أيضاً قول الراجز :

(١) ضرائر الشعر ١١٦-١١٧ .

(٢) انظر الكامل ٢٨١/١ ، الممدود والمقصود لأبي الطيب الوشاء ٣١ ، المقصور والممدود لأبي علي القالي ٣٨٦ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٠٧ ، الإنصاف ٧٤٥/٢ ، اللباب ٩٧/٢ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٢٦/٢ ، ارتشاف الضرب ٢٣٧/١ ، همع الهوامع ٢٧٧/٣ .

(٣) الأصول ٤٤٧/٣ .

(٤) البيت الطويل ، انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٠٨ ، الإنصاف ٧٥٣/٢ ، لسان العرب (ثلب) . الإثلب : التراب والحجارة .

(٥) البيت من الوافر ، وهو مجهول القائل ، انظر معاني القرآن للفراء ٧٤/١ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ١١٢ ، الإنصاف ٧٥٣/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٧ ، خزنة الأدب ٢٢٦/٥ .

لأُبَدَّ من صَنَعًا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ^(١)

أراد (بصنعا) : (صنعاء) .

ومنه أيضاً قول الأعشى :

وَالْقَارِحَ الْعَدَا وَكُلَّ طِمِرَّةٍ ما إِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَذَالَهَا (٢)

وإنما هو (العداء) ، فَعَّال من العدُو .

وأما القياس فقد احتجوا بأمرين :

الأول : أن قصر الممدود يعد من الرجوع إلى الأصل ؛ لأن الأصل القصر ، والدليل على

ذلك أن ألف الممدود زائدة ، وألف المقصور قد تكون أصلية .^(٣)

الثاني : أن قصر الممدود تخفيف ، والعرب تميل في كلامها إلى التخفيف^(٤) .

القسم الثاني : أجاز الكسائي والفراء قصر الممدود لكنهما قيذا ذلك الجواز .

أما الكسائي فقد قيّد جواز قصر الممدود في النصب فقط^(٥) ، حيث ذكر أن العرب

تقصر الممدود في النصب ولا تقصره في الرفع والجر ، فيقولون : طلبتُ وفاك وصفاك ، ولا

يقولون : أعجبنى وفاك ، ولا : ملتُ إلى وفاك^(٦) .

^(١) البيت من الرجز ، وهو مجهول القائل ، انظر المقصور والممدود للفراء ٤٥ ، المقصور والممدود لأبي علي القلي ٣٨٦ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٠٧ ، كشف المشكل في النحو للحيدرة اليميني ٥٢٩/٢ ، ضرائر الشعر ١١٦ ، لسان العرب (صنع) ، همع الهومع ٢٧٧/٣ ، حاشية الصبان ٨٠/٤ .

^(٢) البيت من الكامل ، ديوانه ١٤٥ ، انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٠٨ ، الإنصاف ٧٥٢/٢ ، لسان العرب (قرح) ، حاشية الصبان ٨٠/٤ .

^(٣) انظر الكامل ٢٨١/١ ، الأصول ٤٤٧/٣ ، الممدود والمقصور لأبي الطيب الوشاء ٣١ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ١١٥ ، الإنصاف ٧٥٠/٢ ، الباب ٩٨/٢ ، ائتلاف النصرة ٧١ .

^(٤) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ١١٥ .

^(٥) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٧ ، وقد نسبته للكسائي والفراء ، همع الهومع ٢٧٨/٣ .

^(٦) انظر الممدود والمقصور لأبي الطيب الوشاء ٣١ .

وأما الفراء فقد قيّد جواز قصر الممدود في ضرورة الشعر بأن يكون الممدود مما ليس له قياس يوجب مده إذا كان له نظير في البناء ، نحو : دعاء ، فإذا كان له قياس يوجب مده فإنه لا يجوز أن يقصر ، نحو : حمراء مؤنث أحمر ^(١).

وهذا الشرط لم يشترطه غير الفراء ^(٢). قال أبو سعيد السيرافي : " وزعم الفراء أنه لا يجوز أن يقصر من الممدود ما لا يجوز أن يجيء في بابه مقصوراً ، نحو : حمراء وصفراء ، لا يجوز أن تجيء مقصورة ؛ لأن مذكرها أفعل ، فإذا كان المذكر أفعل لم يكن المؤنث إلا فعلاء ممدودة ، وكذلك لا يقصر فيها فقهاء ؛ لأنه جمع فقيّه ، و ما كان من فعلاء جمع فعيل لم يكن إلا ممدوداً ، نحو : كريم وكرماء ، لم يجيء غير ذلك ، فقد منع القياس الذي ذكرناه بجيء الممدود الذي وصفناه مقصوراً ، فلا يجوز عنده في الشعر أن يجيء مقصوراً ... وإنما يجيز قصر الممدود الذي يجيء في بابه مقصوراً ، نحو : الحُداء والدُعاء ؛ لأنه قد جاء البكا مقصوراً ، ونحو : الغطاء والكساء والعطاء ، لأنها أسماء لأشياء لا يوجب القياس مدها ، ولها نظائر مقصورة نحو : المعى والعصا والهدى " ^(٣).

وقد ردّ على رأي الكسائي بقول الراجز :

لا بد من صنعا وإن طال السفر

حيث قصر الممدود (صنعاء) مع كونه مجروراً . وردّ عليه أيضاً بقول الأعشى :
والقارح العداً وكل طمرة
ما إن تنال يد الطويل قدالها
حيث قصر الممدود (العداً) مع كونه مرفوعاً ^(٤).

كما ردّ بعض النحويين على رأي الفراء بما ورد من الشواهد السابقة ، ومن ذلك :
ولكنما أهدي لقيس هديّة
بقي من أهداها لك الدهر إثلب

^(١) انظر المقصور والممدود للفراء ٤٥ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٠٩ ، الإنصاف ٧٤٥/٢ ، اللباب ٩٧/٢ ، ضرائر الشعر ١١٨ ، ارتشاف الضرب ٢٣٧/١ ، مع الهومع ٢٨٨/٣ ، حاشية الصبان ٨٠/٤ . والممدود القياسي هو : كل معتل له نظير من الصحيح الآخر ملتزم زيادة ألف قبل آخره ، والممدود السماعي : ما ليس له نظير اطرده زيادة ألف قبل آخره . انظر شرح ابن عقيل ٤٠٣/٢ - ٤٠٤ ، شذا العرف ١٢٠ .

^(٢) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٠٧ ، الإنصاف ٧٤٥/٢ .

^(٣) شرح كتاب سيبويه ١٤٥/٢ - ١٤٦ ، ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٠٩ .

^(٤) انظر مع الهومع ٢٧٨/٣ .

حيث قصر (اهداها) وهو مصدر : أَهْدَى يُهْدِي إهداء ، ولا يجيء في بابه مقصوراً . ومنه أيضاً :

وَالْقَارِحَ الْعَدَا وَكُلَّ طِمْرَةٍ مَا إِنَّ تَنَالَ يَدُ الطَّوِيلِ قَذَالَهَا

حيث قصر (العدا) وهو فعَّال من العدو ، ولا يجيء في بابه مقصوراً ^(١) .

ورد السيرافي على الفراء بأمر آخر ، وهو أنه قد أنشد في بعض شواهد ما يخالف ما قيده ، حيث أنشد في (معاني القرآن) قول الشاعر :

ولو أن الأطباء كان حولي وكان من الأطباء الأساة ^(٢)

و (الأطباء) جمع طبيب ، والقياس يوجب مده ^(٣) .

وبعد ، فإن الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور النحويين من جواز قصر الممدود مطلقاً للضرورة الشعرية ؛ وذلك لكثرة الشواهد الشعرية المسموعة من العرب ، التي ورد فيها قصر الممدود مطلقاً بخلاف ما ذكره الكسائي والفراء ، ولعل هذا الذي دعا بعض النحويين إلى القول بإجماع النحويين على الجواز بلا قيد ^(٤) .

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

اتفق الشراح على أن المتنبي قد قصر الممدود في قوله : " ثَنَائِي " ، إذ الأصل أن يقول : ثَنَائِي ، ولكنه قصرها لضرورة الوزن . قال ابن جني : " (الثناء) ممدود ، إلا أنه قُصر ضرورة ، كذا يقول أصحابنا ، ... " ^(٥) ثم ذكر شواهد شعرية على قصر الممدود ، وقد وافقه في ذلك أغلب الشراح ^(٦) .

^(١) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ١١٠-١١١ ، الإنصاف ٧٥٢/٢-٧٥٣ ، ضرائر الشعر ١١٩ .

^(٢) انظر ٧٤/١ .

^(٣) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ١١١ .

^(٤) انظر ضرائر الشعر ١١٦ ، أوضح المسالك ٢٦٦/٤ ، شرح ابن عقيل ٤٠٤/٢ ، حاشية الصبان ٨٠/٤ ، شذا العرف ١٢١ .

^(٥) الفسر المجلد الأول ٤٤٣/٢ .

^(٦) انظر المنصف لابن وكيع ٤٣٤/١ ، اللامع العزيزي ١٢٦/١ ، الموضح ١٥٠/١ ، التبيان ١٣٣/١ ، النظام ١٦٦/٤ .

وقال أبو العلاء المعري : " كان أبو سَعْدٍ ، راوية أبي الطيب ، يحكي عنه حكاية ،
معناها أنه قال : ليس في شعري قصر ممدود إلا في هذا الموضع ، يعني قوله :

خذ من ثنائي
... ..

وإنما كان يذكر ذلك ؛ لأنه كان يحكي أنه رأى القصيدة الكافية التي في عَضُدِ الدولة بخط
أبي الفتح ابن جني وقد ضبط قوله :

وقد فارقْتُ دارَكَ واصْطَفَاكَ^(١)

وقد كسر الطاء ، كانه أراد : واصْطَفَاكَ . وليس هذا بحجة على ابن جني ؛ لأن أبا الطيب
يجوز أن يكون قصر الممدود بعد أن قال ذلك القول " ^(٢) . إذاً ، فأبو العلاء المعري يوافق
ابن جني في أن كلمة (اصطفاك) اسم ممدود قصر للضرورة الشعرية .

وقد خالفهما ابن فورجة ، حيث أكد على أن الصواب أن تكون كلمة (اصطفاك)
بفتح الطاء فعلاً ماضياً ، قال : " زعم أبو الفتح أنه قال : (واصْطَفَاكَ) وأراد : اصطفاك
فقصر ، وأورد نحو عشرين بيتاً استشهاداً على أن قصر الممدود جائز ، وما قال الرجل إلا
(اصطفاكا) بفتح الطاء ، وقد نبهت على ذلك في كتابي (التجني) ، وذكرت غناه عن
هذا الاحتجاج ، وهنا كلام يجري مجرى الإشباع لما قد مضى ، كيف يجوز أن يقول
(اصطفاكا) ولا معنى لحياء المتنبى من الله - سبحانه - إذا فارق دار عضد الدولة
واصْطَفَاه ؟ بل يجب أن يتقرب إلى الله - عز وجل - بتلك المفارقة والزهد في داره ... وإنما
يقول : أنا حيي من إلهي أن أفارقك ، وقد اصطفاك الله تعالى ، ووكل إليك الأرزاق والعباد
، ألا ترى كيف بيّن وجه حياته من الله تعالى إذا ذكر اصطفاه له ، ولو لم يذكره لكان لا
محيص له من هذا السؤال " ^(٣) .

^(١) البيت من الوافر ، وهو للمتنبى ، انظر الفسر المجلد الثاني ٦٥٥/٣ ، وصدره : حَيٍّ من إلهي أن يراني
قال بعده : " (الاصطفاء) ممدود فقصره .. " ثم ذكر أحد عشر بيتاً ورد فيها قصر الممدود .

^(٢) اللامع العزيزي ١٢٦/١ ، وانظر المآخذ ٥٣/٢ - ٥٤ .

^(٣) الفتح على فتح أبي الفتح ١٩٥ - ١٩٦ .

وقد وافقه في ذلك الواحدي ، قال - بعد أن نقل كلامه - : " هذا كلامه على هذا البيت في كتابيه (التجني) و (الفتح) ، وهو صحيح ، والمعنى على ما قاله ، والرواية الصحيحة فتح الطاء ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم بالصواب ، واليه المرجع والمآب " (١).

موقف المهلي من شراح البيت

وافق المهلي الشراح السابقين في أن كلمة (ثنائي) اسم ممدود قصر للضرورة الشعرية .

ولكنه خالف ابن جني في ضبطه لكلمة (اصطفاكا) بكسر الطاء على أنها اسم ممدود قصر للضرورة الشعرية ، ورأى أن الصواب أن تكون بفتح الطاء فعلاً ماضياً - موافقاً في ذلك ابن فورجة والواحدي - ، قال في مأخذه على شرح أبي العلاء : " فيقال : لاشك في قصر (ثنائي عليك) ؛ لأن الوزن يشهد به ، ولا مَصْرَفَ له إلى سواه . وأما قصر (اصطفاكا) فقد روي بفتح الطاء فعلاً ماضياً فلا ضرورة . ومحمّل أن يكون ابن جني أخطأ بكسر الطاء ، وذلك من بعض تغييراته في القصائد التي نظمها في ابن العميد ، وعضد الدولة ؛ لأنه لم يكن في صحبته ، وقُتِل أبو الطيب ولم يجتمع به بعد ذلك فيقرأها عليه . أو يكون أبو الطيب أخبر بذلك قبل هذه القصيدة الكافية ، وهي آخر ما نظم وُسُمع منه " (٢).

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لقد ظهر مما سبق أنه لا فرق بين رأي المهلي ورأي أبي العلاء المعري ، حيث وافقه في أن كلمة (ثنائي) اسم ممدود قصر للضرورة الشعرية . وهو وإن كان قد خالفه في كلمة (اصطفاكا) ، حيث ذهب إلى أنها فعل ماضٍ ، إلا أنه ذكر في آخر كلامه أنه يجوز أن يكون المتنبي قد قال : ليس في شعري قصر ممدود إلا في هذا الموضع - يعني (ثنائي) - ، قبل أن ينظم القصيدة الكافية ، خاصة وأن هذه القصيدة آخر ما نظم ، وهذا ما ذكره أبو العلاء المعري .

(١) شرحه لديوان المتنبي ٨٠٦.

(٢) ٥٤/٢.

إبدال الهمزة ألفاً

قال المتنبي :

أَنْلَتْ عِبَادَكَ مَا أَمَّلْتُ أَنْالَكَ رَبُّكَ مَا تَأْمَلُ^(١)

هذا البيت من قصيدة قالها في مدح سيف الدولة ، مطلعها قوله :

أَيُنْفَعُ فِي الْخَيْمَةِ الْعُذْلُ وَتَشْمَلُ مَنْ دَهَرَهَا يَشْمَلُ

والبيتان اللذان قبل شاهد المسألة هما :

وَقَدْ عَرَفْتُكَ فَمَا بِالْهَـا تَرَاكَ تَرَاهَا وَلَا تَنْزِلُ
وَلَوْ بُتُّمَا عِنْدَ قَدْرَيْكُمَا لَبِتَّ وَأَعْلَاكُمَا الْأَسْفَلُ

والشاهد في بيت المسألة هو قوله : " تأمل " ، فلا يجوز ترك همزه ؛ لأن هذا الأصل ، وما جاء على الأصل لا يسأل عن علته .

موقف النحاة من هذه المسألة

يجوز أن تبدل الهمزة ألفاً إذا كانت ساكنة وقبلها فتحة ، نحو : رأس وكأس ، تقول فيها : راس وكاس^(٢) ، قال سيبويه : " إذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً ، وذلك قولك في رأس وبأس وقرأت : راس وباس وقرات^(٣) . وهذا الإبدال المذكور من أوجه التخفيف القياسي ، والهمزة المخففة في حكم الهمزة المحققة^(٤) ، قال المبرد : " والمخففة حيث وقعت بوزنها محققة إلا أن النبر بها أقل ؛ لأنك

(١) البيت من المتقارب ، وهو في المآخذ ١٢٥/٢ .

(٢) انظر الكامل ٦٢٥/٢ ، التصريف الملوكي ١٩ ، النكت ٥٢٣ ، المفصل ٤١٦ ، شرح المفصل ١٠٧/٩ ، المتع ٤٠٤/١ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٢/٣ ، ارتشاف الضرب ٢٧٠/١ .

(٣) الكتاب ٥٤٣/٣ .

(٤) انظر الكتاب ٥٤٩/٣ - ٥٥٠ ، المقتضب ٢٩٢/١ - ٢٩٣ ، الحجة لأبي علي الفارسي ٢٨٥/١ .

تزيحها عن مخرج الهمزة المحققة" (١).

ومما يدل على ذلك أن العرب — عند اجتماع همزتين في كلمة واحدة — أبدلوا الهمزة الثانية ألفاً محضة ولم يخففوها ، في نحو : آدم وآمن ، أصلهما : أَدَمُ و أَمِنُ (٢) ، وذكر أبو علي الفارسي أنهم لمَّا لم يخففوا الهمزة الثانية في هذه المواضع التي ألزمت القلب لاجتماع الهمزتين ولكنهم قلبوها ألفاً دل على أن المخففة تخفيفاً قياسياً في حكم المحققة عندهم (٣).
ومما يدل على أن الهمزة المخففة — وهي المنقلبة قلباً جائزاً — في حكم المحققة أيضاً ما ذكره ابن جني ، قال : " إذا خففت نحو : (رُؤْيَا ورُؤْيَةً) قلت : رويأ وروية ، بواو قبل الياء ؛ لأن الهمزة الساكنة التي قبلها ضمة إذا خففت جعلت واواً ، نحو قولك في تخفيف (جُؤْنَةٌ وبُؤْس : جونة وبوس) ، ولم تدغم الواو في (رُؤْيَا ورُؤْيَةً) في الياء ؛ لأن أصل هذه الواو الهمزة ، فكما لا تدغم الهمزة في الياء كذلك لا يدغم في الياء ما هو جار مجرى الهمزة ؛ لأن نية الهمزة وتقديرها يمنع من الإدغام كما تمنع الهمزة لو كانت حاضرة " (٤).

موقف شراح البيت مما جاء في بيت المتنبي شاهداً على هذه المسألة

ذكر أبو العلاء المعري أن كلمة (تأمل) الواردة في بيت المتنبي لا يجوز ترك همزه ، وقد علل ذلك بقوله : " (تأمل) من آخر القصيدة — يعني هذا البيت — لا يجوز ترك همزه ؛ لأنه يصير سناداً ، وكذلك همزة (مأسل) من قول امرئ القيس :

... ..
... ..
... ..
وجَارَتْهَا أُمُّ الرَّبَابِ بِمَاسَلٍ (٥) (٦)

(١) المقتضب ٢٩٣/١.

(٢) انظر التصريف الملوكي ١٩-٢٠ ، المتع ٤٠٤/١ ، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٠٩/٣.

(٣) انظر الحجة ٢٨٨/١.

(٤) المنصف ٣٠٦-٣٠٧.

(٥) البيت من الطويل ، ديوانه ٣٢ ، وانظر الأمالي لأبي علي القالي ٢٩٩/٢ ، المنصف ١٥٥ ، خزنة الأدب ٤١٤/٣ ، تاج العروس (أسل) . وصدده : كدينك من أم الحويرث قبلها .

(٦) اللامع العزيزي ١٤٤/ب ، وانظر المآخذ ١٢٥.

والسناد من عيوب القافية ، ويقصد به : اختلاف ما يراعى قبل الروي من حروف وحركات ، والذي يراعى من ذلك حرفان : الردف والتأسيس ، والسناد الذي يقصده أبو العلاء المعري هو سناد التأسيس ، ويعني : أن يكون أحد الأبيات مؤسساً والآخر غير مؤسس ، والتأسيس : هو ألف تقع قبل الروي مفصولة عنه بحرف واحد صحيح متحرك ، يسمى الدخيل ^(١).

موقف المهلي من شرح البيت

وافق المهلي ما ذكره أبو العلاء المعري من أن كلمة (تأمل) الواردة في بيت المتنبي لا يجوز ترك همزه ؛ لأنه يؤدي إلى الوقوع في سناد التأسيس ، وقد وضع المهلي مقصود أبي العلاء المعري من قوله : " ترك همزه " ، قال في مأخذه على شرح أبي العلاء : " وأقول : إنه أراد بترك همزه الإبدال ألفاً محضة لا مخففة ^(٢) ؛ لأن المخففة عندهم كالحققة ، ويدل على ذلك قول امرئ القيس :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بكاءً على عمرو فما كان أصبراً
إذا قلتُ : هذا صاحبٌ قد أَلْفَتْهُ وَفَرَّتْ بِهِ الْعَيْنَانِ بُدِّلَتْ آخِرًا ^(٣)

فأراد المخففة ، فكأنه قال : آخراً ، ولو أراد الإبدال لكان ذلك سناداً كما قال ، فعلى هذا يجوز تخفيف همزة (مأسل) و (تأمل) لا إبدالها ، وهو المقصود من كلامه بعدم الجواز ^(٤).

^(١) انظر الكافي في علم العروض والقوافي ٣٤٠-٣٤١.

^(٢) قال ابن جني في التصريف الملوكي ١٩-٢٠ : " متى سكنت الهمزة وانفتح ما قبلها فتخفيفها وإبدالها جميعاً أن تصيرها ألفاً في اللفظ ، فالتخفيف [وهو القلب الجائز] نحو قولك في رأس راس وفي فأس فاس .. والبديل [وهو القلب الواجب] في قولك : آدم وآمن ، والأصل : أأدم و أأمن فأبدلت الهمزة ألفاً لاجتماع الهمزتين وسكون الثانية وانفتاح ما قبلها " .

^(٣) البيتان من الطويل ، ديوانه ٩٧ ، انظر لسان العرب (آخر) ، خزانة الأدب ٥٤٨/٨ ، تاج العروس (آخر) .
وبين البيتين بيت هو : إذا نحن صرنا خمس عشر ليلة وراء الحساء من مدافع قيصرا

^(٤) ١٢٥/٢-١٢٦.

أثر مأخذ المهلي في معنى البيت

لا فرق بين رأي المهلي ورأي أبي العلاء المعري ، فالمهلي وضح المقصود من قول المعري " لا يجوز ترك همزه " ، أنه يريد : لا يجوز إبدال الهمزة ألفاً محضة ، ولم يرد تخفيفها ، فهو لم يخطئه ولم يأتِ بجديد ، وهذا بدوره لم يؤثر على معنى البيت .

ولكن يؤخذ على المهلي استدلاله ببيت امرئ القيس على أن همزة (آخر) مخففة لا مبدلة ، وذكر ذلك حتى لا يكون سناداً ، والصحيح أن همزة (آخر) مبدلة ألفاً محضة وليست مخففة ، فقد سبق القول أن النحاة أوجبوا قلب الهمزة ألفاً محضة ومنعوا تخفيفها ، وذلك إذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة ، نحو : آدم وآمن ، وبناءً على ذلك فإن بيت امرئ القيس قد وقع فيه سناد التأسيس . جاء في لسان العرب : " قال الأخفش : لو جعلت في الشعر (آخر) مع (جابر) لجاز ، قال ابن جني : هذا هو الوجه القوي لأنه لا يحقق أحد همزة (آخر) ولو كان تحقيقها حسناً لكان التحقيق حقيقاً بأن يسمع فيها ، وإذا كان بدلاً البتة وجب أن يُجري على ما أجرته عليه العرب من مراعاة لفظه وتنزيل هذه الهمزة منزلة الألف الزائدة التي لا حظ فيها للهمز ، نحو : عالم وصابر ، ألا تراهم لما كسروا قالوا : آخر وأواخر ، كما قالوا : جابر وجوابر ، وقد جمع امرؤ القيس بين (آخر) و (قيصر) توهم الألف همزة ، قال :

إذا نحن صِرْنَا خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً وراءِ الحِساءِ مِنْ مَدَافِعِ قَيْصَرَ
إذا قُلْتُ هذا صاحبٌ قد رَضِيَتْهُ وقرَّتْ به العينانِ بُدِّلْتُ آخَرَ ^(١)

^(١) مادة (آخر) .

الختامة

الخاتمة

اللهم لك الحمدُ حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، ملءَ السموات وملءَ الأرض ، وملءَ ما شئتَ من شيء بعد ، أهلَ الثناء والمجد ، أحقُّ ما قال العبد ، وكلُّنا لك عبد ، أشكرك ربي على نعمك التي لا تعدُّ ، وآلائك التي لا تحُدُّ ، أحمداً ربي وأشكرك على أن يسرت لي إتمامَ هذا البحث على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني .

إنَّ من أبرز النتائج التي خرجت بها من هذا البحث ما يلي :

- ١- أن لغة النص هي أول ما يواجه الناقد في أي نص أدبي ، وهي الشيء الوحيد الذي يراه الناقد مجسداً أمامه ؛ لذلك يتجه إلى دراستها وتحليلها وتفكيك رموزها مرتين : مرة في ضوء المعاجم والقواعد النحوية والصرفية لبيان مطابقة لغة النص لها ، وهذا ما يسمى بمقياس الصواب والخطأ ، ومرة في ضوء مقاييس لغوية ذات طبيعة جمالية ، تستقى من طبيعة اللغة وخصائصها الذاتية ، وهذا المقياس يعرف بمقياس الجودة والرداءة .
- ٢- أن النقاد القدماء كانوا حريصين على الصحة اللغوية في النصوص الأدبية وخصوصاً في الشعر .
- ٣- أن الملاحظات النقدية التي ظهرت في العصر الجاهلي تمثل إرهاصات للبداية الحقيقية للنقد اللغوي في الشعر ، لكنها في مجملها ملحوظات نقدية مبنية على الذوق الفطري الذي يتأثر بما يسمع فيصدر أحكاماً جزئية غير معلة .
- ٤- أن البداية الفعلية للنقد النحوي والصرفي في ميدان الشعر كانت في بدايات القرن الثاني الهجري ، من خلال ما قام به الرعيل الأول من النحويين واللغويين ، الذين قاموا بجهود دأبة في استقراء كلام العرب ؛ ليستنبطوا منه قواعد النحو ، وهذا العمل جرهم بالضرورة لنقد الشعر .
- ٥- أن ابن جني ساهم في تطوير النقد النحوي والصرفي تنظيراً وتطبيقاً .
- ٦- تميز أغلب النحاة واللغويين في النقد على مر العصور ، وهذا راجع إلى ملكة خاصة أضيف إليها طول اشتغال باللغة ، وتمرس بأساليبها وأسراها ، ودراسة مستوعبة للقديم

والحديث من شعرها . فكل ذلك أدى إلى تكوين ذوق خاص في نقد الشعر ، على أن هناك جماعة من الشعراء والأدباء والنقاد كان لهم رأي مغاير في نقد النحاة للشعر ، مما أدى إلى إشعال الخصومة بينهم .

٧- أن الضرورة الشعرية ظاهرة ولدت في أحضان الدراسات النحوية ، وقد اختلف العلماء في تحديد مفهومها .

٨- أسهم جماعة من النقاد في النقد النحوي في ميدان الشعر ، فظهر ذلك في كتبهم النقدية وشروحاتهم نظرياً أو تطبيقياً ، وهذا يدل على إدراكهم أهمية النحو في ميدان الشعر ، وأنه الأداة الأولى لنظم الشعر ونقده .

٩- أن عبد القاهر الجرجاني يمثل نضج النقد النحوي للشعر ، حيث كشف عن قيمة النحو الدلالية والجمالية .

١٠- أن للدراسة النحوية في مجال الشعر آثاراً ، أبرزها :

أ - أن جريان الكلام على أحكام النحو يجعله صحيحاً وبعده عنه يجعله فاسداً .
ب - أن الضرورات الشعرية نتجت من اتخاذ القواعد النحوية والصرفية مقياساً للحكم على صواب لغة الشعر أو فسادها .

ج - أن للإعراب دوراً كبيراً في توضيح المعاني الشعرية بما يحقق عملية الإفهام .
د - أن القاعدة النحوية أو الوزن الصرفي يساهمان في تحديد معنى بيت شعري اختلف النقاد فيه ، وذلك إذا كان لفظه يحتمل أكثر من معنى .

هـ - أن النحو يساعد ناقد الشعر على الحكم على جودة الكلام وعدمها وتلمس مواطن الجمال فيه .

و - أن أساس جمال الشعر يكمن في نظرية النظم التي فسرّها عبد القاهر الجرجاني بأنها توخي معاني النحو في الكلام .

ز - أن من أهم إنجازات الدراسة اللغوية للنصوص الشعرية أنها أسهمت في دك فكرة الفصل بين الشكل والمضمون .

ح - أن الدراسة النحوية تساعد على فهم الشعر وكشف أسرارهِ وخباياه .

١١- لقد حظي ديوان المتنبي باهتمام كبير من العلماء والأدباء والنقاد ، وأثار من الجدل والخصومة ما لم يثره أثر أدبي آخر .

١٢- أن المتنبي كان عالماً بالنحو وبلغات العرب وبأشعارهم ؛ لذلك فإن ما تعمدته من ارتكاب الضرورات الشعرية ، والحمل على النادر ، والتعسف في الإعراب لم يكن عن جهل منه ولا من قصورٍ عن معرفة الراجح الكثير . وكان علمه بالنحو من الوسائل المهمة التي ساعدت على بلوغه المنزلة الأدبية العالية .

١٣- ومما يترتب على النتيجة السابقة أن بعض شعر المتنبي لا يمكن تفسيره إلا بالاعتماد على القواعد النحوية والصرفية ؛ لأن مرد التعقيد فيه إلى صياغته أو إلى إعرابه .

١٤- أن كتاب المآخذ يتميز بأنه شامل لعلوم اللغة العربية ، وهذا ناتج من تميز مؤلفه لغةً ونحوً وعروضاً ونقدًا ، إضافة إلى كونه شاعرًا .

١٥- أن عقيدة المهلي قد ظهر أثرها في إنتاجه العلمي والأدبي ، خاصة في كتابه المآخذ .

١٦- أن مفهوم المآخذ عند المهلي واسع ، لا يقتصر على التخطئة ، بل يشمل الترجيح ، أو النقص في شرح البيت ، أو إعادة ألفاظ المتنبي نفسها .

١٧- أن المهلي اتخذ موقفاً معتدلاً تجاه المتنبي ، حيث كان ينقده تارة ، ويدافع عنه تارة أخرى .

١٨- وردت في أبيات المتنبي ألفاظ أو تراكيب أو مسائل نحوية فيها شيء من الضرورة ، فعرض المهلي للكثير منها ، وانبرى للتدليل على أن المتنبي أصاب في كثير منها ، وأن ما وقع فيه من الضرورة ، قد وقع مثله في القرآن الكريم ؛ لذلك لا يمكن حمله على الضرورة ، أو كان عند أسلافه الكثير منه ، وبعض ما وقع في شعره مرفوض على المذهب البصري ، ولكنه مقبول في المذهب الكوفي .

١٩- أن المهلي كان يوازن بين الشراح ، ولم يكن متحيزاً مع شارح ضد شارح ، لكنه كان يكثر من الهجوم عليهم ، وانتقادهم بألفاظ ساخرة خاصة ابن جني .

٢٠- لم يتعصب المهلي لمذهب نحوي ، فكان في بعض المسائل يتبع المذهب البصري ، وفي بعضها الآخر يتبع المذهب الكوفي .

٢١- ناقش المهلي ما أخذه على الشراح نقاشاً علمياً مبنياً على التعليل والتدليل ، فكان يعلل الأحكام التي يصدرها ، كما يعلل قبوله تفسير الشراح أو رفضه ، وكان قوي الحجة ، متقناً للجدل المنطقي .

٢٢- امتاز أسلوب المهلي في كتابه بالإيجاز والبعد عن الإسهاب .

وبعد :

فإني لا أدعي أني بهذه الرسالة قد أحطت بالموضوع ، ولكن حسبي أن أقوم بخطوة أحسبها جادة في بيان أهمية النحو وأثره في نقد الشعر ، لذلك فإن الباب مازال مفتوحاً أمام الباحثين الراغبين في خدمة النحو وبيان دوره وأثره في دراسة القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة ، والشعر العربي الأصيل ، وتدعيم ذلك بنصوص تطبيقية منها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .